

رسالة جامعة

مَذْهَبُ
الإمام زين بن جرير الطبري
في نقد الأحاديث

تأليف

د. نبيلة بنت زيد بن سعاد الجميلة
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين
في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

الجزء الأول

دار المأثور

دار المآثور للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤٣٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطبعة: تبيلة زيد سعد

منهج الإمام ابن جرير الطبري في نقد الأحاديث / تبيلة زيد سعد

الطبعة: - الرياض، ١٤٣٥ هـ

٢٠٠

ردمك ٣ - ٩٧٨-٦٠٣-٩٠٥١٥-٠ (مجموعة)

١-٠-٩٧٨-٦٠٣-٩٠٥١٥-٠ (ج ١)

١ - الطبري، محمد بن جرير، ت ٣١٠ هـ - ٢ - الحديث الضعيف - ٣ -

الحديث - تحرير: أ. العزاز

١٤٣٥/٨٨٢

ديوي ٢٢٢.٦

رقم الإيداع ١٤٣٥/٨٨٢

ردمك ٣ - ٩٧٨-٦٠٣-٩٠٥١٥-٠ (مجموعة)

١-٠-٩٧٨-٦٠٣-٩٠٥١٥-٠ (ج ١)

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م



دار المآثور للطباعة والنشر والتوزيع

المدينة المنورة: أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية - هاتف: ٠١٤٨٤٥٣٨٠٠

الرياض: شارع السعودي العام - ص ب : ٢٤٠٦٣٥ - الرمز البريدي ١١٣٢٢

جوال: ٠٥٥٨٨٣٥٠٥٦ - هاتف: ٠١١٤٢٥٣٨٨٣ - فاكس: ٠١١٤٢٧٧٣٧٩

القاهرة: ج - ٠١١١٢٣٧١٢٨٠ - www.daralmathour.com

رسالة هامة

مَنْهَجُ
الإمامِ ابنِ جريرِ الطَّبْرِيِّ
في تَقْرِيرِ الأحاديثِ

تأليف

د. نبيلة بنت زيد بن سعد الجليسي
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين
في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

الجزء الأول

دار الماثور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدمت بها المؤلفة لنيل درجة الدكتوراه
في تخصص السنّة وعلومها بكلية أصول الدين، في جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وقد أجيّزت بتقدير ممتاز مع
مرتبة الشرف الأولى في العام الجامعي ١٤٣٠هـ / ١٤٣١هـ

{ المقدمة }

وتشتمل على ما يلي:

- أهمية الموضوع وأسباب اختياره (ص ٩).
- هدف البحث وحدوده (ص ٩).
- خطة البحث (ص ٩).
- منهج البحث (ص ١٢).
- صعوبات البحث (ص ١٤).

المقدمة

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد: فقد قال الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

فالعلماء لهم أياذ بيضاء على هذه الأمة، وهم مناراتها، ومن كبار هؤلاء: الإمام العَلَمُ الفرد الحافظ، صاحب التصانيف؛ أبو جعفر محمد ابن جرير بن يزيد الطبري، المحدث الفقيه المفسر المؤرخ (ت ٣١٠). وقد قال ابن خزيمة عنه - كما في تاريخ مدينة دمشق (١٩٦/٥٢) -: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير».

وقال عنه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٦٣/٢): «وكان أحد أئمة العلماء يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه بمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله تعالى، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها. . . وله الكتاب المشهور في التاريخ وهو تاريخ الأمم والملوك، وكتاب في التفسير لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه تهذيب الآثار لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه».

ولقد كان لهذا الإمام الفذ كلام في نقد الأحاديث، وغير ذلك من مسائل علوم الحديث، مبثوث في كتبه، ولا يخفى ما لمعرفة أحكام الأئمة على

الأحاديث وبيان عللها من أهمية، وما فيها من دقة، فبها يتميز صحيح الأحاديث من سقيمها، وبها يكشف ما شاب الروايات من أخطاء الرواة؛ لذا فقد أحببت أن أساهم في إبراز علوم هذا الإمام الجليل في الجانب الحديثي، وبيان منهجه في نقد الأحاديث، من خلال تتبع كلامه فيها ودراسته، فكان هذا البحث الذي تقدمت به لنيل درجة الدكتوراه، وقد أسميته بـ: "منهج الإمام ابن جرير الطبري في نقد الأحاديث"



أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. إمامة ابن جرير الطبري، ومكانته في علم الحديث، فقد برز في زمن نشط ومزدهر علمياً.
٢. أن الإمام - مع شهرته ووزارة علمه بالحديث وروايته - لم يفرد بدراسة وافية لمنهجه في جانب نقد الأحاديث.
٣. أهمية دراسة مناهج الأئمة في باب العلل، فدراستها تثري المعرفة بعلم العلل، وتقرب الاستفادة من كتب الأئمة، ومنهم الإمام ابن جرير الطبري.
٤. اتصاف الكثير من عباراته في تضعيف الأحاديث وإعلالها بالاختصار، مما يستلزم دراستها وبيان مراده منها.

هدف البحث وحدوده:

بيان منهج الإمام الطبري في نقد الأحاديث من خلال جميع كتبه المطبوعة، ومقارنة أحكامه بأحكام الأئمة الآخرين.

خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة:

وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وهدف البحث وحدوده، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد، وفيه:

- تعريف موجز بالإمام ابن جرير الطبري.
- منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه.

الباب الأول: منهج الإمام الطبري في تضعيف الأحاديث، وفيه مقدمة وعشرة فصول كالتالي:

المقدمة: وفيها بيان أسباب ضعف الحديث.

الفصل الأول: صفات الراوي الذي يقبل روايته، ومنهجه في التضعيف بالراوي الضعيف.

الفصل الثاني: منهجه في التضعيف بالإبهام.

الفصل الثالث: منهجه في التضعيف بالجهالة.

الفصل الرابع: منهجه في التضعيف بالاختلاط.

الفصل الخامس: منهجه في التضعيف بانقطاع السند.

الفصل السادس: منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء.

الفصل السابع: منهجه في التضعيف بالإرسال.

الفصل الثامن: منهجه في التضعيف بالتدليس.

الفصل التاسع: منهجه في التضعيف ببدعة الراوي.

الفصل العاشر: ألفاظه وعباراته في التضعيف.

الباب الثاني: منهج الإمام الطبري في إعلال الأحاديث، وفيه مقدمة وعشرة فصول كالتالي:

المقدمة: وفيها تعريف العلة وأجناسها ومواضعها وطرق كشفها.

الفصل الأول: منهجه في الإعلال بالتفرد.

الفصل الثاني: منهجه في الإعلال بالشذوذ.

الفصل الثالث: منهجه في الإعلال باختلاف في الرفع والوقف.

الفصل الرابع: منهجه في الإعلال بالاختلاف في الوصل والإرسال.

الفصل الخامس: منهجه في الإعلال بالاضطراب.

الفصل السادس: منهجه في الإعلال بغلط الراوي.

الفصل السابع: منهجه في الإعلال بنقد المتن.

الفصل الثامن: منهجه في الإعلال بمخالفة الراوي لما يرويه.

الفصل التاسع: منهجه في قرائن الترجيح.

الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال.

الخاتمة:

وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

الفهارس:

١ وتشتمل على:

١/ فهرس الآيات القرآنية.

٢/ فهرس الأحاديث مرتبة على الحروف.

٣/ فهرس الآثار.

٤/ فهرس الرواة المترجم لهم.

٥/ فهرس المسائل والفوائد.

٦/ فهرس المصادر والمراجع.

٧/ فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وفق الآتي:

١. جمعت كلام الإمام الطبري فيما يتعلق بموضوع البحث من جميع كتبه المطبوعة، وممن نقل عنه من العلماء.

٢. أثبت نص كلام الإمام الطبري في المسألة وأحلت إلى مصدره.

٣. قمت بدراسة المسألة موضوع البحث، ووازنت حكم الإمام الطبري بأحكام غيره من الأئمة، وبينت موافقته أو مخالفته لهم، وفي الختام بينت منهج الإمام الطبري في المسألة.

٤. درست جميع ما وجدته من الأحاديث التي تكلم عليها الإمام الطبري تضعيفاً أو إعلالاً.

فإن صرح الإمام الطبري بالسبب الذي ضعف أو أعلّ به الخبر، درست ما يتعلق بهذا السبب، مستنيرة بأقوال العلماء فيه.

وإن لم يصرح الإمام الطبري بالسبب فإني أتوسع في تخريج الخبر، ودراسة إسناده بما يساعد على الوصول إلى موضع العلة، مستعينة بأقوال العلماء في ذلك.

وهناك حالات يضعف فيها الإمام الطبري الخبر أو يعلّله لأمر من الأمور القادحة، بينما يصحح خبراً آخر فيه نفس نوع ما ضعف أو أعلّ به ذاك الخبر^(١)؛ ففي هذه الحالات أقوم بدراسة ما ضعفه أو أعلّ من أحاديث، ثم أقوم بدراسة الحديث الذي صححه وقد

(١) كان يعلّ خبراً في جامع البيان مثلاً لمخالفة روايه الثقة للوجه الذي رواه الأكثرون، بينما يصحح في تهذيب الآثار

خبراً خالف روايه رواية الأكثرين، مع أنه أقل رتبة من ذاك الثقة.

أو يعلّ خبراً لاضطراب رواته، ثم يصحح خبراً آخر صرح فيه باضطراب أسانيده.

أو يضعف خبراً لجهالة أحد رواته، ثم يصحح خبراً آخر فيه راو مجهول.

شابه الأول في علته؛ وذلك للخروج بتصور واضح حيال منهج الإمام الطبري في نقد الأحاديث.

٥. ضبطت ما يلزم من الأسماء والكلمات المشكلة.

٦. عرفت بالأماكن غير المشهورة، ووضحت معاني الغريب.

٧. ترجمت للرواي بذكر اسمه، ونسبه، وكنيته، ومن أخرج له من أصحاب الكتب الستة. فإن كان الراوي مختلفاً فيه توسعت في ذكر أقوال العلماء فيه مبتدئة بأقوال موثقيه، ثم المتوسطين، ثم المضعفين. وختمت الترجمة بقول الحافظ ابن حجر في (التقريب) غالباً، وهو المعتمد لديّ ما لم أتبعه بحكم آخر غيره مما ترجح لديّ من خلال أقوال العلماء.

وكذلك إن كان الراوي قد ضعفه العلماء فإنّي أتوسع عادة في بيان أقوالهم فيه.

أما إن كان الراوي متفقاً على توثيقه بين العلماء فإنّي أكتفي عادة بذكر حكم الحافظ ابن حجر في (التقريب)^(١).

وأما الصحابة رضي الله عنهم فلم أترجم لهم.

٨. كتبت الآيات القرآنية برسم المصحف وعزوتها إلى سورها.

٩. خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، وراعت في ذلك ما يلي:

أ- قدمت الكتب السبعة على غيرها، ثم رتبته باقي المصادر حسب وفيات أصحابها. إلا إذا ورد الحديث من طريق مصنف

(١) توسعت في رسالتي الأصلية في تراجم هؤلاء الثقات أيضاً. إلا أنني اكتفيت هنا في هذا الكتاب المعذ للنشر بنقل قول الحافظ ابن حجر في التقريب، وذلك من باب الاختصار، وأقيت في حاشية الترجمة المراجع المتعلقة بها لمن أراد التوسع فيرجع إليها.

متقدم، فإنني ذكرت المتقدم أولاً، ثم أعقبته بذكر من روى من طريقه، فأقول مثلاً: أخرجه مالك في الموطأ - ومن طريقه البخاري في صحيحه.

ب- اعتنيت ببيان الفروق المؤثرة بين ألفاظ الروايات مستعملة العبارات الاصطلاحية الدالة على ذلك.

وهناك حالات استثنائية قليلة جداً احتجت فيها إلى توثيق معلومة أو نص من طبعة أخرى غير الطبعة التي اعتمدت عليها في سائر البحث، فحينئذ أبين مصدر الطبعة التي رجعت إليها مباشرة في الحاشية، بعد التوثيق.

صعوبات البحث:

١- طول نفس الإمام الطبري في عباراته، حيث إنه رَحِمَهُ اللهُ في حالات عديدة يبدأ الكلام عن الخبر فلا يتم مراده إلا بعد فاصل من العبارات والتفصيلات، ثم يكمل بيان ما ابتدأ به، وقد يصل هذا الفاصل في بعض الحالات إلى عشرات الصفحات. الأمر الذي يستلزم الناظر في كتبه إلى بذل جهد كبير في تتبع عباراته وتأملها، وتكرار النظر فيها، حتى يصل إلى حكمه في الخبر. وما هذا منه رَحِمَهُ اللهُ إلا لقوة ذهنه، واتساع علمه، وتعمقه في النظر في المسألة.

٢- أن الكثير من أحكامه في الأخبار التي يضعفها لا يفسر فيها سبب تضعيفه، كعادة الكثيرين من العلماء المتقدمين.

٣- أن الإمام الطبري في حالات يضعف أو يعلّل الخبر لأمر من الأمور

القادحة، ثم أجده يصحح خبراً آخر فيه نفس نوع ما ضعف أو أعل به ذاك الخبر - كما تقدم قريباً-؛ وهذا الأمر دفعني لبذل المزيد من الجهد والنظر الدقيق حتى أخرج بتصور واضح حيال منهجه في نقد الأحاديث.

٤- أن هناك عددًا غير قليل من الطرق التي يرونها لم أجدها في الكثير من المصادر المعروفة. الأمر الذي تطلب المزيد من البحث الموسع. وقد تزامنت فترة طويلة من زمن البحث مع إغلاق مكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز الملك فيصل للدراسات والأبحاث، لأعمال التوسعة والإنشاءات، الأمر الذي أطل علي الطريق في الوصول إلى الكثير من المصادر الغير مشهورة، والتي لم أجدها في المكتبات التجارية.

وأخيرًا . لا يسعني بعد إتمام هذا البحث إلا أن أشكر الله تعالى مسدي النعم وموليها، ومانح الأفضال ومعطيها، فله الحمد أولاً وآخراً، وظاهرًا وباطنًا..

ثم أثني بالشكر لوالديّ الكريمين، اللذين شجعاني على طلب العلم منذ الصغر، وأكرماني بحسن رعايتهما لي، فأسأل الله أن يجزل لهما المثوبة وأن يلبسهما لباس الصحة والعافية، وأن يبارك في أعمارهما. كما أتقدم بالشكر والتقدير لولاة أمرنا - وفقهم الله تعالى - على عنايتهم بطلاب العلم، فجزاهم الله عنا خير الجزاء وأحسنه.

وأشيد بوافر الشكر والعرفان لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، متمثلة في عمادة كلية أصول الدين، على ما أتاحت لي من فرصة مواصلة طلب العلم، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء، وجعل عملهم في ميزان حسناتهم، إنه سميع مجيب.

وختامًا أسأل الله أن يجزل المثوبة لكل من أسدى إليّ نصيحة أو قدّم لي معروفًا في هذه الرسالة.

وبعد . فهذا عملي ومبلغ جهدي، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وأستغفر الله.

والله أسأل أن يجعلنا من أنصار دينه، الذابّين عن سنة نبيه ﷺ، إنه سميعٌ مجيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



الرموز المستخدمة في الرسالة:

رمزت لمن خرّج للرواة الذين ترجمت لهم في أثناء البحث بنفس الرموز التي استخدمها الحافظ المزي في تهذيب الكمال، وبيانها كالتالي:

ع: للجماعة في الكتب الستة.

٤: لأصحاب السنن الأربعة.

خ: للبخاري في صحيحه.

خت: للبخاري تعليقاً.

بخ: للبخاري في الأدب المفرد.

ي: للبخاري في جزء رفع اليدين.

عخ: للبخاري في خلق أفعال العباد.

ر: للبخاري في جزء القراءة خلف الإمام.

م: لمسلم.

مق: لمسلم في مقدمة كتابه.

د: لأبي داود.

مد: لأبي داود في المراسيل.

قد: لأبي داود في القدر.

خد: لأبي داود في النسخ والمنسوخ.

ف: لأبي داود في التفرد.

صد: لأبي داود في فضائل الأنصار.

كد: لأبي داود في مسند مالك.

ت: للترمذي.

تم: للترمذي في الشماثل.

س: للنسائي.

سي: للنسائي في عمل اليوم والليلة.

ص: للنسائي في خصائص علي عليه السلام.

عس: للنسائي في مسند علي عليه السلام.

كن: للنسائي في مسند مالك بن أنس.

ق: لابن ماجه.

فق: لابن ماجه في التفسير.

ويشتمل على ما يلي:

- تعريف موجز بالإمام ابن جرير الطبري: (ص ٢١).

اسمه ونسبه ومولده (ص ٢١).

نشأته ورحلاته (ص ٢٢).

من أهم شيوخه (ص ٢٢).

من أشهر تلاميذه (ص ٢٥).

عقيدته (ص ٢٧).

مذهبه الفقهي (ص ٣٣).

مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه (ص ٣٤).

من أهم مؤلفاته (ص ٣٤).

أبرز العوامل التي ساعدت على تكون هذا النتاج الضخم،

والتميز (ص ٣٦).

وفاته (ص ٥٠).

- منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه: (ص ٥١).

(جامع البيان)، (تاريخ الأمم والملوك)، (ذيل المذيل)،

(تهذيب الآثار)، (صريح السنة)، (اختلاف الفقهاء)،

(التبصير..).

تعريف موجز بالإمام ابن جرير الطبري

اسمه ونسبه ومولده^(١):

هو محمد بن جرير بن يزيد الطَّبْرِيّ الأُمْلِي، واختلف في والد يزيد، فالأكثر على أنه كَثِير بن غالب^(٢)، وفي رأي آخرين أنه خالد^(٣).

على أنه لم يكن الطبري يزيد في نسبه اسمًا آخر على أبيه، فقد سأل سائل عن نسبه، فقال: محمد بن جرير. قال السائل: زدنا في النسب. فأُنشده بيت رُؤبة بن العجاج:

قد رفع العجاج ذكرى فادعني باسمي إذا الأنساب طالت بكفني

ويكنى محمد بن جرير بأبي جعفر، وينسب إلى إقليم طَبْرِستان^(٤)، فيقال له الطبري.

أما ألقابه، فمنها ما ذكره الذهبي عنه بقوله: «الإمام...المجتهد، عالم العصر»^(٥)، «الحافظ»^(٦). وقد عدّه النووي في طبقة الترمذي والنسائي^(٧).

(١) أُلّف كتابًا مستقلًا في سيرة الإمام أبي جعفر كلٌّ من عبد العزيز بن محمد الطبري، وأبي بكر بن كامل - وهما من تلاميذ الطبري كما سيأتي - ولم يصل إلينا هذان الكتابان، وإنما اعتمد ياقوت الحموي في ترجمة الإمام الطبري في كتابه (معجم الأدياء) على الكثير مما كتبه هذان التلميذان - كما ذكر ياقوت في معجمه ٥/ ٢٧٥-، فكانت ترجمته له من أوسع ما كتب فيه، وفيها من الأخبار ما لم أجده في غيرها.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٥٤٨/٢، وتذهيب الأسماء واللغات للنووي ٩٥/١، والأنساب للسماعي ٤٦/٤، ومعجم الأدياء للحموي ٢٤٢/٥، وطبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١٢٠.

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٣٢.

(٤) هي بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، والغالب على هذه التراخي الجبال، ومن أعيان بلدانها دهستان وجرجان واستراباذ، وأمل.

وأمل هي قصبتها وأكبر مدنها، وتقع في السهل، وينسب إليها الإمام أبو جعفر الطبري أحيانًا. انظر: معجم البلدان ١٣/٤، و٧٥/١ للحموي.

(٥) انظر: سير الأعلام ١٤/ ٢٦٧.

(٦) تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٠١.

(٧) انظر: تذهيب الأسماء واللغات ٩٥/١.

أما مولده فقد ولد الطبري بآمل، عاصمة إقليم طبرستان، في أوائل سنة ٢٢٤هـ، أو أوائل سنة ٢٢٥هـ^(١).

نشأته ورحلاته^(٢):

نشأ في رعاية أبيه، وكان موسراً، وعهد به إلى علماء آمل. وقد بدت عليه مخايل الذكاء والنجابة وحدة الذاكرة منذ حداثة سنه.

وبعد أن قضى الطبري سنوات في آمل، غادرها وأخذ يتنقل بين مدن طبرستان وغيرها من بلاد فارس طلباً للعلم.

ثم رحل للسمع عن شيوخ الأمصار إلى بغداد والبصرة والكوفة، والشام، ومصر، ثم رجع إلى بغداد مرة أخرى، ومنها اتجه إلى طبرستان، ف قضى بها مدة رجع بعدها إلى بغداد، ليعود منها إلى طبرستان سنة ٢٩٠هـ، ولكن بغداد أبت إلا أن تجتذبه فعاد إليها، وانقطع للتدريس والتأليف حتى توفاه الله.

من أهم شيوخه^(٣):

تلقى الطبري العلم في رحلاته الطويلة على معظم العلماء الأفاضل في عصره، وأدرك الأسانيد العالية بمصر والشام والعراق والري^(٤). وكان الكثير ممن أخذ عنهم الحديث هم من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما، كما أخذ القراءة والفقه وعلوم اللغة من كبار أهلها.

(١) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٤٢/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٦٧/١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢٠/٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٤٢/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٦٩/١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢١/٣.

(٣) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١، وتاريخ الخطيب ٥٤٨/٢، ومعجم الأدباء للحموي ٢٤٢/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٦٨/١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢١/٣.

(٤) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١.

- وسأذكر هنا مجموعة من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث..
- ١- محمد بن حميد الرّازي، التميمي؛ أبو عبد الله (د ت ق).
قال الإمام أحمد: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حيًا.
وقال البخاري: «في حديثه نظر». وقال ابن حجر: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه. (ت ٢٤٨) (١).
- ٢- عمران بن موسى الليثي؛ أبو عمرو البصري، المعروف بالقرّاز (ت س ق).
قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق. (ت ٢٤٠) (٢).
- ٣- الوليد بن شجاع السّكوني، أبو همام (م د ت ق).
سئل عنه الإمام أحمد، فقال: اكتبوا عنه. وقال ابن معين: «عند أبي همام مائة ألف حديث عن الثقات». وقال ابن حجر: ثقة (ت ٢٤٣) (٣).
- ٤- أحمد بن مَنِيع البَغَوِي؛ أبو جعفر البغدادي (ع).
وثقه النسائي. وقال ابن حجر: ثقة حافظ (ت ٢٤٤) (٤).
- ٥- محمد بن العلاء الهَمْداني؛ أبو كَرِيب الكوفي (ع)، وبلغ ما تلقاه عنه ابن جرير مائة ألف حديث. قال ابن نمير: «ما بالعراق أحد أكثر حديثًا من أبي كريب، ولا أعرف بحديث بلدنا منه». وقال ابن حجر: ثقة حافظ (ت ٢٤٧) (٥).

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٨/٢، والتقريب لابن حجر ص ٤٧٥.

(٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٣٦٠/٢٢، والتقريب لابن حجر ص ٤٣٠.

(٣) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٢٤/٣١، والتقريب لابن حجر ص ٥٨٢.

(٤) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٤٩٥/١، والتقريب لابن حجر ص ٨٥.

(٥) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٢/٢، والتقريب لابن حجر ص ٥٠٠.

- ٦- هناد بن السري التميمي الكوفي (ع م ٤).
قال أبو حاتم: «صدوق». ووثقه النسائي وابن حجر (ت ٢٤٣) (١).
- ٧- محمد بن بشار العبدي البصري؛ المعروف ببندار (ع). وقد أكثر عنه الطبري.
- قال أبو حاتم: صدوق. وقال الذهبي: كان عالمًا بحديث البصرة، متقنًا مجودًا (ت ٢٥٢) (٢).
- ٨- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم؛ أبو عبد الله البخاري، أمير المؤمنين (ت س).
جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث (ت ٢٥٦) (٣).
ولم يكثر عنه الإمام الطبري (٤).
-
- (١) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٣٠/٣١٢، والتقريب لابن حجر ص ٥٧٤.
- (٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي ٢٤/٥١١، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢/٧٢.
- (٣) انظر: تذكرة الحفاظ ٢/١٠٤، والتقريب ص ٤٦٨.
- (٤) والذي وجدته من رواية الطبري عنه مصرحًا باسمه مع نسبه - أي (محمد بن إسماعيل البخاري) - أثرًا واحدًا عن الحسن، وذلك في تفسيره (٢٣/٥٠٥)، وتكرر بمتن أطول منه في نفس المصدر ٢٣/٥٠٧. وقد ذكر المحقق في الحاشية أنه في (الأصل) مكتوب (المحاري) [يعني بدل البخاري]. قلت: ولم أجد من الرواة من اسمه محمد بن إسماعيل المحاري. وللإمام الطبري عدة شيوخ باسم (محمد بن إسماعيل)، ومن هؤلاء الشيخ:
- ١- محمد بن إسماعيل الضراري، الرازي (ق). روى عنه في عدة مواضع. انظر مثلاً: مسند علي ص ٤٤.
- واعتقد أن هذا هو الذي ينصرف إليه الذهن ابتداءً عند عدم ذكره منسوبة - والله أعلم -؛ فهو راوي، وقد عُرف الطبري أنه من تلاميذه، كما ورد في أبرز كتب التراجم؛ كالإكمال ٥/٢٣٨، وتهذيب الكمال ٢٤/٤٨٥.
- ٢- محمد بن إسماعيل الأحمسي (ت س ق). روى عنه في عدة مواضع؛ انظر مثلاً: جامع البيان ١/٣٥١.
- انظر ترجمته: في تهذيب الكمال ٢٤/٤٧٧.
- ٣- ومحمد بن إسماعيل المرادي. روى عنه في موضع واحد في تاريخ الطبري ٢/٣٥٤.
- انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ٦/٦٩.
- ويروي الطبري في عدة مواضع عن (محمد بن إسماعيل) دون نسبه بما يميزه عن غيره ممن يشاركونه هذا الاسم كما في تاريخ الطبري ٢/٣.

من أشهر تلاميذه^(١):

١- عبد الله بن الحسن بن أحمد بن أبي شعيب؛ أبو شعيب الأموي الحرّاني.

قال عنه الدارقطني: «ثقة مأمون».

وقال الذهبي: «الشيخ، المحدث، المعمّر، المؤدّب».

وقال أحمد بن كامل^(٢): كان أسند من بقي ببغداد (ت ٢٩٥)^(٣).

٢- أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبو بكر القاضي، البغدادي الحافظ.

قال الخطيب: «كان من العلماء بالأحكام، وعلوم القرآن، والنحو والشعر، وأيام الناس، وتواريخ أصحاب الحديث. وله مصنفات في أكثر ذلك».

وقد روى عنه الدارقطني، وسئل عنه فقال: «كان متساهلاً، وربما حدث من حفظه بما ليس عنده في كتابه...»، وتعقبه الذهبي فقال: «ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فيهم».

وقد صنف كتاباً في أخبار شيخه ابن جرير الطبري.

توفي سنة: ٣٥٠^(٤).

٣- سليمان بن أحمد الطبراني؛ أبو القاسم. صاحب المعاجم الثلاثة.

(١) انظر: الفهرست لابن النديم ٢٩١، وتاريخ بغداد للخطيب ٥٤٨/٢، وسير الأعلام للذهبي ٢٦٩/١٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٢١/٣.

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٩٤/١١، وسير الأعلام للذهبي ٥٣٦/١٣.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٥٨٧/٥، ومعجم الأدباء ٢٧٥/٥، وميزان الاعتدال ٢٧٢/١.

قال الذهبي: «الحافظ الإمام العلامة الحجة، بقية الحفاظ...مسند الدنيا..صنّف أشياء كثيرة، وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة».

وقال ابن حجر: الحافظ الثبت...لا ينكر له التفرد في سعة ما روى (ت٣٦٠) (١).

٤- عبد الله بن عديّ؛ أبو أحمد. ويعرف أيضًا بابن القطان.

قال ابن عساكر: «كان مصنفًا حافظًا ثقة على لحن فيه».

وقال الذهبي: الإمام، الحافظ، الكبير...صاحب كتاب الكامل...أحد الأعلام. (ت٣٦٥) (٢).

٥- محمد بن علي بن إسماعيل؛ أبو بكر الشاشي، الفقيه الشافعي، المعروف بالقفال الكبير.

قال الحاكم: «هو الفقيه الأديب، إمام عصره بما وراء النهر للشافعيين، وأعلمهم بالأصول، وأكثرهم رحلة في طلب الحديث».

وقال السبكي: «كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الكلام، إمامًا في الأصول، إمامًا في الفروع... إمامًا في اللغة والشعر...» (ت٣٦٥) (٣).

٦- يوسف بن القاسم؛ أبو بكر الميائنجي.

قاضي دمشق، ومسند الشام في وقته.

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٨٥/٣، ولسان الميزان لابن حجر ٧٣/٣.

(٢) انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٦/٣١، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٢/٣.

(٣) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٢٠٠/٣، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٩.

قال الذهبي: ثقة. (ت ٣٧٥)^(١).

٦- المُعافى بن زكريا النُّهْرَوَانِي؛ أبو الفرج القاضي، المعروف بابن طرّار.

قال الخطيب البغدادي: «كان من أعلم الناس في وقته بالفقه، والنحو، واللغة، وأصناف الأدب».

وقال الذهبي: الحافظ العلامة القاضي، ذو الفنون... الفقيه الجري، المفسر، صاحب الكتب (ت ٣٩٠)^(٢).

٧- عبدالعزيز بن محمد بن إسحاق الطبري؛ أبو الحسن، المعروف بالدمل.

قرأ على أبي الحسن الأشعري، وسمع من الطبري تفسيره للقرآن أو بعضه.

وهو متكلم على مذهب الأشعري. ومن تصانيفه: (الرد على جعفر بن حرب في نقض مسائله)، كما أفرد كتاباً في سيرة الإمام أبي جعفر الطبري.

قال ابن عساكر: «وقفت على شيء من تأليفه يدل على فضل كثير، وعلم غزير»^(٣).

عقيدته:

الإمام ابن جرير الطبري من كبار أئمة أهل السنة والجماعة، على

(١) انظر: الباب في تهذيب الأنساب للجزري ٣/ ٢٧٧، والمعين في طبقات المحدثين للذهبي ص ١١٨، وطبقات الشافعية للسبكي ٤٨٨/٣.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٠٨/١٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١٤٤.

(٣) انظر: معجم الأدباء للحموي ٥/ ٢٧٥، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٣٦/ ٣٤٠.

نهج السلف، شديد على من خالفهم، وكان يذهب إلى مخالفة أهل الاعتزال في جميع ما خالفوا فيه الجماعة من القول بالقدر، وخلق القرآن، وإبطال الرؤية إلى غير ذلك، وكتابه (التبصير في معالم الدين) دليل جلبي على ذلك؛ حيث صنفه في نقد مذهب المعتزلة.

كما أن تفسيره ثريٌّ بأقوال السلف المثبتة للصفات بلا تعطيل ولا تأويل، وقد ذكر الذهبي في كتابه (العلو) الإمام الطبري من ضمن السلف الذين يثبتون علو الله واستواءه على عرشه، وقال: «تفسير ابن جرير مشحون بأقوال السلف على الإثبات»^(١).

كذلك كتابه (صريح السنة) صريح في بيان عقيدته - وهو من آخر كتبه - وقد نقل منه كبار العلماء، كابن تيمية، وابن القيم^(٢).

وأشار ابن تيمية في فتاواه إلى عقيدته فقال: «...كما ذكره أبو جعفر الطبري في الجزء الذي سماه (صريح السنة)؛ ذكر مذهب أهل السنة المشهور في القرآن، والرؤية والقدر، والصحابة وغير ذلك»^(٣).

لكن الإمام الطبري ابتلي باتهامه بالتشيع والرفض^(٤).

(١) العلو للعلوي العظيم ١٢٠٥/٢، وسير الأعلام ٢٨٠/١٤.

(٢) انظر مثلاً: دره المعارض لابن تيمية ٢٦١/١، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص ١١٩.

(٣) مجموع الفتاوى ١٨٧/٦.

(٤) المراد بالتشيع هنا هو التشيع في عرف المتأخرين، الذي يغالي صاحبه في حب علي عليه السلام وآل البيت، ويطعن في الصحابة. وهو الذي يسمى الرفض. وقد قيل للإمام أحمد: من الرفض؟ قال: «الذي يسب أبا بكر وعمر». أما الشيعة المتقدمون فما كانوا ينتازعون في أفضلية أبي بكر وعمر. قال ابن حجر: «(التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليٍّ على عثمان... مع تقديم الشيخين وتفضيلهما... وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض)». انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٣٥-٤٧٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر ٥٣/١.

قال ابن مسكويه^(١) في (تجارب الأمم): «وإدعوا عليه الرفض، ثم ادعوا عليه الإلحاد»^(٢).

وممن اتهمه بذلك:

١- الظاهرية: نتيجة الصراع الذي نشب بينه وبين مؤسس هذه المدرسة: داود بن علي الظاهري^(٣)، وابنه محمد^(٤)، فقد ألّف ابن جرير كتاباً سماه (الرد على ذي الأسفار) رد فيه على داود الظاهري - وكان قد لزم داود مدة-، فما كان من ابن داود إلا أن انتصر لوالده، وألّف كتاباً سماه (الانتصار من محمد بن جرير) تكلم فيه عليه، ورماه بالرفض والعظائم، فتقلد العامة عنه ذلك وشاعوه^(٥).

وذّب عنه ابن كثير فقال: «ونسبوه إلى الرفض، ومن الجهلة من رماه بالإلحاد، وحاشاه من ذلك، بل كان أحد أئمة الإسلام علماً وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإنما تقلدوا ذلك عن محمد بن داود الفقيه الظاهري؛ حيث كان يتكلم فيه، ويرميه بالعظائم وبالرفض»^(٦).

(١) هو أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه؛ أبو علي الخازن. مؤرخ فيلسوف وأديب وشاعر. كان مجوسياً وأسلم. كان قتيلاً على خزائن عضد الدولة بن بويه، وعظم شأنه. من مصنفاته: (أنس الفريد) توفي عام ٤٢١. انظر ترجمته في: نيفة الدهر للشمالي ١١٥/٥، ومجمع الأدباء للحموي ٤/٢.

(٢) الكامل لابن الأثير ٩/٧.

(٣) داود بن علي بن خلف؛ أبو سليمان الفقيه الظاهري البغدادي، أصبهاني الأصل. وهو إمام أصحاب الظاهر. سمع من إسحاق بن راهويه (المستند) والتفسير. قال الخطيب: كان ورعاً ناسكاً زاهداً، وفي كتبه حديث كثير.. توفي سنة ٢٧٠. انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٤٢/٩، وسير الأعلام للذهبي ٩٧/١٣.

(٤) محمد بن داود بن علي بن خلف؛ أبو إ بكر الأصبهاني. كان عالماً فقيهاً، أديباً، شاعراً ظريفاً. اتبع أباه في مذهبه، وله كتاب (الزهر)، توفي سنة ٢٩٧. انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٥٨/٣، والبدية والنهاية لابن كثير ١١٠/١١.

(٥) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٣٤٦/٩، ومجمع الأدباء للحموي ٢٦٥/٥.

(٦) البداية والنهاية ١١/١٤٦.

٢. بعض الحنابلة:

وقد ذكر ابن الأثير^(١) ما اتهم به الطبري من الرفض، وبين سبب ذلك فقال: «بعض الحنابلة تعصبوا عليه ووقعوا فيه، فتبعهم غيرهم، ولذلك سبب؛ وهو أن الطبري جمع كتاباً ذكر فيه اختلاف الفقهاء... ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل. ف قيل له في ذلك، فقال: لم يكن فقيهاً، وإنما كان محدثاً، فاشتد ذلك على الحنابلة، وكانوا لا يحصون كثرة ببغداد، فشغبوا عليه، وقالوا ما أرادوا»^(٢).

وقال الذهبي: «وقد وقع بين ابن جرير وبين ابن أبي داود، وكان كل منهما لا ينصف الآخر، وكانت الحنابلة حزب أبي بكر بن أبي داود، فكثروا وشغبوا على ابن جرير، وناله أذى، ولزم بيته.. وشُتِعَ عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم ينقل عنه أنه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه»^(٣).

(١) هو علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير؛ أبو الحسن الحافظ المؤرخ. من تصنيفه (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، و(اللباب في تهذيب الأنساب)، توفي سنة ٦٣٠. وهو أخو ابن الأثير الجزري، الإمام المحدث، أبي السعادات المبارك بن محمد، المتوفى سنة ٦٠٦، صاحب كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٢٩٩/٨.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ ٩/٧.

(٣) سير الأعلام ٢٧٧/١٤. وانظر مثلاً: تفسيره لآية الوضوء، حيث قال: «والصواب من القول عندنا في ذلك أن الله ﷻ أمر بمسح الرجلين بالماء في الوضوء»... واستشهد بحديث: «(ويل للأعقاب من النار) - وسيأتي في الباب الثاني، الفصل الثاني، ح ٩٥ - وقال: «لو كان مسح بعض القدم مجزئاً من عمومها لما كان لها الويل بترك ما تُرك مسحها بالماء، بعد أن يسمح بعضها؛ لأن من أدى فرض الله عليه فيما لزمه غسله منها لم يستحق الويل».

جامع البيان ١٩٨/٨، ٢٠٠.

وهناك عدة عوامل ساهمت في اتهامه بالتشيع والرفض، أذكر منها سببين رئيسيين:

١- تصحيحه لحديث غدير خُم^(١).

قال ابن حجر: «وإنما بُذِّ بالتشيع؛ لأنه صحَّح غدير خُم^(٢)». وقال الذهبي: «جمع - أي الطبري - طرق حديث غدير خُم في أربعة أجزاء، رأيت شطره فبهرنى سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»^(٣).

وقال ابن حجر: «وأما حديث: من كنت مولاة فعلي مولاة. فهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عُقْدَة^(٤) في كتاب مفرد، وكثير من

(١) نص الحديث من رواية البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ، فنزلنا بَغْدِيرِ خُمٍ، فنودي بينا الصلاة جامعةً، وكَسَحَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْتُ شَجَرَتَيْنِ فَصَلَّى الظُّهْرَ، وَأَخَذَ يَدِي عَلِيٍّ، فَقَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَأَخَذَ يَدِي عَلِيٍّ رضي الله عنه فَقَالَ: (مَنْ كُنْتَ مَوْلَاةً لِعَلِيِّ مَوْلَاةً، اللَّهُمَّ وَالِي مَنْ وَلَاهُ وَغَاوِي مَنْ غَاوَاهُ). قَالَ: فَلَقِيَهُ عُمرُ رضي الله عنه بَنَدَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: هِنَيْتَا يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ! أَحْبَبْتَ وَأَسْنَيْتَ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ.

أخرجه ابن ماجه في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: باب فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (١١٦) مختصراً، والإمام أحمد في مسنده (١٨٤٧٩) واللفظ له، والنسائي في الكبرى (١٣٢/٥ ح ٨٤٧٣) مختصراً. وللحديث شواهد أخرى.

وقال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ٣١٩/٧: «قوله: اللهم والي من والاه، وعاد من عاداه إلخ، فلا ريب أنه كذب... وكذلك قوله: أنت أولى بكل مؤمن ومؤمنة كذب أيضاً، وأما قوله: من كنت مولاة فعلي مولاة، فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه العلماء، وتنازع الناس في صحته، فنقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه، وضعفوه ونقل عن أحمد بن حنبل أنه حسنه كما حسنه الترمذي...».

وقد جمع طرقه الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ١٧٥٠) وصححه دون عبارة: «أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة»، حيث قال تكتفه: «لا تصح، لتفرد علي بن زيد به... أما ما يذكره الشيعة في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال في علي رضي الله عنه: (إنه خليفتي من بعدي) فلا يصح بوجه من الوجوه».

وقد خرج تكتفه بعض أحاديثهم في ذلك في السلسلة الضعيفة (ح ٤٩٢٣ و ٤٩٣٢).

(٢) لسان الميزان ١٠٠/٥.

(٣) سير الأعلام ١٤/٢٧٧.

(٤) اسم الكتاب: (الولاية ومن روى غدير خُم)، وابن عقدة هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة؛ أبو العباس الكوفي، مولى بني هاشم. قال الخطيب: «كان حافظاً عالمًا مكثراً... وانتشر حديثه، وروى عنه الحفاظ والأكابر»، =

أسانيدها صحاح وحسان»^(١).

إذن... لم يتفرد الطبري بتصحيح الحديث، كما لا يلزم من تصحيحه للحديث أن يكون شيعياً رافضياً! ولا حتى التشيع اليسير، فقد نصّ في كتابه (صريح السنة)^(٢) على أفضلية أبي بكر، فعمر، فعثمان، فعلي، رضي الله عنهم أجمعين.

وكان يذهب في الإمامة إلى ما عليه أصحاب الحديث، وكان يكفر من كفر أصحاب رسول الله ﷺ من الروافض والخوارج، ولا يقبل أخبارهم ولا شهاداتهم، وذكر ذلك في كتابه في الشهادات، وفي أول ذيل المذيل، وغيرهما^(٣).

إضافة إلى أنه صنف كتاباً في فضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

٢- اشتباه اسمه وكنيته باسم محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي الرافضي^(٤)، وكنيته.

قال الذهبي: «أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ فقال: كان يضع للروافض! كذا قال السليماني، وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما ندعي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء

= وأخذ عليه الدارقطني إكثاره من المناكير. وقال الذهبي: «حافظ العصر... لكنه جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، ومقت لتشيعة». توفي عام ٣٣٢.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٥٨/٦، وتذكرة الحفاظ ٤٠/٣.

(١) فتح الباري ٧/٧٤.

(٢) ص ٣٣.

(٣) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٦٨/٥.

(٤) وماء عبد العزيز الكتاني بالرفض، صنف كتباً كثيرة في ضلالهم، له كتاب (الرواة عن أهل البيت)، وكتاب (المسترشد في الإمامة). انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٨٢/١٤، ولسان الميزان لابن حجر ١٠٣/٥.

بعضهم في بعض ينبغي أن يتأني فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير فلفل السليماني أراد الآتي: محمد بن جرير بن رستم؛ أبو جعفر الطبري، رافضي له تواليف منها كتاب الرواة عن أهل البيت»^(١).

وقال ابن حجر: «ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت! والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم... وقد اغتر شيخ شيوخوا أبو حيان بكلام السليماني فقال في أوائل تفسيره: وقال أبو جعفر الطبري، وهو إمام من أئمة الإمامية... ونبهت عليه لثلا يغتر به، فقد ترجمه أئمة النقل في عصره وبعده، فلم يصفوه بذلك، وإنما ضره الاشتراك في اسمه واسم أبيه ونسبه وكنيته ومعاصرته وكثرة تصانيفه، والعلم عند الله تعالى، قاله الخطيب»^(٢).

مذهبه الفقهي:

درس الإمام الطبري الفقه على أئمة المذاهب المعروفة آنذاك، فتحصل له علم واسع، ومعرفة بالخلاف.

قال أبو بكر بن كامل: «لم أر بعد أبي جعفر أجمع للعلم وكتب العلماء، ومعرفة اختلاف الفقهاء، وتمكنه، من العلوم منه»^(٣).

(١) ميزان الاعتدال ٩٠/٦.

(٢) انظر: لسان الميزان ١٠٠/٥.

وقد عقد د. محمد أمحزون مقارنة بين آراء الشيعة وآراء الطبري بما يفند هذه التهمة التي وجهت إليه. وذلك في كتابه

تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة ٢٠١/١.

(٣) معجم الأدباء ٢٦٣/٥.

إلا أن الطبري قد أظهر فقه الشافعية، وأفتى به. وقد قال رحمته الله عن نفسه: «أظهرت فقه الشافعي، وأفتيت به ببغداد عشر سنين»^(١).

ثم صار مع نبوغه وسعة علمه يجتهد، فلم يلتزم مذهباً معيناً، بل أصبح له مذهبه الخاص، وصار له أتباع يدرسون المذهب (الجريري)، ويؤلفون فيه، وقد انتشر مذهبه في بغداد، إلا أن أتباع مذهبه انقطعوا بعد الأربعمئة^(٢).

مكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه:

قال ابن خزيمة: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير»^(٣).

وقال الفرغاني، وهو من تلاميذه^(٤): «كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد، فأما أهل العلم والدين فغير منكرين علمه وزهده في الدنيا ورفضه لها»^(٥).

وقال الخطيب: «أحد أئمة العلماء، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه لمعرفة وفضله، وكان يجمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها،

(١) طبقات الشافعية للسبكي ١٢٣/٣، وسير الأعلام ٢٧٥/١٤.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون ص ١٣، وتاريخ التراث لسزكين، المجلد الأول ٢٥٥/٣، و١٥٩/٢.

(٣) تاريخ بغداد للخطيب ٥٥١/٢.

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خُذبان؛ التركي الفَرغاني؛ أبو محمد البغدادي، الأمير العالم. روى عن الطبري، وعلي بن الحسن بن سليمان، وروى عنه الدارقطني وعبد الغني. وثقه ابن مسرور. له كتاب الصلاة، وصل به تاريخ الطبري. توفي سنة ٣٦٢. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب ٣٢/١١، وسير الأعلام للذهبي ١٣٢/١٦.

(٥) طبقات الشافعية للسبكي ١٢٥/٣.

وناسخها ومنسوخها... عارفاً بأيام الناس وأخبارهم»^(١).

وقال الذهبي: «كان من أفراد الدهر علماً وذكاءً، وكثرة تصانيف، قلَّ أن ترى العيون مثله».. وقال أيضاً: «كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفاً بالقراءات، وباللغة، وغير ذلك»^(٢).

وقال السبكي: «الإمام الجليل، المجتهد المطلق، أبو جعفر الطبري... أحد أئمة الدنيا علماً ودينًا»^(٣).

وقال ابن كثير: «روى الكثير عن الجرم الغفير... وكان من العبادة والزهادة والورع والقيام في الحق، لا تأخذه في الله لومة لائم...». وقال أيضاً: «بل كان أحد أئمة الإسلام علماً وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله»^(٤).

من أهم مؤلفاته:

لقد خلف الإمام الطبري ميراثاً ضخماً متميزاً، يعكس ما كان عليه من براعة وإبداع ورسوخ في هذا العلم، وانكباب على التأليف..

قال الفرغاني: «إن قوماً من تلاميذ ابن جرير حصلوا أيام حياته منذ بلغ الحلم إلى أن توفي، وهو ابن ست وثمانين، ثم قسموا عليها أوراق مصنفته، فصار منها على كل يوم أربع عشرة ورقة»^(٥).

وقبل الشروع في ذكر أهم مؤلفاته، فإنه يحسن هنا الوقوف عند:

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٥٤٩.

(٢) سير الأعلام ١٤/ ٢٦٧، ٢٧٠.

(٣) انظر: طبقات الشافعية ٣/ ١٢٠.

(٤) البداية والنهاية ١١/ ١٤٦.

(٥) معجم الأدباء للحموي ٥/ ٢٤٤.

أبرز العوامل التي ساعدت على تكون هذا النتاج الضخم،
والمتميز:

أرى -والله أعلم- أن أبرز العوامل هي ما منّ الله به على الطبري
من الأمور التالية:

١- رعاية والده له، واهتمامه بتعليمه، والنفقة عليه.. قال أبو بكر بن
كامل: إن الطبري قال له: «رأى لي أبي في النوم أنني بين يدي رسول
الله ﷺ، وكان معي مخللة مملوءة حجارة وأنا أرمي بين يديه. فقال
له المعبر: (إنه إن كبر نصح في دينه، وذبح عن شريعته)، فحرص أبي
على معونتي على طلب العلم، وأنا حينئذ صبي صغير»^(١).

وقال الفرغاني: «كان طول حياته يُنفذ إليه -أي والده- بالشيء
بعد الشيء إلى البلدان، فسمعتة يقول: (أبطأت عني نفقة والدي،
واضطرت إلى أن فتقت كمي القميص فبعتهما)»^(٢).

٢- الذكاء والحافظة القوية. قال هارون بن عبد العزيز: قال أبو جعفر:
«لما دخلت مصر لم يبق أحد من أهل العلم إلا لقيني وامتحنني في
العلم الذي يُتحقق به، فجاءني يوماً رجل، فسألني عن شيء من
العروض، ولم أكن نشطت له قبل ذلك، فقلت له: «عليّ قول ألا
أتكلم اليوم في شيء من العروض، فإذا كان في غد فصر إليّ، وطلبت
من صديق لي العروض للخليل بن أحمد، فجاء به، فنظرت فيه
ليلتي، فأمسيت غير عروضي وأصبحت عروضيًا»^(٣).

(١) معجم الأدباء للحموي ٢٤٧/٥.

(٢) طبقات الشافعية للسبكي ١٢٥/٣.

(٣) معجم الأدباء للحموي ٢٥١/٥.

- وقال ابن كامل: «أربعة كنت أحبّ بقاءهم وذكر منهم ابن جرير الطبري، ثم قال: - فما رأيت أفهم منهم، ولا أحفظ»^(١).
- ٣- ابتدأه بالطلب مبكراً، قال ابن كامل: إن الطبري قال له: «حفظت القرآن ولي سبع سنين، وصليت بالناس وأنا ابن ثماني سنين، وكتبت الحديث وأنا ابن تسع سنين»^(٢).
- ٤- الجَلَد في الطلب وعلو الهمة، قال كَلْبَةُ: «كنا نكتب عند محمد بن حميد الرازي، فيخرج إلينا في الليل مرات، ويسألنا عما كتبناه ويقرؤه علينا. قال: وكنا نمضي إلى أحمد بن حماد الدولابي^(٣)، وكان في قرية من قرى الري، بينها وبين الري قطعة، ثم نعدو كالمجانين حتى نصير إلى ابن حميد، فنلحق مجلسه». ويقال: إنه كتب عن ابن حميد فوق مائة ألف حديث^(٤).
- ٥- سماع العلم والحديث الشريف على أئمة هذا الشأن، فتحصل له الكثير من الروايات بالأسانيد العالية عن كبار الحفاظ والمحدثين من شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما.

(١) انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٧٥/١٤.

(٢) معجم الأدباء للحموي ٢٤٧/٥.

(٣) أحمد بن حنّاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري؛ أبو علي الدولابي، الرازي.

وهو والد أبي بشر محمد الدولابي؛ صاحب كتاب الكنى والأسماء.

سكن مصر.

ولم أفد على من ترجم له سوى ابن أبي حاتم، وقال: «روى عن حسين بن علي الجعفي، وعمران بن أبان الواسطي. سمع منه أبي، وعلي بن الحسين بن الجندب». ومنه نقل الخطيب البغدادي ترجمته في غنية الملتبس.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٩٢/٢، وغنية الملتبس ص ٩٦. واقتبس بقية نسبه من ترجمة ابنه أبي بشر في سير الأعلام ٣٠٩/١٤.

(٤) معجم الأدباء للحموي ٢٤٨/٥.

- ٦- الرحلة الواسعة في مختلف الأمصار، وعبر أزمدة طويلة.
- ٧- جمعه لمختلف العلوم، قال الخطيب: «كان ابن جرير أحد أئمة العلماء يُحكم بقوله ويُرجع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره...»^(١).
- وقد بان ذلك على بعض مؤلفاته؛ كالتهذيب والتاريخ والتفسير، فترى في المصنف الواحد منها خدمة لفنون عدة، مما يكسب الكتاب غزارة علمية، وفائدة للقراء على اختلاف حاجاتهم.
- ٨- استيطانه ببغداد، وكانت آنذاك تذخر بحركة علمية مزدهرة^(٢).
- ٩- امتداد عمره، فقد عاش ستًا وثمانين سنة تقريبًا، أمضاها ما بين تعلم وتعليم. قال علي بن عبيد الله؛ المعروف بالسهماني^(٣): «مكث أربعين سنة يكتب، في كل يوم منها أربعين ورقة»^(٤).
- إضافة إلى أنه لم تشغله الدنيا بل «كان عازفًا عنها، تاركًا لها ولأهلها، يرفع نفسه عن التماسها»^(٥).
- ١٠- استعانته بالله ﷻ. قال رحمه الله: «استخرت الله، وسألته العون على

(١) تاريخ بغداد ٥٤٩/٢.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٥٤٩/٢. وإن كان الوضع في عصره من الناحية السياسية متضعفًا، وهو عصر الدولة العباسية في آخر قوتها، وظهور الانقسامات وتعدد الدول، والنزاع على السلطة بين الفرس والأتراك والعرب، وتحكم المعتزلة في القيادة العباسية في عهدي المعتصم والواثق. انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٣/١٠ وما بعدها، والإمام الطبري ص ١٥ للدكتور محمد الزحيلي.

(٣) علي بن عبيد الله السهمي؛ أبو الحسن اللغوي النحوي.

قال الحموي: كان جيد المعرفة بفنون علم العربية، صحيح الخط، غاية في إتقان الضبط، قرأ على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السرافي. وكان ثقة في روايته. مات سنة ٤١٥، في خلافة القادر بالله. انظر: معجم الأدباء للحموي ١٨٢/٤.

(٤) تاريخ بغداد للخطيب ٥٥٠/٢.

(٥) معجم الأدباء للنحوي ٢٥٥/٥.

مانويته من تصنيف التفسير قبل أن أعمله ثلاث سنين، فأعانني»^(١).

١١- شخصيته الفذة، وقوته في الصدع بالحق^(٢)، واستقلاله العلمية. ومما يدل على ذلك تكوينه لمذهب خاص به، دون تعصب لرأيه، فقد كان يظهر موافقته لرأي فقيه أو آخر حسب ما يؤديه إليه اجتهاده وفقاً للنصوص الشرعية^(٣).

ومن أهم مؤلفاته ما يلي^(٤):

١- تفسيره المسمى بـ (جامع البيان في تفسير القرآن):

هكذا ورد اسم الكتاب في النسخ المطبوعة، في حين أن الطبري ذكره في تاريخه باسم (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، وكذلك ذكره ياقوت بهذا الاسم^(٥).

وقد أملاه الطبري على طلابه من سنة ٢٨٣ إلى سنة ٢٩٠^(٦).

(١) انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.

(٢) انظر: سير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.

(٣) راجع كتاب اختلاف الفقهاء، ففيه من المسائل ما يصرح فيها بموافقة إمام ما في حكمه فيها.

انظر على سبيل المثال: مسألة: عتق المذئب إذا مات سيده...ص٣٥، حيث قال: والحق في ذلك عندي ما قال مالك. وانظر أيضاً: مسألة حكم الرجل يأمر رجلاً أن ينقذ رجلاً عنه...ص٢٤٦.

(٤) لم أقصّل في بيان ما وجد من مخطوطات مؤلفاته وأماكنها، وقد تكلم عنها سزكين في تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٨-١٦٢/٢.

(٥) انظر: تاريخ الطبري ٦٢/١، ومعجم الأدباء ٢٥٥/٥.

(٦) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٤٣/٥.

قال السيوطي: «وهو أجل التفاسير، لم يؤلف مثله كما ذكره العلماء قاطبة... وذلك لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده»^(١).

وقد طبع عدة طبعات^(٢).

٢ - (تاريخ الأمم والملوك):

هكذا اسمه على النسخ المطبوعة، بينما ذكره ياقوت تحت اسم (تاريخ الرسل والأنبياء والملوك والخلفاء)^(٣).

وروى الخطيب بسنده أن أبا جعفر الطبري قال لأصحابه: «أنتشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة. فقالوا: هذا مما يفني الأعمار قبل تمامه! فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة. ثم قال: أنتشطون لتاريخ العالم من آدم إلى وقتنا هذا؟ قالوا: كم قدره؟ فذكر نحوًا مما ذكره في التفسير، فأجابوه بمثل ذلك. فقال: إنا لله ماتت الهمم»^(٤)، فاختصره في نحو مما اختصر التفسير.

(١) طبقات المفسرين ص ٩٦.

(٢) منها طبعة نشر مكتبة ابن تيمية، بتحقيق الشيخ محمود شاكر، وراجع أحاديثه وخرجها أخوه الشيخ المحدث أحمد شاكر، وقد طبع منه ١٦ مجلدًا، والمجلدات الثلاثة الأخيرة كانت بتحقيق محمود شاكر وحده. ولم يتمه، حيث توقف فيه عند آية ٢٨ من سورة إبراهيم.

كما حققه فضيلة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، بمصر.

(٣) حيث ذكر ياقوت أنه وجد اسم الكتاب هكذا على جزء من كتاب تفسير الطبري بخط الفراغاني؛ تلميذ الطبري. انظر: معجم الأدباء ٢٤٥/٥.

(٤) تاريخ بغداد ٥٥٠/٢.

وقد فرغ من تأليفه سنة ٣٠٣هـ.

قال أبو الحسن المُغَلِّس^(١): «ما عمل أحد في تاريخ الزمان، وحصر الكلام فيه مثل ما عمله أبو جعفر»^(٢).

وقال ابن الأثير: «هو الكتاب المعوّل عليه عند الكافة، والرجوع إليه عند الاختلاف»^(٣).

واعتمد في أكثر كتابه على الروايات المسندة، كما سيأتي بيانه لاحقاً.

والكتاب طُبِعَ عدة مرات^(٤).

وقد اختصر تاريخه كثيرون، منهم عَرِيب بن سعد القرطبي^(٥)، وألحق قسم من اختصاره بتاريخ الطبري باسم (صلة تاريخ

(١) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن المُغَلِّس؛ أبو الحسن الفقيه الظاهري البغدادي. أخذ العلم عن أبي بكر؛ محمد بن داود، وعن طريقه انتشر علم داود في البلاد. قال الخطيب: «كان ثقة فاضلاً فهِمّاً». وقال الذهبي: «كان من بحور العلم». ومن كتبه (أحكام القرآن) و(الموضح في الفقه). توفي سنة ٣٢٤.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب ٢٦/١١، وسير الأعلام ٧٧/١٥.

(٢) معجم الأدباء ٢٥٩/٥.

(٣) الكامل في التاريخ ٦/١.

(٤) من أشهرها طبعة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، اعتمد فيها على خمس عشرة مخطوطة مع الأصل الأوروبي. وقال سزكين: «هذه الطبعة جيدة نسبياً، لكن... ما زال هناك صعوبات كثيرة وجوانب غموض في النص لم توضحها هذه الطبعة، ولدينا انطباع أنها قامت على طبعة ليدن أكثر من اعتمادها على المخطوطات...».

انظر: تاريخ التراث، المجلد الأول ٢/١٦٤، حاشية ٢٢٨. وهناك طبعة حديثة أصدرتها دار الكتب العلمية، وهي التي سرت عليها في سائر البحث، ما لم أشر إلى طبعة محمد أبو الفضل.

(٥) عَرِيب بن سعيد، من أهل قرطبة كان أدبياً، إخبارياً كاتباً، شاعراً مطبوعاً، وله كتاب في التاريخ، ذكره ابن حبان، ونقل منه كتابه المقتبس، وله كتاب في الأنواء. وأُنشد له ابن فرج أشعاراً كثيرة في كتاب الحداثق من تأليفه. وكان في أيام الناصر عبد الرحمن بن محمد، واستعمله على كورة أشونة - وهي حصن بالأندلس -، في سنة ٣٠١. انظر: التكملة لكتاب الصلة ٤/٣٥ لابن الأبار البنسي، ومعجم البلدان للحموي ٢٠٢/١.

الطبري^(١)، تشمل أخبار العراق من سنة ٢٩١ إلى سنة ٣٢٠^(٢).
 كما قام محمد بن عبد الملك الهمداني^(٣) بعمل (الذيل على
 تاريخ ابن جرير)^(٤). وهو مطبوع ملحق بتاريخ الطبري باسم (تكملة
 تاريخ الطبري)^(٥)، وتبدأ هذه التكملة بأحداث سنة ٢٩٥ وتنتهي
 بحوادث سنة ٣٦٧.
 ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من ذكر كتاب
 الهمداني باسم التكملة، وإنما كان يذكر باسم الذيل.

-
- (١) وقد وهم مترجم تاريخ الأدبي العربي لبروكلمان في ٤٧/٣، وتبعه د. الزحيلي في كتابه الإمام الطبري ص ٢٠٦، وكذلك صاحب بحث (الصناعة الحديثة لابن جرير في تهذيب الآثار ص ١٨) - حيث عرّفوا بالمتخب من ذيل المذيل على أنه من صنع عربي بن سعد القرطبي. والصواب أن عربياً قد عمل (الصلة) لتاريخ الطبري، - وسيأتي قريباً في التعريف بالمتخب أن مؤلفه لم يعلم من هو. ولم أجد في النص المكتوب باللغة الألمانية في الموضوع الذي أشرت إليه من كتاب تاريخ الأدب العربي - الواقع تحت نص الترجمة العربية - لم أجد فيه ذكرًا للمتخب، إنما ذكر فيه نشر دي خويه لتاريخ الطبري مع الصلة لعريب، عام ١٨٩٨/١٨٩٧.
 ويؤكد أن هناك ومما في الأمر أن النص المكتوب بالألمانية في تاريخ سزكين المجلد الأول ١٦٣/٢ قد ذكر فيه تاريخ الطبري مع المتخب من كتاب ذيل المذيل، وليس فيه ذكر لاسم مؤلفه. وكذلك لم يذكر سزكين في النص العربي اسم مؤلف المتخب.
 (٢) نشره دي خويه في ليدن، سنة ١٨٩٧ م. انظر: تاريخ التراث لسزكين، المجلد الأول ١٦٤/٢.
 وقد حقق هذا القسم من مختصر عريب محمد أبو الفضل إبراهيم، وألحقه بالتاريخ، في المجلد الحادي عشر.
 (٣) محمد بن عبد الملك بن إبراهيم الهمداني، المقدسي، أبو الحسن.
 روى عنه الحافظ ابن عساكر، وغيره.
 قال ابن النجار: به ختم فن التاريخ.
 ومن مصنفاته: الذيل على تاريخ أبي شجاع، وأخبار الوزراء، وعنوان السير.
 توفي سنة ٥٢١. انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣٥/٦، والوفائي بالوفيات ٣٠/٤.
 (٤) انظر: الإعلان بالتبويب لمن ذم التاريخ للسخاوي ص ٣٠٢.
 (٥) ألحقه المحقق محمد أبو الفضل بهذا الاسم، بالمجلد الحادي عشر من تاريخ الطبري، وبدأ من ص ١٨٥ إلى ٤٨٥.
 ط: دار المعارف. وكذلك ذكره سزكين باسم (تكملة تاريخ الطبري) في تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٤/٢. وذكر أنه يوجد مخطوطاً في باريس.

٣- (ذيل المذيل):

والذيل، والمذيل كلاهما على تاريخه، من تأليف الطبري نفسه، وكلاهما لم يصلانا^(١).

قال السخاوي: «وله على تاريخه المذكور ذيل، بل ذيل على الذيل أيضاً»^(٢).

ويشتمل (ذيل المذيل) على تاريخ من قتل، أو مات من أصحاب رسول الله ﷺ في حياته أو بعده، على ترتيب الأقرب فالأقرب منه، أو من قريش من القبائل، ثم ذُكر موت من مات من التابعين والسلف بعدهم، ثم الخالفين إلى أن بلغ شيوخه الذين سمع منهم، وجمالاً من أخبارهم ومذاهبهم، وتكلم في الذب عن ذوي الفضل منهم، ممن رمي بمذهب هو بريء منه، وذكر صنف من نسب إلى ضعف من الناقلين وليته، وفي آخره أبواب عمن حدث عنه الإخوة، أو الرجل وولده، ومن اشتهر بكنيته دون اسمه، أو باسمه دون كنيته^(٣).

قال ياقوت عن (ذيل المذيل): «وهو من محاسن الكتب وأفاضلها، يرغب فيه طلاب الحديث وأهل التواريخ، وكان خُرج إملأه بعد سنة ثلاثمائة، وهو في نحو من ألف ورقة»^(٤).

وقد ألحق المحقق بتاريخ الطبري (المنتخب من ذيل المذيل)،

(١) انظر: مقدمة محمد أبو الفضل إبراهيم على تاريخ الطبري ٦/١١ ط: دار المعارف.

(٢) الإعلان بالتاريخ لمن ذم التاريخ ص ٣٠٢.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٥/٢٦٠.

(٤) الموضوع السابق.

واستظهر أنه لأحد العلماء، ولا يعلم من هو^(١). واشتمل على أخبار أزواج الرسول ﷺ، وبناته، ووفياتهن، وأخبار بعض الصحابة والتابعين، ووفياتهم، وفيه أيضًا بعض ما رواه من الأحاديث.

٤- (تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار):

وموضوع الكتاب قد صرح به الطبري بقوله:

«إذ كان كتابنا هذا مخصوصًا بالبيان عن آثار رسول الله ﷺ على مذاهب السلف من أهل النقل، دون أقوال أهل الجدل»^(٢).

ألفه على ترتيب المسانيد، وصلنا منها سفر فيه قسم من مسند عمر بن الخطاب ؓ، وسفر فيه الجزء الآخر من مسند علي بن أبي طالب ؓ، وسفر فيه قسم من مسند عبد الله بن عباس ؓ. وسفر طبع باسم (الجزء المفقود) يشمل على جزء من مسند عبد الرحمن بن عوف ؓ، ومسند طلحة بن عبيد الله ؓ، ومسند الزبير بن العوام ؓ. قال الخطيب البغدادي، في معرض ذكره لكتب الطبري: «...وكتاب سماه: تهذيب الآثار، لم أر مثله في معناه، إلا أنه لم يتمه»^(٣).

قال ياقوت: «وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل مثله،

(١) انظر: مقدمة المحقق - محمد أبو الفضل - على تاريخ الطبري ١/ ١٨، و ٧/ ١١، ط: دار المعارف، وفيها ذكر لتفاصيل المخطوط. والمتخبط الملحق بالمجلد الحادي عشر من التاريخ يبدأ من ص ٤٩١ إلى ص ٦٨٧.

(٢) مسند ابن عباس ٢/ ٦٨٨.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٥٥٠.

ويصعب عليهم تتمته»^(١).

وقال السبكي: «وهو من عجائب كتبه؛ ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق عليه السلام، مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلمه وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب. فتمّ منه مسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة، ومات قبل تمامه»^(٢). وكان الكتاب موجوداً على ما تركه عليه الطبري إلى حياة السيوطي (ت ٩١١) ^(٣).

٥- كتاب (اختلاف الفقهاء):

وذكره الحموي باسم: (اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام)^(٤).

قصد به إلى ذكر أقوال الفقهاء. ومن أبرزهم: مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني، والأوزاعي، والثوري وغيرهم، ولم يذكر منهم أحمد بن حنبل^(٥). وكثيراً ما يعقب على آرائهم بذكر الراجح عنده، بقوله: «فأما على مذهبنا...»، أو: «والصواب من القول عندنا»، ونحو ذلك من العبارات، وقد ينص على موافقة قول أحدهم.

(١) معجم الأدباء ٥/٢٦٣.

(٢) طبقات الشافعية ٣/١٢١.

(٣) انظر: مقدمة محمود شاكر على تهذيب الآثار (مسند عمر بن الخطاب) ١/١٤.

(٤) معجم الأدباء ٥/٢٦٠.

(٥) سبق أن ذكرت أنه لما رجع في ذلك، قال: «لم يكن فيها، وإنما كان محدثاً»، فشب عليه الحنابلة. انظر:

الكامل في التاريخ ٩/٧.

ومن الملاحظ أنه لا يذكر فيه السند في الغالب. ولا غرابة في ذلك إذا علمنا سبب تأليفه له، فقد ذكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه «عمله ليتذكر به أقوال من يناظره، ثم انتشر وطلب منه، فقرأه على أصحابه»^(١).

والكتاب مطبوع في مجلد واحد^(٢)، ولكنه ناقص، فقد قال الحموي: «كتاب (الاختلاف) نحو ثلاثة آلاف ورقة، ولم يستقص فيه اختياره؛ لأجل أنه قد جود ذلك في كتاب اللطيف»^(٣).

بينما المطبوع يتكون من ثلاثمائة وخمس صفحات فقط، والكتب التي يحتويها هي: (المُدَبَّر، والسَّلَم، والمزارعة والمساقاة، والغصب، والضمان، والكفالة، والحوالة) فقط.

وقد ألحق المحقق في آخر الكتاب نصًا نقله من كتاب (إتحاف السادة المتقين) للمرتمضى^(٤)، يتضمن بابين من كتاب النكاح، نقلهما من كتاب اختلاف الفقهاء للطبري.

٦ - (لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام):

وهو مجموع مذهبه الذي يعول عليه جميع أصحابه، وهو من أنفَس كتبه. في نحو ألفين وخمسمائة ورقة^(٥).

(١) معجم الأدياء للحموي ٢٦١/٥.

(٢) من تحقيق د. كيرن، وسماء (اختلاف الفقهاء)، وطبعته دار الكتب العلمية، بيروت. وانظر ما ذكره سركين عن مخطوطات الكتاب، في (تاريخ التراث) المجلد الأول ١٦٧/٢.

(٣) معجم الأدياء ٢٦١/٥.

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني الزبيدي؛ أبو الفيض، أصله من واسط، ومشؤء في زبيد اليمن. علامة باللغة والرجال والأنساب. من كتبه تاج العروس في شرح القاموس. توفي عام ١٢٠٥هـ. انظر: الأعلام للزركلي ٧٠/٧.

(٥) انظر: معجم الأدياء للحموي ٢٦٢/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٣/١٤.

وقال الحموي في معنى تسميته: «ولا يظن ظان أن قوله كتاب اللطيف إنما أراد به صِغَرَه وخفة محمل وزنه، وإنما أراد بذلك لطيف القول؛ كدقة معانيه، وكثرة ما فيه من النظر والتعديلات... وفيه رسالة في أصول الفقه، والكلام في الإجماع، وأخبار الآحاد والمراسيل، والناسخ والمنسوخ في الأحكام، والمجمل والمفسر من الأخبار، والأوامر والنواهي، والكلام في أفعال الرسل، والخصوص والعموم، والاجتهاد، وفي إبطال الاستحسان إلى غير ذلك مما تكلم فيه»^(١).

واختصره في كتاب (الخفيف في أحكام شرائع الإسلام)^(٢).

٧ - (أدب النفوس الجيدة والأخلاق النفيسة):

وربما سمّاه بـ (أدب النفس الشريفة والأخلاق الحميدة)، ويشتمل على عدة أمور؛ كالورع والإخلاص والشكر، والكبر، وأعمال القلوب، ثم ذكر شيئاً كثيراً من الدعاء، وفضل القرآن، وأوقات الإجابة ودلائلها، وما روي من السنن، وأقوال الصحابة والتابعين في ذلك، وكان في نحو خمسمائة ورقة، ومات قبل أن يتمه^(٣).

٨ - (التبصير في معالم الدين):

قال محقق الكتاب: «هذا اسمه من كتب التراجم عامة، وورد اسمه

(١) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٦٢/٥.

(٢) انظر: الموضوع السابق، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٣/١٤.

(٣) انظر: معجم الأدباء للحموي ٢٦٤/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤، ٢٧٧.

في المخطوطة له: (تبصير أولي النهى، ومعالم الهدى)^(١).

بينما ورد في معجم الأدباء باسم (البصير في معالم الدين)^(٢). واعتبر المحقق هذه التسمية مصحفة^(٣).

والكتاب رسالة بعث بها المؤلف إلى أهل طبرستان في إيضاح قصد السبيل لما اختلف الناس فيه من أهل الأهواء والبدع، في مسائل العقيدة المهمة، ونقد مذاهب المعتزلة خصوصاً من الناحية العقلية، مع تجلية القول المختار عند أهل السنة، بقوله هو من عند نفسه^(٤).

٩ - (صريح السنة)، ويسمى أيضاً بـ (شرح السنة)^(٥):

وهي رسالة بيّن فيها ما يدين الله به من مسائل العقيدة في رؤية الله تعالى، وكلام الله تعالى، وزيادة الإيمان ونقصانه، والقول في القرآن، وأفعال العباد، وفي الصحابة عليهم السلام، وقد نقل عنه العلماء^(٦). والكتاب مطبوع^(٧).

١٠ - (كتاب الفضائل)^(٨) أو:

(فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام)، (فضائل أبي بكر وعمر عليهما السلام)،

(١) د. الشبل في مقدمته على الكتاب ص ٦١. وذكر أن المخطوطة فيها خرم بنحو ست ورقات.

(٢) ٢٦٦/٥.

(٣) انظر الموضوع السابق من مقدمته.

(٤) انظر: التبصير للطبري ص ١٠٣-١٠٥، ومقدمة المحقق ص ٦١، ومعجم الأدباء للحموي ٢٦٦/٥.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٢٦٦/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.

(٦) أشرت إلى نقول العلماء عنه ص ٢٥.

(٧) بتحقيق بدر بن يوسف بن معروق، وآخر بتحقيق نبيل صلاح سليم.

(٨) هكذا سماء ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩٧/٥٢، والذهبي في سير الأعلام ٢٧٤/١٤ أي بعنوان مجمل، أما

ياقوت الحموي فقد فرق عناوين الكتب على أسماء الصحابة المذكورين (. انظر: معجم الأدباء ٢٦٦/٥).

و(فضائل العباس بن عبد المطلب):

وسبب تأليفه لهذه الفضائل: أن أبا جرير لما بلغه أن أبا بكر بن أبي داود السجستاني تكلم في حديث غدير خم، عمل كتاب الفضائل، فابتدأ بالكلام في فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، وذكر طرق حديث خم، فكثر الناس لاستماع ذلك، واجتمع قوم من الروافض ممن بسط لسانه بما لا يصلح في الصحابة عليهم السلام، فابتدأ بفضائل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم سأله العباسيون في فضائل العباس فابتدأ بخطبة حسنة، وأملى بعضه، وقطع جميع الإملاء قبل موته، وكان يظن أن فيه لاجئة^(١).

١٢ - (القراءات وتنزيل القرآن)^(٢):

قال أبو علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ (ت ٤٦٦) في كتاب (الإقناع في إحدى عشرة قراءة): «...وله في القراءات كتاب جليل كبير، رأيت في ثمانى عشرة مجلدة، إلا أنه كان بخطوط كبار، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ، وعلل ذلك وشرحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور»^(٣).

ونُسب إليه كتاب (بشارة المصطفى في بيعة المرتضى)^(٤)، وهذا الكتاب في الواقع لأبي جعفر محمد بن أبي القاسم؛ رستم

(١) انظر: تاريخ مدينة دمشق ١٩٨/٥٢، ومعجم الأدباء للحموي ٢٦٩/٥، وسير الأعلام للذهبي ٢٧٤/١٤.

(٢) معجم الأدباء للحموي ٢٤٥/٥.

(٣) معجم الأدباء للحموي ٢٤٥/٥، ومن كتب الطبري التي رصدها سزكين في الأثر: (الجامع في القراءات من المشهور والشواذ) وشكك سزكين في أصالة الكتاب جدًا. انظر: تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٨/٢.

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٠/٣.

الطبري (١).

كما نُسب إليه كتاب (الرد على الحرقوصية) (٢) وهو من مؤلفات محمد بن جرير بن رستم الطبري الرافضي (٣).

وقال محقق كتاب (التبصير في معالم الدين): «ولعله كتابه الذي سماه (كتاب أهل البغي) في رسالته التبصير في الفقرة (٢٣)» (٤).

وفاته:

توفي ابن جرير رحمته الله عشية الأحد، ليومين بقيا من شوال سنة عشر وثلاثمائة، وقيل: إنه مات في سنة إحدى عشرة أو ست عشرة. ودفن في داره ببغداد، وشيَّعه من لا يحصيهم إلا الله تعالى، ورثاه خلق من الأدباء وأهل الدين (٥).

(١) انظر: لسان الميزان لابن حجر ٤٢٩/١. أما سزكين فاعتبر الكتاب لمحمد بن جرير بن رستم الطبري، وقال بحذفه من قائمة آثار ابن جرير الطبري [إمام أهل السنة؛ صاحب ترجمتنا].

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥٠/٣. وقد تعقبه سزكين بأنه قد يكون من تأليف محمد بن جرير بن رستم الطبري، كما خطأ وصف بروكلمان للحرقوصية بأنهم الحنابلة. انظر: تاريخ التراث، المجلد الأول ١٦٨/٢ حاشية ٢٣٠.

والحرقوصية هم الخوارج، أتباع خرقوص بن زهير السعدي، أحد الخوارج المحكمة الذين خرجوا يوم النهروان وقتلهم علي عليه السلام. انظر: البداية والنهاية لابن كثير ٢٨٩/٧.

(٣) حسب ما ذكره النجاشي الرافضي في كتابه (رجال الشيعة) ص ٢٤٦. نقلًا من سزكين في تاريخ التراث (الموضع السابق)، ود. علي الشبل في مقدمته على التبصير ص ٦٣ حاشية ١.

(٤) د. علي الشبل في مقدمته على الكتاب ص ٦٣.

(٥) انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٥٥٤/٢، ومعجم الأدباء ٢٧٥/٥، وسير الأعلام ٢٨٢/١٤.

منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه

يعتمد الطبري غالباً على الرواية بالإسناد.

قال تلميذه عبد العزيز بن محمد الطبري: «كان أبو جعفر راجحاً في علوم القرآن والقراءات، وعلم التاريخ، واختلاف الفقهاء مع الرواية كذلك، على ما في كتابه البسيط والتهذيب، وأحكام القراءات، من غير تعويل على المناولات والإجازات، ولا على ما قيل في الأقوال، بل يذكر ذلك بالأسانيد المشهورة»^(١).

ولم يكن مجرد راوٍ للأسانيد، جامعاً لها، بل كان عالماً بالكثير منها..

قال الخطيب: «كان عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخالفين... عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله كتاب سماه تهذيب الآثار، لم أرَ سواه في معناه، لم يتمه»^(٢).

وسأذكر منهجه الحديثي إجمالاً في كتبه التي طبعت:

(جامع البيان):

وهو من أهم كتب التفسير بالمأثور وأشهرها، حيث يستشهد على تفسير الآية بما يرويه بسنده إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم.

ومن العوامل التي أكسبته مكانته المشهورة أنه لا يقتصر على مجرد الرواية، بل يرجح الأقول، ويستنبط الأحكام.

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٥٤/٥.

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٥٤٩/٢.

قال السيوطي: «...وابن جرير الطبري، وكتابه أجل التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب والاستنباط، فهو يفوقها بذلك»^(١).

والجدير بالذكر هنا أنه كَذَلِكَ لم ينقل عن بعض المتهمين كالكلبي، والواقدي.

قال الحموي: «ولم يتعرض لتفسير غير موثوق به؛ فإنه لم يدخل في كتابه شيئاً عن كتاب محمد بن السائب الكلبي^(٢)، ولا مقاتل بن سليمان^(٣)، ولا الواقدي^(٤)؛ لأنهم عنده أظناء، والله أعلم. وكان إذا

(١) انظر: الإقتان في علوم القرآن ٢/ ٣٧٧، ٣٧٨ النوع الثمانون.

(٢) محمد بن السائب بن بشر الكلبي؛ أبو النضر الكوفي، النشابة المفسر (ت).

قال ابن حجر: «مهم بالكذب، ورمي بالرفض». (ت ١٤٦).

سنائي ترجمة مفصلة له في ص ١١٠.

وقد روى الطبري عنه في مواضع لكنه نبه إلى حاله، كما سيأتي في ص ١١١.

(٣) مقاتل بن سليمان التلمخي؛ صاحب التفسير.

قال ابن سعد: «أصحاب الحديث يتقون حديثه، وينكروونه».

وسئل وكيع عن كتابه في التفسير: «(فقال لا تنظر فيه)»، وقال أيضاً: «(كان كذا)».

وقال أبو حاتم: «هو متروك الحديث». وقال ابن حجر: «كذبوه وهجره ورمي بالتجسيم» (ت ١٥٠).

انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٣، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٣٥٤، والتقريب لابن حجر ص ٥٤٥.

(٤) محمد بن عمر بن واقد الواقدي، الأسلمي؛ أبو عبد الله المدني، قاضي بغداد (ت ق).

جرحه كبار النقاد، فقد قال علي بن المديني: «(لا أرضاه في الحديث، ولا في الأسباب، ولا في شيء)».

كما ضمه ابن معين. وقال ابن عدي: «(بين الضعف)».

وقال البخاري وأبو حاتم، ومسلم والنسائي: متروك الحديث.

كذلك تركه أحمد - وقال في موضع آخر: هو كذاب.

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «(لم أسق ترجمته هنا لانفاقهم على ترك حديثه، وهو من أوعية العلم لكنه لا يقن

الحديث، وهو رأس في المغازي والسير، ويروي عن كل ضرب)».

وقال ابن حجر: «(متروك مع سعة علمه)».

توفي سنة: ٢٠٧.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨/ ٢٠، والضعفاء والمتروكين للنسائي، والكمال ٦/ ٢٤١، وتغريب الكمال

٢٦/ ١٨٠، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٤٨، والتقريب ص ٤٩٨.

رجع إلى التاريخ والسير حكى عن محمد بن السائب الكلبي، وعن ابنه هشام، وعن الواقدي، وغيرهم، فيما يفتقر إليه، ولا يؤخذ إلا عنهم^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتهمين؛ كمقاتل بن بكير، والكلبي»^(٢).

وقد قال الطبري في مقدمة تفسيره: «فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن أوضحهم حجة فيما تأول وفسر؛ مما كان تأويله إلى رسول الله ﷺ دون سائر أمته من أخبار رسول الله ﷺ الثابتة عنه، إما من وجه النقل المستفيض، وإما من وجه نقل العدول الأثبات فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من وجه الدلالة المنصوبة على صحته»^(٣).

وكان رحمه الله أميناً دقيقاً فيما برويه، وظهرت لي شخصيته الحديثية في بعض ثنايا تفسيره، من خلال النقاط التالية:

١- يميز الراوي، بذكر قبيلته، أو بلده، أو لقبه، أو صناعته، أو صفة فيه، ونحو ذلك^(٤).

٢- يبين الصحبة^(٥).

(١) انظر: معجم الأدياء ٢٥٧/٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٨٥/١٣. وراجع تعليقي ص ٩٩ بخصوص رواية الطبري عن الكلبي.

(٣) انظر: جامع البيان ٨٨/١.

(٤) انظر: جامع البيان ٤٨/١، ٧١/١، ٨١/١، ١١٩/١، ١٢٩/١، ٣١٣/٣، ٦٧١/٢٤، ٧٣٣/٢٤.

(٥) انظر على سبيل المثال: ١٣٦/١.

٣- يبين حال الراوي، كأن يقول: كان ثقة، أو يقول: لا يُعرف في أهل الآثار^(١).

٤- يبين السماع واللقاء والإرسال والانقطاع^(٢).

٥- يميز طرق التحمل، ويصف المتون بدقة، ويبين الفروق بين الرواة في السند أو المتن، كما يبين إن شك أحد الرواة^(٣). وهذا ظاهر بجلاء في مروياته.

ويجدر الإشارة هنا إلى أنه قد وُضِّح في أول تفسيره معنى قوله (حدثكم) -التي يسوقها عادة في بداية أسانيده في معرض النقاش، كقوله: «إن سألنا سائلٌ فما أنت قائل فيما حدثكم به؟».. فيذكر الطبري شيخه، وخبره الذي رواه عنه بسنده-. فقال الطبري: «وكل ما قلنا في هذا الكتاب: حدثكم، فقد حدثونا به»^(٤).

وهذا يدل على حرص الطبري على عدم التدليس^(٥).

٦- يحكم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف، وذلك في حالات تُعد قليلة بالنسبة إلى حجم مروياته في الكتاب^(٦).

٧- يبين في حالات قليلة -أيضاً- الشذوذ والمخالفة واضطراب

(١) انظر على سبيل المثال: ٨٧/١، ٣٧٢/٤، ١١٨/٣، ٦٢٨/٢٤، ٧٨/١.

(٢) سيأتي في أمثلة الباب الأول: الفصل الخامس، والسادس، والسابع.

(٣) انظر على سبيل المثال: ٢٧٢/٦، ١٩/٢١، ٧٢٤/٨، ٦٧٧/٢٤، ٦٧٢/١٤، ٤٤٢/١٤، وستظهر عنايته بهذه الأمور من خلال أمثلة البحث أيضاً.

(٤) جامع البيان ١/١٤.

(٥) وسيأتي قريباً ما يدل على ذلك أيضاً، عند كلامي عن كتابه التاريخ.

(٦) انظر فيما صححه -على سبيل المثال-: ٣٦/٧، ٢١٠/٨، ٧٤٧/٨، ١٣٦/١٥، ٣٣٩/١٥، أما أحكامه في

تضعيف الحديث، وإعلاله فهي مبثوثة في أمثلة هذا البحث.

الرواة^(١).

٨- يكشف أحياناً عن وقوع الغلط في السند، أو تصحيف في المتن^(٢).

٩- ينقد الحديث بالنظر في متنه^(٣).

١٠- له كلام في صفات الخبر الذي يحتاج به^(٤).

١١- له كلام في موقفه من الأحاديث التي ظاهرها التعارض^(٥).

وبالعموم فقد كان كَلَّمَكَ في الكثير من المواضع لا يتعقب الأحاديث بتصحيح أو تضعيف.

وفي الحالات القليلة التي يتعقبها فإن ذلك يكون بعبارات مجملة مختصرة في الغالب.

وله وقفات نادرة مفيدة يناقش فيها بعض الأسانيد، ويفصل حكمه فيها. وسيظهر ذلك من خلال البحث، بإذن الله.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يوجد في تفسيره أخبارٌ مأخوذة من قصص بني إسرائيل، يرويها بإسناده إلى كعب الأبحار، ووهب بن مُنبه، وابن جُريج، والسُّدي، وغيرهم.

وأحياناً يتعقب هذه الروايات بالنقد؛ إلا أنه أخذ عليه أن بعض الإسرائيليات مما اشتملت على خرافات وأباطيل^(٦)، أوردها الطبري

(١) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل الثاني، والثالث، والرابع، والخامس.

(٢) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل السادس.

(٣) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل السابع.

(٤) سيأتي في أمثلة الباب الثاني: الفصل الأول.

(٥) انظر على سبيل المثال: ٥٤٣/٢، ٣٦٧/٨، ٧٤٨/٨، ٢١٠/٨، وسيأتي في أمثلة الباب الثاني، الفصل الأول.

(٦) انظر على سبيل المثال: قصة صخر المارد مع سليمان عليه السلام. عند تفسير الآية ٣٤ من سورة ص. جامع البيان ٨٩/٢٠.

ساكتاً عنها، وكان الأولى أن يتعقبها^(١).

وأرى أن الأولى ببعضها ألا يُذكر أصلاً، مما فيه ما لا يليق بمقام الأنبياء^(٢)، عليهم السلام، والله أعلم.

قال ابن كثير: «وإنما أباح الشارع الرواية عنهم في قوله ﷺ: ((وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج))^(٣)، فيما قد يجوزه العقل، فأما فيما تحيله العقول، ويحكم عليه بالبطلان، ويغلب على الظنون كذبه، فليس من هذا القبيل، والله أعلم، وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين، وكذا طائفة كثيرة من الخلف من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد، وليس بهم احتياج إلى إخبارهم، ولله الحمد والمنة»^(٤).

وعُدَّ الإمام الطبري رحمه الله أنه قد ذكرها بسندها فخرج من عهدتها، ومن أسند فقد أحال^(٥).

(١) انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث للدكتور محمد الذهبي ص ١٠٠، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير للدكتور محمد أبو شهبة ص ١٢٣.

(٢) انظر على سبيل المثال: القصة المزعومة في ابتلاء داود عليه السلام بالمرأة التي كان زوجها (أمرها) غائباً في القتال. في تفسير الآية ٢٤ من سورة ص. جامع البيان ٦٤/٢٠ - ٧٥.

(٣) وهو حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «(بلغوا عني ولو آية)، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل (ح ٣٤٦١)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما نجا في الحديث عن بني إسرائيل (٢٦٦٩)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

(٤) تفسير ابن كثير ١٨٠/١٣.

(٥) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣٦٦/١٣ - أن الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، ثم قسمها على ثلاثة أقسام، فقال:

((أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

وللإمام الطبري تنصيصات في أكثر من موضع على أن ما يروى في هذه الإسرائيلية لا فائدة في العلم بها، من ذلك:

قوله بعد أن ذكر الأقوال المتعددة في مبلغ الدراهم الذي باعوا بها أخوة يوسف أخاهم عليه السلام: «والصواب من القول في ذلك أن يقال إن الله - تعالى ذكره - أخبر أنهم باعوه بدراهم معدودة غير موزونة، ولم يحدّ مبلغ ذلك بوزن ولا عدد، ولا وضع عليه دلالة في كتاب ولا خبر من الرسول ﷺ، وليس في العلم بمبلغ وزن ذلك فائدة تقع في دين، ولا في الجهل به دخول ضرر فيه، والإيمان بظاهر التنزيل فرض، وما عداه فموضوع عنا تكلف علمه»^(١).

وقال بعد أن ذكر الأقوال المتعددة فيما كان على المائدة التي نزلت من السماء على عيسى عليه السلام، قال: «غير نافع العلم به، ولا ضارّ الجهل به، إذا أقرّ تالي الآية بظاهر ما احتمله التنزيل»^(٢).

= والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، ونحو حكايته، لما تقدم». يعني بذلك حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه المرفوع: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج..» الحديث.

قال الإمام مالك: «المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا». وقال الشافعي: «(من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم». فتح الباري لابن حجر ٤٩٨/٦.

(١) جامع البيان ٥٩/١٣.

(٢) جامع البيان ١٣١/٩.

(تاريخ الأمم والملوك):

يحتوي تاريخه على قسمين:

الأول: تاريخ ما قبل الإسلام: وفي هذا القسم عرض الحوادث غير مرتبة على السنين، إنما أوردتها على أساس المواضيع، منذ الخليقة وحتى بعثة محمد ﷺ.

الثاني: ما بعد الإسلام: اتبع فيه تسجيل الأحداث ترتيباً زمنياً، عاماً بعد عام، ابتداءً من هجرة النبي ﷺ إلى نهاية سنة ٣٠٢هـ.

وقد سار ﷺ في أكثر كتابه على الرواية المسندة.

فما تلقاه مشافهة من شيوخه، يقول فيه: (حدثني)^(١)، و(حدثنا)^(٢)، و(أخبرنا) - واستعماله لأخبرنا قليل -^(٣).

وما تلقاه بالمراسلة، قال فيه: (كتب إلي)^(٤).

وما تلقاه إجازة، أو وجادة من كتاب، فيقول فيه: (ذكر)، أو (قال). ويذكر اسم مؤلف الكتاب، فيقول مثلاً: (قال الواقدي)^(٥). إلا أنه قلما يذكر اسم المؤلف الذي نقل منه، في حين أن للمؤلف الواحد عدة كتب، الأمر الذي يعسر على الباحث معرفة عن أيها نقل^(٦)!

(١) انظر على سبيل المثال: تاريخ الطبري ١/١٥، ٤/٢٤٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٢/٣٥٥، ٣/٢٧٥.

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٢/٢٤٦، ٢/٧٠٠.

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٢/٢٧٢، ٣/٦.

(٥) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٢/١٤٥، ٢/٢٠٧.

(٦) انظر: أبو جعفر... لجمال الدين العياشي ص ١٢٤، والإمام الطبري للزحلي ص ٢١٥، ٢٣٣، وتحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين للدكتور محمد أمحزون ١/٢٢٨.

وكثير من الكتب التي نقل عنها أصبحت الآن مفقودة، أو في حكم المفقود، وبقي كتاب الإمام الطبري موسوعة حافظة لها، كما أضاف رحمته إلى مؤلفات هؤلاء عشرات الروايات التي أخذها عن شيوخه^(١).

وقد حافظ رحمته على الرواية المسندة إلا في بعض المواضع؛ فيقول فيها: «(وقد قيل)»^(٢)، أو: حُدِّث عن فلان^(٣)، أو: ذُكر عن فلان^(٤)، أو: «ذكر هذه القصة بعض أصحابنا»^(٥)، ونحو ذلك من العبارات^(٦).

والإمام الطبري يروي الخبر، أو الحادثة بطرقها ورواياتها المتعددة كما وصلت إليه، دون نقد لها، ولا ترجيح بين ما اختلف منها إلا نادراً جداً، كما سيأتي.

وبالرغم من أن الإمام الطبري في تاريخه قد اتخذ أسلوب الناقل لأحداث التاريخ دون نقد أو تعقب، إلا أنه ظهرت لي شخصيته الحديثية في تاريخه من خلال ما يلي:

١ - يروي الأخبار مسندة في الغالب.

٢ - يذكر من صيغ الأداء ما يميز به طريقة تحمله. - وقد تقدمت هاتان النقطتان -.

وهو حريص على بيان طرق التحمل في طبقات من فوقه،

(١) انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة... د. أمحزون ١/ ٢٢٠.

(٢) تاريخ الطبري ٤٢٩/٣، ١٩٠/٤، ١٣٥/٥.

(٣) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٤٧٨/١، ٧٣/١، ١٠٥/١، ٣/٢، ٢٥٧/٣، ٤٩٥/٣، ٥٨/٤.

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ١٢٠/١، ١٢١/١، ٤٦١-٤٥٦/٤.

(٥) المرجع السابق ٦٠٢/٥.

(٦) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق ٣٣١/٤، ٥٩٧/٥، ٤٤٠/٥.

كقوله: «وحدثني أبو زيد، قال: «زعم أبو عبيدة، ولم أسمع منه»، أن ابن عباس..» فروى الأثر^(١).

ومن الجدير بالذكر أن الإمام الطبري بعيد عن التدليس، ويدل على ذلك:

(أ) قوله: «أخرج إليّ زياد بن أيوب كتاباً فيه أحاديث عن شيوخ، ذكر أنه سمعها منهم، قرأ عليّ بعضها ولم يقرأ عليّ بعضها، فمما لم يقرأ عليّ من ذلك فكتبته منه» فذكر الطبري الخبر^(٢).

(ب) أنه بالرغم من كثرة رواياته عن بعض شيوخه، إلا أنه في بعض الروايات يروي عن شيخه بواسطة، فينزل بالسند، من ذلك أنه روى عن شيخه عمر بن شبة^(٣)، الكثير من الروايات في تاريخه، ومع ذلك فإنه في روايات يقول: «ذكر عن عمر بن شبة»^(٤).

وكذلك الحال مع شيخه أحمد بن ثابت الرازي^(٥).

(١) انظر: المرجع السابق ٣/ ١٥٥. وستأتي قريباً ترجمة كل من أبي زيد - عمر بن شبة -، وأبي عبيدة.

(٢) تاريخ الطبري ٣٠/ ٣.

(٣) عُمر بن شُبَّة بن عُبَيْدَة؛ أبو زيد الثُمَيْرِي البصري (ق).

وثقه الدارقطني، والخطيب.

وقال ابن حبان: مستقيم الحديث، وكان صاحب أدب، وشعر، وأخبار، ومعرفة بتاريخ الناس.

وقال الذهبي: الحافظ، العلامة، الأخباري، الثقة.

مات سنة ٢٦٢. انظر ترجمته في: الثقات ٨/ ٤٤٦، وتهذيب الكمال ٢١/ ٣٨٦، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٧٧.

(٤) تاريخ الطبري ٤/ ٥٣١.

(٥) انظر: تاريخ الطبري ١/ ٥٧٢، ٤/ ٤٦١.

أحمد بن ثابت بن عتاب الرازي، المعروف بفروخيه.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا العباس بن أبي عبد الله الطهراني، يقول: كانوا لا يشكون أن فروخيه كذاب.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١، ولسان الميزان ١/ ١٤٣.

- ٣ - ينقل بدقة متناهية اسم الراوي كما سمعه من شيخه، فيقول مثلاً: «حدثنا علي بن نصر بن علي، وعبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث، قال علي: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، وقال عبد الوارث: حدثني أبي»^(١).
- ٤ - يميز الراوي - في حالات غير قليلة - بتفصيل نسبه، أو ذكر بلده، أو كنيته، أو لقبه، أو صنعته، أو ولائه^(٢).
- ٥ - يتحرى في ألفاظ المتن^(٣)، وعند تعدد شيوخه في الرواية الواحدة يحدد اللفظ لمن^(٤). وتظهر دقته في ذلك بجلاء لمن قرأ في تاريخه.
- ٦ - ينبه إلى وجود اختلاف بين الرواة فيما رواه، فيقول مثلاً: «وأما الذي يرويه المحدثون من أمر الأحنف، فغير ما رواه سيف عمن ذكر من شيوخه، والذي يرويه المحدثون من ذلك»^(٥).
- ٧ - يحكم أحياناً قليلة على بعض الأحاديث بالصحة^(٦).
- ٨ - نص على أن الأمور الغيبية لا يدرك علمها إلا بخبر تقوم به الحجة^(٧).

(١) تاريخ الطبري ٢/٢٠، وانظر على سبيل المثال: ١/٥٤٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: تاريخ الطبري ١/٥٤٠، ٢/٣٣، ٣/٢٧٤، ٤/٤٤١، ٤/٤٤٧، ٤/٤٥٠، ٤/٤٥٢، ٤/٤٦٧، ٤/٤٦٦.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/٥٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣/٣٤٧.

(٥) المصدر السابق ٣/٣٤، وانظر على سبيل المثال: ٢/١٦.

(٦) انظر: المصدر السابق ١/١٨، ١/٢١، ١/٥٢٨.

(٧) انظر: المصدر السابق ١/٦٠.

- ٩ - ينتقد الخبر، ويرجح بين الأوجه، وذلك في حالات نادرة جداً^(١).
- ١٠ - ينقل عن بعض العلماء نقدهم للرواية. وهذا أيضاً نادر جداً. فمثلاً: بعد أن ذكر الطبري حادثة وقعت لكسرى وفيها ذكر هانئ بن مسعود، نقل الطبري عن أبي عبيدة؛ معمر بن المثنى^(٢) قوله: «وقال بعضهم: لم يدرك هانئ بن مسعود هذا الأمر، إنما هو هانئ بن قبيصة بن هانئ بن مسعود، وهو الثبت عندي»^(٣).

والجدير بالذكر أن الإمام الطبري صرح ببراءة عهده مما قد يرد في تاريخه من أحاديث وآثار مردودة، ذلك أنه قد قدم للقارئ السند، ومن أسند فقد أحال، قال رحمه الله:

«وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه؛ إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادئين، غير واصل إلى من لم يدرك زمانهم إلا بإخبار المخبرين ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول،

(١) انظر في هذا البحث: الباب الأول: الفصل الأول، ح ٢٢، والفصل الثالث ح ٤٦، والباب الثاني: (الفصل الثاني،

ح ٩٩، ١٠١، والفصل الثالث، ح ١٠٤-١٠٧، والفصل السادس ح ١٢٤، ١٢٥، والفصل السابع ح ١٣٠-١٣٢).

(٢) مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى؛ أَبُو عُيَيْدَةَ، التيمي مولاهم، البصري، النحوي، اللغوي (خت د).

كان من أعلم الناس باللغة، وأنساب العرب، وأخبارها، وهو أول من صف غريب الحديث.

قال ابن حجر: صدوق، أخباري، وقد رمي برأي الخوارج.

توفي سنة ٢٠٨.

انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/٥٠٩، والتقريب ص ٥٤١.

(٣) تاريخ الطبري ١/٤٧٨.

والاستنباط بفكر النفوس، فما يكن في كتابي هذا من خير ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشعنه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا»^(١).

وقد انتقد على الإمام الطبري رحمه الله اعتماده - في مروياته عن الفتنة في عهد عثمان رضي الله عنه - على راويين مجروحين، هما: سيف بن عمر التميمي^(٢)، ومحمد بن عمر الواقدي^(٣).

وأبرز من روى عنه الطبري ممن تُكلم فيه: أبو مخنف؛ لوط بن يحيى الرافضي^(٤). حيث اعتمد على مروياته فيما يتعلق بمعركة

(١) انظر: المصدر السابق ١٣/١.

(٢) سيف بن عمر التميمي الأسدي، الكوفي، صاحب كتاب الردة (ت).

قال ابن معين: «ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي». وقال أبو داود: «ليس بشيء». وقال ابن حبان: «اتهم بالزندقة»، وقال أيضًا: «يروى الموضوعات». وقال ابن عدي: «عامه حديثه منكرو».

وقال الذهبي: «متروك باتفاق».

وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث، عمدة في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه، مات في زمن الرشيد».

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧٨/٤، وميزان الاعتدال ٣٥٣/٣، والمغني ٤٦٠/١، والتقريب ص ٢٦٢.

(٣) تقدمت ترجمته ص ٣٨.

(٤) لوط بن يحيى؛ أبو مخنف.

قال ابن معين: «ليس بثقة». وقال مرة: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «متروك الحديث».

وقال ابن عدي: «شيعي محترق صاحب أخبارهم». كما ضعفه الدارقطني.

وقال الذهبي: «أخباري تالف، لا يوثق به».

مات قبل السبعين ومائة.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٢/٧، وميزان الاعتدال للذهبي ٥٠٨/٥.

صفيين؛ والفتنة التي وقعت زمن علي عليه السلام ^(١)، ^(٢).

وقد أجاب العلامة محب الدين الخطيب على ذلك، بأن الطبري أراد أن يقف قارئه على مختلف وجهات النظر، فأخذ عن مصادر أخرى قد لا يثق بها هو بأكثرها، إلا أنها تفيد عند معارضتها بالأخبار القوية، وقد تكمل بعض ما فيها من نقص، ولو أن الذين ينقلون عن الطبري ويقفون عنده، استقوا أخبارهم من لوط بن يحيى هذا، واكتفوا بعزوها إلى الطبري لظلموا الطبري بذلك، وهو لا ذنب له بعد أن بيّن لقارئه مصادر أخباره، وعليهم أن يعرفوا نزعات أصحاب هذه المصادر ويزنّوها بالموازين العادلة.

ومن تمكن من علم المصطلح، واستفاد من كتب الجرح والتعديل استطاع أن يميز بين غث الأخبار وسمينها ^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أن هناك من انتقد أبا القاسم الطبراني لجمعه الأحاديث المنكرة جداً والموضوعات، قال: «أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا؛ إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهده، والله أعلم» ^(٤).

(١) انظر: (أبو جعفر... وكتابه تاريخ الأمم والملوك) لحسين عاصي ص ١٠٥-١٠٧، وتحقيق مواقف الصحابة... لمحمد أمحزون ٢٢٨/١-٢٥٣.

(٢) توجد رسالة ماجستير بعنوان (مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري- عصر الخلافة الراشدة) للدكتور يحيى البجى، من شعبة التاريخ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وكان من النتائج التي وصل إليها الباحث في آخر بحثه: أن اعتماد الطبري على مرويات أبي مخنف عن صفيين وغيرها، وإعماله لكتب أخرى، لا يمكن أن يملل بترجيحه لأبي مخنف عليها، ولعله لم يقف على تلك الكتب أصلاً. ولعل عدم وقوفه على هذه المصادر اضطره إلى الاعتماد على أبي مخنف في هذه الموضوعات، مع أن القاعدة عنده، أن المهددة على الرواة، ومن أسند فقد أحال.

(٣) اختصرته بتصرف من مقال لفصيلة الشيخ محب الدين الخطيب بعنوان: (تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري) ص ٢١٠-٢١٥، مجلة الأزهر، بتاريخ ٢ صفر ١٣٧٢هـ.

(٤) لسان الميزان ٣/ ٧٤.

ومما يلاحظ في تاريخ الإمام الطبري كثرة الإسرائيليات فيه، ومنها ما اشتمل على خرافات وأساطير^(١)، أوردها دون تعقب، وكان الأولى ألاّ يسكت عن بيان بطلانها، وقد تقدم قريباً من الكلام عن رواية الإسرائيليات، وأقسامها ما يغني عن الإعادة هنا^(٢).

ذيل المذيل:

لا شك أن من الأساسيات التي تعين أهل الحديث في نقدهم للمرويات؛ الوصول إلى ما يعرف بالراوي ويميزه، وكذا معرفة سني وفياتهم للتأكد من اتصال السند. ومن كتب الطبري التي اعتنت بذلك ذيل المذيل، وهو مفقود كما سبق أن ذكرت، ولكن سبيلنا للوصول إلى بعض ما فيه، هو المنتخب منه^(٣)، حيث نجد فيه:

وفيات الصحابة والصحابيات، (ذكر من عاش بعد رسول الله ﷺ من أصحابه فرؤى عنه أو نُقل عنه العلم)، وكذا الصحابييات. وذكر التابعين ونقله الآثار ووفياتهم. وأسماء من شهر بالكنية، وكنى من شهر باسمه، من الصحابة والصحابيات والتابعين. وذكر أسماء من عرف من أصحاب رسول الله ﷺ بمولاه، أو بأخيه، أو بلقبه، أو بجده دون أبيه الأدنى. وذكر كنى من شهر بالاسم دون الكنية من الخالفين - أي من بعد التابعين -.

وأثناء عرض الطبري لما مضى، يروي بسنده من أحاديثهم أو شيئاً من أخبارهم.

(١) انظر على سبيل المثال: تاريخ الطبري ١/١٩٢، حيث ذكر قصة اقتال يعقوب عليه السلام وعيص في بطن أمهما. وفي

٢٠٤/١ قصة يوسف عليه السلام مع امرأة العزيز.

(٢) يراجع ص ٣٩.

(٣) سبق أن نقلت عن محقق تاريخ الأمم والملوك، أن المنتخب لأحد العلماء.

(تهذيب الآثار):

الكتاب مصنف في حديث رسول الله ﷺ وبيان معانيه، فقد قال الطبري عن موضوع كتابه:

«كان كتابنا هذا مخصوصاً بالبيان عن آثار رسول الله ﷺ على مذاهب السلف من أهل النقل، دون أقوال أهل الجدل»^(١).

وقد أُلّفه على ترتيب المسانيد، ووصف السبكي هذه المسانيد فقال: «ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، مما صح عنه سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن، واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب. فتمّ منه مسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة، ومات قبل تمامه»^(٢).

كذلك أبان الطبري رحمه الله عن منهجه وشرطه في مقدمة كتابه التي لم تصلنا، لكنه كان يشير إليها أحياناً في ثنايا أجزائه التي عُثِرَ عليها، من ذلك قوله رحمه الله:

«لم يكن كتابنا هذا مقصوداً به قصد الإبانة عن مذاهب المخالفين، ونقض علل المعتلين بما لبّس عليهم الشيطان، بل قصدنا فيه ذكر الصحيح من آثار رسول الله ﷺ، والبيان عن معانيه على ما شرطنا ذلك في مبتدئه»^(٣).

(١) مسند ابن عباس ٢/٦٨٨.

(٢) طبقات الشافعية ٣/١٢١.

(٣) مسند ابن عباس ٢/٦٤٨.

وقال أيضًا:

«إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر؛ أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلت هو صحيح، فما وجه صحته؟، وإن قلت هو سقيم، فما وجه إحضارك ذكره في كتابك هذا مع سقمه؟ وقد شرطت في كتابك أنك لا تذكر فيه من الأخبار إلا ما صح عندك سنده!

قيل: أما سند هذا الخبر فإنه عندنا وإه، لا تثبت بمثله في الدين حجة. وأما إحضارنا ذكره في كتابنا هذا فلشرطنا في كتابنا هذا أننا إذا ذكرنا خبراً من أخبار رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ أبنا عن حاله؛ أهو مما انفرد به؟ أم هو مما وافقه عليه غيره؟! ولم نشترط في سند الموافق أو المخالف ما شرطناه في خبر الذي نذكر خبره عن رسول الله ﷺ من أصحابه؛ من ألا نحضر كتابنا هذا منه إلا ما صحَّ عندنا»^(١).

وقال أيضًا:

«الأخبار التي ذكرناها فإن منها عندنا صحاحاً، ومنها غير صحاح. ولم نذكر ما كان منها عندنا غير صحيح استشهاده به على دين، ولا على الوجه الذي شرطنا في أول كتابنا هذا؛ أنا لا نذكره؛ إذ كان الذي شرطنا في أول كتابنا هذا: ترك ذكره فيه، هو مالا نراه في الدين حجة، إلا الحكاية عمن احتج به في توهين خبر، أو تأييد مقالة هو بها قائل عند ذكرنا مقالته، وما اعتل به لها»^(٢).

(١) انظر: مسند ابن عباس ١/ ٥٣١.

(٢) انظر: مسند علي ص ٢٧١.

وأستخلص من أقواله السابقة، ومما ظهر لي من النظر في كتابه ما يلي:

١ - أن شرطه أن يورد ما صح عنده من أحاديث الصحابي؛ صاحب المسند.

وهو ما يتبعه عادة بقوله: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل».

ثم يسرد هذه العلل في نقاط متتالية.

٢ - أنه لا يجيب عن هذه العلل التي أعل بها الآخرون الخبر الذي صححه - فليس هذا قصده في الكتاب -، ولكنه يتبعه عادة بأن يروي بسنده ما يؤيد ما ذكره الآخرون من أسباب إعلالهم للخبر، ثم يروي شواهد للخبر الذي صححه.

٣ - أن ذكره لهذه الشواهد مما شرطه أيضاً في هذا الكتاب، وقصد بها بيان ما إذا كان حديث الصحابي مما انفرد به، أم له شواهد موافقة له.

٤ - أن الأخبار التي يروها سواء أكانت من باب ذكر ما يوافق إيرادات المخالفين، أم كانت من باب ذكر شواهد لما يصححه، هي أخبار لم يشترط فيها صحة سندها عنده، إنما فيها الصحيح، وفيها غير الصحيح.

٥ - أنه قد يصرح بتصحيحه لبعض هذه الأخبار، وقد يصرح بأن في إسنادها نظراً، وقد لا يعلق عليها.

٦ - أن سبب إيراده لخبر غير صحيح عنده، أن يبين أن هذا الخبر هو

ما احتج به المخالف في توهين خبر آخر. أو احتج به في تأييد مقالة يقول بها. فلم يورده الطبري تديناً أو احتجاجاً به؛ إذ ليس هو من أحاديث أصول الكتاب - أحاديث أصحاب المسانيد- التي اشترط فيها الصحة.

٧ - أنه روى كمًّا كبيراً من الشواهد، وهذا مما يتميز به كتابه، كما قال ابن كثير عند ذكره لمصنفات الطبري، قال: «ومن أحسن ذلك (تهذيب الآثار)، ولو كمل لما احتجج معه إلى شيء، ولكان فيه الكفاية، لكنه لم يتمه»^(١).

(صريح السنة):

يتضمن الكتاب خمسة عشر نصاً مسنداً، ما بين أحاديث مرفوعة، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين.

وكان رحمه الله دقيقاً في نقله، فيميز الرواة، وصيغ أداء كل منهم، ويبين لفظ المتن لأي راوٍ من الرواة. فعلى سبيل المثال، قال رحمه الله في (القول في رؤية الله)^(٢):

حدثنا أبو السائب؛ سلم بن جنادة، حدثنا ابن فضيل، وحدثنا تميم بن المنتصر، ومجاهد بن موسى، قال تميم: أنبأنا يزيد، وقال مجاهد: حدثنا يزيد بن هارون....

-إلى أن ساق المتن، ثم قال:- ولفظ الحديث لحديث مجاهد...

(١) البداية والنهاية ١١/١٤٥.

(٢) ص ٤٤.

وكان يستخدم التحويل في الأسانيد، كقوله كَتَبَهُ في (..الإيمان زيادته ونقصانه)^(١):

حدثنا محمد بن يزيد الرفاعي، حدثنا ابن فضيل، ح وحدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أسود بن عامر، وأبو بكر بن عياش، جميعاً عن الأعمش...

(اختلاف الفقهاء):

ورد في هذا الكتاب القليل من الأحاديث، ولم يلتزم الإمام الطبري بروايتها بالأسانيد.

ولا غرابة في ذلك إذا علمنا سبب تأليفه له، فقد ذكر كَتَبَهُ أنه «عمله ليتذكر به أقوال من يناظره، ثم انتشر وطلب منه، فقرأه على أصحابه»^(٢).

وقد تتبعنا ما ورد فيه من أحاديث يرويها بسنده، فظفرت بخمسة أحاديث فقط^(٣).

وحكم بالصحة على حديث واحد فقط^(٤). كما حكم بالصحة على أثر رواه ابن مسعود رضي الله عنه^(٥).

وكان يسند ما ينقله عن الأئمة من آرائهم في المسألة غالباً، فيذكر بسنده

(١) ص ٥٣.

(٢) معجم الأدباء للحموي ٢٦١/٥.

(٣) انظر: ص ٤١، ٥٩، ٩٤، ٩٥، ٣٠٥.

(٤) انظر: ص ٥٨.

(٥) انظر: ص ٢١٩، ٢٢٠.

ما ينقله عن الأوزاعي^(١)، والثوري^(٢)، والشعبي^(٣)، والنخعي^(٤)، والإمام مالك^(٥)، والإمام الشافعي^(٦).

(التبصير..):

يلاحظ في كتاب التبصير أن الأحاديث التي يستشهد بها الإمام الطبري يذكرها عن النبي ﷺ بلا إسناد.

وفي الكتاب مبحث واحد مختصر يتعلق بعلم الحديث، وهو عن (أنواع الخبر الذي تقوم به الحجة ويزول به العذر)^(٧). وقد أعاد ذكر شيء قليل مما ذكره في هذا المبحث في مواضع أخرى من الكتاب^(٨).



(١) انظر مثلاً: ص ٢٧.

(٢) انظر مثلاً: ص ٣٤.

(٣) انظر مثلاً: ص ٣٥.

(٤) انظر مثلاً: ص ٤٤.

(٥) انظر مثلاً: ص ٢٤.

(٦) انظر مثلاً: ص ٣٥.

(٧) التبصير ص ١٣٩. وسيأتي بيانه في بداية الباب الأول، الفصل الأول.

(٨) انظر: التبصير، الصفحات ١٥٦، ١٦١، ١٨٤.

الباب الأول

منهج الإمام الطبري في تضعيف الأحاديث (ص ٧٥- ٦٨٢)

وفيه مقدمة وعشرة فصول:

المقدمة : أسباب ضعف الحديث إجمالاً
(ص ٧٥- ٧٩).

الفصل الأول : صفات الراوي الذي يقبل الإمام الطبري روايته، ومنهجه في التضعيف بالراوي الضعيف (ص ٨١- ٢٦٤).

الفصل الثاني : منهجه في التضعيف بالإيهام (ص ٢٦٥- ٢٩٤).

الفصل الثالث : منهجه في التضعيف بالجهالة (ص ٢٩٥- ٤٠٠).

الفصل الرابع : منهجه في التضعيف بالاختلاط (ص ٤٠١- ٤٣٦).

الفصل الخامس : منهجه في التضعيف بانقطاع السند (ص ٤٣٧- ٤٥٨).

الفصل السادس : منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء (ص ٤٥٩- ٤٩٧).

الفصل السابع : منهجه في التضعيف بالإرسال (ص ٤٩٩- ٥٦٢).

الفصل الثامن : منهجه في التضعيف بالتدليس (ص ٥٦٣- ٦٣٨).

الفصل التاسع : منهجه في التضعيف ببدعة الراوي (ص ٦٣٩- ٦٦٠).

الفصل العاشر : ألفاظه وعباراته في التضعيف (ص ٦٦١- ٦٨٢).

(المقدمة)

أسباب ضعف الحديث إجمالاً (ص ٧٥)

- تعريف الحديث الضعيف لغة واصطلاحاً (ص ٧٧).
- أسباب ضعف الحديث (ص ٧٩).

أسباب ضعف الحديث إجمالاً

تعريف الحديث الضعيف لغة:

الضعيف: من الضَّعْف - بضم الضاد وفتحها - خلاف القوة والصحة^(١).

تعريفه اصطلاحاً:

اختار الحافظ ابن حجر أنه كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول^(٢).

وصفات القبول هي:

١- اتصال السند: بأن يكون كل راوٍ في السند قد تلقى الحديث ممن فوّه به من الرواة.

٢- عدالة الرواة: والراوي العدل يُشترط فيه أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة^(٣).

٣- ضبط الرواة - ولو لم يكن تأمناً -: والراوي الضابط هو الراوي المتيقظ، فيكون حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، ويشترط فيه إن حدث بالمعنى أن يكون عالماً بما يحيل المعاني^(٤).

(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٠٥/١.

(٢) انظر: النكت على ابن الصلاح ٤٩٢/١.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤، ونزعة النظر لابن حجر ص ٥١، وفتح المغني للسخاوي ٣١٧/١، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٥٣، وشرح شرح النخبة للقراري ص ٢٤٧، وقد عقد الخطيب باباً في الكلام على العدالة وأحكامها، في الكفاية ٢٦٧/١.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٥٣، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢٤٨/١، ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٢٤٢، ٢٨٦.

وقال ابن حجر: «الضبط عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه»^(١).

٤- السلامة من الشذوذ: والشذوذ هو مخالفة الراوي المقبول لمن هو أولى منه؛ بمزيد ضبط أو كثرة عدد^(٢).

٥- السلامة من العلة القادحة: والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة تقدح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه^(٣).

فيتنوع الحديث الضعيف تبعاً لتخلف أي صفة من هذه الصفات^(٤). لكنه قد يرتقي إلى درجة القبول إذا جاء من طرق أخرى تجبره..

فإذا كان ضعف الحديث ناشئاً من سوء حفظ راويه، ثم تابعه متابع أقوى منه أو مثله؛ لا دونه، صار حديثه حسناً لغيره، لا لذاته؛ بل باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صواباً أو غير صواب على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهما رجح أحد الجانبيين من الاحتمالين المذكورين، ودلّ ذلك على أن الحديث محفوظ. وكذا الحال مع المستور، والمرسل، والمدلس إذا لم يعرف المحذوف منه..

أما إذا كان الضعف في الحديث لفسق الراوي أو كذبه أو مخالفته لمن هو أوثق منه، فهذا النوع لا يؤثر فيه موافقة غيره له، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن أن يرفعه إلى درجة الحسن^(٥).

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/١٠٢.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٩، ونزهة النظر لابن حجر ص ٧٥، وشرح النخبة للقراري ص ٣٣٦.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٠، وتقريب النووي مع التدريب ص ١٢٨.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤١، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/٤٩٣، ٤٩٤، وتدريب الراوي للسيوطي ص ٩٠.

(٥) انظر: تقريب النووي مع التدريب ص ٨٨، ونزهة النظر لابن حجر ص ١١١، وشرح النخبة للقراري ص ٥٣٨-٥٤٠.

أسباب ضعف الحديث:

- بناء على ما تقدم، فإن أسباب ضعف الحديث ستة؛ وهي:
- ١- عدم اتصال سنده.
 - ٢- عدم عدالة رواته، أو بعضهم.
 - ٣- كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين.
 - ٤- اشتماله على شذوذ سواء أكان في متنه أم في سنده أم فيهما.
 - ٥- اشتماله على علة قاذحة سواء أكانت في متنه أم في سنده أم فيهما.
 - ٦- عدم مجيئه من وجه آخر إذا كان قابلاً للانجبار، على نحو التفصيل المذكور آنفاً^(١).



(١) انظر: توضيح الأفكار للصنعاني ٢٤٨/١.

(الفصل الأول)

صفات الراوي الذي يقبل الإمام الطبري روايته،
ومنهجه في التضعيف بالراوي الضعيف (ص ٨٣ - ٢٦٤)

- صفات الراوي الذي يقبل روايته (ص ٨٣).
- تضعيف الإمام الطبري للأخبار التي فيها راوٍ ضعيف، وهي على ثلاثة أقسام.. (ص ٨٨).
- القسم الأول: (ص ٨٩).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ١) إلى (ح ٥).
- القسم الثاني: (ص ١٠٠).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٦) إلى (ح ٨).
- القسم الثالث: (ص ١١٥).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٩) إلى (ح ٢٧).
- تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار رواها من طريق رواة ضعفاء (ص ٢٤٥).
- النتيجة (ص ٢٦٢).

الفصل الأول: صفات الراوي الذي يقبل روايته، ومنهجه في التضعيف بالراوي الضعيف

قَسَمَ الإمام الطبري الأخبار إلى آحاد تفيد العلم النظري، ومتواتر يفيد العلم اليقيني، فقال مبينًا سبيل الأمة في نقل بيان رسول الله ﷺ: «منه: ما ينقله الواحد العدل، أو الجماعة التي لا يوجب مجيئها العلم، ولا يقطع ورودها العذر، وإن لزم الوارد ذلك عليه بوروده التصديق به.

ومنه: ما ينقله مَنْ يوجبُ وروده -لمن ورد عليه- العلم بما ورد به، ويقطع مجيئه العذر: وذلك نقلُ الجماعة التي ينتفي عنها السهو والخطأ، ويمنع من نقلها - فيما نقلت - الكذب»^(١).
وقال في كتابه (التبصير):

«فإن كان الخبر الوارد بذلك خبرًا تقوم به الحجة مقام المشاهدة والسماع، وجبت الدّينونةُ على سامعه بحقيقته في الشهادة عليه بأن ذلك جاء به الخبر، نحو شهادته على حقيقة ما عاين وسمع. وإن كان الخبر الوارد خبرًا لا يقطع مجيئه العذر، ولا يزيل الشك، غير أن ناقله من أهل الصدق والعدالة، وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشهادة عليه بأن ما أخبره به كما أخبره؛ كقولنا في أخبار الآحاد العدول»^(٢).

(١) الجزء المفقود ص ٤٣٩.

(٢) ص ١٣٩، ١٤٠. وفي التبصير -أيضًا- ص ١٦١- ١٦٢ قال في الحجة من أهل النقل الذي يقطع خبرهم العذر أنهم (الجماعة التي لا يجوز في خبرها الخطأ، ولا السهو والكذب). وانظر أيضًا: نفس المرجع ص ١٥٦، ١٨٤.

كما صرح في تفسيره بأن الأخبار تثبت عن رسول الله ﷺ «إما من جهة النقل المستفيض - فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض-، وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض»^(١).

وكثيراً ما يرد الإمام الطبري تأويلاً من التأويلات التي لم يستدل عليها قائلها بخبر يحتاج به، مُعللاً الطبري رده بأنه قول لا تدرك صحته إلا «(بخبر صادق، يوجب العلم)»^(٢)، أو «(بخبر حجة، يوجب العلم)»^(٣)، أو لأنه «(لا خبر بذلك عن رسول الله ﷺ تثبت حجته من جهة النقل المستفيض، ولا من جهة نقل الواحد العدل)»^(٤).

والعدل «هو من لم تعرف له كبيرة، ولا مجاهرة بصغيرة»^(٥).

وللعدالة تعريفات عديدة، لكن محصل الأمر أن كل العلماء يدورون في تعريفاتهم لها حول ابتعاد الراوي عن الكذب، وما يشينه في أعين الناس، ولزومه لجادة التشريع^(٦).

وقد صرح الإمام الطبري أن العدالة في الدين، حيث قال: «وفي حديث أبي شريح... البيان البين لمن وُفق لفهمه، عن صحة ما نقول به من خبر الواحد العدل في الدين. وذلك أن النبي ﷺ أمر الذين شهدوا خطبته ذلك اليوم: أن يبلغوا الشاهد منهم الغائب..»^(٧).

(١) انظر: جامع البيان ١/٨٨.

(٢) انظر: جامع البيان ٣/٤٩٣، و ٤/١٣.

(٣) جامع البيان ٧/١٢٨.

(٤) جامع البيان ٢/٤٣٩.

(٥) المحلى لابن حزم ٩/٣٩٣، وقد تقدم قريباً -في مقدمة هذا الباب- ذكر شروط الراوي العدل.

(٦) انظر: السنج الإسلامي في الجرح والتعديل، للدكتور فاروق حمادة ص ١٥٤.

(٧) مستد ابن عباس ١/٤٣.

فالعادلة لا تعلق لها بالضبط.

وليس يعني ذلك أن كل من كان عدلاً فإن خبره مقبول عند الإمام الطبري؛ لأن من الرواة الذين ضعفهم الإمام الطبري من ظهر بعد دراسة تراجمهم - كما سيأتي قريباً - أن النقاد ضعفهم دون أن يقدحوا فيما يتعلق بدينهم وعدالتهم، ومن أبرز هؤلاء المنكدر بن محمد، فقد قال فيه ابن حبان: «(كان من خيار عباد الله، ممن اشتغل بالتقشف، وقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ، والتعاهد في الإتيان، فكان يأتي بالشيء الذي لا أصل له عن أبيه توهماً، فلما ظهر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره)»^(١).

فتضعيف الإمام الطبري لأمثال هؤلاء يدل على أنه يراعي جانب الضبط.

وقد تقدم فيما نقلته عنه من تفسيره وُصِفَ للرواة - الذين ثبت عنهم أخبار رسول الله ﷺ - بأنهم عدول، أثبات.

والثابت هو: «(الثابت القلب، واللسان، والكتاب، والحجة)»، كما قال السخاوي^(٢).

كما أن الإمام الطبري استدل على ترجيح رأي فقهي مختلف فيه بالأخبار المستفيضة الصحيحة عنده، قائلاً: «(فهذه أخبار عن رسول الله ﷺ ثقات نقلتها، صحيح سندها، عدول رواؤها، تقوم الحجة - فيما لا يدرك علمه إلا من جهة الخبر - بدونها من الأخبار، وباستفاضة هي دون استفاضتها)»^(٣).

(١) المجروحين ٢٤/٣. وسيأتي تفصيل ترجمته قريباً في هذا الفصل (ح ٤).

(٢) فتح المغني ١/٣٩٢.

(٣) مسند عمر ١/٢٣٦.

فيلاحظ أن الإمام الطبري في قوله السابق قد وصف النقلة بأنهم ثقات، فضلاً عن وصفهم بالعدول، والثقة كما قال الإمام الذهبي: «الثقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حملة، الضابط لما نقل، وله فهم، ومعرفة بالفن»^(١).

ويفهم من قول الطبري السابق أن كون الراوي ثقة فهذا يمثل درجة عالية من درجات قبول الخبر، وإن كانت الحجة عنده تقوم -أيضاً- بأخبار هي دونها في الدرجة، والله أعلم.

يؤيد ذلك أنه قد صحح أخباراً في حالات عديدة، قائلاً: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون عند الآخرين»^(٢) سقيماً غير صحيح، لعل...» ثم يوردها^(٣).

فلم يطلق على رواتها وصف الثقة.

كذلك تقدم فيما نقلته عنه من كتابه التبصير، وصفه للراوي -ناقل الخبر الذي يجب تصديقه- بأنه من أهل الصدق^(٤)، والعدالة.

(١) سير الأعلام ١٦/ ٧٠.

(٢) هذه الكلمة - أعني (الآخرين) - يستخدمها الإمام الطبري عادة بعد كل حديث يرويه في تهذيبه من أحاديث صاحب المسند - الأصل - ويشير بها إلى من خالفوه؛ فضعفوا الحديث الذي صححه هو.

(٣) انظر مثلاً: مسند عمر ١/ ٤، ٢٩٠/ ٢، ٤٨٦/ ٢، ٨١٥/ ٢، ٨٣٩/ ٢، ٩٤٠/ ٢.

(٤) قد يقصد بالصدق هنا معناه اللغوي الذي هو ضد الكذب، وقد يقصد به المعنى الاصطلاحي، أي أن الراوي قلّ ضبطه، على نحو من يذكرهم النقاد عادة في مرتبة تحت مرتبة الثقات، وفوق مرتبة الضعفاء. انظر: (مراتب التعديل) في فتح المغني للسخاوي ١/ ٣٩٠.

كما أنه صحح في عدة مواضع من تهذيبه أخبارًا لرواة ممن يُعدُّ حديثهم في مرتبة الحسن، من ذلك:

حديث رواه الطبري من طريق وهب الله بن راشد في (مسند ابن الزبير)^(١)، وقال: «صحيح سنده»، ولم يرو للحديث أي متابعة.

وَوَهَّبُ اللَّهِ بن راشد قال فيه ابن القطان الفاسي: «صدوق». وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»^(٢).

فيظهر أن الإمام الطبري كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، ممن لا يرون التفرقة بين الصحيح والحسن، بل الحسن عندهم قسم من أقسام الصحيح^(٣).

ولم أرَ الإمام الطبري استخدم مصطلح الحسن فيما وقفت عليه من كلامه.

يُضاف إلى ما تقدم أن الإمام الطبري قد صحح -في حالات- أخبارًا من رواية من عُرفوا بالضعف، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقًا في هذا الفصل^(٤).

فالخبر الصحيح عند الإمام الطبري يتفاوت في درجاته، وهو إما أن يصحح الخبر، وإما أن يضعفه^(٥).

(١) الجزء المفقود ص ٤٣٧ (ح ٧٧٨).

(٢) ستأتي ترجمته مفصلة في هذا الفصل (ح ٢٤).

(٣) انظر: النكت على ابن الصلاح، لابن حجر ١/ ٢٩٠.

(٤) ص ٢٣٧.

(٥) وسيأتي في الفصل العاشر من هذا الباب (عباراته في التضعيف).

وأحكام الإمام الطبري التي يضعف بها الخبر الذي فيه راوٍ ضعيف؛ قسمتها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يُعين فيه الإمام الطبري اسم الراوي الذي ضَعَفَ السند بسببه، وهذه حالة قليلة الوجود عنده.

وهنا إما أن يذكر رأيه الخاص في الراوي، وإما أن ينقل حكم غيره من النقاد فيه.

القسم الثاني: يشير فيه الإمام الطبري إلى وجود راوٍ ضعيف في السند، دون تعيين اسمه. فيقول مثلاً: «هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين لضعف كثير من نقلته»، أو يقول: «في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله»، أو «أسانيد بعض من في نقله نظر»، ونحو ذلك من العبارات.

القسم الثالث: يضعف فيه الإمام الطبري سند الحديث دون بيان أن منشأ الضعف من جهة الرواة، كأن يقول: «إسناد غير مرتضى»، أو يقول: «في إسناده نظر».. وبعد دراسة السند، نلاحظ أنه ضعيف بسبب بعض الرواة أو أحدهم.

وفيما يلي سأتناول هذه الأقسام بالدراسة، مقارنة حكم الإمام الطبري مع أحكام غيره من أئمة الحديث، ثم سأتناول بالدراسة حالات صحح فيها الإمام الطبري أسانيد أخبار رواها من طرق رواة ضعفاء، وأختم بذكر النتيجة التي خرجت بها من خلال ما تقدم.

القسم الأول: وفيه يُعين الإمام الطبري اسم الراوي الذي ضَعَف السند بسببه، وهذه حالة قليلة الورد عند.

١ - الموضع الأول:

في الجزء المفقود (ص ٢٥٧):

قال الطبري: «وأما الخبر الذي رُوِيَ عن أبي مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لو صَلَّيْتُ صلاةً لم أصلَ فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ظَنَنْتُ أَنَّ صَلَاتِي لم تَمَّ»^(١)... لم يَجْزْ لَنَا تصحيحه عنه؛ إذ كان رَاوِيه جَابِر الجُعْفِي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه».

ترجمة جابر الجُعْفِي:

هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبدِ يَغُوث الجُعْفِي؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي^(٢) (د^(٢) ت ق).

وثقه وكيع. وقال شعبة: «إذا قال: حدثنا، وسمعت، فهو من أوثق الناس». وقال مرة: «صدوق في الحديث». وقال سفيان الثوري: «إذا قال جابر: حدثنا، وأخبرنا فذاك».

والباقون على توهينه: فضعه العجلي، ولينه أبو زرعة. وقال أبو داود: «ليس عندي بالقوي في حديثه». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه على الاعتبار، ولا يحتج به». وقال ابن سعد: «كان ضعيفاً جداً في رأيه وروايته».

(١) أخرجه الطبري في الجزء المفقود (ج ٣ ص ٢٢٩)، والدارقطني في سننه (١٧١/٢ ح ١٣٤٤، ١٣٤٥) من طريق جابر، عن أبي جعفر، عن أبي مسعود - عقبة بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه -.

(٢) روى له أبو داود حديثاً واحداً.

وتركه بعضهم، منهم: ابن مهدي، ويحيى القطان، والنسائي، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: «كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر الجعفي بشيء، وكان جابر أهل ذاك». وقال مسلم: «متروك الحديث».

وكذبه آخرون، منهم: أيوب السختياني، وزائدة بن قدامة، وأبو حنيفة، وابن معين، والجوزجاني، وغيرهم.

وقد تُكلم فيه بثلاثة أمور:

١- بدعته فإنه كان رافضيًا، وقيل كان يؤمن بالرجعة.

٢- ضعف حفظه وضبطه، وبعضهم اتهمه بالكذب.

٣- تدليسه، وقد أشار إلى ذلك سفيان الثوري حين قال: «إذا قال

جابر: حدثنا وأخبرنا فذاك». وعن شعبة، وزهير بن معاوية نحوه.

ووصفه بالتدليس ابن سعد، والعجلي، وعده ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين^(١).

وقال ابن عدي: «لجابر حديث صالح... وقد احتمله الناس، ورووا

عنه، وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة... وهو مع هذا كله أقرب إلى

الضعف منه إلى الصدق». وقال الذهبي: «من أكبر علماء الشيعة، وثقه

شعبة فشدّ، وتركه الحفاظ». وقال ابن حجر: «ضعيف رافضي».

(١) وهم من ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع، إلا إن تبرّع من كان ضعفه منهم بغيراً.

مات سنة ١٢٧، وقيل: ١٣٢^(١).

قلت: والراجع -والله أعلم- أنه ضعيف جداً، لكثرة من تركه من كبار الأئمة النقاد، كما أنه مدلس. أما تكذيب بعض الأئمة له فأبرز أسبابه ما نسب إليه من إيمانه بالرجعة، -وهذا ما صرح به زائدة-.

وأما الإجابة عن توثيق من وثقه، فقد قال ابن حبان: «فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري روياً عنه، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء؛ بل كان يؤدي الحديث على ما سمع... وأما شعبة وغيره من شيوخنا فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها وكتبوها ليعرفوها...». واستدل على صحة ما قاله بما رواه عن شعبة أنه سئل: «ما لك تركت فلاناً وفلاناً، ورويت عن جابر الجعفي؟» قال: «روى أشياء لم نصبر عنها».

قلت: فقول الطبري: «وفي نقل جابر ما فيه»، موافق لما ذكره العلماء في توهينه.

٢- الموضوع الثاني:

في مسند عمر بن الخطاب (١/١٩٤):

ح-٣١٣- روى الطبري عن محمد بن العلاء الهمداني عن عثمان ابن سعيد المري، عن بشر بن عمار، عن أبي روق، عن الضحاك، عن

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٤٥، والكنى والأسماء لمسلم ٢/٧٢٥، الجرح والتعديل ٢/٤٩٧، ومعرفة الثقات ١/٢٦٤، والضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٩، وضعفاء النسائي ص ١٦٣، وضعفاء العيني ١/١٩١، والمجروحين لابن حبان ١/٢٠٨، والكمال لابن عدي ٢/١١٣، وتهذيب الكمال ٤/٤٦٥، وميزان الاعتدال ١٠٧/٢، والكاشف ١/١٣١، والتهذيب ١/٢٨٣، وتعريف أهل التقديس ص ١٧٣، والتقريب ص ١٣٧.

ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: ((لم يعيش مسخٌ قطُّ فوقَ ثلاثةِ أيامٍ، ولم يأكل، ولم يشرب، ولم ينسل))^(١)..

ثم قال الطبري: «أما الخبر عن ابن عباس رضي الله عنه الذي رُوي بما ذكرت من أن المسخ لا يعيش أكثر من ثلاث؛ فعبر في سنده نظر لعلتين... فقال في العلة الثانية:-

والثانية أن بشر بن عمارة ليس ممن يعتمد على روايته»^(٢).

ترجمة بشر بن عمارة:

بُشر بن عمارة الخثعمي المُكْتَب، الكوفي (فق).

قال البخاري: «تَعْرِفُ وَتُنَكِّرُ». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي في الحديث». وقال النسائي: «ضعيف». وقال ابن حبان: «كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، ولم يكن يعلم الحديث، ولا صناعته». وقال ابن عدي: «لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً، وهو عندي حديثه إلى الاستقامة أقرب»^(٣). وقال الذهبي: «ضعفه النسائي، ومشاه غيره». وقال ابن حجر: «ضعيف»^(٤).

قلت: وقول الطبري: «ليس ممن يعتمد على روايته» لا يتعارض مع مجمل أقوال الأئمة السابقين.

(١) لم أجد من أخرجه.

(٢) انظر: مسند عمر ١/١٩٥. أما العلة الأولى فسأني ذكرها في الفصل السادس من هذا الباب (ح ٥٨).

(٣) لا توجد هذه العبارة في ط: دار الفكر، وهي في طبعة دار الكتب العلمية.

(٤) انظر ترجمته في: الكامل - ط دار الكتب العلمية - ١٦١/٢، والمجروحين ١/١٨٩، وتهذيب الكمال ٤/١٣٧،

وميزان الاعتدال ٢/٣٣، والتقريب ص ١٢٣.

٣- الموضع الثالث:

في مسند ابن عباس (١/٥١٦):

ح-٨١٩- روى الطبري عن الحسن بن شبيب المُكْتَب، عن محمد ابن جعفر المدائني، عن سلام، عن زيد العمي، عن معاوية بن قرة، عن مَعْقِل بن يسار رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر دواء لداء سنة))^(١).

ثم قال الطبري معلقاً على هذا الحديث:

«إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلت: هو صحيح، فما وجه صحته وراويه سلام المدائني، وقد علمت حال سلام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل...؟ قيل: أما سند هذا الخبر، أعني خبر معقل بن يسار؛ فإنه عندنا وإه، لا تثبت بمثله في الدين حجة...» إلى أن قال الطبري في إسناد هذا الخبر: «غير مرتضى»^(٢).

ترجمة سلام المدائني:

هو سلام بن سلم السعدي، التميمي، المدائني، الطويل (ق).

ضعفه ابن المديني، وأبو زرعة. وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء». وقال في رواية: «ضعيف، لا يكتب حديثه». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، تركوه». وقال البخاري: «تركوه». وقال العقيلي:

(١) أخرجه الطبراني في الكبير ٢١٥/٢٠ (ح ٤٩٩)، وابن عدي في الكامل ٣/٣٠١ (ت سلام بن سليم الطويل) - ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات ٢/٣٩٠ - والبيهقي في السنن الكبرى ٩/٣٤٩٠ (ح ١٩٣٢١). ثلاثتهم من طريق سلام الطويل، عن زيد العمي، به.

(٢) مسند ابن عباس ١/٥٣١.

«...لا يتابع على هذه الأحاديث، والغالب على حديثه الوهم، والكلام كله معروف بغير هذه الأسانيد ثابتة جيداً». وقال الجوزجاني: «غير ثقة». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه عن من يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه أحد عليه».

وقال النسائي وابن خراش والذهبي وابن حجر: «متروك». مات سنة: ١٧٧^(١).

قلت: قول أكثر الأئمة على أنه متروك. وهذا ما مشى عليه الإمام الطبري حيث قال: «وقد علمت حال سلام المدائني... عند أهل النقل»، فوهى إسناده ولم يرتضه.

٤- الموضع الرابع:

في مسند علي (ص ١١٢):

ح- ١٨٣- روى الطبري عن سلم بن جنادة السوائي، عن حفص بن غياث، عن منكدر، عن أبيه، قال: دخل الزبير رضي الله عنه على رسول الله ﷺ فقال: «كيف أصبحت؟ جعلني الله فداك». فقال ﷺ: «(ما تركت أعرايتك؟!)»^(٢).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤/ ١٣٣، والجرح والتعديل ٤/ ٢٦٠، والضعفاء الكبير ٢/ ١٥٨، والكمال ٣/ ٣٠١، وتهذيب الكمال ١٢/ ٢٧٩، والمغني ١/ ٢٧٠، والتقريب ص ٢٦١.

(٢) أخرجه الطبري في مسند علي رضي الله عنه (ح ١٨٠-١٨٢) ص ١١١، من طريق الحسن عن الزبير. وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٦/ ٤٥٩، من طريق الحسن، به، وقال: «هذا منقطع، وإن صح فهو محمول على التنزيه والله أعلم...».

وذكر البدر المعيني الخبر من كلا الطريقين؛ أي من طريق الحسن، ومن طريق المنكدر، ثم قال: «هذا غير صحيح؛ لأن الأول مرسل، والثاني ضعيف»، ثم نقل تعليق الطبري على الخبر، كما تقدم أعلاه. عمدة القاري ١٤/ ١٨٦.

قال الطبري: «فإن ظَنَّ ظان أن تفدية النبي ﷺ لله من فداءه بأبويه إنما جاز لأن أبويه كانا مشركين... اعتلالاً منه بما حدثني... -وروى عدة أحاديث^(١) منها الحديث السابق- قيل: هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة... والمنكدر بن محمد عند أهل النقل، ممن لا يُعتمد على نقله»^(٢).

ترجمة المنكدر بن محمد:

هو المُنْكَدَر بن محمد بن المنكدر بن عبد الله التَّيْمِي، القرشي، من أهل المدينة (بخ ت).
وثقه الإمام أحمد.

ونقل البخاري عن ابن عيينة قوله: «لم يكن بالحافظ». وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال مرة: «ليس به بأس». وقال أبو زرعة: «ليس بقوي». وضعفه العجلي والجوزجاني والنسائي.

وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله، ممن اشتغل بالتقشف، وقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ، والتعاهد في الإتيان، فكان يأتي بالشيء الذي لا أصل له عن أبيه توهماً، فلما ظهر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره».

كما لَينَه الذهبي وابن حجر.

توفي سنة ١٨٠^(٣).

(١) وهي الأحاديث (ح ١٨٠ - ح ١٨٢) المشار إليها في الحاشية السابقة، وسأتناولها في الفصل السابع من هذا الباب (ح ٦٨).

(٢) انظر: مستد علي ص ١١١ - ١١٣.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٥/٨، ومعرفة الثقات ٣٠٠/٢، والمجروحين ٢٤/٣، وتهذيب الكمال

٢٨ / ٥٦٢، والكاشف ٣/ ١٦٠، والتقريب ص ٥٤٧.

قلت: والراجح أنه ضعيف، لكثرة من ضعفوه، مع بيان ابن حبان لسبب جرحه، أما توثيق الإمام أحمد له، فلعله يحمل على ثقته من جهة دينه وعبادته، والله أعلم.

وفي هذا الخبر أخذ الطبري بقول الأكثرين ممن ضعفوه.

٥- الموضع الخامس:

في جامع البيان (٣٠٣/٢٠):

قال الطبري: «حدثني عبد الله بن أحمد المروزي، قال: ثنا علي بن حسين بن واقد، قال: ثني أبي، قال: ثنا الأعمش، قال: ثنا سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩].

((إذا نظرت إليها؛ تريد الخيانة أم لا؟ ﴿وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ إذا قدرت عليها؛ أتزني بها أم لا؟ قال: ثم سكت، ثم قال: "ألا أخبركم بالتي تليها؟" قلت: نعم. قال: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، قادر على أن يجزي بالحسنة الحسنه، وبالسئته السيئه، إن الله هو السميع البصير))^(١).

قال الحسين: فقلت للأعمش حدثني الكلبي، إلا أنه قال: إن الله قادر على أن يجزي بالسئته السيئه، وبالحسنة عشرًا.

فقال الأعمش: لو أن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٧١/٢، والبيهقي في شعب الإيمان ٣٧٠/٤ (ح ٥٤٤٣). كلاهما من طريق علي بن الحسين بن واقد، عن أبيه، به. وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا الحسن بن واقد». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٢/٧: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبدالله بن أحمد بن شوية، وهو مستور، وبقي رجاله ثقات».

إلا بحقير»^(١).

وفي مقدمة تفسيره، تكلم عن الألسن التي نزلت بها القراءة، ثم ذكر خمساً منها فقال:

«وروي جميع ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه، وليست الرواية عنه من رواية مَنْ يجوز الاحتجاج بنقله وذلك أن الذي روى عنه ... الكلبي عن أبي صالح»^(٢).

ترجمة محمد بن السائب الكلبي:

محمد بن السائب بن بشر الكلبي؛ أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر(ت فق).

قال ابن معين: «ليس بشيء». وقال الدارقطني وغيره: «متروك».

وقال سفيان الثوري: «اتقوا الكلبي». ف قيل له: إنك تروي عنه، قال: «أنا أعرف صدقه من كذبه».

كما كذبه الجوزجاني وغيره. وعن أحمد بن زهير أنه قال: سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي، فقال: «كذب». قلت: يحل النظر فيه؟ قال: «لا».

- وإضافة إلى اتهامه بالكذب، فقد رُمي بالرفض..

قال ابن حبان: «كان الكلبي سيئاً... من أولئك الذين يقولون: إن علياً لم يمِت، وإنه راجع إلى الدنيا...».

(١) وانظر أيضاً: ٤٠/١، وفي رواية (بخفير) وخفير القوم: مجبرهم الذي يكونون في ضمانه ما داموا في بلاده. انظر:

لسان العرب ٢٥٣/٤ (خفر).

(٢) انظر: جامع البيان ٦١/١.

وقال الذهبي: «تركوه، كذب سليمان التيمي وزائدة وابن معين، وتركه القطان وعبد الرحمن». وقال ابن حجر: «متهم بالكذب، ورمي بالرفض».

مات سنة: ١٤٦.

- أما عن رواية الكلبي عن أبي صالح -بإذن-^(١):

فقد جاء عن سفيان الثوري أنه قال: «قال لنا الكلبي: ما حدثت عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب، فلا ترووه». وقال ابن معين: «أبو صالح -مولى أم هانئ- ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي، فليس به بأس؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح، عن ابن عباس»^(٢).

وقال ابن عدي: «حدث عن الكلبي ابنُ عيينة، وحماد بن سلمة، وإسماعيل بن عياش وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه بالتفسير. وأما في الحديث؛ فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه مناكير، واشتهر به فيما بين الضعفاء، يكتب حديثه».

وقال ابن حبان: «مذهبه في الدين، ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه شيئاً، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها، لا يحل ذكره في الكتب، فكيف

(١) ستاني ترجمة مفصلة لأبي صالح في هذا الفصل (ح ٢١).

(٢) الجرح والتعديل ٤٣١/٢.

الاحتجاج به»^(١).

قلت: أكثر الأئمة على ترك الكلبي. وأما الطبري فلم يظهر من خلال تفسيره أنه تركه، بل روى عنه في مواضع، ولكنه نبه إلى أمره؛ كما في هذا الخبر الذي ذكرته آنفاً، حيث نقل قول الأعمش فيه.

وأما ورود رواية (الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس)، فهي قليلة جداً في تفسير الطبري^(٢)، وقد نبه إلى ضعفها - كما أشرت في الخبر السابق - وذلك بقوله: «وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله»، كما أنه في موضع آخر من تفسيره قال في خبر من طريقه: «في إسناده نظر»^(٣).

وكذلك الأمر في تاريخه، حيث وردت رواية الكلبي بهذا السند في مواضع قليلة جداً^(٤).

ولم أجد في تهذيب الآثار، ولا في باقي كتب الطبري المطبوعة، رواية عن الكلبي مطلقاً.

(١) انظر ترجمته في: الكامل ٢٧٣/٧، والمجروحين ٢٥٣/٢، وتهذيب الكمال ٢٥٠/٢٥، وميزان الاعتدال ١٥٩/٦،

والمغني ٣٠٥/٢، والتقريب ص ٤٧٩.

(٢) انظر فيما رواه بهذا السند مرفوعاً إلى النبي ﷺ ٣٤/١، و٩٣/١، و٤٩/١٠، و١٦٨/١٣، و١٨٢/١٨.

وفيما رواه بهذا السند موقوفاً على ابن عباس: ٢٩/١، و١٨٤/٩، و٢٦٠/٣٠.

(٣) انظر: ٧٠/١، وسأتناوله بالدراسة في هذا الفصل (ح ٢٣).

(٤) ظفرت بها في موضعين ٤١/٢، و٢١٥/٢، وكانت الروايتان مرفوعتين إلى النبي ﷺ.

القسم الثاني: وفيه يشير الإمام الطبري إلى وجود راوٍ ضعيف في السند، دون تعيين اسمه.

٦- الموضع الأول:

في مسند علي (ص ٢١٦):

قال الطبري: «فإن قال: فما أنت قائل فيما:

ح-٣٥٢- حدثك به إسحاق بن إبراهيم الصَّوَّاف، قال: حدثنا الهيثم ابن الربيع، قال: حدثني الأصمغ بن زيد، عن سليمان بن الحكم، عن محمد بن سعيد، عن عبادة بن نُسَي، عن عبد الرحمن بن عَنَم، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، قال: ((إني قد عَلِمْتُ ما لَقِيت في الله ورسوله، وما ذهب من مالك، وقد طَيَّبْتُ لك الهدية، فما أَهْدِيْ لك مِنْ شَيْءٍ فهوَ لك)).»

قيل: هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين؛ لو هاء سنده، وضعف كثير من نقلته»..

ثم قال في خبر معاذ -ص ٢٢٠-: «ولم يصح ذلك عندنا بخبر ثبت به حجة على من بلغه».

تخريج الحديث:

أخرجه الجرجاني في تاريخه (ص ٢٤٧) -ومن طريق ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٠٨/٥٨- من طريق يعقوب، عن محمد بن سعيد، به، بنحوه مع زيادة.

دراسة إسناده:

١- إسحاق بن إبراهيم بن محمد الصّوّاف، الباهلي؛ أبو يعقوب البصري (خ د).

وثقه ابن حجر. مات سنة ٢٥٣^(١).

٢- الهَيْثَمُ بن الرَّبِيعِ العُقَيْلِي؛ أبو المثنى البصري، أو الواسطي (ت)^(٢).

قال أبو حاتم: «شيخ ليس بالمعروف». وقال العقيلي: «في حديثه وهم». وقال الذهبي: «له خبر، وقد وهم فيه». وقال ابن حجر: «ضعيف من السابعة»^(٣).

٣- الأَضْبَعُ بن زيد بن عَلِيّ الجُهَنِي مولاهم؛ أبو عبد الله بن أبي منصور الواسطي، الورّاق، كاتب المصاحف (ت س ق).

وثقه ابن معين. وقال الإمام أحمد: «كان من الثقات». وفي موضع آخر قال: «ليس به بأس»... وقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس». وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو زرعة: «شيخ». وضعفه ابن سعد.

وقال الذهبي: «صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق يغرب».

توفي سنة: ١٥٩^(٤).

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٢١/٨، والكاشف ٦١/١، والتعذيب ١١٢/١، والتقريب ص ٩٩.

(٢) روى له حديثاً واحداً.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨٣/٩، والضعفاء الكبير ٣٥٣/٤، والمعني ٤٨٦/٢، والتقريب ص ٥٧٧.

(٤) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣١٢/٧، وتاريخ ابن معين -رواية عثمان الدارمي- ص ٦٦، وسؤالات أبي داود لأحمد ص ٣٢٠، وتعذيب الكمال ٣٠١/٣، والكاشف ٨٨/١، والتقريب ص ١١٣.

٤- سليمان بن الحَكَم بن عَوانة الكلبي.

قال النفيلي: «لا بأس به».

وقال محمود بن غيلان: «ضرب أحمد وابن معين وأبو خيثمة عليه، وأسقطوه». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن عدي: «له أخبار مسندة، ليس بكثير، إلا أنه يروي من الأخبار أخبارًا حسنًا عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر في مقدار ما يرويه حديثًا منكراً فأذكره».

وقال ابن حجر: «ضعفوه، وقواه النفيلي^(١)».

٥- محمد بن سَعِيد بن حَسَّان بن قَيْس الأسدي، الشامي، المصلوب (ت ق).

قال الذهبي: «هالك». وقال ابن حجر: «كذبوه... من السادسة^(٢)».

٦- عُبَادَة بن نُسَيِّ الكِنْدِي؛ أبو عمر الشامي، قاضي طبرية (٤).

قال الذهبي: «ثقة، كبير القدر». وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل».

مات سنة: ١١٨^(٣).

٧- عبد الرحمن بن عَنَم بن سعد الأشعري (خت ٤).

مختلف في صحبته.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٩/٤، والجرح والتعديل ١٠٧/٤، والضعفاء للنسائي ص ٤٨، الكامل ٣/٢٥٨، ولسان الميزان ٨٢/٣.

(٢) انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال ١٦٤/٦، والتقريب ص ٤٨١.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩٦/٦، والثقات ١٦٢/٧، والكاشف ٦١/٢، والتقريب ص ٢٩٢.

ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وقال: «كان ثقة إن شاء الله، بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الشام يفقه الناس، وكان لقي معاذ بن جبل رضي الله عنه، وروى عنه».

وقال العجلي: «ثقة، تابعي من كبار التابعين».

وذكره ابن حبان في الثقات، ونفى صحبته^(١).

مات سنة: ٧٨.

الحكم على الإسناد:

واؤه فيه:

١- محمد بن سعيد المصلوب: كذبوه.

٢- سليمان بن الحكم الكلبي: ضعفوه.

٣- والهيثم بن الربيع: ضعيف.

فقول الإمام الطبري: «..لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته»؛ موافق لما يراه كبار النقاد كما هو ظاهر في تراجم الرواة السابقين، خاصة مع وجود محمد بن السائب المصلوب.

وقد روى الطبري بعد ذلك أحاديث آخر^(٢) عن الغُلُول، ثم قال:

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٤١/٧، ومعرفة الثقات ٨٤/٢، والثقات ٧٨/٥، وتهذيب الكمال ٣٤٠/١٧، والتقريب ص ٣٤٨.

(٢) وهما حديثان: أحدهما الحديث (ح ٣٥٣) من مسند علي ص ٢١٨، وستأتي دراسته في الباب الأول، الفصل السادس (ح ٦٤).

والآخر الحديث (ح ٣٥٤) من مسند علي ص ٢١٨، وستأتي دراسته في الباب الأول، الفصل الثاني (ح ٣٠).

«وإن كان فيها بعض النظر، وهي أحسن مخارج من خبر محمد بن سعيد المصلوب^(١)».

٧- الموضع الثاني:

في جامع البيان (٣٨٥ / ١٩):

قال الطبري: «حدثنا علي بن شعيب، قال: ثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن إبراهيم بن الفضل، عن ابن أبي حسين المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا كان يوم القيامة نُودي أين أبناء السّتين؟ وهو العُمُر الذي قال الله: ﴿أُولَئِكَ نَعَمَّرَكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]»^(٢))).

قال الطبري: «كان الخبر الذي ذكرناه عن رسول الله ﷺ خبراً في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله»^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ١٧٧ ح ١١٤١٥)، وكذا في الأوسط (٩/ ٦٦ ح ٩١٣٨) بمثله. والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٣٧٠ ح ٦٣١٣) بنحوه. وبيبي في جزئها (ص ٥٩) بمثله.

أربعتهم: (الطبري، والطبراني، والبيهقي، وبيبي) من طريق ابن أبي فديك.

(١) انظر: مسند علي ص ٢١٩.

(٢) وقد روى الطبري الخبر -أيضاً- من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، وسأتناوله بالدراسة في الباب الثاني، الفصل الرابع

(ح ١١١).

(٣) ٣٨٧ / ١٩.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨/٤٩٠ ح ٧٩٢٥) من طريق ابن نافع، بمثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا عبد الله بن أبي حسين، ولا عن بن أبي حسين إلا إبراهيم بن الفضل، تفرد به ابن نافع.

كلاهما: (محمد بن إسماعيل بن أبي فُديك، وعبد الله بن نافع الصائغ) عن إبراهيم بن الفضل، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حُسَيْن المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عَبَّاسٍ، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- علي بن شُعَيْب بن عدي السَّمْسَار، البَزَّاز، البغدادي، فارسي الأصل (س).

وثقه ابن حجر.

توفي سنة: ٢٥٣^(١).

٢- محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُديك - واسم أبي فديك: دينار- الدَّيْلِي مولاهم، أبو إسماعيل المدني (ع).

وثقه ابن معين. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، وليس بحجة».

وضعه يعقوب بن سفيان.

وقال الذهبي: «صدوق، مشهور، يحتج به في الكتب الستة». وقال ابن حجر: «صدوق».

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٣/٣٩١، وتهذيب الكمال ٢٠/٤٦١، والتفريب ص ٤٠٢.

وتوفي سنة: ١٩٩، وقيل: بعد ذلك^(١).

٣- إبراهيم بن الفضل، أبو إسحاق المَخْزومي (ت ق).

ضعفه الإمام أحمد -وزاد: ليس بقوي في الحديث-، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو حاتم -وزاد: منكر الحديث-، والدارقطني.

وقال ابن معين: «ضعيف، لا يكتب حديثه». وقال مرة: «ليس بشيء». وقال البخاري والنسائي: «منكر الحديث». وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه».

وقال ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندي أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه».

وقال ابن حبان: «كان فاحش الخطأ».

وقال الذهبي: «ضعفوه». وقال ابن حجر: «متروك، من الثامنة»^(٢).

٤- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حُسَيْن المكي النوفلي (ع).

قال ابن حجر: «ثقة، عالم بالمناسك من الخامسة»^(٣).

٥- عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح: أسلم، القرشي مولاهم، المكي (ع).

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٣٧/٥، وتاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١٥٧/٣، والمعرفة والتاريخ ٣/

١٥٧، وثقات ابن حبان ٤٢/٩، وتهذيب الكمال ٤٨٥/٢٤، وميزان الاعتدال ٧١/٦، والتقريب ص ٤٦٨.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١٦٠/٣، والضعفاء الكبير ٦٠/١، والمجروحين ١٠٥/١،

والكامل ٢٣٠/١، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٥٦/٨، والكاشف ٤٦/١، وميزان الاعتدال ١٧٦/١،

وتهذيب التهذيب ٧٩/١، والتقريب ص ٩٢.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٣٣/٥، والجرح والتعديل ٩٧/٥، وثقات ٤٣/٧، وتهذيب الكمال ٢٠٥/١٥،

وتهذيب التهذيب ٣٧٢/٢، والتقريب ص ٣١١.

سمع من ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال»... وقيل: «إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه».

توفي سنة: ١١٥^(١).

الحكم على الإسناد:

ضعيف جداً، فيه: إبراهيم بن الفضل.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه إبراهيم بن الفضل المخزومي وهو ضعيف^(٢)».

وذكر ابن كثير رواية الطبري هذه، وقال: «هذا الحديث فيه نظر؛ لحال إبراهيم بن الفضل»^(٣).

قلت: فقول الطبري «...في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله»، يتجه إلى إبراهيم بن الفضل، أما باقي رواة السند فهم ثقات.

وإبراهيم بن الفضل -كما ظهر في ترجمته- من الأئمة من ضعفه، ومن الأئمة من رأوا أنه متروك، وحديثه منكر، ولا يكتب. فلعل الطبري ممن يرى تضعيفه دون أن يصل إلى حد أن يُترك ولا يُكتب حديثه، وإلا لما قال: يجب التثبت في نقله، والله أعلم.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦/٤٦٣، وتغذيب الكمال ٢٠/٦٩، وتذكرة الحفاظ ١/٧٥، والتغريب ص ٣٩١.

(٢) مجمع الزوائد ٧/٩٧.

(٣) تفسير ابن كثير ١١/٣٣٣.

٨- الموضع الثالث:

في جامع البيان (٢/٥٠٧):

قال الطبري: «...ما حدثنا به أبو كريب، قال: ثنا الحسن بن عطية، قال: ثنا إسرائيل، عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((وَابْتَهِمَ الَّذِي وَفَّى)) [النجم: ٣٧] قال: «أتدرون ما وفَّى؟» قالوا: الله ورسوله أعلم! قال: «وَفَّى عَمَلَ يَوْمِهِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فِي النَّهَارِ». فلو... كان خبر أبي أمامة رضي الله عنه عدولاً نقلته؛ كان معلوماً أن الكلمات التي أوحين إلى إبراهيم، فابتلي بالعمل بهن، أن يصلي كل يوم أربع ركعات».

ثم بين الطبري أنه رد الخبر لأن في إسناده نظراً^(١).

وقال في موضع آخر أنه لو صح الخبر لم يعد القول به إلى غيره ولكن في إسناده نظراً، يجب التثبت فيه من أجله^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري -كذلك- في تاريخه (١/١٧٢). والبغوي في تفسيره (٤/٢٥٤).

كلاهما: (الطبري، والبغوي) من طريق إسرائيل، بنحوه.

والثعلبي في تفسيره (٩/١٥٢) من طريق معمر بن سليمان، بنحوه.

وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (٦/٢١٣) من طريق يزيد بن

(١) انظر: جامع البيان ٢/٥٠٨.

(٢) انظر: جامع البيان ٢٢/٧٩.

هارون، بنحوه. وفي (٢١٤/٦) من طريق مكّي بن إبراهيم، بنحوه. أربعتهم: (إسرائيل بن يونس، ومعمّر بن سليمان، ويزيد بن هارون، ومكّي بن إبراهيم) عن جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه، مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣/١٥٠ ح ١٩٧١) - ومن طريقه ابن عساکر في تاريخه (٦/٢١٣) - قال: حدثنا أحمد بن أبي يحيى الحضرمي، ثنا محمد بن أيوب بن عافية، ثنا جدي، ثنا معاوية بن صالح، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه.

وعزاه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار في تفسير الكشاف (٣/٣٨٤) إلى ابن مردويه، وابن أبي حاتم، في تفاسيرهما من حديث جعفر بن الزبير، به، بنحوه. وقال الزيلعي: «وهو معلول بجعفر، وزاد ابن مردويه فيه: وزعم أنها صلاة الضحى».

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/٦٦٠) - إضافة على من ذكرهم الزيلعي - إلى سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، والشيرازي في الألقاب، والديلمّي، بنحوه. وضعف السيوطي إسناده.

دراسة إسناده:

١- محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهَمْداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).

قال ابن حجر: «ثقة، حافظ».

توفي سنة: ٢٤٨^(١).

(١) انظر ترجمت في: سير الأعلام ١١/٣٩٤، ونهذب التهذيب ٣/٦٦٧، والغريب ص ٥٠٠.

٢- الحسن بن عطية بن نَجِيج القرشي؛ أبو علي البزار، الكوفي (ت^(١)).

روى عن إسرائيل بن يونس.

قال أبو حاتم: «صدوق». وكذلك قال ابن حجر.

وتعقب ابن حجر قولَ الأزدي في تضعيفه، قائلاً: «أظنه اشتبه عليه بالذي قبله» - أي العوفي -.
توفي سنة: ٢١١^(٢).

٣- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني، السَّيِّعِي، أبو يوسف الكوفي (ع).

احتج به أكثر الأئمة إلا أن هناك من ضعفه..

قال أبو حاتم: «ثقة، متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق».

وقال يعقوب بن شعبة: «ثقة، صدوق، وليس في الحديث بالقوي، ولا بالساقط» .

كما وثقه ابن معين، وقال مرة: «كان إسرائيل لا يحفظ، ثم حفظ بعد».

ووثقه الإمام أحمد، ولما سُئِل: «إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به؟» أجاب: «إسرائيل ثبت الحديث». وقال في موضع آخر: «صالح الحديث»، وقال مرة: «إذا حدث من كتابه لا يغادر».

(١) روى له حديثاً واحداً.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٠١/٢، والجرح والتعديل ١١٣/٣، وتهذيب التهذيب ٤٠٢/١، والتقريب ص ١٦٢.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: «سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لَصًا. يعني أنه يتلقف العلم تلقفًا..»

ووثقه العجلي، وقال مرة: «جائز الحديث».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «حديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به».

وضعه علي بن المديني، وابن حزم الظاهري .

وردَّ الذهبي - ذلك - بقوله: «إسرائيل اعتمده البخاري، ومسلم في الأصول، وهو في الثبوت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلي تضعيف من ضعفه ..».

وقال ابن حجر: «ثقة، تكلم فيه بلا حجة».

توفي سنة: ١٦٠، وقيل: بعدها^(١).

٤- جعفر بن الزُّبير الحنفي، أو الباهلي الدمشقي، نزيل البصرة (ق).

قال البخاري: «هو متروك الحديث، تركوه». وقال ابن معين: «ليس بثقة».

وقال أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم: «متروك الحديث».

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٢/٢٨، ومعرفة الثقات ١/٢٢٢، والتاريخ الكبير ٢/٥٦، والجرح والتعديل ٢/٣٣٠، والكمال ١/٤٢١، ومغيب الكمال ٢/٥١٥، وميزان الاعتدال ١/٢٠٩، والنهذب ١/١٣٤، والتقريب ص ١٠٤. وقد قام د. عبد العزيز العبد اللطيف بتلخيص دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل، في ٩٢ صفحة، ألحقت بكتابه: (ضوابط الجرح والتعديل) ص ٢٣١ - ٣٢٣.

وقال ابن حجر: «متروك الحديث، وكان صالحًا في نفسه، من السابعة، مات بعد الأربعين»^(١).

٥- القاسم بن عبد الرحمن؛ أبو عبد الرحمن الشامي، مولى عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية (بخ ٤). وثقه ابن معين، وابن المديني - وزاد: عند من أدركناه من أصحابنا ثقة-، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، والترمذي. وقال الجوزجاني: كان خيارًا، فاضلاً، أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار. وقال العجلي: «ثقة، يكتب حديثه، وليس بالقوي».

وقال يعقوب بن شيبة: «قد اختلف الناس فيه، فمنهم من يضعف روايته، ومنهم من يوثقه».

وقال الإمام أحمد: «يروي علي بن يزيد عنه أعاجيب»... وقال: «ما أرى هذا إلا من قبل القاسم». وقال في موضع آخر: في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات، يقولون: «من قبل القاسم». وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها».

وقال العلائي: قال بعضهم: «لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي رحمه الله».

وقال الذهبي: «صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق، يغرب كثيرًا».

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء الصغير للبخاري ص ٢٤، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١/ ١٧١، والكاشف ١/ ١٣٨، والتهذيب ١/ ٣٠٤، والتقريب ص ١٤٠.

توفي سنة ١١٢^(١).

الحكم على إسناده:

ضعيف جداً؛ فيه جعفر بن الزبير: متروك الحديث.

وتقدم أن الزيلعي قال في حديث أبي أمامة: «معلول بجعفر».

كذلك ضعف السيوطي إسناده الحديث.

والإمام الطبري رد الإسناد كذلك، حيث لم ير خبر أبي أمامة عليه السلام عدولاً نقلته، ثم حكم أن في إسناده نظراً..

ولا يتصور أن الإمام الطبري يقصد بهذا الجرح إسرائيل بن يونس - على اعتبار أن هناك قلة ممن ضعفه -، لأن الطبري روى له في الأحاديث الأصول من تهذيب الآثار التي اشترط فيها أن تكون صحيحة عنده^(٢).

إذن بقي في السند ممن يتوجه إليه الجرح: جعفر بن الزبير، والقاسم ابن عبد الرحمن.

وإن كان أمر القاسم مما اختلف فيه النقاد، إلا أن جعفر بن الزبير، قد اجتمع على تركه. فيترجح أن الطبري عنى بقوله السابق جعفرًا - والله أعلم - وهذا مما يوافق فيه كبار الأئمة النقاد..

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ٣٣٠/٢، والعلل ومعرفة الرجال - مؤسسة الكتب الثقافية - ٢٠٦/١، وسؤالات ابن أبي شيبة ص ٢١٠، ومعرفة الثقات ٢/٢١٣، والمعرفة والتاريخ ٣/٣٦٥، والجرح والتعديل ٧/١١٣، والمجروحين ٢/٢١١، وتهذيب الكمال ٢٣/٣٨٣، وجامع التحصيل ص ٢٥٣، والكشاف ٣٧٧/٢، والتهذيب ٣/٤١٤، والتقريب ص ٤٥٠.

(٢) انظر: مسند علي ص ٢٠٧.

ولا يستبعد أن يحمل جرحه أيضًا على القاسم ..
فقد قال الإمام أحمد: في حديث القاسم مناكير مما يرويهما الثقات،
يقولون: «من قبل القاسم».
ويقوي هذا الاحتمال قول ابن كثير -تعليقًا على تضعيف الطبري
لهذا الخبر-:

«ثم شرع ابن جرير يضعف هذين الحديثين^(١)، وهو كما قال: فإنه
لا يجوز روايتهما إلا ببيان ضعفهما... فإن كلاً من السندين مشتمل
على غير واحد من الضعفاء، مع ما في متن الحديث مما يدل على
ضعفه، والله أعلم»^(٢).

(١) أي حديث أبي أمامة، وحديث ثان من رواية سهل بن معاذ، عن أبيه، مرفوعاً، يذكر فيه سبباً آخر لتسمية إبراهيم:
الذي وفى. وسيأتي قريباً حديث سهل في أخبار القسم الثالث: (ح٩).

(٢) تفسير ابن كثير ٥٤/٢.

القسم الثالث: وفيه يضعف الإمام الطبري سند الحديث دون بيان أن منشأ الضعف من جهة الرواة، وبعد دراسة السند، نلاحظ أنه ضعيف بسبب بعض الرواة أو أحدهم.

٩- الموضع الأول^(١):

في جامع البيان (٥٠٧/٢):

قال الطبري: «...ما حدثنا به أبو كريب، قال: ثنا رِشدين بن سعد، قال: حدثني زَبَّان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه عليه السلام، قال: كان النبي ﷺ يقول: ((أَلَا أَخْبِرُكُمْ لِمَ سَمَّى اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَهُ الَّذِي وَفَّى؟ لَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ كُلَّمَا أَصْبَحَ وَكَلَّمَا أَمَسَى ﴿فَسَبَّحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] حَتَّى يَخْتِمَ الْآيَةَ))».

ثم ذكر الطبري أنه لو كان خبر سهل بن معاذ، عن أبيه، صحيحاً سنده، لأخذ به؛ لكنه لم يأخذ به؛ لأن في إسناده نظراً^(٢).

وقال في موضع آخر: إنه لو صح الخبر لم يعد القول به إلى غيره ولكن في إسناده نظراً، يجب التثبت فيه من أجله^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري -كذلك- في تاريخه (١٧٢/١). والطبراني في الكبير (٢٠/١٩٢ ح ٤٢٨) بنحوه. وابن عدي في الكامل (٣/١٥١ ت ٦٦٨) بنحوه.

(١) وهو حديث سهل بن معاذ، عن أبيه، الذي أشرت إليه في الخبر السابق (ح ٨).

(٢) انظر: جامع البيان ٥٠٨/٢.

(٣) انظر: جامع البيان ٧٩/٢٢.

ثلاثتهم: (الطبري، والطبراني، وابن عدي) من طريق رشدين بن سعد.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٥٦٢٤) بمثله. والطبراني في الكبير (٢٠/١٩٢ ح ٤٢٧) بمثله.

كلاهما: (الإمام أحمد، والطبراني) من طريق عبد الله بن لهيعة. كلاهما: (رشدين بن سعد، وعبد الله بن لهيعة) عن زَبَّان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهَمْداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).

تقدمت الترجمة له في الخبر (ح ٨)، وأنه ثقة، حافظ.

٢- رَشْدِين بن سَعْد بن مُفْلَح المَهْرِي؛ أبو الحجاج المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين (ت ق).

ضعفه الإمام أحمد، وابن سعد، وأبو حاتم، وأبو داود، وأبو زرعة، وابن قانع، والدارقطني، وابن حجر، وغيرهم. توفي سنة ١٨٨^(١).

٣- زَبَّان بن فائد الحمرائي، المصري (بخ د ت ق).

قال ابن معين: «شيخ ضعيف». وقال أبو حاتم: «صالح». وقال

(١) انظر ترجمته في: الضملاء الكبير ٦٦/٢، والجرح والتعديل ٥١٣/٣، والكاشف ٢٦٦/١، والتهذيب ٦٠٧/١ والتقريب ٢٠٩.

الإمام أحمد: «أحاديثه مناكير». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً». وقال الذهبي: «فاضل خير، ضعيف». وقال ابن حجر: «ضعيف الحديث، مع صلاحه وعبادته». توفي سنة: ١٥٥^(١).

٤- سَهْل بن مُعَاذ بن أَنَس الجهني، نزيل مصر (بخ د ت ق). وثقه العجلي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه.

وقال في (المجروحين): ...روى عنه زبان بن فائد، منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه، أو من زبان بن فايد؟ فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة.

وقال ابن معين: «سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه ضعيف». وقال ابن حجر: «لا بأس به إلا في روايات زَبَان عنه، من الرابعة». وقال الذهبي: «ضَعَف»^(٢).

الحكم على الإسناد:

مسلسل بالضعفاء؛ وهم:

١- رشدين بن سعد، ضعفه الأئمة.

٢- زبان بن فائد، ضعفه الأئمة، والإمام أحمد، وابن حبان على أنه

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦١٦/٣، والمجروحين ٣١٣/١، والكاشف ٢٧١/١، والتقريب ص ٢١٣.
(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٠٣/٤، ومعرفة الثقات ٤٤٠/١، والثقات ٣٢١/٤، والمجروحين ٣٤٧/١، والكاشف ٣٦٠/١، والتهذيب ١٢٦/٢، والتقريب ص ٢٥٨.

منكر الحديث.

٣- سهل بن معاذ، ضعيف من رواية زَبَّان عنه. كما أن ابن معين ضعفه في أبيه.

وقد اجتمع الحالان في هذا السند، فهو من رواية زبان، عن سهل بن معاذ، عن أبيه.

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه ضعفاء، وثقوا»^(١)!!

وسبق أن ذكرت قولَ ابن حبان: «فلمست أدري أوقع التخليط في حديثه - أي حديث سهل - منه، أو من زبان بن فايد؟ فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة».

قلت: بأنّ بعد دراسة السند أن قول الطبري: لو كان إسناده صحيحاً... غير أن في إسناده نظراً... أن الطبري إنما رده لضعف روايته، والله أعلم.

يرجح ذلك قولُ ابن كثير - تعليقاً على تضعيف الطبري لهذا الخبر وسابقه^(٢) - حيث قال:

«ثم شرع ابن جرير يضعف هذين الحديثين، وهو كما قال: فإنه لا يجوز روايتهما إلا ببيان ضعفهما... فإن كلاً من السندين مشتمل على غير واحد من الضعفاء، مع ما في متن الحديث مما يدل على ضعفه، والله أعلم»^(٣).

(١) مجمع الزوائد ١٠/ ١١٧.

(٢) أعني حديث أبي أمامة ؓ (ح ٨).

(٣) تفسير ابن كثير ٥٤/ ٢.

١٠- الموضع الثاني:

في مسند علي (ص ٢٧٨):

قال الطبري: «المراد بقوله: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦] تطهير جميع البدن الظاهر الموصول إلى تطهيره: شعره، وبشره، والشهادة لمعاني سائر الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ أنه أمر المغتسل من الجنابة ببل الشعر وإنقاء البشرة وإن كانت واهية الأسانيد، وذلك نحو الخبر الذي:

-ح٤٢٨- حدثناه نصر بن علي الجهضمي، وحُميد بن مسعدة السامي، قالوا: حدثنا الحارث بن وجيه، قال: حدثنا مالك بن دينار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: ((إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً، فُبَلُّوا الشَّعْرَ، وَأَتَّقُوا الْبَشَرَ))^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في الطهارة: باب الغسل من الجنابة (ح ٢٤٨) بلفظه. وقال أبو داود: «الحارث بن وجيه حديثه منكر، وهو ضعيف».

والترمذي في الطهارة: باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة (ح ١٠٦). بنحوه. وقال الترمذي: «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار...».

وابن ماجه في الطهارة وسننها: باب تحت كل شعرة جنابة (ح ٥٩٧).

بنحوه.

(١) وروى كذلك من هذه الأخبار: (ح ٤٢٩) من مسند علي، وسيأتي في الخبر التالي (ح ١١).

(ح ٤٣٠) من مسند علي، وسيأتي في الباب الأول، الفصل السادس (ح ٦٥).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ح ٧٩٧) من طريق يوسف بن يعقوب القاضي. بنحوه. وقال البيهقي: «تفرد به موصولاً الحارث بن وجيه، والحارث بن وجيه تكلموا فيه».

خمسهم: (الطبري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ويوسف بن يعقوب) عن نصر بن علي الجهضمي. وقرن يوسف بن يعقوب محمد ابن أبي بكر مع نصر بن علي الجهضمي.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (٢١٦/١) عن إبراهيم بن محمد. بنحوه.

وابن عدي في الكامل (١٩٢/٢ ت ٣٧٦) عن الفضل بن الحباب. بنحوه.

كلاهما: (إبراهيم بن محمد، والفضل بن الحباب) عن حفص بن عمر الحوضي.

أربعتهم: (نصر بن علي، وحמיד بن مسعدة السامي، ومحمد بن أبي بكر، وأبو عمر الحوضي) عن الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناده:

١- نصر بن علي بن نصر بن علي بن صُهبان بن أبي الأزدِي الجَهْضَمي، أبو عمرو البصري الصغير، والد علي بن نصر الجهضمي الصغير (ع).

قال ابن حجر: «ثقة ثبت».

توفي سنة: ٢٥٠، وقيل ٢٥١^(١).

٢- الحارث بن وَجِيه، وقيل: وَجْبَة، الراسبي، أبو محمد البصري (د ت ق).

ضعفه أبو داود، والنسائي، والساجي، والعقيلي، والدارقطني. وقال الترمذي: «شيخ ليس بذاك». وقال الطبري: «ليس بذاك»^(٢). وقال البخاري وأبو حاتم: «في حديثه بعض المناكير». وزاد أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال الإمام أحمد: «لا أعرفه». وقال ابن حبان: «كان قليل الحديث، ولكنه يتفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته». وقال الذهبي: «ضعفوه». وقال ابن حجر: «ضعيف»^(٣).

٣- مالك بن دينار السَّامي، الناجي، أبو يحيى البصري، الزاهد (خت ٤).

قال ابن سعد: «كان ثقة، قليل الحديث». كما وثقه النسائي، والدارقطني - وزاد: «لا يكاد يحدث عنه ثقة» - وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: «صدوق». وقال أيضًا: «ما علمت به بأسًا، ولكن ما احتجا به في الصحيحين، وقد استشهد به البخاري، وروى له مسلم فيما أظن متابعة، فإذا صح السند إليه فهو حجة، ولا يلتفت إلى قول من قال:

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨/ ٤٧١، وثقات ابن حبان ٩/ ٢١٧، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٣٥٥، والتقريب ص ٥٦١.

(٢) نقله عنه ابن حجر في تهذيبه.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ٢٨٤، والجرح والتعديل ٣/ ٩٢، وسنن أبي داود (ح ٢٤٨)، وجامع الترمذي (ح ١٠٦)، والكمال ٢/ ١٩٢، والضعفاء الكبير ١/ ٢١٦، والمجروحين ١/ ٢٢٤، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية ٨/ ١٠٤، وتهذيب الكمال ٥/ ٣٠٤، والكاشف ١/ ٣٠٥، والتهذيب ١/ ٣٤٠، والتقريب ص ١٤٨.

هو من الصالحين الذين لا يحتج بحديثهم، فهذا النسائي قد وثقه، وهو لا يوثق أحداً إلا بعد الجهد».

قال ابن حجر: «(صدوق، عابد)».

توفي سنة ١٣٠، أو نحوها^(١).

٤- محمد بن سيرين الأنصاري؛ أبو بكر البصري (ع).

قال ابن حجر: «(ثقة، ثبت، عابد، كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى)».

وتوفي سنة: ١١٠^(٢).

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف، فيه الحارث بن وجيه.

وسبق أن ذكرت في تخريج الحديث قول أبي داود: «الحارث بن وجيه حديثه منكرو، وهو ضعيف».

وقول الترمذي: «حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك...وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك ابن دينار».

وقول البيهقي: «تفرد به موصولاً الحارث بن وجيه، والحارث بن وجيه تكلموا فيه».

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٤٣/٧، والفتاوى ٣٨٣/٥، سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٦٦، وتهذيب الكمال ١٣٧/٢٧، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٦٣، والمغني ٢٣٨/٢، والتقريب ص ٥١٧.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٥٢١/٢، ومعرفة الثقات ٢٤٠/٢، والجرح والتعديل ٢٨٠/٧، وتهذيب الكمال ٣٤٤/٢٥، وتهذيب التهذيب ٥٨٥/٣، والتقريب ص ٤٨٣.

وقال أبو حاتم: «هذا حديث منكراً، والحارث ضعيف الحديث»^(١).
وقال ابن عدي في ترجمة (الحارث بن وجيه)، بعد أن روى عنه هذا الحديث وحديثاً آخر له: «وهذان الحديثان بأسانيدهما عن مالك بن دينار لا يحدث بهما عنه غير الحارث بن وجيه، وللحارث بن وجيه غير ما ذكرت من الروايات شيء يسير، ولا أعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار».

وقال الدارقطني: «لا يصح مسنداً، والحارث بن وجيه من أهل البصرة ضعيف»^(٢).

ونقل البيهقي عن الشافعي قوله في هذا الحديث: «ليس بثابت... تفرد به هكذا الحارث بن وجيه... وإنما يروي عن الحسن عن النبي ﷺ مراسلاً»^(٣)، وعن الحسن عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً^(٤)»^(٥).

قلت: وهى الإمام الطبري إسناداً، وهو بذلك قد وافق الأئمة النقاد. ويظهر بوضوح من خلال الدراسة السابقة أن سبب ضعف الحديث هو الحارث بن وجيه فقد تفرد فيه وهو ضعيف، ولعل ذلك هو ما حمل الإمام الطبري على توهية الحديث، والله أعلم.

١١- الموضوع الثالث:

في مسند علي (ص ٢٧٩): حيث روى الطبري شاهداً آخر للخبر

(١) علل الحديث ٢٩/١.

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٠٣/٨.

(٣) أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه ٢٦٢/١.

(٤) أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه ٩٦/١.

(٥) سنن البيهقي الكبرى ١٧٩/١.

السابق، تبعاً لما اعتبره من الأخبار (واهمية الأسانيد)^(١).. قال:

ح ٤٢٩ - وحدّثنا مجاهد بن موسى، قال: حدّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا العلاء؛ أبو محمد الثقفي، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله ﷺ: ((يا أنس! يا بُنَيَّ، الغسل من الجنابة، فبالغ فيه، فإن تحت كل شعرة جنابة، قال: قلت: يا رسول الله! وكيف أبالغ فيه؟ قال: ((روّ أصول الشعر، وأنقِ بشرتك، تخرج من مُغتَسِلِكَ وقد غُفِرَ لَكَ كُلُّ ذَنْبٍ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلوات والسنة فيها: باب الجلوس بين السجدين (ح ٨٩٦)، ولفظه: ((إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ؛ فَلَا تُقَعِّ كَمَا يُقَعِّي الْكَلْبُ، ضَعْ أَلْيَتَيْكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ وَالْزِقْ ظَاهِرَ قَدَمَيْكَ بِالْأَرْضِ))^(٢).

كلاهما: (الطبري، وابن ماجه) من طريق يزيد بن هارون، عن العلاء؛ أبي محمد.

- وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ٦٩٠ ح ٣٦٢٤) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الصدائي، عن عباد المُنْقَرِي. ضمن حديث طويل.

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٢٣/٦ ح ٥٩٩١)، وكذلك

(١) انظر: مسند علي ٢٧٨.

(٢) كما هو ملاحظ فإن متن حديث ابن ماجه لا يتعلق بمتن حديث الطبري، وإنما أوردته هنا؛ لأن كلا المتنين ورد في أثناء حديث واحد طويل رواه الطبراني وأبو يعلى، كما ظهر في التخريج.

في المعجم الصغير (٢/ ١٠٠ ح ٨٥٦)، من طريق مسلم بن حاتم الأنصاري، عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن أبيه - عبد الله بن المثنى الأنصاري - . ضمن حديث طويل.

ثم قال الطبراني: «...تفرد به مسلم بن حاتم، عن الأنصاري، عن أبيه، وتفرد به محمد بن الحسن بن أبي زيد، عن عباد المنقري».

- كلاهما: (عباد المنقري، وعبد الله بن المثنى الأنصاري) عن علي بن زيد، عن سعيد ابن المسيب.

- كلاهما: (العلاء؛ أبو محمد الثقفي، وسعيد بن المسيب) عن أنس ابن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً.

كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٧٢) وقال: «رواه أبو يعلى والطبراني في الصغير.... وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد، وهو ضعيف».

دراسة إسناذه:

١- مُجاهد بن موسى بن قُروخ، الخوارزمي، وهو الخُتلي؛ أبو علي، نزيل بغداد (م ٤).

وثقه ابن حجر.

توفي سنة ٢٤٤^(١).

٢- يزيد بن هارون بن زاذي - ويقال: بن زاذان - السلمي مولا هم؛ أبو خالد الواسطي (ع).

(١) انظر ترجمته في: سير الأعلام ١١/ ٤٩٥، والتهذيب ٤/ ٢٦، والتقريب ص ٥٢٠.

قال ابن حجر: «ثقة متقن عابد».

توفي سنة: ٢٠٦^(١).

٣- العلاء بن زيد، ويقال: زَيْدَل - بزيادة لام-، الثقفى؛ أبو محمد البصري (ق)^(٢).

قال الذهبي: «فرّق ابن حبان فوهم، بين العلاء بن زيدل، وبين العلاء أبي محمد الثقفى».

وقال البخاري: العلاء بن زيد؛ أبو محمد الثقفى، يُعد في البصريين، عن أنس رضي الله عنه منكر الحديث؛ قال: خدمت النبي ﷺ ثمان سنين، قال: أسبغ الوضوء. بطوله.

وقال ابن عدي: «يحدث عن أنس بأحاديث عداد، مناكير.... وهو منكر الحديث».

وقال أبو حاتم والدارقطني: «متروك الحديث». وقال ابن المديني: «كان يضع الحديث». وقال ابن حبان: «العلاء بن زيد... يروي عن أنس ابن مالك بنسخة موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب». وقال الذهبي: «تالف». وقال ابن حجر: «متروك، ورماه أبو الوليد بالكذب، من الخامسة^(٣)».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٩٥/٩، وتاريخ بغداد ٩٣/١٦، وتهذيب التهذيب ٤٣١/٤، والتقريب ص ٦٠٦.

(٢) روى له حديثاً واحداً، وهو الحديث الذي أوردته في التخريج المتقدم.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥٢٠/٦، والمجروحين ١٨٠/٢، والكامل ٢٢٠/٥، وتهذيب الكمال ٥٠٧/٢٢، وميزان الاعتدال ١٢٣/٥، والتقريب ص ٤٣٥.

الحكم على الإسناد:

ضعيف جداً، فيه العلاء بن زيد؛ أبو محمد، متروك، منكر الحديث. وسبق أن ذكرت قولَ البخاري: العلاء بن زيد... عن أنس رضي الله عنه منكر الحديث، قال: خدمت النبي ﷺ ثمان سنين، قال: أسبغ الوضوء. بطوله. وقولَ ابن عدي: «يحدث عن أنس رضي الله عنه بأحاديث عداد، مناكير». قلت: وقد وهى الإمام الطبري إسناده، وهو بذلك قد وافق الأئمة النقاد. ويظهر بوضوح من خلال الدراسة السابقة أن سبب ضعف الحديث هو العلاء بن زيد، ولعل هذا ما حمل الإمام الطبري على توهية الحديث، والله أعلم.

١٢- الموضع الرابع:

في مسند عمر بن الخطاب (٧٧١/٢):

قال الطبري: «...جاء الخبر عن رسول الله ﷺ وإن كان في إسناده بعض ما فيه:

- ح١١٠٧- حدثنا ابن بشار، حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلَى بن كعب الطائفي، قال: حدثني عثمان بن عبد الله بن أوس، عن جده؛ أوس بن حذيفة رضي الله عنه، قال: قَدِمْنَا على رسول الله ﷺ وَفَدَّ ثَقِيف، فَأَنْزَلَ الْمَالِكِيَيْنِ فِي قُبَّتِهِ، وَأَنْزَلَ الْأَحْلَافِيَيْنِ على الْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ، قال: فَكَانَ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِمْ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَيُحَدِّثُهُمْ قَائِمًا على رِجْلَيْهِ، يُرَآوُحُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، مِمَّا قَدْ مَلَّ الْقِيَامَ، وَكَانَ أَكْثَرُ مَا يُحَدِّثُهُمْ عَنْ اشْتِكَاءِ أَهْلِ مَكَّةَ. قال: حتى إذا خرجنا إلى المدينة

انتصفنا منهم، فقاتلناهم فكانت علينا سِجَالُ الحرب ولنا. فَمَكَّثَ عنا ليلة، فقلنا: يا رسول الله! ما حبسك، فقد كنت تأتينا قبل هذه الساعة؟ قال: ((طَرَأَ عَلَيَّ حِزْبٌ مِنَ الْقُرْآنِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَخْرُجَ حَتَّى أَقْضِيَهُ)). فلمَّا أصبحنا سألنا أصحابَ النبي ﷺ: كيف تُحْزِبُونَ الْقُرْآنَ؟ قالوا: ثلاثاً، وخمساً، وسبعاً، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، قال: وحزب المفصل السابع.

ثم رواه الطبري عن شيخه محمد بن معمر، عن أبي عامر، بسنده. ثم قال: «فذكر مثل حديث ابن بشار، غير أنه قال: فكان أكثر ما يحدثهم باشتكاء أهل مكة»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب شهر رمضان: باب تحزيب القرآن (ح ١٣٩٣) بنحوه. وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها: باب في كم يستحب يختم القرآن (ح ١٣٤٥) بنحوه. وأحمد في مسنده (ح ١٦١٦٦) - ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٦/١ ح ٩٨٥)، والمزي في تهذيب الكمال (٤١١/١٩) - بنحوه. والطيالسي في مسنده (ص ١٥١ ح ١١٠٨) بنحوه. وابن سعد في الطبقات الكبرى (٥١٠/٥) بنحوه. وابن أبي شيبه في مصنفه (٢٤٢/٢ ح ٨٥٨٣) بنحوه. والبخاري في التاريخ الكبير (١٥/٢) مختصراً. وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢١٨/٣ ح ١٥٧٨) بنحوه. والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٠٠/٣) بنحوه. وابن قانع في معجم الصحابة (٣١/١) بنحوه، أخصر منه. والطبراني في الكبير (٢٢٠/١ ح ٥٩٩) بنحوه.

(١) انظر: ح ١١٠٨، ص ٧٧٢.

كلهم من طرق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، عن عثمان بن عبد الله بن أوس، عن جده؛ أوس بن حذيفة رضي الله عنه، مرفوعاً.

ورواه ابن شبة النميري في تاريخ المدينة (١/ ٢٧٤ ح ٨٧٨) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى، عن عثمان بن عبد الله، عن عمه؛ عمرو بن أوس، عن أبيه؛ أوس رضي الله عنه، قال كنت في الوفد حين قدمت ثقيف على رسول الله ﷺ ... فذكره بنحوه، أخصر منه.

دراسة إسناده:

١- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب ببُندار (ع).

قال الذهبي: «انعقد الإجماع بعدُ على الاحتجاج ببندار». وقال ابن حجر: «ثقة».

توفي سنة ٢٥٢^(١).

٢- عبد الملك بن عمرو القيسي؛ أبو عامر العقدي، البصري (ع). وثقه ابن حجر.

مات سنة: ٢٠٤^(٢).

٣- عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الطائفي؛ أبو يعلى الثقفي (بخ م تم س ق).

وثقه العجلي. وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١١١/٩، وتهذيب الكمال ٥١١/٢٤، وتهذيب التهذيب ٥١٩/٣، والتقريب ص ٤٦٩، وخلاصة تهذيب الكمال ٣٢٨/١.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٢٥/٥، وتهذيب الكمال ٣٦٤/١٨، وتذكرة الحفاظ ٢٥٤/١، والتقريب ص ٦٢٥.

وقال ابن معين: «صالح». وفي رواية: «صويلح». وقال في موضع آخر: «ضعيف». وقال أبو حاتم: «ليس هو بقوي، هو لين الحديث». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه». وقال الدارقطني: «يعتبر به». وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ ويهم، من السابعة^(١)». قلت: «أكثر الأئمة على تضعيفه».

٤- عثمان بن عبدالله بن أوس بن أبي أوس، واسمه حذيفة، الثقفى، الطائفى (د ق)^(٢).

روى عنه جماعة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: «محلّه الصدق». وقال ابن حجر: «مقبول من الثالثة^(٣)».

قلت: كونه من الطبقة الوسطى من التابعين، وروى عنه جماعة، فإن حديثه يحتمل ما لم يأت بما ينكر عليه، كما نصّ على ذلك بعض الأئمة، والله أعلم^(٤).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩٦/٥، ومعرفة الثقات ٤٥/٢، والضعفاء للنسائي ص ٦١، والضعفاء الكبير ٢٧٢/٢، والكامل ٢٧٥/٥، وسؤالات البرقاني للدارقطني ص ٤٠، وتهذيب الكمال ١٥ / ٢٢٧، والمغني ٥٤٧/١، والتقريب ص ٣١١.

(٢) روى له أبو داود وابن ماجه حديثًا واحدًا، هو هذا الحديث موضع الدراسة.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٣١/٦، والثقات ١٩٨/٧، وميزان الاعتدال ٥٥/٥، وتهذيب التهذيب ٦٧/٣، والتقريب ص ٣٨٤.

(٤) أذكر من ذلك: قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٥/٦ في ترجمة (مالك بن الخير الزبائدي): «محلّه الصدق... ثم ذكر مجموعة ممن روى عنه، إلى أن قال: - والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه، أن حديثه صحيح».

وقال - أيضًا - في ديوان الضعفاء ص ٤٧٨: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم، احتمل حديثهم وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، ومن ركافة الألفاظ...».

وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث - مع الباعث الحثيث - ص ٨١: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سُمي ولا تعرف عنه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير». =

الحكم على الإسناد:

ضعيف، فيه عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي: أكثر الأئمة على تضعيفه.

وقال ابن عبد البر - في ترجمة أوس بن حذيفة رضي الله عنه -: «(وحديثه أنه كان في الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من بني مالك، فأنزلهم في قبة المسجد وبين أهله، فكان يختلف إليهم فيحدثهم بعد العشاء الآخرة. قال ابن معين: إسناد هذا الحديث صالح، وحديثه عن النبي ﷺ في تحزيب القرآن ليس بالقائم»^(١).

قلت: وهذا ما يظهر من عبارة الطبري حيث قال: «وإن كان في إسناده بعض ما فيه»، فالعبارة يفهم منها تليينه للسند، وقد ظهر من الدراسة أن الضعف فيه ناشئ من جهة عبد الله بن عبد الرحمن... والله أعلم.

= وقال الألباني في تمام المنة ص ٢٥: «مما يجب التنبيه عليه... أمر آخر هام عرفته بالممارسة لهذا العلم... وهو أن من وثقه ابن حبان، وقد روى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به. وقال في ص ٢٠٥ بعد أن نقل تعليق الذهبي في ترجمة مالك بن الخير - الذي نقلته سابقاً -: «وبناء على هذه القاعدة... جرى الذهبي والعسقلاني وغيرهما من الحفاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يسبقوا إلى توثيقهم مطلقاً... وأما الذين وثقهم ابن حبان وأقروه بل قالوا فيهم تارة: صدوق، وتارة: محله الصدق، وهي من ألفاظ التعديل... فهم بالمثلث... ثم ساق الألباني أمثلة على ذلك..

قلت: ومن روى عن عثمان بن عبد الله - صاحب الترجمة المدروسة أعلاه -: إبراهيم بن ميسرة (ع): قال ابن حجر: ثبت حافظ. التقریب ص ٩٤.

ومحمد بن سعيد الطائفي؛ أبو سعيد المؤذن (د س): قال ابن حجر: صدوق. التقریب ص ٤٨٠.

١٣- الموضوع الخامس:

في الجزء المفقود (ص ١٤٩):

قال الطبري: «... وَرَدَ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ...»

- ح ٢١٢ - حدثني محمد بن عُمارة الأسدي، قال: حدثنا عبيد الله ابن موسى، قال: أخبرنا سليمان بن زيد؛ أبو إدام المحاربي، عن عبد الله ابن أبي أوفى ؓ قال: كان رسول الله ﷺ جالساً عشية عرفة في حلقة، فقال: ((لا يحلُّ لِمَنْ أَمْسَى قاطِعَ رَحِمٍ إِلَّا قَامَ عَنَّا)). فلم يَقم أحدٌ إلا رجلٌ من أَقْصَى الحلقة، فمكث غير بعيد، ثم جاء فقال له رسول الله ﷺ: ((ما لكَ لَمْ يَقمَ أَحَدٌ غَيْرُكَ؟)) قال: كانت لي خالَةٌ مُصَارِمَتِي! فلَمَّا سمعتُ الذي قلتَ أتيتها. فقالت: ما الذي جاء بك؟ ما هذا عن أَمرك؟ فأخبرتها الذي قلتَ. فاستَغَفَرَتْ لي، واستغفرتُ لها. قال: ((أَحْسَنْتَ، اجْلِسْ. أَلَا إِنَّ الرَحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قاطِعُ رَحِمٍ، أَلَا إِنَّ الرَحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قاطِعُ رَحِمٍ)).»

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٣٦/ح ٦٣)، وكذلك في التاريخ الكبير (١٤/٤). والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٠٩/١). والبعوي في شرح السنة (٢٨/١٣ ح ٣٤٤٠) من طريق أبي حاتم؛ محمد بن إدريس.

أربعتهم: (محمد بن عُمارة، والبخاري، والفسوي، وأبو حاتم) عن عبيد الله بن موسى، ولفظ البخاري والفسوي وأبي حاتم: «إِنَّ الرَحْمَةَ

لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم».

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة - كما في المطالب العالية (٢٧١/١١) -، ولفظه: «لا تنزل الملائكة على قوم فيهم قاطع رحم». والمزي في تهذيب الكمال (٤٣٢/١١) من طريق سهل بن عثمان، ولفظه: «إن الملائكة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم».

كلاهما: (أبو بكر بن أبي شيبة، وسهل بن عثمان) عن حفص بن غياث.

وأخرجه ابن السري في الزهد (٤٨٩/٢ ح ١٠٠٥) بنحوه. والبغوي في شرح السنة (٢٧/١٣ ح ٣٤٣٩) من طريق ابن زنجويه، بمثله، دون تكرار العبارة الأخيرة.

كلاهما: (ابن السري، وابن زنجويه) عن محمد بن عبيد.

وأخرجه أحمد بن منيع في مسنده - كما المطالب العالية (٢٧٤/١١) - . وابن عدي في الكامل (٢٥٨/٣ ح ٧٣٧) من طريق موسى بن مروان.

كلاهما: (ابن منيع، وموسى بن مروان) عن أبي معاوية الضرير؛ محمد بن حازم، بنحوه أخصر منه.

وابن عدي في الكامل - في الموضع السابق أيضًا - من طريق القاسم ابن مالك المزني، بمثل حديث البخاري. والعقيلي في ضعفائه (١٢٩/٢) من طريق مروان بن معاوية، بنحوه، أخصر منه. وقال العقيلي: ولا يتابع عليه ولا يعرف إلا به...

ستتهم: (عبيد الله بن موسى، وحفص بن غياث، ومحمد بن عبيد،

وأبي معاوية الضرير؛ محمد بن حازم، والقاسم بن مالك المزني، ومروان ابن معاوية) عن سليمان بن زيد؛ أبي إدام المحاربي، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٢٣/٦) ح ٧٩٦٢ من طريق أبي حماد الأسلمي، عن عبد الله بن أبي أوفى، به، بنحوه.

قلت: ولا أجزم بأن أبا حماد الأسلمي متابع لسليمان؛ أبي إدام؛ إذ يحتمل أن يكون هو نفسه! حيث يظهر لي أن وجود أبي حماد خطأ من النسخ، فقد أشار محقق شعب الإيمان في الحاشية إلى أنه ورد في أحد النسخ: (أبو دايم)، بدلاً من (أبي حماد)^(١). مما يقترح في ذهني أن أبا حماد خطأ من النسخ، بينما دايم أقرب إلى الصواب لأنها قريبة في الرسم من إدام. فضلاً عن أنني لم أقف على ترجمة لأبي حماد. والله أعلم.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن عمارة الأسدي.

لم أجد له ترجمة. وقد روى الطبري عنه، عن عبيد الله بن موسى - شيخ محمد بن عمارة الأسدي في هذا السند-، في عدة مواضع من تفسيره، وتاريخه، وفي موضع واحد في صريح السنة.

وقال الألباني: «لم أعرفه، ومن طبقته ما في ثقات ابن حبان (١١٢/٩): (محمد بن عمارة بن صبيح الكوفي، يروي عن وكيع، حدثنا عنه أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان، بجرجان)»^(٢). - ثم قال

(١) انظر شعب الإيمان (٢٢٣/٦) الحاشية ١.

(٢) اللسلة الضعيفة (ح ٥٧٧٧).

الألباني:- «فيحتمل أن يكون الأسدي هذا. والله أعلم».

قلت: ولقد وجدت عند الطبراني في المعجم الكبير^(١) روايةً لمحمد بن عمار بن صبيح، عن عبيد الله بن موسى - وقال الهيثمي: «محمد بن عمار بن صبيح، شيخ البزار، ولم أعرفه»^(٢). أما المحقق الشيخ شاکر فرجح راويًا آخر.. حيث قال في محمد بن عمار الأسدي:

«لم نجد له ترجمة...». ثم ذكر أنه تكرر ورود به هذا الاسم في التفسير، والتاريخ. وذكر أنه مرّ باسم (محمد بن عبادة الأسدي) في أحد المواضع - سند الأثر ٢٠٩٢-، فرجح أنه هو الصواب، ثم قال: «إن يكن كذلك تكن نسخ الطبري في التفسير، وفي التاريخ محرفة في كل موضع ذكر فيه على غير هذا النحو».

وهذا الشيخ: «محمد بن عبادة بن البختري الأسدي الواسطي»: ثقة صدوق، كان صاحب نحو وأدب. وهو من شيوخ البخاري، وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم... روى عنه البخاري في الصحيح حديثين^(٣).

وختم الشيخ شاکر بأنه يمكن أن يكون هناك شيخ آخر - لم يصل إليه علمه - باسم محمد بن عمار يتفق مع هذا في شيوخه وفي الرواة عنه. لكنه رأى أن ما ذكره سابقًا هو الأرجح^(٤).

(١) ٩/٣٢٠ ح ٩٦٠٢.

(٢) مجمع الزوائد ٥/ ٥٣.

(٣) قلت: وهو شيخ لابن ماجه أيضًا، ووثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: صدوق... انظر: تهذيب الكمال ٢٥/ ٤٤٧.

(٤) انظر: جامع البيان (٣/ ١٠٥) ح ٢٠٩٢ بتحقيقه.

قلت: أرى -والله أعلم- أن احتمال المحدث الألباني بأنه محمد بن عمار بن صبيح؛ احتمال وارد وأقرب إلى القبول، خاصة وأن له رواية عن عبيد الله بن موسى، كما أسلفت. فهذا أسلم من ترجيح وجود التحريف الذي ذكره الشيخ شاكراً.

وعلى فرض أنه محمد بن عمار بن صبيح، فلم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، سوى ما تقدم ذكره بأن ابن حبان ذكره في الثقات، وأن شيخه قد حدثه عنه... وأن الهيثمي قال:... لا أعرفه.

٢- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار - واسمه: باذام - العباسي مولاهم؛ أبو محمد الكوفي (ع).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم - وزاد: «صدوق، حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه»، والعجلي - وزاد: «صدوق، وكان يتشيع»، وابن سعد - وزاد: «صدوق إن شاء الله، كثير الحديث... ويروي أحاديث في التشيع منكراً، فضَّعَ بذلك عند كثير من الناس» -.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يتشيع».

وقال الإمام أحمد: «كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا، فحدث بها». وقال أبو داود: «كان شيعياً محترقاً، جاز حديثه». وقال الجوزجاني: «عبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهباً، وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم». وقال يعقوب بن سنيان: «شيعي، وإن قال قائل: رافضي. لم أنكر عليه، وهو منكر الحديث». وقال الذهبي: «حدث عنه أحمد بن حنبل قليلاً، كان يكرهه لبدعة ما فيه». وقال في موضع آخر: «ثقة، لكنه شيعي جلد، كره بعضهم الأخذ عنه». وقال ابن حجر: «ثقة، كان يتشيع».

توفي سنة: ٢١٣^(١).

قلت: وثقه كثير من الأئمة وقد روى له الجماعة، وأما جرح من جرحه؛ فكما ذكر ابن سعد وغيره أن ذلك بسبب بدعته.

٣- سليمان بن زيد؛ أبو إدام المحاربي، الكوفي (بخ)^(٢).

قال أبو حاتم: «ليس بالقوي، وهو أحسن حالاً وأصلح من فائد». وقال ابن حبان: «لا يحتج بخبره». وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال ابن عدي: «... قليل الحديث، ولم أر له حديثاً منكراً جداً فأذكره». وقال ابن معين: «ليس بثقة، كذاب، ليس يسوى حديثه فلساً». وقال الذهبي: «ضعيف». وقال ابن حجر: «ضعيف، رماه يحيى بن معين، من الخامسة»^(٣).

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه:

١- محمد بن عمارة الأسدي: لم أجد له ترجمة. ولعله محمد بن عمارة بن صبيح، فإن كان كذلك؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٤)

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٠٠/٦، وأحوال الرجال ص ٨١، ومعرفة الثقات ١١٤/٢، والجرح والتعديل ٣٣٤/٥، والثقات ١٥٢/٧، وتهذيب الكمال ١٦٤/١٩، وميزان الاعتدال ١٦/٣، وسير الأعلام ٥٥٣/٩، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٤٣، والتهذيب ٢٨/٣، والتقريب ص ٣٧٥.

(٢) روى له حديثاً واحداً وهو هذا الحديث موضع الدراسة.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١١٧/٤، والمجروحين ٣٣٦/١، والكمال ٢٥٨/٣، وتهذيب الكمال ٤٣١/١١، وسير الأعلام ٢٠٥/١٢، والتقريب ص ٢٥١.

(٤) يراجع ما ذكرته في ترجمة محمد بن عمارة الأسدي.

٢- سليمان بن زيد المحاربي -أبو إدام-: ضعيف.

قال العقيلي-كما تقدم- في حديثه هذا: «ولا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/١٥١): «رواه الطبراني^(١)، وفيه أبو إدام المحاربي، وهو كذاب».

قلت: فيظهر أن قول الإمام الطبري في هذا الخبر: «في إسناده نظر»، أنه بسبب سليمان بن زيد المحاربي، وقوله هذا يلتقي مع موقف أكثر الأئمة من حيث جرحهم لهذا الراوي، والله أعلم.

١٤- الموضوع السادس:

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها -أيضاً- نظر نذكر بعضها لنعرف...

- ح ٦٨٨- وحدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني إسحاق بن يحيى، عن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أمه - وكانت امرأة قديمة -، قال: «قلت لها: لما كانت فتنة ابن الزبير -؛ والله إن هذه لفتنة يهلك فيها الناس» قالت: ((كلا يا بني! ولكن تكون بعدها فتنة يهلك الناس فيها، لا يستقيم أمرهم على أحد حتى ينادي مناد من السماء عليكم بفلان بن فلان))^(٢).

(١) ولم أجده في معاجمه الثلاثة.

(٢) وهناك خيران آخران ح-٦٨٧، وح-٦٨٩ من الجزء المفقود- رواهما أيضاً تحت ما وصفه في عباراته السابقة: (أسانيد فيها..نظر). سيأتي أحدهما في الخبر التالي (ح-١٥)، والآخر في الباب الأول، الفصل الرابع (ح-٤٩).

تخريج الحديث:

أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١/ ٣٣٨ ح ٩٧٦) بنحوه. كلاهما: (يونس بن عبد الأعلى، ونعيم بن حماد) عن ابن وهب.
 والبخاري في التاريخ الأوسط (١/ ١٤٩ ح ٦٦٧) عن إسماعيل بن أبي أويس، بنحوه.
 كلاهما: (ابن وهب، وإسماعيل بن أبي أويس) عن إسحاق بن يحيى، به.

دراسة إسنادة:

١- يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة الصَّدْفِيُّ؛ أبو موسى المصري (م س ق).

قال الذهبي: «أحد الأئمة... ثقة، فقيه، محدث، مقرئ من العقلاء النبلاء». وقال ابن حجر: «ثقة».

توفي سنة: ٢٦٤^(١).

٢- عبد الله بن وَهْبِ بْنِ مُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ، أبو محمد المِصْرِيُّ الفقيه (ع).
 قال ابن حجر: «ثقة، حافظ، عابد».

مات سنة: ١٩٧^(٢).

٣- إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التَّيْمِي (ت ق).

قال العجلي: «ليس بالقوي». وقال ابن معين: «ضعيف». وفي

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٤٣/٩، والنقات ٢٩٠/٩، وتهذيب الكمال ٥١٣/٣٢، والكاشف ٢٩٠/٣،
 والتهذيب ٤٦٩/٤، والتقريب ص ٦١٣.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٩/٥، والنقات ٣٤٦/٨، وتهذيب الكمال ٢٧٧/١٦، والتهذيب ٤٥٣/٢،
 وتذكرة الحفاظ ٢٢٢/١، والتقريب ٣٢٨.

موضع آخر قال: «ليس بشيء، لا يكتب حديثه». وقال يحيى بن سعيد القطان: «شبه لا شيء». وقال الإمام أحمد والنسائي والفلاس: «متروك الحديث»، وزاد الفلاس: «منكر الحديث». وقال البخاري: «يتكلمون في حفظه». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بقوي، ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه»..

وقال ابن حبان في الثقات: «يخطئ ويهم، قد أدخلناه في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام، ثم نشرت أخباره، فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه، ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله فيه». وقال ابن حجر: «ضعيف».

توفي سنة: ١٦٤^(١).

قلت: يترجح أنه ضعيف جداً، فأكثر الأقوال فيه تدور حول تركه أو عدم الاعتبار به، أو توهيته، أو أنه لا شيء.

٤- المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي؛ أبو هاشم، أو هشام المدني؛ أخو أبي بكر (مد).

قال ابن حجر: «ثقة جواد».

مات سنة: بضع ومائة^(٢).

وأمه سُمُدى بنت عوف المَرِّيَّة، وهي صحابية، امرأة طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه (سي ق)^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/٢٣٦، والضعفاء الكبير ١/١٠٣، وميزان الاعتدال ١/٣٦٠، والتهذيب ١/١٢٩، والتقريب ص ١٠٣.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٢١٠، وتهذيب الكمال ٢٨/٣٨٥، والتقريب ص ٥٤٣.

(٣) انظر ترجمتها في: الطبقات الكبرى ٥/٢١٠، وتهذيب الكمال ٣٥/١٩٥.

وقد صرح باسمها في سند البخاري.

الحكم على السند:

هذا خبر موقوف له حكم الرفع، وإسناده ضعيف جداً؛ فيه إسحاق بن يحيى، وهما أكثر الأئمة.

فيظهر أن قول الإمام الطبري بأن إسناده فيه نظر؛ هو بسبب حال إسحاق بن يحيى، والله أعلم.

وقد ذكر الطبري -كما تقدم- أنه ذكر هذه الأخبار لتُعرف.

١٥ - الموضوع السابع:

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها - أيضاً - نظر نذكر بعضها لتُعرف...

- ح ٦٨٩ - وحدثني محمد بن عمارة الأسدي، قال: حدثنا عبيد الله ابن موسى، قال: أخبرنا عنبة بن سعيد، عن شهر بن حوشب، قال: ((يكون في رمضان صوت، وفي شوال هممة أو مهمة، وفي ذي القعدة تحارب القبائل، وفي ذي الحجة يُسَلَّب الحاج، وفي المُحَرَّم - ولو أخبركم بما في المحرم! - قال: قلنا له: وما في المحرم؟ قال: ينادي مناد من السماء: ألا إن فلاناً خَيْرُ الله من خَلْقِهِ، فاسمَعُوا له وأطيعوا))^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١/٢٢٦ ح ٦٣٠). وأخرجه أبو عمرو

(١) وهو تابع للمثال الذي سبقه.

الداني في السنن الواردة في الفتن (٥/ ٩٧٢ ح ٥١٩).

ثلاثتهم: (الطبري، ونعيم بن حماد، وأبو عمرو الداني) من طريق عنبسة القرشي، عن سلمة بن أبي سلمة القرشي، عن شهر بن حوشب، قال: قال رسول الله ﷺ بنحوه.

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ١٦٣) من طريق البخاري، عن عبد الحميد، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ؓ مرفوعاً، مختصراً، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن شهر بن حوشب إلا البخاري، تفرد به نوح بن قيس».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٣١٠): «رواه الطبراني في الأوسط وفيه شهر بن حوشب وفيه ضعف، والبخاري بن عبد الحميد لم أعرفه».

- وأخرجه نعيم بن حماد (١/ ٢٣٠ ح ٦٤٥) عن شيخ من الكوفيين، عن ليث، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ؓ موقوفاً، بنحوه، مع زيادة.

وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٣٦٨) معلقاً من طريق شهر ابن حوشب، عن أبي هريرة موقوفاً.

- وأخرجه العقيلي في ضعفائه (٣/ ٥٢) - ومن طريقه ابن الجوزي في الموضع السابق -... من طريق الأوزاعي، عن عبد الواحد بن قيس، عن أبي هريرة مرفوعاً، بنحوه. وقال العقيلي: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة، ولا من وجه يثبت».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ. قال يحيى بن سعيد: عبد الواحد بن قيس، شبه لا شيء...».

دراسة السند:

١- محمد بن عمارة الأسدي.

سبق الكلام عنه في الخبر (ح ١٣)، وأني لم أجده له ترجمة. ويحتمل أن يكون محمد بن عمارة بن صبيح - كما ذكر الألباني -، فإن كان كذلك؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الهيثمي: لا أعرفه.

٢- عبيد الله بن موسى بن أبي المختار - واسمه: باذام - العبسي مولاهم؛ أبو محمد الكوفي (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ١٣)، وأنه ثقة، كان يتشيع.

٣- عَنبَسَةَ بن سَعِيد القطان الواسطي، ويقال البصري (د).

روى عن شهر بن حوشب.

ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، يأتي بالطامات».

وقال الذهبي: ضعفه^(١).

٤- شَهْرُ بن حَوْشَب الأشعري؛ أبو سعيد الشامي الحمصي، ويقال: أبو عبد الله، ويقال غير ذلك (بنخ، م مقرونًا، ٤).

وقد اختلف في شهر، فهناك من وثقه، وهناك من تكلم فيه.

- المعدلون له:

وثقه ابن معين - وفي رواية: قال: «ثبت» -، والعجلي، ويعقوب بن شيبه.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/ ٣٩٩ ت ٢٢٣١، وتهذيب الكمال ٢٢/ ٤١١، والكاشف ٢/ ١٠٠.

وسئل ابن المديني: ترضى حديث شهر بن حوشب؟ فقال: أنا أحدث عنه.

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني عن الإمام أحمد قال: «ما أحسن حديثه، ووثقه»...وأظنه قال: «هو كِندي، وروى عن أسماء بنت يزيد أحاديثَ حسناً».

وقال الترمذي: قال: محمد بن إسماعيل - أي البخاري - : «شهرٌ حسن الحديث. وقوي أمره». وقال الطبري: «كان فقيهاً، قارئاً، عالماً^(١)». وقال أبو زرعة: «لا بأس به».

المتكلمون فيه:

قال الإمام مسلم: «أخذته السنة الناس، فتكلموا فيه». وقال شعبة: «وقد لقيت شهرًا فلم أعتد به». وقال أبو حاتم: «شهر بن حوشب أحب إلي من أبي هارون العبدى، ومن بشر بن حرب، وليس بدون أبي الزبير، ولا يحتاج بحديثه». وقال - أيضًا - حينما سئل عن حديث من روايته: «وشهر لا ينكر هذا من فعله وسوء حفظه، وهذا من شهر ذا^(٢) الاضطراب».

وقال الجوزجاني: «أحاديثه لا تشبه حديث الناس». وقال صالح بن محمد جزرة: «لم يوقف منه على كذب...إلا أنه روى أحاديث يتفرد بها، لم يشركه فيها أحد».

وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات». وقال ابن عدي: «ليس

(١) كما نقله عنه ابن حجر في تهذيبه.

بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به». ونقل البيهقي عن موسى بن هارون تضعيفه. وقال ابن عون: «إن شهرًا نركوه». قال أبو داود: «قال النضر: نركوه، أي طعنوا فيه، وإنما طعنوا فيه؛ لأنه ولي أمر السلطان». وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه.

ورد ابن القطان على مضعفيه فقال: ولم أسمع لمضعفيه حجة وما ذكروه - من تزييه بزي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ من المغنم - كله إما لا يصح، وإما خارج على مخرج لا يضره... وشر ما قيل فيه إنه يروي منكرات عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به.

وقال الذهبي: «الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح». وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الإرسال والأوهام».

توفي سنة: ١٠٠، وقيل: ١٠٢، وقيل: ١١٢ وقيل غير ذلك^(١).

قلت: الظاهر - والله أعلم - أنه ضعيف؛ لأن من تكلموا فيه أكثر ممن عدلوه، وقد فُسر جرحه بسوء حفظه، والاضطراب، والتفرد، وقلب الأحاديث...

لكن يظهر أن الإمام الطبري لا يرى ضعفه، فقد روى من طريقه حديثًا وصفه بأنه مما صح عنده سنده^(٢).

(١) ذكر محقق الملل لابن أبي حاتم أنه ورد في إحدى النسخ: (دليل الاضطراب). انظر: الحاشية ٧ (ص ١٠٤١).

(٢) انظر ترجمته في: مقدمة صحيح مسلم ص ٦٧٦، وجامع الترمذي (ح ٢٦٩٧)، والجرح والتعديل ٣٨٢/٤، الملل لابن أبي حاتم ص ١٠٤١، ومعرفة الثقات ١/٤٦١، والضعفاء للنسائي ص ١٩٤، وأحوال الرجال ص ٩٦، والمجروحين ١/٣٦١، والسنن الكبرى للبيهقي ١/٦٦، وبيان الوهم والإيهام ٣/٣٢١، ٣٢٢، وتذيب الكمال ١٢/٥٧٨، والكامل ٤/٣٦، وسير الأعلام ٤/٣٧٨، وميزان الاعتدال ٣/٣٩١، والتذهيب ٢/١٨٢، والتقريب ص ٢٦٩.

الحكم على السند:

ضعيف، لأربعة أمور:

١- مرسل، فشهّر من كبار التابعين، وخبره هنا له حكم الرفع. وقد جاء في سند نعيم بن حماد، وأبي عمرو الداني من طريق شهر التصريح برفعه عن رسول الله ﷺ.

٢- فيه محمد بن عمارة: لا يُعرف.

٣- فيه عنبة بن سعيد: ضعفه.

٤- فيه شهر بن حوشب: اختلف فيه، والظاهر - والله أعلم - أنه ضعيف؛ لأن من تكلموا فيه أكثر ممن عدلوه، وقد فُسر جرحه كما تقدم في ترجمته..

ولكن الإمام الطبري لا يرى ضعفه - كما سبق أن ذكرت -، فقد روى من طريقه حديثاً وصفه بأنه مما صح عنده سنده.

لذا يظهر أن قول الطبري في هذا السند: إن فيه نظراً؛ هو بسبب عنبة بن سعيد، ولما فيه من إرسال، والله أعلم.

وقال العقيلي: «ليس لهذا الحديث أصل من حديث ثقة، ولا من وجه يثبت».

وقال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع...» وذكر أن شهراً ضعيف مرجوح^(١).

كما ذكر الحديث ابن القيم في المنار المنيف (ص ١١٠ - أحاديث

(١) وهو حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، ولم يورد الطبري له متاباً متابعاً تاماً، إنما رواه بنحوه مختصراً من طريق آخر عن أبي الدرداء رضي الله عنه. انظر: مسند علي ص ١٥٩ ح ٢٦٠، ح ٢٦١.

التواريخ المستقبلية) تبعاً لما ذكره من أمور كلية يُعرف بها كون الحديث موضوعاً.

وقد نبّه الإمام الطبري - كما تقدم - أنه ذكر هذه الأخبار لنعرف.

١٦- الموضع الثامن:

في مسند ابن عباس (١/ ٨٥، ٨٦):

قال الطبري: «وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ ... خبر في إسناده نظر، وذلك ما:

ح- ١٠٦- حدثني محمد بن عبيد المحاربي، وعلي بن عبد الله الدهان، قالوا: حدثنا المفضل بن صالح؛ أبو جميلة، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب ؓ قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ تَوْذِي الضَّعِيفَ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَسْتَلِمَ الْحِجْرَ - قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ: فَإِنْ قَدَرْتَ فَاسْتَلِمَهُ - وَقَالَ عَلِيٌّ: فَإِنْ خَلَا لَكَ فَاسْتَلِمَهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبِلْهُ وَكَبِّرْ))».

ثم روى الطبري نحوه بسندين آخرين (ح ١٠٧، و ١٠٨) من طريق أبي يعفور العبدي عن رجل مبهم، وسأناولهما بالدراسة في الفصل الثاني (ح ٢٩).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٦/ ٤١١ ت ١٨٩٣) بنحوه. والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٨٠ ح ٩٠٤٣) بنحوه.

كلاهما: (ابن عدي، والبيهقي) من طريق علي بن عبد الله بن صالح

الدهان.

وأخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/٢٥٢) من طريق أحمد بن بديل، بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن عبيد المحاربي، وعلي بن عبد الله الدهان، وأحمد بن بديل) عن مفضل بن صالح الأسدي، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناده:

١- محمد بن عُبَيْد بن محمد بن وَاقِد المحاربي؛ أبو جعفر وأبو يعلى النخَّاس، الكوفي (د ت س).

ذكره ابن جَبَّان في الثقات. وقال النَّسَائِي: «لا بأس به». وقال ابن حجر: «صدوق».

توفي سنة: ٢٤٥، وقيل: ٢٥١^(١).

٢- الْمُفَضَّل بن صالح؛ أبو جميلة، ويقال: أبو علي النَّخَّاس الكوفي (ت).

قال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث». وقال الترمذي: «ليس عند أهل الحديث بذاك الحافظ». وقال ابن حبان: «منكر الحديث، كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها من كثرتة، فوجب ترك الاحتجاج به».

قال ابن عدي: «أنكر ما رأيت له حديث الحسن بن علي، وسائره أرجو أن يكون مستقيماً». وقال الذهبي: «ضعفه».

وقال في التلخيص: «(واه)». وقال ابن حجر: «ضعيف، من الثامنة^(١)».

قلت: هو منكر الحديث -والله أعلم-؛ لقول كبار الأئمة كالبخاري وأبي حاتم، وابن حبان. كما أن الذهبي اعتبره واهياً في أحد قوله.

٣- محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمي؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر المدني (ع).

قال ابن حجر: «ثقة فاضل».

توفي سنة: ١٣٠^(٢).

٤- سعيد بن المسيّب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي (ع).

قال ابن حجر: «أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار ... اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل».

مات بعد التسعين^(٣).

الحكم على السند:

ضعيف جداً، فيه: المفضل بن صالح؛ منكر الحديث، واه.

وقد روى الطبري نحوه بسندين آخرين، فيهما راوٍ مبهم - كما أسلفت - . وسيأتي بيانهما في الفصل الثاني (ح ٢٩).

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٠٨/٩، وتهذيب الكمال ٧٢/٢٦، والتقريب ص ٤٩٥.

(٢) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٢٤١/٤، والمجروحين ٢٢/٣، والكاشف ١٥٣/٣، وميزان الاعتدال ٤٩٩/٦،

والتلخيص -مع المستدرک- ١٦٣/٣، والتهذيب ١٣٩/٤، والتقريب ص ٥٤٤.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ٣٥٠/٥، وتهذيب الكمال ٥٠٣/٢٦، والتهذيب ٧٠٩/٣، والتقريب ص ٥٠٨.

وإنما أُسَبِّق بالذكر هنا أن الإمام الشافعي قد أخرج إحدى هاتين الروایتين، من طريق ابن عيينة، ثم نقل عن ابن عيينة تعيينه لاسم الراوي المبهم.. فعَلَّق البيهقي على الخبر من رواية الشافعي بأنه «شاهد لرواية ابن المسيب»^(١).

قلت: لكن رواية ابن المسيب قد رواها البيهقي من طريق المفضل، فهي ضعيفة جداً، ولا ترتقي، والله أعلم.

ويظهر أن قول الطبري في الخبر: «في إسناده نظر»، هو بسبب المفضل، وقد جرحه الأئمة، وبذلك يكون الإمام الطبري قد وافق الأئمة في حكمهم فيه، والله أعلم.

١٧- الموضوع التاسع:

في مسند عمر بن الخطاب (٣٤٣/١):

قال الطبري: «وأما ما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر... فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد رُوي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر عندنا... ما:

- ح ٥٥٧ - حدثنا به محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، حدثنا المعتمر بن سليمان، قال: قرأت على فضيل، عن أبي حريز: أنه سمع سعيد بن جبير يقول: سأل رجل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن صوم يوم عرفة. فقال: «كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نَعِدُّهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ».

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٦٦/١١، وتذكرة الحفاظ ٤٤/١، وجامع التحصيل ص ١٨٤، والتقريب ص ٢٤١.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في سننه الكبرى في (٢/ ١٥٥ ح ٢٨٢٨) بلفظه. وقال النسائي: «أبو حَرِيز^(١) ليس بالقوي، واسمه عبد الله بن حسين؛ قاضي سجستان، وهذا حديث منكر». والفاكهي في أخبار مكة (٥/ ٢٧) بلفظه. ثلاثتهم: (الطبري، والنسائي، والفاكهي) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعاني.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢) بلفظه. والطبراني في الأوسط (١/ ٢٢٩ ح ٧٥١). بلفظه، إلا أنه قال: (سنتين) بدل سنة. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن جبيرة إلا أبو حريز. كلاهما: (الطحاوي، والطبراني) من طريق يحيى بن معين. وأخرجه ابن عدي في الكامل (٤/ ١٥٩ ت ٩٨١) من طريق محمد بن صدران. بلفظه.

ثلاثتهم: (محمد بن عبد الأعلى، ويحيى بن معين، ومحمد بن صدارن) عن المعتمر بن سليمان، به.

دراسة إسناذه:

- ١- محمد بن عبد الأعلى الصنعاني القَيْسِيّ؛ أبو عبد الله البَصْرِيّ (م قد ت س ق).
- وثقه ابن حجر.

(١) انظر: السنن الكبرى (٥/ ٨٠ ح ٩٠٤٤).

مات سنة ٢٤٥^(١).

٢- الْمُعْتَمِر بن سُلَيْمَان بن طَرْخَانَ التَّيْمِي؛ أَبُو مُحَمَّد البَصْرِي،
يلقب بالطفيل (ع).

وثقه ابن حجر.

توفي سنة: ١٨٧^(٢).

٣- فَضِيل بن مَيْسَرَة؛ أَبُو مُعَاذ الْأَزْدِي الْعُقَيْلِي البَصْرِي، ختن بديل
ابن ميسرة (بخ د س ق).

وثقه ابن معين. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث.

وقال الإمام أحمد: «ليس به بأس». وقال النَّسَائِي: «لا بأس به». وقال
أبو حاتم: «شيخ، صالح الحديث». وسأل يحيى بن سعيد الفضيل بن
ميسرة عن أحاديث أبي حريز؟ فقال: «سمعتها فذهب كتابي، فأخذته
بعد ذلك من إنسان». وقال ابن حجر: «صدوق»^(٣).

٤- عبد الله بن الحسين الأزدي؛ أَبُو حَرِيرٍ البَصْرِي، قاضي سجستان
(خت ٤).

وثقه أبو زرعة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «صدوق». وقال
ابن معين: «ثقة». وفي رواية أخرى قال: «ضعيف». وقال أبو حاتم:

(١) وردت في المطبوع (جرير) وكذا في تحفة الأشراف (٤٢٨/٥ ح ٧٠٦٦)، ويبدو أنه تصحيف.

والصواب (جرير) وقد وردت هكذا في طبعة سنن النسائي الكبرى، مؤسسة الرسالة، ت: حسن عبد المنعم شليبي
(٢٨٤١ ح ٢٢٨/٣).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٦/٨، والفتاوى ١٠٤/٩، وتهذيب الكمال ٥٨١/٢٥، والتقريب ص ٤٩١.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٠٢/٨، ومعرفة الثقات ٢٨٦/٢، والفتاوى ٥٢١/٧، وتهذيب الكمال
٢٥٠/٢٨، والتهذيب ١١٧/٤، والتقريب ص ٥٣٩.

«حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه». وقال النسائي: «ضعيف». وقال أيضًا: «ليس بالقوي». وقال الجوزجاني: «غير محمود الحديث». وقال حرب بن إسماعيل: سئل الإمام أحمد: عن أبي حريز؟ فذكر أن يحيى بن سعيد كان يحمل عليه، ولا أراه إلا كما قال.

وقال الإمام أحمد أيضًا: «حديثه منكر؛ روى معتمر، عن فضيل، عن أبي حريز: أحاديث مناكير». وقال أبو داود: «ليس حديثه بشيء». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه». وقال الذهبي: «مختلف فيه، وقد وثق». وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ من السادسة^(١)».

قلت: اختلفت فيه الأقوال، لكن الأكثرين على تضعيفه.

٥- سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم؛ أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفي (ع).

سمع ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهما، وغيرهما.

قال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه...وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله».

قتله الحجاج سنة ٩٥^(٢).

الحكم على الإسناد:

منكر، فيه أبو حريز البصري: مختلف فيه، لكن الأكثرين على تضعيفه. وقد تفرد بهذه الرواية..

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧/٧٥، والفتا ٩/٩، وتهذيب الكمال ٣١١/٢٣، والتقريب ص ٤٤٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/٣٤، وأحوال الرجال ص ٩٥، والضعفاء للنسائي ص ٦١، والسنن الكبرى للنسائي (ج ٢٨٤١)، والضعفاء الكبير ٢/٢٤٠، والفتا ٧/٢٥، والكمال ٤/١٥٨، وتهذيب الكمال ١٤/٤٢٠، والكاشف ٢/٧٧.

قال النسائي: «أبو حَرِيز ليس بالقوي... وهذا حديث منكر». وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن جبير إلا أبو حَرِيز».

وقال ابن عدي -بعد أن روى عدة أحاديث منها هذا الحديث-: «وهذه الأحاديث عن معتمر، عن فضيل، عن أبي حَرِيز، التي ذكرتها عامتها مما لا يتابع عليه»^(١). وقال الإمام أحمد: «روى معتمر، عن فضيل، عن أبي حَرِيز: أحاديث مناكير».

أما الهيثمي فقد قال في مجمع الزوائد (٣/ ١٩٠): «رواه الطبراني في الأوسط، وهو حديث حسن».

قلت: فيظهر أن قول الإمام الطبري في السند أن فيه نظرًا، متوجه إلى أنه من رواية أبي حَرِيز وقد تفرد، فيكون الإمام الطبري بذلك قد وافق رأي الأكثرين من كبار النقاد.

١٨ - الموضوع العاشر:

في مسند عمر بن الخطاب (١/ ٣٤٣):

قال الطبري: «وأما ما رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر... فلا أعرف أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد رُوي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر عندنا...»

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣/ ٤٦١، وتهذيب الكمال ١٠/ ٣٥٨، وسير الأعلام ٤/ ٣٢١، وتذكرة الحفاظ ١/ ٦٠، والتقريب ٢٣٤.

ح ٥٥٨^(١) - حدثني محمد بن إبراهيم الأنماطي، حدثنا عبد الله ابن أبي شيبه^(٢)، حدثنا معاوية بن هشام، عن أبي حفص الطائفي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد^{رضي الله عنه}، قال: قال رسول الله^ﷺ: ((من صام يوم عرفة غفر له سنتين متتابعتين)).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبه في مصنفه (١١٠٢/٢ ح ٩٧١٧) - وعنه: عبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب ١/ ٣٧٢ ح ٤٦٣)، وأبو يعلى في مسنده (ص ١٣٧٢ ح ٧٥٤٨)، ومن طريق ابن أبي شيبه أيضاً: الطبري - كما تقدم في مسند عمر (ح ٥٥٨) - والطبراني في المعجم الكبير (١٧٩/٦ ح ٥٩٢٣) -، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الموضع السابق من طريق عثمان بن أبي شيبه، بنحوه.

كلاهما: (أبو بكر بن أبي شيبه، وعثمان بن أبي شيبه) عن معاوية بن هشام، عن أبي حفص الطائفي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد^{رضي الله عنه} مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١ - محمد بن إبراهيم الأنماطي؛ أبو جعفر البغدادي، المعروف بمُرَبَّع، صاحب يحيى بن معين.

(١) الكامل ٤/ ١٦٠.

(٢) أما الحديث الذي يسبقه وهو الحديث ٥٥٧ من مسند عمر، تقدمت دراسته في الخبر السابق (ح ١٧).

قال ابن أبي حاتم: «من الحفاظ... كتب عنه أبي في المذاكرة». وقال الدارقطني: «كان حافظاً بغدادياً، له تصنيف وتاريخ». وقال الخطيب: «كان أحد الحفاظ الفهماء».

مات سنة: ٢٥٦^(١).

٢- ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي؛ أبو بكر الكوفي (خ م د س ق).

قال ابن حجر: «ثقة، حافظ، صاحب تصانيف».

وتوفي سنة: ٢٣٥^(٢).

٣- معاوية بن هشام القصّار؛ أبو الحسن الكوفي؛ مولى بني أسد، ويقال له: معاوية بن أبي العباس (بخ م ٤).

وثقه أبو داود والعجلي. وقال أبو حاتم: «صدوق». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «أخطأ». وقال ابن عدي: «...وقد أغرب عن الثوري بأشياء، أرجو أنه لا بأس به».

وقال ابن معين: «صالح، وليس بذلك». وقال الذهبي: «صدوق». وقال في موضع آخر: «ثقة... وكان بصيراً بعلم شريك». وقال ابن حجر: «صدوق، له أوهام».

مات سنة: ٢٠٤، أو ٢٠٥^(٣).

(١) وهو أبو بكر بن أبي شيبة.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٧/٧، وتاريخ بغداد ٢٧٠/٢، والوافي بالوفيات ٢٥٥/١.

(٣) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٥٧/٢، والجرح والتعديل ١٦٠/٥، والثقات ٣٥٨/٨، وتاريخ بغداد ٢٥٩/١١،

وتهذيب الكمال ٣٤/١٦، والكاشف ١٢٠/٢، وميزان الاعتدال ١٨٢/٤، وتهذيب ٤١٩/٢، والتقريب ص ٣٢٠.

٤- عبد السلام بن حفص، ويقال: ابن مصعب السلمي.

ويقال: الليثي. ويقال: القرشي مولاهم؛ أبو حفص، ويقال: أبو مصعب المدني، ويقال: الطائفي (د س ت).
ويقال: إنهما اثنان.

واعتبرهما البخاري واحدًا، وذكر الاختلاف في اسم أبيه، ثم قال:
والأول أثبت. - أي عبد السلام بن حفص، أبي مصعب -.

وفرق بينهما ابن حبان في الثقات، فذكر عبد السلام بن حفص؛ أبا مصعب، في ترجمة، وعبد السلام بن مصعب في ترجمة أخرى.
قال ابن معين: «عبد السلام مولى قريش ثقة».

وقال أبو حاتم: «عبد السلام بن حفص ليس بمعروف».

وروى ابن عدي حديثًا من طريق خالد بن مخلد، عن عبد السلام بن حفص، عن يزيد بن أبي عبيد، عن هشام بن عروة... وقال: «هذا إسناد عجيب». ثم قال: «ولعبد السلام هذا عن عبد الله بن دينار، عن النبي ﷺ أحاديث مستقيمة، ولم أر له شيئاً أنكر من حديثه عن يزيد بن أبي عبيد، عن هشام بن عروة».

وقال الذهبي: «ثقة». وقال في موضع آخر: «صدوق... مات قبل مالك».

وقال ابن حجر: «وثقه ابن معين، من السابعة^(١)».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨ / ٣٨٥، ومعرفة الثقات ٢ / ٢٨٥، والثقات ٩ / ١٦٦، والكمال ٦ / ٤٠٨، وتهذيب الكمال ٢٨ / ٢١٨، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٧٥، والكاشف ٣ / ١٤١، والتقريب ص ٥٣٨.

٥- سَلَمَةُ بن دِينَار؛ أَبُو حازِمٍ الأعرج، الأفرز، التَّمَار، المدني، القاص الزاهد، مولى الأسود بن سفيان المخزومي (ع).

قال الذهبي: «الإمام...أحد الأعلام». وقال ابن حجر: «ثقة عابد». توفي في خلافة المنصور سنة ١٤٤، وقيل غير ذلك^(١).

الحكم على الإسناد:

حسن، فيه معاوية بن هشام القصار: صدوق له أوهام.
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/١٨٩): «رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح».
قلت: لكن أبا حفص الطائفي - عبد السلام بن حفص - ليس من رجال الصحيح.

أما كلام الإمام الطبري السابق؛ فيُفهم منه أنه ينفي صحة الإسناد، ويرى أن فيه نظراً، ويظهر أن ذلك بسبب معاوية بن هشام القصار (بخ م ٤)، ومعاوية - كما تقدم في ترجمته - تعددت الأقوال فيه؛ فهناك من وثقه، وهناك من أنزله عن هذه الرتبة.. ومن هؤلاء ابن معين، فقد قال: «صالح، وليس بذلك».

وابن حبان قال في كتابه الثقات: «أخطأ».

وابن عدي قال: «...وقد أغرب عن الثوري بأشياء، أرجو أنه لا بأس

به».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٧١٦/٦، والجرح والتعديل ٤٥/٦، والثقات ١٢٦/٧، والكمال ٣٣٣/٥، وتهذيب الكمال ٧٠/١٨، وميزان الاعتدال ٣٤٧/٤، والكاشف ١٨٨/٢، والتهذيب ٥٧٥/٢، والتقريب ص ٣٥٥.

ولعل سبب تضعيفه للسند أنه لم يعرف أبا حفص الطائفي؛ عبد السلام بن حفص، كحال أبي حاتم حيث قال: «عبد السلام بن حفص ليس بمعروف». وقد وثقه غيره كما تقدم في ترجمته.

١٩- الموضع الحادي عشر:

في جامع البيان (٥/٦١٢):

قال الطبري:

«حدثنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا إبراهيم بن يزيد الخوزي، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر، يحدث عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قام رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: ما السبيل؟ قال: ((الزاد والراحلة)).

حدثني محمد بن سنان، قال: ثنا أبو حذيفة، قال: ثنا سفيان عن إبراهيم الخوزي، عن محمد بن عباد، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: في قوله ﷻ: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] قال: ((السبيل إلى الحج الزاد والراحلة)).

ثم قال الطبري: «فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدها نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة آل عمران

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/١٥٩، ومعرفة الثقات ١/٤٢٠، وتهذيب الكمال ١١/٢٧٢، والكاشف ٣٣٧/١، والتقريب ص ٢٤٧.

(ح ٢٩٩٨) عن عبد بن حميد. ولفظه: قال: قام رَجُلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: «من الحَاجُّ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: ((الشَّعْتُ التَّفْلُ)). فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فقال: «أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ؟» قال: ((الْعَجُّ وَالشَّجُّ)). فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ فقال: «ما السَّبِيلُ يا رَسُولَ اللَّهِ؟». ((قال الزَّادُ وَالرَّاجِلَةُ)). وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر، إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه.

كلاهما: (الحسن بن يحيى، وعبد بن حميد) عن عبد الرزاق.

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ١٩٠ ح ٥٠٤١) من طريق المفضل بن صدقة. وفيه فقط السؤال عن أفضل الحج. والدارقطني في سننه (٣/ ٢١٧ ح ٢٤٢١) من طريق يزيد بن أبي حكيم. بمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

والطبري - كما تقدم في روايته الثانية - والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٥٨ ح ٨٨٩٢)، وأيضًا في شعب الإيمان (٣/ ٤٢٨ ح ٣٩٧٤) بمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

كلاهما: (الطبري، والبيهقي) من طريق أبي حذيفة؛ موسى بن مسعود النهدي.

والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٣٣٢). والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٢٧ ح ٨٤٠٦) بنحو رواية عبد الرزاق عند الطبري.

كلاهما: (العقيلي، والبيهقي) من طريق قبيصة مقرونًا مع أبي حذيفة.

أربعتهم: (المفضل بن صدقة، ويزيد بن أبي حكيم، وأبو حذيفة، وقبيصة) عن سفيان بن سعيد الثوري.

- وأخرجه الشافعي في الأم (١١٦/٢) - ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٣٠ ح ٨٤٢٠) - عن سعيد بن سالم، بمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي مع تقديم وتأخير.

- وأخرجه الترمذي في كتاب الحج: باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة (ح ٨١٣) ولفظه: جاء رَجُلٌ إلى النبي ﷺ فقال: يا رَسُولَ اللَّهِ! ما يُوجِبُ الْحَجَّ؟ قال: ((الرَّأْدُ وَالرَّاحِلَةُ)). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم أن الرجل إذا ملك زاداً وراحلةً وجب عليه الحج، وإبراهيم هو ابن يزيد الخُوزي المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه». وابن ماجه في كتاب الحج: باب ما يوجب الحج (ح ٢٨٩٦) بنحو رواية عبد الرزاق عند الترمذي مع تقديم وتأخير. وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٧٣ ح ١٥٠٥٦) بلفظ: أفضل الحج العج والثج. وفي مصنفه - أيضًا - (٣/ ٤٣٢ ح ١٥٧٠٣) بنحو رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

ثلاثتهم: (الترمذي، وابن ماجه، وابن أبي شيبة) من طرق عن وكيع. - وأخرجه ابن ماجه في الموضوع السابق من طريق مروان بن معاوية ابن الحارث الفزاري مقرونًا برواية وكيع.

- وأخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٢٢٦ ت ٦٢) من طريق عيسى بن يونس - ومن طريق ابن عدي: البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٥٨ ح ٨٨٩٢) - بمثل رواية عبد الرزاق عند الترمذي، مع تقديم وتأخير.

ستهم: (عبد الرزاق، وسفيان بن سعيد الثوري، وسعيد بن سالم، ووكيعة، ومروان بن معاوية، وعيسى بن يونس) عن إبراهيم بن يزيد الخوزي.

■ تابع إبراهيم بن يزيد الخوزي اثنان؛ هما:

أ - محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي.

ب - وجريز بن حازم.

- أما محمد بن عبد الله بن عبيد، فقد اختلف عنه على وجهين، على النحو التالي:

(١) محمد بن عبد الله بن عبيد، عن محمد بن عباد - بدون واسطة -:

• أخرج هذا الوجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧١٣/٣) من طريق عبد العزيز بن عبد الله العامري. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.

• وابن عدي في الكامل (٢٩٢/١ ت ٦٢) و(٢٢١/٦ ت ١٦٩١) من طريق عبد الله بن نافع. وقال ابن عدي: «وهذا معروف بإبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر... ورواه محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن محمد بن عباد، وهو من هذا الطريق غريب».

كلاهما: (عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الله بن نافع) عن محمد بن عبد الله بن عبيد، عن محمد بن عباد.. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.

وأشار إلى هذا الوجه الدارقطني في سننه (٢١٦/٣ ح ٢٤٢٠).

(٢) محمد بن عبد الله بن عبيد، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد:

• أخرج هذا الوجه الدارقطني في سننه (٢١٧/٣ ح ٢٤٢٢) من طريق محمد بن عبد الوهاب، عن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.

- وأما رواية جرير بن حازم، فأخرجها الدارقطني في سننه (٢١٨/٣ ح ٢٤٢٣) عن عمرو بن الحسن بن علي، عن إبراهيم بن دنوقا، عن محمد بن الحجاج المصفر، عن جرير بن حازم. بمثل رواية عبد الرزاق عند الطبري.

■ ثلاثتهم: (إبراهيم بن يزيد الخوزي، ومحمد بن عبد الله بن عبيد، وجرير بن حازم) عن محمد بن عباد، عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- الحسن بن يحيى بن الجعد بن نشيط العبدي؛ أبو علي بن أبي الربيع، الجرجاني، نزيل بغداد (ق).

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي، وهو صدوق».

وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال ابن حجر: «صدوق». وقال الذهبي: «محدث، صدوق».

توفي سنة: ٢٦٣^(١).

(١) ٦١٧/٥. وستأتي دراسة بقية هذه الأخبار، في الفصلين الثالث (ح ٣٩) من حديث علي رضي الله عنه، والسابع من هذا الباب (ح ٧٤) من حديث الحسن مرسلاً.

٢- عبد الرزاق بن هَمَّام بن نافع الجَمِيرِيُّ مولا هم، اليماني، أبو بكر، الصنعاني (ع).

وثقه يعقوب بن شيبة، وابن معين، والعجلي، والبزار، والدارقطني. وقال الذهلي: «كان أيقظهم في الحديث، وكان يحفظ».

وقال البخاري: «ما حدث من كتابه فهو أصح». وقال -أيضاً-: «يهم في بعض ما يحدث به».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان ممن جمع، وصنف، وحفظ، وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه، على تشيع فيه».

وقال الإمام أحمد: «أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع».

وقال النسائي: «فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة».

وقال أبو حاتم: «قال يكتب حديثه، ولا يحتج به».

وقد نُسب إلى التشيع..

وسئل الإمام أحمد عن تشيع عبد الرزاق فقال: «أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئاً، ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار الناس -أو: الأخبار -».

وقال ابن عدي: «لعبد الرزاق أصناف، وحديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين، وأئمتهم، وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً؛ إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث، ولما رواه في مثالب غيرهم...، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به؛ إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومثالب آخرين مناكير».

وقال عباس بن عبد العظيم العنبري: «كذاب».

وتعقبه الذهبي بقوله: «هذا شيء ما وافق عليه العباس مسلم، بل سائر الحفاظ، وأئمة العلم يحتاجون به، إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى».

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره، فتغير، وكان يتشيع».

وقال في موضع آخر: «احتج به الشيخان في جملة من حديث من سمع منه قبل الاختلاط، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين، فأما بعدها فكان قد تغير».

وتوفي سنة: ٢١١^(١).

٣- إبراهيم بن يزيد القرشي، الأموي أبو إسماعيل المكي، مولى عمر بن عبد العزيز، يعرف بالخُوزي (ت ق). سكن شعب الخوز بمكة فنسب إليه.

قال الذهبي: «واو». وقال ابن حجر: «متروك الحديث».

مات سنة ١٥٠، وقيل: ١٥١^(٢).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٤/٣، والثقات ١٨٠/٨، وتاريخ بغداد ٤٩٩/٨، والكاشف ١٨٢/١، والتقريب ص ١٦٤.

(٢) انظر ترجمته في: سؤالات ابن الجنيدي ص ١٦٥، والتاريخ الكبير ١٣٠/٦، ومعرفة الثقات ٩٣/٢، وضعفاء النسائي ص ٦٩، والضعفاء الكبير ١٠٧/٣، والجرح والتعديل ٣٨/٦، والثقات ٤١٢/٨، والكامل ٣١١/٥، وتهذيب الكمال ٥٢/١٨، والكاشف ١٨٨/٢، وميزان الاعتدال ٦٠٩/٢، وهدي الساري ص ٤١٩، والتهذيب ٥٧٢/٢، والتقريب ص ٣٥٤.

٤- محمد بن عَبَّاد بن جعفر بن رِفَاعَةَ القرشي، المخزومي، المكي (ع).

قال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة»^(١).

الحكم على إسناده:

ضعيف جداً، فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي: وهو متروك الحديث. وقال البيهقي في سننه الكبرى (ح ٨٤٢٠) بعد أن روى الحديث من طريق الشافعي: «هذا الذي عنى الشافعي بقوله: (منها ما يمتنع أهل العلم من تثبيته) وإنما امتنعوا منه؛ لأن الحديث يعرف بإبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد ضعفه أهل العلم بالحديث».

وقال البيهقي في السنن الكبرى (ح ٨٤٢١): «وقد رواه محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن محمد بن عباد، إلا أنه أضعف من إبراهيم بن يزيد، ورواه أيضاً محمد بن الحجاج عن جرير بن حازم عن محمد بن عباد، ومحمد بن الحجاج متروك».

- أما محمد بن عبدالله بن عبيد بن عمير: فقد ضعفه ابن معين، وقال مرة: ليس بثقة، وقال مرة: ليس حديثه بشيء.

وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال في موضع آخر: «ليس بذلك القوي». وقال أبو حاتم: «ليس بذلك الثقة، ضعيف الحديث». وقال أبو زرعة: «لين الحديث». وقال مرة أخرى: «ليس بقوي». وقال النسائي

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١١١/٣، والتاريخ الكبير ٣٣٦/١، والجرح والتعديل ١٤٦/٢، وضعفاء النسائي ص ١٢، والضعفاء الكبير ٧٠/١، والمجروحين ١٠٠/١، والكمال ٢٢٧/١، وتهذيب الكمال ٢٤٢/٢، والكاشف ٥٢/١، وتهذيب ٩٤/١، والتقريب ص ٩٥.

والدارقطني: متروك.

وقال ابن عدي: «وهو مع ضعفه يكتب حديثه». وقال الذهبي: ضعفه، وبعضهم تركه^(١).

- وأما محمد بن الحجاج الذي روى عن جرير بن حازم: فقال البخاري: سكتوا عنه.

وقال الإمام أحمد: «قد تركت حديثه»، أو «تركنا حديثه». وقال أبو حاتم: «لم أكتب عنه ... ذهب حديثه وتركوه». وقال النسائي: «متروك الحديث».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر، لا تحل الرواية عنه^(٢)».

والخلاصة: أن هاتين المتابعيتين لا يعول عليهما؛ لثلاثة أسباب:

- ١- أن سند إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف جداً فلا يرتقي.
- ٢- أن الحديث معروف بإبراهيم، أما من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد فهو غريب، كما قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر، إلا من حديث إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي، وقد تكلم بعض أهل الحديث في إبراهيم بن يزيد من قبل حفظه.
- وقال ابن عدي: «وهذا معروف بإبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر... ورواه محمد بن عبد الله بن عبيد بن

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٧٥/٥، والجرح والتعديل ١٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٣٣/٢٥، والتهذيب ٥٩٩/٣، والتقريب ص ٤٨٦.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الأوسط ١٨٠/٢، والضعفاء الكبير ٩٤/٤، والجرح والتعديل ٣٠٠/٧، والمجروحين ٢٥٨/٢، والكامل ٢٢١/٦، والمغني ٣٢٤/٢، ولسان الميزان ٢١٦/٥.

عمير، عن محمد بن عباد، وهو من هذا الطريق غريب».

وقال العقيلي في الضعفاء (٢/٣٣٢) - بعدما روى الحديث من طريق عائشة مرفوعاً، ثم رواه من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد، عن ابن عمر مرفوعاً - قال: «هذا أولى على ضعف أيضاً».

٣- أن كلاً من محمد بن عبد الله بن عبيد، ومحمد بن الحجاج متروكان.

ولحديث ابن عمر طريق آخر: فقد قال ابن أبي حاتم في العلل (١/٨٩٠): سألت علي بن الحسين بن الجنيد عن حديث رواه سعيد ابن سلام العطار، عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؟ قال: ((الزاد والراحلة)). قال: «هذا حديث باطل».

وقال الألباني في ضعيف ابن ماجه (ح ٢٨٩٦) وضعيف الترمذي (ح ٨١٣): ضعيف جداً.

وقد أتبع الطبري حديث ابن عمر ﷺ بحديث من طريق الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً.. قال الطبري: حدثنا حميد بن مسعدة، قال: ثنا بشر بن المفضل، قال: ثنا يونس، وحدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن عليه، عن يونس، عن الحسن، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]^(١) قالوا: يا رسول الله! ما

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٤/٤٦، والتاريخ الكبير ١/٦٤، والجرح والتعديل ٧/٢٣٤، والمجروحين

السبيل؟ قال: ((الزاد والراحلة))^(١).

وقد قال البيهقي في السنن الكبرى (٤/٣٢٧ ح ٨٤٠٦ - ٨٤٠٧): «وقد روي هذا من حديث الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلًا... وهذا شاهد لحديث إبراهيم بن يزيد الخوزي». وقال أيضًا في (٥/٢٢٤ ح ٩٩٠٩): «وروينا من أوجه صحيحة عن الحسن البصري عن النبي مرسلًا، وفيه قوة لهذا المسند»^(٢).

وقد تعقب البيهقي ابنُ دقيق العيد في الإلمام - كما نقل الزيلعي عنه في نصب الراية (٨/٣) - بأن قوله «فيه قوة»: فيه نظر...

وقال البيهقي أيضًا في السنن الكبرى (٤/٣٣٠ ح ٨٤٢٣): «وروي فيه أحاديث آخر لا يصح شيء منها، وحديث إبراهيم بن يزيد أشهرها، وقد أكدناه بالذي رواه الحسن البصري، وإن كان منقطعًا».

وتعقبه الألباني رحمه الله في إرواء الغليل (٤/١٦٧)، قائلاً: «ولسنا نرى هذا؛ لأن إبراهيم بن يزيد ضعيف جدًا، فلا يؤثر فيه ولا يقويه مرسل الحسن البصري، كما هو المقرر في علم المصطلح».

كذلك أتبع الطبري رواية الحسن المرسله، بحديث مرفوع من رواية علي عليه السلام^(٣).

ثم قرر الطبري - كما تقدم - بأن الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة، فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين.

(١) وسأتناول هذا الحديث في الفصل السابع من هذا الباب (ح ٧٤).

(٢) يعني بالمسند: ما رواه من حديث ابن عمر، من طريق إبراهيم.

(٣) وسأتناول هذا الحديث في الفصل الثالث من هذا الباب (ح ٣٩).

وأخلص مما سبق: أن الإمام الطبري لم يُرَقَّ أحدَ الأسانيد بالآخر، وإنما ختمها بقوله السابق، وهو ما قرره كبار العلماء أيضًا، كعبد الحق الإشبيلي حيث قال: «وقد خرج الدارقطني هذا الحديث من حديث جابر وابن عمر وابن مسعود وأنس وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم، وليس فيها إسناد يحتاج به»^(١).

وقال ابن المنذر: «لا يثبت الحديث الذي فيه الزاد والراحلة، والآية الكريمة عامة وليست مجملة، فلا تفتقر إلى بيان...»^(٢).

وقال الألباني في إرواء الغليل (١٦٧/٤): «إن طرق هذا الحديث كلها واهية، وبعضها أوهى من بعض، وأحسنها طريق الحسن البصري المرسل، وليس في شيء من تلك الموصولات ما يمكن أن يجعل شاهداً له لوهائها...».

٢٠- الموضوع الثاني عشر:

في جامع البيان (٢٠٧/٣):

قال الطبري: «...حدثنا به محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي، قال: ثنا يعقوب بن محمد الزهري، قال: ثنا عبد الله بن موسى^(٣)، عن أسامة بن زيد، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)).

حدثني محمد بن عبيد الله بن سعيد، قال: ثنا يزيد بن عياض، عن

(١) انظر: بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٤٢٨/٣، والبدور المنير لابن الملقن ٢٨/٦، وإرواء الغليل ١٦٧/٤.

(٢) فتح الباري لابن حجر ٣٧٩/٣.

(٣) ذكر المحقق أنها وردت في عدة نسخ أخرى: (عبيد). - بالتصغير -.

الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)).

ثم قال: «.. وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين»^(١).

وقد أخرج الإمام الطبري الحديثين السابقين في مسند ابن عباس، كما سيأتي في التخريج.

تخريج الحديث:

هذا الحديث مداره على الزهري، واختلف عنه على وجهين:

١- من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، مرفوعاً.

٢- من رواه عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، موقوفاً.

أ- تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن الزهري: (أسامة بن زيد، ويزيد بن عياض، ومعمر بن راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد)..

• أخرجه ابن ماجه في الصيام: باب ما جاء في الإفطار في السفر (ح١٦٦٦) ولفظه: ((صائم رمضان في السفر، كمفطره في الحضر)).

قال أبو إسحاق - إبراهيم بن المنذر-: «هذا الحديث ليس

بشيء»).

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٦٤/٢): «هذا إسناد ضعيف، ومنقطع، رواه أسامة بن زيد؛ هو ابن أسامة: ضعيف. وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً، قاله ابن معين، والبخاري».

والطبري في مسند ابن عباس (١٢٣/١ ح ١٧٣)، وفي تفسيره (٢٠٧/٣) - كما تقدم -.

والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده (١/٢٧٤ ح ٢٤٢) بمثل رواية ابن ماجه.

وابن حزم في المحلى (٦/٢٥٨) وقال: «وأما نحن فلا نحتج بأسامة ابن زيد الليثي، ولا نراه حجة لنا ولا علينا». بنحو رواية ابن ماجه. والضياء المقدسي في المختارة (٣/١١١ ح ٩١٢) بنحو رواية ابن ماجه.

خمسهم: (ابن ماجه، والطبري، الهيثم بن كليب، وابن حزم، والضياء المقدسي) من طريق عبد الله بن موسى التيمي.

وأخرجه البزار في البحر الزخار (٣/٢٣٦ ح ١٠٢٥) من طريق عبد الله بن عيسى المدني. بلفظ ابن ماجه.

كلاهما: (عبد الله بن موسى التيمي، وعبد الله بن عيسى المدني) عن أسامة بن زيد.

• وأخرجه الطبري في مسند ابن عباس (١/١٢٤ ح ١٧٤)، وفي تفسيره (٢٠٧/٣) - كما تقدم -.

وابن الأعرابي في معجمه (ص ١٨٥ ح ٣٢١) بنحو رواية الطبري.

وابن عدي في الكامل (٧/ ٢٦٥ ت ٢١٦٣) بنحو رواية الطبري.
وأشار الدارقطني في العلل (٤/ ٢٨١) إلى رواية يزيد بن عياض.
ثلاثتهم: (الطبري، وابن الأعرابي، وابن عدي) من طريق يزيد بن عياض.

• وأشار الدارقطني في العلل -في الموضع السابق- إلى رواية معمر بن راشد، ورواية عُقيل بن خالد من هذا الوجه.

• ورواه يونس بن يزيد. واختلف عليه على وجهين:

الوجه الأول: من رواه عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، مرفوعًا.

الوجه الثاني: من رواه عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا.

وفيما يأتي تخريج هذين الوجهين:

أ - تخريج الوجه الأول: (عن يونس)

• أشار ابن عدي في الكامل -في الموضع السابق-، والدارقطني في العلل - في الموضع السابق- إلى رواية القاسم بن مبرور.

• وأشار أبو زرعة -كما في علل ابن أبي حاتم (١/ ٢٣٨) - إلى رواية عنبة بن خالد.

كلاهما: (القاسم بن مبرور، وعنبة بن خالد) عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه مرفوعًا.

كما أشار البزار -في الموضع السابق- إلى رواية يونس.

ب - تخريج الوجه الثاني: (عن يونس)

أخرجه الطبري في مسند ابن عباس (١/١٢٣ ح ١٧٢) من طريق عثمان بن صالح السهمي، عن ابن لهيعة، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة. مرفوعاً. وأشار إلى هذه الرواية: أبو زرعة، والدارقطني في الموضعين السابقين.

وبالنظر في هذا الاختلاف على يونس بن يزيد؛ يظهر رجحان الوجه الأول للأسباب الآتية:

١/ أن رواية الوجه الأول يفضلون من خالفهم في العدد، حيث روى الوجه الأول عن يونس اثنان من الرواة، في حين روى الوجه الثاني راو واحد فقط.

٢/ أن رواية الوجه الأول يفضلون من خالفهم من حيث الرتبة، وذلك أن القاسم بن مبرور (د س): صدوق فقيه، أثنى عليه مالك^(١). وعنبسة بن خالد الأموي الأيلي (خ - مقروناً - د): صدوق^(٢).

في حين أن من خالفهم وهو عبد الله بن لهيعة الحضرمي المصري (م - مقروناً - د ت ق): قال الذهبي: العمل على تضعيف حديثه.

وقال في موضع آخر:

«ابن لهيعة تهاون بالإتقان، وروى مناكير فانحط عن رتبة الاحتجاج

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٣٧٨/٢، والتقريب ص ٤٥١.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٣٤١/٢، والتقريب ص ٤٣٢.

به عندهم، وبعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات والزهد والملاحم لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه ولا ينبغي إهداره، وتتجنب تلك المناكير فإنه عدل في نفسه. وما رواه عنه ابن وهب والمقرئ والقدماء فهو أجود».

وقال ابن حجر: «صدوق... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما»^(١).

قلت: هو ضعيف، كما أن الرواية عنه هنا ليست من طريق أحد العبادة.

- خمستهم: (أسامة بن زيد، ويزيد بن عياض، ومعمّر بن راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد) عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه مرفوعاً.

ب - تخريج الوجه الثاني عن الزهري:

روى هذا الوجه عن الزهري: محمد بن أبي ذئب. واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: من رواه عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبيه، موقوفاً.

الوجه الثاني: من رواه عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبيه، مرفوعاً.

الوجه الثالث: من رواه عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن

(١) انظر ترجمته في: سير الأعلام ٨ / ١٤، والكاشف ٢ / ١١٨، والتقريب من ٣١٩.

حميد^(١) بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، موقوفًا.

وفيما يلي تخريج هذه الأوجه عن ابن أبي ذئب:

١ - تخريج الوجه الأول: (عن ابن أبي ذئب)

روى هذا الوجه: «معن بن عيسى، وحماد بن خياط، وأبو عامر العقدي، وخالد بن مخلد، وأبو أحمد الزبيري».

• أخرجه النسائي في الصيام: باب ذكر قوله الصائم في السفر كالمفطر في الحضر (ح ٢٢٨٦) - وفي السنن الكبرى (٢/ ١٠٦ ح ٢٥٩٣) - من طريق معن بن عيسى، بلفظ رواية الطبري.

وأشار أبو زرعة، والدارقطني، وابن حزم في المحلى (٦/ ٢٥٧) إلى رواية معن.

وقال ابن حزم: «هذا إسناد صحيح، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه».

• وأخرجه النسائي في الموضع السابق (ح ٢٢٨٧)، وفي الكبرى أيضًا (ح ٢٥٩٤)، من طريق حماد بن الخياط، قرنه مع أبي عامر - العقدي - بمثل رواية الطبري.

وأشار أبو زرعة، والدارقطني إلى رواية حماد من هذا الوجه.

• وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه (٢/ ٢٧٩ ح ٨٩٦٢) عن خالد بن مخلد، بلفظ رواية الطبري.

(١) أخو أبي سلمة. وكنية حميد: أبو إبراهيم، ويُقال: أبو عبد الرحمن، ويُقال: أبو عثمان. انظر: تهذيب الكمال

- وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ١١٠ ح ٩١١) من طريق أبي أحمد الزبيري، بلفظ رواية الطبري.

وأشار أبو زرعة، والدارقطني إلى روايته من هذا الوجه.

- خمستهم: (معن بن عيسى، وحمام بن خياط، وأبو عامر العقدي، وخالد بن مخلد، وأبو أحمد الزبيري) عن محمد بن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه. موقوفًا.

ب - تخريج الوجه الثاني: (عن ابن أبي ذئب)

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٣١٤) من طريق عبد الرحمن ابن يحيى الحراني، عن أبي قتادة؛ عبد الله بن واقد الحراني، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، به، بلفظ رواية الطبري.

ج - تخريج الوجه الثالث: (عن ابن أبي ذئب)

أخرجه النسائي في الموضع السابق (ح ٢٢٨٨)، وفي الكبرى أيضًا (ح ٢٥٩٥) - من طريق أبي معاوية الضرير، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن حميد^(١) بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه. موقوفًا. بلفظ رواية الطبري.

وأشار ابن حزم في المحلى - في الموضع السابق - إلى رواية أبي معاوية الضرير هذه. بلفظ رواية الطبري. وقال ابن حزم: «وهذا سند في غاية الصحة».

(١) أخو أبي سلمة. وكنية حميد: أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عثمان. انظر: تهذيب الكمال

وبالنظر في الاختلاف على ابن أبي ذئب يتبين رجحان الوجه الأول عنه؛ وذلك للأسباب الآتية:

١/ أن رواية الوجه الأول يفضلون من خالفهم من حيث العدد، فقد روى الوجه الأول خمسة من الرواة عن ابن أبي ذئب، في حين لم يروه في الوجه الثاني سوى راو واحد وكذا في الوجه الثالث.

٢/ أن رواية الوجه الأول أكثرهم يفضلون في الرتبة من خالفهم، على النحو التالي:

١- معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي، القزاز (ع): ثقة ثبت^(١).

٢- حماد بن خالد الخياط القرشي البصري (م ٤): ثقة^(٢).

٣- عبد الملك بن عمرو القيسي؛ أبو عامر العقدي (ع): تقدمت الترجمة له في (ح ١٢)، وأنه ثقة.

٤- محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي؛ أبو أحمد الزبيري الكوفي (ع): ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري^(٣).

٥- خالد بن مخلد القطواني البجلي الكوفي (خ م ك د ت س ق): صدوق، يتشيع وله أفراد^(٤).

بينما راوي الوجه الثاني: عبد الله بن واقد الحراني؛ أبي قتادة: قال البخاري: تركوه، منكر الحديث. وقال في موضع آخر: سكتوا عنه.

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ١٤٨/٣، والتقريب ص ٥٤٢.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٠٧/١، والتقريب ص ٣٤٩.

(٣) انظر ترجمته في: الكاشف ٤٣/٣، والتقريب ص ٤٨٧.

(٤) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٣٠/١، والتقريب ص ١٩٠.

وقال أبو حاتم: «تكلّموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه».
وقال النسائي: «ليس بثقة». وقال الجوزجاني: «متروك الحديث».
وذكره ابن حجر في التهذيب والتقريب تمييزاً، وقال: «متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبير واختلط، وكان يدلّس^(١)».
ورأوي الوجه الثالث: أبو معاوية الضرير: وهو محمد بن خازم الكوفي (ع): ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره^(٢).

٣/ أن بعض أئمة هذا الشأن صحح هذا الوجه.
قال ابن حزم - كما تقدم -: «هذا إسناد صحيح، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه».
وسياتي قريباً المزيد من أقوال الأئمة في ترجيح رواية الوقف.
وبالنظر في الاختلاف على الزهري يتبين رجحان الوجه الثاني على الوجه الأول؛ وذلك للأسباب التالية:
١/ أن رواية الوجه الأول عن الزهري، وإن كانوا أكثر عدداً، إلا أن في بعضهم مقالاً..

١- أسامة بن زيد الليثي (خت م ٤): قال الذهبي وابن حجر: «صدوق يهم». وقال ابن حجر في موضع آخر: «سبى الحفظ^(٣)».

(١) انظر ترجمته في: التهذيب ٢/ ٤٥٠، والتقريب ص ٣٢٨.

(٢) انظر ترجمته في: الكاشف ٢٢/ ٣، والتقريب ص ٤٧٥.

(٣) انظر ترجمته في: المغني ١/ ١٠٣، والتقريب ص ٩٨، وفتح الباري ٣/ ٢١٠. وسأتي ترجمة مفصلة له قريباً، عند دراسة إسناد الطبري.

٢- يزيد بن عياض الليثي (ت ق): كذبه مالك وغيره. وقال الذهبي: تُرك^(١).

٣- عُقَيْل بن خالد الأيلي (ع): قال ابن معين: أثبت من روى عن الزُّهْرِيِّ: «مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل». وقال الذهبي: حافظ، صاحب كتاب. وقال ابن حجر: «ثقة^(٢)».

٤- معمر بن راشد الأزدي (ع): قال ابن حجر: «ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة^(٣)».

٥- يونس بن يزيد الأيلي (ع): قال الذهبي: أحد الأثبات. وقال ابن حجر: «ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ^(٤)».

والذي وصلنا مروياً منها هو من طريق أسامة بن زيد الليثي، ويزيد بن عياض، ومحمد بن أبي ذئب..

وظهر مما تقدم قريباً أن أسامة بن زيد الليثي سيئ الحفظ.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة (٨/٢): «هذا إسناد ضعيف، ومنقطع، رواه أسامة بن زيد؛ هو ابن أسامة: ضعيف. وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً^(٥)، قاله ابن معين، والبخاري».

(١) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/ ٢٧٠، والتقريب ص ٦٠٤. وستأتي ترجمته مفصلة قريباً، عند دراسة إسناد الطبري.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٠ / ٢٤٣، والكاشف ٢/ ٢٦٩، والتقريب ص ٣٩٦.

(٣) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/ ١٤٦، والتقريب ص ٥٤١.

(٤) انظر ترجمته في: الكاشف ٣/ ٢٩٢، والتقريب ص ٦١٤.

(٥) وسيأتي الكلام على مسألة سماع أبي سلمة من أبيه -قريباً- عند دراسة إسناد الطبري والحكم عليه.

وقال ابن حزم بعد روايته للحديث من طريق أسامة - كما تقدم -: «وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد الليثي، ولا نراه حجة لنا ولا علينا». وظهر مما تقدم -أيضاً- أن يزيد بن عياض؛ متروك.

وقد تقدم قول الإمام الطبري - فيما رواه من طريق أسامة بن زيد، وما رواه من طريق يزيد بن عياض - قال: «... وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قِيلُ ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين».

وأما محمد بن أبي ذئب العامري (ع)، فقد تقدم في الأوجه المختلفة عليه، أنه روى هذا الوجه - من طريق عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً -، قال الذهبي: «أحد الأعلام ... وكان كبير الشأن، ثقة». وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل»^(١).

إلا أن روايته لهذا الوجه كانت من رواية عبد الله بن واقد الحراني عنه، وسبق أن ذكرت أنه متروك.

٢/ أن راوي الوجه الثاني عن الزهري، هو محمد بن أبي ذئب (ع)، وقد تقدم أنه أحد الأعلام، ثقة.

ولم يتفرد بهذه برواية هذا الوجه، فقد أشار العلماء - كابن عدي، والبزار - إلى وجود آخرين من أصحاب الزهري، روهه موقوفاً - وسيأتي كلامهما في الفقرة التالية -.

٣/ أن العلماء رجحوا الوجه الثاني عن الزهري..

قال أبو زرعة - في الموضع السابق -: «الصحيح: عن الزهري، عن

أبي سلمة، عن أبيه، موقوف».

وقال الدارقطني - في الموضوع السابق -: «والصحيح عن أبي سلمة، عن أبيه، موقوفاً».

وهذا ما يفهم من ظاهر كلام ابن عدي، حيث قال - في الموضوع السابق -: «وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد بن عياض، - وأشار إلى آخرين، ثم قال: - والباقون من أصحاب الزهري: روه عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبيه، من قوله. وليزيد بن عياض غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه غير محفوظ».

وسبق أن ذكرت قول ابن حزم في الوجه الأول الموقوف عن ابن أبي ذئب: «هذا إسناد صحيح، وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه».

كما أشار البزار - في الموضوع السابق - إلى الخلاف، ولم يجزم بثبوت الوجه المرفوع، حيث قال: «وهذا الحديث أسنده أسامة بن زيد، وتابعه على إسناده يونس. وقد رواه ابن أبي ذئب وغيره، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، موقوفاً من قول عبد الرحمن. ولو ثبت مرفوعاً كان خروج النبي ﷺ حيث خرج فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأمرنا بالفطر؛ دليلاً على نسخ هذا الحديث لو ثبت؛ لأنه يؤخذ بالآخر، فالآخر من فعل رسول الله ﷺ».

دراسة إسناد الطبري في روايته الأولى:

١ - محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي:

لم أجد من ترجم له. وقد روى عنه الطبري في عدة مواضع، وروى عنه الطبراني بواسطة.

٢- يعقوب بن محمد بن عيسى الزُّهْرِيّ القرشي؛ أبو يوسف المدني (خت ق).

قال ابن سعد: «كثير العلم والسماع... وكان حافظاً للحديث». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين: «ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتموه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه». وقال في موضع آخر: «أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي». وقال الإمام أحمد: «ليس بشيء، ليس يسوى شيئاً». وقال العقيلي: «في حديثه وهم كثير، ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه». وقال أبو حاتم: «هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث».

وقال الذهبي: «مشهور، قواه أبو حاتم مع تعنته في الرجال، وضعفه أبو زرعة وغيره وهو الحق؛ ما هو بحجة». وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الوهم، والرواية عن الضعفاء».

مات سنة: ٢١٣^(١).

قلت: هو ضعيف جداً - والله أعلم -، وذلك لما قاله كبار الأئمة النقاد؛ كالإمام أحمد، وأبي حاتم، وأبي زرعة. فعباراتهم السابقة تُحْمَل على التضعيف الشديد له، كذلك ابن معين في أحد قولي؛ حيث شبّه أحاديثه بالواقدي. ولم يظهر لي وجه قول الحافظ الذهبي أن أبا حاتم قواه، فعبارة أبي حاتم السابقة جرح للراوي!

٣- عبد الله بن موسى بن إبراهيم القرشي، التَّيْمِيّ، الطلحي، أبو

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٤٤١، والجرح والتعديل ٩/٢١٤، الضعفاء الكبير ٤/٤٤٥، والثقات ٩/٢٨٤، وتهذيب الكمال ٣٢/٣٧٠، والمغني ٢/٥٥٣، والتقريب ص ٦٠٨.

محمد الحجازي (ق).

وثقه العجلي.

وقال ابن معين: «صدوق، وهو كثير الخطأ». وقال أبو حاتم: «ما أرى بحديثه بأسًا». فسئل: يحتاج بحديثه؟ فقال: «ليس محله ذلك». وقال ابن حبان: «في أحاديثه رفع الموقوف، وإسناد المرسل كثيرًا، حتى يخطر ببال من الحديث صناعته أنها معمولة من كثرتها، لا يجوز الاحتجاج به عند الانفراد، ولا الاعتبار عند الوفاق».

وقال الذهبي: «شيخ». وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الخطأ، من الثامنة»^(١).

٤- أسامة بن زيد الليثي مولاها؛ أبو زيد المدني (خت م ٤):

ولقد اختلف فيه كثيرًا..

فوثقه العجلي. وسئل عنه ابن المديني، فقال: «ذاك كان عندنا ثقة». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ، [وهو مستقيم الأمر، صحيح الكتاب]»^(٢).

أما ابن معين فوثقه في رواية، وفي رواية قال: «ليس به بأس». وفي رواية أخرى قال: «صالح، ليس بذلك». وفي رواية أخرى -أيضًا-: «أنكروا عليه أحاديث».

وقال ابن عدي: «ليس بحديثه، ولا برواياته بأس».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٦٦/٥، ومعرفة الثقات ٦٢/٢، والمجروحين ١٦/٢، وتهذيب الكمال ١٨٤/١٦، والكاشف ١٣٠/٢، والتفريب ص ٣٢٥.

(٢) ما بين معكوفتين نقلته من تهذيب التهذيب، ولم أجده في المطبوع من الثقات.

وقال الإمام البخاري: «كان يحيى بن سعيد القطان يسكت عنه». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال الإمام أحمد: «روى أسامة بن زيد عن نافع أحاديث مناكير». فقال له ابنه: إن أسامة حسن الحديث! فقال: «إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها». وقال في رواية: «ليس بشيء». وقال في رواية أخرى: «ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة بن زيد بأخرة». وقال ابن حزم: «لا نحتج بأسامة بن زيد الليثي، ولا نراه حجة لنا ولا علينا». وضعفه ابن القطان الفاسي. وقال -أيضاً-: «لم يحتج به مسلم، إنما أخرج له استشهاده».

وقال الذهبي، وابن حجر: «صدوق، يهم».

وقال ابن حجر في موضع آخر: «سئ الحفظ».

توفي سنة: ١٥٣^(١).

قلت: الأكثرون على تضعيفه، والله أعلم.

٥- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، الزهري، أبو بكر المدني (ع). أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، فقيه، حافظ، متفق على جلالته، وإتقانه.

(١) انظر ترجمته في: سؤالات ابن الجيد ص ٧٤، وتاريخ ابن معين -رواية عثمان الدارمي- ص ١١٨، وسؤالات ابن أبي شبة ص ٩٨، والتاريخ الكبير ٢٢/٢، ومعرفة الثقات ١/ ٢١٦، والجرح والتعديل ٢/ ٢٨٤، والثقات ٦/ ٧٤، والكامل ١/ ٣٩٤، وتهذيب الكمال ٢/ ٣٤٩، والمحلى ٦/ ٢٥٨، وبيان الوهم ٣/ ٤١٤، والمغني ١/ ١٠٣، والتهذيب ١/ ١٠٨، والتقريب ص ٩٨، وفتح الباري ٣/ ٢١٠.

توفي سنة: ١٢٣، وقيل: ١٢٤، وقيل: ١٢٥. والثاني أثبت^(١).

٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني. قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل. وقيل: اسمه كنيته (ع).

قال ابن سعد: «كان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث». وقال أبو زرعة: «ثقة إمام». وقال الذهبي: «كان من كبار أئمة التابعين، غزير العلم، ثقة عالماً». وقال ابن حجر: «ثقة، مكثر، من الثالثة».

- ولقد اختلف في سماعه من أبيه..

فهناك من نفى سماعه من أبيه:

قال ابن معين: «لم يسمع من أبيه شيئاً». وبمثله قال ابن عبد البر. وقال ابن المديني، وأحمد، والبخاري، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبه، وأبو داود: «حديثه عن أبيه مرسل». قال أحمد: «مات وهو صغير». وقال أبو حاتم: «لا يصح عندي».

وهناك من أثبت سماعه من أبيه.. كابن حزم، حيث قال: «وقد صح سماع أبي سلمة من أبيه».

وكذلك أثبت الذهبي سماعه، فقد قال: «حدث عن أبيه بشيء قليل، لكونه توفي وهذا صبي».

مات سنة: ٩٤، وقال الواقدي سنة: ١٠٤. ورجح ابن سعد الأول^(٢).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٢٩٤/٥٥، وتهذيب الكمال ٤١٩/٢٦، سير الأعلام ٣٢٦/٥، والتقريب ص ٥٠٦.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ١٥٦/٥، وتاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٨٠/٣، والتاريخ الكبير ١٣٠/٥، والجرح والتعديل ٩٣/٥، والمحلى ٢٥٧/٦، وتهذيب الكمال ٣٧٠/٣٣، وتذكرة الحفاظ ٥٠/١، وسير الأعلام

٢٨٧/٤، وجامع التحصيل ص ٢١٣، والتهذيب ٥٣٢/٤، والتقريب ص ٦٤٥.

دراسة إسناد الطبري في روايته الثانية:

١- يزيد بن هارون بن زاذي -ويقال: بن زاذان- السُّلَمي مولاهم؛ أبو خالد الواسطي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١١)، وأنه ثقة، متقن، عابد.

٢- يزيد بن عياض بن جُعْدَبَة اللَّيْثي؛ أبو الحَكَم المدني (ت ق).

ضعفه ابن المديني، والعجلي، والدارقطني، وغيرهم.

وقال البخاري ومسلم: «منكر الحديث». وقال ابن معين: «ضعيف،

ليس بشيء». وقال في موضع آخر: «كان يكذب».

وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال مرة: «ليس بثقة، ولا يكتب

حديثه»، وقال في موضع آخر: «كذاب».

وقال ابن عدي: «وعامة ما يرويه غير محفوظ». وقال الذهبي:

«تُرْك». وقال ابن حجر: كذبه مالك وغيره، من السادسة^(١)

الحكم على الإسنادين:

الإسناد الأول ضعيف جداً، فيه:

١- يعقوب بن محمد الزهري: ضعيف جداً.

٢- أسامة بن زيد الليثي: الأكثرون على تضعيفه.

٣- عبد الله بن موسى التيمي: صدوق، كثير الخطأ.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٥١/٨، والجرح والتعديل ٢٨٢/٩، والمجروحين ١٠٨/٣، والكامل ٢٦٥/٧،

وتهذيب الكمال ٢٢٣/٣٢، والكاشف ٢٧٠/٣، وتهذيب ٤٢٥/٤، والتقريب ص ٦٠٤.

٤- محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي، شيخ الطبري: لم أجد من ترجم له.

قال البوصيري -كما تقدم-: «هذا إسناد ضعيف، ومنقطع، رواه أسامة بن زيد؛ هو ابن أسامة: ضعيف. وأبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً^(١)»، قاله ابن معين، والبخاري.

وقال البيهقي في السنن الكبرى (٤/٢٤٤): «وروي عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه قال: (الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)، وهو موقوف، وفي إسناده انقطاع، ورُوي مرفوعاً وإسناده ضعيف».

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (ح ٤٩٨): «منكر».

وأما الإسناد الثاني؛ فضعيف جداً -أيضاً-، فيه:

١- يزيد بن عياض: ترك، وكذبه مالك وغيره.

قال ابن عدي -كما تقدم-: «وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد بن عياض، -وأشار إلى آخرين، ثم قال:- والباقون من أصحاب الزهري: روه عن الزهري عن أبي سلمة، عن أبيه، من قوله. وليزيد بن عياض غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه غير محفوظ».

٢- محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطي -شيخ الطبري- وقد ورد في الإسناد الأول أيضاً، وسبق أن ذكرت أنني لم أجد من ترجم له.

ثم إن الحديث بكلا الإسنادين منكر؛ لأنه خالف الوجه الموقوف، وهو من رواية ابن أبي ذئب الثقة، على التفصيل الذي تقدم في

(١) سيأتي قريباً الكلام عن مسألة سماع أبي سلمة من أبيه.

التخريج.

- أما مسألة سماع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف من أبيه عليه السلام، فقد اختلف في ذلك نظرًا لأن أباه مات وهو صغير -كما تقدم في ترجمته-..

قلت: ولكن وإن كان أبو سلمة قد مات أبوه عليه السلام وهو صغير، إلا أنه لا يبعد -بحكم قرابته- أن يكون سمع منه الشيء اليسير، وقد أثبت سماعه ابن حزم، والذهبي -كما تقدم-.

وقال ابن سعد في ترجمته^(١): «توفي أبو سلمة بالمدينة سنة أربع وتسعين... وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، وهذا أثبت من قول من قال: إنه توفي سنة أربع ومائة».

وكذلك قال الهيثم بن عدي: إنه توفي سنة ٩٤^(٢).

فإذا مات سنة ٩٤، وله من العمر ٧٢، يعني ذلك أنه وُلد سنة ٢٢. وعبد الرحمن بن عوف عليه السلام توفي سنة: ٣٢، وقيل غير ذلك^(٣). إذن يكون عمر أبي سلمة آنذاك عشر سنين، أي أنه كان مميزًا، وبالتالي لا يستبعد أن يكون قد سمع منه، والله أعلم.

أما لو مات سنة ١٠٤ - وهو قول منسوب إلى الواقدي فقط^(٤) -، فيعني ذلك أنه وُلد سنة ٣٢، أي سنة وفاة أبيه!

وقد قال الذهبي: «حدث عن أبيه بشيء قليل؛ لكونه توفي وهذا

(١) الطبقات الكبرى ١٥٥/٥.

(٢) انظر: تهذيب الكمال ٣٣/٣٧٦.

(٣) فقي: ٣١، وقيل: ٣٢، وقيل: ٣٣. انظر: تهذيب الكمال ١٧/٣٢٨.

(٤) انظر: المرجع السابق.

صبي».

لكن أكثر كبار الأئمة المتقدمين على أنه لم يسمع من أبيه. فإذا كان كذلك؛ فالسند منقطع.

وعودًا إلى الإمام الطبري.. فقد تقدم أنه قال: وأما الأخبار التي رويت عنه عليه السلام من قوله: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر»... فغير جائز أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين^(١).

فقوله واهية الأسانيد... يحتمل عدة أسباب، فقد يرى ضعف الرواة الذين تقدم ذكرهم هنا، أو ضعف بعضهم، إضافة إلى نفي سماع أبي سلمة من أبيه، كما سيأتي.

ويغلب على الظن أن ضعف أسامة بن زيد الليثي، ومُتَابِعُهُ يزيد بن عياض، هما من الأسباب القوية التي حملته على توهية تلك الأسانيد، فكلاهما من الرواة عن الزهري؛ مدار الأسانيد.

وكان الطبري ساق السند من طريق أسامة بن زيد الليثي، ثم ساق متابعًا له أضعف منه، مبيّنًا بذلك أن هذا المتابع لا يجبر الضعف في السند الأول، فحكم على الحديث بقوله المذكور آنفًا. والله أعلم.

وأما مسألة سماع أبي سلمة من أبيه عليه السلام، فيظهر أن الإمام الطبري لا يرى سماعه منه.. فقد وقفت على رواية للطبري في مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه^(٢) من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا الرداد الليثي، أخبره عن عبد الرحمن بن

(١) انظر: جامع البيان ٢٠٧/٣، ٢١٧.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ١٢١.

عوف رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن، وأنا خلقت الرحم...» الحديث.

فقال الطبري: «... وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل: -فذكر منها-: أنه خبر قد حدث به عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: جماعة، فلم يُدخلوا بينه وبين أبيه: أبا الرداد، وجعلوا الخبر مرسلًا عنه، عن أبيه».

إلى أن قال: «ذُكِرَ من روى هذا الحديث عن الزهري، عن أبي سلمة، فأرسله عنه، عن أبيه، ولم يجعل بينه وبين أبيه أبا الرداد...»^(١).

فمن خلال عباراته السابقة يظهر أنه يعبر عن رواية أبي سلمة عن أبيه، بلفظ: الإرسال.

إذن فالإمام الطبري يوافق الكثيرين من الأئمة الذين نفوا سماع أبي سلمة من أبيه، ويرون أن روايته عنه مرسلة.

٢١- الموضع الثالث عشر:

في جامع البيان (٣٦٨/١):

قال الطبري: «...حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ﴿أَوْ كَمَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ وَرَعْدٌ وَرَقٌّ﴾ [البقرة: ١٩]

إلى ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]: أما الصيب والمطر كانا رجلاً من المنافقين من أهل المدينة، هربا من رسول الله ﷺ إلى المشركين، فأصابهما هذا المطر، الذي ذكر الله فيه رعد شديد وصواعق وبرق، فجعلوا كلما أضاء لهما الصواعق جعلوا أصابعهما في آذانهما من الفرق أن تدخل الصواعق في مسامعهما فتقتلهما، وإذا لمع البرق مشوا في ضوئه، وإذا لم يلمع لم يبصرا قاما مكانهما لا يمشيان، فجعلوا يقولان: ليتنا قد أصبحنا فنأتي محمداً، فنضع أيدينا في يده، فأصبحا، فأتياه فأسلما ووضعوا أيديهما في يده، وحسن إسلامهما. فضرب الله شأن هذين المنافقين الخارجين مثلاً للمنافقين الذين بالمدينة. وكان المنافقون إذا حضروا مجلس النبي ﷺ جعلوا أصابعهم في آذانهم فرقا من كلام النبي ﷺ أن ينزل فيهم شيء، أو يذكروا بشيء فيقتلوا، كما كان ذاك المنافقان الخارجان يجعلان أصابعهما في آذانهما، وإذا أضاء لهما مشوا فيه، فإذا كثرت أموالهم وولد لهم الغلمان وأصابوا غنيمة أو فتحاً مشوا فيه، وقالوا: إن دين محمد دين صدق، فاستقاموا عليه، كما كان ذاك المنافقان يمشيان إذا أضاء لهما البرق مشوا فيه، وإذا أظلم عليهم قاموا، فكانوا إذا هلكت أموالهم وولد لهم الجواري وأصابهم البلاء، قالوا: هذا من أجل دين محمد، فارتدوا كفاراً كما قام ذاك المنافقان حين أظلم البرق عليهما».

ثم قال الإمام الطبري: «فإن كان ذلك صحيحاً، ولست أعلمه صحيحاً؛ إذ كنت بإسناده مرتاباً؛ فإن القول الذي روي عنهما - [أي عن ابن عباس، وابن مسعود] - هو القول...»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٥٦/١ ح ١٩٦) من طريق عمرو بن حماد. من قول السدي، مختصرًا.

وعزه السيوطي في الدر المنثور (٨١/١) إلى الطبري عن ابن مسعود، وناس من الصحابة رضي الله عنهم.

دراسة إسناد:

هذا الإسناد يتضمن حقيقة ثلاثة طرق، كالتالي:

١- الطريق الأول: عن موسى بن هارون، عن عمرو، عن أسباط، عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢- الطريق الثاني: ...السدي، عن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

٣- الطريق الثالث: ... السدي، عن ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) الطريق الأول: عن موسى بن هارون، عن عمرو، عن أسباط، عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

١- موسى بن هارون الهمداني: لم أجد من ترجم له.

وقد أكثر الطبري من رواية تفسير السدي، عنه -أي موسى بن هارون-، عن عمرو بن حماد، عن أسباط، عن السدي.

كما روى عنه كذلك في تاريخه.

٢- عمرو بن حماد بن طلحة القنّاد؛ أبو محمد الكوفي. أصله من

أصبهان، وقد ينسب إلى جده (بخ م^(١) د س فق).

صاحب تفسير أسباط بن نصر، عن السدي.

قال ابن حجر: «(صدوق، رمي بالرفض)».

توفي سنة ٢٢٢ (٢).

٣- أسباط بن نصر الهمداني؛ أبو يوسف، ويقال: أبو نصر (خت م ٤).

وثقه ابن معين.

وقال أبو زرعة: «أما حديثه فيعرف وينكر، وأما في نفسه فلا بأس به». وقال حرب بن إسماعيل: قلت لأحمد: كيف حديثه؟ قال: «ما أدري». وكأنه ضعفه. وقال أبو حاتم: «سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: «(أحاديثه عامته سقط، مقلوب الأسانيد)» (٣). وقال النسائي: «(ليس بالقوي)». وقال ابن حجر: «(صدوق، كثير الخطأ، يغرب، من الثامنة)» (٤).

٤- إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي؛ أبو محمد القرشي مولا هم، الكوفي الأعور، وهو السدي الكبير، كان أبوه من عظماء أهل أصبهان (م ٤).

(١) روى عنه حديثاً واحداً.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٠٨/٦، والتاريخ الكبير ٣٢٣/٦، والجرح والتعديل ٢٢٨/٦، وميزان الاعتدال ٣٠٨/٥، والكاشف ٣١٦/٢، والتهذيب ٢٦٥/٣، والتقريب ص ٤٢٠.

(٣) وردت في كتاب الجرح والتعديل: (عامية سقط مقلوبة الأسانيد)؛ وأثبت نص العبارة من تهذيب الكمال.

(٤) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٧٦/٦، والجرح والتعديل ٣٣٢/٢، والضعفاء لأبي زرعة الرازي ٤٦٤/٢، والفتاوى ٨٥/٦، وتهذيب الكمال ٣٥٧/٢، والتقريب ص ٩٨.

اختلف فيه:

- فوثقه العجلي - وزاد: «عالم بتفسير القرآن، راوية له»-.
كما وثقه الإمام أحمد، وقال مرة: «مقارب الحديث، صالح». وحُكي عنه أيضًا أنه قال: «إنه ليُحسِّن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسنادًا واستكلفه». وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال القطان: «لا بأس به، ما سمعت أحدًا يذكره إلا بخير، وما تركه أحد».

وقال ابن عدي: «هو عندي مستقيم الحديث، صدوق، لا بأس به».
- وضعفه ابن معين، والعقيلي.

أما ابن مهدي؛ فقد ورد عنه موقفان مختلفان: فمرة أنكر على من ضعفه، ومرة ورد عنه تضعيفه له؛ فقد قال الإمام أحمد: قال يحيى بن معين يومًا عند عبد الرحمن بن مهدي، وذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال يحيى: «ضعيفان»، فغضب عبد الرحمن، وكره ما قال.
بينما قال عمرو بن علي: سمعت رجلاً من أهل بغداد من أهل الحديث، ذكر السدي -يعني لعبد الرحمن بن مهدي- فقال: «ضعيف». وقال أبو زرعة: «لين». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال النسائي: «صالح». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس».
ونقل ابن حجر عن الطبري قوله: «لا يحتج به».

وقال الجوزجاني: «هو كذاب، شتام».

وقيل للشعبي: إن إسماعيل السدي قد أعطي حظًا من علم القرآن.
فقال: «إن إسماعيل قد أعطي حظًا من الجهل بالقرآن».

وتعنتب الذهبي القول السابق، فقال: «ما أحد إلا وما جهل من علم القرآن أكثر مما علم، وقد قال إسماعيل بن أبي خالد: «كان السدي أعلم بالقرآن من الشعبي، رحمهما الله».

وقال سلم بن عبد الرحمن: «مرّ إبراهيم النخعي بالسدي وهو يفسر، فقال: إنه ليفسر تفسير القوم». وقال الذهبي: «حسن الحديث». وقال في موضع آخر: «الإمام المفسر». وقال ابن حجر: «صدوق يهمل، ورمي بالتشيع».

مات سنة ١٢٧^(١).

٥- غزوان أبو مالك الغفاري، الكوفي. مشهور بكنيته (خت د ت س).

روى عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن حجر: «ثقة من الثالثة»^(٢).

٥- أبو صالح؛ باذام^(٣)، ويقال: باذان، مولى أم هانئ الهاشمي الكوفي (٤).

اختلف فيه:

- فوثقه العجلي.

وقال يحيى بن سعيد القطان: «لم أر أحداً من أصحابنا تركه، وما

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٣٦١، والجرح والتعديل ٢/ ١٨٤، ومعرفة الثقات ١/ ٢٢٧، وأحوال الرجال ص ٤٨، وذكر أخبار أصبهان ١/ ٢٠٤، والضعفاء الكبير ١/ ٨٧، والكامل ١/ ٢٧٦، وتهذيب الكمال ٣/ ١٣٢، والكاشف ١/ ٧٩، وسير الأعلام ٥/ ٢٦٥، والتهذيب ١/ ١٥٨، والتقريب ص ١٠٨.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧/ ١٠٨، والجرح والتعديل ٧/ ٥٥، والثقات ٥/ ٢٩٣، وتهذيب الكمال ٢٣/ ١٠١، والكاشف ٢/ ٣٦١، والتهذيب ٣/ ٣٧٥، والتقريب ص ٤٤٢.

(٣) السدي روى الخبر من طريق غزوان وأبي صالح، لذا أعطيتهما نفس الرقم التسلسلي -٥-.

سمعت أحدًا من الناس يقول فيه شيئًا، ولم يتركه شعبة، ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان».

- وضعفه البخاري والنسائي، وغيرهما. وقال النسائي أيضًا: «ليس بثقة».

وقال أحمد: «كان ابن مهدي ترك حديث أبي صالح...».

وفصل حاله ابن معين فقال: «ليس به بأس، وإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي، فليس به بأس؛ لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح، عن ابن عباس».

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به...».

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه تفسير، وما أقل ماله من المسند... قد زخرف في ذلك التفسير ما لم يتابعه عليه أهل التفسير، ولم أعلم أحدًا من المتقدمين رضي».

وتعقبه ابن حجر فقال: «وثقة العجلي وحده».

وقال عبد الحق في الأحكام: «ضعيف جدًا»، وتعقبه ابن القطان الفاسي، فقال:

((وإنما كان ينبغي أن يقال هذا في محمد بن سعيد المصلوب، أو الواقدي، أو غياث بن إبراهيم، ونحوهم من المتروكين المجمع عليهم. فأما أبو صالح؛ باذام مولى أم هانئ، فليس في هذا الحد، ولا في هذا النمط، ولا أقول: إنه ثقة، ولكني أقول: إنه ليس كما يوهمه هذا الكلام، -[ثم ساق قول ابن القطان أنه لم يتركه أحد من أصحابه،

وتفصيل ابن معين السابق، ثم قال:]- وضعف الكلبي لا ينبغي أن يعدي أبا صالح، وليس ينبغي أن يُمس أبو صالح بكذبة الكلبي عليه، حيث حكى عنه أنه قال له - أعني أن أبا صالح قال للكلبي: (كل ما حدثتك عن ابن عباس كذب)، وفي رواية: (فلا تحدث به). فهذا من كذب الكلبي، وهو عندهم كذاب، وإن كان ابن مهدي ترك الرواية عن أبي صالح، فإن غيره قال فيه ما ذكرناه، فاعلم ذلك».

وقال الجوزقاني: «متروك». وعن عمرو بن قيس الملائي قال: «كان مجاهد ينهى عن تفسير أبي صالح». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم».

وكذبه إسماعيل بن أبي خالد والأزدي.

- أما في مسألة سماعة من ابن عباس؛ فلم أجد في ذلك سوى مقولة ابن حبان: «يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه».

- وقال ابن تيمية جواباً على من ضعفه: «فهذه رواية شعبة عنه تعديل له، كما عرف من عادة شعبة. وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك، فإن يحيى بن سعيد أعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي، فإن أهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي وأمثاله. وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم، وهذا كقول من قال: لا أعلم أنهم رضوه. وهذا يقتضى أنه ليس عندهم من الطبقة العالية، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم له وأمثاله، لكن مجرد عدم تخريجهما للشخص لا يوجب رد حديثه، وإذا

كان كذلك فيقال: إذا كان الجارح والمعدل من الأئمة لم يقبل الجرح إلا مفسراً فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق.

الوجه الثاني: إن حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يحتاج به جمهور العلماء، فإذا صححه من صححه كالترمذي وغيره، ولم يكن فيه من الجرح إلا ما ذكر، كان أقل أحواله أن يكون من الحسن».

وقال ابن حجر: «ضعيف يرسل، من الثالثة»^(١).

قلت: هو حسن الحديث -والله أعلم- بناء على ما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذلك ابن القطان الفاسي. أما ما جاء من رواية الكلبي عنه فمردود بسبب الكلبي، كما بين ابن معين.

٢- الطريق الثاني: ...السدي، عن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

- مرة بن شراحيل الهمداني؛ أبو إسماعيل الكوفي. وهو الذي يقال له: مرة الطيب، ومرة الخير، وذلك لكثرة عبادته (ع).

من كبار التابعين. قال ابن حجر: «ثقة عابد».

توفي سنة ٧٦، وقيل: زمان الحجاج، بعد الجماجم^(٢).

٣- الطريق الثالث: السدي، عن ناس من أصحاب النبي ﷺ.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٤٤/٢، والجرح والتعديل ١٣٥/١، ومعرفة الثقات ٢٤٢/١، والضعفاء للنسائي

ص ٢٣، والضعفاء الكبير ١/ ١٦٥، والمجروحين ١/ ١٨٥، والكامل ٧٠/٢، وبيان الوهم ٧٠/٥، ومجموع

الفتاوى ٣٥٠/٢٤، وتهذيب الكمال ٤٢٣/٢٣، وميزان الاعتدال ٤/ ٢، وجامع التحصيل ص ١٤٨، والتهذيب

١/ ٢١١، والتقريب ص ١٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢/ ٢٧٠، والثقات ٤٤٦/٥، والتهذيب ٤/ ٤٨، والتقريب ص ٥٢٥.

الحكم على إسناده:

سند الإمام الطبري إلى السدي ضعيف، فيه:

١- موسى بن هارون، لم أجد من ترجم له.

وقال أحمد شاكر -بعد أن ذكر أنه لم يجد له ترجمة-: «وما بنا من حاجة إلى ترجمته من جهة الجرح والتعديل، فإن هذا التفسير الذي يرويه عن عمرو بن حماد، معروف عند أهل العلم بالحديث. وما هو إلا رواية كتاب لا رواية حديث بعينه»^(١).

٢- أسباط بن نصر الهمداني: «صدوق، كثير الخطأ، يغرب».

أما السدي -الكبير- فقد اختلف فيه، وقال ابن حجر: «صدوق يهمل».

وقال الألباني: «السدي... وإن كان ثقة، ففيه كلام، وفي التقريب: صدوق يهمل. فمثله إذا تفرد بزيادة دون جميع الرواة، لا تطمئن النفس لثبوتها»^(٢).

- أقوال العلماء في تفسير السدي:

إن تفسير السدي معروف، وقد نقل منه الأئمة، ومنهم من تكلم فيه...

فقد روى أبو نعيم بإسناده إلى السدي أنه قال: «هذا التفسير أخذته عن ابن عباس فإن كان صواباً فهو قاله، وإن كان خطأ فهو قاله»^(٣).

(١) جامع البيان، بتحقيقه ١/١٥٦.

(٢) الثمر المستطاب ٢/٧٤٠.

(٣) ذكر أخبار أصبهان ١/٢٠٤.

وقال ابن حجر: «قد أخرج الطبري وابن أبي حاتم وغيرهما في تفاسيرهم تفسير السدي مفرقا في السور من طريق أسباط بن نصر، عنه»^(١).

وقال السيوطي: «تفسير السدي... يورد منه ابن جرير كثيرا من طريق السدي عن أبي مالك، وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة عن ابن مسعود، وناس من الصحابة هكذا، ولم يورد منه ابن أبي حاتم شيئا لأنه التزم أن يخرج أصح ما ورد، والحاكم يخرج منه في مستدركه أشياء ويصححه، لكن من طريق مرة، عن ابن مسعود، وناس فقط، دون الطريق الأول»^{(٢)، (٣)}.

قلت: بل أخرج الحاكم من الطريق الأول، وصححه، فقد روى في مستدركه (٢/ ٢٩٢ ح ٣٠٥٤) من طريق عمرو بن طلحة القناد، عن أسباط بن نصر، عن السدي عن أبي مالك عن ابن عباس رضي الله عنه: في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَةٍ﴾ [البقرة: ١٢١] قال: يحلون حلاله ويحرمون حرامه ولا يحرفونه عن مواضعه. ثم قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح».

وفي (٢/ ٢٩٨ ح ٣٠٧٣): روى من نفس الطريق السابق، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط مسلم».

(١) التهذيب ١/ ١٥٨.

(٢) الإقنان ٢/ ٣٧٥ النوع الثمانون.

(٣) أشار المحدث أحمد شاكر تكتنه، إلى وجود تناقض بين قوليهما في أن ابن أبي حاتم أخرج تفسير السدي مفرقا في تفسيره- كما في نقل الحافظ ابن حجر-، وأنه أعرض عنه كما في نقل السيوطي، ثم مال تكتنه إلى ترجيح قول =

وفي (٢/٦١٣ ح ٤٠٥٩): روى من طريق عمرو بن طلحة عن السدي بالطرق الثلاثة، مرفوعاً، ثم قال الحاكم: هذا صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه^(١).

وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط مسلم».

وقال الإمام أحمد في السدي - كما تقدم -: «إنه ليُخسِن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسناداً واستكلفه».

وعلق المحدث أحمد شاكر على مقولة الإمام أحمد السابقة فقال: «لا يريد بها ما قد يفهم من ظاهرها: أنه اصطنع إسناداً لا أصل له، إذ لو كان ذلك، لكان - عنده - كذاباً وضاعاً للرواية. ولكنه يريد - فيما أرى، والله أعلم - أنه جمع هذه التفاسير، من روايته عن هؤلاء الناس: عن أبي مالك، وأبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة، عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، ثم ساقها كلها مفصلة، على الآيات التي ورد فيها شيء من التفسير، عن هذا أو ذاك، أو أولئك، وجعل لها كلها هذا الإسناد،

= ابن حجر؛ لأنه أكثر ثبناً ودقة في النقل من السيوطي. ولم يستطع تَكْثِيفُ الجزم نظراً لأنه لم ير تفسير ابن أبي حاتم. انظر: جامع البيان، بتحقيق أحمد شاكر، وأخيه ١٥٨/١. قلت: لا يوجد تناقض بين كلام الحافظ ابن حجر، والحافظ السيوطي، ذلك أن ابن حجر إنما أثبت في تفسير ابن أبي حاتم، وجود تفسير السدي من طريق أسباط عنه، مرفقاً. ومن خلال استطلاعي لتفسير ابن أبي حاتم وجدت أنه يروي من تفسير السدي، مرفقاً بأسانيد مختلفة إليه، غالبها من طريق عمرو بن حماد، عن أسباط، عن السدي، من قوله هو في التفسير، فوقف ابن أبي حاتم بالإسناد على السدي. وفي حالات قليلة يروي ما ينقله السدي عن أبي مالك من قوله. وفي حالات نادرة يروي ما ينقله السدي عن أبي صالح من قوله.

وفي حالات كثيرة يروي ما ينقله السدي، عن راوٍ ما، عن ابن عباس من تفسيره. ولم أجده ينقل عن السدي بالأسانيد الثلاثة - التي ذكرتها آنفاً في الخبر المدروس -، وهي التي نفاها السيوطي تحديداً. وبذلك يلتقي كلام ابن حجر، مع كلام السيوطي، فلا تناقض بينهما.

(١) وانظر أيضاً: (ج ٤١٠٩)، و(ج ٤١٥٦).

وتكلف أن يسوقها به مساقًا واحدًا. أعني أنه جمع مفرق هذه التفاسير في كتاب واحد، جعل له في أوله هذه الأسانيد، ولا أكاد أعقل أنه يروي كل حرف من هذه التفاسير عنهم جميعًا. فهو كتاب مؤلف في التفسير، مرجع ما فيه إلى الرواية عن هؤلاء، في الجملة، لا في التفصيل»^(١).

وقال الحافظ أبو يعلى: «وتفسير إسماعيل بن عبد الرحمن السدي فإنما يسنده بأسانيد إلى عبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، وروى عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه عنه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه، غير أن أمثل التفاسير تفسير السدي، فأما ابن جرير، فإنه لم يقصد الصحة وإنما ذكر ما رُوي في كل آية من الصحيح والسقيم»^(٢).

وقال ابن تيمية منتقدًا أحد الآثار في تفسير السدي^(٣): «...مع أن هذا لم يبلغنا إلا في هذا الأثر، ومثل هذا لا يوثق به، فإن هذا في مثل تفسير السدي، فيه أشياء قد عرف بطلان بعضها؛ إذ كان السدي وإن كان ثقة في نفسه، فهذه الأشياء أحسن أحوالها أن تكون كالمراسيل، إن كانت أخذت عن النبي ﷺ، فكيف إذا كان فيها ما هو مأخوذ عن أهل الكتاب، الذين يكذبون كثيرًا؟ وقد عرف أن فيها شيئًا كثيرًا مما يعلم أنه باطل، لا سيما ولو لم يكن في هذا إلا معارضته لسائر الآثار ...»^(٤).

(١) جامع البيان ١٥٩/١ بتحقيق أحمد شاكر، وأخيه.

(٢) الإرشاد ٣٩٧/١.

(٣) وهو قول السدي: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنَيَّ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنشَدَهُمْ عَلَيْهِمُ﴾ [الأعراف: ١٧٢] قالوا: لما أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يهبطه من السماء... الأثر.

(٤) دره المعارض ٨/٢٢٣.

وقال ابن القيم في إسناد للسدي، عن أبي مالك، عن ابن عباس: «(قيل: مثل هذا الإسناد لا يحتج به، فإنه من تفسير السدي عن أبي مالك، وفيه أشياء منكورة، وسياق هذه القصة في السؤال، من الصحاح والمسانيد كلها تخالف سياق السدي)»^(١).

قلت: يلاحظ من قول شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لم يحكم ببطلان كل تفسيره، بل ببطلان بعضه. وقد جاء قوله السابق تعليقاً على أثر يتناول أمراً غيبياً تكلم فيه السدي دون إسناده إلى أحد، وقد تفرد فيه، من وجهة نظر ابن تيمية.

كما يلاحظ في قول ابن تيمية، وقول ابن القيم كذلك، أن من أسباب ردهما لخبر السدي المذكور عندهما، معارضته لما ورد في غيره من الآثار أو الصحاح والمسانيد.

كما أن قولهما لم يتناول تفسير السدي بالطرق الثلاثة التي يسندها إلى ابن عباس، أو ابن مسعود..

أما ابن كثير فقد قال في إسناد السدي المتضمن للطرق الثلاثة: «(فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليات كثيرة، فلعل بعضها مدرج، ليس من كلام الصحابة، أو أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم، والحاكم يروي في مستدركه بهذا الإسناد بعينه أشياء، ويقول: على شرط البخاري)»^(٢)!

قلت: لم أقف على قول الحاكم أنه على شرط البخاري، إنما يصححه على شرط مسلم، كما سبق أن نقلت عنه في الأمثلة السابقة.

(١) الروح ص ١٥٢.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٣٥٧.

وقال ابن كثير -أيضاً- تعليقاً على خبر من رواية السدي بالطرق الثلاثة...: «هذا الإسناد يذكر به السدي أشياء كثيرة فيها غرابة، وكان كثير منها متلقى من الإسرائيليات، فإن كعب الأحبار ؓ لما أسلم في زمن عمر ؓ؛ كان يتحدث بين يدي عمر بن الخطاب ؓ بأشياء من علوم أهل الكتاب، فيستمع له عمر ؓ تأليفاً له وتعجباً مما عنده مما يوافق كثير منه الحق الذي ورد به الشرع المطهر، فاستجاز كثير من الناس نقل ما يورده كعب الأحبار لهذا، ولما جاء من الإذن في التحديث عن بني إسرائيل، لكن كثيراً ما يقع مما يرويه غلط كبير وخطأ كثير»^(١).

وقال ابن حجر في (العجاب في بيان الأسباب): «إسماعيل بن عبد الرحمن السدي... وهو كوفي صدوق، لكنه جمع التفسير من طرق منها عن أبي صالح، عن ابن عباس ؓ، وعن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود ؓ، وعن ناس من الصحابة ؓ. وخلط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك ؓ»^(٢).

وقال ابن حجر - في قصة شرب النبي ﷺ العسل عند بعض نسائه، والخلاف في تعيين صاحبة العسل، هل هي زينب بنت جحش أم حفصة ؓ فقال: «وقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة ؓ، أخرجه الطبري وغيره، وهو مرجوح لإرساله وشذوذه، والله أعلم»^(٣).

(١) البداية والنهاية ١/ ١٧، ١٨.

(٢) ٢١١/١.

(٣) فتح الباري ٩/ ٣٧٧.

قلت: والخلاصة:

١- أن تفسير السدي نقل عنه العلماء في كتبهم، ولم يُرد مطلقاً، كما لم يُحتج به مطلقاً، إنما لو كان في الخبر نكارة، أو كان فيه شبهة أنه من الإسرائيليات مما يعلم أنه غلط، أو معارض لما ثبت في غيرها من الآثار؛ فحينئذ يرده بعضهم.

٢- سند السدي إلى ابن عباس رضي الله عنه من طريق أبي مالك متصل. وكذلك سنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه.

أما سنده إلى ابن عباس من طريق أبي صالح؛ فمقطوع حيث نفى ابن حبان سماع أبي صالح من ابن عباس رضي الله عنه.
وأما روايته عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يثبت عنه أنه روى عن الصحابة سوى أنس بن مالك رضي الله عنه ^(١).

٣- يستبعد أن يكون هذا المتن الطويل قد ذكره كل هؤلاء، وكما قال ابن كثير: «فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة».

٤- كما أن عطف الراوي بين الشيوخ دون تحديد السياق لمن؛ مما يجب التنبيه له، كما قال الإمام أحمد في الرجل يروي حديثاً عن اثنين؛ أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة «...بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة».

ووافقه ابن رجب فقال: «وهو كما قال، فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه» ^(٢).

وقال يعقوب بن شيبه: «كان سفيان بن عيينة ربما يحدث

(١) انظر: تهذيب الكمال للزمي ٣/ ١٣٢، والمعجب لابن حجر ١/ ٢١١.

(٢) علل ابن رجب ٢/ ٨٦٤.

بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله»^(١).

وسبق أن ذكرت قول ابن حجر في رواية السدي بطرقه الثلاثة: «...وخلط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك رضي الله عنه».

٥- أن تفسير السدي، كثيرًا ما يُروى من طريق أسباط، وأسباط مختلف فيه، كما ظهر في ترجمته، وكما ذكر أبو يعلى فيما تقدم.

وعودًا إلى الإمام الطبري، فقد قال في هذا الحديث: «ولست أعلمه صحيحًا؛ إذ كنت بإسناده مرتابًا». فيظهر أن سبب قوله يرجع لعدة أمور:

١- إما حال أسباط بن نصر، المختلف فيه، والذي قال فيه ابن حجر: «صدوق، كثير الخطأ، يغرب».

٢- أو حال السدي -الكبير- فقد اختلف فيه أيضًا.

وقال الألباني: «السدي... وإن كان ثقة، ففيه كلام، وفي التقريب: صدوق، يهم. فمثله إذا تفرد بزيادة دون جميع الرواة، لا تطمئن النفس لثبوتها»^(٢).

٣- أو أنه بسبب سياق المتن دون تحديد اللفظ لمن، خاصة وأن إحدى طرق السدي فيها راو مختلف فيه، وهو أبو صالح باذام، وقد ضعفه بعض الأئمة. وبعضها فيها إرسال كما في الطريق الثالثة، إضافة إلى نفي ابن حبان سماع أبي صالح من ابن عباس - كما

(١) علل ابن رجب ٢/ ٨٦٦.

(٢) الثمر المستطاب ٢/ ٧٤٠.

سبق أن بينت.

٤- أو طول المتن، إذ يدفعه ذلك إلى أن يشك في أن بعضه مدرج، ليس من كلام الصحابة، كقول ابن كثير.

ويؤكد هذه النقطة أن الإمام الطبري قال في أحد الآثار التي رواها بهذا السند في موضع آخر من تفسيره: «وأخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على ذلك...»^(١).

وقال أحمد شاكر معلقاً على عبارة الطبري: «وَحُقُّ لأبي جعفر عليه السلام أن يرتاب في إسناده، فإن هذا الإسناد فيه تساهل كثير، من جهة جمع مفرق التفاسير عن الصحابة في سياق واحد، تجمععه هذه الأسانيد... فإذا كان الأمر في تفسير معنى آية، كان سهلاً ميسوراً قبوله، إذ يكون رأياً أو آراء لبعض الصحابة في معنى الآية... أما إذا ارتفع الخبر إلى درجة الحديث، بالإخبار عن واقعة معينة أو وقائع، كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أسباب لنزول بعض الآيات، أو نحو ذلك، مما يلحق بالحديث المرفوع لفظاً أو حكماً - كان قبول هذا الإسناد - إسناد تفسير السدي - محلّ نظر وارتباب؛ إذ هو رواية غير معروف مصدرها معرفة محددة: أي هؤلاء الذي قال هذا؟.. نعم إن ظاهره أنه عن الصحابة... فقد يقول قائل: (إن مرجع الرواية فيه إلى الصحابة... وجهالة الصحابي لا تضر). ولكن سياق هذه الروايات المطولة المفصلة في التفسير، وفي

(١) جامع البيان ١/ ٤٩٠. وسأتناول دراسة قوله هذا والأثر الوارد فيه، في الباب الثاني، الفصل السادس (ج ١٢٣).

الحوادث المتعلقة بأسباب النزول... مع إعراض أئمة الحديث... عن إخراج هذه الرواية ونحوها.. يوجب الرتبة في اتصال مثل هذه الرواية، وفي الجزم بنسبتها إلى الصحابة؛ إذ لعلها مما أدرج في الرواية أثناء الحديث بها. والاحتياط في نسبة الحديث المرفوع وما في حكمه واجب»^(١).

قلت: ويلحق بذلك أيضًا الإخبار عن أمور غيبية لا يدرك علمها إلا بما ثبت عن رسول الله ﷺ. وهذا ما نبه إليه الإمام الطبري في الخبر التالي..

٢٢- الموضع الرابع عشر:

في تاريخ الطبري (٥٩/١):

ذكر الإمام الطبري اختلاف السلف في السبب الذي من أجله استكبر إبليس..

فذكر عدة أقوال عنهم؛ منها أنه كان ملك سماء الدنيا وسائسها، وخازن الجنة.. وروى ما جاء في ذلك، فقال:

«حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، قال حدثنا أسباط عن السدي، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعن مرة، عن ابن مسعود رضي الله عنه وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: ((لما فرغ الله ﷻ من خلق ما أحب استوى على العرش، فجعل إبليس على ملك سماء الدنيا، وكان من قبيلة من الملائكة يقال لهم الجن، وإنما سموا الجن لأنهم خزّان الجنة، وكان إبليس مع ملكه

(١) انظر: جامع البيان، تحقيق أحمد شاكر وأخيه ٣٤٨/١.

خازناً فوق في صدره كبر، وقال ما أعطاني الله هذا إلا لمزية لي، -هكذا حدثني موسى بن هارون-.

وحدثني به أحمد بن أبي خيثمة، عن عمرو بن حماد، قال: لمزية لي على الملائكة، فلما وقع ذلك الكبر في نفسه اطلع الله ﷻ على ذلك منه، فقال الله للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]...

ثم قال الطبري: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب أن يقال كما قال الله ﷻ:

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ﴾ [الكهف: ٥٠]، وجائز أن يكون فسوقه عن أمر ربه كان من أجل أنه كان من الجن... وجائز أن يكون لغير ذلك من الأمور، ولا يدرك علم ذلك إلا بخبر تقوم به الحجة، ولا خبر في ذلك عندنا كذلك»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تاريخه (٥٦/١) مختصراً. وفي جامع البيان (٤٨٦/١) بمثله، مع زيادة مطولة في آخره^(٢).. والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٦٣ ح ٧٧٣) مقتصراً على بعض ما جاء في الزيادة الواردة في تفسيره. وابن عساكر في تاريخه (٣٧٧/٧) مقتصراً على العبارة الأولى، مع بعض ما جاء في الزيادة الواردة في تفسيره.

ثلاثتهم: (الطبري، والبيهقي، وابن عساكر) من طريق عمرو بن حماد، به.

(١) تاريخ الطبري ٦٠/١.

(٢) سيأتي حديث الطبري بالزيادة في الباب الثاني، الفصل السادس (ح ١٢٣).

دراسة إسناده، والحكم عليه:

تقدم في الخبر (ح ٢١) السابق على هذا الخبر، دراسة هذا الإسناد، وبيان أنه ضعيف، كما فصلت أقوال العلماء في تفسير السدي، وذكرت ما ظهر لي من أسباب قول الطبري فيما رواه هناك، حيث قال: «ولست أعلمه صحيحاً؛ إذ كنت بإسناده مرتاباً».

وفي هذا الخبر زيادة بيان لموقف الطبري من هذا الإسناد، فقد تناول الكلام في مسألة غيبية، فقال الطبري: «...ولا يدرك علم ذلك إلا بخبر تقوم به الحجة، ولا خبر في ذلك عندنا كذلك».

فيفهم من قوله المتقدم أن هذا الخبر الذي رواه في هذه المسألة، لا يراه صالحاً للاحتجاج به، وقد عدل عنه، وأخذ بظاهر القرآن.

كما أن الإمام الطبري قد روى هذا الخبر في تفسيره مع زيادة مطولة في آخره - كما سبق أن ذكرت في التخریج - وقد تعقبه بقوله: «...وهذا إذا تدبره ذو الفهم علم أن أوله يفسد آخره، وأن آخره يبطل معنى أوله..- إلى أن قال:- أخشى أن يكون بعض نقلة هذا الخبر هو الذي غلط على من رواه عنه من الصحابة، وأن يكون التأويل منهم كان على ذلك...».

كما ذكر الخبر مطولاً ابن كثير في تفسيره (٣٥٥/١) وعزاه إلى السدي في تفسيره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنه، وعن مرة عن ابن مسعود رضي الله عنه، وعن أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.. ثم تعقبه ابن كثير بقوله:

«فهذا الإسناد إلى هؤلاء الصحابة مشهور في تفسير السدي، ويقع فيه إسرائيليّات كثيرة، فلعل بعضها مدرج ليس من كلام الصحابة، أو

أنهم أخذوه من بعض الكتب المتقدمة، والله أعلم»^(١).

٢٣- الموضع الخامس عشر:

في جامع البيان (١/٧٠):

قال الطبري: «حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت عمرو بن الحارث، يحدث عن الكلبي، عن أبي صالح، مولى أم هانئ، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: ((أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: حَلَالٌ، وَحَرَامٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِالْجَهَالَةِ بِهِ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِ الْعَرَبِ، وَتَفْسِيرُ تَفْسِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَمُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ سِوَى اللَّهِ، فَهُوَ كَاذِبٌ)).»

قال الطبري عن ما سبق: «خبر في إسناده نظر».

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في الموضع السابق - أيضًا - من طريق سفيان، عن أبي الزناد، عن ابن عباس، موقوفًا.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢/١٥١) إلى ابن المنذر، من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، موقوفًا.

دراسة إسناده:

١- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصَّدْفِيُّ؛ أبو موسى المصري (م س ق).

(١) تفسير ابن كثير ١/٣٥٧.

تقدمت الترجمة له في (ح ١٤)، وأنه ثقة.

٢- عبد الله بن وهب بن مُسْلِم القُرَشِيُّ، أبو محمد المِصْرِيُّ الفقيه (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٤)، وأنه ثقة، حافظ..

٣- عَمْرُو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري؛ أبو أمية المِصْرِي، مدني الأصل.

عالم الديار المصرية ومحدثها.

قال ابن حجر: «ثقة، فقيه، حافظ».

توفي سنة قبل ١٥٠^(١).

٤- محمد بن السائب الكلبي.

تقدمت الترجمة له في (ح ٥)، وأنه متهم بالكذب، ورمي بالرفض.

٥- أبو صالح -باذام-.

تقدمت الترجمة له في (ح ٢١)، وبيان اختلاف النقاد فيه، والراجح -

والله أعلم- أنه حسن الحديث، كما سبق أن ذكرت أقوال العلماء في رواية الكلبي عن أبي صالح، وأنها مردودة بسبب الكلبي.

الحكم على إسناده:

ضعيف جداً، فيه محمد بن السائب الكلبي؛ متهم بالكذب..

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/ ٢٢٥، والفتاوى ٧/ ٢٢٨، وتذهيب الكمال ٢١/ ٥٧٠، والتذهيب ٣/ ٢٦٢، والتقريب ص ٤١٩.

وقد قال الطبري في هذا الخبر -كما تقدم-: «خبر في إسناده نظر».. قال ابن كثير معلقاً على عبارة الطبري: «والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد بن السائب الكلبي؛ فإنه متروك الحديث. لكن قد يكون إنما وهم في رفعه، ولعله من كلام ابن عباس رضي الله عنه كما تقدم، والله أعلم بالصواب»^(١).

٢٤- الموضع السادس عشر:

في مسند عمر (٢/٦٣٩):

قال الطبري: «ح-٩٤٧- حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، حدثنا أبو زرة؛ وهبُ الله بن راشد، أنبأنا حيوة بن شريح، أنبأنا شراحيل بن يزيد المَعافري، سمع عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخي، يقول: إنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، يقول: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ((ما أبالي ما أتيتُ، أو ما أبالي ما رَكَبْتُ، إذا أنا شربتُ زَيْقًا، أو عَلَقْتُ تَمِيمَةً، أو قُلْتُ شعراً من قِبَلِ نفسي)). المعافري هو الذي يقول: ما أدري أيتهما. قال أبو رافع: ((ما أبالي ما رَكَبْتُ))، أو: ((ما أبالي ما أتيتُ))».

ثم قال الطبري -في هذا الخبر وغيره مما رواه من الأخبار في النهي عن قيل الشعر كله، قليله وكثيره- قال: «أما الذين أنكروا رواية جميع أصناف الشعر... اعتلاماً منهم بما ذكرنا من الأخبار المروية في ذلك عن رسول الله ﷺ، فإن الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد،

غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين..»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٦٥٦٥) عن عبد الله بن يزيد، بمثله. وقال: المعافري يشك ((ما أبالي ما ركبت)) أو ((ما أبالي ما أتيت)).

كلاهما: (وهب الله بن راشد، وعبد الله بن يزيد) عن حيوة بن شريح.

ولكن في سند الإمام أحمد ورد: (شرحبيل بن شريك المعافري)، بدل (شراحيل بن يزيد المعافري).

وأخرجه أبو داود في الطب: باب الترياق (ح ٣٨٦٩) -ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى (٩/ ٣٥٥ ح ١٩٤١٧-)، بنحوه. وقال أبو داود: «هذا كان للنبي ﷺ خاصة، وقد رخص فيه قوم، يعني الترياق». والإمام أحمد في مسنده (ح ٧٠٨١) بمثله. وابن أبي شيبة في مصنفه (٨/ ٦٠ ح ٢٤٠١٢)^(٢) بنحوه. والطبراني في الأوسط (٨/ ٥٩ ح ٧٩٥٩) بنحوه^(٣).

(١) مسند عمر ٦٥٥/٢. أما بقية الأخبار التي شملها هذا الحكم فساتناولها في فصول قادمة من هذا البحث. أحدها سيأتي في الخبر التالي (ح ٢٥٥). والباقي سيأتي في الباب الأول: الفصل الثالث (ح ٤٤٥)، والفصل الرابع (ح ٥٠٥).

(٢) طبعة بتحقيق الجمعة واللحيان، وقد جاء فيها: عبد الله بن عمر، بدل عبد الله بن عمرو. وكذلك ورد في الطبعة بتحقيق كمال يوسف الحوت (٥٧/٥).

(٣) جاء في رواية الطبراني هذه رواية سعيد بن أبي أيوب، عن شرحبيل بن شريك، عن (أبي عبد الرحمن الحلي)، بدل (عبد الرحمن بن رافع). وهذا خلاف جميع الطرق الواردة في المصنفات الأخرى من طريق سعيد بن أبي أيوب! مع أن المزني في تهذيب الكمال ٤٣٢/١٢ روى من طريق الطبراني، قال: حدثنا هارون بن ملول، قال: حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ، قال: حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن شرحبيل بن شريك، عن عبد الرحمن بن رافع، به. فوافق هذا السند رواية الباقرين.

أربعتهم: (أبو داود، والإمام أحمد، وابن أبي شيبه، والطبراني) من طريق سعيد بن أبي أيوب.

ولكن جاء في سند الإمام أحمد، والطبراني: (شرحبيل بن شريك المعافري) بدل (شراحيل بن يزيد المعافري).

وعند أبي داود، وابن أبي شيبه: (شرحبيل بن يزيد المعافري) بدل (شراحيل بن يزيد المعافري).

كلاهما: (حيوة بن شريح، وسعيد بن أبي أيوب) عن المعافري، عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي.

وأخرجه ابن عبد الحكم في فتوح مصر (ص ٤٢٨) عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار، عن ابن لهيعة، عن (شراحيل بن يزيد)، عن حنش ابن عبد الله، بنحوه.

وذكر ابن عبد الحكم أن حيوة بن شريح رواه أيضًا، عن (شراحيل بن يزيد).

كلاهما: (عبد الرحمن بن رافع التنوخي، وحنش بن عبد الله) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، مرفوعًا.

وقال المزي في تهذيب الكمال (١٢ / ٤٣٢): «والمعروف: شرحبيل ابن شريك، وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبه^(١) وغير واحد عن المقرئ كذلك». ثم رواه من طريق المقرئ هكذا.

وقال ابن حجر في التهذيب (٢ / ١٥٩): «أخشى أن يكون (شرحبيل

(١) قلت: في المطبوع من مصنفه: شرحبيل بن يزيد المعافري. وهي بتحقيق: الجمعة، والليحيان. وقد اعتمدوا فيها على عدة مخطوطات، بلغت بمجموعها ست عشرة نسخة. انظر: وصف المخطوطات المعتمدة (١ / ٣٦٢-٣٩٤).

ابن يزيد) تصحيفًا من (شراحيل بن يزيد)؛ لأنه أيضًا معافري، ويروي عن عبدالرحمن بن رافع، وغيره. ويروي عنه سعيد بن أبي أيوب وغيره... ومن الجائز أن يكون الحديث عندهما جميعًا، فأما (شرحبيل ابن يزيد) فإن كان محفوظًا، فلا يُدرى من هو...».

دراسة إسنادة:

١- محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري الفقيه (س).

قال النسائي: ثقة. وقال مرة: «صدوق، لا بأس به».

وقال ابن خزيمة: «ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين منه... أما الإسناد فلم يكن يحفظه».

أما ابن الجوزي فقال: «كذب الربيع بن سليمان». فتعقبه الذهبي، وقال: «بل هو صدوق».

وقال النسائي: «هو أشرف من أن يكذب! وذكره في تسمية الفقهاء من أهل مصر».

وقال ابن حجر: «ثقة».

مات سنة ٢٦٨^(١).

٢- وَهْبُ اللَّهِ بن راشد؛ أبو زُرْعَة، من أهل مصر، مؤذن فسطاط.

قال ابن القطان الفاسي: «صدوق». وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ».

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٩٧/٢٥، وتذكرة الحفاظ ٩٨/٢، وميزان الاعتدال ٢١٩/٦، والتهذيب ٦٠٨/٤، والتقريب ص ٤٨٨.

وقال أبو سعيد بن يونس: «لم يكن أحمد بن شعيب النسائي يرضى وهب الله بن راشد».

وغمزه سعيد بن أبي مريم، فقد قال: «نهاني عمي عن الكتابة عن أبي زرعة المؤذن».

توفي سنة: ٢١١^(١).

قلت: أما الإمام الطبري فقد روى له حديثاً من (مسند ابن الزبير رضي الله عنه) وقال: «صحيح سنده»^(٢).

٣- حيوة بن شريح بن صفوان بن مالك التجيبي، أبو زرعة المصري، الفقيه، الزاهد (ع).

قال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فقيه».

توفي سنة: ١٥٨ وقيل: ١٥٩^(٣).

٤- شراحيل بن يزيد المَعَاوِي، المصري (عخ مق د).

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: «ثقة». وقال ابن حجر: «صدوق».

مات بعد ١٢٠^(٤).

٥- عبد الرحمن بن رافع التَّنُوخي؛ أبو الجَهْم، ويقال: أبو الحجر

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧/٩، وضعفاء العقيلي ٣٢٣/٤، والفتا ٢٢٨ / ٩، وبيان الوهم والإيهام

٢٣٢ / ٥، وميزان الاعتدال ١٤٧/٧، ولسان الميزان ٢٣٥/٦.

(٢) الجزء المفقود ص ٤٣٧/ح ٧٧٨. ولم يسق للحديث أي متابعة.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٧٨/٧، وسير الأعلام ٤٠٤/٦، والتهذيب ٥٠٩/١، والتقريب ص ١٨٥.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٥٥/٤، والفتا ٤٥٠/٦، وتهذيب الكمال ٤١١/١٢، والكاشف ٧/٢، والتقريب ص ٢٦٥.

المصري، قاضي أفريقية (بنخ د ت ق).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «لا يحتج بخبره، إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وإنما وقع المناكير في حديثه من أجله».

وقال البخاري: «في حديثه مناكير»، -[فلم يخصص ما كان من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم]-.

وقال أبو حاتم: «شيخ مغربي، إن صح عنه الرواية عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ: ((إذا رفع الرجل رأسه من آخر السجدة..))^(١) فهو حديث منكر.

وقال ابن حجر: «ضعيف».

مات سنة: ١١٣^(٢).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه: عبد الرحمن بن رافع التنوخي، في حديثه مناكير.. ضعيف.

فالظاهر من حكم الإمام الطبري على هذا الخبر بأنه واهي السند، وغير جائز الاحتجاج بمثله في الدين؛ هو بسبب عبد الرحمن بن رافع. أما وهب الله بن راشد، أبو زرعة، فقد اختلف فيه، وأبو حاتم -مع تشدده- قد قال فيه: «محلّه الصدق».

(١) يلاحظ أن هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم؛ الذي ذكر ابن حبان أن النكارة فيه من أجله.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥/ ٢٨٠، والجرح والتعديل ٥/ ٢٣٢، والثقات ٥/ ٩٥، وتهذيب الكمال ١٧/ ٨٣، والتقريب ص ٣٤٠.

وأعلى ما قيل فيه أنه صدوق، -كما ذكر ابن القطان-.

إلا أن الطبري صحح سند حديث آخر من طريقه -كما سبق أن ذكرت في ترجمته-.

وتقدم في التخريج أن عبد الرحمن بن رافع التنوخي قد تابعه حنش ابن عبد الله، ولكنها متابعة ضعيفة، فهي من طريق عبد الله بن لهيعة، وقد تقدمت ترجمته في (ح ٢٠) وأن الذهبي قال فيه: «العمل على تضعيف حديثه».

وقال ابن حجر: «صدوق... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما».

قلت: هو ضعيف، كما أن الرواية عنه هنا ليست من طريق أحد العبادة.

٢٥- الموضع السابع عشر:

في مسند عمر (٢/٦٤٤):

قال الطبري: «ح ٩٥٣- حدثنا المثنى بن إبراهيم الأملي، ومحمد ابن عبد الملك، قالا: حدثنا ابن أبي مريم قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: أخبرني ابن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إِنَّ إِبْلِيسَ لَمَّا أُنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ؛ قَالَ: يَا رَبِّ أَنْزِلْنِي إِلَى الْأَرْضِ وَجَعَلْتَنِي رَجِيمًا فَأَجْعَلْ لِي بَيْتًا. قَالَ: الْحَمَامُ. قَالَ: فَأَجْعَلْ لِي مَجْلِسًا، قَالَ: الْأَسْوَاقُ وَمَجَامِعُ الطُّرُقِ. قَالَ: فَأَجْعَلْ لِي طَعَامًا، قَالَ: مَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ. قَالَ: فَأَجْعَلْ لِي شَرَابًا.

قَالَ: كُلُّ مُسْكِرٍ. قَالَ: فَاجْعَلْ لِي مُؤَدَّنًا. قَالَ: المزاميرُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي قُرْآنًا. قَالَ: الشَّعْرُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي كِتَابًا. قَالَ: الْوَشْمُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي حَدِيثًا. قَالَ: الْكَذِبُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي رُسُلًا. قَالَ: الْكُهَانُ. قَالَ: اجْعَلْ لِي مَصَايِدَ. قَالَ: النَّسَاءُ)).

ثم قال الطبري -في هذا الخبر وغيره مما رواه من الأخبار في النهي عن قيل الشعر كله، قليله وكثيره- قال: «أما الذين أنكروا رواية جميع أصناف الشعر... اعتلاؤاً منهم بما ذكرنا من الأخبار المروية في ذلك عن رسول الله ﷺ، فإن الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين...»^(١).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٠٧ ح ٧٨٣٧) من طريق سعيد بن أبي مريم، به، بمثله.

وعزاه المتقي الهندي في كنز العمال (٤٢/ ١٦) إلى ابن أبي الدنيا في مكاييد الشيطان، وابن مردويه.

دراسة إسناذه:

١- محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، واسم أبي الشوارب: محمد بن عبد الله القرشي الأموي؛ أبو عبد الله البَصْرِي (م ت س ق).

(١) مسند عمر ٦٥٥/ ٢. أما بقية الأخبار التي شملها بهذا الحكم فإحداها تناوله في الخبر السابق (ح ٢٤). والباقي سيأتي في هذا الباب، الفصل الثالث (ح ٤٥)، والفصل الرابع (ح ٥٠).

قال ابن حجر: «صدوق».

توفي سنة: ٢٤٤^(١).

٢- سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجُمَحِيّ
بالولاء؛ أبو محمد المصري (ع). المعروف بابن أبي مريم.

قال ابن حجر: «ثقة ثبت فقيه».

توفي سنة: ٢٢٤^(٢).

٣- يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري (ع).

وثقه يعقوب بن سفيان، وابن معين، وقال مرة: «صالح». كما وثقه
الدارقطني، وقال في موضع آخر: «في بعض أحاديثه اضطراب»^(٣).

وقال الإمام أحمد: «سبىء الحفظ»، وقال في موضع آخر: «كان إذا
حدث من حفظه يخطئ، وإذا حدث من كتاب فليس به بأس».

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة ... وهو من فقهاء مصر ومن
علمائهم ... ولا أرى في حديثه إذا روى عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة
حديثاً منكراً فأذكره، وهو عندي صدوق، لا بأس به».

وقال أبو حاتم: «محل يحيى الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به».
وقال النسائي: «ليس بذاك القوي». وقال ابن سعد: «منكر الحديث».
وقال ابن القطان الفاسي: «هو ممن علمت حاله، وأنه لا يحتج به».

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٩/٢٦، والتهذيب ٦٣٤/٣، والتقريب ص ٤٩٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٣/٤، ومعرفة الثقات ٣٩٦/١، والتهذيب ١٢/٢، والتقريب ص ٢٣٤.

(٣) سنن الدارقطني ٦٨/١ ح ١٠ - ط: المعرفة -، أما الطبعة التي اعتمدتها في سائر البحث - ط: الرسالة ١١٣/١

ح ٢٠٧ - فلم أجد فيها هذه العبارة.

وقال ابن أبي مريم: حدثت مالكا بحديث حدثنا به يحيى بن أيوب عنه، فسألته عنه، فقال: «كذب»، وحدثته بآخر عنه فقال: «كذب».

وقال الذهبي: «حديثه في الكتب الستة، وحديثه فيه مناكير». وقال ابن حجر: «صدوق، ربما أخطأ».

وهو الراجح -والله أعلم- فهو من رجال الستة.

توفي سنة ١٦٨^(١).

٤- عبيد الله بن زُخر الضمري، مولاهم الأفريقي (بخ ٤).

قال الإمام أحمد: «ثقة. وضعفه في موضع آخر». وقال أبو زرعة: «لا بأس به، صدوق». وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال أبو مسهر: «صاحب كل معضلة، وإن ذاك لبيِّنٌ على حديثه».

وقال ابن معين: «كل حديثه عندي ضعيف»، فستل: عن علي بن يزيد وغيره، قال: «نعم». وقال في موضع آخر: ليس بشيء. وقال يعقوب ابن سفيان: «ضعيف». وقال أبو حاتم: «لين الحديث».

وقال العجلي: «يكتب حديثه، وليس بالقوي». وقال الدارقطني: «ليس بالقوي، وشيخه علي متروك». وقال في موضع آخر: «ضعيف». وقال أبو بكر الخطيب: «كان رجلاً صالحاً، وفي حديثه لين»...

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٥٧/٧، والمعرفة والتاريخ ٢٥٩/٢، والجرح والتعديل ١٢٧/٩، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٤٨، وضعفاء العقيلي ٣٩١/٤، والكامل ٢١٤/٧، وسنن الدارقطني - دار المعرفة - ١/٦٨ ح ١٠ و ١٧١/٢ ح ١، وتهذيب الكمال ٣١/٢٣٣، وشرح علل الترمذي ٢/٧٦٦، وتذكرة الحفاظ ١/١٦٧، وميزان الاعتدال ٧/١٦٠، والتقريب ص ٥٨٨.

وقال ابن المديني: «منكر الحديث». وقال ابن عدي: «يقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة، بل التنكب عن رواية عبيد الله بن زحر على الأحوال أولى».

وقال الذهبي: «قد أخرج له أرباب السنن، وأحمد في مسنده، وكان النسائي حسن الرأي فيه، ما أخرجه في الضعفاء، بل قال: لا بأس به».

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ».

والذي يظهر -والله أعلم- أنه ضعيف، لكثرة المضعفين له، وجاء جرحه مفسرًا عند بعضهم^(١).

٥- علي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني، ويقال الهلالي؛ أبو عبد الملك، ويقال: أبو الحسن، الشامي الدمشقي (ت ق).

قال حرب بن إسماعيل: «قلت لأحمد بن حنبل: علي بن يزيد؟ فقال: هو دمشقي. كأنه ضعفه». وضعفه ابن المديني وابن معين، وقال: «علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، هي ضعاف كلها».

وقال ابن عدي: «هو في نفسه صالح، إلا أن يروي عنه ضعيف،

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١١٠/٢، والمجروحين ٢٩/٢، والجرح والتعديل ٣١٥/٥، والمعرفة والتاريخ ٢٥٢/٢، والكمال ٣٢٤/٤، والمعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ١٣٨/٢، وتهذيب الكمال ٣٦/١٩، وميزان الاعتدال ٩/٥، والتغريب ص ٣٧١.

فيؤتى من قبل ذلك الضعيف».

وقال البخاري: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: «يُضعف في الحديث». وقال يعقوب: «واهي الحديث، كثير المنكرات».

وقال الجوزجاني: «رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيد الله بن زحر، وعثمان بن أبي العاتكة عنه، ثم رأينا أحاديث جعفر بن الزبير وبشر بن نمير، يرويان عن القاسم أبي عبد الرحمن أحاديث تشبه تلك الأحاديث، وكان القاسم خياراً فاضلاً ممن أدرك أربعين رجلاً من المهاجرين والأنصار، وأظننا أننا من قبل علي بن يزيد، على أن جعفر بن الزبير، وبشر بن نمير ليسا ممن يحتج بهما على أحد من أهل العلم».

وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: «يروى عن القاسم أبي عبد الرحمن، روى عنه عبيد الله بن زحر ومطرح بن يزيد، منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في روايته ممن؟ هؤلاء في إسناده ثلاثة ضعفاء سواه، وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمن، وهو ضعيف في الحديث جداً، وأكثر من روى عنه عبيد الله بن زحر، ومطرح بن يزيد، وهما ضعيفان واهيان، فلا يتهياً إلزاق الجرح بعلي بن يزيد وحده؛ لأن الذي يروي عنه ضعيف، والذي روى عنه واه... وعلى جميع الأحوال يجب التنكب عن روايته، لما ظهر لنا عن فوقه ودونه من ضد التعديل».

وقال الذهبي: «في نفسه صالح». وقال في موضع آخر: «ضعفه جماعة، ولم يترك». وقال ابن حجر: «ضعيف».

توفي سنة بضع عشرة ومائة^(١).

٦- القاسم بن عبد الرحمن؛ أبو عبد الرحمن الشامي، مولى عبد الرحمن بن خالد (بخ ٤).

تقدمت الترجمة له في (ح ٨)، وأنه صدوق، يغرب كثيرًا.

الحكم على السند:

إسناده ضعيف، فيه:

١- عبيد الله بن زحر: ضعيف.

٢- علي بن يزيد: ضعيف.

٣- القاسم بن عبد الرحمن: صدوق، يغرب كثيرًا.

وقال ابن معين: «علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، هي ضعاف كلها».

وقال ابن حبان: «إذا اجتمع في إسناده خبر: عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم؛ أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة».

وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٢/ ٧٢٠): «حديث أبي أمامة... ضعيف جدًا».

(١) انظر ترجمته في: ضعفاء البخاري ص ٨٦، وجامع الترمذي ص ١٩٧٨، وسؤالات ابن أبي شيبة ص ١٥٥، وأحوال الرجال ص ١٦٥، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٣١٢، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٧، والمجروحين ٢/ ٨٥، والكامل ٥/ ١٧٨، وتهذيب الكمال ٢١/ ١٧٨، والكاشف ٢/ ٢٨٩، وميزان الاعتدال ٥/ ١٩٦، والتقريب ص ٤٠٦.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/١١٩): «رواه الطبراني، وفيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف».

قلت: فيظهر أن توهية الإمام الطبري لهذا الخبر؛ هو بسبب هؤلاء الرواة الثلاثة، أو بعضهم. وقد ذكر ابن حجر في الفتح (١٠/٥٤٠) أن الطبري رد على من كره الشعر مطلقاً... وأنه أجاب عن حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وغيره: «بأنها أخبار واهية». ثم قال ابن حجر: «وهو كذلك؛ فحديث أبي أمامة فيه علي بن يزيد الألهاني، وهو ضعيف. وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والإكثار منه».

قلت: ولكن الإمام الطبري في موضع آخر -في مسند علي رضي الله عنه-، قد صحح سند حديث، من طريق ابن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، عن ابن زحر، عن علي، عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن كعب بن مالك رضي الله عنه، قال: عهدي بنبيكم ﷺ قبل وفاته بخمس ليال، فسمعتة يقول: «اللهم، الله، فيما ملكت أيمانكم...» الحديث^(١)!!

ولم يظهر لي وجه تصحيحه لسند هذا الحديث، خلافاً لحكمه في حديثنا المتقدم.

٢٦- الموضع الثامن عشر:

في جامع البيان (١٦/٢٥):

قال الطبري: «ولو كان الخبر الذي حدثنا به بشر، قال: ثنا خلف بن

(١) ص ١٦٧، ح ٢٦٤. حيث قال الطبري (...وقد وافق علينا رحمة الله عليه في رواية هذا الخبر عن رسول الله ﷺ، جماعة من أصحابه، نذكر ما صح عندنا مما حضرنه من ذلك سنده). - فروي هذا الحديث وآخر عن أم سلمة رضي الله عنها.

خليفة، عن حميد، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه عن نبي الله ﷺ قال: ((يَوْمَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى كَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ، وَكِسَاءٌ صُوفٌ، وَسِرَاوِيلُ صُوفٍ، وَنَعْلَانِ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ، غَيْرَ مُذَكَّى))؛ صحيحًا لم نعهده إلى غيره، ولكن في إسناده نظر، يجب التثبت فيه)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في لبس الصوف (ح ١٧٣٤) وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وحميد هو ابن علي الكوفي». قال: سمعت محمدًا يقول: حميد ابن علي الأعرج: منكر الحديث، وحميد بن قيس الأعرج المكي؛ صاحب مجاهد ثقة...».

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (١٥٢/٥ ح ٩٦٠)، ومن طريقه الحاكم في المستدرک (١/ ٨١ ح ٧٦)، وقال الحاكم: «... وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج. قال البخاري في التاريخ: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث. وعبد الله بن الحارث النجرائي محتج به، واحتج مسلم وحده بخلف بن خليفة، وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم، ولم يخرجاه...». وقال الذهبي في التلخيص: «حميد هذا ليس بابن قيس...».

وأخرجه البزار في مسنده (٥/ ٤٠٠ ح ٢٠٣١) وقال البزار: «... وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة».

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ٩١٣ ح ٤٩٨٠). والعقيلي في

الضعفاء الكبير (١/٢٦٨). وابن حبان في المجروحين (١/٢٦٢). وابن عدي في الكامل (٢/٢٧٣). والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٢٧٢ ح ٤١٨).

كلهم من طريق خلف بن خليفة.

- وأخرجه الحاكم في مستدركه -أيضاً- (٢/٤١١ ح ٣٤٣١) من طريق حفص بن غياث، مقروناً بخلف بن خليفة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه».

ولكن الحاكم في هذا الموضع قال:.. عن (حميد بن قيس)، خلافاً لما قاله في موضعه السابق، حيث نفى أن يكون ابن قيس!

وقد تعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: «بل ليس على شرط البخاري، وإنما غره أن في الإسناد حميد بن قيس، كذا، وهو خطأ، إنما هو حميد الأعرج الكوفي، ابن علي، أو ابن عمار، أحد المتروكين، فظنه المكي الصادق».

- كلاهما: (خلف بن خليفة، وحفص بن غياث) عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، مرفوعاً بنحوه.

دراسة إسناده:

١- بشر بن مُعَاذ؛ أَبُو سَهْل الْعَقْدِي الْبَصْرِيُّ الضَّرِير (ت س ق).

كتب عنه أبو حاتم، وقال: صالح الحديث، صدوق.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال مسلمة والنسائي: «صالح».

وقال ابن حجر: «صدوق».

مات سنة: ٢٤٥ أو قبلها أو بعدها بقليل^(١).

٢- خَلْف بن خَلِيفَة بن صَاعِد الأَشْجَعِي مَولاهم؛ أَبُو أَحْمَد الكُوفِي، نَزَلَ واسط، ثُمَّ بَغْدَاد (بِخ م ٤). وَذَكَرَ الْحَاكِم فِي الْمَدْخَل أَنَّ مُسْلِمًا إِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ فِي الشُّوَاهِد.

وَتَقَى الْعَجَلِي. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ثِقَةً، ثُمَّ أَصَابَهُ الْفَالَجُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ حَتَّى ضَعُفَ، وَتَغَيَّرَ لَوْنُهُ، وَاخْتَلَطَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «قَدْ رَأَيْتُ خَلْفَ بْنَ خَلِيفَةَ وَهُوَ مَفْلُوجٌ سَنَةَ ١٨٧ وَقَدْ حَمَلَ، وَكَانَ لَا يَفْهَمُ، فَمَنْ كَتَبَ عَنْهُ قَدِيمًا فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ».

وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «صَدُوقٌ، ثِقَةٌ، لَكِنَّهُ خَرَفَ فَاضْطَرَبَ عَلَيْهِ حَدِيثُهُ». وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ». وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «صَدُوقٌ».

وَقَالَ ابْنُ عَدِي: «أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ... وَلَا أَبرئه مِنْ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْأَحْيَانِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ».

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ، اخْتَلَطَ فِي الْآخِرِ»..

تُوفِيَ سَنَةَ: ١٨١، وَقِيلَ: ١٧١^(٢).

٣- حُمَيْدُ الْأَعْرَجِ، الْكُوفِي، الْقَاصُّ الْمُلَائِي، وَهُوَ حَمِيدُ بْنُ عَطَاءٍ وَيُقَالُ: ابْنُ عَلِيٍّ، وَيُقَالُ: بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ غَيْرَ ذَلِكَ (ت).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٦٨/٢، والتقا ١٤١٧، والتقا ١٤٤/٨، وتهذيب الكمال ١٤٦/٤، والتهذيب ٢٣١/١، والتقريب ص ١٢٤.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣١٣/٧، والجرح والتعديل ٣٦٩/٣، والضعفاء الكبير ٢٢/٢، ومعرفة الثقات ٣٣٦/١، والكمال ٦٤/٣، والتهذيب ٥٤٧/١، والتقريب ص ١٩٤، والكواكب النيرات ص ١٥٥.

قال الإمام أحمد: «ضعيف».

وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء».

وقال البخاري والترمذي: «منكر الحديث».

وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، واهي الحديث». وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: «ليس بثقة». وقال الدارقطني: «متروك، وأحاديثه تشبه الموضوع».

- ومما قاله الأئمة في مروياته عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه:

قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، قد لزم عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود، ولا يعرف لعبد الله بن الحارث عن ابن مسعود شيئاً». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جداً، يروي عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج بخبره إذا انفرد». وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث عن عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود ليست بمستقيمة، ولا يتابع عليها».

وقال الذهبي: «متروك». وقال ابن حجر: «ضعيف، من السادسة^(١)».

قلت: والراجح -والله أعلم- أنه متروك، منكر الحديث؛ فغالب كلام الأئمة على ذلك.

٤- عبد الله بن الحارث الزُّيُدي، النجرائي، الكوفي، المعروف بالمكتب (بخ م ٤).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ٣٥٤، والجرح والتعديل ٣/ ٢٢٦، والمجروحين ١/ ٢٦٢، والكامل ٢/ ٢٧٢، والمغني ١/ ١٩٥، والتهذيب ١/ ٥٠١، والتقريب ص ١٨٢.

قال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة^(١)».

الحكم على السند:

منكر؛ لتفرد حميد الأعرج به، وهو: متروك، منكر الحديث.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وَحُمَيْدٌ هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الْكُوفِيُّ...».

وجاء في منتخب ابن قدامة (٢/٢٠٩/١١) - كما في السلسلة الضعيفة ٣/٣٩١-: «قال مهنا: سألت أحمد عن حديث خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج.. فذكره- فقال: منكر، ليس بصحيح، أحاديث حميد بن عبدالله بن الحارث منكرة».

وقال البزار: «...وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله بن مسعود إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا خلف بن خليفة».

وسبق في التخريج أن ذكرت قول الحاكم، وتعقب الذهبي له.

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٣٩١): «ضعيف جداً».

فيظهر أن قول الإمام الطبري: «في إسناده نظر، يجب التثبت فيه» سببه أن في إسناده حميد الأعرج.

٢٧- الموضوع التاسع عشر:

في جامع البيان (٦/٥٥٧):

قال الطبري: «(رُوي...عن النبي ﷺ خبر؛ غير أن في إسناده نظرًا، وهو ما حدثنا به المثنى، قال: ثنا حبان بن موسى، قال: أخبرنا ابن

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/٣١ ت ١٣٧، والفتاوى ٥/٢٤، وتبويب الكمال ١٤/٤٠٣، والتقريب ص ٢٩٩.

المبارك، قال: أخبرنا المثنى بن الصَّبَّاح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، قال: ((إذا نكح الرجل المرأة؛ فلا يحل له أن يتزوج أمها، دخل بالابنة أم لم يدخل، وإذا تزوج الأم فلم يدخل بها، ثم طلقها، فإن شاء تزوج الابنة)).

قال الطبري: «وهذا خبر، وإن كان في إسناده ما فيه، فإن في إجماع الحجة على صحة القول به مستغنى عن الاستشهاد على صحته بغيره».

تخريج الحديث:

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٧٦/٦ ح ١٠٨٢١) بنحو الشق الأول.

والبيهقي في سننه الكبرى (١٥١/٧ ح ١٣٦٨٨) بنحوه. وقال البيهقي: «مثنى بن الصباح غير قوي، وقد تابعه على هذه الرواية عبد الله بن لهيعة، عن عمرو».

وعزه الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (٢٩٩/١) إلى أبي يعلى الموصلي في مسنده^(١).

أربعتهم: (الطبري، وعبد الرزاق، وأبو يعلى، والبيهقي) من طريق المثنى بن الصباح.

- وأخرجه الترمذي في النكاح: باب ما جاء فيمن يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنتها أم لا (ح ١١١٧) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٢٧٣/٢ ح ١٧٤١) - عن قتيبة بن سعيد،

(١) لم أجده فيه.

بنحوه. وقال الترمذي: «هذا حديث لا يصح من قبل إسناده، وإنما رواه ابن لهيعة، والمثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب. والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم... وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق». وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٥١/٤) من طريق كامل بن طلحة، بنحوه. والبيهقي في سننه الكبرى (١٦٠/٧ ح ١٣٦٨٩) من طريق أبي الأسود -النضر بن عبد الجبار-، بنحوه. وقال البيهقي: والله أعلم بالصواب.

- ثلاثتهم: (قتيبة بن سعيد، وكامل بن طلحة، وأبو الأسود؛ النضر بن عبد الجبار) عن ابن لهيعة.

- كلاهما: (المثنى بن الصباح، وابن لهيعة) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده^(١)، مرفوعاً.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤٧٢/٢) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

دراسة إسناده:

١- المثنى بن إبراهيم الأملي.

لم أجد من ترجم له، ولا من ذكره بجرح أو تعديل، أو أشار إليه، إلا قولاً لابن كامل يخبر فيه عن طلب الطبري للعلم، فقال: «أول ما كتب الحديث ببليده، ثم بالري وما جاورها... وأكثر من محمد بن حميد الرازي، ومن المثنى بن إبراهيم الأيلي، وغيرهما»^(٢).

(١) وصرح باسم الجد فقال: (عبد الله بن عمرو ): عبد الرزاق، والبيهقي في روايته من طريق المثنى.

(٢) معجم الأدباء للحموي (٢٤٨/٥).

كما أنني لم أجد من روى عنه غير الإمام الطبري.

وقال الشيخ أحمد شاکر: «شيخ الطبري... يروي عنه الطبري كثيراً في التفسير، والتاريخ»^(١).

وأفاد أحد الباحثين أن الحافظ ابن كثير تكلم في عدة مواضع من تفسيره، على أسانيد من رواية الطبري عن المثنى، فصرح فيها ابن كثير بصحة أو تجويد تلك الأسانيد^(٢).

٢- حَبَّان بن موسى بن سَوَّار السُّلَمِي؛ أبو محمد المَرْوَزِي الكُشَمِينِي (خ م ت س).

قال الذهبي: «الحافظ، الإمام، الحجة». وقال ابن حجر: «ثقة». توفي سنة: ٢٣٣^(٣).

٣- عبد الله بن المُبَارَك بن واضح، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن المروزي، مولى بني حنظلة (ع).

قال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير».

توفي سنة: ١٨١^(٤).

(١) جامع البيان بتحقيقه (١/١٧٦) الحاشية (٢).

(٢) انظر: معجم شيوخ الطبري (ص ٤٣٥) للشيخ أكرم بن محمد زيادة، وذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما في الآية رقم (٤٦) من سورة البقرة... حيث قال ابن كثير عقب أثر نقله من طريقه: «(وهذا سند صحيح)».

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ٢١٤/٨، وتهذيب الكمال ٣٤٤/٥، وسير الأعلام ١٠/١١، والتهذيب ٣٤٥/١، والتقريب ص ١٥٠.

(٤) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٧٢/٧، ومشاهير علماء الأمصار ص ٣٠٩، وتهذيب الكمال ٥/١٦، وسير الأعلام ٣٧٨/٨، والتقريب ص ٣٢٠.

٤- المُنْتَى بن الصَّبَّاح اليماني الأبنائوي؛ أبو عبد الله، أو أبو يحيى، نزيل مكة (د ت ق).

ضعفه ابن معين، والترمذي، والدارقطني. وزاد ابن معين -في رواية-: يكتب حديثه، ولا يترك. وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: «لين الحديث». وقال ابن عدي: «له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون، والضعف على حديثه بين».

وقال الإمام أحمد: «لا يساوي حديثه شيئاً، مضطرب الحديث». وقال النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: «متروك الحديث». وقال ابن حجر: «ضعيف، اختلط بأخرة، وكان عابداً». مات سنة ١٤٩^(١).

٥- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي؛ أبو إبراهيم، ويقال: أبو عبد الله المدني (ر٤). وقد اختلف العلماء فيه؛ فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومنهم من توسط فيه وفصل في حاله.

- فمن الذين وثقوه: العجلي، والنسائي، وغيرهم. وقال يحيى بن سعيد القطان: «إذا روى عنه الثقات؛ فهو ثقة يحتاج به».

وقال ابن معين: «...إذا حدث عن سعيد بن المسيب، أو سليمان بن يسار، أو عروة فهو ثقة عن هؤلاء».

(١) انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير ٤/٢٤٩، وتهذيب الكمال ٢٧/٢٠٣، وميزان الاعتدال ٦/٢٠، والتهذيب ٤/٢٢، والتقريب ص ٥١٩.

وقال يعقوب بن شيبة: «ما رأيت أحداً من أصحابنا ممن ينظر في الحديث وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئاً، وحديثه عندهم صحيح، وهو ثقة ثبت. والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح».

وقال علي بن المديني: «عمرو بن شعيب عندنا ثقة، وكتابه صحيح».

وقال ابن حبان: «عمرو بن شعيب إذا روى عن طاووس، وابن المسيب، وغيرهما من الثقات غير أبيه فهو ثقة، يجوز الاحتجاج بما يروي عن هؤلاء...».

وقال أحمد بن سعيد الدارمي: «عمرو بن شعيب ثقة، روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب، والزهري، والحكم، واحتج أصحابنا بحديثه...».

- وهناك من تردد فيه كالإمام أحمد، فقد قال: أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه.

وفي رواية ضعفه حيث قال: له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا.

وكذلك تردد فيه ابن معين، فقد سئل عنه فقال: ما شأنه؟ وغضب، وقال: ما أقول فيه؟ روى عنه الأئمة. كما ورد عنه توثيقه، وورد عنه -أيضاً- قوله: ليس بذاك. وقوله: يكتب حديثه.

وقال الذهبي: فهذا إمام الصنعة أبو زكريا قد تلجلج قوله في عمرو، فدل على أنه ليس حجة عنده مطلقاً، وأن غيره أقوى منه.

- ومن الأقوال المضعفة له:

قول أبي حاتم: «ليس بقوي، يكتب حديثه، وما روى عنه الثقات فيذكر به».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «حديث عمرو بن شعيب وإِ عندنا».

وقال الذهبي: «صدوق في نفسه، لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي، لكن لم يخرج له في الصحيحين فأجاد».

وقال ابن حجر: «عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعّف بعضهم روايته عن أبيه، عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه، عن جده».

وسأتي قريباً الكلام عن روايته عن أبيه عن جده.

وقال ابن حجر في موضع آخر: «صدوق».

وإن كان يحيى القطان قد شدّد في تضعيفه بقوله: «حديثه عندنا وإِ» إلا أنه نُقل عنه أيضاً قوله السابق الذكر: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتاج به.

توفي سنة ١١٨.

الكلام على رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

اختلف علماء الحديث في هذه السلسلة، فمنهم من يصححها ويحتاج بها، ومنهم من لا يرى الاحتجاج بها.

فالذين قبلوها واحتجوا بها حملوا المراد بـ(جده) على أنه الجد الأعلى، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وقد صح سماع شعيب من جده عبد الله.

قال إسحاق بن راهويه: «إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة؛ فهو كأيوب، عن نافع، عن ابن عمر».

وسئل الإمام أحمد عن سماع شعيب من عبدالله بن عمرو. فأجاب: «نعم، أراه قد سمع منه».

وقال أبو جعفر؛ أحمد بن سعيد الدارمي: «عمرو بن شعيب ثقة... وسمع أبوه من عبدالله بن عمرو...».

وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: «صحَّ سماع عمرو من أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبدالله».

وهناك من لا يرى الاحتجاج بها، كأبي داود؛ فقد قال الآجري: «قلت لأبي داود عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة عندك؟ قال: لا، ولا نصف حجة».

ويلاحظ أن ما حملهم على رد هذه السلسلة يرجع إلى ثلاثة أسباب: الأول: إنكار سماع شعيب من جده عبدالله، وزعم أن الهاء في (جده) ترجع إلى محمد؛ جد عمرو، فيكون الحديث مرسلًا.

قال ابن حبان: «...إذا روى عن أبيه، عن جده ففيه مناكير كثيرة، لا يجوز عندي الاحتجاج بشيء، روى عن أبيه، عن جده؛ لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلًا أو منقطعًا... فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا مجانية ما روى عن أبيه عن جده».

وقال ابن عدي: «وعمر بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه، عن جده - على ما نسبته أحمد بن حنبل - يكون ما يرويه عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مرسلًا؛ لأن جده عنده هو محمد بن عبدالله بن عمرو، ومحمد ليس له صحبة، وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة

الناس وثقاتهم، وجماعة من الضعفاء، إلا أن أحاديثه عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه، ولم يدخلوه في صحاح ما خرّجوه، وقالوا: هي صحيفة».

وتعقب المزي دعوى الإرسال فقال: «وهكذا قال غير واحد أن شعيباً يروي عن جده عبد الله، ولم يذكر أحد منهم أنه يروي عن أبيه محمد، ولم يذكر أحد لمحمد بن عبد الله؛ والد شعيب هذا ترجمة إلا القليل من المصنفين، فدل ذلك على أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده صحيح متصل إذا صح الإسناد إليه، وأن من ادعى فيه خلاف ذلك فدعواه مردودة حتى يأتي عليها بدليل صحيح يعارض ما ذكرناه. والله أعلم».

وقال الذهبي: «الرجل لا يعني بجده إلا جده الأعلى عبد الله ﷺ، وقد جاء كذلك مصرحاً به في غير حديث، يقول: عن جده عبد الله، فهذا ليس بمرسّل، وقد ثبت سماع شعيب والده من جده عبد الله بن عمرو، ومن معاوية، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، وما علمنا بشعيب بأساً، ربّي يتيمًا في حجر جده عبد الله، وسمع منه، وسافر معه، ولعله ولد في خلافة علي، أو قبل ذلك، ثم لم نجد صريحاً لعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده محمد بن عبد الله، عن النبي ﷺ، ولكن ورد نحو من عشرة أحاديث هيئتها عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، وبعضها عن عمرو، عن أبيه، عن جده عبد الله، وما أدري هل حفظ شعيب من أبيه أم لا؟ وأنا عارف بأنه لازم جده وسمع منه».

وقد ساق الذهبي في السير أحاديث صرح فيها بأن جده هو عبد الله ابن عمرو.

وقال ابن حجر في التهذيب: «أما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها

الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه». - وساق أحاديث تدل على ذلك -، ثم قال: «وهذه قطعة من جملة أحاديث تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو؛ لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه، أم سمع بعضها والباقي صحيفة؟ الثاني أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه».

الثاني: وجود الأحاديث المناكير فيها، كما ورد في قول ابن حبان السابق ذكره، وكقول أبي زرعة: ما أقل ما تصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر.

الثالث: رد رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ لكونها صحيفة.

قال ابن معين: هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل، وَجَدَ شعيب كُتِبَ عبد الله بن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمعها.

قال أبو زرعة: روى عنه الثقات مثل أيوب السختياني، وأبي حازم، والزهري، والحكم بن عتيبة، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه، عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها.

قال الذهبي: «وأما تعليل بعضهم بأنها صحيفة، وروايتها وجادة بلا سماع، فمن جهة أن الصحف يدخل في روايتها التصحيف، لا سيما في ذلك العصر، إذ لا شكل بغد في الصحف، ولا نقط، بخلاف الأخذ من أفواه الرجال».

وقال ابن حجر: فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها، وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل.

وقال النووي في سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «احتج به هكذا أكثر المحدثين...». وقال -أيضاً-: «وهو الصحيح المختار».

ويظهر لي -والله أعلم- أن أبلغ ما حُقِّق في حكم هذه السلسلة قول الذهبي: «ولا ريب أن بعضها من قبيل المسند المتصل، وبعضها يجوز أن تكون روايته وجادة أو سماعاً، فهذا محل نظر واحتمال. ولسنا ممن نعدُّ نسخة عمرو عن أبيه عن جده من أقسام الصحيح الذي لا نزاع فيه؛ من أجل الوجادة، ومن أجل أن فيها مناكير، فينبغي أن يُتأمل حديثه ويتحايَد ما جاء منه منكراً، ويُروى ما عدا ذلك في السنن والأحكام محسّنين لإسناده، فقد احتج به أئمة كبار، ووثقوه في الجملة، وتوقف فيه آخرون قليلاً، وما علمت أحداً تركه»^(١).

٦- شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ الْقُرَشِيِّ السَّهْمِيِّ الْحِجَازِيِّ، والد عمرو بن شعيب، وقد ينسب إلى جده (ر٤). مات أبوه محمد في صغره، فكفله جده، وسمع منه.

وممن ذكر أنه سمع من جده: البخاري وأبو داود. وأما ابن حبان فقد نفى سماعه.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «ما علمت به بأساً».

(١) انظر ما سبق في: معرفة الثقات ١٧٨/٢، والجرح والتعديل ٢٣٨/٦، والمجروحين ٧١/٢، والكمال ١١٤/٥، وتهذيب الكمال ٦٤/٢٢ و ٥٣٦/١٢، وسير الأعلام ١٦٥/٥، وميزان الاعتدال ٣١٩/٥، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ١٤٥، والتهذيب ٢٧٧/٣، والتقريب ص ٤٢٣، وتدريب الراوي ص ٣١٤.

وقال - أيضًا - : «لم نعلم متى توفي؟ فلعله مات بعد الثمانين في دولة عبد الملك».

وقال ابن حجر: «صدوق ثبت سماعه من جده، من الثالثة»^(١).

الحكم على إسناده:

ضعيف؛ فيه المثنى بن الصباح: ضعيف.

وقد تابعه ابن لهيعة، كما تقدم في التخريج.

وعبد الله بن لهيعة - تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠) - وأن الذهبي قال فيه: العمل على تضعيف حديثه.

وقال ابن حجر: «صدوق... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما».

قلت: هو ضعيف، وقد ظهر في التخريج أن الرواية عنه لم تكن من طريق أحد العبادلة.

وقال الترمذي: «هذا حديث لا يصح من قبل إسناده، وإنما رواه بن لهيعة، والمثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب. والمثنى بن الصباح وابن لهيعة يضعفان في الحديث، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم... وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق».

وقال البيهقي: «مثنى بن الصباح غير قوي، وقد تابعه على هذه الرواية عبد الله بن لهيعة، عن عمرو... إلا أن البيهقي بعد روايته للخبر من طريق ابن لهيعة، قال: «والله أعلم بالصواب».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٥١/٤، والفتاوى ٣٥٧/٤، وتهذيب الكمال ٥٣٤/١٢، جامع التحصيل ص ١٩٦، وسير الأعلام ١٨١/٥، والتقريب ص ٢٦٧.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٣٤٦/٤): «والأشبه أن يكون ابن لهيعة أخذه عن مثنى، ثم أسقطه، وقال: عن عمرو. وقد قال أبو حاتم الرازي: لم يسمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب شيئاً»^(١).

قلت: وفيما يتعلق بالإمام الطبري فقد قال في الخبر: إن في إسناده نظرًا. وقال -أيضًا- وإن كان في إسناده ما فيه، فيظهر أنه قال ذلك بسبب ضعف المثنى بن الصباح.

وليس قول الطبري المتقدم بسبب كون الحديث من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ ذلك أن الطبري صحح في أحد المواضع حديثًا آخر رواه من هذا الطريق^(٢).

كما استدل -في موضع آخر- بحديث من هذا الطريق أيضًا، استدل به على صحة قول له في إحدى المسائل^(٣).

كذلك روى الطبري في أحد المواضع عدة روايات، وكان منها من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقد وصف هذه الروايات أنها من رواية الثقات^(٤).

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١١٤.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ٤٥٨ ح ٨١٢. وعبارته في التصحيح ذكرهما في ص ٥١٦.

(٣) انظر: الجزء المفقود ص ٢٦، وص ٢٧-٢٩ (ح ١٣-١٧).

(٤) انظر: مسند ابن عباس ٢٦/١ حيث قال: «(فإن سألنا سائل فقال: هل من خبر تأثره لنا عن رسول الله ﷺ غير حديث يحيى بن أبي كثير، أو حجة يعتمد عليها سواه؟ قيل: إن الذي رَوَى من معنى ذلك، لم ينفرد به دون جماعة من الثقات روت عن رسول الله ﷺ معنى ما روى من ذلك...)». فزوى الطبري مجموعة من هذه الروايات، كان منها رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعًا. ٣١/١ ح ٤١.

تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار رواها من طريق رواة ضعفاء:

في مقابل تضعيف الإمام الطبري لأخبار تبين أنها من رواية الضعفاء، يلاحظ أنه قد صحح عددًا من الأخبار رواها من طريق رواة ضَعَّفَهُم كبار النقاد. وقد ذكر الإمام الطبري مع تصحيحه لهذه الأخبار أن هناك من ضعفها لوجود راو متكلم فيه عندهم..
من أبرز هؤلاء الرواة:

١- محمد بن عُمر بن عبد الله الباهليّ مولاهم، ابن الرّوميّ، البصري (ت).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «فيه ضعف». وقال أبو زرعة: «شيخ لين». وقال أبو داود: «ضعيف».

وقال ابن حجر: «لين الحديث، من العاشرة».

قلت: روى له الطبري عن شريك حديثَ علي عليه المرفوع: ((أنا دار الحكمة، وعليّ بابها)). وقال الطبري: «هذا خبر صحيح سنده...»^(١). ولم يرو له أي متابعة.

وقد أخرجه الترمذي بنفس سند الطبري، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب منكر... ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك»^(٢).

(١) مسند علي ص ١٠٤ - ح ٨-.

(٢) كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب عليه (ح ٣٧٢٣).

وسأل الترمذي الإمام البخاري عن هذا الحديث من طريق محمد بن عمر الرومي، فقال -أي الترمذي-: «سألت محمدًا عنه، فلم يعرفه وأنكر هذا الحديث!»^(١).

وقال أبو حاتم عن محمد بن عمر: «روى عن شريك حديثًا منكرًا». وذكر ابن حبان هذا الحديث في ترجمة عمر بن عبد الله الرومي، في المجروحين، وقال: «وهذا خبر لا أصل له عن النبي ﷺ، ولا شريك حدث به.. ولعل هذا الشيخ بلغه حديث أبي الصلت عن أبي معاوية، فحفظه ثم قلبه على شريك، وحدث بهذا الإسناد».

وذكر الذهبي هذا الحديث في (الميزان) في ترجمة محمد بن عمر، وقال: «.. ما أدري من وضعه»^(٢).

وقد روى الطبري شاهدًا آخر للخبر من طريق عبد السلام بن صالح الهروي، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس ؓ، بنحوه، مع زيادة.

قال ابن حبان في عبد السلام بن صالح؛ أبو الصلت الهروي: «يروى عن حماد بن زيد، وأهل العراق العجائب في فضائل علي ؓ وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وهو الذي روى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها...)) وهذا شيء لا أصل له، ليس من حديث

(١) الملل الكبير ص ٣٧٥.

(٢) انظر ترجمته وما قيل في هذا الحديث في: الجرح والتعديل ٢١/٨، والثقات ٨١/٩، والمجروحين ٩٤/٢، وميزان

الاعتدال ٢٧٩/٦، والتقريب ص ٤٩٨.

ابن عباس، ولا مجاهد، ولا الأعمش، ولا أبو معاوية حدث به، وكل من حدث بهذا المتن فإنما سرقه من أبي الصلت هذا، وإن قلب إسناده»^(١).

أما الحاكم فقد أخرج الحديث في مستدركه (٣/ ١٣٧ ح ٤٦٣٧) من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح، عن أبي معاوية، به، ثم قال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون...». وتعبه الذهبي في التلخيص فقال: «بل موضوع. قال الحاكم: وأبو الصلت ثقة مأمون. قال الذهبي: لا والله! لا ثقة، ولا مأمون».

ومن أقوال العلماء في حديث ابن عباس رضي الله عنه من طريق أبي معاوية: قال أبو زرعة: «كم من خلق قد افتضحوا فيه»^(٢). وقال ابن معين: «ليس له أصل»^(٣). وقال العقيلي: «لا يصح في هذا المتن حديث»^(٤). وقد ذكر ابن الجوزي الحديث في (الموضوعات) وفصل في ذكر طرقه، ثم قال: «والحديث لا أصل له»^(٥).

٢- عمران بن ظبيان الكوفي (بخ س).

قال يعقوب بن سفيان: «ثقة، من كبراء أهل الكوفة، يميل إلى التشيع».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه». وقال البخاري: «فيه نظر».

وذكره ابن حبان في الثقات، كما ذكره في المجروحين.

(١) المجروحين ١٥١/٢.

(٢) الضعفاء لأبي زرعة ٥١٩/٢.

(٣) ضعفاء العقيلي ١٤٩ / ٣.

(٤) ضعفاء العقيلي ١٤٩ / ٣.

(٥) ٢٦٢/١.

وقال ابن حجر: «ضعيف، ورمي بالتشيع، تناقض فيه ابن حبان». توفي سنة ١٥٧^(١).

وقد روى الطبري حديثاً من طريقه^(٢)، ولم يرو للحديث أي متابعة. ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل: ...-ذكر منها:- والثانية: أن عمران ابن ظبيان عندهم ليس ممن يثبت بمثله في الدين حجة».

وروى للخبر شاهداً آخر، كما استشهد بفعل أبي بكر رضي الله عنه، وعلي رضي الله عنه بين ظهرائي المهاجرين والأنصار من غير نكيرهم^(٣).

٣- طلحة بن جبر، ويقال: طلحة بن جبير.

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «شيخ». وقال ابن معين: «لا شيء». وقال في رواية أخرى: «ثقة». وقال الجوزجاني: «مذموم في حديثه، غير ثقة».

وقال ابن عدي: «ليس له كبير حديث، له اليسير من الروايات».

وقال الذهبي -كما سيأتي-: «ليس بعمدة».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦/٤٢٤، والجرح والتعديل ٦/٣٠٠، والثقات ٧/٢٣٩، والمجروحين ٢/١٢٤، وميزان الاعتدال ٥/٢٩٠، والتهذيب ٣/٣١٩، والتفريب ص ٤٢٩.

(٢) مسند علي رضي الله عنه ص ٧٠-٦- رواه من طريق يحيى بن إسحاق البجلي، عن شريك، عن عمران بن ظبيان، عن أبي نجدة قال، لما أتني علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «(اصنعوا به كما صنع رسول الله ﷺ برجل جليل له أن يقتله، فقال: (أقتلوه، وخرقوه)».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/١٤٥): «(رواه أحمد، وفيه عمران بن ظبيان، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه ضعف...)».

وستأتي دراسة هذا الخبر في الباب الثاني، الفصل الثامن (ح ١٤٢).

(٣) انظر مسند علي ص ٨٣، ٨٤-١٥١. وسيأتي بيان ذلك في الباب الثاني عند دراسة الخبر (ح ١٤٢).

وقال ابن حجر في اللسان: «قال أبو جعفر بن جرير الطبري: طلحة هذا ممن لا تثبت بنقله حجة»^(١).

قلت: لكن هذه العبارة التي نقلها ابن حجر عن الطبري، ليست من حكم الطبري فيه، إنما الطبري صحح سند حديث من طريقه، ثم ذكر عن الآخرين تضعيفهم لهذا الحديث لعلل، فذكر منها، نقلاً عن قولهم: «أنه من نقل طلحة بن جبر، وطلحة عندهم ممن لا تثبت بنقله في الدين حجة»^(٢).

وهذا الحديث الذي صحح الطبري إسناده، رواه الطبري من طريق عبيد الله بن موسى، عن طلحة بن جبر، عن المطلب بن عبد الله، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال: «لما افتتح النبي ﷺ مكة انصرف إلى الطائف، فحاصرهم سبع عشرة أو ثمانين عشرة، فلم يفتتحها، ثم أغار غدوة أو روحة، ثم نزل، ثم هجر، فقال: ((أيها الناس إني فرط لكم، فأوصيكم بعترتي خيرًا، إن موعدكم الحوض... -[إلى قوله]- فرأى الناس أنه يعني أبا بكر أو عمر رضوان الله عليهما. قال: فأخذ بيد علي بن أبي طالب - رحمة الله عليه - فقال: هذا..»^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/ ٤٨٠، وأحوال الرجال ص ٥٧، والثقات ٤/ ٣٩٤، والكامل ٤/ ١١٢، وميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٢، ولسان الميزان ٣/ ٢١٠.

(٢) الجزء المفقود ص ١٦٠.

(٣) الجزء المفقود ص ١٥٩ - ح ٢١٦.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٨/٦ ح ٣٢٠٨٦) - ومن طريقه أبو يعلى في مسنده (ص ١٩٦ ح ٨٦٠) - وأخرجه البزار في مسنده (٢٥٨/٣ ح ١٠٥٠). وقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد، ولا نعلم روى مصعب عن أبيه إلا هذا الحديث». وأخرجه الحاكم في مستدركه ١٣١/٢ (ح ٢٥٥٩) وقال: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». كلهم من طريق عبيد الله بن موسى، عن طلحة بن جبر، به، بنحوه.

وتقدم في تخريج الحديث -في الحاشية السابقة- قول البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد، ولا نعلم روى مصعب عن أبيه إلا هذا الحديث».

بينما قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي في التلخيص، فقال: «طلحة ليس بعمدة».

ويلاحظ أن الطبري لم يروِ للحديث أي متابعة. إنما قال بعد ذكره للعلل تضعيف الآخرين للخبر، قال: «وقد مضت نظائر هذا الخبر قبل، فكبرنا إعادتها في هذا الموضع».

٤- عبد الرحمن بن حمّاد بن عمران الطَّلحي، من ولد طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

سئل أبو زرعة عنه، فقال: «أسأل الله السلامة»، وحرك رأسه. وقال أبو حاتم: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «يروى عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة، روى عنه ابن عائشة، فلست أدري أوضعها أو أقلت عليه، وأيما كان من ذلك فهو ساقط الاحتجاج به لما أتى مما لا أصل له في الروايات على الأحوال كلها».. فروى ابن حبان من طريقه حديث السفرجلة^(١).

وهذا الحديث رواه الطبري من طريقين عن عبد الرحمن بن حماد، عن طلحة بن يحيى، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، قال: «دخلت على النبي ﷺ وفي يده سفرجلة يقلبها، فقال لي النبي ﷺ: ((دُونْكَهَا يَا

(١) انظر ترجمته في: المرح والمعدّل ٥/ ٢٢٦، والمجروحين ٢/ ٦٠، وميزان الاعتدال ٤/ ٢٧٣.

أبا محمد! فإنها تَجُمُّ الفؤاد»^(١).

ولم يروِ الطبري له متابعة، ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلتين... [فذكر عنهم العلة الأولى، ثم قال:] والثانية: أنه من رواية طلحة بن يحيى، وفي نقل طلحة بن يحيى عندهم نظراً».

قلت: يلاحظ أن الإمام الطبري نقل عن الآخرين إعلالهم للخبر بطلحة بن يحيى، وهو مختلف فيه، فوثقه جماعة، وضعفه آخرون، وهو من رجال مسلم والأربعة^(٢). ولم ينقل الطبري عن الآخرين إعلالاً للخبر بعبد الرحمن بن حماد، مع أن ضعفه بين!

(١) الجزء المفقود ص ٣٥٧ ح ٦٦٦. أخرجه ابن ماجه من وجه آخر، في الأطعمة: باب أكل الثمار (ح ٣٣٦٩) عن إسماعيل بن محمد الطلحي، عن نقيب بن حاجب، عن أبي سعيد، عن عبد الملك الزبيري، عن طلحة مرفوعاً، بنحوه.

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية ٢١/٣ بعد أن ذكر رواية ابن ماجه، قال: «إسناد مجهول، نقيب تفرد عنه إسماعيل، وتفرد نقيب عن أبي سعيد، وتفرد أبو سعيد، عن عبد الملك».

(٢) طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، المدني، نزيل الكوفة (م ٤). وثقه ابن معين، ويعقوب بن شيبة، والمعجلي، والدارقطني. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال ابن عدي: روى عنه الثقات وما بروايته عندي بأس.

وقال يعقوب بن شيبة أيضاً: لا بأس به، في حديثه لين.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

وقال أحمد: صالح الحديث..

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث. وقال أبو زرعة: صالح.

وقال يحيى بن سعيد القطان: لم يكن بالقوي.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ.

توفي سنة: ١٤٨.

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٤٧٧، والتهذيب ٢/٢٤٤، والتقريب ص ٢٨٣.

وقد سئل أبو زرعة عن الحديث من طريق عبد الرحمن بن حماد، فأجاب: «هذا حديث منكراً»^(١).

بينما أخرجه الحاكم في مستدركه من نفس طريق عبد الرحمن بن حماد (٤١٨/٣ ح ٥٥٩٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وقد أعقب الطبري قول الآخرين في تضعيف الخبر، بقوله: «وقد رُوي هذا الخبر عن طلحة بن عبيد الله، عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه..». فرواه الطبري من طريق سليمان بن أيوب الطلحي، عن أبيه، عن جده، عن موسى بن طلحة، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً بنحوه مع زيادة. قلت: سليمان بن أيوب الطلحي؛ روى له ابن عدي عدة أحاديث في ترجمته، ثم قال: «وعامة هذه الأحاديث أفراد لهذا الإسناد، لا يتابع سليمان عليها أحد».

وقال الذهبي: «له مناكير، وقد وثق»^(٢).

بينما قال يعقوب بن شعبة في أحاديث سليمان بن أيوب، وهي سبعة عشر حديثاً..، قال: «هذه الأحاديث عندي صحاح»^(٣).

٥- محمد بن موسى بن مسكين؛ أبو غزّية، قاضي المدينة. وثقه الحاكم.

وقال البخاري: «عنده مناكير». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٢/ ٢١.

(٢) انظر ترجمته في: الكامل ٣/ ٢٨٤، وميزان الاعتدال ٣/ ٢٨١.

(٣) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/ ٢٢.

وقال ابن عدي: «قد وقع في رواياته أشياء أنكرت عليه». وقال ابن حبان: «كان ممن يسرق الحديث، ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات، حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان كالمتعمد لها».

مات سنة: ٢٠٧^(١).

وقد روى الطبري حديثاً^(٢) من طريقه، عن عبد الله بن مصعب، ولم يرو للحديث أي متابعة، ثم قال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً، غير صحيح لعل...[فذكر اثنتين منها ثم قال:] والثالثة: أن عبد الله بن مصعب عندهم ممن لا يعتمد على نقله».

فالخبر رواه الطبري من طريق أبي غزية؛ محمد بن موسى، عن عبد الله بن مصعب.

وكما يلاحظ فإن الإمام الطبري لم يذكر أبا غزية من ضمن ما أعل به الآخرون الخبر، إنما ذكر عبد الله بن مصعب! مع أن ضعف أبي غزية

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٣٨/١، والجرح والتعديل ٨٣/٨، والمجروحين ٢٨٩/٢، والكمال ٦/٢٦٥، وميزان الاعتدال ٦/٣٤٧.

(٢) الجزء المفقود ص ٤٤٢ - ح ٧٨٤ - رواه الطبري عن الزبير بن بكار الزبيري، عن أبي غزية؛ محمد بن موسى، عن عبد الله بن مصعب، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن جدتها أسماء ابنة أبي بكر الصديق، أن الزبير بن العوام رضي الله عنه مر بمجلس من أصحاب رسول الله ﷺ وحسان بن ثابت رضي الله عنه ينشدهم من شعره، وهم غير نشاط لما يسمعون منه، فجلس الزبير معهم، ثم قال لهم: مالي أراكم غير آذنين لما تسمعون من شعر ابن الفريعة؟ فلقد كان يفرض به لرسول الله ﷺ فيعجبه، ويحسن إسماعه، ويجزل عليه ثوابه، ولا يشغل عنه بشيء.... أخرجه الطبري أيضاً في مسند عمر ٦٣٠/٢ (ح ٩٣٠).

كما أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٩/٤ (ح ٣٥٨٣)، والحاكم في مستدركه ٤٠٨/٣ (ح ٥٥٥٩). كلاهما من طريق الزبير بن بكار، به.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٢٥/٨: «(رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن مصعب الزبيري، وهو ضعيف)».

أشد من ضعف عبد الله بن مصعب، وهو:

٦- عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام؛
أبو بكر الأسدي، مؤذن مسجد صنعاء.

قال الخطيب: «ولاه الرشيد إمارة المدينة واليمن، وكان محموداً في ولايته جميل السيرة، مع جلاله قدره وعظم شرفه».

وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وضعفه ابن معين.

توفي سنة ١٨٤^(١).

وكما تقدم في تخريج الحديث في الحاشية، أن الهيثمي قال: «رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن مصعب الزبيري، وهو ضعيف».

كما أن عبد الله بن مصعب روى هذا الخبر عن هشام بن عروة، وقد خالف في إسناده ومثنته، ما رواه عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة.

وقد قال ابن معين: «أثبت الناس في هشام بن عروة عبد الرحمن بن أبي الزناد»^(٢).

ورواية عبد الرحمن بن أبي الزناد هذه رواها الطبري بعد تصحيحه للخبر من رواية عبد الله بن مصعب، وذكره لتضعيف الآخرين للخبر، فصدر الطبري رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد بقوله: «ذكر من روى هذا الخبر عن هشام بن عمرو فخالفه في الإسناد واللفظ والمعنى» فروى الخبر - ٧٨٥ -^(٣).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢١١/٥، والفتا ٥٦/٧، وتاريخ بغداد ١٧٣/١٠، وميزان الاعتدال ٢٠١/٤.

(٢) تهذيب الكمال ٩٨/١٧.

(٣) الجزء المفقود ص ٤٤٤.

ويلاحظ أن الإمام الطبري قد روى شواهد تشهد لجزء من معنى ما ورد في رواية عبد الله بن مصعب، وقال: «وإن كان في إسناد بعضها نظر»^(١).

٧- إسحاق بن إدريس؛ أبو يعقوب الإسواري، البصري.
وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث، ضعيف الحديث». وقال الدارقطني: «منكر الحديث». كما تركه علي بن المديني. وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء، يضع الأحاديث». وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث وكان يحيى بن معين يرميه بالكذب». وقال البخاري: «تركه الناس». وقال أيضًا: «كذاب»^(٢).
وقد روى الطبري حديثًا من طريقه^(٣)، ولم يرو للحديث أي متابعة، وقال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح؛ لعل...»- فذكر اثنتين منها، ثم قال:- «والثالثة أن إسحاق بن إدريس عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله». ثم روى الطبري للخبر عدة شواهد، وصحح سندها.

(١) الجزء المفقود ص ٤٤٦.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١/ ٣٨٢، والجرح والتعديل ٢/ ٢١٣، والضعفاء للنسائي ص ١٨، والضعفاء الكبير ١/ ١٠٠، والمجروحين ١/ ١٣٥، وميزان الاعتدال ١/ ٣٣٤.

(٣) الجزء المفقود ص ٥٢٤ ح ٩٩٠-، رواه الطبري عن محمد بن سنان القزاز، عن إسحاق بن إدريس، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير بن العوام ؓ، قال: «(أعطاني رسول الله ﷺ يوم بدر أربعة أسهم، سهمين لفرسي، وسهمًا لي، وسهمًا لأمي من ذوي القرى)». وقد خرجته في الباب الثاني، الفصل السادس (ح ١٢١) في الحاشية.

٨- سلام بن أبي عمرة؛ أبو علي الخراساني (ت)^(١).

قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء». وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وهو الذي روى عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام سهم المرجئة والقدرية...».

وقال الذهبي: «ضَعَفَ». وقال ابن حجر: «ضعيف، من السادسة»^(٢). وقد روى الطبري من طريقه، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «صنفان من أمتي ليس لهما نصيب، المرجئة والقدرية»^(٣). ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل...». فذكر اثنتين منها، ثم قال: «والثالثة أن سلام بن أبي عمرة من أهل النقل»^(٤)، ليس في أهل الرواية المعروفين بها، فالواجب التوقف في نقله.

ثم قال الطبري: «وقد وافق سلام بن أبي عمرة في رواية هذا الخبر، عكرمة، عن ابن عباس جماعة، نذكر ما حضرنا من ذلك ذكره...». فروى

(١) روى له الترمذي حديثاً واحداً.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٣٣/٤، والمجروحين ٣٤١/١، وميزان الاعتدال ٣/ ٢٥٨، الكاشف ١/ ٤٧٤، والتقريب ص ٢٦١.

(٣) مسند ابن عباس ٦٥٣/٢ (ح ٢٥). أخرجه الترمذي في كتاب القدر، باب ما جاء في القدرية (ح ٢١٤٩) من طريق محمد بن بشر، عن سلام بن أبي عمرة، به. وروى الترمذي قبله في نفس الموضع الحديث من طريق القاسم بن حبيب، وعلي بن نزار، عن نزار، عن عكرمة، به. وقال الترمذي: «وهذا حديث غريب حسن صحيح». كما رواه ابن ماجه في السنة، باب في الإيمان (ح ٦٢) من طريق محمد بن فضيل، عن علي بن نزار، به. وهي متابعات رواها الطبري عقب حديثه المتقدم.

(٤) نبه المحقق، أنه هكذا ورد في المخطوطة، وقال: «وأخشى أن يكون الصواب: ليس من أهل النقل». انظر مسند ابن عباس ٦٥٤/٢ الحاشية ١.

الطبري الخبر من طريق القاسم بن حبيب، وعلي بن نزار -قرنهما-، عن نزار بن حيان، عن عكرمة، به.

كما رواه من طريق القاسم بن حبيب، وعلي بن نزار -قرنهما-، عن عكرمة، به. [أي ليس فيه نزار بن حيان!].

ورواه -أيضاً- من طريق علي بن نزار وحده^(١).

وكل هذه الطرق أقرب إلى الضعف الشديد، والله أعلم^(٢). ثم روى الطبري عدة شواهد للخبر لا تخلو أسانيدھا من مقال^(٣).

(١) انظر: مسند ابن عباس ٢/ ٦٥٤، ٦٥٥ (ح ٩٦٨ - ح ٩٧١).

(٢) نزار بن حيان الأسدي، مولى بني هاشم (ت ق):

قال ابن حيان: ((شيخ...قليل الرواية، منكر الحديث جداً، يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه، حتى يسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها، لا يجوز الاحتجاج به بحال)).

وذكر ابن عدي في الكامل، في ترجمة ابنه علي بن نزار حديثه عن عكرمة عن ابن عباس، في المرجعة والقدرية، ثم قال: ((هذا الحديث أحد ما أنكره علي بن نزار، وعلي والد نزار)).

وقال الذهبي: ضعف.

انظر ترجمته في: المجروحين ٣/ ٥٦، والكامل ٥/ ١٩٤، والتهذيب ١٠/ ٣٧٧، والمغني ٢/ ٦٩٥.

-علي بن نزار بن حيان الأسدي الكوفي (ت ق):

قال ابن حيان: ((شيخ...يفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، روى عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((صنفان من أمي لا تنالهم شفاعتي القدرية والمرجعة))).

وقال ابن حجر: ((ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وسمعت أصحابنا يضعفونهم)).

وقال ابن عدي: ((علي بن نزار، وسلام بن أبي عمرة حديثهما ليس بشيء)).

وقال ابن حجر: ضعيف من السادسة

انظر ترجمته في: المجروحين ٢/ ١١٢، والكامل ٥/ ١٩٤، والتهذيب ٤/ ٢١٦، والتقريب ص ٤٠٥.

- القاسم بن حبيب التمار، الكوفي (ت).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن معين: ((القاسم بن حبيب الذي يحدث عن نزار بن حيان لا شيء)).

وقال الذهبي: ((ضعف)). وقال ابن حجر: ((لين من السادسة)).

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧/ ١٠٨، والثقات ٧/ ٣٣٧، والكاشف ٢/ ٣٧٥، والتقريب ص ٤٤٩.

(٣) انظر مسند ابن عباس ٢/ ٦٥٦ - ٦٥٨ (ح ٩٧٢ - ٩٧٥).

٩- ثُوَيْر بن أبي فاختة؛ سعيد بن علاقة الهاشمي؛ أبو الجَهْم الكوفي، مولى أم هانئ، وقيل: مولى زوجها جعدة (ت).

- ضعفه كثيرون، كابن معين، وأبي حاتم، والدارقطني، والجوزجاني، وغيرهم.

وقال ابن معين في رواية أخرى: «ليس بشيء».

أما العجلي فثقل عنه قولان.. فقال: «هو وأبوه لا بأس بهما». وفي موضع آخر: «ثوير يكتب حديثه، وهو ضعيف».

وقال أبو زرعة: «ليس بذلك القوي». وقال يعقوب بن سفيان: «لين الحديث».

وقال النسائي: «ليس بثقة». وكان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه.

وقال أبو داود: «ضرب ابن مهدي على حديثه». وقال أيوب السختياني: «لم يكن مستقيم اللسان».

وقال سفيان الثوري: «كان ثوير من أركان الكذب». وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة».

وقال الذهبي: «واو». وقال ابن حجر: «ضعيف، رمي بالرفض، من الرابعة^(١)».

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢٠١/١، والمجروحين ٢٠٥/١، والكمال ١٠٥/٢، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ١٦٧، والكفاية في ص ١١٨، وميزان الاعتدال ٩٨/٢، والكاشف ١٢٩/١، والتذهيب ٢٧٨/١، والتقريب ص ١٣٥.

قلت: ظهر من خلال الترجمة أن ضعفه بيّن، ومع ذلك فقد قال الحاكم في المستدرک: «لم ينقم عليه غير التشيع»^(١)!

بينما يلاحظ أن ابن حبان في قوله السابق، قد جَرَّحَهُ جَرَحًا مفسرًا، لا تعلق له بالبدعة.

وقد روى الطبري خبرًا من طريقين عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي عليه السلام، قال: «أهدى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل، وأهدى قيصر لرسول الله ﷺ فقبل، وأهدت الملوك فقبل منهم». ولم يرو بعده أي متابعة.

إنما صحح سنده، ونقل عن الآخرين تضعيفهم لعلل منها: «أن ثوير ابن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثهم»^(٢).

والحديث أخرجه الترمذي في السير، باب ما جاء في قبول هدايا المشركين (ح ١٥٧٦)، وقال: «وهذا حديث حسن غريب، وثوير بن أبي فاختة اسمه سعيد بن علاقة...».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٧٤٧).

كلاهما من طريق ثوير بن أبي فاختة، به.

ولم يرو الطبري شواهد للخبر بعد أن ذكر تعليل الآخرين للخبر، خلافاً لعادته، وإنما ذكر شاهدين للخبر أثناء كلامه عن فقه هذا الحديث^(٣).

(١) المستدرک ٢/٥٥٣.

(٢) انظر: مسند علي ص ٢٠٧ (ح ٢٥-٢٦).

(٣) مسند علي ص ٢١٢.

الشاهد الأول من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، رواه الطبري من طريق علي بن زيد بن جُدعان، القرشي التيمي، أبو الحسن البصري المكفوف (بخ م مقرونًا ٤).

قال الترمذي: صدوق، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره. والأكثر على تضعيفه؛ فضعه ابن عيينة، والإمام أحمد، ويحيى ابن معين، والنسائي، وغيرهم.

وقال الإمام أحمد: «ليس بشيء». وقال ابن حجر: «ضعيف»^(١). والشاهد الآخر من مراسيل الحسن، وسيأتي في الفصل السابع من هذا الباب أن الإمام الطبري يضعف مراسيل الحسن. كما استشهد الإمام الطبري بفعل الأئمة الراشدين^(٢). وسيظهر أثناء البحث كذلك عدد من الرواة، ممن تكلم فيهم النقاد، ويظهر رجحان الجرح فيهم، بينما صحح الإمام الطبري خبرهم..

(١) سأتى ترجمة مفصلة له في الباب الثاني، الفصل الثالث (ح ١٠٥).

(٢) مسند علي ص ٢١٣.

والخلاصة:

بالنظر في هؤلاء الرواة الذين صحح الطبري أسانيد الأخبار المروية من طريقهم، يلاحظ ما يلي:

- ١- أنهم رواة ضعفاء سوى ثلاثة منهم اشتد ضعفهم، وهم: عبد الرحمن بن حماد، وإسحاق بن إدريس، وثوير بن أبي فاختة.
- ٢- أن الإمام الطبري لم يرو لهم أي متابعة، سوى سلام بن أبي عمرة، فقد روى الطبري متابعات له هي أقرب إلى الضعف الشديد، والله أعلم.
- ٣- أن الإمام الطبري روى شواهد للخبر الذي صححه من طريق هؤلاء الرواة، ولكن يلاحظ أن أكثرها ضعيف، أو ضعيف جداً.
- ٤- أن أحد الرواة تناقض فيه ابن حبان، فذكره في الثقات، كما ذكره في المجروحين، وهو عمران بن ظبيان.

وثلاثة من الرواة ذكرهم في الثقات فقط، وهم محمد بن عمر، وعبد الله بن مصعب، وطلحة بن جبر، إلا أنه قال فيه: «(شيخ)»!

وباقى الرواة ذكرهم في المجروحين وهم: عبد الرحمن بن حماد، ومحمد بن موسى بن مسكين، وإسحاق بن إدريس، وسلام بن أبي عمرة، وثوير بن أبي فاختة.

- ٥- أن اثنين منهم، وهما طلحة بن جبر، وعبد الرحمن بن حماد؛ صحَّحَ الحاكم روايتهما، وهاتان الروايتان رواهما الطبري من طريقهما أيضاً، كما وثق الحاكم محمد بن موسى؛ أبا غزية. وقال في ثوير بن أبي فاختة: «(لم ينقم عليه غير التشيع)»!

وفيما يلي سأذكر ما استنتجته من جميع ما تقدم..

النتيجة:

أن الإمام الطبري - بالعموم - قد ضَعَّف رواية من ضعفه كبار الأئمة، وهذا ظاهر من خلال ما تمت دراسته عبر هذا الفصل، فكونه صحَّح - في حالات - رواية آخرين ممن ضعفهم كبار الأئمة لا يعني أن هذا هو الحال الغالب على منهج الإمام الطبري. وإن كان يُلمس في ذلك تساهل في الحكم، وقرب من أحكام من عُرف من الأئمة بالتساهل في التصحيح كابن حبان والحاكم، بل يظهر أن الطبري أقرب في ذلك إلى الحاكم منه إلى ابن حبان^(١)، والله أعلم.

كما يلاحظ أن الإمام الطبري كان حريصاً على إيراد الشواهد للخبر، وكأنه يعني بذلك بيان أن للخبر أصلاً، مما يجعله مقبولاً عنده، ولو كان في رآويه ضعف، فضعفه يحتمل في هذه الحالة، في نظر الإمام الطبري، والله أعلم.

وهذا هو منهج الفقهاء عادة في التعامل مع الأخبار.

قال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي^(٢) في تقريب المدارك على

(١) من الرواة، الذين تكلم فيهم النقاد، وظهر رجحان الجرح فيهم، بينما صحح الإمام الطبري أخبارهم: أبو حمزة الشامي، وعبد بن منصور، وعثمان بن عمير، والحاتر الأور، وسلمة بن الفضل، والحن بن أبي جعفر، وغيرهم. وهؤلاء كلهم ذكرهم ابن حبان في المجروحين، سوى سلمة بن الفضل، ذكره في الثقات، وقال: يخالف، ويخطئ! وستأتي تراجمهم أثناء هذا البحث. ومن تقدم ذكرهم قريباً - ص ٢٥٠ - من ذكرهم ابن حبان في المجروحين: عبد الرحمن بن حماد، ومحمد بن موسى بن مسكين، وإسحاق بن إدريس، وسلام بن أبي عمرة، وثوير بن أبي فاختة.

(٢) هو علي بن محمد: أبو الحسن الخزرجي، الإشبيلي، ثم القاسي، الفقيه المعروف بالحصار. كان إماماً فاضلاً، كثير التصانيف، بارعاً في أصول الفقه. ومن كتبه: (الناسخ والمنسوخ)، و(تقريب المدارك في رفع الموقوف ووصل المقطوع من حديث مالك)، اختصر فيه بعض معاني كتاب التمهيد لابن عبد البر، وله أرجوزة في أصول الدين شرحها في أربع مجلدات. توفي سنة ٦١١. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٧٨/٤٤.

موطأ مالك: «قد يعلم الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول، أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث، والعمل به، واعتقاد صحته، وإذا لم يكن في سنده كذاب، فلا بأس بإطلاق القول بصحته، إذا وافق كتاب الله تعالى، وسائر أصول الشريعة»^(١).

فقوله: «إذا لم يكن في سنده كذاب»، يعيدنا إلى ما سبق ذكره في أول هذا الفصل عن تصديق الطبري لخبر العدل، وتصريحه بأنه صحيح أسانيد أخبار لعدالة رواتها، بينما أعل الآخرون هذه الأخبار.

وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: «الذي تقتضيه قواعد الأصوليين والفقهاء أن العمدة في تصحيح الحديث على عدالة الراوي، وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي، وعدم غلطه...»^(٢).

وقال الزركشي: «والفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه، إلا إذا تبين الجرح، وعلم الاتفاق على ترك الراوي ... نعم ربما يتوقف الفقهاء في ذلك، وإن لم يتبين السبب»^(٣).

وقول الزركشي: «وعلم الاتفاق على ترك الراوي».. نلاحظه أيضًا في قول الطبري في أحد نقاشاته، حيث قال: «إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر... أصحيح هو أم سقيم؟ فإنك إن قلت: هو سقيم؛ قيل لك: ما الذي أسقمه؟ وجميع من بينك وبين رسول الله ﷺ معروفة

(١) النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٠٧/٢.

(٢) النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٠٦/٢.

(٣) النكت على ابن الصلاح ٧٦٥/٢-٧٦٦.

حالهم، غير متروكة روايتهم!...)»^(١).

إلا أنه ظهر عند دراسة تراجم هؤلاء الرواة الذين صحح الطبري روايتهم، أن منهم - وهم قلة قليلة - من كان ضعفه بيّنًا، وتركه الأئمة...

ومع الفصول القادمة - بإذن الله - يتبين المزيد من منهجه.



(الفصل الثاني)

منهجه في التضعيف بالإيهام (ص ٢٦٥ - ٢٩٤)

- تضعيف الإمام الطبري للأخبار التي فيها راوٍ مبهم، وهي على قسمين.. (ص ٢٦٧).
- القسم الأول: (ص ٢٦٨).
- ويشتمل على الخبر (ح ٢٨).
- القسم الثاني: (ص ٢٧٠).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٢٩) إلى (ح ٣٢).
- النتيجة (ص ٢٩٤).

الفصل الثاني: منهجه في التضعيف بالإبهام

المبهم: هو من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال أو النساء.

ومن أسباب تضعيف الخبر وعدم قبوله إبهام راوٍ في إسناده^(١).

قال الحافظ ابن حجر: «ولا يقبل حديث المبهم ما لم يُسم؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه، ومن أبهم اسمه لا يعرف عينه، فكيف تعرف عدالته.»^(٢).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فإن أحكامه التي يضعف بها الخبر الذي فيه راوٍ مبهم؛ قسمتها إلى قسمين:

القسم الأول: يصرح فيه الإمام الطبري بأن في السند راويا مبهمًا.

القسم الثاني: يضعف فيه الإمام الطبري سند الحديث بعبارة مجملة، دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أن فيه راويا مبهمًا.

وفيما يلي سأتناول هذين القسمين بالدراسة، ثم أختم بذكر نتيجة هذه الدراسة..

(١) انظر: فتح المغيث ٣/٣٠١، وتدريب الراوي ص ٣٦٠.

(٢) نزعة النظر لابن حجر ص ١٠٦، وانظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠، وتقريب النوري مع التدريب ص ١٥٨، وشرح شرح النخبة للقراري ص ٥١١.

القسم الأول: وفيه يصرح الإمام الطبري بأن في السند راويا مبهماً.

٢٨- موضعه: (١)

في الجزء المفقود (ص ١٢٦):

قال الطبري في حديث من رواية عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه: «رواه عنه بعض من لم يُسم لنا اسمه، على اضطراب من نقلته في سنده، وذلك:

ح-١٦٩- ما حدثني محمد بن عمارة الأسدي، قال: حدثنا سعد بن حفص الطلحي، قال: حدثنا شيبان، عن يحيى، عن إبراهيم بن عبد الله ابن قارظ، أن رجلاً أخبره، عن عبد الرحمن بن عوف، أنه سمع النبي ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: إني أنا الرحمن، وهي الرحم، وشَقَقْتُ لها من اسمي، فَمَنْ يَصِلْهَا أَصِلْهُ، وَمَنْ يَقْطَعْهَا أَقْطَعُهُ، وَمَنْ يَبْتَنُهَا أَبْتَنُهَا)).

ح-١٧٠- حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا بشر بن بكر، عن الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله ابن محمد، قال: أقبل قريب لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يعوده، فقال له عبد الرحمن رضي الله عنه: وصلتك رحم؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن خلقت الرحم، واشتقت لها من اسمي، فمن يصلها أصله، ومن يقطعها أقطعها)).

(١) لم أظفر بموضع آخر غيره، مما يندرج تحت هذا القسم. وسأتناول تخريج الحديث ودراسة سنده بالتفصيل في الباب الثاني، الفصل الخامس المتعلق بالاضطراب (ح ١١٧) بإذن الله تعالى.

-ح ١٧١- وحدثني العباس بن الوليد الغدري، قال: أخبرني أبي، قال حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن محمد، قال: دخل قريب لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يعود. . -[فذكره بلفظ الحديث السابق]-«).

يلاحظ أن الإمام الطبري قبل ذكره لهذا الحديث بطرقه المتقدمة أعلاه - (ح ١٦٩ - ١٧١) - قد روى الخبر من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي رداد الليثي، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه، وصححه سنده ^(١)، ثم ذكر أن الآخرين خالفوه في التصحيح، لعل. . فذكر منها: ((أنهم قالوا: لا يعرف أبو الرداد في حملة العلم، ولا تثبت بمجهول حجة)). -وسأتي الكلام عن رواية الطبري عن أبي الرداد، في الفصل القادم-. ثم قال الطبري: «فإن قال قائل: فهل حدث هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف، غير أبي الرداد؟ قيل: قد رواه عنه بعض من لم يُسمَّ لنا اسمه، على اضطراب من نقلته في سنده. . .» ^(٢).

فعبارة السابقة «رواه بعض من لم يُسمَّ لنا. . إلخ»، يظهر من سياقها أنها خرجت منه مخرج المضعف للخبر، لأنها جاءت بعد تصحيحه للخبر من طريق أبي الرداد، وذكره لما تقدم عن الآخرين، والله أعلم.

(١) انظر: الجزء المفقود ص ١٢١ - ١٢٣ (ح ١٦٥).

(٢) الجزء المفقود ص ١٢٦.

القسم الثاني: وفيه يضعف الإمام الطبري سند الحديث بعبارة مجملة، دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أن فيه راويًا مبهمًا.

٢٩- الموضع الأول:

في مسند ابن عباس (١/٨٥، ٨٦):

قال الطبري: «خبر في إسناده نظر»^(١) . . .

ح-١٠٧- حدثني أحمد بن حماد الدولابي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني أبو يعفور العبدى، قال: سمعت أميرًا كان على مكة، منصرف الحجاج عنها، يقول: كان عمر رضي الله عنه رجلًا قويًا، وكان يزاحم على الركن، فقال له النبي ﷺ: ((يا أبا حفص! إنك رجل قوي، وإنك تزاحم على الركن، فتؤذي الضعيف، فإذا رأيت منه خلوة فاستلمه، وإلا فكبر وامضه)).

ح-١٠٨- حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثني أبو يعفور، عن شيخ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((إنك رجل شديد، تزاحم على الحجر، فإن رأيت خاليًا فاستلمه، وإن رأيت عليه زحامًا فلا تستلمه)).

تخريج الحديث (ح ١٠٧):

- أخرجه أحمد في مسنده (ح ١٩٠) عن وكيع، بنحوه.

كلاهما: (أحمد بن حماد الدولابي، ووكيع) عن سفيان الثوري.

(١) روى الطبري تحت هذه العبارة خبر عمر رضي الله عنه من ثلاثة طرق، وهي: ح ١٠٦-١٠٧-١٠٨ من مسند ابن عباس ١/٨٥، وسبق أن درست في الفصل الأول (ح ١٦) الحديث الوارد في مسند ابن عباس برقم (١٠٦)، وأشارت هناك إلى هذين الحديثين (ح ١٠٧ و ح ١٠٨).

- وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة (ص ٣٧٥ ح ٥١٠). والفاكهي في أخبار مكة (١/١٠٩ ح ٧٠) عن محمد بن أبي عمر العدني. والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٧٨) عن يونس بن عبد الأعلى.

- ثلاثتهم: (الشافعي، ومحمد بن أبي عمر العدني، ويونس بن عبد الأعلى) عن سفيان بن عيينة، بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/٣٦ ح ٨٩١٠) عن الثوري مقروناً بابن عيينة، بنحوه.

- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/١٧١ ح ١٣١٥٢) عن أبي الأحوص؛ سلام بن سليم، بنحوه.

- وأخرجه الطحاوي في الموضع السابق، بنحوه. والبيهقي في السنن الكبرى (٥/٨٠ ح ٩٠٤٤) بنحوه. وقال عن رواية الشافعي: إنها شاهد لرواية بن المسيب^(١).

كلاهما: (الطحاوي، والبيهقي) عن أبي عوانة.

- أربعتهم: (سفيان بن الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبو الأحوص، وأبو عوانة) عن أبي يعفور العبدي، عن الأمير على مكة، أن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه. الحديث.

وعزاه أيضاً الزيلعي في نصب الراية (٣/٣٩) إلى إسحاق بن راهويه، وأبي يعلى الموصلي، من طريق أبي يعفور؛ به.

وجاء في رواية الشافعي، وابن أبي شيبة، والفاكهي، والطحاوي، والبيهقي أن الرجل (الأمير على مكة): من خزاعة.

(١) وسأتي التعليق على قوله هذا في الحكم على السند.

وقال سفيان عنه -في رواية الشافعي-: «هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، كان الحجاج استعمله عليها مُنصرَفَه منها حين قتل ابن الزبير».

أما في رواية عبد الرزاق فذكر فيها أبو يعفور، عن رجل، فلم يُبين فيها أنه من خزاعة أو أنه كان أميرًا على مكة.

وجاء في رواية الطحاوي أن ذلك كان في سنة ثلاث وسبعين. أما الرواية الثانية - (ح ١٠٨) - فلم أجد من خرجها بهذا الإسناد؛ أي من رواية أبي يعفور، عن شيخ، عن عمر، قوله: قال لي رسول الله: . . الحديث. دراسة إسناده:

أحمد بن حمّاد بن سعيد بن مسلم الأنصاري، الدُّولابي، الرّازي. أبو علي. سكن مصر. وهو والد أبي بشر محمد الدولابي، صاحب كتاب الكنى والأسماء.

وقد تقدمت ترجمته في التمهيد، وذكرت أنني لم أقف على من ترجم له سوى ابن أبي حاتم، وقال: «روى عن حسين بن علي الجعفي، وعمران بن أبان الواسطي. سمع منه أبي، وعلي بن الحسين بن الجنيد». ومنه نقل الخطيب البغدادي ترجمته في غنية الملتبس^(١).

سُفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ع). قال ابن حجر: «ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلّس».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٠/٢، وغنية الملتبس ص ٩٦. واقتبست بقية نسبه من ترجمة ابنه أبي بشر في سير الأعلام ٣٠٩/١٤.

توفي سنة: ١٦١^(١).

وَقَدَّان؛ أَبُو يَغْفُورَ الْكَبِيرِ الْعَبْدِي، الْكُوفِي، وَيُقَالُ: اسْمُهُ وَاقْد (ع).

أدرك المغيرة بن شعبة. وروى عن: أنس بن مالك، وعبد الله بن عَمَر بن الخطاب، وغيرهما. وقد وثقه ابن معين، والإمام أحمد، وابن المديني. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

توفي سنة: ١٢٠، وقيل: بعدها^(٢).

الحكم على السند:

مرسل، كما أن فيه راويًا مبهمًا، وهو الذي وصفه الطبري بأنه الأمير على مكة زمن الحجاج.

وقد جاء في روايات أخرى - كما تقدم في التخريج - أنه رجل من خزاعة.

وقال الشافعي بعد أن روى الحديث من طريق هذا المبهم، أن ابن عيينة قال: «هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، كان الحجاج استعمله عليها منصرفه منها، حين قتل ابن الزبير».

وعبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث الخزاعي (بخ س):

ذكره مسلم في المنفردات والوحدان، وقال: وممن تفرد عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن بالرواية ممن دون الصحابة - فذكر منهم -: عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث الخزاعي.

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢١٩/١٠، وتهذيب الكمال ١٥٤/١١، وتذكرة الحفاظ ١٥١/١، والتقريب ص ٢٤٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٨/٩ ت ٢٠٧، والثقات ٤٩٩/٥، وتهذيب الكمال ٤٦٠/٣٠، والتهذيب

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «(يروى عن جماعة من الصحابة)». وقال ابن حجر: «(من أولاد الصحابة، روى عن أبي موسى عليه السلام)»، ويقال: له أيضًا صحبة^(١).

وقال ابن كثير في رواية أحمد: «وهذا إسناد جيد، لكن راويه عن عمر عليه السلام مبهم، لم يُسم، والظاهر أنه ثقة جليل؛ فقد رواه الشافعي -ثم ذكر ابن كثير رواية الشافعي وقول ابن عيينة في اسم المبهمة أنه عبد الرحمن بن نافع. ثم قال: - وقد كان عبد الرحمن هذا جليلاً نبيلاً كبير القدر، وكان أحد النفر الأربعة الذين ندبهم عثمان بن عفان عليه السلام في كتابة المصاحف التي نفذها إلى الآفاق.». ^(٢).

قلت: وإن عُرف هذا المبهمة، فإنَّ الرواية تظل مرسلة؛ لأن عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث إنما روى أن النبي ﷺ قال لعمر عليه السلام: «(يا عمر! إنك رجل قوي. . .)» الحديث. فهذه رواية مرسلة. وقد قال ابن كثير في إرشاد الفقيه (١/ ٣٣٤): «(عن عبد الرحمن بن الحارث: قال النبي لعمر: -وذكر الحديث-)». ثم قال ابن كثير: «رواه الشافعي وأحمد، وهو مرسل جيد».

وسئل الدارقطني: عن حديث أبي يعفور العبدي، عن رجل من خزاعة، عن ^(٣) عمر، قال رسول الله ﷺ: «(يا عمر! إنك رجل قوي. . .)» - وذكر الحديث -.

(١) انظر ترجمته في: المنفردات والوحدان ص ٩٤، ٩٥، والثقات ٨١/٥، والتقريب ص ٣٥١.

(٢) انظر: البداية والنهاية ١٥٩/٥.

(٣) من خلال التخريج المتقدم فإن الرجل من خزاعة أو الأمير على مكة، قد ورد في الأسانيد أنه يروي أن النبي ﷺ قال لعمر عليه السلام .. ولم أجد من رواه عن أبي يعفور، عن الرجل...، عن عمر، عن النبي، سوى رواية الطبري الثانية ج ١٠٨ - من طريق أبي يعفور عن شيخ، عن عمر قال: قال لي رسول الله.. فذكر الحديث.

فأجاب الدارقطني: ذكره ابن عيينة وغيره عن أبي يعفور، فقال ابن عيينة: ذكروا أنه عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث، ورواه أيضًا عيسى ابن طلحة بن عبيد الله، عن رجل، لم يسمعه عن عمر، وقيل: عن عيسى بن طلحة، عن عمر مرسلًا^(١).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد، وفيه راو لم يسم، وعن أبي يعفور العبدى، قال: سمعت رجلاً منصرف الحجاج عن مكة يقول: إن عمر رضي الله عنه كان يزاحم على الركن، فذكر نحوه مرسلًا، فإن هذا أبو يعفور الصغير ولم يدرك الصحابة، والله أعلم»^(٢).

قلت: لكن أبا يعفور الصغير هو عبد الرحمن بن عُبَيْد بن نِسْطاس الثعلبي العامري^(٣)، بينما الوارد في السند هنا هو: أبو يعفور العبدى، وهو الكبير، وقد صرح ابن كثير والزيلعي^(٤) أن أبا يعفور العبدى الوارد في هذا السند اسمه: وقدان. وهو اسم أبي يعفور الكبير العبدى؛ كما تقدم في ترجمته.

إشارة:

تقدم في الفصل الأول من هذا الباب (ح ١٦) أن الإمام الطبري روى نحو هذا الحديث من طريق المفضل بن صالح؛ أبي جميلة، عن محمد بن المنكدر، عن سعيد بن المسيب، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ -وهو الخبر ح ١٠٦ من مسند ابن عباس-.

(١) الملل الواردة في الأحاديث النبوية ٢/ ٢٥٢.

(٢) مجمع الزوائد ٣/ ٢٤١.

(٣) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٧/ ٢٦٩، والتهذيب ٢/ ٥٣١.

(٤) البداية والنهاية ٥/ ١٥٩، ونصب الراية ٣٣٩.

وحكمت على السند هناك بأنه ضعيف جداً؛ لأن المفضل وإه، منكر الحديث.

وروى البيهقي في السنن الكبرى (٨٠ / ٥ ح ٩٠٤٣) هذا الحديث من طريق المفضل، ثم في (ح ٩٠٤٤)^(١) علّق البيهقي على الخبر من رواية الشافعي-التي نقل فيها قول ابن عيينة في اسم الراوي المبهم-فقال: «هو شاهد لرواية ابن المسيب».

قلت: لكن رواية ابن المسيب وردت من طريق المفضل بن صالح، وتقدم أنه منكر الحديث، وإه، فلا تصلح روايته للترقية، والله أعلم.

وعوداً إلى قول الطبري: «خبر في إسناده نظر» فإنه يظهر أن قوله هذا بسبب ما في إسناد الحديث -ح ١٠٧- من إبهام وإرسال، ولما في إسناد -ح ١٠٨- من إبهام، حيث رواه أبو يعفور، عن شيخ، عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

٣٠- الموضع الثاني:

في مسند علي رضي الله عنه (ص ٢١٨):

-ح ٣٥٤- قال الطبري: «وحدثني العباس بن الوليد العذري، قال: أخبرني أبي، قال: حدثني عبد الله بن شُوذَب، قال: حدثني عامر بن عبد الواحد، قال: كنت جالساً عند عطاء بن أبي رباح، فرأى شيخاً هو أكبر منه، فأقبل عليه عطاء، فرحب به ووسع له، فقال الشيخ: حدثني الصديقة ابنة^(٢) الصديق رضي الله عنه، - وأحسب أنها رفعت الحديث - قال:

(١) تقدم ذكرها في التخرّيج قريباً.

(٢) في المطبوع: (ابنت). والظاهر أنه خطأ طباعي.

((أيما عاملٍ أصابَ في عمله فوقَ رزقه الذي فُرِصَ له فإنه غُلُولٌ^(١))).
ثم قال الطبري: «وقد بينت هذه الأخبار^(٢) عن رسول الله ﷺ،
- وإن كان فيها بعض النظر... - معنى ما رُوي عن معاذ^(٣)، عن رسول
الله ﷺ من إباحته له ما أباح من هدايا رعيته^(٤)».

تخريج الحديث:

أخرجه محمد بن خلف بن حيان -المعروف بوكيع- في أخبار
القضاة (١/ ٦٠). والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢٤٩ ح ١٢٨١).
كلاهما: (محمد بن خلف، والطبراني) من طريق أيوب بن سويد
الرملي، عن ابن شوذب، به، بنحوه.

كلاهما: (الوليد بن مزيد العذري، وأيوب بن سويد الرملي) عن ابن
شوذب، عن عامر بن عبد الواحد، عن الشيخ، عن عائشة رضي الله عنها، به. وورد
رفعه عن عائشة في رواية أيوب بن سويد دون شك.

دراسة إسناده:

١- العباس بن الوليد بن مَزَيْد العُذْرِي؛ أبو الفضل البَيْرُوتِي (د س).
قال أبو حاتم: «صدوق». وقال ابنه: «سمعت منه، وهو صدوق،
ثقة».

(١) كل خيانة غُلُول، لكنه صار في عرف الشرع لخيانة المغانم خاصة، يقال منه: غُلٌّ وأغْلَنَ. انظر: غريب الحديث لأبي
عبيد؛ القاسم بن سلام ١/ ١٩٩، ومشارك الأنوار ٢/ ١٣٤ (غ ل).

(٢) يشير بقوله (الأخبار) إلى خبرين رواهما؛ أحدهما هو هذا الخبر، والآخر شاهد له من حديث ابن بريدة رضي الله عنه،
وسأتناوله بالدراسة في هذا الباب، الفصل السادس (ح ٦٤).

(٣) تقدمت دراسة خبر معاذ رضي الله عنه في الفصل الأول (ح ٦).

(٤) مسند علي ص ٢١٩.

وقال النسائي: «ثقة». وفي موضع آخر قال: «ليس به بأس». وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «كان من خيار عباد الله، المتقين في الروايات».

كما ذكره العجلي في ثقاته.

وقال الذهبي: «صدوق، صاحب ليل». وقال ابن حجر: «صدوق، عابد».

توفي سنة: ٢٦٩، وقيل غير ذلك^(١).

٢- الوليد بن مَزَيْد العُذري؛ أبو العباس البيروتي (د س).

أثبت أصحاب الأوزاعي.

قال ابن حجر: «ثقة، ثبت».

توفي سنة: ٢٠٣، وقيل: ٢٠٧^(٢).

٣- عبدالله بن شُوذْب الخُرَّاساني؛ أبو عبد الرحمن البلخي، سكن البصرة ثم سكن الشام (بخ ٤).

وثقه ابن معين، وابن عمار، والنسائي، وابن نمير، والعجلي. وذكره ابن حبان في الثقات.

كما وثقه الإمام أحمد، وقال -أيضاً-: «لا أعلم به بأساً»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧٧/٦، ومعرفة الثقات ٢٠/٢، والثقات ٥١٢/٨، وتاريخ مدينة دمشق ٤٤٩/٢٦، والكشاف ٦٥/٢، والتهذيب ٢٩٥/٢، والتقريب ص ٢٩٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨/٩، والثقات ٢٢٤/٩، وتهذيب الكمال ٨٣/٣١، والتهذيب ٣٢٤/٤، والتقريب ص ٥٨٣.

وقال ابن حزم: «مجهول».

وقال الذهبي: «صدوق، إمام». وقال ابن حجر: «صدوق، عابد».

وتوفي سنة: ١٥٦^(١). والظاهر أنه ثقة لتوثيق من سبق ذكرهم من الأئمة.

٤- عامر بن عبد الواحد الأحول البصري (ر م ٤).

قال ابن معين: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «هو ثقة، لا بأس به». فسأله ابنه: «يحتج بحديثه؟» قال: «لا بأس به». وقال ابن عدي: «لا أرى بروايته بأساً».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «شيخ».

وقال الإمام أحمد: «ليس حديثه بشيء». وفي رواية أخرى قال: «ليس بالقوي، هو ضعيف الحديث». وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ، من السادسة»^(٢).

والظاهر أنه ليس به بأس، لقول عدد من كبار الأئمة، منهم أبو حاتم - بالرغم من تشدده-، كما أنه من رجال مسلم.

٥- عطاء بن أبي رباح، واسمه: أسلم القرشي الفهري؛ أبو محمد المكي، مولى آل أبي خثيم، ويقال: مولى بني جمح (ع).

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو زرعة، والعجلي. كما ذكره ابن حبان في ثقاته: وقال: «كان من سادات التابعين فقهاً، وعلماً، وورعاً، وفضلاً».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٨٢/٥، والفتا ١٠/٧، وتهذيب الكمال ٩٤/١٥، وميزان الاعتدال ١٢٠/٤، والتهذيب ٣٥٤/٢، والتقريب ص ٣٠٨.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٢٦/٦، والضعفاء الكبير ٣١٠/٣، والفتا ١٩٣/٥، والكمال ٨١/٥، وتهذيب الكمال ٦٥/١٤، وميزان الاعتدال ٢٠/٤، والتقريب ص ٢٨٨.

وكان كثير الإرسال. .

قال يحيى بن سعيد القطان: «مرسلات مجاهد أحب إليّ من مرسلات عطاء بكثير، كان عطاء يأخذ عن كل ضرب». وبنحوه قال أبو داود. وقال الإمام أحمد: «ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء، فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد».

وقال ابن المديني: «كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعد». وعلق الذهبي على قول ابن المديني السابق، فقال: «لم يَغنِ الترك الاصطلاحي، بل عني أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي». وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال. . . وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه».

مات سنة: ١١٤، وقيل: ١١٥^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه راوٍ مبهم، وهو الشيخ الذي روى عن عائشة رضي الله عنها. وقد قال الطبري في هذا الخبر: «فيه بعض النظر».

فيظهر أن سبب قوله راجع إلى أحد الأمرين التاليين أو كليهما:

١- إيهام هذا الراوي.

٢- حال عامر بن عبد الواحد الأحول؛ فهو وإن كان لا بأس به في رأي بعض الأئمة؛ كابن معين وأبي حاتم وابن عدي؛ إلا أن الإمام أحمد

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦/٤٦٣، والجرح والتعديل ٦/٣٣٠، ومعرفة الثقات ٢/١٣٥، وجامع التحصيل ٢٣٧، والثقات ٥/١٩٨، وتهذيب الكمال ٢٠/٦٩، و٢٧/٢٣٣، وسير الأعلام ٥/٨٦، وميزان الاعتدال ٥/٩٠، وتهذيب التهذيب ٣/١٠١، والتقريب ص ٣٩١.

والنسائي ضعفاه، وقال ابن حجر: «(صدوق يخطئ)»، فلعل الإمام الطبري ممن يرى تضعيفه.

ولكن الأظهر والأقوى الذي ينصرف إليه الذهن أن يكون قوله السابق بسبب إبهام الراوي. -والله أعلم-.

٣١- الموضع الثالث:

في جامع البيان (٣٧٦/١٩):

عند تأويل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، رجح الإمام الطبري أن أولى الأقوال في تأويل الآية بالصواب أن المصطفين من عباده هم مؤمنو أمة محمد ﷺ، وأما الظالم لنفسه؛ فهو من أهل الذنوب التي هي دون الشرك؛ ذلك أن الله تعالى أتبع هذه الآية بقوله: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] فعَمَّ بدخول الجنة جميع الأصناف الثلاثة: الظالم لنفسه، والمتقصد، والسابق^(١).

ثم قال الطبري: «(وقد رُوِيَ عن رسول الله ﷺ بنحو الذي قلنا في ذلك أخبار^(٢))، وإن كان في أسانيدها نظرٌ، مع دليل الكتاب على صحته على النحو الذي بينت. . . حدثنا ابن بشار^(٣)، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، عن الوليد بن العيزار^(٤)، أنه سمع رجلاً من ثقيف، حدث

(١) انظر: جامع البيان ٣٧٣/١٩ . ٣٧٥.

(٢) روى الطبري خبرين: أحدهما هذا الخبر، والآخر من حديث أبي الدرداء ؓ سيأتي ذكره في هذا الباب، الفصل

الثالث (ح ٤١).

(٣) ذكر المحقق أنها في إحدى النسخ: (المثنى). هامش رقم ١.

(٤) ذكر المحقق أنها في إحدى النسخ: (المغيرة). هامش رقم ٢.

عن رجل من كنانة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣٣] قال: ((هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة، وكلهم في الجنة)).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في تفسير القرآن: باب ومن سورة الملائكة (ح ٣٢٢٥) بلفظه. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب حسن، لانعرفه إلا من هذا الوجه». والإمام أحمد في مسنده (ح ١١٧٤٥) بلفظه. وابن أبي حاتم في تفسيره (٣١٨١/١٠) بلفظه.

أربعتهم: (محمد بن بشار، ومحمد بن المثنى، والإمام أحمد، وابن أبي حاتم) عن محمد بن جعفر.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٢٩٦ ح ٢٢٣٦) - ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١٤٢/٣ ح ١٩٩٦)، والبيهقي في البعث والنشور (٨٣/١ ح ٥٧) - ولفظه: ((كلهم في الجنة)) أو قال: ((كلهم بمنزلة واحدة)) قال شعبة أحدهما.

وقرن اللالكائي مع أبي داود: عبد الصمد بن عبد الوارث.

ثلاثتهم: (محمد بن جعفر، وأبي داود الطيالسي، وعبد الصمد بن عبد الوارث) عن شعبة، به.

وعزه السيوطي في الدر المنثور (٢٣/٧) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن مردويه، بلفظه.

دراسة إسناده:

١- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب ببندار (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٢)، وأنه ثقة.

٢- محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبد الله البصري، المعروف بغندر (ع).

كان شعبة زوج أمه. وقال غندر: «لزم شعبة عشرين سنة، لم أكتب من أحد غيره شيئاً، وكنت إذا كتبت عنه عرضته عليه».

وقال الذهبي: «أحد الأثبات المتقين، ولا سيما في شعبة». وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة». توفي سنة: ١٩٣ هـ^(١).

٣- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، الأزدي مولا هم، أبو إسحاق الواسطي، ثم البصري (ع).

قال الثوري: «شعبة أمير المؤمنين في الحديث». وقال ابن حجر: «ثقة حافظ متقن. . . وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة».

توفي سنة: ١٦٠ هـ^(٢).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥٧/١، ومعرفة الثقات ٢٣٤/٢، والجرح والتعديل ٢٢١/٧، والثقات ٥٠/٩، وتهذيب الكمال ٥/٢٥، وشرح علل الترمذي ٧٠٢/٢، والكاشف ١٥/٣، والتهذيب ٥٣١/٣، والتقريب ص ٤٧٢.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، والتهذيب ١٦٦/٢، والتقريب ص ٢٦٦.

٤- الوليد بن العيزار بن حُرَيْث العَبْدِيُّ الكوفي (خ م ت س).

قال ابن حجر: «ثقة من الخامسة»^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه راويان مبهمان هما: الرجل من ثقيف، والرجل من كنانة.

أما بقية رواته فهم ثقات، من رجال الشيخين.

وقد حكم الطبري على السند بأن فيه نظرا - كما سبق ذكره.

فالظاهر أن ذلك بسبب إبهام هذين الراويين، ولا يظهر في السند علة سوى ذلك.

٣٢- الموضع الرابع:

في جامع البيان (٣/٣٣٨):

قال الطبري: «... حدثني به حاتم بن بكر»^(٢) الضبي، قال: ثنا أشهل بن حاتم الأرطباني^(٣)، قال: ثنا ابن عون، عن محمد بن جحادة، عن رجل، عن زميل له، عن أبيه، - وكان أبوه يكنى أبا المُنْتَفِق - رحمته الله، قال: أتيت النبي ﷺ بعرفة، فدنوت منه حتى اختلفت عنق راحلتي وعنق راحلته، فقلت: يا رسول الله! أنبئني بعمل ينجيني من عذاب الله ويدخلني جنته. قال: ((اعبد الله ولا تُشرك به شيئا، وأقم الصلاة

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩/١٠، وتهذيب الكمال ٣١/٦٤، والتهذيب ٤/٣٢١، والتقريب ص ٥٨٣.

(٢) ذكر المحقق أنها في نسختين وردت: (بكر). هامش ٣.

(٣) ذكر المحقق أنها وردت في إحدى النسخ: (الأرطباني). هامش ٤.

المكتوبة، وأدّ الزكاة المفروضة، وحُجَّ واعتَمِرَ)). قال أشهل: وأظنه قال: ((وَصُمَ رَمَضَانَ، وَاَنْظُرْ مَا تُحِبُّ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَأْتَوْهُ إِلَيْكَ فافعله بهم، وما تكره من الناسِ أَنْ يَأْتَوْهُ إِلَيْكَ فَذَرَهُمْ مِنْهُ)).^(١)

قال الطبري بعد أن روى هذا الحديث وغيره مما يستدل به في أن العمرة واجبة: «هذه أخبار لا يثبت بمثلها في الدين حجة لوهي أسانيدها، وأنها مع وهي أسانيد لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب. . .»^(٢).

تخريج الحديث:

مدار الحديث على محمد بن جحادة، وقد اختلف عنه على وجهين:

١/ من رواه عنه، عن رجل، عن زميل له، عن أبيه، وكان يكنى بأبي المنتفق رضي الله عنه.

٢/ من رواه عنه، عن المغيرة بن عبد الله الشكري، عن أبيه، عن رجل من قيس، يقال له: ابن المنتفق رضي الله عنه.^(٢)

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه: عبد الله بن عون.

• أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣٨/٥) معلقاً عن ابن المشنى، عن ابن أبي عدي، وذكر طرفاً من الحديث.

(١) ٣/ ٣٤٠. وستأتي دراسة بقية هذه الأخبار والتي وصف سندها بالوهاء، في هذا الباب: الفصل الثالث (ح ٤٧)، والفصل السابع (ح ٧١).

(٢) قال ابن حجر في الإصابة (ص ٨٣٩): ((عبد الله بن المنتفق الشكري: يكنى أبا المنتفق)). وذكره مرة أخرى في (ت) أبو المنتفق ص ١٥٦٠.

- وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني - ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٣١٨/٦) -، بنحوه. والطبراني في المعجم الكبير (٢١٠/١٩ ح ٤٧٤) بمثله. وقال: «اضطرب ابن عون في إسناد هذا الحديث ولم يضبطه عن محمد بن جحادة، وضبطه همام». وأبو بشر الدولابي في الكنى والأسماء (١٦٨/١ ح ٣٢٧) بنحوه.
- ثلاثتهم: (ابن أبي عاصم، والطبراني، والدولابي) من طريق معاذ بن معاذ.
- وأخرجه الطبري في تفسيره - كما تقدم - من طريق أشهل بن حاتم.
- وذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٦٦/٦) معلقًا عن معاذ، والنضر بن شميل.
- أربعتهم: (ابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ، وأشهل بن حاتم، والنضر بن شميل) عن ابن عون، عن محمد بن جحادة، عن رجل، عن زميل له من بني عُبر، عن أبيه (المكنى بأبي المنتفق).
- ولم يرد في سند الطبراني (الرجل) الراوي بين محمد بن جحادة وزميله.

تخريج الوجه الثاني:

- روى هذا الوجه: همام بن يحيى.
- أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٧١٥٣ ح). والطبراني في الكبير (٢١٠/١٩ ح ٤٧٣).
- كلاهما: (الإمام أحمد، والطبراني) من طريق عفان بن مسلم،

بنحوه مطولاً.

• وقرن الطبراني مع عفان: (حجاج بن المنهال، وحفص بن عمر الحوضي، وعلي بن الجعد).

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٧٨٨/٤ ح ٤٥٣٦)، و(٦/٣٠٦٥ ح ٧٠٨٩) من طريق حجاج بن منهال، وقرنه بأبي عمر الحوضي. بنحوه مطولاً.

• أربعتهم: (عفان بن مسلم، وحجاج بن المنهال، وحفص بن عمر الحوضي، وعلي بن الجعد) عن همام، عن محمد بن جحادة، عن المغيرة بن عبد الله اليشكري، عن أبيه، عن رجل من قيس (وهو ابن المنتفق، ويكنى أبا المنتفق) رضي الله عنه.

■ تابع محمد بن جحادة، أربعة:

(عمرو بن حسان المُسلي، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق؛ عمرو بن عبيد الله السبيعي، وزبيد بن الحارث).

أخرج المتابعات الثلاث الأوائل: الإمام أحمد في مسنده (ح ١٥٨٨٣، وح ١٥٨٨٤، و١٥٨٨٥) بنحوه. ولم يُعرف فيها الرجل الصحابي أنه ابن المنتفق أو أبو المنتفق.

وأخرج المتابعة الأخيرة: الطبراني في الكبير (٢١٠/١٩ ح ٤٧٥) من طريق أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد^(١)، عن أبيه، عن جده.

■ خمستهم: (محمد بن جحادة، وعمرو بن حسان المُسلي، ويونس ابن أبي إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق؛ عمرو بن عبيد الله السبيعي،

(١) جاء في المطبوع: زبير، والظاهر أنه خطأ طباعي، والصواب: زبيد. انظر: تهذيب الكمال ٣/ ٢٧٤، والتقريب ١١٣.

وزبيد بن الحارث الياامي [جد أشعث بن عبد الرحمن]^(١) عن المغيرة ابن عبد الله الشكري، عن أبيه، عن ابن المتفقق رحمه الله.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٣/١): «رواه أحمد، والطبراني في الكبير، وفي إسناده عبد الله بن أبي عقيل الشكري، ولم أر أحدًا روى عنه غير ابنه المغيرة بن عبد الله».

وقال ابن حجر في تعجيل المنفعة (٥٦٤/١): «عبد الله بن أبي عقيل الشكري... ليس بالمشهور».

- كما أخرج الحديث عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (ح ١٦٧٠٥) من طريق عيسى بن يونس. بنحوه. والطبراني في الكبير (٢١١/١٩ ح ٤٧٦) من طريق يحيى بن عيسى. بنحوه. وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٨/٥) معلقًا عن أبي حفص، عن ابن داود. ولفظه: ((أن عمه أتي النبي ﷺ)). [فقط].

ثلاثتهم: (عيسى بن يونس، ويحيى بن عيسى، وابن داود) عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن المغيرة بن سعد - بن الأخرم -، عن أبيه، أو عن عمه - قال الطبراني: يشك الأعمش -، قال: أتيت النبي ﷺ.. ولم يرد الشك في رواية البخاري السابقة، إنما جاء فيها عن عمه فقط.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٣/١): «رواه عبد الله من زياداته، والطبراني في الكبير بأسانيد، ورجال بعضها ثقات على ضعف في يحيى بن عيسى كثير».

(١) كما ذكر أبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٦٦/٦) متابعين آخرين، هم: (عاصم بن كليب، ومعاوية بن سلمة النصري، وعبد ربه بن سعيد الأنصاري).

وتعقب الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ١٤٧٧) قول الهيثمي السابق، فقال: «إسناد عبد الله خلو منه... وهو جيد كما بينت، فكان الأولى بالهيثمي أن يتكلم عليه، ويبين حاله، ولا ينشغل بالطريق الضعيف».

ولكن قال ابن حجر في الإصابة (ت سعد بن الأخرم ص ٤٧٩) -بعد أن ذكر الحديث من طريق المغيرة بن سعد الأخرم عن أبيه أو عمه: «أما البخاري فقال: إنما هذا الحديث عن مغيرة بن عبد الله الشكري!

وأخرج عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش، فقال فيه: عن المغيرة بن عبد الله الشكري، عن أبيه، والله أعلم بالصواب».

وكذلك نقل ابن حجر في (ت عبد الله بن الأخرم ص ٧٣٧) عن البخاري قوله: «مغيرة بن سعد بن الأخرم، لا يصح إنما هو مغيرة بن عبد الله».

وقال ابن حجر في الإصابة -أيضاً- (ت عبد الله بن المنتفق الشكري ص ٨٣٩): «ويحتمل إن كان ابن سعد بن الأخرم محفوظاً؛ أن يكون كل من المغيرة بن عبد الله الشكري، والمغيرة بن سعد بن الأخرم، رويَا الحديث جميعاً».

وبالنظر في الاختلاف على محمد بن جحادة؛ يظهر رجحان الوجه الثاني، وهو من رواه عنه، عن المغيرة بن عبد الله الشكري، عن أبيه، عن رجل من قيس (ابن المنتفق). وذلك للأسباب التالية:

١/ أنه وإن كان كلا الراويين عن محمد بن جحادة من الثقات؛ -حيث إن راوي الوجه الأول هو عبد الله بن عون بن أرطبان البصري (ع)

ثقة ثبت فاضل^(١).

ورأوي الوجه الثاني: همام بن يحيى بن دينار العَوَذي البصري (ع). قال ابن حجر: «ثقة ربما وهم»^(٢) - إلا أن ابن عون تفرد عن ابن جحادة في رواية الوجه الأول.

بينما تابع محمد بن جحادة في رواية الوجه الثاني مجموعة من الرواة، كما تقدم في التخريج.

٢/ أقوال الأئمة في ذلك. . حيث قال الطبراني - كما تقدم -: «اضطرب ابن عون في إسناد الحديث، ولم يضبطه عن محمد بن جحادة، وضبطه همام».

دراسة إسناد الطبري:

١- حاتم بن بكر بن غيلان الصَّبِّي؛ أبو عمرو البصري، الصيرفي (ق). روى عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وطبقته. روى عنه مجموعة، منهم: ابن ماجه، وابن خزيمة، وأبو عروبة الحراني.

ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، إلا أن ابن خزيمة أخرج له في صحيحه^(٣).

وقال ابن حجر: «مقبول، من الحادية عشرة»^(٤).

(١) التقريب ص ٣١٧. وستأتي ترجمته مفصلة، قريباً، عند دراسة إسناد الطبري.

(٢) انظر ترجمته في: سير الأعلام ٢٩٦/٧، والتقريب ص ٥٧٤.

(٣) ينظر مثلاً: ١٦٥/٣ ح ١٨٣١.

(٤) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٩١/٥، والكاشف ٣٠٠/١، وتهذيب التهذيب ١١١/٢، والتقريب ص ١٤٤.

٢- أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمِ الْجُمَحِيِّ مَوْلَاهُمْ؛ أَبُو عَمْرٍو، وَقِيلَ: أَبُو عَمْرٍ؛
وقيل: أبو حاتم البصري (خ ت).

قال أبو داود: «أراه كان صدوقًا».

قال أبو حاتم: «محلّه الصدق، وليس بالقوي، رأيته يسند عن ابن
عون حديثًا الناس يوقفونه».

وقال أبو زرعة: «ليس بقوي».

وقال العجلي: «ضعيف».

وقال ابن حبان: «في حديثه أشياء انفرد بها، كأنه يخطئ حتى خرج
عن حد الاحتجاج به إذا انفرد».

وقال ابن معين: «لا شيء».

وقال الذهبي: «صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ».

وقال في موضع آخر: له عند البخاري حديثان . . . - [فذكرهما، فكان
أحدهما أخرجه البخاري متابعه، والثاني ذكره تعليقًا، متابعه أيضًا]-.
توفي سنة ٢٠٨^(١).

٣- عبد الله بن عَوْن بن أَزْطَبَانَ؛ أَبُو عَوْنُ البصري (ع).

قال ابن مهدي: «ما كان بالعراق أحد أعلم بالسنة منه».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦٨/٢، ومعرفة الثقات ٢٣٣/١، والمجروحين ١٨٤/١، وتهذيب الكمال ٢٩٩/٣،

وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٥٠، وهدي الساري ص ٣٩١، والتهذيب ١٨٢/١، والتفريب ص ٥٢٢.

وقال شعبة: «لأن أسمع من ابن عون حديثًا يقول فيه: (أظن أنني سمعته) أحب إلي من أن أسمع من ثقة غيره يقول: ((قد سمعت)).»
وقال النسائي: «ثقة، مأمون». وقال في موضع آخر: «ثقة، ثبت». وقال ابن معين: «ثبت».

كما وثقه عثمان بن أبي شيبة، وأبو حاتم، والعجلي، وغيرهم.
وقال ابن حبان: «كان من سادات أهل زمانه عبادة، وفضلاً، وورعاً، ونسكاً، وصلابة في السنة، وشدة على أهل البدع». وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل».

مات سنة: ١٥٠. وقيل غير ذلك^(١).

٤- محمد بن جُحادة الأَوْدِي، ويقال: الأيامي، الكوفي (ع).
وثقه ابن معين، والإمام أحمد، والعجلي، والنسائي، وغيرهم.
وقال أبو حاتم: «ثقة، صدوق، محله محل عمرو بن قيس الملائي، وأبي خالد الدالاني».

وقال داود: «كان لا يأخذ عن كل أحد». وأثنى عليه.
ونقل العقيلي عن أبي عوانة قوله: «كان يغلو في التشيع». وقال ابن حجر: «ثقة».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/ ١٣٠، والثقات ٧/ ٣، وسير الأعلام ٦/ ٣٦٤، والتهذيب ٢/ ٣٩٨، والتقريب

مات سنة: ١٣١ هـ^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه:

- ١- مبهمان: الرجل -الذي روى عنه محمد بن جحادة-، وزميله.
 - ٢- أشهل بن حاتم. صدوق يخطئ، لكن تابعه (ابن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ، والنضر بن شميل)، من طرق أخرى لم ترد عند الطبري كما تقدم في التخريج.
 - ٣- حاتم بن بكر الضبي -شيخ الطبري-، أخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وقال ابن حجر: «مقبول».
 - ٤- ابن عون اضطرب فيه كما ظهر في التخريج، وقد تقدم أن الخبر مروى من وجه آخر أرجح منه. ولكن الإمام الطبري لم يشر إلى الوجه الثاني.
- فيظهر أن قول الطبري المتقدم في هذا الخبر بأنه لا يثبت بمثله في الدين حجة لوهي إسناده؛ أنه بسبب إبهام الراويين. وقد يكون السبب -أيضاً- أنه من رواية شيخه حاتم بن بكر، إذ لاحظت أن من عادة الإمام الطبري فيما يرويه عنه من الأحاديث المرفوعة أنه يروي عنه مع متابعة له، إما تامة أو قاصرة^(٢)، بينما خلا هذا الخبر من المتابعات، والله أعلم.
- وفيما يلي سأذكر نتيجة ما تقدم في هذا الفصل .

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٢٢/٧، والضعفاء الكبير ٤٣/٤، وتهذيب التهذيب ٥٢٩/٣، والتقريب ص ٤٧١.
(٢) انظر مثلاً: مسند عمر ٩٠/١ ح ١٤٥، ومسند ابن عباس ١٢٥/١ (ح ١٧٦ و ١٧٧) و ٧٨٤/٢ ح ١١٦٢، والجزء المفقود ص ٢٧ (ح ١٢ و ١٣)، وص ٨٠ ح ١٠٤، وجامع البيان ٦/٦٨٤.

النتيجة:

١. ظهر من خلال الدراسة التي وردت في هذا الفصل أن الإمام الطبري ضعف سند الأخبار التي وردت من طريق راوٍ مبهم. حيث وصف إسناده بأن فيه نظرًا؛ كما في الرواية الثانية من (ح٢٩)، وكما في (ح٣١) إذ لم يظهر في سنديهما علة سوى الإبهام. وفي (ح٣٠) وصف الإسناد بأن فيه بعض النظر، وكانت العلة البارزة فيه إبهام الراوي، لكن يحتمل -أيضًا- أن يكون ضعفه بسبب أن في إسناده عامر بن عبد الواحد: صدوق يخطئ.
- أما الموضع الأخير (ح٣٢) فقد وصف إسناده بأنه وإه، ويلاحظ أنه اجتمع في السند أكثر من علة، علاوة على إبهام الراوي، كما تقدم.
٢. تضعيف الإمام الطبري لأسانيد أخبار هؤلاء المبهمين، يمثل تطبيقًا لأقواله -المتقدمة في بداية الفصل الأول- في أن الأخبار تثبت بنقل العدول.
- وإبهام الراوي يعيق عن معرفة حاله، وتبين أمر عدالته، فلا يؤتق بروايته.



{ الفصل الثالث }

منهجه في التضعيف بالجهالة (ص ٢٩٥ - ٤٠٠)

- تضعيف الإمام الطبري للأخبار التي فيها راو مجهول، وهي على ثلاثة أقسام.. (ص ٣٠٠).
- القسم الأول: (ص ٣٠١).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٣٣) إلى (ح ٣٦).
- القسم الثاني: (ص ٣٠٩).
- ويشتمل على الخبر (ح ٣٧).
- القسم الثالث: (ص ٣١٥).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٣٨) إلى (ح ٤٧).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواها من طريق رواية مجهولين (ص ٣٨٤)
- النتيجة (ص ٤٠٠).

الفصل الثالث: منهجه في التضعيف بالجهالة

الجهالة: يراد بها ألا يُعرف في الراوي تعديل، ولا تجريح معين^(١).
والمجهول قسمان:

(١) مجهول العين: وهو الراوي الذي عرف اسمه، ولم يرو عنه إلا راو واحد، ولم يوثق^(٢).

واختلف العلماء في رواية مجهول العين من حيث قبولها أو ردها على أقوال من أهمها:

(أ) أنه لا يقبل مطلقاً، واختاره أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم^(٣).

(ب) قبول روايته إذا كان الراوي المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ومالك، واختار هذا القول الأصوليون^(٤).

(ج) قبول روايته إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد أو النجدة، وإلا فلا. وهذا رأي ابن عبد البر^(٥).

وقال الخطيب فيما ترتفع به جهالة العين: «وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروائيهما عنه»^(٦).

(١) انظر: نزمة النظر لابن حجر ص ٩٣.

(٢) انظر: نزمة النظر لابن حجر ص ١٠٧، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٦١، وشرح شرح النخبة للقراري ص ٥١٤.

(٣) انظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير، مع الباعث الحديث ص ٨١.

(٤) انظر: الكفاية للخطيب ٢٩٨/١، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٦١.

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢١، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٦٢.

(٦) الكفاية ٢٩٠/١.

(٢) مجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثق^(١). ومجهول الحال نوعان، هما^(٢):

(أ) مجهول العدالة ظاهراً وباطناً.

(ب) مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً، وهو المستور.

واعتبرهما ابن حجر واحداً^(٣).

حكم رواية النوع الأول: اختلف العلماء في قبول رواية من عرفت عينه، وجهلت عدالته ظاهراً وباطناً، على أقوال وهي:

(أ) ذهب الجمهور إلى أن روايته لا تقبل^(٤).

(ب) كما فصل جماعة من أهل العلم، وقالوا: إن كان الراويان، أو الرواة عنه فيهم من لا يروي إلا عن عدل قبل، وإلا فلا يقبل^(٥).

حكم رواية النوع الثاني: اختلف العلماء في رواية المستور قبولاً ورداً على أقوال، من أبرزها:

(أ) مذهب جمهور العلماء أن رواية المستور مردودة، للإجماع على أن الفسق يمنع القبول، فلا بد من ظن عدمه وكونه عدلاً وذلك مغيب عنا^(٦).

(ب) احتج بها أبو حنيفة وبعض الشافعيين؛ لأن أمر الإخبار بها مبني على حسن الظن بالراوي^(٧). وقال ابن حبان: «من لم يعلم يجرح

(١) انظر: نزعة النظر لابن حجر ص ١٠٧.

(٢) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٦١.

(٣) انظر: نزعة النظر لابن حجر ص ١٠٧.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١١، ونزعة النظر لابن حجر ص ١٠٧، وتقريب النووي مع التدريب ص ١٦١.

(٥) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٦١.

(٦) انظر: شرح شرح النخبة للقراري ص ٥١٩.

(٧) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٢، والتقريب للنووي مع التدريب ص ١٦١، وشرح شرح النخبة للقراري ص ٥١٩.

فهو عدل إذا لم يبين ضده؛ إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم»^(١).

وأما الحافظ بن حجر فيرى أنها موقوفة إلى استبانة حاله، وهذا ما جزم به الجويني^(٢).

وأما فيما يتعلق بالإمام الطبري فإنه يرى أن من أسباب تضعيف الخبر، وعدم الاحتجاج به؛ جهالة الراوي، وكونه غير معروف في نقلة الآثار. . يتبين ذلك من خلال أقواله التالية:

قال رحمه الله: «إن قال قائل لنا: ما أنت قائل في هذه الأخبار: أصحاب هي، أو سقيمة؟ فإن قلت: هي سقيمة؟ قيل لك: وما الذي أسقمها، ورواتها معروفون غير مجهولين؟ وإن قلت: هي صحاح! قيل لك: فما معنى الخبر الذي حدثكموه. . .»^(٣). [ثم روى عدة أحاديث، وبين معناها].

وقال في أخبار من مراسيل الحسن: «هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة، وذلك أن مراسيل الحسن. . . إذا وُصلت الأخبار؛ فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعرفون»^(٤).

وقال -أيضاً-: «إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر. . . أصحيح هو أم سقيم؟ فإنك إن قلت: هو سقيم؛ قيل لك: ما الذي أسقمه؟ وجميع من بينك وبين رسول الله ﷺ معروفة حالهم، غير

(١) الثقات ١/١٣.

(٢) انظر: نزعة النظر لابن حجر ص ١٠٧.

(٣) الجزء المفقود ص ٤٥٧.

(٤) مسند علي ص ١١٢.

متروكة روايتهم!»،^(١).

وفي موضع آخر روى خبراً عن علي عليه السلام، وصححه، ثم روى شاهداً له منبهاً على أن راويه لا يعرفه، فقال:

«حدثني إبراهيم بن موسى الرازي^(٢)، وليس بالفراء. . . قال أبو جعفر: هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعت منه غير هذا الحديث»^(٣).

وأحكام الإمام الطبري التي يضعف بها الخبر الذي فيه راوٍ مجهول؛ قسمتها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يُعين فيه الإمام الطبري اسم الراوي المجهول الذي ضعف السند بسببه.

القسم الثاني: يشير فيه الإمام الطبري إلى وجود راوٍ في السند لا يعتمد على روايته، دون تعيين اسمه، ووجه عدم الاعتماد عليه. وبعد النظر في حال رواة السند يتبين وجود راوٍ مجهول.

القسم الثالث: يضعف فيه إسناد الخبر بعبارة مجملّة، دون التصريح بالسبب، وبعد دراسة الخبر نجد أن فيه راوياً مجهولاً.

وفيما يلي سأتناول هذه الأقسام بالدراسة، ثم أعرج على حالات صحح فيها الإمام الطبري أخباراً من طريق رواة مجهولين، وأختم بخلاصة ما ظهر لي من منهجه في هذه المسألة.

(١) الجزء المفقود ص ٣٨٧..

(٢) لم أقف على ترجمة له.

(٣) مستند علي ص ١٠٥ ح ١٧٤.

القسم الأول: وفيه يُعين الإمام الطبري اسم الراوي المجهول الذي ضعف السند بسببه.

٣٣-٣٤- الموضعان الأول والثاني:

في مسند عمر (٢/٥٦٣):

ح-٨٣٣- روى الطبري من طريق مسعر، عن أبي العنبر، عن أبي العدبس، عن أبي مرزوق، عن أبي غالب، عن أبي أمامة عليه السلام، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ متوكئاً على عصاه، فقمنا له، فقال: ((لا تقوموا كما تقوم الأعاجم يعظم بعضهم بعضاً))^(١).

ثم قال الطبري: ((... الخبر عن النبي ﷺ بالنهي عن القيام للأحياء، خبر فيه نظر، وذلك أن خبر أبي أمامة عليه السلام خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لو هاء سنده، وضعف نقلته، وذلك أن أبا العدبس، وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار، هذا مع اضطراب ناقله في سنده...))^(٢).

وفيما يلي بيان لأقوال العلماء في كل من أبي العدبس، وأبي مرزوق.

١- تُبْنَع بن سُلَيْمَان؛ أَبُو الْعَدَبَس -الأصغر- الكوفي (د ق)^(٣).

هكذا سماه أبو حاتم الرازي، وغيره. وقال في موضع آخر: ((لا يُسمى)).

(١) وستأتي دراسة هذا الحديث في الباب الثاني، الفصل الخامس (ح ١١٥).

(٢) ٢/٥٦٥.

(٣) روى له أبو داود، وابن ماجه حديثاً واحداً.

وسماه البخاري: منيع بن سليمان، وتبعه ابن حبان في الثقات.
 روى عن: أبي مرزوق. وعنه: أبو العنيس الأصغر - وحده، كما نبه
 إلى ذلك الذهبي -.

وقال الذهبي -أيضاً-: «فيه جهالة». وقال العراقي: «مجهول». وقال
 ابن حجر: «مجهول، من السادسة^(١)».

قلت: ولم أجد من ذكره من النقاد بجرح أو تعديل سوى ما تقدم،
 وهذا يتوافق مع قول الطبري عنه أنه غير معروف في نقلة الأخبار.
 ٢- أبو مرزوق: لا يعرف اسمه (د ق).

روى عن: أبي غالب، عن أبي أمامة، وقيل: عن أبي العدبس، عن أبي
 أمامة رحمهم الله.

وقال المزي: «الصواب الأول».

روى عنه: عمرو بن قيس الملائي، ومسرور بن كدام -على خلاف
 فيه، وأبو العدبس.

وقال ابن حبان في المجروحين: «أبو مرزوق عن أبي غالب، روى

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٨ / ٢٩، والجرح والتعديل ج ٢ ص ٤٤٧، والثقات ٥ / ٥٤٤، وتهذيب الكمال
 ٨٢ / ٣٤، و ٣٠٩ / ٤، والمغني عن حمل الأسفار ١ / ٥٠٨، وميزان الاعتدال ٦ / ٧٦، و ٣٩٩ / ٧، والتقريب
 ص ١٣٠، ص ٦٥٨.

وذكر المزي -تمييزاً- أبا العدبس الأكبر، اسمه: منيع بن سليمان الأسدي، ويقال: الأشعري الكوفي.
 يروي عن: عمر بن الخطاب. ويروي عنه: أبو الوراق سالم بن مخراق، وعاصم بن بهدلة، وعاصم الأحول.
 ذكره ابن حبان في كتاب (الثقات).

قال المزي: «مكثوا فرق بينهما أبو حاتم الرازي، وأبو عبد الله بن مندة، وغير واحد. وهو الصواب، وجعلهما
 الحاكم أبو أحمد واحداً، وروى في ذلك، والله أعلم».

انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٨٨٦) ٨ / ٤١٤، وتهذيب الكمال ٨٢ / ٣٤.

أحدهما عن الآخر، رويًا مالا يتابعان عليه، لا يجوز الاحتجاج بهما؛ لانفرادهما عن الأثبات بما خالف حديث الثقات.».

وقال ابن حجر: «(لين، من السادسة^(١))».

ونسبه الذهبي في الميزان، فقال: «(أبو مرزوق التَّجِيبِي)».

قلت: لكن التَّجِيبِي راو آخر، وهو أبو مرزوق التَّجِيبِي، المصري؛ اسمه حبيب بن الشهيد، على الأشهر، ترجم له ابن حجر ترجمة أخرى^(٢) سابقة على ترجمة «(أبي مرزوق، عن أبي غالب)». وكذلك فعل الذهبي في الكاشف.

أما قول الإمام الطبري فيه أنه غير معروف في نقلة الآثار، ولا ثابت العدالة في رواية الأخبار، مع اضطراب ناقله في السند؛ فإن نفيه لثبوت عدالته، مع ذكر الاضطراب، قريب من قول ابن حبان، حيث فسر جرحه له بأنه انفرد عن الأثبات بما خالف حديث الثقات.

إلا أن الطبري لم يعين منشأ الاضطراب من أي راو.

وقد صَدَّر الطبري قوله بأن «(الخبر فيه نظر... لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته، وذلك أن أبا العدبس، وأبا مرزوق غير معروفين.». إلخ. يدل قوله على أنه يرى أن كون هذين الراويين غير معروفين، ولا ثبتت عدالتهما في رواية الأخبار، فهذا سبب في الحكم عليهما بالضعف، وتوهية سندهما، وعدم الاحتجاج به.

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٩/٤٤٢، والمجروحين ٣/١٥٩، وتهذيب الكمال ٣٤/٢٧٦، والكاشف

٣/٣٥١، والميزان ٧/٤٢٤، والتقريب ص ٦٧٢.

(٢) قال عنه ابن حجر: ثقة من الخامسة.. (د.ق). انظر: التقريب ص ٦٧٢.

وعقد الذهبي له ترجمة في الميزان أيضًا.

* وهنا لفظة:

فقول الطبري في الراويين: «غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار»، علامة فارقة بينه وبين ابن حبان الذي مذهبه: (من لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يتبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم^(١)). فعبارة الطبري يفهم منها أنه يلزم ثبوت العدالة حتى ترتفع جهالة الراوي، وإلا فهو غير محتج بروايته.

يؤيد ذلك أنه قال -كما سيأتي في الفصل التاسع من هذا الباب-: «والصواب من القول عندنا في عكرمة، وفي غيره، ممن شهر في المسلمين بالستر والصلاح، أنه جائز الشهادة ما استحق الوصف بالعدالة من أهل الإسلام. . . -[إلى أن قال:]- إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة، ومن ثبتت له منهم العدالة، وجازت له فيهم الشهادة، لم تُجرح شهادته، ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة. . .».

٣٥- الموضع الثالث:

في جامع البيان (١/٧٨):

قال الطبري: «فإن قال لنا قائل: فما أنت قائل فيما حدثكم به العباس بن عبد العظيم، قال: حدثنا محمد بن خالد بن عثمة، قال: حدثني جعفر بن محمد الزبيري، قال: حدثني هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((ما كان النبي ﷺ يُفسر شيئاً من القرآن، إلا آيا

تُعَدُّ، عَلَّمَهُنَّ إِيَّاهُ جَبْرِيلُ؟»^(١) . . .

فكان من جوابه: أن الخبر الذي روي عن عائشة فيه علة في إسناده، لا يجوز معها الاحتجاج به، لأحد ممن علم صحيح سند الآثار، وفاسدها في الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو جعفر بن محمد الزبير^(٢).

أقوال العلماء في جعفر بن محمد الزبير:

هو جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي. وقيل جعفر بن خالد. ساكن سامرا.

روى عن: هشام بن عروة، والحجازيين.

روى عنه: معن بن عيسى، وخالد بن مخلد، ومحمد بن خالد بن عثمة.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي، وهو صدوق». وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال البخاري: «لا يتابع في حديثه». وقال الأزدي: «منكر الحديث»^(٣).

قلت: أما الإمام الطبري فقد قال فيه: «لا يعرف في أهل النقل».

(١) ثم رواه من طريق معن، عن جعفر بن خالد، به، بمثله. وجعفر بن خالد هو جعفر بن محمد الزبير، في الرواية السابقة. قال ابن كثير بعد أن ذكر روايتي الطبري: «حديث منكر غريب، وجعفر هذا هو ابن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام القرشي الزبيرى...». تفسير ابن كثير ١٨/١.

(٢) انظر: ٨٣/١ بتصرف يسير جدًا.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٨٩/٢، والجرح والتعديل ٤٨٧/٢، والثقات ١٣٣/٦، وميزان الاعتدال ١٤٦/٢، ولسان الميزان ١٢٤/٢.

ولكن قد عرفه غيره من الأئمة، وحكموا عليه. وليس ذلك بمستغرب. .
قال ابن حجر: «رُبَّ رجل لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة، وعرفه
غيره، فضلاً عن معرفة العين، لا مانع من هذا»^(١).

٣٦- الموضوع الرابع:

في مسند عمر (٧٧٩/٢):

ما رواه الطبري من طريق شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، حدثني
عامر بن وائلة الليثي، أن نافع بن عبد الحارث الخزاعي لقي عمر بن
الخطاب رضي الله عنه بعُسْفَانَ^(٢)، وكان عمر استعمله على أهل مكة فسلم على
عمر، فقال له: «من استخلفت على أهل الوادي؟» قال: استخلفت
عليهم ابن أبزى. قال عمر: «وما ابن أبزى؟» قال نافع: «من موالينا».
قال عمر: «فاستخلفت عليهم مولئ!»، قال يا أمير المؤمنين، إنه قارئ
لكتاب الله، عالم بالفرائض. قال عمر: "أما إن رسول الله ﷺ قال:
(إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ)).

ثم قال الطبري بعد ما حكم على السند بالصحة أن الخبر عند
الآخرين سقيم لعلتين، إحداها: أنه حدث به عن الزهري معمر، فقال:
عن عمرو بن وائلة. - ثم قال الطبري -: «فإن يكن ذلك صحيحاً، كما
روى معمر، فهو عن مجهول، لا يحتج بحديثه، لأن أهل العلم بالآثار،
لا يعرفون راوياً عن عمر، اسمه عمرو بن وائلة».

(١) التهذيب ٥٢٧/٢ ت: عبد الرحمن النافقي.

(٢) عُسْفَانَ: منهلة من مآهل الطريق بين الجحفة ومكة، وقيل: عسفان قرية جامعة، بها منبر ونخيل ومزارع، على ستة وثلاثين ميلاً من مكة. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي ١٢١/٤.

أقوال العلماء في عمرو بن وائلة:

قال ابن الأثير: «أورده ابن شاهين هكذا»^(١).

واختلفت الأقوال بين الأئمة، هل عمرو بن وائلة، هو اسم آخر غير مشهور للصحابي عامر بن وائلة؛ أبي الطفيل ؓ، أم أنه ليس اسماً له؟ - فقال البخاري: «عامر بن وائلة؛ أبو الطفيل المكي ؓ، وقال بعضهم: عمرو بن وائلة الليثي».

قال المزي: «والأول أصح».

وقال النووي بعد ذكر القولين في اسمه: «والمعتمد المعروف عامر»^(٢).

- أما الإمام مسلم فقد اعتبر الاسم الثاني خطأ، حيث ذكر من أخطاء الرواة: أن ينقل الناقل حديثاً بإسناد فيسمي رجلاً مشهوراً باسم سوى اسمه، فيكون خطأً ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم، كنعمان بن راشد، حيث حدث عن الزهري، فقال: عن أبي الطفيل؛ عمرو بن وائلة، ومعلوم عند عوام أهل العلم أن اسم أبي الطفيل عامر، لا عمرو^(٣).

وقال القاضي عياض: «كذا عند ابن ماهان والسمرقندي في اسمه عمرو، وعند غيرهما عامر بن وائلة، ووهم بعضهم الرواية الأولى» -[أي عمرو]-^(٤).

(١) أسد الغابة ٤/ ٢٩٥. ولم أجده في ثقات ابن شاهين.

ولم يذكر ابن الأثير في ترجمة (عمرو بن وائلة) سوى رواية له أي لعمرو- عن النبي ﷺ، أخرجها أبو موسى.

(٢) انظر: التاريخ الكبير ٦/ ٤٤٦، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ٢١٩، وتهذيب الكمال ١٤/ ١٧٠.

(٣) انظر: التمييز ص ١٧٠.

(٤) مشارق الأنوار ٢/ ١١٥.

قلت: فقول الإمام الطبري يلتقي مع قول الإمام مسلم، حيث لم يعتبر عَمْرًا اسمًا آخر للصحابي عامر بن واثلة رضي الله عنه، بل قال: ((إن يكن ذلك صحيحًا كما روى معمر، فهو عن مجهول، لا يحتج بحديثه، لأن أهل العلم بالآثار لا يعرفون راويًا روى عن عمر اسمه (عمرو بن واثلة)«)).

وهنا ملاحظة:

من خلال ما تقدم في مواضع هذا القسم، فإنه يظهر لي أن الإمام الطبري -كحال الكثير من أهل الحديث- لا يرى رواية الثقة عن رجل سمّاه أنها تعديل له.

قال ابن الصلاح: «إذا روى العدل عن رجل وسمّاه، لم تجعل روايته عنه تعديلًا منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم. وقال بعض أهل الحديث، وبعض أصحاب الشافعي: يجعل ذلك تعديلًا منه له؛ لأن ذلك يتضمن التعديل، والصحيح هو الأول؛ لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، فلم تتضمن روايته عنه تعديله»^(١).

والدليل على ما ذكرته عن الإمام الطبري ما تقدم قريبًا -في الموضع الثالث (ح ٣٥)- حيث أعلّ الطبري إسنادًا لأن راويّه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو جعفر بن محمد الزبيري. فإذا نظرنا في الراوي عنه نجد أنه محمد بن خالد بن عثمة، الحنفي، البصري (٤).

وثقه الخطيب البغدادي. وقال الإمام أحمد: «ما أرى بحديثه بأسًا». وقال أبو زرعة: «لا بأس به». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال

(١) علوم الحديث ص ١١١. يراجع تفصيل هذه المسألة الخلافة: الكفاية للخطيب البغدادي: (باب ذكر الحجة على أن رواية الثقة عن غيره ليست تعديلًا له) ١/٢٩١.

الذهبي: «(صدوق)»^(١).

وكذلك في الموضع الرابع (ح ٣٦) حيث قال الطبري في عمرو بن وائلة: «مجهول، لا يحتج بحديثه، لأن أهل العلم بالآثار، لا يعرفون راوياً عن عمر، اسمه عمرو بن وائلة».

فإذا انظرنا في الراوي عنه نجد أنه الإمام محمد بن مسلم الزُّهري (ع). وقد تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)، وأنه أحد الأعلام، من أئمة الإسلام، فقيهه، حافظه، متفق على جلالته، وإتقانه.

فشقة الراويين عن هذين المجهولين، لم تكن كافية لدى الإمام الطبري في رفع حكم الجهالة عنهما. والله أعلم.

القسم الثاني: وفيه يشير الإمام الطبري إلى وجود راوٍ في السند لا يعتمد على روايته، دون تعيين اسمه، ووجه عدم الاعتماد عليه. وبعد النظر في حال رواة السند يتبين وجود راوٍ مجهول.

٣٧- موضعه^(٢):

في الجزء المفقود (ص ١٢٧):

قال الطبري: «(ح ١٧٢ - حدثني محمد بن سنان القزاز، قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدثنا كثير بن عبد الله الشكري، قال: حدثني الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ثلاثة تحت العرش يوم القيامة: القرآن يُحاجّ العباد، له ظَهْرٌ وبطن، والأمانة، والرحمُ تنادي: ألا من وصلني وصله الله، ومن قطعني

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٤٤/٢٥، والكاشف ٢٣/٣، والتهذيب ٥٥٤/٣.

(٢) ولم أجد موضعاً غيره يندرج تحت هذا القسم.

قطعه الله)))). .

قال الطبري: «. . . في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته».

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٩٥) ولفظه: «الرحم تنادي ألا من وصلني وصله الله». والبرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ح ٣٩ ص ٨٥) بنحوه مختصراً. والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٥) عن محمد بن إسماعيل الترمذي، بنحوه، دون قوله (له ظهر وبطن). وقال العقيلي: «كثير بن عبد الله الإشكري، عن الحسن بن عبد الرحمن بن عوف، ولا يصح إسناده. . . والرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد بألفاظ مختلفة، وأما القرآن فليس بمحفوظ». والبغوي في شرح السنة (١٣/٢٢ ح ٣٤٣٣) من طريق حميد بن زنجويه، بمثله. خمستهم: (محمد بن سنان القزاز، والبخاري، والبرتي، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وابن زنجويه) عن مسلم بن إبراهيم.

وأخرجه البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (ح ٢٨ ص ٧١). ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (ص ٨١ ح ٦٦).

كلاهما: (البرتي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة) عن عبيد الله بن عمر القواريري، بمثله دون العبارة الأخيرة.

كلاهما: (مسلم بن إبراهيم، وعبيد الله بن عمر القواريري) عن كثير بن عبد الله الإشكري، عن الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي، عن أبيه، مرفوعاً.

وعزاه المتقي الهندي في كنز العمال (٣٤٤/١٥) إلى الحكيم الترمذي، ومحمد بن نصر.

دراسة الإسناد:

١- محمد بن سنان بن يزيد بن الذئبال؛ أبو بكر^(١) القَزَاز، البصري. وهو أخو يزيد بن سنان. وثقه مسلمة في الصلة.

وقال الدارقطني: «أصله بصري سكن بغداد، لا بأس به». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «حدثنا عنه أبو عروبة وغيره».

وقال ابن أبي حاتم: «كتب عنه أبي بالبصرة، وكان مستورا في ذلك الوقت، وأتيته أنا ببغداد».

وقال ابن عقدة: في أثره نظر، سمعت عبد الرحمن بن يوسف يذكره، فقال: «ليس عندي بثقة».

وكذبه أبو داود. وقال ابن خراش: «هو كذاب؛ روى حديث والان عن روح بن عبادة فذهب حديثه».

وتعقبه ابن حجر فقال: «إن كان عمدة من كذبه كونه ادعى سماع هذا الحديث من ابن عبادة فهو جرح لين، لعله استجاز روايته عنه بالوجادة».

وقال الذهبي: «صاحب خبر معروف. . . وعنه إسماعيل الصفار وجماعة». وقال ابن حجر: «ضعيف».

(١) هكذا وردت كتيبه في تهذيب الكمال، والتهذيب.. أما في تاريخ بغداد فقد وردت كتيبه: (أبو الحسن).

توفي سنة: ٢٧١^(١) .

أما الإمام الطبري فقد أكثر من الراوية عنه، وقال في أحد الأحاديث التي رواها عنه، بسنده: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده»^(٢) .

٢- مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي مولاهم؛ أبو عمرو البصري، الحافظ (ع).

قال ابن حجر: «ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة».

مات سنة: ٢٢٢^(٣) .

٣- كثير بن عبد الله اليشكري.

روى عن: الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي.

روى عنه: مسلم بن إبراهيم، وعبيد الله القواريري، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، والصلت بن مسعود الجحدري، وزيد بن حباب.

ذكره ابن حبان في الثقات. وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «لا يصح إسناده».

وقال الذهبي: «لم يضعفه أحد بل؛ ذكره العقيلي في حديث استنكره»^(٤).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٧٩/٧، والثقات ١٣٣/٩، وسؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٦٢، وتاريخ بغداد

٣٠١/٣، وتهذيب الكمال ٣٢٣/٢٥، وميزان الاعتدال ١٨٠/٦، والتهذيب ٥٨٢/٣، والتقريب ص ٤٨٢.

(٢) وهو من الأحاديث الأصول في تهذيبه: سند ابن عباس ١/ ٥٥١.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٨٠/٨، ومعرفة الثقات ٢٧٦/٢، والثقات ١٥٧/٩، وتهذيب الكمال ٤٨٧/٢٧، والتهذيب ٦٤/٤، والتقريب ص ٥٢٩.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢١٧/٧، والجرح والتعديل ١٥٤/٧، والضعفاء الكبير ٥/٤، والثقات ٣٥٤/٧،

والمغني ٥٣١/٢، ولسان الميزان ٤/ ٤٨٣.

٤- الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي.

قال أبو حاتم: «ليس هو بابن عبد الرحمن بن عوف الزهري، لكنه آخر بصري روى عن أبيه، روى عنه كثير بن عبد الله الإشكري».

وذكره ابن حبان في الثقات، ولكنه ذكر نسبته: «الزهري»! وهذا خلاف ما نص عليه أبو حاتم، وخلاف من صرح بنسبه ممن خرجوا الحديث السابق، فقالوا: «القرشي»، ومن هؤلاء البخاري والطبري. (١).
والظاهر أنه مجهول العين. والله أعلم.

٥- عبد الرحمن بن عوف القُرشي.

قال ابن حجر: «عبد الرحمن بن عوف: آخر، فرق أبو حاتم الرازي بينه وبين الزهري. . . . وكذا قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في تاريخه، في ترجمة عبد الرحمن بن عوف» (٢).

وقال الألباني في الضعيفة (ح ١٣٣٧): «وعبد الرحمن هذا الآخر، إن لم يذكر إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد فلا تثبت صحبته، بل هو أيضًا لا يعرف. . .».

الحكم على إسناده:

إسناده ضعيف، وفي متنه نكارة. .

قال العقيلي -كما تقدم في التخریج-: «... ولا يصح إسناده. . .
والرواية في الرحم والأمانة من غير هذا الوجه بأسانيد جياد بالفاظ

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/ ٢٩٥، والجرح والتعديل ٣/ ٢٣، والثقات ٤/ ١٢٢.

(٢) انظر ترجمته في: الإصابة ص ٧٢١، ت ٤٩٤٧.

مختلفة، وأما القرآن فليس بمحفوظ».

وقال الذهبي في العلو للعلي العظيم (١/٥٠٨ ح ١٠١): «هذا حديث منكر».

أما ضعف إسناده فبسبب ثلاثة رواة؛ هم:

١- كثير بن عبدالله الشكري: ذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: «لا يصح إسناده».

وقال الذهبي: «لم يضعفه أحد؛ بل ذكره العقيلي في حديث استنكره».

قلت: مدار الحديث على كثير بن عبدالله الشكري، وهو مقل؛ إذ لم يظهر لي فيما وقفت عليه من تراجمه من ذكر له أحداث أخرى غير هذا الحديث، وقد استنكر، فهذا مما يرجح ضعفه، والله أعلم.

٢- الحسن بن عبد الرحمن بن عوف: مجهول العين، والله أعلم.

٣- عبد الرحمن بن عوف القرشي: لم أجد من ذكره بجرح أو تعديل. .
وقال الألباني عنه -في السلسلة الضعيفة (ح ١٣٣٧)-: «. . إن لم يُذكر إلا في هذا الحديث بهذا الإسناد؛ فلا تثبت صحبته، بل هو أيضًا لا يعرف، وعلى ذلك فهذه علة ثانية، والله سبحانه وتعالى أعلم».

فيظهر من قول الإمام الطبري في هذا الحديث: «. . في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته» أنه يقصد بذلك هؤلاء الرواة الثلاثة، أو أحدهم، وقد ظهر أن اثنين منهم في حكم المجهول. والله أعلم.

القسم الثالث: وفيه يضعف إسناده الخبر بعبارة مجملة، دون التصريح بالسبب، وبعد دراسة الخبر نجد أن فيه راويًا مجهولاً.

٣٨- الموضع الأول:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٦):

ح-٣٥٦- قال الطبري: «حدثني محمد بن إسماعيل الضّراري، قال: حدثنا عبد الله بن نافع، قال: حدثنا عصام، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: ((قَالَ لِي جِبْرِيلُ: شَقِيَّ عَبْدٌ دُكِرَتْ عِنْدَهُ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْكَ، فَقُلْتُ: آمِينَ))». حكم الطبري على هذا الخبر بأن في إسناده نظرًا^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١/٢٢٤ ح ٦٤٤) بمثله، مع زيادة في أوله.
كلاهما: (الطبري، والبخاري) من طريق عبد الله بن نافع الصائغ، عن عصام بن زيد.

وقال ابن حجر في التهذيب (٧/١٧٥): «ذكر الدارقطني في الأفراد أن عبد الله بن نافع تفرد به عنه -[أي عن عصام بن زيد]-، وأخرجه من طريقه».

- وأخرجه ابن شاهين في فضائل شهر رمضان (ص ٣٢ ح ٩). والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٣٠٩ ح ٣٦٢٢).

(١) انظر: ص ٢٢٤.

كلاهما: (ابن شاهين، والبيهقي) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن أبي يحيى؛ صاحب الطعام-محمد بن عيسى العبدى-، بنحوه مع زيادة في أوله.

- كلاهما: (عصام بن زيد، ومحمد بن عيسى العبدى؛ صاحب الطعام) عن محمد بن المنكدر.

- وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/١٦٢ ح ٣٨٧١) بنحوه مع زياد في أوله، وليس فيه ذكر جبريل عليه السلام. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الفضل بن مبشر إلا أبو زهير. وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٣٦ ح ٣٨١) بنحوه.

كلاهما: (الطبراني، وابن السني) من طريق أبي زهير؛ عبد الرحمن ابن مغراء، عن الفضل بن مبشر.

- كلاهما: (محمد بن المنكدر، والفضل بن مبشر) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- محمد بن إسماعيل بن أبي ضِرَار الضراري، أبو صالح الرازي (ق).

قال أبو حاتم: «صدوق». وكذا قال الذهبي وابن حجر.
من الحادية عشرة^(١).

٢- عبد الله بن نافع بن أبي نافع الصائغ، القرشي، المخزومي

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧/١٩٠، وتهذيب الكمال ٢٤/٤٨٢، والكاشف ٣/٨، والتقريب ص ٤٦٨.

مولاهم؛ أبو محمد المدني (بخ م ٤).

وثقه ابن معين، والعجلي.

وقال أبو زرعة: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ».

وقال العقيلي: «يعرف وينكر في حفظه، وكتابه أصح». وقال أبو حاتم: «ليس بالحافظ، هو لين، تعرف حفظه وتنكر، وكتابه أصح». وقال الإمام أحمد: «لم يكن صاحب حديث، كان صاحب رأي مالك». . . ولم يكن في الحديث بذلك».

وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين».

توفي سنة: ٢٠٦^(١).

٣- عصام بن زيد (بخ^(٢)). مدني.

روى عن: محمد بن المنكدر، روى عنه: عبد الله بن نافع الصائغ، وحده.

وأثنى عليه عبد الرحمن بن شعبة -شيخ البخاري- خيرًا.

وقال الذهبي: «لا يعرف». وقال ابن حجر: «مقبول، من السابعة»^(٣).

٤- محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي التيمي؛

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥/ ١٨٣، ومعرفة الثقات ٢/ ٦٣، الثقات ٨/ ٣٤٨، والضعفاء الكبير ٢/ ٣١١، وتهذيب الكمال ١٦/ ٢٠٨، والتقريب ص ٣٢٦.

(٢) روى له هذا الحديث فقط.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧/ ٢٥٨، وتهذيب الكمال ٢٠/ ٥٨، وميزان الاعتدال ٥/ ٨٥، ولسان الميزان ٧/ ٣٠٤، والتقريب ص ٣٩٠.

أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر المدني (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٦)، وأنه «ثقة فاضل».

توفي سنة: ١٣٠^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه عصام بن زيد، لم يرو عنه سوى عبد الله بن نافع. وقال الذهبي: «لا يعرف». وقال ابن حجر: «مقبول، من السابعة».

أما ثناء ابن شيبة عليه، فلا يتبين منه ما إذا كان متعلقاً بباب الرواية، أم بغير ذلك؟ وقد نقل ابن حجر في تهذيبه أن ابن شيبة أثنى عليه، ومع ذلك ذكر في التقريب أنه مقبول.

وجاء في أطراف (الغرائب للدارقطني) - لابن طاهر (٣٨٦/٢): «غريب من حديث عصام بن زيد عنه، تفرد به عبد الله بن نافع الصائغ، عنه».

فيظهر من قول الإمام الطبري أن الخبر في إسناده نظر، بسبب جهالة عصام بن زيد.

٣٩- الموضوع الثاني:

في جامع البيان (٦١٣/٥):

قال الطبري: «حدثنا أبو عثمان المقدمي، والمثنى بن إبراهيم، قالاً: ثنا مسلم بن إبراهيم، قال: ثنا هلال بن عبد الله^(٢)؛ مولى ربيعة بن

(١) انظر ترجمته في: الفقات ٣٥٠/٥، وتهذيب الكمال ٥٠٣/٢٦، وتهذيب ٧٠٩/٣، والتقريب ص ٥٠٨.

(٢) ذكر المحقق أنها وردت في نسخ أخرى: عبيد الله..

عمرو بن مسلم الباهلي، قال: ثنا أبو إسحاق، عن الحارث، عن علي عليه السلام، عن النبي ﷺ: ((قال من ملك زادًا وراحلة تبلغه إلى بيت الله فلم يحج؛ فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا، وذلك أن الله ﷻ يقول في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧])).

وأخرجه الطبري^(١) من طريق شاذ بن فياض البصري، عن هلال؛ أبي هاشم، به، مختصرًا.

ثم عقب الطبري بقوله: ((فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين))^(٢).

تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي في الحج: باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج (ح ٨١٢) بمثله. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يُضَعَّف في الحديث». والعقيلي في الضعفاء الكبير (٣٤٨/٤): بمثله. والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ١٢٠ ح ٣٩٧٨) بنحوه. وقال البيهقي: «تفرد به هلال أبو هاشم؛ مولى ربيعة بن عمرو، عن أبي إسحاق».

أربعتهم: (الطبري، والترمذي، والعقيلي، والبيهقي) من طريق مسلم بن إبراهيم.

(١) ٦١٤ / ٥.

(٢) ٦١٧ / ٥. وتقدم من هذه الأخبار حديث ابن عمر، في الفصل الأول (ح ١٩)، وسيأتي في الفصل السابع من مرسل الحسن.

- وأخرجه الطبري - كما تقدم في الرواية الثانية الواردة في النص - من طريق شاذ بن فياض البصري، مختصرًا.

- وأخرجه البزار في مسنده (٨٧/٣ ح ٨٦١) بنحوه مختصرًا. وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم له إسنادًا عن علي إلا هذا الإسناد. . . ولا نعلم يروى عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه.

وابن عدي في الكامل (٨/٤٢٧ت٢٠٣٧) مختصرًا. وقال: . . . ليس الحديث بمحفوظ.

كلاهما: (البزار، وابن عدي) من طريق عفان بن مسلم.

- وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٧١٣/٣) عن أبي زرعة الرازي، بنحوه.

- أربعتهم: (مسلم بن إبراهيم، وشاذ بن فياض، وعفان بن مسلم، وأبو زرعة الرازي) عن هلال بن عبد الله؛ مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي، عن أبي إسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور، عن علي عليه السلام، مرفوعًا.

دراسة إسناذه:

١- أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو عثمان المقدمي؛ مولى ثقيف من أهل البصرة.

سكن بغداد، وحدث بها.

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن أبي حاتم: «سمعت منه بمكة، وهو صدوق».

توفي سنة: ٢٦٤^(١).

٢- مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي مولاهم؛ أبو عمرو البصري، الحافظ (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح٣٧)، وأنه ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة.

٣- هلال بن عبد الله الباهلي، أبو هاشم البصري، مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي (ت).

قال الحربي: «لا يعرف». وقال الترمذي: «مجهول».

وقال البزار: «هلال هذا بصري، حدث عنه غير واحد من البصريين؛ عفان، ومسلم بن إبراهيم وغيرهما.»

وعلق الزيلعي على قول البزار، فقال: «وهذا يدفع قول الترمذي في هلال: إنه مجهول إلا أن يريد جهالة الحال، والله أعلم».

وقال ابن عدي: «وهلال. . . يعرف بهذا الحديث^(٢)، يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد، وليس الحديث بمحفوظ».

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم».

وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه». وقال ابن حجر: «متروك، من السابعة»^(٣).

٤- عمرو بن عبد الله بن عبيد الهَمْدَانِي، أبو إسحاق السَّبَّيْعِي (ع).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ١٣٩، والفتاوى ٨/ ٥٤، وتاريخ بغداد ٦/ ٧٠.

(٢) أي: الحديث موضع الدراسة هنا.

(٣) انظر ترجمته في: جامع الترمذي (ح٨١٢)، والضغفاء الكبير ٤/ ٣٤٨، والكامل ٧/ ١٢٠، وتهذيب الكمال

٣٠/ ٣٤٢، ونصب الرأية ٤/ ٤١٠، والتهذيب ٤/ ٢٩٠، والتقريب ص ٥٧٥.

وثقه ابن معين، والإمام أحمد -وزاد: «لكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة»، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان مدلسًا».

ووصفه بالتدليس أيضًا النسائي، والكرابيبي، والحاكم، والعلائي، وغيرهم.

كما قال بعض أهل العلم -ومنهم ابن الصلاح- إنه اختلط. وأنكر الذهبي ذلك فقال: «من أئمة التابعين في الكوفة، وأبائهم، إلا أنه شاخ، ونسي، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً». وقال ابن حجر: «ثقة، مكثر، عابد. . . اختلط بأخره». وعده في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(١).

وتوفي سنة: ١٢٦، وقيل بعد ذلك^(٢).

٥- الحارث بن عبدالله الأعور، الهمداني الخارفي؛ أبو زهير الكوفي، ويقال: الحارث بن عبيد، ويقال: الحوتي (٤).

وثقه ابن معين، وتعقبه الدارمي فقال: «لا يتابع عليه».

وقال ابن معين - في رواية أخرى-: «ليس به بأس».

وقال أحمد بن صالح المصري: «ثقة، ما أحفظه، وما أحسن ما روى عن علي عليه السلام، وأثنى عليه». فقليل لأحمد بن صالح: «فقول الشعبي:

(١) وهم من أكثر منه، فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١٧٩/٢، والجرح والتعديل ٢٤٢/٦، والثقات ١٧٧/٥، ومعرفة علوم الحديث ص ١٧٠، وتذيب الكمال ١٠٢/٢٢، وميزان الاعتدال ٣٢٦/٥، وجامع التحصيل ص ٢٤٥، والنهذب ٢٨٤/٣، وتعريف أهل التقديس ص ١٤٦، والتقريب ص ٤٢٣، والكواكب النيرات ص ٦٦.

حدثنا الحارث وكان كذاباً؟ فقال: «لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه».

وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال في موضع آخر: «ليس بقوي». وضعفه ابن سعد، وابن معين -في رواية ابن أبي خيثمة-، وأبو حاتم، وزاد: «ليس بقوي، ولا ممن يحتج به»، -، والترمذي، والدارقطني.

وقال ابن حبان: «كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث».

وكذبه الشعبي، وأبو بكر بن عياش، وأبو خيثمة، وابن المديني.

وقال الذهبي: «حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب؛ فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم».

وقال في موضع آخر: «شيعي، لين».

وقال ابن حجر: «كذبه الشعبي في رأيه، وزُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين».

توفي سنة: ٦٥^(١).

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/١٦٨، وتاريخ ابن معين -رواية الدارمي- ص ٩٠، وجامع الترمذي ح ٨١٢، والجرح والتعديل ٣/٧٨ ت ٣٦٣، والمجروحين ١/٢٢٢، وتاريخ أسماء الثقات ص ٧١، وتهذيب الكمال ٥/٢٤٤، وميزان الاعتدال ٢/١٧٢، الكاشف ١/٣٠٣، والتهذيب ١/٣٣١، والتقريب ص ١٤٦.

قلت: والراجع -والله أعلم- أنه ضعيف؛ لتضعيف الكثيرين من كبار الأئمة له.

الحكم على السند:

منكر، للأسباب التالية:

١- فيه هلال؛ مولى ربيعة الباهلي. بعضهم جهله. وهو منكر الحديث، لا يتابع على حديثه.

٢- غرابة الحديث، إذ لا يعرف إلا من طريق هلال.

٣- فيه الحارث الأعور. ضعيف.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبدالله مجهول، والحارث يضعف في الحديث».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم له إسنادًا عن علي إلا هذا الإسناد، وهلال هذا بصري، حدث عنه غير واحد من البصريين. . . ولا نعلم يروى عن علي عليه السلام إلا من هذا الوجه».

وقال ابن عدي: «وهلال. . . يعرف بهذا الحديث، يرويه عن أبي إسحاق بهذا الإسناد، وليس الحديث بمحفوظ».

وقال البيهقي: «تفرد به هلال أبو هاشم؛ مولى ربيعة بن عمرو، عن أبي إسحاق».

أما الطبري فقد وصف هذا الخبر -كما تقدم- بأن في إسناده نظرا، لا يجوز الاحتجاج بمثله في الدين.

والظاهر أن سبب قوله راجع للأسباب المتقدمة أو بعضها.
وهو بحكمه هذا لم يتفرد بل وافق آخرين كما هو ظاهر من الأقوال
التي تقدمت^(١).

لكن يلاحظ أنه صحح حديثاً آخر من رواية الحارث الأعور، عن
علي رضي الله عنه، حيث قال في (مسند عمر):

«وقد وافق عمر رضي الله عنه في رواية هذا المعنى الذي ذكره عن رسول
الله ﷺ جماعة من أصحابه، نذكر ما حضرنا ذكره
مما صح عندنا سنده . . .»، فروى بسنده من طريق أبي إسحاق، عن
الحارث، عن علي رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ قال: «قد تجاوزنا عنكم صدقة
الخيال والريق»^(٢).

ثم روى بعد ذلك الحديث السابق من طريق أبي إسحاق، عن عاصم
ابن ضمرة، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً^(٣).

فظهر بذلك ثلاثة احتمالات لموقف الإمام الطبري من الحارث:

١- إما أن الطبري يضعفه، فساق رواية عاصم بن ضمرة كمتابعة يجبر
بها ضعف الحارث.

٢- أو أن الطبري يصحح ما كان من رواية الحارث عن علي رضي الله عنه؛ كحال
أحمد بن صالح المصري، حيث استحسّن ما يرويه عن علي رضي الله عنه^(٤).

(١) سبق أن درست في هذا الباب، الفصل الأول (ح ١٩)، حديث: الزاد والراحلة، من طريق ابن عمر رضي الله عنهما، وذكرت
فيه أقوال العلماء، فليراجع.

(٢) مسند عمر ٩٤٣/٢ (ح ١٣٣٢)، وح (١٣٣٣).

(٣) (ح ١٣٣٤)، وح (١٣٣٥).

(٤) ولا يعني استحسان أحمد بن صالح المصري لمروياته عن علي رضي الله عنه، أنه لا يؤثقه في غيره، فقد نص على توثيقه،
وحفظه، إضافة إلى استحسانه لما رواه عن علي رضي الله عنه. وقد تقدم قوله في ترجمة الحارث قريباً.

ويعزز هذا الاحتمال أن الطبري قد ترجم للحارث في الذيل، فقال: «وكان الحارث من مقدمي أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام»^(١).

٣- أو أن الطبري يوثقه مطلقاً، دون تقييد بما يرويه عن علي عليه السلام، كحال ابن معين.

فإن كان حقيقة الأمر على أحد الاحتمالين الأخيرين؛ فمعنى ذلك أن رده للحديث -موضع الدراسة- كان بسبب حال هلال، مولى ربيعة، وتفردّه. لا بسبب الحارث^(٢).

والله أعلم.

٤٠- الموضع الثالث:

في (مسند علي) ص ٢٥٢:

قال الطبري: «وقد روى عن النبي ﷺ خبر في إسناده نظر بنحو معنى ما قال قائلو هذه المقالة وهو ما: -ح ٣٩١- حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن عليه، قال: أخبرنا هشام الدستوائي، قال: حدثنا عبيد الله بن حميد الحميري، عن الشعبي، قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ تَرَكَ ذَابَّةً بِمَهْلِكٍ فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا))».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/٤٨٧ ح ٢٢٣٨٨)،

(١) المنتخب من ذيل المذيل ص ٦٦٢. في المجلد ١١ الملحق بتاريخه، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) وسياقي مزيد كلام عن الحارث - فيما يتعلق ببذته -، في الفصل التاسع من هذا الباب ص ٦٥٨.

و(٥٤٠/٦ ح ٣٣٦٧٧) من طريق هشام الدستوائي، بنحوه. وأخرجه أبو داود في البيوع، باب: فيمن أحيأ حسيراً (ح ٣٥٢٤) - ومن طريقه الدارقطني في سننه (٣٤/٤ ح ٣٠٥٠)، والبيهقي في سننه الكبرى (١٩٨/٦ ح ١١٨٩٣) - من طريق حماد.

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق - ومن طريقه الدارقطني في الموضع السابق، والبيهقي في الموضع السابق - من طريق أبان بنحوه مطولاً.

قال في حديث أبان: قال عبيد الله، فقلت: عمّن؟ قال: «عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ».

قال أبو داود: «هذا حديث حماد، وهو أبين وأتم».

وأخرجه أبو داود في الموضع السابق (ح ٣٥٢٥) - ومن طريقه البيهقي في الموضع السابق (ح ١١٨٩٤) - من طريق خالد الحذاء، بنحوه.

وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ح ١١٨٩٥) من طريق سعيد بن منصور، عن هشيم، عن منصور، بنحوه. وفيه: قلت عن هذا يا أبا عمرو^(١)؟ فقال: إن شئت عدت لك كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ.

وقال البيهقي: «وهو عن النبي ﷺ منقطع».

خمستهم: (هشام الدستوائي، وحماد، وأبان بن يزيد، وخالد الحذاء، ومنصور بن زاذان) عن عبيد الله بن حميد الحميري، عن الشعبي، عن النبي ﷺ.

(١) (أبو عمرو)، هي كنية الشعبي.

دراسة إسناده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛
أبو يوسف الدؤقي، البغدادي (ع).

قال ابن حجر: «ثقة. . . وكان من الحفاظ».

مات سنة: ٢٥٢^(١).

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم؛ أبو بشر
البصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع).

قال ابن حجر: «ثقة، حافظ».

توفي سنة: ١٩٣^(٢).

٣- هشام بن أبي عبد الله؛ سَنَبَر الرَّبَعي الدَّسْتَوائي؛ أبو بكر البصري
(ع).

قال ابن حجر: «ثقة، ثبت، وقد رمي بالقدر».

توفي سنة: ١٥٤^(٣).

٤- عبيد الله بن حُمَيد بن عبد الرحمن الحِمَيري البَصْري (د).

روى عن: أبيه، والشعبي.

روى عنه: خالد الحذاء، وسلمة بن علقمة، ومنصور بن زاذان،
وهشام الدستوائي، وأبان بن يزيد، وحمام بن سلمة.

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣٢ / ٣١١، وسير الأعلام ١٢ / ١٤١، والتهذيب ٤ / ٤٣٩، والتقريب ص ٦٠٧.

(٢) انظر ترجمته في: الفات ٦ / ٤٤، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٣٥، والتهذيب ١ / ١٤٠، والتقريب ص ١٠٥.

(٣) انظر ترجمته في: شرح علل الترمذي ٢ / ٦٩٥، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٢٤، والكاشف ٣ / ٢١٠، والتهذيب ٤ / ٢٧٢،

والتقريب ص ٥٧٣.

ذكره ابن حبان في الثقات. وسئل ابن معين عنه، فقال: «لا أعرفه». يعني: لا أعرف تحقيق أمره.

وقال ابن القطان: «لا يُعرف حاله». وقال الذهبي: «وثق». وقال ابن حجر: «مقبول، من السادسة^(١)».

٥- الشَّعْبِي: عامر بن شَرَّاحِيل -وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل-؛ أبو عمرو الكوفي، من شعب همدان (ع). قال: «أدركت خمسمائة من الصحابة».

وقال العجلي: «سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ﷺ. . . ولا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحًا».

وثقه ابن معين، وأبوزرعة، وغير واحد، وأثنى عليه الحسن بن علي، وابن عمر.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان فقيهاً، شاعراً. . . على دعابة فيه».

وقال ابن معين: «إذا حدث الشعبي عن رجل، فسماه، فهو ثقة، يحتج بحديثه».

ونقل ابن حجر عن أبي جعفر الطبري - في طبقات الفقهاء - أنه قال: «كان ذا أدب، وفقه، وعلم. . .». وقال ابن حجر: «ثقة، مشهور، فقيه، فاضل».

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٤٤/٧، والجرح والتعديل ٣١١/٥، وبيان الوهم ٩٤/٥، وتهذيب الكمال ٢٩/١٩، والكاشف ٢١٧/٢، والتقريب ص ٣٧٠.

توفي سنة: ١٠٣، وقيل: بعد ذلك^(١).

الحكم على السند:

ضعيف؛ فيه:

١- عبيد الله بن حميد الحميري. لا يعرف حاله. وقال ابن حجر: «مقبول». أي حيث يتابع وإلا فلين. ولا متابع له هنا.

٢- رواية الشعبي عن رسول الله ﷺ! هكذا وردت في سند الطبري، فالرواية مرسلة.

أما سند أبي داود فقد جاء فيه -كما تقدم في التخريج-: قال عبيد الله^(٢): فقلت عمن؟ قال: عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ.

وكذلك في سند البيهقي -وقد تقدم في التخريج أيضًا- حيث جاء فيه: قلت: عمن هذا يا أبا عمرو^(٣)؟ فقال: إن شئت عددت لك كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ.

ثم قال البيهقي: «... وهو عن النبي ﷺ منقطع».

وقد تعقبه ابن الترمذاني في الجوهر النقي^(٤)، فقال: «قد قدمنا في باب (فضل المحدث) أن مثل هذا ليس بمنقطع؛ بل هو موصول، وأن الصحابة كلهم عدول، وقد ذكرنا في ذلك الباب من كلام البيهقي ما يدل على ذلك».

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢ / ١٢، والجرح والتعديل ٦ / ٣٢٢، والثقات ٥ / ١٨٥، وتذويب الكمال ١٤ / ٢٨،

والتذهيب ٢ / ٢٦٤، والتقريب ص ٢٨٧.

(٢) أي قال للشعبي.

(٣) كنية الشعبي.

(٤) في حاشية سنن البيهقي الكبرى ٦ / ١٩٨.

وصوّب العلامة الألباني كلام ابن التركماني، وقال: «... لا سيما وهم جماعة من أصحاب النبي ﷺ، فلو أنهم كانوا من التابعين أو من بعدهم؛ لاغتفرت جهالتهم لكثرة عددهم، ولم تكن علة في حديثهم. ثم إن في اقتصار البيهقي على إعلال الحديث بما سبق، وفي رد ابن التركماني عليه ثم سكوته عن رجاله، ما يشعر بأنه ليس فيهم مطعن، وهو كذلك عندي، فإنهم جميعاً ثقات رجال الصحيح غير الحميري هذا، -[ثم ذكر ترجمته في (الجرح والتعديل)]، وذُكر ابن حبان له في الثقات، ثم قال-]: وأنا أعلم أن ابن حبان متساهل في التوثيق، ولكن رواية أولئك الجماعة الثقات عنه، دون أن يظهر منه ما ينكر عليه لما يجعل القلب يطمئن لحديثه، ولعل هذا هو السبب في عدم إيراد الذهبي إياه في (الميزان)، وعليه فالحديث حسن عندي، ومما يشهد لذلك سكوت أبي داود عنه. والله أعلم»^(١).

قلت: أما الإمام الطبري فقد قال فيما رواه: «(في إسناده نظر)». وقوله ليس بسبب إرسال الشعبي، لأنه قال في مرضع آخر: «(إن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي عن رسول الله ﷺ في ذلك خبر مرسل... قيل له: ... إن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دينٌ، لازمٌ مَنْ بلغته قبولها، والدينونةُ بها. ...»^(٢).

وكون الإمام الطبري يقبل مرسل الشعبي ليس بمستغرب. فقد قال العجلي في الشعبي: «(سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة. ...

(١) إرواه الخليل ١٦/٦.

(٢) مستند عمر ٢/ ٦٥٢.

ولا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحاً^(١).

لذا فالظاهر أن قول الإمام الطبري في أن إسناده الحديث فيه نظر، هو بسبب جهالة حال عبيد الله بن حميد الحميري، والله أعلم.
وممن لم يعرف حاله كذلك ابن معين، وابن القطان.

٤١- الموضع الرابع:

في جامع البيان (٣٧٥/١٩):

قال الطبري: «وقد روي عن رسول الله ﷺ بنحو الذي قلنا في ذلك أخبار^(٢)، وإن كان في أسانيدنا نظر مع دليل الكتاب على صحته... حدثنا محمد بن بشار، قال ثنا أبو أحمد الزبيري، قال: ثنا سفيان، عن الأعمش، قال: ذكر أبو ثابت أنه دخل المسجد^(٣)، فجلس إلى جنب أبي الدرداء ؓ، فقال: «اللهم آتس وحشتي، وارحمني غُربتِي، ويسر لي جليساً صالحاً». فقال أبو الدرداء ؓ: «لئن كنت صادقاً لأنا أسعدُ به منك، سأحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لم أحدث به منذ سمعته، ذكرَ هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ. وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَائِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢] فأما السابق بالخيرات فيدخلها بغير حساب، وأما المقتصد فيحاسب حساباً يسيراً،

(١) سيأتي بيان منهجه في التضعيف بالإرسال في الفصل السابع من هذا الباب.

(٢) تقدم في الفصل الثاني (ح ٣١) دراسة الخبر الآخر الذي شمله بهذا القول، وهو من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

(٣) هكذا وردت في إحدى النسخ: (أنه دخل المسجد). وفي نسخة أخرى: (قال دخل المسجد)، ووردت في النسخة

الأصل التي اعتمدها المحقق في المتن: (دخل رجل المسجد). انظر: جامع البيان (٣٧٥/١٩/هامش ٢).

وقد تبيّن في الموضع أعلاه العبارة الأولى؛ لأن الحافظ ابن كثير نقل في تفسيره رواية الإمام الطبري هذه، وفي

سندها: ((أنه دخل المسجد)). تفسير ابن كثير ٣٢٤/١١.

وأما الظالم لنفسه فيُصِيبُهُ في ذلك المكان من الغم والحزن، فذلك قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤]».

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث الأعمش، وقد اختلف عنه على عدة أوجه:

١/ ما أخرجه الطبري في جامع البيان- كما تقدم-، من طريق أبي أحمد الزبيري، عن سفيان، عن الأعمش، عن أبي ثابت، عن أبي الدرداء، مرفوعاً. واللفظ له.

٢/ ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح/٢١٦٩٧)، عن وكيع، عن سفيان، عن الأعمش، عن ثابت أو عن أبي ثابت، أن رجلاً دخل مسجد دمشق، فقال مقولته السابقة، فسمعه أبو الدرداء فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول. . فذكره بنحوه، مع تقديم وتأخير.

٣/ ما أخرجه البغوي في تفسيره (٣/ ٥٧١) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي ثابت، أن رجلاً دخل المسجد، . . فقال أبو الدرداء ؓ، سمعت رسول الله ﷺ، فذكره بمثله.

٤/ ما ذكره البخاري في تاريخه الكبير (الكنى) (٩/ ١٧) قال: محمد بن يوسف، عن سفيان، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي ثابت، قال لي أبو الدرداء ؓ: سمعت النبي ﷺ، فذكره مختصراً.

٥/ ما أخرجه الطبراني^(١) -كما في طريق الهجرتين لابن القيم (ص٢٩٣)-، والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٦٢) -ومن طريقه

البیهقي في البعث والنشور (١/ ٨٣ ح ٥٨) -.

كلاهما: (الطبراني، والحاكم) من طريق جرير، حدثني الأعمش، عن رجل قد سماه، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ بنحوه مختصراً.

قال الحاكم: «وقد اختلفت الروايات عن الأعمش في إسناد هذا الحديث -[ثم ذكر عدة أوجه ثم قال]: وإذا كثرت الروايات في الحديث ظهر أن للحديث أصلاً».

• وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ١٣٥) من طريق أبان، عمن حدثه، أن أبا الدرداء رضي الله عنه، فذكره بنحوه مختصراً، موقوفاً عليه.

• وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٧٢٧) من طريق موسى بن عقبة، عن علي بن عبد الله الأزدي، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكره بنحوه مختصراً.

كما ذكره البخاري في الموضع السابق، من طريق موسى بن عقبة، عن علي بن عبد الله الأزدي، عن أبي خالد البكري، أن رجلاً جاء إلى المدينة، فلقي أبا الدرداء رضي الله عنه، نحوه.

أي أن في هذا السند زيادة راويين على السند السابق الذي رواه الإمام أحمد، وهما أبو خالد البكري، والرجل .

وعزه السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٢٤) إلى الفريابي، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم وابن مردويه، عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً، بنحوه.

دراسة إسناد الطبري:

١- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب ببُئْذَار (ع).

سبقت الترجمة له في (ح ١٢) وأنه ثقة. وانعقد الإجماع على الاحتجاج به.

٢- محمد بن عبد الله بن الزبير الأسدي؛ أبو أحمد الزبيري الكوفي (ع). سبقت الترجمة له في (ح ٢٠)^(١)، وأنه ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري.

٣- سُفْيَان بن سَعِيد بن مَسْرُوق الثَّوْرِي، أبو عبد الله الكوفي (ع). سبقت الترجمة له في (ح ٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس.

٤- سُلَيْمَان بن مِهْرَانَ الأسدي، الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش (ع).

قال شعبة: «ما شفاني أحد في الحديث ما شفاني الأعمش». وقال عمرو بن علي: «كان الأعمش يُسمى المصحف لصدقه».

وثقه ابن معين والنسائي - وزاد: ثبت - وقال العجلي: «كان ثقة ثبتاً في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه، يقال: إنه ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب».

وقال الإمام أحمد: «أبو إسحاق والأعمش رجلا أهل الكوفة».

(١) عند النظر في أوجه الحديث، والترجيح بينها.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه بالتدليس، كما وصفه بالتدليس الكرابيسي، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم.

وقال الذهبي: «وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: (حدثنا)، فلا كلام. ومتى قال: (عن)، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال».

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ. . . لكنه يدلّس». وعده في المرتبة الثانية من مراتب الموصوفين بالتدليس. أي ممن احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح، وذلك لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب مارووا.

توفي سنة: ١٤٨^(١).

٥- أبو ثابت

روى عن: أبي الدرداء رضي الله عنه.

روى عنه: الأعمش.

قال ابن أبي حاتم: «قالوا ثابت، وأبو ثابت، سمعت أبي يقول ذلك»^(٢).

(١) انظر ترجمته في: الثقات ٣/٣٠٢، وغريب الكمال ١٢/٧٦، وميزان الاعتدال ٣/٣١٦، وجامع التحصيل ص ١٨٨،

وتعريف أهل التقديس ص ١١٨، والتقريب ص ٢٥٤.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (الكنى) ٩/١٧، والكنى والأسماء للإمام مسلم ١/ ١٦٧، والجرح والتعديل

الحكم على السند:

ضعيف، فيه: أبو ثابت [أو ثابت]. . لم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، ولم يرو عنه إلا واحد.

وإن كان سند الطبري كما ورد في إحدى النسخ^(١) عن الأعمش، أنه قال: ((ذكر أبو ثابت، قال: دخل رجل المسجد، فجلس إلى جنب أبي الدرداء رضي الله عنه. .)) الحديث.

فقد انضم إلى جهالة أبي ثابت، إيهام الرجل الذي دخل المسجد، وسمع الحديث من أبي الدرداء رضي الله عنه.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٦/٧): «رواه الطبراني، عن الأعمش، عن رجل، سماه فإن كان هو ثابت بن [عبيد]^(٢) الأنصاري، كما تقدم عند أحمد، فرجال الطبراني رجال الصحيح».

قلت: لكن أباحاتم والبخاري، فرقا في التراجم بين أبي ثابت، وثابت بن عبيد^(٣).

(١) تقدم ذكره ص ٣٣٢، الحاشية ٣.

(٢) ورد في المطبوع: عمير، والظاهر أنه خطأ من النساخ، أو الطابع، والصواب: (عبيد) فقد سماه الهيثمي في الرواية التي ذكرها عن الإمام أحمد، فقال: (ثابت بن عبيد). كما ذكر أنه من رجال الصحيح. ولا يوجد من رجال الصحيح من اسمه: ثابت بن عمير. أما ثابت بن عبيد فهو من رجال مسلم. انظر: التقريب ص ١٣٢.

مع العلم بأن الإمام أحمد في الرواية التي وقفت عليها في المسند (ح ٢١٦٩٧)، لم يقل فيها عبيد ولا عمير، إنما قال: «عن ثابت، أو عن أبي ثابت»، كما ذكرت في التخريج.

(٣) انظر: التاريخ الكبير ١٦٦/٢، والجرح والتعديل ٤٥٤/٢. كما أن هناك اثنين باسم ثابت بن عبيد؛ أحدهما الأنصاري، والثاني مولى زيد بن ثابت، ومن الأئمة من اعتبرهما واحداً. انظر: تهذيب الكمال ٣٦٣/٤، والتقريب ص ١٣٢.

فيظهر أن قول الإمام الطبري بأن في الإسناد نظراً، سببه جهالة أبي ثابت، وينضم إلى ذلك إبهام الرجل الآخر، حسب السند الذي أثبت في إحدى النسخ. والله أعلم.

٤٢- الموضوع الخامس:

في مسند عمر (٥٦٦/٢):

قال الإمام الطبري: «وقد روي عن رسول الله ﷺ خبر وإن كان مما لا يعتمد على مثله لما في إسناده من الوهاء فإنه أصح فحوى من خبر أبي أمامة. . . .»

-ح٨٣٧- حدثنا أبو كريب، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة ؓ، قال: «كنا نقعدُ مع رسولِ الله ﷺ في المسجدِ بالغدَاوات، فإذا قامَ إلى بيتهِ لم نَزَلْ قِيامًا حتى يدخلَ بيتهِ».

وأخرجه في (١/١١١ ح١٨٤) بمثله وفي آخره: فقام يوماً، فلما بلغ وسط المسجد، أدركه أعرابي فقال: «يا محمد! احملني على بعيرين، فإنك لا تحملني من مالك ولا من مال أبيك». وجبذ بردائه حين أدركه، فاحمرت رقبته، فقال رسول الله ﷺ: «(لا، وأستغفرُ الله! لا أحملكُ حتى تُقَيِّدَنِي)» قالها ثلاث مرات، ثم دعا رجلاً فقال له: «(احمله على بعيرين، على بعير شعير، وعلى بعير تمر)».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في كتاب الأدب: باب في الحلم وأخلاق النبي ﷺ (ح٤٧٧٥) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٦/٣٥٠ ح٨٤٧٣)-

بنحو رواية الطبري الثانية. والنسائي في كتاب القسامة: باب القود من الجبذة (ح ٤٧٧٦) - وفي الكبرى (ح ٦٩٧٨) - بنحو رواية الطبري الثانية. والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣ / ١٥٤) بمثل رواية الطبري الأولى. وابن المقرئ في معجمه (ص ١٠ ح ٨) بنحو رواية الطبري الأولى. كلهم من طريق محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهَمْداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٨)، وأنه ثقة، حافظ.

٢- خالد بن مخلد القَطَواني البجلي الكوفي (خ م ك د ت س ق):

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)^(١)، وأنه صدوق، يتشيع وله أفراد.

٣- محمد بن هلال بن أبي هلال المدني، مولى بني كَعْب، المذحجي، حليف بني جمح (بخ د س ق).

وثقه الإمام أحمد، وقال في رواية: «ليس به بأس». وكذا قال النسائي. كما ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «صالح». وقال ابن حجر: «صدوق».

توفي سنة ١٦٢^(٢).

(١) عند النظر بين أوجه الحديث، والترجيح بينها.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١ / ٢٥٧، والجرح والتعديل ٨ / ١١٥، وتهذيب الكمال ٢٦ / ٥٦٩، والثقات

٤٣٨ / ٧، وتهذيب ٣ / ٧٢١، والتقريب ص ٥١١.

٤- هلال بن أبي هلال المدني؛ مولى بني كعب المَذْحِجِي، حليف بني جمح بن عمرو (بخ د س ق).

روى عن: أبيه، وأبي هريرة رضي الله عنه، وميمونة بنت سعد خادمة النبي ﷺ.

روى عنه: ابنه؛ محمد، وخالد بن سعيد بن أبي مريم.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الإمام أحمد: «لا أعرفه». وقال أبو حاتم: «ليس بمشهور». وقال الذهبي: «لا يعرف، تفرد عنه ابنه محمد بن هلال، وقد وثق».

قلت: ذكر الخطيب البغدادي في المتفق أن خالد بن سعيد بن أبي مريم، روى عنه أيضاً، وساق من طريقه حديثاً عنه. وكذلك أشار ابن حجر في التهذيب إلى ما ذكره الخطيب.

وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول، من الرابعة»^(١).

الحكم على السند:

ضعيف، فيه: هلال بن أبي هلال؛ لا يُعرف، وقال ابن حجر: «مقبول»؛ أي حيث يُتابع، ولم أجد له متابِعاً، فهو لين الحديث.

وقال الدارقطني -كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (٥/ ٢٧٤)-: «تفرد به محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه».

وضعه الألباني في ضعيف سنن النسائي (ح ٤٧٩٠).

فيظهر أن سبب قول الإمام الطبري: «... لا يعتمد على مثله؛ لما

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٠٣/٨، والجرح والتعديل ١١٥/٨، والمتفق والمفترق (٣/ ٢٠١٤ ت ١٤٤٠)، وميزان الاعتدال ١٠٢/٧، وتهذيب الكمال ٣٥٢/٣٠، والتهذيب ٢٩٢/٤، والتقريب ص ٥٧٦.

في إسناده من الوهاء . . .» سببه جهالة هلال، وتفرد، والله أعلم.

٤٣- الموضوع السادس:

في (جامع البيان) ٢١١/٧:

قال الطبري: « . . . حدثنا به سفيان بن وكيع، قال: ثنا خالد بن مخلد، عن موسى بن يعقوب، قال: أخبرني عمي قُرْبَةُ بنت عبد الله بن وهب بن زمعة، عن أمها كَرِيْمَةَ بنتِ الْمُقْدَادِ، عن ضَبَاعَةَ بنتِ الزَّيْبِر، وكانت تحت المقداد، عن المقداد، قال: قلت للنبي ﷺ شيئاً سمعته منك، شككت فيه. قال: ((إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي الْأَمْرِ؛ فَلْيَسْأَلْنِي عَنْهُ)). قال: قلت قولك في أَزْوَاجِكَ: إِنِّي لَأَرْجُو لَهُنَّ مِنْ بَعْدِي الصَّدِيقِينَ. قال: ((مَنْ تَعْنُونَ الصَّدِيقِينَ؟)) قُلْتُ: أَوْلَادَنَا الَّذِينَ يَهْلِكُونَ صِغَارًا. قال: ((لَا، وَلَكِنَّ الصَّدِيقِينَ هُمُ الْمُصَدَّقُونَ)).

وهذا خبر لو كان إسناده صحيحاً، لم نستجز أن نعدوه إلى غيره، ولو كان في إسناده بعض ما فيه».

تخريج الحديث:

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده (٣٣٣/١ ح ٤٨٩) - ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٦٠/٢٠ ح ٦١٣) - بمثله، وفي آخره قوله: هم المتصدقون بدل قوله: هم المصدقون. وأخرجه الطبراني في الموضوع السابق -أيضاً-، من طريق عثمان بن أبي شيبة، بنحوه.

ثلاثتهم: (سفيان بن وكيع، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة) عن خالد بن مخلد، به.

دراسة السند:

١- سفيانُ بنُ وكيعٍ بنِ الجراحِ الرُّؤاسيُّ؛ أبو محمد الكوفيُّ (ت ق).
سئل عنه الإمام أحمد قبل أن يموت بعشرة أيام أو أقل. يكتب عنه؟
فقال: «نعم، ما أعلم إلا خيراً».

وقال أبو حاتم: «لين».

وقال النسائي: «ليس بثقة. وقال في موضع آخر: ليس بشيء».

وقال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عنه، فقال: «لا يُستغل به، قيل له:
كان يكذب؟ قال: كان أبوه رجلاً صالحاً. قيل له: كان يتهم بالكذب؟ قال:
نعم».

وقال أبو عبيد الآجري: «حضرت أبا داود يعرض عليه الحديث عن
مشايخه، فعرض عليه حديثٌ عن سفيان بن وكيع فأبى أن يسمعه».

وقد فسر الإمام البخاري، وابن حبان وابن عدي سبب جرحه .

فقال البخاري: «يتكلمون فيه لأشياء لقنوه». وقال ابن حبان:
« . . كان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق كان يدخل عليه
الحديث، وكان يثق به، فيجيب فيما يقرأ عليه، وقيل له بعد ذلك في
أشياء منها فلم يرجع، فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك،
وكان ابن خزيمة يروي عنه، وسمعته يقول: ثنا بعض من أمسكنا عن
ذكره، وهو من الضرب الذي ذكرته مراراً أن لو خر من السماء فتخطفه
الطير أحب إليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولكنهم أفسدوه وما
كان ابن خزيمة يحدث عنه إلا بالحرف بعد الحرف».

وقال ابن عدي: «ولسفيان بن وكيع حديث كثير، وإنما بلاؤه أنه كان

يتلقن ما لقن، ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف يرفعه، وحديث مرسل فيوصله، أو يبديل في الإسناد قومًا بدل قوم».

وقال الذهبي: «كان من أوعية العلم على لين لحقه». وقال في موضع آخر، عقب ذكره لمن روى عنه: «وقد حسن له الترمذي». وقال في موضع آخر -أيضًا-: «ضعيف».

وقال ابن حجر: «كان صدوقًا إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه». توفي سنة ٢٤٧^(١).

قلت: فالظاهر -والله أعلم- أنه ضعيف، ولا يصل إلى حد ما وصفه به الإمام النسائي مما يدل على الضعف الشديد، فالإمام النسائي رحمه الله متشدد، كما أن في قول ابن حبان جوابا على ما اتهم به سفيان من الكذب، وقد أثنى عليه الإمام أحمد، وروى عنه ابن خزيمة، والترمذي وحسن له. وكذلك الإمام الطبري فقد روى عن ابن وكيع عدة أخبار وصحح أسانيدها، بل واحتج بزيادة له في أحد الأخبار^(٢).

(١) انظر ترجمته في: الملل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ٢٢١/١، وسؤالات الآجري أبا داود ص ٩٥، والجرج والتعديل ٢٣١/٤، والمجروحين لابن حبان ٣٥٩/١، والكمال لابن عدي ٤١٧/٣، وسير الأعلام ١٥٢/١٢، وميزان الاعتدال ١٧٣/٢، والكاشف ٣٣٣/١، والتذهيب ٦٢/٢، والتقريب ص ٢٤٥.

(٢) انظر: مسند ابن عباس ٤٨٨/١ (ح ٢٠) حيث قال الطبري: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، قال، حدثنا زياد بن الربيع. وحدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا يزيد بن هارون. جميعًا عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعًا: «ما مررت بملا من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: عليك بالحجامة». وزاد ابن وكيع في حديثه عن يزيد قال: «وقال النبي ﷺ: خير يوم تحتهمون فيه خمس عشرة...» الحديث. ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سفيانًا غير صحيح...». [وسأشير إلى هذا الحديث في الفصل الثامن من هذا الباب (ح ٨٨)].

وانظر: مسند عمر ٤٠٦/١ (ح ١٤)، وقد عقب الطبري الخبر (ح ١٤. ١٠) بقوله: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، =

٢- خالد بن مَخْلَد القَطَوَانِي البجلي الكوفي (خ م ك د ت س ق):

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)^(١)، وأنه صدوق، يتشيع وله أفراد.

٣- موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وَهَب بن زَمْعَة، الأسدي، الزَّمْعِي؛ أبو محمد المدني (بخ ٤).

وثقه ابن معين، وابن القطان. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عدي: «لا بأس به عندي ولا برواياته».

وقال أبو داود: «هو صالح، روى عنه ابن مهدي وله مشائخ مجهولون».

وقال ابن المديني: «ضعيف الحديث، منكر الحديث». وقال الساجي: «اختلف أحمد ويحيى فيه، قال أحمد: «لا يعجبني حديثه». وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الذهبي: «فيه لين». وقال ابن حجر: «صدوق، سيء الحفظ». مات بعد المائة والأربعين^(٢).

وقد صحح الطبري سند خبر عن عائشة رضي الله عنها، رواه من عدة طرق بمعان متقاربة، تدور حول عيشة الرسول ﷺ وتقشفه، وكان إحداها من طريق موسى بن يعقوب الزمعي، ولم يرو له متابعة، فيظهر من ذلك أن

= لا علة فيه توهته، ولا سبب يضعفه...

وأنظر أيضًا: المصدر السابق ١٤/١ (ح ١٤)-وعبارته في تصحيح السند ص ٨٠- والمصدر السابق ٢١٠/١ (ح ٣١٧)، ومسند علي ص ٤٧ (ح ٩٢).

(١) عند النظر بين أوجه الحديث، والترجيح بينها.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٦٨/٨، والضعفاء للنسائي ص ٩٥، والكاشف ١٧٥/٣، والتهذيب ١٩٢/٤،

والترتيب ص ٥٥٤.

الطبري لا يضعف حديث موسى بن يعقوب، والله أعلم^(١).

٤- قُرْبَةُ بنت عبد الله بن وهب بن زمعة القرشية الأسدية (د.ق).

ذكر ابن القطان أن قُرْبَةَ وأُمُّها لا يُعرف حالهما.

وقال الذهبي: «تابعية، تفرد عنها ابن أخيها موسى بن يعقوب».
وقال ابن حجر: «مقبولة، من الرابعة^(٢)».

٥- كَرِيمَةُ بنت المقداد بن الأسود الكِنْدِيَّة (د.ق).

روت عن: أُمُّها ضباعة بنت الزبير.

روى عنها: زوجها عبد الله بن وهب بن زمعة، وابنتهما قُرْبَةُ بنت عبد الله (د.ق).

ذكرها ابن حبان في الثقات.

وتقدم في الترجمة السابقة أن ابن القطان ذكر أنه لا يُعرف حالها.

وقال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة^(٣)».

قلت: الراجح أنها مجهولة الحال، والله أعلم.

(١) انظر: مسند عمر ٧٠٢/٢ (ح ١٠٢١)، وعبارته في التصحيح ص ٦٩٤، حيث قال: نذكر بعض ما حضرنّا ذكره مما صح عندنا سنّده منه... والخبر من طريق موسى بن يعقوب بلفظ: أن النبي ﷺ لم يشعّ شبعين في يوم حتى مات. بينما باقي الطرق عن عائشة لم يأت فيها هذا الوصف، إنما كان منها: أنه ما شيع آل محمد ﷺ من طعام فوق ثلاث. ومنها: ما شيع آل محمد من خبز الشعير يومين متابعين.. ونحو ذلك. انظر: (ح ١٠٠٣-١٠٢٣).

(٢) انظر ترجمتها في: بيان الوهم ٣/ ٤٢٧، وتهذيب الكمال ٢٧٣/٣٥، والميزان ٤٧٣/٧، والتهذيب ٦٨٦/٤، والتقريب ص ٧٥٢.

(٣) انظر ترجمتها في: الثقات ٣/ ٤٢٧، وبيان الوهم ٣/ ٤٢٧، وتهذيب الكمال ٢٩٣/٣٥، والتهذيب ٦٨٧/٤، والتقريب ص ٧٥٢.

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ فيه:

١- سفيان بن وكيع: ضعيف، إلا أن بعض الأئمة لم يضعفوه؛ منهم الطبري - كما ذكرت في ترجمة سفيان -.

٢- موسى بن يعقوب الزمعي: صدوق، سيئ الحفظ. والطبري صحح له، - كما ذكرت في ترجمة موسى -.

٣- قُرْبِيَّة بنت عبد الله: لا يعرف حالها. . وقال ابن حجر: «مقبولة من الرابعة».

٤- كريمة بنت المقداد: لا يعرف حالها. . إلا أن ابن حبان ذكرها في الثقات، ووثقها ابن حجر!

وقد تابع سفيان بن وكيع أبو بكر وعثمان؛ ابنا أبي شيبة - كما تقدم في التخريج -.

وذكر الحديث البوصيري في الإتحاف (٣/٣٦)، وقال: «رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند فيه قربة بنت عبد الله بن وهب بن زمعة، لم أر من ذكرها بعدالة ولا جرح، وباقي رجال الإسناد ثقات».

وقال عبد الحق الإشبيلي في سند خبر آخر من طريق الزمعي، عن قربة بنت عبد الله، عن أمها؛ كريمة بنت المقداد، عن ضباعة بنت الزبير: إسناده لا يحتج به. وعلق ابن القطان على قوله، فقال: «صدق في ذلك... هؤلاء النسوة الثلاث اللاتي دون ضباعة، لا تعرف أحوالهن، فأما ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم، أم حكيم، فصحابية»^(١).

قلت: فيظهر من قول الطبري: «وهذا خبر لو كان إسناده صحيحًا، لم نستجز أن نعدوه إلى غيره، ولو كان في إسناده بعض ما فيه»؛ أن ذلك بسبب جهالة قُرْبِيَّة، وقد يكون بسبب جهالة أمها كريمة أيضًا -والله أعلم-.

٤٤- الموضوع السابع:

في جامع البيان (١٨٥/٩):

قال الطبري في تأويل آية: ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَهَيْكُمْ لِتَنْشُدُونَ أَتَى مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَحِيدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، قال: «وقد ذكر أن هذه الآية نزلت في قوم من اليهود بأعيانهم من وجه لم تثبت صحته، وذلك ما حدثنا به هناد بن السري، وأبو كريب، قالوا: ثنا يونس بن بكير، قال: ثني محمد بن إسحاق، قال: ثني محمد بن أبي محمد؛ مولى زيد بن ثابت، قال: ثني سعيد بن جبیر أو عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء النحام بن زيد، وقرم بن كعب، وبحري بن عمير، فقالوا: «يا محمد! أما تعلم مع الله إلها غيره؟» فقال رسول الله ﷺ: ((لا إله إلا الله، بذلك بعثت، وإلى ذلك أدعو)) فأنزل الله تعالى فيهم، وفي قولهم: ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٩-٢٠]».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٢٧٢/٤ ح ٧١٦٨) من طريق

سلمة، عن ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، قال أتى النبي ﷺ . فذكره بمثله.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢٥٦/٣) إلى ابن إسحاق، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهَمْداني؛ أبو كريب الكوفي، الحافظ (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٨)، وأنه ثقة، حافظ.

٢- يونس بن بُكَيْر بن واصل الشيباني؛ أبو بكر الجَمَّال، الكوفي (خت، م متابعة، د ت ق).

قال محمد بن عبد الله بن نمير: «ثقة، رضي». وقال ابن عمار: «هو اليوم ثقة عند أصحاب الحديث». كما وثقه ابن معين. وقال في رواية: «كان صدوقاً، كان يتبع السلطان، وكان مرجئاً». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان راوياً لأبي إسحاق».

وسئل أبو زرعة عن يونس بن بكير، أي شيء ينكر عليه؟ فقال: «أما في الحديث فلا أعلمه. . .». وقال الساجي: «كان ابن المديني لا يحدث عنه، وهو عندهم من أهل الصدق».

وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق».

وقال الجوزجاني: «ينبغي أن يتثبت في أمره لميله عن الطريق». وقال العجلي: «بكر بن يونس بن بكير لا بأس به، كان أبوه على مظالم جعفر، وبعض الناس يضعفونهما».

وقال الآجري عن أبي داود: «ليس هو عندي بحجة، كان يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال مرة: «ضعيف».

وقال الذهبي: «أحد أئمة الأثر والسير. وقال في موضع آخر: صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ». توفي سنة ١٩٩^(١).

قلت: والراجح بناء على ما تقدم أنه صدوق، وبعضهم يضعفه، إلا أن من أسباب تضعيفه ما لا يتعلق بالحديث - كما يظهر من قول ابن معين وأبي زرعة -، وممن ضعفه الإمام النسائي وهو متشدد، أما قول أبي داود بأنه يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله، فلعل ذلك لا يعد كثيرًا في سعة ما روى عنه، فهو رَاوِي ابن إسحاق. أما الإمام الطبري فصحيح سند خبير من طريق يونس بن بكير^(٢).

٣- محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: ابن كوثران، المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله القرشي، صاحب المغازي، نزيل العراق (خت، م مقرونًا، ٤).

ترجمت له ترجمة واسعة في هذا الباب، الفصل الثامن (ح ٨٨)، وخلاصة أمره أن حديثه حسن إذا صرح بالسماع؛ فهو مكثّر من التدليس،

(١) انظر ترجمته في: أحوال الرجال ص ٨٥، والجرح والتعديل ٢٣٦/٩، والضعفاء الكبير ٤/٤٦١، والنقات ٧/٦٥١، وتهذيب الكمال ٣٢/٤٩٣، وميزان الاعتدال ٧/٣١٢، وذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٢٠٣، والتهذيب ٤/٤٦٦، والتقريب ص ٦١٣.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ٣٤٠ (ح ٦٢٩)، وقال الطبري عقبه: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح، لعلتين... فذكرهما، وليس فيهما ما يتعلق بيونس بن بكير. كما لم يرو له متابعة.

ويدلس عن الضعفاء والمجاهيل، وقد قال بذلك عدة أئمة، وما انفرد به من أحاديث الحلال والحرام فيحتاج فيه.

أما الإمام الطبري فقد صحح أسانيد عدة أخبار من طريقه، رواها بالنعنة^(١).

٤- محمد بن أبي محمد الأنصاري؛ مولى زيد بن ثابت (د).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: "لا يعرف". وقال ابن حجر: "مجهول، من السادسة، تفرد عنه ابن إسحاق"^(٢).

٥- سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم؛ أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الكوفي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٧)، وأنه ثقة ثبت فقيه. . . وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله.

٦- عكرمة القرشي الهاشمي؛ أبو عبد الله المدني؛ مولى ابن عباس رضي الله عنه، أصله من البربر من أهل المغرب (ع).

ترجمت له ترجمة واسعة في الفصل التاسع من هذا الباب، وقد قال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة».

وللإمام الطبري كلام طويل في الدفاع عنه^(٣).

(١) انظر: الفصل الثامن من هذا الباب (ح ٨٨).

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٦/٣٨٣، وميزان الاعتدال ٦/٣٢١، والتقريب ص ٥٠٥.

(٣) انظر: مقدمة الفصل التاسع من هذا الباب.

الحكم على الإسناد:

ضعيف، فيه محمد بن أبي محمد؛ مولى زيد بن ثابت: مجهول، وتفرد عنه ابن إسحاق.

فيظهر أن قول الطبري في هذا الخبر أنه لم تثبت صحته، هو بسبب جهالة عين هذا الراوي. أما ترده في كون الرواية عن سعيد بن جبير أو عكرمة، فلا يؤثر في الرواية، من حيث أن كلاً منهما ثقة، ثبت، من رجال الستة، لكن ذلك يشعر بأن الراوي (محمد بن أبي محمد) لم يضبط حفظه.

٤٥ - الموضع الثامن:

في مسند عمر (٢/٦٤١):

قال الطبري: «(ح-٩٤٨- حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا ابن إدريس، أنبأنا حصين، عن عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه عليه السلام، قال: سمعت رسول الله ﷺ وافته الصلاة، فقال: ((الله أكبر كبيراً، ثلاث مرات، والحمد لله كثيراً، ثلاثاً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، ثلاثاً، وقال: اللهم إني أعوذ بك من الشيطان، وهَمَزِهِ، وَنَفْثِهِ، وَنَفْخِهِ. قال: فكان يقول: هَمَزُهُ الْمُؤْتَةُ^(١) التي تأخذ صاحبَ الْمَسِّ، وَنَفْثُهُ الشَّعْر، وَنَفْخُهُ الْكِبَرُ))».

ثم رواه الطبري^(٢) من طرق أخرى عن نافع بن جبير بن مطعم، عن

(١) المؤتة - بضم الميم - : جنس من الجنون والصرع يعتري الإنسان، فإذا أفاق؛ عاد إليه عقله كالنائم والسكران. قال أبو

عبيد: «المؤتة الجنون، يسمى همزاً؛ لأنه جملة من النخس والغمز، وكل شيء دفعته فقد همزته».

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٧٨، ولسان العرب ٢/ ٩٣ (موت).

(٢) وهي الأحاديث (ح-٩٤٩- ٩٥٢)، و(ح-٩٥٤).

أبيه ﷺ، مرفوعًا - كما سيظهر خلال التخريج القادم -.

ثم قال الطبري: «الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين»^(١).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث عمرو بن مرة، واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

١/ من رواه عنه، عن عبّاد بن عاصم، عن نافع بن جبّير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعًا.

٢/ من رواه عنه، عن عاصم العنزي، عن نافع بن جبّير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعًا.

٣/ من رواه عنه، عن نافع بن جبّير بن مطعم، عن أبيه، مرفوعًا.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن عمرو بن مرة حصين بن عبد الرحمن السلمي:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٠٩/١ ح ٢٣٩٦) - وعنه عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند (١٦٧٦٠) - بنحوه. وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة: (فكان يقول همزه الموتة. . .) إلخ.

وأخرجه الطبري - كما تقدم في مسند عمر (٦٤١/٢ ح ٩٤٨) - عن محمد بن العلاء، واللفظ له.

وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٨/١ ح ٤٦٩) عن عبد الله بن سعيد الأشج.

ثلاثتهم: (ابن أبي شيبه، ومحمد بن العلاء، وعبد الله بن سعيد الأشج) عن ابن إدريس.

- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٧٦٠) عن عبد الله بن محمد؛ أبي بكر بن أبي شيبه^(١)، بنحوه. وفي آخره: «قال حصين: همزه الموتة التي تأخذ صاحب المس ونفته الشعر ونفخه الكبير».

- وأخرجه البزار في مسنده (٨/ ٣٦٦ ح ٣٤٤٦) عن علي بن المنذر، بنحوه، وليس فيه ذكر تكرار القول ثلاثاً. وفي آخره: «قال عمرو بن مرة: همزه الموتة ونفخه الكبير أو الكبرياء ونفته الشعر».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي إلا جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق...».

وأخرجه ابن خزيمة في الموضع السابق، عن هارون بن إسحاق، بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.

قال ابن خزيمة: «وعاصم العنزي، وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدرى من هما. ولا يعلم الصحيح ما روى حصين أو شعبة؟».

كلاهما: (علي بن المنذر، وهارون بن إسحاق) عن محمد بن فضيل^(٢).

(١) يلاحظ في رواية ابن أبي شيبه -الآتفة الذكر- والواردة في مصنفه أن ابن أبي شيبه رواها عن حصين بواسطة عبد الله ابن إدريس. ولم يروها عن حصين مباشرة. بينما نجد في رواية الإمام أحمد هنا أنها عن ابن أبي شيبه، عن حصين، مباشرة. في حين أن ابن الإمام أحمد؛ عبد الله قال-بعد أن روى رواية أبيه عن ابن أبي شيبه- قال ابنه: «وسمعت أنا من عبد الله بن محمد [أي أبو بكر بن أبي شيبه] عن عبد الله بن إدريس، عن حصين...». والله أعلم!

(٢) ورد في المطبوع من صحيح ابن خزيمة، في الحديث المتقدم (ح ٤٦٩):

«ح حدثنا عبد الله بن سعيد الأشج، نا ابن إدريس؛ ح وحدثنا هارون بن إسحاق وابن فضيل جميعاً، عن حصين بن عبد الرحمن...».

- ثلاثتهم: (عبد الله بن إدريس، وعبد الله بن محمد؛ أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن فضيل^(١)) عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو ابن مرة، عن عباد بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً. وزاد البزار في نسبة عباد بن عاصم، فقال: العنزي.

- كما روي الحديث من طريق حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمار ابن عاصم، عن نافع، به. ومن العلماء من صرح بأن عباد بن عاصم يقال له: عمار بن عاصم، كأبي حاتم^(٢).

أخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل -المختصر (ص ١١٤)- من طريق خالد بن عبد الله، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمار بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه عليه السلام، بنحوه.

وأورد البخاري في تاريخه في ترجمة (عاصم بن عمير العنزي) طرق هذا الحديث، وذكر الاختلاف فيه على عمرو بن مرة، في اسم الرجل العنزي، فذكر من ذلك (عمار بن عاصم)، قال البخاري: «... وقال

= قلت: ويترجح لي أن هناك خطأ من النساخ أو الطابع، لأن ابن خزيمة لم يدرك ابن فضيل، إنما يحدث عنه بواسطة هارون بن إسحاق، كما ظهر في أسانيد أخرى لابن خزيمة في صحيحه. ولم أجد المحقق علق على ذلك.

ف قوله في سند الحديث المتقدم (جميعاً) تعود على ابن إدريس، مع ابن فضيل فقط. والله أعلم. (١) وخالف ابن أبي شيبة كلاً من (علي بن المنذر، وهارون بن إسحاق) حيث رواه في مصنفه (٢٠٩/١ ح ٢٣٩٧) عن ابن فضيل، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن ابن جبير بن مطعم، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً. أي بلا ذكر الوساطة بين عمرو بن مرة وابن جبير، كما سيأتي في تخريج الوجه الثالث.

والراجح عن ابن فضيل ما جاء عنه في الوجه الأول، فقد رواه عنه اثنان، كما أن ابن فضيل قد تابعه في هذا الوجه اثنان. بينما تفرد ابن أبي شيبة فيما رواه عن ابن فضيل.

(٢) انظر: الجرح والتعديل ٨٤/٦.

أبو الوليد: حدثنا أبو عوانة، عن حصين، عن عمرو، سمع عمار بن عاصم العنزي. . . وهذا لا يصح».

وذكره ابن حبان في الثقات (٢٥٨/٧) عن عباد بن العوام، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمار بن عاصم، عن نافع.

أما الدارقطني في عله (٤٢٦/١٣) فبعد أن ذكر رواية ابن إدريس، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم، به. قال -أي الدارقطني-: «وخالفه أبو عوانة، وورقاء، قالوا: عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن عمارة^(١) بن عاصم، وكذلك قال هشام بن عمار، عن سويد بن عبد العزيز، عن حصين».

وقال الحسيني في الإكمال لرجال أحمد (ت ٦٢٤): «عمارة بن عاصم. . . لا يدرى من هو».

ومن خلال ما تقدم فإن حصيلة ما جاء من طريق حصين في اسم هذا الراوي ثلاثة أسماء؛ هي:

عباد بن عاصم، وعمار بن عاصم، وعمارة بن عاصم. وذلك كما قال ابن الجارود في المنتقى (ح ١٨٠) حيث قال:

«واختلف عن حصين، عن عمرو بن مرة، فمنهم من قال: عن عمار ابن عاصم، ومنهم من قال: عمارة، وقال ابن إدريس: عن حصين عن عمرو، عن عباد بن عاصم».

قلت: ويظهر أن الراجح من هذه الأسماء عن حصين هو عباد بن عاصم -والله أعلم-. حيث رواه ثلاثة عنه، منهم عبد الله بن إدريس بن

(١) هكذا جاء في المطبوع، بناءً على ملاحظة في آخره.

يزيد الأودي؛ أبو محمد الكوفي (ع). قال الإمام أحمد: «كان نسيج وحده». وقال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد»^(١).

كما أنه الاسم الذي ورد مخرجاً عند الأكثر. بينما لم يشتهر الاسمان الآخران. وقد ورد عن أبي عوانة تارة باسم عمار بن عاصم، وتارة باسم عُمارة بن عاصم، كما تقدم قريباً. وقال البخاري في عمار بن عاصم: إنه لا يصح، كما تقدم.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه عن عمرو بن مرة شعبه بن الحجاج: أخرجه أبو داود في الصلاة: باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء (ح ٧٦٤) بنحوه.

وابن ماجه في إقامة الصلوات: باب الاستعاذة في الصلاة (ح ٨٠٧) بنحوه، وفي آخره: «قال: عمرو همزه الموتة، ونفته الشعر، ونفخه الكبير».

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٧٨٤) بنحوه، وفي آخره: «قال عمرو: همزه الموتة، ونفخه الكبير، ونفته الشعر».

وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٢٨ ح ٩٤٧) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.

وابن الجعد في مسنده (ص ٣٢ ح ١٠٥) بنحوه، وفي آخره «قال عمرو: نفخه الكبير ونفته الشعر وهمزة الموتة».

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٤/٢٩٥، والكاشف ٢/٦٧، والتقريب ص ٢٩٥.

وأخرجه البزار في مسنده (٣٦٥/٨ ح ٣٤٤٥) بنحوه، وليس فيه ذكر تكرار القول ثلاثاً. وفي آخره: «قال عمرو بن مرة: همزه الموتة ونفخه الكبير أو الكبيراء ونفشه الشعر».

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (ح ١٨٠) بنحوه، وفي آخره: «قال عمرو: نفخه الكبير وهمزه الموتة ونفشه الشعر».

وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٤٩) قال الطبري: «بنحوه، غير أنه قال في حديثه: قال عمرو: همزه الموتة، ونفخه الكبير، ونفشه الشعر».

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (ح ٤٦٨) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.

وابن حبان في صحيحه (٧٨/٥ ح ١٧٧٩) - مقتصرًا على التعوذ، وفي آخره: «قال عمرو: همزه الموتة ونفخه الكبير ونفشه الشعر».

وأخرجه ابن حبان -أيضًا- في الموضع السابق (ح ١٧٨٠) بنحوه، وفي آخره: «قال عمرو: نفخه الكبير وهمزه الموتة ونفشه الشعر».

وصدّره بقوله: «ذكر خبر ثان يصرح بصحة ما ذكرناه». [يعني ما ذكره في (ح ١٧٧٩) المتقدم].

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٣٦٠/١ ح ٨٥٨) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

- كلهم من طرق عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عاصم العنزي، عن ابن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، مرفوعًا.

وابن جبير بن مطعم هو: نافع بن جبير بن مطعم، قاله الإمام أحمد عقب روايته المتقدمة (ح ١٦٧٨٤) نقلاً عن يزيد بن هارون. وكذلك قال المزي في تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٦٠). وكذلك قال ابن رجب في فتح الباري (٤/ ٣٨٥)، حيث قال: «وابن جبير، هو: نافع، وقع مسمى في رواية كذلك».

- وقد رُوي هذا الخبر من طريق عمرو بن مرة، عن (رجل)، عن نافع ابن جبير، به.

ومن العلماء من ذكر أن هذا الرجل هو عاصم العنزي، ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٦٠)، وكذلك ابن حجر في التقريب (ص ٧٣٦) .

أخرجه أبو داود في الصلاة: باب ما يستفتح في الصلاة (ح ٧٦٥) بنحوه.

والإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٧٣٩) بنحوه، وفي آخره: «قلت يا رسول الله! ما همزه ونفثه ونفخه؟ قال: أما همزه فالموتة التي تأخذ بن آدم، وأما نفخه الكبير، ونفثه الشعر».

كلاهما: (أبو داود، والإمام أحمد) من طريق يحيى بن سعيد، عن مسعر بن كدام، عن عمرو بن مرة، عن رجل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً.

قلت: ويؤيد أن هذا الرجل هو عاصم العنزي، أن رواياتٍ أخرى وردت من طريق عمرو بن مرة، عن رجل من عنزة .

أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٦٧٤٠) بنحوه، وفي آخره: «قال: قلت: ما همزه؟ قال: فذكر كهيفة الموتة يعنى يُصرع. قلت: فما نفخه؟

قال الكبير. قلت: فما نفثه؟ قال: الشعر».

وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥١) بلفظ أحمد المتقدم في (ح ١٦٧٨٦).

والطبراني في الكبير (٢/ ١٣٤ ح ١٥٦٩) بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.

- ثلاثتهم: (الإمام أحمد، والطبري، والطبراني) من طريق وكيع بن الجراح.

وقرن الطبراني مع وكيع: محمد بن بشر.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥٢) من طريق محمد بن بشر، بنحو لفظ أحمد المتقدم في (ح ١٦٧٨٥).

كلاهما: (وكيع بن الجراح، ومحمد بن بشر) عن مسعر.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥٠) من طريق زيد بن حباب عن شعبة بن الحجاج. قال الطبري: ((فذكر نحوه، إلا أنه قال: «قال عمرو: نفخه الكبير وهمزه الجنون ونفثه الشعر»)).

- كلاهما: (مسعر، وشعبة بن الحجاج) عن عمرو بن مرة، عن رجل من عنزة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً.

تخريج الوجه الثالث:

روى هذا الوجه عن عمرو بن مرة ثلاثة: (حصين، وزيد بن أبي أنيسة، وعبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة).

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ٢٠٩ ح ٢٣٩٧) عن ابن

فضيل، عن حصين، بمثل روايته المتقدمة في (ح ٢٣٩٦)^(١)، وفي أوله زيادة: رأيت النبي ﷺ صلى الضحى.

وذكر الدارقطني في العلل (٤٢٦/١٣) هذا الوجه عن ابن فضيل.

- وأخرجه الطبري في الموضع السابق (ح ٩٥٤) من طريق العلاء بن هلال، عن عبيد الله [بن عمر الرقي]، عن زيد [بن أبي أنيسة]، بنحوه، وليس فيه العبارة المفسرة الأخيرة.

وذكر الدارقطني -أيضاً- في الموضع السابق هذا الوجه عن زيد بن أبي أنيسة.

- وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢٨١ ح ١٣٤٣) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، بنحوه، وفي آخره: «فلما انصرف، قال: تدرون ما همزه؟ قلنا: لا! قال: الجنون من المس، ونفثه الكبر، ونفخه الشعر».

ثلاثتهم: (حصين، وزيد بن أبي أنيسة، وعبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة) عن عمرو بن مرة، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه ﷺ، مرفوعاً.

وبالنظر في هذا الخلاف على عمرو بن مرة، فقد تضمن نوعين من الخلاف:

النوع الأول: الخلاف في اسم الراوي الذي روى عنه عمرو بن مرة.

(١) سبق أن ذكرت في تخريج الوجه الأول أن ابن أبي شيبة بهذه الرواية أي عن ابن فضيل، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن نافع، بلا واسطة بين عمرو ونافع - قد خالف راويين زوّيا الخبر عن ابن فضيل، عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن مرة، عن عباد بن عاصم، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه ﷺ، مرفوعاً. ورجحت هناك رواية ابن فضيل، عن حصين، بزيادة عباد بن عاصم.

النوع الثاني: الخلاف في الرواية من حيث وجود واسطة بين عمرو بن مرة، ونافع، أو عدم وجودها.

أما ما يتعلق بالنوع الأول؛ فقد تقدم في تخريج الوجه الأول أن الاسم الراجح عن حصين^(١) هو عباد بن عاصم. فضلاً عن تصريح أبي حاتم بأن عباد بن عاصم يقال: له عمار بن عاصم.

وقد أشار البخاري في تاريخه -كما تقدم- في ترجمة (عاصم بن عمير العنزي) إلى الاختلاف على عمرو بن مرة، في اسم الرجل العنزي، وقال في (عمار بن عاصم) «لا يصح».

وجاء في تخريج الوجه الثاني أن شعبة ذكره باسم عاصم العنزي. وفي رواية عن شعبة عند الطبري ذكره باسم (رجل من عنزة).

وذكره مسعر بن كدام^(٢) مبهمًا فقال: (رجل)، كما جاء عن مسعر أنه قال: (رجل من عنزة).

ومن العلماء من ذكر أن هذا الرجل هو عاصم العنزي، ذكر ذلك المزي في تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٦٠)، وكذلك ابن حجر في التقريب (ص ٧٣٦) .

وممن ذكر هذا الخلاف من العلماء: ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٥٨) في ترجمة (عاصم العنزي)، والبزار في مسنده -بعد حديثه المتقدم (ح ٣٤٤٦) -، فقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن النبي إلا جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقًا إلا هذا الطريق، وقد اختلفوا في

(١) حصين بن عبد الرحمن السلمي؛ أبو الهذيل الكوفي (ع). قال ابن حجر: «ثقة، تغير حفظه في الآخرة». التقريب ص ١٧٠.

(٢) بسمر بن كدام بن ظهير الهلالي؛ أبو سلمة الكوفي (ع). قال ابن حجر: «ثقة ثبت فاضل». التقريب ص ٥٢٨.

اسم العنزي الذي رواه عن نافع بن جبير، فقال شعبة: عن عمرو، عن عاصم العنزي. قال ابن فضيل: عن حصين، عن عمرو، عن عباد بن عاصم. وقال زائدة: عن حصين، عن عمرو، عن عمار بن عاصم، والرجل ليس بمعروف، وإنما ذكرناه لأنه لا يروى هذا الكلام غيره عن نافع بن جبير، عن أبيه، ولا عن غيره يروى أيضًا عن النبي ﷺ).

واعتبر ابنُ خزيمة وابنُ المنذر كلاً من عباد بن عاصم، وعاصم العنزي راويين اثنين .

فقال ابن خزيمة -كما تقدم-: «وعاصم العنزي، وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدري من هما. ولا يعلم الصحيح ما روى حصين أو شعبة؟».

وقال ابن المنذر في الأوسط (٣/ ٨٨): «حديث جبير بن مطعم، رواه عباد بن عاصم، وعاصم العنزي، وهما مجهولان لا يدري من هما». وتعقبه الذهبي في الميزان (٨/ ١٣٠) فقال: «ظن ابن المنذر أنهما اثنان، وإنما هو رجل واحد اختلف في اسمه كما ذكر البخاري، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وروى له هذا الحديث في صحيحه».

قلت: من خلال ما تقدم فإنه يترجح لي -والله أعلم- أن الخلاف في الاسم فقط، والمُسَمَّى رجل واحد، والأرجح في اسمه أنه عاصم العنزي؛ إذ ذكره شعبة هكذا، ولا شك أن شعبة أرجح من غيره ممن رووا الخبر عن عمرو بن مرة. فشعبة بن الحجاج العتكي أمير المؤمنين في الحديث^(١). وقد قال الإمام أحمد: «كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن»-

(١) تقدمت الترجمة له في (ح ٣١).

يعني في الرجال وبصره بالحديث وثبته وتنقيته للرجال-. وقال حماد ابن زيد: «ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، فإذا خالفني شعبة في شيء تركته»^(١).

كما ذكر الدارقطني في علله (٤٢٦/١٣) الخلاف في اسم شيخ عمرو بن مرة الوارد في هذا الحديث، ثم قال: «والصواب من ذلك قول من قال: عن عاصم العنزي، عن نافع بن جبير، عن أبيه، عن النبي ﷺ». وأما ما يتعلق بالنوع الثاني من الخلاف على عمرو بن مرة؛ وهو الخلاف في الرواية من حيث وجود واسطة بين عمرو بن مرة، ونافع - كما في الوجهين الأولين-، أو عدم وجودها -كما في الوجه الثالث-. فبالنظر في هذا الخلاف؛ فإنه يترجح وجود راوٍ بين عمرو بن مرة ونافع بن جبير.

ولم أجد من ذكر عمرو بن مرة من تلاميذ نافع بن جبير، مع أن احتمال اللقاء وارد، حيث توفي نافع بن جبير سنة ٩٩. وتوفي عمرو بن مرة سنة ١١٦، وكان لا يدلس. كما سيأتي في دراسة الإسناد.

وقد رجحت أن هذا الراوي اسمه عاصم العنزي، وهو ما جاء في الوجه الثاني من الخلاف على عمرو بن مرة.

كما يظهر لي -والله أعلم- أن الوجه الثاني يترجح على الوجه الثالث؛ الذي لم يُذكر فيه راوٍ بين عمرو ونافع، وذلك للأسباب التالية:

١- أن راوي الوجه الثاني أعلى رتبة من رواة الوجه الثالث، فراوي الوجه الثاني شعبة بن الحجاج؛ أمير المؤمنين في الحديث، وقد

(١) انظر: تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، والتهذيب ١٦٦/٢.

تقدمت ترجمته قريبًا.

بينما رواية الوجه الثالث ثلاثة: اثنان منهم ثقات ولكن لم تثبت عنهما هذه الرواية، والثالث وهّاه العلماء. . وبيان ذلك كالآتي:

أما الراوي الأول منهم: فهو حصين بن عبد الرحمن -وقد تقدم قريبًا أنه ثقة، تغير حفظه في الآخر-، وتقدم أن ما رواه عنه ابن فضيل في هذا الوجه مرجوح^(١).

وأما الراوي الثاني فهو: زيد بن أبي أنيسة الجَزَري؛ أبو أسامة الرَّهاوي (ع).

قال الإمام أحمد: «إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث».

وقال الذهبي: «الحافظ الإمام. . . أحد الأثبات». وقال ابن حجر: «ثقة، له أفراد»^(٢).

ولكن روايته هذه جاءت من طريق العلاء بن هلال، وهو منكر الحديث، كما يظهر من ترجمته التالية:

العلاء بن هلال بن عُمَر الباهلي؛ أبو محمد الرَّقِّي (س).

قال البخاري: «منكر الحديث». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة».

وقال النسائي: «هلال بن العلاء روى عن أبيه غير حديث منكر، فلا أدري منه أتى أو من أبيه؟!». وقال الخطيب: «في بعض حديثه نكرة».

(١) يراجع رواية محمد بن فضيل، في تخريج الوجه الأول عن عمرو بن مرة.

(٢) انظر ترجمته في: الضمفاء الكبير ٢/ ٧٤، تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٥، والتقريب ص ٢٢٢.

وقال ابن حبان: «يقلب الأسانيد، ويغير الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال».

وقال ابن حجر: «فيه لين».

توفي سنة ٢١٥^(١).

وأما الراوي الثالث: فهو عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة الحمصي (ق).

قال ابن معين: «ضعيف الحديث، لم يحدث عنه غير إسماعيل».

وقال أبو زرعة: «مضطرب الحديث، واهي الحديث». وقال أبو حاتم: «. لم يرو عنه غير إسماعيل، وهو عندي عجيب، ضعيف، منكر الحديث، يكتب حديثه، ويروي أحاديث مناكير، ويروي أحاديث حسناً». وقال أبو داود: «ليس بشيء». وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه». وقال ابن عدي: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها لعبد العزيز هذا مناكير كلها، وما رأيت أحدا يحدث عنه غير إسماعيل بن عياش». وقال الدارقطني: «متروك». وقال الذهبي: «وا».

وقال ابن حجر: «ضعيف، ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش»^(٢).

قلت: والراجح أنه منكر الحديث، وإه، والله أعلم.

٢- أن من العلماء من رجح الوجه الثاني، كالدارقطني؛ فقد تقدم أنه ذكر الخلاف على عمرو بن مرة في اسم شيخه، وكذلك ذكر رواية عمرو بن مرة، عن نافع، دون أن يُذكر بينهما أحد - على حد

(١) انظر ترجمته في: المجروحين ١٨٤/٢، والمغني ٧٢/٢، والتهذيب ٣/٣٤٩، والتقريب ص ٤٣٦.

(٢) انظر ترجمته في: الكامل ٥/٢٨٤، والكاشف ٢/١٩٤، والتهذيب ٢/٥٩٠، والتقريب ص ٣٥٨.

تعبيره -، فَصَّوْب الدارقطني قول من قال: عن عاصم العنزي، عن نافع بن جبير، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناد الطبري:

ظهر من خلال التخريج المتقدم أن الإمام الطبري قد روى الخبر من عدة طرق، وكل الطرق مدارها على عمرو بن مرة، أما الرواة عنه في هذه الطرق على اختلافها فهم:

حسين -والذي روى عنه الطبري من طريق عبد الله بن إدريس-

وشعبة بن الحجاج.

ومسعر بن كدام.

وزيد بن أبي أنيسة -والذي روى عنه الطبري من طريق العلاء بن هلال-.

وكل هؤلاء تقدمت الترجمة لهم أثناء التخريج المتقدم.

وسأكمل هنا دراسة من تبقى من رجال الإسناد، بدءاً من عمرو بن مرة. .

١- عمرو بن مُرّة بن عبد الله الجَمَلِي، المُرادِي؛ أبو عبد الله الكوفي، الأعمى (ع).

عده عبد الرحمن بن مهدي من حفاظ الكوفة، وقال: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو يخطئ». وذكر منهم عمرو بن مرة.

وقال ابن حجر: «ثقة عابد، كان لا يدلس، ورمي بالإرجاء».

توفي سنة ١١٨، وقيل قبلها^(١).

٢- شيخ عمرو بن مرة:

أ- مَنْ ترجم له باسم: عَبَاد بن عاصم^(٢):

ابنُ حبان في الثقات، وقال: «عداده في أهل الكوفة.». «.

والبخاري في التاريخ، وذكر اختلاف الرواة في تسميته.

وابن أبي حاتم، وقال: «عباد بن عاصم، ويقال: عمار بن عاصم، سمع نافع بن جبير. روى عنه عمرو بن مرة. سمعت أبي يقول ذلك». «. وتقدم في التخریج أن البزار زاد في نسبة عَبَاد بن عاصم، فقال: العَنَزي.

وقال بعد أن ذكر اختلاف الرواة في اسم العنزي، قال: «والرجل ليس بمعروف.». «.

وتقدم ذكر أن ابن خزيمة وابن المنذر اعتبرا عَبَادَ بن عاصم، وعاصمَ العنزي راويين اثنين، وذكر أنهما مجهولان، لا يدري من هما. وتعقب الذهبي ابن المنذر فقال: «ظَنَّ ابن المنذر أنهما اثنان، وإنما هو رجل واحد اختلف في اسمه. . .»^(٣).

ب- من ترجم له باسم: عاصم بن عُمَيْرِ العَنَزي (د ق)^(٤):

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٧، ومعرفة الثقات ٢/ ١٨٥، والثقات ٥/ ١٨٣، وتهذيب الكمال ٢٢/ ٢٣٢،

والتهذيب ٣/ ٣٠٤، والتقريب ص ٤٢٦.

(٢) هكذا ورد اسمه في إسناده الطبري من طريق حصين (٩٤٨).

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦/ ٣٧، والجرح والتعديل ٦/ ٨٤، والثقات ٧/ ١٥٩.

(٤) رويًا له حديثًا واحدًا هو هذا الحديث موضع الدراسة.

هكذا سماه البخاري في تاريخه - وذكر الخلاف في اسميه، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في ثقاته.
وكذلك سماه المزي، وزاد: «وهو عاصم بن أبي عمرة». وتبعه الذهبي، وابن حجر.

روى عنه: عمرو بن مرة، ومحمد بن أبي إسماعيل السلمي.
وعقد له ابن حبان -أيضاً- ترجمة في موضع آخر من الثقات، باسم (عاصم العنزي)^(١) وذكر فيها الخلاف في اسمه.

ونقل ابن رجب عن الإمام أحمد قوله في عاصم العنزي: «لا يعرف». وقال ابن حجر: «مقبول، من الرابعة»^(٢).

قلت: هو مجهول الحال، والله أعلم.

٣- نافع بن جُبَيْر بن مطعم التَّوْفَلِي؛ أبو محمد، وأبو عبد الله المدني (ع).

قال ابن حجر: «ثقة فاضل».

توفي سنة: ٩٩^(٣).

الحكم على إسناده:

ضعيف، فيه راو مجهول. . ذكر في الحديث (ح ٩٤٨) من طريق

(١) هكذا ورد اسمه في إسناده الطبري من طريق شعبة (ح ٩٤٩).

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٦/ ٤٨٨، والجرح والتعديل ٦/ ٣٤٩، وتهذيب الكمال ١٣/ ٥٣٤، وفتح الباري لابن رجب ٤/ ٣٨٥، والثقات ٥/ ٢٣٨، و ٧/ ٢٥٨، وميزان الاعتدال ٨/ ١٣٠، والتقريب ص ٢٨٦.

(٣) انظر ترجمته في: الثقات ٥/ ٤٦٧، ومعركة الثقات ٢/ ٣٠٨، والتهذيب ٤/ ٢٠٦، وتهذيب الكمال ٢٩/ ٢٧٤، والتقريب ص ٥٥٨.

حصين باسم عباد بن عاصم، وذكر في الحديث (ح ٩٤٩) من طريق شعبة باسم عاصم العنزي.

وأبهم في الحديث (ح ٩٥٠) من طريق شعبة أيضًا، فقال: «رجل من عنزة». وكذلك ذكر من طريق مسعر بن كدام في الحديثين (ح ٩٥١ و ٩٥٢).

ونص على جهالة عباد بن عاصم، أو عاصم العنزي عدة أئمة كما ظهر في ترجمتهما.

وقال البزار في الحديث: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن النبي إلا جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقًا إلا هذا الطريق.». «.

بينما صرح ابن حبان بتصحيحه. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

أما الوجه المروي في الحديث (ح ٩٥٤) فهو مرجوح كما ظهر في التخريج، وفيه العلاء بن هلال؛ منكر الحديث.

وبهذا يظهر سبب قول الإمام الطبري في هذه الروايات: إنها واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين.

وقد يكون سبب قوله -إضافة إلى الجهالة بحال الراوي؛ شيخ عمرو بن مرة-، أن الإمام الطبري يرى أن عمرو بن مرة اختلف عليه على عدة أوجه، ولا يدري الصواب من هذه الأوجه، وهذا يشبه موقف ابن خزيمة من الحديث حيث قال: «وعاصم العنزي، وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدري من هما. ولا يعلم الصحيح ما روى حصين أو شعبة؟». فيحتمل أن الإمام الطبري أراد بإيراده الطرق الكثيرة لهذا الحديث أن يظهر الاختلاف على عمرو بن مرة. والله أعلم.

٤٦- الموضوع التاسع:

في تاريخ الطبري (١/١٥٨):

قال الإمام الطبري: «واختلف السلف من علماء أمة نبينا ﷺ في الذي أمر إبراهيم بذبحه من ابنه، فقال بعضهم: هو إسحاق بن إبراهيم، وقال بعضهم: هو إسماعيل بن إبراهيم، وقد روي عن رسول الله ﷺ كلا القولين، لو كان فيهما صحيح لم نعدّه إلى غيره، غير أن الدليل من القرآن على صحة الرواية التي رويت عنه أنه قال: هو إسحاق، أوضح وأبين منه على صحة الأخرى. . .»

فروى الطبري الرواية التي دلت على أنه إسحاق^(١).

ثم روى الرواية التي دلت على أنه إسماعيل، فقال:

«حدثنا محمد بن عمار الرازي، قال: حدثنا إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، قال: حدثنا عمر بن عبد الرحيم الخطابي، عن عبد الله بن محمد العُتَيْبِي، من ولد عُتْبَةَ بن أبي سفيان، عن أبيه، قال: حدثني عبد الله بن سعيد، عن الصَّنَابِحي، قال: كنا عند معاوية بن أبي سفيان، فذكروا الذبيح إسماعيل، أو إسحاق، فقال: على الخبر سقطتم، كنا عند رسول الله ﷺ فجاءه رجل، فقال يا رسول الله! عُدَّ عليّ مما أفاء الله عليك يا ابن الذبيحين. فضحك رسول الله ﷺ فقليل له: وما الذبيحان يا رسول الله؟ فقال: ((إِنَّ عَبْدَ الْمَطْلَبِ لَمَّا أَمَرَ بِحَفْرِ زَمْزَمَ نَذَرَ لِلَّهِ لَشَنْ سَهْلَ اللَّهِ لَهُ أَمْرَهَا لِيَذْبَحَنَّ أَحَدَ وَلَدَيْهِ، - قال: - فخرَجَ السَّهْمُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَمَنَعَهُ أَخْوَالُهُ، وَقَالُوا افْدِ ابْنَكَ بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ، ففَدَّاهُ بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وإسماعيل الثاني))».

(١) سنائي دراستها في الباب الثاني، الفصل الثالث (ح ١٠٧).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري في تفسيره (٥٩٧/١٩) عن محمد بن عمار الرازي، به، بلفظه.

والحاكم في مستدركه (٦٠٤/٢ ح ٤٠٣٦) من طريق عبيد بن حاتم الحافظ العجلي، بنحوه مع زيادة، وفيه أن قائل: (إن عبد المطلب... إلخ، هو معاوية بن أبي سفيان.

وسكت عنه الحاكم. وقال الذهبي في التلخيص: «إسناده واه».

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٤٩٩/٥ ح ٦٠٦٧) - من طريق أحمد بن سهل الأسناني، بنحوه مع زيادة، وفيه أن القائل: (إن عبد المطلب... إلخ، هو معاوية بن أبي سفيان.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٠/٥٦ ح ٧٠٩١) من طريق أحمد بن زهير بن حرب، بنحوه، وفيه أن القائل: (إن عبد المطلب... إلخ، هو معاوية بن أبي سفيان.

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (١٠٥/٧) للأموي في مغازيه، والخلعي في فوائده، وابن مردويه.

ثلاثتهم: (عبيد بن حاتم العجلي، وأحمد بن سهل الأسناني، وأبو بكر؛ أحمد بن زهير بن حرب) عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة، عن عمر بن عبد الرحيم الخطابي، عن عبد الله بن محمد العُتَيْبِي، من ولد عُتْبَةَ بن أبي سفيان، عن أبيه، عن عبد الله بن سعيد، عن الصَّنَابَحِي، قال: حضرنا مجلس معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، فذكره.

وجاء في سند أبي نعيم وابن عساكر: عبيد الله بن محمد العتبي-
(بالتصغير)-، بدلاً من عبد الله بن محمد العتبي.

كما جاء في سندهما: عبد الله بن سعد، بدلاً من عبد الله بن
سعيد، وهو الصواب كما سيأتي في ترجمته.

وعلق الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار (١٧٨/٣) على رواية
الحاكم فقال: «وتفسيره الذبيحين، من كلام معاوية كما تراه، فيكون قول
المصنف^(١): فسئل عن ذلك، أي سئل رجل عن ذلك، مع احتمال عوده
على النبي ﷺ، وعوده على الأعرابي أيضًا».

قلت: صُرح في رواية الطبري بأن المسؤول هو رسول الله ﷺ.

دراسة إسناده:

١- محمد بن عَمَّار بن الحارث؛ أبو جعفر الرَّازي.

قال ابن أبي حاتم: «كتب عنه، وهو صدوق ثقة». وذكره ابن حبان
في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث»^(٢).

٢- إسماعيل بن عُبيد بن عُمَر بن أبي كريمة، الأموي مولاهم،
أبو أحمد الحَرَاني (س ق).

وثقه الدارقطني. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو بكر الجعابي: «يحدث عن محمد بن سلمة بعجائب».

وقال ابن حجر: «ثقة يغرب».

(١) يعني الزمخشري في تفسيره الكشاف.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٣/٨، والثقات ١٣٨/٩، والإرشاد ٢/ ٦٧٢.

توفي سنة: ٢٤٠^(١).

٣- عُمر بن عبد الرحيم الخطّابي.

ذكره السيوطي باسم (عمر بن أبي محمد الخطابي) في الحاوي (٣٠٦/١)، حيث ذكر هذا الحديث من طريق إسماعيل بن أبي كريمة، عنه.

لم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من ترجم لهذا الراوي، أو ذكره بجرح أو تعديل.

٤- عبد الله بن محمد بن الوليد بن عُتبة بن أبي سُفيان؛ صخر الأموي العُتبي^(٢).

كما ورد اسمه بالتصغير، أي: عبید الله، كما ذكرت في التخریج. ولم أجد فيما وقفت عليه من المصنفات من ترجم لهذا الراوي، أو ذكره بجرح أو تعديل.

٥- محمد بن الوليد بن عُتبة بن أبي سُفيان؛ صخر الأموي العُتبي^(٣).

حدث عن: عبد الله بن سعد بن فروة.

روى عنه ابنه: عبید الله بن محمد.

وقال ابن عساكر: «من فصحاء أهل بيته، دخل على عمر بن

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٠٣/٨، وتاريخ بغداد ٢٧٣/٦، وتهذيب الكمال ١٥٢/٣، والتهذيب ١١١/١، والتغريب ص ١٠٩.

(٢) انظر: جهرة أنساب العرب ١١١/١.

(٣) انظر: جهرة أنساب العرب ١١١/١.

عبد العزيز، فعزاه عن ابنه عبد الملك^(١)».

ولم أجد -فيما وقفت عليه من المصنفات- من ذكره بجرح أو تعديل.

٦- عبد الله بن سعد بن فَرْوَةَ الْبَجَلِيِّ مولاهم، الدمشقي، الكاتب (د)^(٢).

لم أجد -من خلال ما وقفت عليه من كتب التراجم- من ذكره منسوبًا إلى (سعيد)، بل كان يُذكر منسوبًا إلى (سعد).

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ، حديثه في الأغلوطات».

وقال دحيم: «لا أعرفه». وقال أبو حاتم: «هو مجهول».

ونقل ابن القطان قول أبي حاتم المتقدم، وقال: «وصدق أبو حاتم، ولو لم يقل ذلك قلناه».

وقال ابن القطان -أيضًا-: «قد ذكره الساجي في ضعفاء أهل الشام، وأورد له هذا الحديث^(٣)، وقال: ضعفه أهل الشام في الحديث. وإنما يعني بذلك - والله أعلم - من عدم روايته، وعدم العلم بحاله».

وقال الذهبي: «مجهول». وقال في موضع آخر: «ماله راوٍ سوى الأوزاعي».

قلت: ذكر ابن عساكر أن محمد بن الوليد بن عتبة حدث عنه، وذلك في ترجمة (محمد بن الوليد) المتقدمة، ثم روى له حديث الذبيحين.

(١) تاريخ دمشق ٥٦/ ٢٠٠.

(٢) روى له حديثًا واحدًا، في النهي عن الأغلوطات.

(٣) يعني حديث الأغلوطات.

وقال ابن حجر: «مقبول، من السادسة^(١)».

قلت: يظهر -والله أعلم- أنه مجهول الحال، وحمل ابن القطان تضعيف أهل الشام له على عدم العلم بحاله.

٧- عبدالرحمن بن عُسَيْلَةَ بن عسل المُرَادِي؛ أبو عبدالله الصَّنَابِجِي (ع).

ليست له صحبة.

رحل إلى النبي ﷺ، فقبض النبي ﷺ قبل أن يصل بخمسة أو ستة أيام، ثم نزل الشام.

قال ابن سعد: «كان ثقة، قليل الحديث». وقال العجلي: «شامي، تابعي، ثقة». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: «ثقة^(٢)».

الحكم على إسناده:

ضعيف؛ مسلسل بالمجاهيل، وهم:

١- عمر بن عبد الرحيم الخطابي.

٢- عبدالله بن محمد بن الوليد العتبي.

٣- والده؛ محمد بن الوليد العتبي.

وهؤلاء الثلاثة لم أجد من ذكرهم بجرح أو تعديل.

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٠٦/٥، والجرح والتعديل ٦٤/٥، والثقات ٣٩/٧، وتهذيب الكمال ٢٠/١٥، وتاريخ دمشق ٤٥/٢٩، وبيان الوهم ٦٧/٤، وميزان الاعتدال ١٠٧/٤، والمغني ٥٣٩/١، والتهذيب ٣٤٤/٢، والتقريب ص ٣٠٥.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٦٢/٥، ومعرفة الثقات ٨٢/٢، وتهذيب الكمال ٢٨٢/١٧، والتهذيب ٥٣٢/٢، والتقريب ص ٣٤٦.

٤- عبد الله بن سعد البجلي. مجهول.

وقال القرطبي في تفسيره (٨٢/١٨): «لا حجة فيه؛ لأن سنده لا يثبت على ما ذكرناه في كتاب الأعلام في معرفة مولد المصطفى عليه الصلاة والسلام، ولأن العرب تجعل العم أباً، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا نَبُذُ إِلَهِكَ وَإِلَهُ آبَائِكَ إِزْرَعَمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠] وهما أبوه وخالته».

وقال ابن كثير في تفسيره (٥١/١٢): «وهذا حديث غريب جداً».

وقال السيوطي في الحاوي للفتاوي (٣٠٧/١): «هذا حديث غريب، وفي إسناده من لا يعرف حاله». وضعفه السيوطي - أيضاً - في الدر المنثور (١٠٥/٧).

وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢٣٠/١) نقلاً عن الزرقاني في شرح المواهب: «والحديث حسن، بل صححه الحاكم والذهبي لتقويه بتعدد طرقه انتهى». ثم علق العجلوني قائلاً: «فحينئذ لا ينافيه ما نقله الحلبي في سيرته عن السيوطي أن هذا الحديث غريب، وفي إسناده من لا يعرف».

ولكن العلامة الألباني في السلسلة الضعيفة (١٧٣/٤ ح ١٦٧٧) نبه إلى أن قول العجلوني: «وهم منه على الزرقاني رحمه الله فإنه لم يذكر شيئاً من ذلك في هذا الحديث، وإنما قاله في حديث آخر معارض لهذا». فذكره الألباني، وذكر نص كلام الزرقاني عليه.

وعوداً إلى الإمام الطبري فقد نفى صحة الخبر كما تقدم، ويظهر أن سبب نفيه لصحته جهالة من ذكرت من رواته، أو بعضهم، والله أعلم.

٤٧- موضع في جامع البيان (٣/٣٣٩) ^(١)

قال الطبري: «حدثني يعقوب بن إبراهيم ^(٢)، قال: ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن أبي عدي، عن شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رَزِين العُقَيْلي رضي الله عنه، رجل من بني عامر قال: قلت يا رسول الله! إن أبي شيخٌ كبيرٌ؛ لا يستطيعُ الحجَّ ولا العمرةَ ولا الطعنَ، وقد أدركهُ الإسلامُ، أَفَأَحُجُّ عنه؟» قال ﷺ: ((حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ)). ثم قال الطبري بعد أن روى هذا الحديث وغيره مما يُستدل به على أن العمرة واجبة، قال: «هذه أخبار ^(٣) لا يثبت بمثلها في الدين حجة لوهي أسانيدُها، وأنها مع وهي أسانيدُها لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب. . .» ^(٤).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٣٦٨ ح ١٥٠٠٧) - ومن طريقه ابن ماجه في المناسك: باب الحج عن الحي إذا لم يستطع (ح ٢٩٠٦) - وأبو داود في المناسك: باب الرجل يحج عن غيره (ح ١٨١٠). والترمذي في كتاب الحج: باب منه (ح ٩٣٠). وقال: «هذا حديث حسن صحيح. . .»

(١) لم أعطِ الموضع رقمًا لأنه لم يتبين لي وجه تضعيف الطبري له مخالفًا بذلك غيره من الأئمة، إلا لاحتمال أن يكون جهل حال أحد رواة وهو النعمان بن سالم-. فقد اعتبره بعض الأئمة أنهما اثنان؛ أحدهما ثقة، والآخر لم يتبين لي حاله. سوى أن ابن حبان أورد في الثقات. ولعل الإمام الطبري لم يتبين أيهما الوارد في السند فجهل حاله.
(٢) ورد بعد (يعقوب بن إبراهيم) في نسخ أخرى: ((قال: ثنا ابن إبراهيم)). انظر كلام المحقق: (٣/٣٣٩ حاشية ٢).
وقال المحققان شاكر في طبعتهما (٤/١٨): وهي زيادة خطأ من ناسخ أو طابع، لا معنى لها، فحذفناها.
(٣) تقدم دراسة خبر منها في هذا الباب: الفصل الثاني (ح ٣٢)، وستأتي دراسة الخبر الآخر في هذا الباب، الفصل السابع (ح ٧١).
(٤) ٣/٣٤٠. فروى أحاديث في أن العمرة تطوع.

وأبورزين العقيلي اسمه لَقِيط بن عامر». والنسائي في المناسك: باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع (ح٢٦٣٨)- وفي الكبرى أيضًا (ح٣٦١٧)- والطيالسي في مسنده (ص١٦٧ ح١٠٩١)- ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٣٠٤/٩ ح٣٩٩١) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٧٢/٦)- وابن الجعد في مسنده (ص٢٥٦ ح١٧٠١). والإمام أحمد في مسنده (ح١٦١٨٤). وابن الجارود في المنتقى (ح٥٠٠). وابن خزيمة في صحيحه (ح٣٠٤٠). والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٢٠٣ ح٤٥٧). والدارقطني في سننه (٣/ ٣٤٣ ح٢٧١٠) وقال: «كلهم ثقات». والحاكم في مستدركه (١/ ٦٥٤ ح١٧٦٨) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي». والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٣/ ٥٠٥ ح٢٧٠٩)، وقال البيهقي: «وقد روينا عن أحمد بن حنبل أنه قال: لا أعلم في إيجاب العمرة حديثًا أجود من هذا، ولا أصح منه».

كلهم من طريق شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه، مرفوعًا، بمثله.

دراسة إسناذه:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القَيْسِي ؛ أبو يوسف الدَّوْرَقِي، البغدادي (ع).

سبقت الترجمة له في (ح٤٠)، وأنه ثقة، من الحفاظ.

٢- عبد الرحمن بن مهدي بن حَسَّان العَنْبَرِي، وقيل: الأزدي مولا هم؛ أبو سعيد البصري اللؤلؤي (ع).

قال ابن حجر: «ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث».

مات سنة: ١٩٨^(١).

٣- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، الأزدي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري (ع). سبقت الترجمة له في (ح ٣١)، وأنه: «ثقة حافظ متقن، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذُبَّ عن السنة».

٤- النعمان بن سالم الطائفي (م ٤).

روى عنه: سماك بن حرب، وداود بن أبي هند، وعامر الأحول، وشعبة، والحكم بن عبد الملك^(٢).

وثقه ابن معين، وأبو حاتم -وزاد: صالح الحديث-، والنسائي. وقال شعبة: «حدثنا النعمان بن سالم، وكان ثقة».

وقال اللالكائي: «جعل البخاري الذي روى عن ابن عمر، غير الذي روى عن عمرو بن أوس».

قلت: فرقهما البخاري في تاريخه الكبير، ولم يتبين لي حال الثاني^(٣).

(١) انظر ترجمته في: الثقات ٣٧٣/٨، وتهذيب الكمال ٤٣٠/١٧، وتذكرة الحفاظ ٢٤١/١، والتقريب ص ٣٥١.

(٢) كما في الجرح والتعديل، نقلًا عن أبي حاتم. وكذلك ذكر المزي في تهذيبه، مع زيادة راو هو: حاتم بن أبي صغيرة.

(٣) الموجود في التاريخ الكبير ٧٧/٨ اثنان:

أحدهما: ((ت ٢٢٣٠ نعمان بن سالم، عن عنبسة بن أبي سفيان. روى عنه داود بن أبي هند حديث أم حبيبة: من صلى في يوم...)) الحديث.

والراوي عن عنبسة هو المقصود بالراوي عن عمرو بن أوس في كلام اللالكائي. فقد ذكر البخاري في تاريخه في - ترجمة عنبسة ٣٦/٧ - طرق حديث أم حبيبة، فكان منها من رواية شعبة، عن النعمان بن سالم، سمع عمرو بن أوس الشقفي، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة...

والثاني: ((ت ٢٢٣٣ نعمان بن سالم، سمع ابن عمر، روى عنه شعبة)).

وكما هو ظاهر في هاتين الترجمتين أنهما مختصرتان. وليس فيهما ما يبين حالهما.

وكذلك ابن حبان فرق بينهما في كتابه الثقات، فجعل صاحب الترجمة في طبقة أتباع التابعين، -ولم ينسبه إلى ثقيف-، والآخر في طبقة التابعين، وذكره منسوباً إلى ثقيف.

وقال ابن حجر: «ثقة من الرابعة، وقيل: هما اثنان، والله أعلم»^(١).

قلت: لم يفرق بينهما أبو حاتم في كتاب (الجرح والتعديل)، وكذا المزي في تهذيبه، وعلى أي حال فقد ذكر ابن منجويه في رجال مسلم: «النعمان بن سالم: روى عن عمرو بن أوس في الصلاة... روى عنه... شعبة»، وسند الطبري هنا هو من رواية النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس. إذن فالراوي المعني في سند الطبري هو من رجال مسلم.

٥- عمرو بن أوس بن أبي أوس، واسمه حذيفة الثقفي، الطائفي (ع).

روى عن: أبيه، وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وأبي رزين العقيلي رضي الله عنه، وعروة بن الزبير وهو من أقرانه.

روى عنه: ابن أخيه؛ عثمان بن عبد الله الثقفي، والنعمان بن سالم، وأبو إسحاق السبيعي، وعمرو بن دينار المكي، ومحمد بن سيرين، وغيرهم.

قال ابن ليببة الطائفي: سألت أبا هريرة رضي الله عنه عن شيء، فقال: «ممن أنت؟» فقلت: من ثقيف. قال أبو هريرة رضي الله عنه: «تسألوني وفيكم عمرو بن أوس!..».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧٧/٨، والجرح والتعديل ٤٤٥/٨، والثقات ٤٧٣/٥، ٥٣١/٧، ورجال مسلم

٢٩٤/٢، وتهذيب الكمال ٤٤٨/٢٩، والتهذيب ٢٣١/٤، والتقريب ص ٥٦٤.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين، وذكره ابن منده وغيره في معرفة الصحابة، وأوردوا من حديثه حديثاً وقع في إسناده وهن، أوجب أن يكون لعمر بن أوس صحبة». وقال أيضاً في موضع آخر: «تابعي كبير. . . وهم من ذكره في الصحابة».

مات بعد التسعين^(١).

الحكم على السند:

صحيح. رجاله رجال الشيخين، سوى النعمان بن مسلم، فهو من رجال مسلم.

وقال الإمام أحمد: «لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ولا أصح منه».

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم في مستدركه، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وقال الدارقطني بعد أن رواه من طريق شعبة، به، قال: «كلهم ثقات».

أما الإمام الطبري، فقد خالف حكمه حكمهم، حيث قال في هذا

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٥١٩، الجرح والتعديل ٦/٢٢٠، والثقات ٥/١٧٣، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم ٤/٢٠٢١، ونهذب الكمال ٢١/٥٤٧، والنهذب ٣/٢٥٧، والتقريب ص ٤١٨.

الحديث وغيره: «هذه أخبار لا يثبت بمثلها في الدين حجة لوهي أسانيدھا، وأنها مع وهي أسانيدھا لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع لا فرض واجب».

ولم يظهر لي وجه تضعيفه للخبر، إلا أن يكون لأمر متعلق بالنعمان بن سالم واعتبار بعض الأئمة أنهما اثنان، فلم يتبين للطبري أيهما، وما هو حاله، خاصة وأن الإمام الطبري استنكر روايته، مما يدفعه للتردد في هذا الراوي، وقد روى الطبري فيما بعد أخباراً عدة تدل على أن العمرة تطوع، كما ذكر قبل روايته لخبر النعمان بن سالم أن الأمة متنازعة في وجوب العمرة، وأن الفروض لا تلزم العباد إلا بدلالة واضحة، وقال: «لم يكن بإيجاب فرض العمرة خبرٌ عن الحجة للعذر قاطعاً»^(١). والله أعلم.

ولا يتوقع أن يكون السبب عمرو بن أوس، حيث يوجد راو آخر بهذا الاسم ترجم له الذهبي في الميزان (٥/٢٩٩)، فقال: «عمرو بن أوس: يجهل حاله، أتى بخبر منكر؛ أخرجه الحاكم في مستدركه وأظنه موضوعاً، من طريق جندل بن والق، حدثنا عمرو بن أوس، حدثنا سعيد عن أبي عروبة، عن قتادة عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: أوحى الله إلى عيسى: آمن بمحمد؛ فلولا ما خلقت آدم ولا الجنة ولا النار. .» الخبر.

فليس عمرو بن أوس الوارد في سند الطبري هو ذا؛ لأنه بالنظر في سند الحاكم المتقدم نجد أن عمرو بن أوس الوارد فيه، هو من طبقة الرواة عن سعيد بن أبي عروبة، وهم في الغالب من الطبقة السابعة؛

طبقة كبار أتباع التابعين^(١). أي أنه متأخر عن طبقة النعمان بن سالم - من الطبقة الرابعة-، الراوي عن عمرو بن أوس في سند الطبري^(٢). والله أعلم.

(١) انظر ترجمة سعيد بن أبي عروبة في: تهذيب الكمال ٥/١١، والتقريب ص ٢٣٩. وكل من سعيد بن أبي عروبة، وشعبة من الطبقة السادسة.

(٢) سند الطبري - كما تقدم - من طريق شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين العقيلي ؓ..

تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواها من طريق رواة مجهولين:

سبق أن ذكرت في التمهيد^(١) أن من منهج الإمام الطبري في كتابه تهذيب الآثار أنه عندما يروي حديثاً من أحاديث أصول الكتاب -والتي اشترط فيها الصحة-؛ فإنه يتبع الحديث بقوله: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يوجب أن يكون على مذهب الآخرين»^(٢) سقيماً، غير صحيح؛ لعلل: . . .». ثم يعدد الطبري هذه العلل، مفسراً بها رأي الآخرين، الذين خالفوه في حكمه.

فيلاحظ في عدة أحاديث من هذا النوع، أن مما ورد في هذه العلل أن راويه (فلانا) «غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين»، ونحوها من العبارات^(٣).

ومع ذلك فإن الإمام الطبري يصحح سند الخبر من طريق هذا المجهول، دون تعقيب على ما قاله الآخرون. كما يلاحظ أنه في حالات لا يورد لخبر هذا المجهول أي متابعات، يجبر بها سنده.

من ذلك أنه روى حديثاً من طريق سعيد بن ذي حُذَّان، عن علي عليه السلام، قال: «سمى الله الحرب خدعة. . .» الحديث.

ثم ذكر من العلل التي حكاهما عن الآخرين: «أن سعيد بن ذي

(١) إراجع: التمهيد ص ٦٦.

(٢) سبق أن ذكرت أن هذه الكلمة أعني (الآخرين) -يستخدمها الطبري عادة بعد كل حديث يرويه في تهذيبه من أحاديث صاحب المسند الأصل- ويشير بها إلى من خالفوه؛ فضعفوا الحديث الذي صححه هو.

(٣) انظر: مسند علي ص ١١٩، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٠، ٢٣٨، والجزء المفقود ص ١٢١، ١٢٣، ١٩٧، ٤٣٨، و ٥٥٠.

حدان^(١) عندهم مجهول، ولا تثبت بمجهول في الدين حجة».

ثم ذكر متابعات لرواية الوقف التي أعل بها المخالفون رواية الرفع - ورواية الرفع هي التي صححها الطبري -.

كما ذكر شواهد لحديث علي عليه السلام مرفوعة عن جابر عليه السلام وصحابة آخرين.

والشاهد من كلامي هذا: أنه لم يورد متابعات لسعيد بن ذي حدان. كما أن هناك حالات لم تُذكر جهالة الراوي ضمن علل تضعيف الآخرين للخبر الذي صحح الطبري سنده، إنما بدراسة تراجم رواته يظهر أن فيها راويًا مجهولًا، مثاله:

روى الطبري من طريق المسور بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف عليه السلام، مرفوعًا: ((إذا أقيم على السارق الحد فلا غرم عليه)).

وصرح الطبري بتصحيح سنده، ولم يرو متابعات للخبر، كما لم يرو له شواهد مرفوعة^(٢).

والمسور بن إبراهيم، مجهول. .

قال الذهبي: «لا يعرف حاله، وحديثه منكر، أخرجه النسائي، ووهاه من رواية أخيه سعد عنه، في أن السارق إذا حد لا يغرم»^(٣).

(١) ستأتي ترجمته قريبًا.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ١٠٢ - ١٠٥. وستأتي دراسة هذا الحديث، في الباب الثاني، الفصل الرابع (ح ١١٣). وسيأتي عند دراسة هذا الحديث أن الطبري استشهد بآية، عند كلامه في فقه الحديث لاحقًا.

(٣) ميزان الاعتدال ٤٢٨/٦. وله ترجمة في الجرح والتعديل، لكن لم يورد فيها سوى قول ابن أبي حاتم: «مسور بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أخو سعد وصالح بن إبراهيم، روى عن عبد الرحمن بن عوف عليه السلام مرسل. روى عنه أخوه سعد بن إبراهيم. سمعت أبي يقول ذلك». ٢٩٨/٨.

وهذا يدفعنا لمحاولة تفسير تصحيحه لسند فيه راوٍ مجهول، غير معروف. بالرغم من أن له تصريحات بأن السند إذا كان فيه مجهول فهو سقيم لا يحتج به، -منها ما نقلته عنه قريباً في مطلع كلامي في هذا الفصل-.

فأقول -والله أعلم-:

١/ قد يكون الإمام الطبري اطلع على حال هذا الرواي بما يجعله مقبولاً عنده، فعرف عنه ما جهله غيره.

ولا يستبعد ذلك فهو إمام قد حكم بإمامته الأئمة^(١). واسع الرحلة، ثم استوطن بغداد، وكانت مزدهرة علمياً، يتوافد عليها أهل العلم. فضلاً عن أنه من طبقة متقدمة، حيث ولد عام ٢٢٤.

ولا يتصور أن يقال: «لو عرف حال الراوي؛ فلم لم ينقل ما عرفه ويثبته إجابة على الآخرين؟!» لا يتصور هذا؛ لأنه ليس من عادته في كتابه التهذيب، أن يجيب عن علل تضعيف الآخرين للخبر، على اختلاف أنواعها. إنما يتبعها غالباً بمروياته للأوجه التي استند عليها الآخرون في إعلال السند، ثم بالشواهد^(٢) التي تشهد للحديث الأصل الذي صححه، إن وجد^(٣).

٢/ أو أن الإمام الطبري يحتملُ جهالة الرواة إذا كانوا من طبقة كبار

(١) سبق أن ذكرت في التمهيد ص ٣٤ أقوال العلماء فيه، ومكانته العلمية.

(٢) سبق أن ذكرت في التمهيد، عند بيان منهجه الحديثي في تهذيب الآثار ص ٦٧، أن الإمام الطبري نصّ على أن الشواهد التي يوردها؛ ليست من شرط كتابه، وشرطه هو: أن تكون الأحاديث -الأصول- التي يرويها هي مما صح عنه.

(٣) فيقول: وقد وافق (فلاناً) أي الصحابي الذي صحح سند خبره- في رواية هذا الخبر عن رسول الله جماعة من أصحابه.. فيروي ما عنده من أخبارهم.. وأمثلة ذلك كثيرة، ظاهرة عبر أجزاء تهذيبه، في أحاديث الأصول، أصحاب المسانيد. وقد لا يروي شيئاً من ذلك بعد إيراده للعلل، إنما يبدأ ببيان فقه الخبر.

التابعين. . ويظهر أن هذا الاحتمال أقوى من سابقه -والله أعلم-؛ إذ أنه من الملاحظ أن أغلب من صحح لهم من الرواة -المجاهيل عند غيرهم، هم من طبقة عالية، وبيان ذلك فيما يلي. .

الرواة الذين صحح الطبري سند خبرهم، بينما ذكر (الآخرون) أنهم مجهولون، فكانت جهالتهم بالراوي من أسباب تضعيفهم للخبر، خلافاً لحكم الطبري:

١- رَدَادُ الليثي، وقال بعضهم: أبو الرداد، قال ابن حجر: وهو الأشهر، وهو حجازي (بخ د).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أنهم قالوا: لا يعرف أبو الرداد في حملة العلم، ولا تثبت بمجهول حجة»^(١).

روى عنه: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

قال ابن منده، وأبو أحمد الحاكم، وابن عبد البر، والذهبي: «له صحبة».

وذكره ابن حبان في الصحابة باسم أبي الرداد الليثي. كما ذكره في التابعين باسم رداد الليثي.

وذكره مسلم في ثمانية تابعي المدنيين.

وقال الذهبي في الكاشف: «وُثِّق». وقال ابن حجر: «مقبول، من الثانية»^(٢).

(١) الجزء المفقود ص ١٢٣.

(٢) انظر ترجمته في: الفات ٤٥٤/٣، و٢٤١/٤، وفتح الباب في الكنى والألقاب ص ٣٢٧، والاستيعاب ١٦٥٧/٤، وعذيب الكمال ١٧٤/٩، والمقتنى في سرد الكنى ٢٣٦/١ ت ٢١٩٣، والكاشف ٢٦٤/١، والإصابة ١٠٢٠٥ ص ١٤٧٠، والتقريب ص ٢٠٩، والتحفة اللطيفة للسخاوي ١/ ٣٤٦.

٢- عبد الله بن عطاء.

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أنه من رواية عبد الله ابن عطاء، عن عروة، وعبد الله بن عطاء عندهم غير معروف في نقلة الآثار»^(١).

وقد سماه الطبري في الخبر الذي رواه عنه: «عبد الله بن عطاء بن مسافع، مولى آل الزبير».

لكني لم أظفر بترجمة لراو بهذا الاسم، إنما ترجم الأئمة لعبد الله ابن عطاء بن إبراهيم؛ مولى الزبير بن العوام، القرشي:

روى عنه محمد بن إسحاق. وذكره ابن حبان في الثقات - في طبقة من روى عن التابعين -. وقال عنه ابن معين: «لا شيء». وقال أبو حاتم: شيخ^(٢).

٣- عبيد الله بن الوّازع الكلابيّ، البصري (ت س).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أنه من رواية عبيد الله بن الوّازع، عن هشام بن عروة، وعبيد الله بن الوّازع عندهم غير معروف في نقلة الآثار»^(٣).

ذكره ابن حبان في الثقات.

وأخرج الحاكم حديثه في المستدرک (٢٥٦/٣) وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي في التلخيص.

(١) الجزء المفقود ص ٤٣٨.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٦٥/٥، والجرح والتعديل ١٣٢/٥، والثقات ٢٩/٧، ولسان الميزان ٣/٣١٦.

(٣) الجزء المفقود ص ٥٥٠.

وقال ابن حبيب: «كانت تؤخذ عنه الآثار».

وقال الذهبي في الميزان: «ما علمت له راوياً غير حفيده». بينما قال في الكاشف: «صدوق».

وقال ابن حجر في التقريب: «مجهول، من السابعة»^(١).

والراجح في عبيد الله بن الوازع أنه صدوق - والله أعلم -.

وأعتقد أن منشأ قول ابن حجر أنه مجهول هو ما نقله في تهذيب التهذيب؛ حيث قال ابن حجر في التهذيب: «قال أبو جعفر الطبري: عبيد الله بن الوازع غير معروف في نقلة الآثار».

فاعتمد الحافظ ابن حجر على هذه العبارة، في تجهيله له في كتابه التقريب، حيث لم يذكر غيرها من الأقوال في ترجمته في التهذيب، ومعلوم أن كتابه التقريب، هو تقريب لكتابه السابق عليه: تهذيب التهذيب. والله أعلم.

والصواب أن القول الذي نسبته الحافظ ابن حجر إلى الطبري، لا يمثل رأي الطبري، إنما هو قول نقله عن (الآخرين) من باب بيان علل تضعيفهم للخبر الذي صححه هو، كما سبق أن أشرت إلى ذلك. يؤكد ذلك قوله: (عندهم) حيث قال نقلاً عنهم: «... . وعبيد الله ابن الوازع - عندهم - غير معروف في نقلة الآثار». وهذه الكلمة -أي (عندهم) استخدمها الطبري مراراً فيما ينقله عنهم، أو أنه يقول عنهم

(١) انظر ترجمته في: الثقات ٤٠٣/٨، والإكمال ٢٩٨/٧، وتهذيب الكمال ١٧٢/١٩، وميزان الاعتدال ٢٢/٥، والكاشف ٢٢٨/٢، والتهذيب ٣٠/٣، والتقريب ص ٣٧٥.

في الراوي الذي جهلوه: (قالوا). . أي أن القول في تجهيله هو قولهم، لا قوله. والله أعلم.

٤- نوفل بن إياس الهذلي، المدني (تم).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أن نوفل بن إياس غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار»^(١).

روى عنه: مسلم بن جندب الهذلي.

ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: «لا يعرف».

ونقل ابن حجر في تهذيبه عن الطبري أنه قال: «ونوفل بن إياس هذا غير معروف في نقلة العلم والآثار».

وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول، من الثانية»^(٢).

قلت: تعليقي المتقدم على قول الحافظ ابن حجر في عبيد الله بن الوازع، ينطبق هنا أيضًا، إذ إن هذه العبارة التي نسبها ابن حجر إلى الطبري ليست من حكم الطبري على الراوي، إنما هي قول نقله عن (الآخرين) من باب بيان علل تضعيفهم للخبر الذي صححه هو.

ولم أجد في نوفل غير ما تقدم ذكره في الترجمة، فالراجح أنه لا يعرف، كما ذكر الذهبي. والله أعلم.

٥- محمد بن عاصم بن حفص المَعافري؛ أبو عبد الله المصري (ق).

(١) الجزء المفقود ص ١٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٨/١٠٨، والثقات ٥/٤٧٩، وتهذيب الكمال ٣٠/٦٦، ميزان الاعتدال ٧/٥٧،

والتهذيب ٤/٢٤٩، والتقريب ص ٥٦٧.

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أن راويه محمد بن عاصم المعافري، وهو غير معروف في أهل النقل»^(١).

ممن روى عنهم: الإمام مالك، وعبد الله بن نافع.

وممن رووا عنه: محمد بن مخلد المالكي، ومحمد بن يحيى الذهلي. وكتب عنه أبو حاتم.

وقال عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم: «ثقة، ثقة».

ووثقه ابن يونس.

وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: «كان من ثقات أصحابنا». وفي رواية قال: «كان من أهل الصدق». وقال ابن حجر: «ثقة، من العاشرة».

توفي سنة: ٢١٥^(٢).

٦- سعيد بن ذي حُدَّان (عس).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أن سعيد بن ذي حدان عندهم مجهول، ولا تثبت بمجهول في الدين حجة»^(٣).

قال ابن المديني: «ما روى عنه سوى أبي إسحاق». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ». وقال ابن حجر: «كوفي، مجهول من الثالثة»^(٤).

(١) الجزء المفقود ص ١٩٧.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٥/٨، وتهذيب الكمال ٤٢٣/٢٥، والتهذيب ٢١٣/٩، والتقريب ص ٤٨٥.

(٣) مسند علي ص ١١٩.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٧٠/٣، والجرح والتعديل ١٩/٤، والثقات ٢٨٢/٤، وميزان الاعتدال ١٩٨/٣، والتقريب ص ٢٣٥.

٧- حَلَامُ الْغَفَّارِي.

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: « . . أن حلامًا الغفاري عندهم مجهول، غير معروف في نقله الآثار، ولا يجوز الاحتجاج بمجهول في الدين»^(١).

لم أجد ترجمة لمن هذا اسمه.

إنما وجدت ترجمة لمن اسمه (حلام بن جزل). وهو ابن أخي ذر، روى عن أبي ذر رضي الله عنه، روى عنه أبو الطفيل رضي الله عنه^(٢).

وذكره ابن حجر في كتابه (نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين): فقال: حلام بن جزل؛ روى عنه أبو الطفيل.^(٣)

وترجح عندي أن هذا هو ذاك .

فالحديث الذي رواه الطبري -من طريق حلام الغفاري، عن علي رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: ((ما أظلت الخضراء . .)) الحديث-، قد رواه أيضًا الطحاوي في شرح مشكل الآثار^(٤)، من طريق شيخ الطبري في هذا السند، فذكر فيه حلام بن جزل، بدل حلام الغفاري، مما يدل على أن هذا هو ذاك.

٨- أم موسى؛ سُرِّيَّة علي رضي الله عنه، قيل: اسمها فاختة، وقيل: حبيبة (بخ د س ق).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: « . . أن أم موسى لا تُعرف

(١) سند علي ص ١٥٩.

(٢) الجرح والتعديل ٣/ ٣٠٨ ت ١٣٧٠، وطبقات الأسماء المفردة للبرديجي ص ٨٠.

(٣) ص ٣١.

(٤) شرح مشكل الآثار ٢/ ١٠.

في نقلة العلم، ولا يُعلم راوٍ روى عنها غير مغيرة، ولا يثبت بمجهول من الرجال في الدين حجة فكيف مجهولة من النساء»^(١).

قال العجلي: «كوفية، تابعة، ثقة». وقال الدارقطني: «حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتبارًا». وقال الذهبي: «تفرد عنها مغيرة بن مقسم». وقال ابن حجر: «مقبولة، من الثالثة»^(٢).

٩- هانئ؛ مولى علي ؑ (عس).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أن هانئًا مولى علي غير معروف في أهل النقل فيجوز الاحتجاج بنقله في الدين»^(٣).

ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: «مقبول، من الثانية». وقال الذهبي: «هانئ، عن موله علي، لا يعرف، تفرد عنه عبد الرحمن؛ مولى الحرقة»^(٤).

١٠- أبو مريم الثقفي، اسمه قيس المدائني (ي د س).

قال الطبري فيما أعل به الآخرون الخبر: «... أن راويه عن علي ؑ، أبو مريم، وأبو مريم غير معروف في نقلة الآثار، وغير جائز الاحتجاج بمثله في الدين عندهم»^(٥).

(١) مسند علي ص ١٦٣.

(٢) انظر ترجمتها في: معرفة الثقات ٤٦/٢، وسؤالات البرقاني ص ٧٥، وتهذيب الكمال ٣٥/٣٨٩، وميزان الاعتدال ٤٧٩/٧، والتهذيب ٤/٧٠٢، والتقريب ص ٧٥٩.

(٣) مسند علي ص ١٧١.

(٤) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٨/٢٢٩، والجرح والتعديل ٩/١٠٠، والثقات ٥/٥٠٩، وميزان الاعتدال ٧/٧٢، والتهذيب ٤/٢٦٣، والتقريب ص ٥٧٠.

(٥) مسند علي ص ٢٣٨.

ذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن خراش: «أبو مريم عن علي عليه السلام، اسمه قيس، لم يرو عنه إلا نعيم بن حكيم».

بينما قال البخاري، وأبو حاتم: «قيس؛ أبو مريم، الثقفي المدائني، سمع عمارًا وعليًا، روى عنه نعيم وعبد الملك ابنا حكيم».

وتبعهما على ذلك الذهبي حيث قال: «أبو مريم الثقفي، عن علي، وأبي الدرداء، وعنه عبد الملك ويعلى ابنا حكيم، ثقة، ولي قضاء البصرة (د)».

وزاد الذهبي في موضع آخر: «قيل هما اثنان^(١)، وقيل: الراوي عن عمار لم يصح حديثه».

وهذا قول الدارقطني، حيث قال: «أبو مريم الثقفي عن عمار، مجهول، متروك».

وقال ابن حجر: «أبو مريم الثقفي، اسمه قيس المدائني، مجهول من الثانية»^(٢).

ثم أتبعه بترجمة أبي مريم الحنفي، القاضي، وقال: «... وهم من خلطه بالأول...».

قلت: وبعد النظر في التراجم السابقة، نجد ما يلي:

١/ أن أربعة رواة من الطبقة الثانية، أي طبقة كبار التابعين، قال ابن

(١) يقصد بالثاني: أبا مريم الحنفي. انظر: التهذيب ٥٨٧/٤.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٥١/٧، والجرح والتعديل ١٠٦/٧، والثقات ٣١٤/٥، وسؤالات البرقاني ص ٧٥،

وتاريخ بغداد ٤٦٨/١٤، والكاشف ٣٥٢/٣، وميزان الاعتدال ٤٢٦/٧، والتهذيب ٥٨٦/٤، والتقريب ص ٦٧٢.

حجر في ثلاثة منهم: مقبول^(١). إلا أن أحدهم -وهو أبو الرداد- سبق أن بينت في ترجمته أنه اختلف في صحبته. والرابع قال فيه ابن حجر: مجهول. -وهو أبو مريم الثقفي-. إلا أن الذهبي وثقه.

٢/ أن اثنين من الطبقة الثالثة، أي من أوساط التابعين. أحدهم قال فيه ابن حجر: مجهول -وهو سعيد بن ذي حدان- إلا أن ابن حبان قال في كتابه الثقات: «ربما أخطأ». أي ذكره بما يدل على أنه عرفه واطلع على حاله.

والثاني منهم: هي أم موسى، قال فيها ابن حجر: مقبولة. إلا أن العجلي صرح بتوثيقها. وقال الدارقطني حديثها مستقيم. إلخ. ٣/ أن حلامًا الغفاري -وقد ترجح لدي أنه حلام ابن أخي ذر، روى عن أبي ذر رضي الله عنه- وبناء على ذلك فهو تابعي.

٤/ أنه يستبعد من هؤلاء الرواة الذين جهلهم (الآخرون): محمد بن عاصم المعافري، من الطبقة العاشرة. إذ لم أقف على أحد جهله، بل عرفه العلماء ووثقوه، كما سبق بيانه في الترجمة.

٥/ أنه يستبعد أيضًا من هؤلاء: عبيد الله بن الوازع الكلابي، من الطبقة السابعة. لأنه وإن كان ابن حجر قال فيه: مجهول، -وقد علقت على هذه الكلمة في ترجمته-، إلا أن الحاكم صحح خبره. ووافقه الذهبي. وقال في موضع آخر: صدوق. وقال ابن حبيب: «تؤخذ عنه الآثار». وهو من رجال الترمذي والنسائي.

(١) قال ابن حجر: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. التقريب ص ٧٤.

٦/ بقي عبد الله بن عطاء بن مسافع، مولى آل الزبير، لم أجد من ذكره،
فإن كان هو عبد الله بن عطاء بن إبراهيم؛ مولى الزبير، فقد
عُلمت حاله، وأنه شيخ.

وأخلص مما سبق:

أن الرواة -سوى من استبعدتهم للأسباب التي ذكرتها، وسوى عبد الله بن عطاء بن مسافع، وسوى من اختلفت الأقوال فيه- هم من كبار التابعين^(١).

وقد قال الذهبي: «وأما المجهولون من الرواة: فإن كان الرجل من كبار التابعين، أو أوساطهم، احتمل حديثهم، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول، وركافة الألفاظ...»^(٢).

وقال ابن كثير: «فأما المبهم الذي لم يسم، أو من سُمي ولا تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير؛ فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن. وقد وقع في مسند الإمام أحمد، وغيره من هذا القبيل كثير»^(٣).

قلت: يلاحظ في قول الإمام الذهبي، والحافظ ابن كثير أنهما لم يطلقا القول في قبول رواية المجهول من طبقة التابعين، كما لم يطلقا القول بردها، إنما ذكر الذهبي أن احتمال روايتهم مرتبط بسلامة الرواية مما ذكره.

فيفهم من قول الذهبي: ... أننا نحتاج إلى النظر في قرائن تحف بالرواية حتى نستطيع بواسطتها ترجيح جانب حسن الظن بالراوي. والله أعلم.

(١) لكن أحدهم حلام، تابعي، لم تتعين طبقة، إنما ذكر ابن حجر: (حلام بن جزل) في كتابه (نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين) حيث روى عنه الصحابي أبو الطفيل... كما ذكرت في ترجمته.

(٢) ديوان الضمفاء ص ٤٧٨.

(٣) اختصار علوم الحديث جع الباعث الحديث- ص ٨١.

وأما ابن كثير فقد قال: «يستأنس . . ويستضاء» -أي أن العمدة ليست على روايته لوحده. كما أنه قال: « . . في مواطن». وهذا يدل على أن الأمر عنده ليس على إطلاقه.

وقال العلامة المعلمي في التنكيل: « . . والعجلي قريب منه -[أي من ابن حبان]- في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين، والنسائي، وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين، أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة، بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد. .»^(١).

قلت: فيظهر أن الإمام الطبري حسن الظن برواية هؤلاء المجهولين من التابعين، واحتمل روايتهم؛ خاصة وأن الإمام الطبري يعتمد في قبول الرواية على عدالة الراوي^(٢)، والتابعون إجمالاً عدول، من حيث إنهم من خير القرون بعد قرن نبينا محمد ﷺ.

كما يلاحظ أن الإمام الطبري -فيما صححه من أخبار هؤلاء الذين ذكر أن الآخرين ضعفوا خبرهم؛ لأنهم غير معروفين- يلاحظ أنه لم يرو متابعات لهم، إلا أنه روى شواهد مرفوعة لأخبارهم، -سوى خبر أبي مريم فلم يرو الطبري له شواهد مرفوعة، إنما روى آثاراً عن السلف من علماء الأمة تشهد لمعنى روايته^(٣) -.

(١) وثمة كلامه: «ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوي..» التنكيل (١/٦٦، ٦٧).

(٢) مع تفصيل ذكرته في هذه المسألة، في الفصل الأول من هذا الباب ص ٩٨-١٠١، وص ٢٥٢.

(٣) انظر: مسند علي ص ٢٤٠. أما رواية عبد الله بن عطاء، فذكر الطبري شواهد لها في فقه الحديث- الجزء المفقود ص ٤٤١-، خلافاً لعادته في تهذيبه حيث يورد الشواهد عادة بعد ذكر علل تضعيف الآخرين للخبر، أو قبل شروعه في

فروايته لهذه الشواهد تدل على أن الراوي لم يتفرد في معنى ما رواه، فيظهر أن هذه قرينة لدى الإمام الطبري تحمله على تصحيح رواية هذا التابعي المجهول.

وإن كان قد يرى في ذلك شيء من التوسع أو التساهل في التصحيح، إلا أنه أيًا كان الأمر فإن هذه الحالات التي ظهرت منه لا تُعد كثيرة، ولا تصرف عن اعتبار الأصل في منهجه، وهو أنه لا يحتج برواية المجهول، بناء على ما قدمت من أقواله في أول هذا الفصل، ثم بناء على ما ظهر في منهجه من خلال المسالك التي تناولتها. وقد قال الحافظ الذهبي عبارة نفيسة، -في ترجمة (أسفع بن أسلع)- قال: «عن سمرة بن جندب. ما علمت روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي. وثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل»^(١).

وفيما يلي سأذكر نتيجة ما تقدم في هذا الفصل.

= وفي رواية نوفل بن إياس ذكر الطبري أنه ذكر له نظائر مضت في الكتاب، فكره إعادته، - انظر: الجزء المفقود ص ١٢١ -.

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٧.

النتيجة:

١- أن الإمام الطبري له تنصيصات على عدم قبوله لرواية المجهولين، ومن لا يعرف حالهم، ومن لم تثبت عدالتهم. إلا أنه لم ينص على ما يفهم منه تفريق بين جهالة العين، وجهالة الحال.

٢- هناك من ذكر أسماءهم واصفًا إياهم بأنهم غير معروفين، أو مجهولين، فظهر بدراسة تراجمهم أن منهم من كان مجهول العين، ومنهم من كان مجهول الحال.

كما ضعف أخبارًا دون بيان السبب، وظهر بعد الدراسة -أيضًا- أن منها ما كان في إسنادها مجهول العين، ومنها ما كان في إسنادها مجهول الحال، ومنها ما كان في إسنادها من لم أجد من ذكره بجرح أو تعديل.

٣- أن من الأخبار التي ضعفها الطبري لوجود راو مجهول في سندها، ما ظهر فيها أن الراوي عن هذا المجهول في عداد الثقات. وهذا يعني أن الإمام الطبري لا يوثق المجهول بناء على عدالة الراوي عنه.

٤- أن أكثر من صحح لهم من الرواة -المجاهيل عند غيره- هم من طبقة كبار التابعين، كما ظهر لي بالدراسة.

والله أعلم.



(الفصل الرابع)

منهجه في التضعيف بالاختلاط (ص ٤٠١-٤٣٦)

- تضعيف الإمام الطبري للأخبار التي فيها راوٍ مختلط، وهي على قسم واحد.. (ص ٤٠٣).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٤٨) إلى (ح ٥٠).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مختلطين (ص ٤٢٤).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٥١) إلى (ح ٥٣).
- النتيجة (ص ٤٣٦).

الفصل الرابع: منهجه في التضعيف بالاختلاط

إن من أسباب الطعن في الراوي عدم ضبطه لما يرويه، ومن أوجه عدم الضبط: الاختلاط؛ وهو سوء حفظ يطرأ على الراوي إما لكبر سنه، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدمها، بأن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه فساء. (١).

حكم رواية المختلط:

قال الحافظ العراقي: «الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به في حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم ندرِ أحدث به قبل الاختلاط أو بعده؟ وما حدث به قبل الاختلاط قُبِلَ، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم، فمنهم من سَمِعَ منهم قبل الاختلاط فقط-، ومنهم من سَمِعَ بعده فقط، ومنهم من سمع في الحالين، ولم يتميز» (٢).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فإنني لم أجد له كلاماً صريحاً يضعف فيه خبراً ما لأجل اختلاط أحد رواته؛ إنما ضعف أسانيد بعض الأخبار بعبارات مجملّة؛ دون التصريح بسبب تضعيفه، وبعد دراسة هذه الأخبار نجد أن فيها راوياً مختلطاً.

وفي مقابل ذلك فقد صحح الإمام الطبري أسانيد أخبار من رواية من اختلط، ولم يكن ذلك منه من باب قبول رواية المختلط؛ لأنه ظهر لي

(١) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ١٠٩، وشرح النخبة للقراري ص ٥٣٣.

(٢) شرح البصرة والنذكرة ٢٦٤/٣.

بعد دراسة هذه الحالات -كما سيأتي- أحد الأمور التالية:

١- إما أن الراوي عن المختلط، ممن عرف بالرواية عن المختلط قبل اختلاطه.

٢- أو أن الطبري قد لا يرى أن تغير حفظ الراوي يصل إلى حد الاختلاط.

٣- أو أن المختلط قد توبع في روايته.

وسبق أن ذكرت في مقدمة الفصل الأول من هذا الباب، أن الإمام الطبري لا يغفل جانب ضبط الراوي. . من ذلك أنه ضعف رواية المنكدر بن محمد الذي كان بارزاً في عدالته وعبادته إلا أنه لم يكن حافظاً. كذلك وصف الإمام الطبري النقلة الذين تثبت عنهم الأخبار بأنهم أثبات، وتارة وصفهم بأنهم ثقات. . إلا أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان متساهلاً في أخبار صححها من رواية من عُرفوا بالضعف، ولكنه رواها مع إيراده لشواهد لها^(١).

وفيما يلي سأتناول بالدراسة الأخبار التي أشرت إليها آنفاً، وهي التي ضعفها الإمام الطبري بعبارات مجملة، وظهر لي بعد دراستها أن فيها راوياً مختلطاً. . ثم أعرج على حالات صحح فيها الطبري أحاديث من رواية من اختلط أو تغير حفظه، وأختم الفصل بذكر النتيجة التي خرجت بها.

(١) يراجع ما ذكرته في نتيجة الفصل الأول من هذا الباب.

٤٨- الموضوع الأول:

في جامع البيان (٣٢٧/٦):

قال الطبري: «حدثنا عصام [بن زياد^(١)] بن رواد بن الجراح، قال: ثنا أبي، قال: ثنا أبو بكر الهذلي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((اخرُجُوا، فَصَلُّوا عَلَى أَخٍ لَكُمْ))، فخرج فَصَلَّى بِنَا، فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، فقال: ((هَذَا النَّجَاشِيُّ أَضْحَمَةٌ، فقال: الْمَنَافِقُونَ انظُرُوا هَذَا يُصَلِّي عَلَى عَلِجٍ نَضْرَانِي، لَمْ يَرَهُ قَطُّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٩] الآية))».

ثم قال الطبري: فإن قال قائل: «فما أنت قائل في الخبر الذي رويت عن جابر وغيره، أنها نزلت في النجاشي وأصحابه؟ قيل: ذلك خبر في إسناده نظر»^(٢).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/٣٢٥ ت ٧٧٨) من طريق، رواد بن الجراح، عن أبي بكر الهذلي، به، بمثله.

دراسة إسناده:

١- عصام بن رواد بن الجراح؛ أبو صالح العسقلاني.

هكذا ورد اسمه واسم أبيه فيما وقفت عليه من كتب التراجم، فلم

(١) وردت في إحدى النسخ، ولم ترد في غيرها.. انظر حاشية المحقق رقم ٢..

(٢) ٣٣٠/٦ (٢)

أجد من سمى أباه (زياداً)^(١)، إلا قولاً للبخاري في ترجمة رواد^(٢)، حيث قال: «رواد بن الجراح . . . العسقلاني . . . ويقال: يزيد».

وصرح ابن حبان والمزي وغيرهما أن رواد بن الجراح هو والد عصام ابن رواد بن الجراح، وأن ابنه عصاماً روى عنه^(٣).

ذكر ابن حبان عصاماً في الثقات، وقال: «حدثنا عنه أصحابنا».

وقال أبو حاتم: «صدوق». وقال ابن أبي حاتم: «روى عن أبيه . . . روى عنه أبي، وكتبت أنا عنه».

وقال الذهبي: «لينه الحاكم أبو أحمد».

قلت: هو صدوق بناء على قول أبي حاتم فيه وروايته عنه، فهو أدرى به من أبي أحمد الحاكم، والله أعلم^(٤).

٢- رَوَّادُ بن الجَرَّاحِ الشامي؛ أَبُو عِصَامِ العَسْقَلاني، كان من أهل خراسان (ق).

وثقه ابن معين. وفي رواية قال: «ثقة مأمون». وفي رواية أخرى قال: «لا بأس به، إنما غلط في حديث عن سفيان».

وقال الإمام أحمد: «لا بأس به، صاحب سنة، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث منكير».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويخالف».

(١) وكل ما وقفت عليه في كتب الحديث من أسانيد مروية عنه، عن أبيه، فإنه يرد فيها باسم: عصام بن رواد -أو- عصام ابن رواد بن الجراح-، عن أبيه.

(٢) التاريخ الكبير ٣/٣٣٦.

(٣) انظر: الثقات ٨/٢٤٦، وتهذيب الكمال ٩/٢٢٧، ٢٢٨.

(٤) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧/٣٦، والثقات ٨/٥٢١، وميزان الاعتدال ٥/٨٥، ولسان الميزان ٤/١٦٧.

وقال أبو حاتم: «هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق».

وقال البخاري: «كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه».

وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري أدخله في كتاب الضعفاء، وأن أباه قال: «يحوّل من هناك».

وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف الحديث».

وقال أبو أحمد الحاكم: «تغير بأخّرة، فحدث بأحاديث لم يتابع عليها». وقال النسائي: «ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط». وقال محمد بن عوف الطائي: «دخلنا عسقلان فإذا برواد قد اختلط». وذكره برهان الدين الحلبي فيمن رمي بالاختلاط.

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب؛ ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شبيحاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يكتب حديثه».

وقال الساجي: «عنده مناكير». وقال الدارقطني: «متروك».

وقال الذهبي: «له مناكير، ضَعَف».

وقال ابن حجر: «قال الحفاظ: كثيراً ما يخطئ، ويتفرد بحديثٍ ضَعَفَ الحفاظ فيه وخطأوه». وقال في التقريب: «صدوق، اختلط بأخّرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد، من التاسعة»^(١).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣/٣٣٦، وتاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٤/٤٢٥، والجرح والتعديل ٣/٥٢٤، والضعفاء للنسائي ص ٤٠، والثقات ٨/٢٤٦، والكمال ٣/١٧٨، وسؤالات البرقاني ص ٢٩٩، وتهذيب الكمال ٩/٢٢٧، والإغياط ص ٥٨ ت ٣٢، والكاشف ٢/٢٦٨، والتهذيب ١/٦١٢، والتقريب ص ٢١١، والكواكب النيرات ص ١٧٦ ت ٢٣.

قلت: والراجع -والله أعلم- أنه صدوق، لكنه اختلط بأخرة، أما فيما رواه عن الثوري فمكرر الحديث. وممن وصفه بالاختلاط: البخاري والنسائي ومحمد بن عوف الطائي. وممن وصفه بالتغير أبو حاتم وأبو أحمد الحاكم.

أما الإمام الطبري فقد ظهر له موقفان تجاه رواية رواد:

- الأول: الاحتجاج به. . . فقد روى (مما صح سندُه عنده) -على حد تعبيره حديثاً من رواية: عصام بن رواد، عن أبيه، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن أبي عائشة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: ((إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ من عذاب القبر، ومن عذاب النار))^(١).

روى الطبري هذا الحديث ضمن عدة أحاديث بمعناها؛ رواها عن أبي هريرة رضي الله عنه من طرق أخرى^(٢)، وعن غيره من الصحابة أيضاً.

- الثاني: عدم الاحتجاج به. . . ففي موضع آخر^(٣) روى حديثاً آخرًا عن عصام بن رواد، عن أبيه، عن الثوري بسنده. . فحكم عليه الطبري بأن إسناده فيه نظر.

(١) انظر: مسند عمر بن الخطاب ٥٨٤/٢ ح ٨٦٩. نُصِّلَتْ هذا الحديث وغيره من الأحاديث الشاهد له بقوله -ص ٥٧١-: ((ذكر ما صح عندنا من ذلك سنده))...

(٢) انظر مسند عمر ٥٧٨-٥٨٤: ح ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٦، ٨٦٨. كلها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بمعاني متقاربة في التعوذ بالله من عذاب القبر، ومن عذاب النار. وقد رواها الطبري جيبًا ضمن الأخبار التي صدرها بقوله: (ذكر ما صح عندنا من ذلك سنده).

(٣) الجزء المفقود ص ٣٧٧ ح ٦٨٧. وهو حديث الموضع التالي (ح ٤٩).

فيظهر هنا احتمالان:

١- إما أن الإمام الطبري ينتقي له من الأحاديث ما كان عن غير الثوري.

٢- أو أنه يراه مختلطاً -سواء فيما رواه عن الثوري أو رواه عن غير الثوري-، ولكنه ينتقي له ما لم يتفرد به. فحديث أبي هريرة السابق قد جاء من طرق عدة -غير طريق رواد عن الأوزاعي-. فلعل وصف الطبري للسند بقوله: «مما صح سنده عندنا» أي صح عنده بعدما ترجح لديه أنه ليس مما خلط فيه، بقرينة أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه معروف من طرق أخرى ثابتة، رواها الطبري بنفسه -كما تقدم-.

وهناك عدة رواة تابعوا رواداً فيما رواه عن الأوزاعي بسنده إلى أبي هريرة؛ وردت عند مسلم في صحيحه، أذكر منهم: وكيعاً والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس^(١).

مما يدل على أن هذا الحديث مما رواه رواد قبل اختلاطه.

٣- أبو بكر الهذلي، البصري، قيل: اسمه سُلمى بن عبد الله، وقيل: روح (ق).

وهو ابن بنت حميد بن عبد الرحمن الحميري.

ضعفه الإمام أحمد، وأبوزرعة وغيرهما. وقال البخاري: «ليس بالحافظ عندهم». وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه، وكان من علماء

(١) انظر: صحيح مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب ما يستعاذ منه في الصلاة ح ٥٨٨. ولفظه: «إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ شَرِّ النَّبِيعِ الدُّجَالِ».

الناس بأيامهم». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه... لا يتابع عليه، على أنه قد حدث عنه الثقات من الناس، وعامة ما يحدث به قد شورك فيها، ويحتمل ما يرويه، وفي حديثه ما لا يحتمل ولا يتابع عليه».

وقال الفسوي: «ضعيف، ليس حديثه بشيء». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال في موضع آخر: ليس بثقة». وقال ابن المديني: «ضعيف ليس بشيء». وقال مرة: «ضعيف جداً». وقال مرة: «ضعيف ضعيف». وقال النسائي وعلي بن الجند: «متروك الحديث». وقال الدارقطني: «منكر الحديث، متروك».

وقال غندر: «كان أبو بكر الهذلي إمامنا، وكان يكذب». وقال ابن حبان: «يروى عن الأثبات الأشياء الموضوعات».

وقال الذهبي: «واه». وقال ابن حجر: «متروك الحديث». مات سنة: ١٦٧^(١).

ولم أجد الإمام الطبري روى حديثاً مرفوعاً من طريق أبي بكر الهذلي سوى هذا الحديث والذي قال فيه: «في إسناده نظر»، مع أنه أكثر من رواية الآثار عنه، مما ليس من حديث رسول الله ﷺ^(٢).

فيظهر أن الإمام الطبري يراه متروك الحديث، أو ضعيفاً.

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدوري - ٨٧/٤، والتاريخ الكبير ١٩٨/٤، وأحوال الرجال ص ١٢٢، والجرح والتعديل ٣١٣/٤، والضعفاء للنسائي ص ٤٦، والمجروحين ٣٥٩/١، والكامل ٣/٣٢٥، والإكمال لابن ماكولا ٣٢٦/٤، والكاشف ٣/٣٠٤، والتذهيب ٤٩٨/٤، والتقريب ص ٦٢٥.

(٢) أكثر الطبري في تفسيره من النقل عن أبي بكر من أقواله في تفسير بعض الآيات، أو ممن نقله أبو بكر عن الحسن، أو علي، أو عكرمة، أو سعيد بن جبير، ونحوهم، من تفاسيرهم.

٤- قَتَادَةَ بْنِ دِعَامَةَ بْنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِي؛ أَبُو الْخَطَّابِ، الْبَصْرِيُّ (ع).
من جلة التابعين. وقد قال فيه ابن المسيب: ما أثنانا عراقي أحفظ من
قَتَادَةَ.

وقال يحيى بن سعيد: حافظ؛ كان إذا سمع الشيء حفظه.
ووصفه الإمام أحمد بالحفظ والفقه.
وقد وثقه ابن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات.
ووصفه النسائي، وابن حبان، والحاكم، والخطيب، والذهبي،
والمقدسي، والعلائي، والحلي بالتدليس.
وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت. وعده في أصحاب المرتبة الثالثة من
مراتب المدلسين»^(١).
وتوفي سنة: ١١٧^(٢).

٥- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنِ بْنِ أَبِي وَهْبٍ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ
(ع).

= كما ذكر الطبري في تفسير إحدى الآيات عدة أقوال، ثم ذكر أن أولها بالصحة هو قول للحسن
البصري من رواية أبي بكر الهذلي عنه، ولكن الطبري بين أن سبب تصويبه له هو أن هذا القول
أشبه بما دل عليه التنزيل، وسياق الخطاب. انظر: جامع البيان ٨/٢٦.
وكذا في التاريخ روى الطبري عن أبي بكر الهذلي فيما يتعلق بأحداث زمن عمر وعثمان
وعلي رضي الله عنهم، مما يرويه أبو بكر بنفسه، أو نقلاً عن أبي المليح أو قتادة أو شهر..
(١) وهم: من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسمع.
(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٣٣/٧، والثقات ٤٤٩/٢، ومعرفة الثقات ص ١٧٣، وتهذيب الكمال ٤٩٩/٢٣،
وميزان الاعتدال ٤٦٦/٥، وجامع التحصيل ص ١٠٨، ٢٥٤، وتعريف أهل التقديس ص ١٤٦، والتقريب ص ٤٥٣،
والتدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني ص ٣٣٠.

تقدمت الترجمة له في (ح ١٦) وأنه أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار. . . اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل.

مات بعد التسعين.

الحكم على السند:

ضعيف جدًا، فيه:

١- أبو بكر الهذلي؛ متروك. ومن الأئمة من ضعفه.

٢- رواد بن الجراح؛ صدوق، اختلط بأخرة فترك. .

فيظهر أن قول الطبري في هذا الخبر: «في إسناده نظر»، هو بسبب أحد هذين الراويين أو كليهما.

وقد تقدم في ترجمة أبي بكر الهذلي أنني لم أجد الإمام الطبري روى حديثًا مرفوعًا من طريق أبي بكر الهذلي سوى هذا الحديث والذي قال فيه: «في إسناده نظر»، مع أنه أكثر من رواية الآثار عنه، فيظهر أن الطبري يراه متروك الحديث، أو ضعيفًا. وهو بذلك يكون موافقًا لموقف كبار النقاد من أبي بكر الهذلي، حيث إن بعضهم ضعفه، والأكثر من ضعفه جدًا.

وأما فيما يتعلق برواد بن الجراح؛ فذكرت في ترجمته اختلاف النقاد فيه، وأن الطبري ظهر له موقفان تجاه روايته، خلصت منهما إلى أن الطبري إما أنه ينتقي له من الأحاديث ما كان عن غير الثوري. وإما أنه يراه مختلطًا - سواء أكان فيما رواه عن الثوري أم فيما رواه عن غير الثوري -، ولكنه ينتقي له ما لم يتفرد به. والله أعلم.

٤٩- الموضع الثاني:

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها -أيضاً- نظر نذكر بعضها لنعرف:

ح-٦٨٧- حدثني عصام بن رَوَاد بن الجراح العسقلاني، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: حدثنا منصور بن المعتمر، عن ربعي بن خراش، قال: سمعت حذيفة بن اليمان رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: ((إذا كان رأسُ الخمسِ والعشرين والمائتين؛ نادى مُنادٌ من السماء: ألا أيُّها الناسُ! إن الله قد قطعَ مَدَّةَ الجَبَّارين والمنافقين وأتباعِهِم، وَوَلَّيْكُمْ الجَبَّارَ، جَبَرَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ: الحقُّوهُ بمكة؛ فإنَّه المهدي، واسمُهُ أحمدُ بنُ عبد الله)). قال عمران بن الحصين رضي الله عنه: صف لنا يا رسول الله هذا الرجلَ، وما حالُهُ؟ فقال النبي ﷺ: ((هو رجلٌ من وَلَدِي، كأنَّه من رجالِ بني إسرائيلَ، يخرجُ عندَ جَهْدٍ من أمتي وبلاءٍ، عربيُّ اللون، ابنُ أربعين سنةً، كأنَّ وجهَهُ كوكبٌ دُرِّيٌّ، يملأُ الأرضَ عدلاً كما مُلِئت ظُلماً وجَوَراً، يَمْلِكُ عشرين سنةً، وهو صاحبُ مدائنِ الكفرِ كُلِّها؛ القُسْطَنْطِينِيَّةَ ورُومِيَّةَ، ويخرجُ إليه الأبدالُ من الشَّامِ وأشباهِهِم، كأنَّ قلوبَهُم زُبُرُ الحديدِ، رهبانٌ بالليلِ، ليوثٌ بالنهارِ، وعُصْبُ أهلِ المشرقِ، كأنَّ قلوبَهُم زُبُرُ الحديدِ، رهبانٌ بالليلِ، ليوثٌ بالنهارِ، والثُّجباءُ من مُضَرَ، زُبُرُ الحديدِ، رهبانٌ بالليلِ، ليوثٌ بالنهارِ، وأهلُ اليمنِ؛ حتى يأتُوهُ فَيُبَايِعُوهُ بينَ الرُّكنِ والمَقامِ، فيخرجُ من مَكَّةَ مُتَوَجِّهاً إلى الشَّامِ، يفرحُ بِهِ أهلُ السماءِ وأهلُ الأرضِ، والطيرُ، والحيتانُ في البحرِ))^(١).

(١) ثم روى الطبري خبرين بنحو ما سبق مع اختصار، وهما ح ٦٨٨، وح ٦٨٩- وسبقت دراستهما في الفصل الأول من

هذا الباب (ح ١٤)، وح (١٥).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤/١١٥ت٦٨٤) ولم يذكر ابن عدي نص الحديث، إنما وصف الحديث بقوله: «حديثاً فيه طول: (إذا كان سنة كذا كان كذا)».

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٨٥٨ح١٤٣٩) ولفظه: ((المهدي رجل من ولدي، وجهه كالكوكب الدرّي، اللون لون عربي، والجسم جسم إسرائيلي، يملأ الأرض عدلاً، كما ملئت جوراً، فرضي خلافته أهل الأرض وأهل السماء، والطير في الجو، يملك عشرين سنة)).

ثلاثتهم: (الطبري، وابن عدي، وابن الجوزي) من طريق رواد. وأخرجه ابن عدي في الكامل - في الموضوع السابق - من طريق عبد الغفار بن الحسن الرملي.

كلاهما: (رواد بن الجراح، وعبد الغفار بن الحسن الرملي) عن الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن خراش، عن حذيفة رضي الله عنه مرفوعاً.

وعزاه المتقي الهندي في كنز العمال (١٤/١١٨ح٣٨٦٦٦) إلى الروياني من حديث حذيفة رضي الله عنه بلفظ: ((المهدي رجل من ولدي، وجهه كالكوكب الدرّي))^(١).

ونقل الذهبي في ميزان الاعتدال (٦/٣٧) رواية لأبي نعيم من طريق رواد، بلفظ الروياني السابق.

(١) ولم أجده في المطبوع من مسند الروياني.

دراسة إسناده:

- ١ - عصام بن رَوَّاد بن الجَرَّاح؛ أبو صالح العسقلاني.
تقدمت الترجمة له في (ح٤٨)، وأنه صدوق.
- ٢ - رَوَّاد بن الجَرَّاح الشامي؛ أبو عصام العسقلاني (ق).
تقدمت الترجمة له في (ح٤٨)، وأنه صدوق، اختلط بأخرة فترك،
وأما فيما رواه عن الثوري فمنكر الحديث.
- ٣ - سُفيان بن سَعِيد بن مَسْرُوق الثَّوري، أبو عبد الله الكوفي (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام،
حجة، وكان ربما دلس.
- ٤ - منصور بن الْمُعْتَمِر بن عبد الله بن رُبَيْعَة، وقيل: المعتمر بن
عَتَّاب بن فَرْقَد السُّلَمي؛ أبو عَتَّاب الكوفي (ع).
قال ابن حجر: «ثقة ثبت، وكان لا يدلس».
توفي سنة: ١٣٢^(١).
- ٥ - رُبَيعي بن حِرَاش بن جَحش؛ أبو مريم العبَّسي الكوفي (ع).
قال العجلي: «ثقة، من كبار التابعين، يقال: إنه لم يكذب كذبة قط».
وقال ابن حجر: «ثقة عابد مخضرم».
توفي سنة: ١٠٠، وقيل غير ذلك^(٢).

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢/٢٩٩، والجرح والتعديل ٨/١٧٧، والتهذيب ٤/١٥٩، والتقريب ص ٥٤٧.
(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١/٣٥٠، وتهذيب الكمال ٩/٥٤، والكاشف ١/٢٥٧، والتهذيب ١/٥٨٨،
والتقريب ص ٢٠٥.

الحكم على الإسناد:

منكر. فيه رَوَّاد بن جراح: صدوق، اختلط بأخرة فترك، وهو منكر الحديث فيما رواه عن الثوري. وسند الطبري من طريق رواد عن الثوري. قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: «وأما حديث حذيفة فرواه ابن الجراح، قد ضعفه الدارقطني، قال ابن حمدان؛ الراوي بهذا الحديث باطل»^(١).

ووصف الذهبي الحديث بالبطلان حيث قال في ميزان الاعتدال - ترجمة رواد بن الجراح -: «... عن رواد، عن سفيان، عن منصور، عن ربعي، عن حذيفة، فذكر ذاك الحديث الباطل (إذا كان سنة كذا كان كذا وكذا)»^(٢).

وقال الذهبي -أيضاً- في ترجمة محمد بن إبراهيم الصوري: «روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً ومنكراً في ذكر المهدي»^(٣).

وقد تابع رواداً: عبد الغفار بن الحسن الرملي، كما تقدم في التخريج. ولم أقف على ترجمة له.

والإمام الطبري قد وصف الخبر بأن إسناده فيه نظر. ويظهر أن سبب ذلك لأنه من رواية رواد عن الثوري، فوافق الطبري كبار النقاد في موقفهم منه^(٤)، من ذلك قول الإمام أحمد في رواد: «لا بأس به صاحب سنة، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير».

(١) ٨٦١/٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٨٣/٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٣٧/٦.

(٤) يراجع: ترجمة رواد في (ح ٤٨).

وقول ابن حجر: «(صدوق، اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد)».

قلت: والنكارة ظاهرة على متنه، من قوله: «إذا كان رأس الخمس والعشرين والمائتين نادى مناد. . .».

فقد ذكر ابن القيم أمورًا كلية يعرف بها كون الحديث موضوعًا، كان منها:

«أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا، مثل قوله: إذا كان سنة كذا وكذا وقع كيت وكيت، وإذا كان شهر كذا وكذا وقع كيت وكيت - إلى أن قال: - وأحاديث هذا الباب كلها كذب مفترى»^(١).

٥٠- الموضع الثالث:

في مسند عمر رضي الله عنه (٢/٦٤٦-٩٥٥):

قال الطبري: «حدثنا علي بن حرب، حدثنا ابن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان يقول: ((أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ، فَتَفْثُهُ الشَّعْرُ وَهَمَزُهُ الْمَوْتَةُ^(٢)، وَنَفْخُهُ الْكِبَرُ))».

ثم قال الطبري - في هذا الخبر وغيره مما رواه من الأخبار في النهي عن قيل الشعر كله، قليله وكثيره قال: «أما الذين أنكروا رواية جميع أصناف الشعر. . . اعتلالاً منهم بما ذكرنا من الأخبار المروية في ذلك

(١) المنار المنيف ص ٦٣.

(٢) الموتة - بضم الميم - : جنس من الجنون والصرع يعترى الإنسان، فإذا أفاق؛ عاد إليه عقله كالتائم والسكران. قال أبو عبيد: «الموتة الجنون، يسمى همزًا؛ لأنه جعله من النخس والغمز، وكل شيء دفعته فقد همزته».

انظر: غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٧٨، ولسان العرب ٢/ ٩٣ (موت).

عن رسول الله ﷺ، فإن الأخبار بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين. «^(١)».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن فضيل في الدعاء (ص ٢٩٩ ح ١١٨) بنحوه، ومن طريقه: ابن ماجه في إقامة الصلوات: باب الاستعاذة في الصلاة (ح ٨٠٨). والإمام أحمد في مسنده (ح ٣٨٣٠). وابن أبي شبة في مصنفه (٣٠٠/١ ح ١٨٩). وأبو يعلى في مسنده (ص ٩٢٧ ح ٥٠٧٤)، و(ص ٩١٥ ح ٤٩٩١). والطبري، كما تقدم في الموضع أعلاه. وابن خزيمة في صحيحه (ح ٤٧٢). والطبراني في الدعاء (ص ٤٠٩ ح ١٣٨١). والحاكم في مستدركه (٣٢٥/١ ح ٧٤٩)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وقد استشهد البخاري بعطاء بن السائب». ووافقه الذهبي. والبيهقي في سننه الكبرى (٢/ ٣٦ ح ٢١٨٦).

- كلهم من طريق ابن فضيل.

- وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى -أيضاً- (٢/ ٣٢٥ ح ٢١٨٦) من طريق ورقاء. بمثل الشق الأول، أما بيان معاني ألفاظها فمن قول عطاء.

- كلاهما: (ابن فضيل، وورقاء) عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود، مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٩/ ٢٦٢ ح ٩٣٠٢) بمثله، دون بيان معاني ألفاظها.

(١) مسند عمر ٦٥٥/٢. أما بقية الأخبار التي شملها هذا الحكم فنبذ أن تناولتها بالدراسة في الفصل الأول (ح ٢٤)، و(ح ٢٥)، وفي الفصل الثالث (ح ٤٥).

والبيهقي في سننه الكبرى (٢/٣٢٥ ح ٢١٨٧) بنحوه، دون بيان معاني ألفاظها.

كلاهما: (الطبراني، والبيهقي) من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء ابن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن ابن مسعود رضي الله عنه، موقوفاً عليه.

دراسة إسناده:

١- عَلِيّ بن حَزْب بن محمد الطائي؛ أبو الحسن الموصلي (س).

قال الخطيب: «كان ثقة ثبتاً».

ووثقه الدارقطني، ومسلمة بن قاسم، وابن السمعاني -وزاد: «صدوق»-.

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال النسائي: «صالح».

وقال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي، وهو صدوق. وسئل أبي عنه، فقال: صدوق».

وقال ابن حجر: «صدوق، فاضل».

مات سنة: ٢٦٦^(١).

٢- محمد بن فَضَيْل بن عَزْوان الضبي مولاهم؛ أبو عبد الرحمن الكوفي (ع).

قال ابن المديني: «كان ثقة ثبتاً في الحديث».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٣٦/٦، وتهذيب الكمال ٣٦١/٢٠، وتهذيب ١٤٩/٣، والتقريب ص ٣٩٩.

ووثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان. كما وثقه العجلي، وزاد: «كان يتشيع».

وقال الدارقطني: «كان ثبتاً في الحديث، إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان».

وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقاً، كثير الحديث متشيعاً، وبعضهم لا يحتج به». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان يغلو في التشيع». وقال الإمام أحمد: «كان يتشيع، وكان حسن الحديث». وقال أبو زرعة: «صدوق من أهل العلم». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال أبو هاشم الرفاعي قولاً ينفي عنه تهمة التشيع، فقال: «سمعت ابن فضيل يقول: «رحم الله عثمان، ولا رحم من لا يترحم عليه». قال: «وسمعتة يحلف بالله أنه صاحب سنة، رأيت على خفه أثر المسح . . .». قلت: لكن كبار الأئمة ومنهم الإمام أحمد - كما تقدم -ذكروا أنه كان يتشيع. والله أعلم.

وقال ابن حجر: «صدوق عارف، رمي بالتشيع».

توفي سنة: ٢٩٤، وقيل: ٢٩٥^(١).

٣- عطاء بن السائب بن مالك الثَّقَفِي؛ أبو السائب الكوفي (خ ٤). روى له البخاري حديثاً واحداً متابعه.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/ ٣٨٩، والجرح والتعديل ٨/ ٥٧، ومعرفة الثقات ٢/ ٢٥٠، والتهذيب ٣/

قال الإمام أحمد: «ثقة، ثقة، رجل صالح».

- وكثير من الأئمة ذكروا أنه اختلط بأخرة .

قال ابن سعد: «كان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بأخرة واختلط».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «وكان قد اختلط بأخـره، ولم يفحش خطؤه حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات».

وقال الإمام أحمد: «من سمع منه قديماً فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء». وقال بنحوه العجلي، والطبراني، وابن عدي، والدارقطني وغيرهم.

وقال النسائي: «ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير . . .». وقال يحيى ابن سعيد: «ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديثه القديم شيئاً . . .». وقال الذهبي: «أحد الأعلام على لين فيه . . . ثقة، ساء حفظه بأخـره». وقال ابن حجر في التقریب: «صدوق، اختلط».

وتوفي سنة: ١٣٧ أونها.

والخلاصة: أنه ثقة في حديثه القديم، وقد اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بأخرة، فحديثه ضعيف.

- أما سماع ابن فضيل عنه فكان بأخرة:

قال يعقوب بن سفيان: «ثقة، حديثه حجة، -ثم ذكر من سمع منه قديماً، ثم قال:-] وكان عطاء تغير بأخرة، فرواية جرير، وابن فضيل،

وطبقتهم ضعيفة».

وقال أبو حاتم: «كان محله الصدق قديماً قبل أن يختلط، صالح، مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة. . . وفي حديث البصريين عنه تخاليط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويها عن التابعين، ورفعها إلى الصحابة».

- أما سماع حماد بن سلمة فقد اختلفوا فيه^(١):

فنصّ العقيلي على أنه سمع من عطاء بعد الاختلاط؛ لكن الأكثر على أنه سمع منه قبل الاختلاط، وممن قال بذلك ابن معين، ويعقوب بن شيبة، وأبو داود، والطحاوي، وحمزة الكتاني.

وقال ابن الجارود: «حديث. . . حماد بن سلمة عنه [أي عن عطاء] جيد. . .».

أما ابن حجر فقال: «الظاهر أنه سمع منه مرتين. . . والله أعلم»^(٢). وقال في موضع آخر أنه سمع منه قبل الاختلاط^(٣).

٤- عبد الله بن حبيب بن ربيعة؛ أبو عبد الرحمن السُّلَمي الكوفي

(١) وهو راوي الحديث موضع الدراسة- عن عطاء، موقوفاً على ابن مسعود، كما تقدم في التخريج.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٣٨، والضعفاء الصغير ص ٨٨ ت ٢٧٦، والضعفاء الكبير ٣/٣٩٨، والمعرفة والتاريخ ٣/١٧٧، والجرح والتعديل ٦/٣٣٢ ت ١٨٤٨، ومعرفة الثقات ٢/١٣٥، والثقات ٧/٢٥١، والكامل ٥/٣٦١، وتهذيب الكمال ٢٠/٨٦، والكاشف ٢/٢٦٠، والتهذيب ٣/١٠٣، والتقريب ص ٣٩١، والكوكب النيرات ص ٣١٩ ت ٣٩.

(٣) انظر: التلخيص الحبير ١/٣٨٢ ح ١٩٠.

المقرئ، مشهور بكنيته (ع). ولأبيه صحبة.

وثقه العجلي، والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن عبد البر: «هو عند جميعهم ثقة».

وقال شعبة: «لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه».

وقال الإمام أحمد في قول شعبة المتقدم: «أراه وهمًا». وقال البخاري: «سمع عليًا وعثمان وابن مسعود رضي الله عنه».

وذكر ابن حبان أنه روى عن ابن مسعود، وسمى آخرين، ثم قال: «وزعم شعبة أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان ولا عبد الله وسمع عليًا».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت».

مات سنة: ٧٢، وقيل غير ذلك^(١).

الحكم على السند:

ضعيف؛ فيه:

عطاء بن السائب، وهو ثقة في حديثه القديم، وقد اختلط بأخرة. .
فحديث من سمع منه من المتأخرين ضعيف.

وسند الطبري من رواية ابن فضيل عنه، وهو ممن روى عنه بأخرة.
وقد نص يعقوب بن سفيان أن رواية ابن فضيل وطبقته عنه ضعيفة.
وقال أبو حاتم: «... ما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب،

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٧٢/٥، والفتا ٩/٥، وتهذيب الكمال ٤٠٨/١٤، وجامع التحصيل ص ٢٠٨،
والتهذيب ٣١٩/٢، والتقريب ص ٢٩٩.

رفع أشياء كان يرويها عن التابعين، ورفعها إلى الصحابة».

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/١٠٣): «هذا إسناد ضعيف؛ عطاء بن السائب اختلط بآخره، وسمع منه محمد بن الفضيل بعد الاختلاط، وقد قيل: إن أبا عبد الرحمن السلمي لم يسمع من ابن مسعود».

قلت: سبق أن ذكرت في ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي، أن الإمام البخاري وغيره أثبت سماع أبي عبد الرحمن السلمي من ابن مسعود رضي الله عنه. ووهّم الإمام أحمد شعبةً في قوله الذي نفى فيه سماعه من ابن مسعود. فيظهر أن حكم الإمام الطبري في هذا الخبر، أنه واهي السند، وغير جائز الاحتجاج بمثله في الدين هو بسبب عطاء الذي اختلط بآخره، وقد رواه عنه ابن الفضيل. وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط.

والجدير بالذكر أن الإمام الطبري صحح سند خبر آخر من طريق عطاء ابن السائب، وذلك كما سيأتي:

تصحیح الإمام الطبري لأخبار رواة مختلطين:

٥١- في مسند علي رضي الله عنه (ص ٢٧٦ ح ٤١):

روى الطبري من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان، عن علي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَسَدِهِ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهُ، فُعِلَ بِهِ كَذَا وَكَذَا مِنَ النَّارِ)). قال علي رضي الله عنه: فمن ثم عادت شعري. وكان يَجُزُّ شعره^(١).

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة: باب في الغسل من الجنابة (ح ٢٤٩) بنحوه. وابن ماجه في الطهارة: باب تحت كل شعرة جنابة (ح ٥٩٩) بمثله. والإمام أحمد في مسنده (٧٢٧) بنحوه.

ثم رواه الطبري من طريق آخر عن حماد -أيضاً-، عن عطاء بن السائب، به، بمثله.

وقال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعل: -[ثم ذكر منها:]- . . . أن راويه عن زاذان عطاء بن السائب، وعطاء بن السائب عندهم كان قد تغير حفظه أخيراً، فاضطرب عليه حديثه، فغير جائز الاحتجاج عندهم بحديثه.

والثالثة: أن حماد بن سلمة كان قد استنكر حديثه أصحابه أخيراً، حتى هموا بترك حديثه».

قلت: يلاحظ ثلاثة أمور، وهي:

١- ما يتعلق بقول الطبري عن (الآخرين): إنهم يعلنون الخبر بحماد بن سلمة؛ لأنه قد استنكر حديثه أخيراً. إلخ^(١). فهذا أبرز ما قيل في حماد:

حمّاد بن سلمة بن دينار؛ أبو سلمة البصري (خ ت م ٤)
وثقه ابن معين، والإمام أحمد، والساجي، وغيرهم.

= ثلاثتهم من طريق حماد، به.

وقال ابن حجر: «[واسنده صحيح، فإنه من رواية عطاء بن السائب، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط... لكن قيل: إن الصواب وقفه على علي عليه السلام]. التلخيص الحبير ١/ ٣٨٢. وانظر أوجه الرفع والوقف في علل الدارقطني ٣/ ٢٠٧.

(١) وقد صحح الطبري -أيضاً- سند حديث آخر من طريق حماد بن سلمة، ولم يذكر للحديث أي متابعة، وقال: إن الآخرين قد ضعفوا هذا الخبر لعل. [فذكر منها: «أن حماد بن سلمة عندهم، كان قد اضطرب حفظه في آخر عمره، فكان يكثر غلطه». انظر: الجزء المفقود ص ٥٤٤ (ج ١٠١٨).

وقال ابن سعد: «قالوا ثقة، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر».

وقال النسائي: «لا بأس به. .»، وذكر له بعض ما استنكره من رواياته. وقال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري وأما مسلم فاجتهد، وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد».

أما ابن حبان فقد عرّض بالإمام البخاري لمجانبته حديث حماد بن سلمة، حيث قال:

«ولم ينصف من جانب حديثه، واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه، وبابن أخي الزهري، وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ؛ فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما، كانوا يخطئون! فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه؛ فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً. وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة! ولم يكن من أقران حماد مثله في البصرة في الفضل، والدين، والعلم والنسك، والجمع، والكتبة، والصلابة في السنة. . .».

وقال الذهبي: «كان ثقة، له أوهام».

وقال ابن حجر: «ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة». توفي سنة ١٦٧.

قلت: كبار الأئمة على توثيقه مع ما له من أوهام وأروايات تفرد بها، وغاية ما قيل فيه أنه ساء حفظه أو تغير لما كبر. وقد قال ابن معين: «حديثه في أول أمره وآخره واحد».

وقال الذهبي: «كل تغير يوجد في مرض الموت فليس بقادح في الثقة، فإن غالب الناس يعترهم في المرض الحاد نحو ذلك، وَيَتِمُّ لَهُمْ وقت السياق وقبله أشد من ذلك، وإنما المحذور أن يقع الاختلاط بالثقة فيحدث في حال اختلاطه بما يضطرب في إسناده أو متنه فيخالف فيه»^(١).

أما مجانبة الإمام البخاري لحديثه، فقد اعتذر أبو الفضل بن طاهر عن ذلك -كما ذكر ابن حجر-، فقال: «وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير يمدحه الأئمة. . . لم يُخْرِجْ عنه البخاري معتمداً عليه، بل استشهد به في مواضع؛ ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يروها من حديث أقرانه؛ كشعبة وحماد بن زيد وأبي عوانة وغيرهم. ومسلم اعتمد عليه؛ لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين لم يختلفوا، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم. ثم عدالة الرجل في نفسه، وإجماع أئمة أهل النقل على ثقته وأمانته»^(٢).

٢- حديث علي عليه السلام من رواية حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب، وقد ذكرت في ترجمة عطاء بن السائب في هذا الفصل - (ح ٥٠) - أنه ثقة في حديثه القديم، وقد اختلف في سماع حماد منه، ولكن أكثر الأئمة على أنه سمع منه قبل الاختلاط.

٣- شيخ عطاء في هذا الحديث زاذان:

وقد قال إسماعيل بن علي: قال لي شعبة: «ما حدثك عطاء عن

(١) سير الأعلام ١٠/ ٢٥٤.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/ ١٥٤، والفتاوى ٦/ ٢١٦، والتعديل والتجريح ٢/ ٥٢٣، وتهذيب الكمال

٢٥٣/ ٧، وشرح علل الترمذي لابن رجب ٢/ ٧٠٧، وسير الأعلام ٧/ ٤٤٧، وميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٠، والتهذيب

١/ ٤٨١، والتقريب ص ١٧٨، والكواكب النيرات ص ٤٦٠.

رجاله زاذان وميسرة، وأبي البختری فلا تكتبه، وما حدثك عن رجل بعينه فاكتهه»^(١).

فمما يستفاد من كلام شعبة أنه يُكتب ما رواه عطاء عن زاذان لوحده. وسند الحديث هنا قد جاء كذلك.

وقال يحيى القطان: «... ما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما بآخره عن زاذان»^(٢).

وذكر محقق الكواكب النيرات أنه ظفر بأحد هذين الحديثين الذين سمعهما شعبة عن عطاء عن زاذان، فوجده في غرائب شعبة لابن المظفر، وهو حديث علي عليه السلام مرفوعاً: «من ترك موضع شعرة من جسده من جنابة. . .» وذكر الحديث^(٣). -وهو الحديث الذي صححه الطبري]-.

قلت: فوجه الجمع بين ما تقدم في النقطتين الثانية والثالثة: أن يكون عطاء حدث به قديماً وحديثاً، وحمله حماد عن عطاء قديماً، بينما حمله شعبة عن عطاء متأخراً، كما ذكر شعبة عن نفسه.

وقد وافق الطبري في تصحيح سند الحديث، ابن حجر، حيث قال: «وإسناده صحيح، فإنه من رواية عطاء بن السائب، وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط. أخرجه أبو داود، وابن ماجه، من حديث حماد، لكن

(١) الضعفاء الكبير ٣/ ٣٩٩.

(٢) الجرح والتعديل ٦ / ٣٣٣.

(٣) انظر: الكواكب النيرات، تحقيق: د. عبد القیوم عبد رب النبی. ص ٢٣٠.

قيل: إن الصواب وقفه على علي عليه السلام»^(١).

ومن الذين خالفوا الطبري:

أبو محمد؛ عبد الحق الإشبيلي، فقال: هذا يروى موقوفاً على علي، وهو الأكثر.

وتعقبه ابن القطان فقال: «... لا بعد في أن يكون راوي الحديث يتقلد مقتضاه، فيفتي به فيجزي الحديث عنه مرفوعاً وموقوفاً...» -[إلى أن قال:]- وهذا الحديث قد أعرض أبو محمد منه عما هو في الحقيقة علته: وهي أنه من رواية حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان، عن علي. وحماد بن سلمة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط»^(٢).

وقال ابن كثير عن حديث علي عليه السلام: «(من حديث عطاء بن السائب، وهو سيئ الحفظ)»، وقال النووي: «هذا حديث ضعيف»^(٣).

قلت: وخلاصة ما سبق، أن الحديث اختلف فيه الأئمة تبعاً لاختلافهم في سماع حماد بن سلمة من عطاء؛ هل كان قبل الاختلاط أم بعده. والأكثر على أنه سمع منه قبل الاختلاط، فيظهر أن تصحيح الإمام الطبري لسند هذا الحديث، ليس من باب التساهل في قبول رواية المختلطين، إنما لأنه يرى -كحال كثير من الأئمة غيره- أن حماد بن

(١) التلخيص الحبير ١/ ١٤٢. وانظر أوجه الرفع والوقف في علل الدارقطني ٣/ ٢٠٧.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٣/ ٢٧٢.

(٣) إرشاد الفقيه ١/ ٦٦.

سلمة ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط، والله تعالى أعلم.

وأما ما قيل في أن عطاء سيئ الحفظ؛ فقد تقدم في ترجمته أقوال عدد من كبار الأئمة في توثيقه قديماً، وقول يحيى بن سعيد: «ما سمعت أحداً من الناس يقول في حديثه القديم شيئاً.».

٥٢- وفي مسند علي (ص ٢٧٣):

روى الطبري بسنده عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن ضرار بن مرة، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي ﷺ قال: ((إذا توضأ الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث.))^(١). الحديث.

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعل: . . . [ثم ذكر منها:] أن أبا بكر بن عياش عندهم، كان قد ساء حفظه أخيراً، وغير جائز الاحتجاج من نُقِلَ عندهم في الدين، إلا بما حفظ عنه قبل تغير حفظه».

وفيما يلي أبرز ما قاله العلماء في أبي بكر:

أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، المقرئ، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه. كما قيل في اسمه أقوال عديدة (خ مق ٤).

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (ح ١١٦٤)، والطبراني في الأوسط ٢/ ٢٧٤ (ح ١٩٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ٢٢٠ (ح ٩٩٣)، من طريق حبان، به.

ثلاثتهم من طريق حبان بن علي، عن ضرار بن مرة، عن حصين المزني، عن علي عليه السلام، مرفوعاً، بنحوه.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٤٣): «رواه عبد الله بن أحمد في زياداته على أبيه، والطبراني في الأوسط، وحصين، قال: ابن معين لا أعرفه».

ولم أجد من خرجه من طريق الطبري.

قال الإمام أحمد: «صديق، ثقة، صاحب قرآن وخير». وقال أيضًا: «ثقة، وربما غلط».

وقال العجلي: «كان ثقة قديمًا، صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ.».

وقال ابن سعد: «كان أبو بكر ثقة صدوقًا، عارفًا بالحديث، والعلم إلا أنه كثير الغلط».

وقال يعقوب بن شيبه: «شيخ قديم. . . وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث. . . وفي حديثه اضطراب».

وسئل أبو حاتم عن شريك وأبي بكر بن عياش؛ أيهما أحفظ؟ فقال: «هما في الحفاظ سواء، غير أن أبا بكر أصح كتابًا».

وقال ابن عدي: «مشهور، وهو يروي عن أجلة الناس. . . هو في رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به، وذاك أنني لم أجد له حديثًا منكرًا إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف».

وقال البزار: «لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه».

وضعه محمد بن عبد الله بن نمير في الحديث. وقال أبو نعيم: «لم يكن في شيوخنا أكثر غلطًا منه». وكان يحيى بن سعيد إذا ذكر عنده كلع وجهه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «من الحفاظ المتقنين. . . وكان يحيى القطان، وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه، فكان يهمل إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك

عنهما البشر، [فمن كان لا يكتر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته]^(١) وصحة سماعه. . . والصواب في أمره مجانبه ما علم أنه أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح وهكذا حكم كل محدث ثقة، صحت عدالته وتبين خطؤه».

وأسند البيهقي عن البخاري أنه قال: «أبو بكر بن عياش اختلط بآخره».

وقال الذهبي: «صدوق، ثبت في القراءة؛ لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

توفي سنة: ١٩٣^(٢).

قلت: يظهر لي من خلال ما سبق أنه صدوق، ساء حفظه لما كبر، فكانت له أغلاط؛ بعض الأئمة عدها كثيرة، وبعضهم عدها قليلة، كالإمام أحمد، والعجلي، وابن حبان.

ولم أجد - فيما وقفت عليه من أقوال العلماء فيه - من ذكر ما إذا كان

(١) ما بين معكوفتين نقلته من نقل ابن حجر عنه في التهذيب، أما ما يقابله في المطبوع من الثقات، ففيه تداخل في العبارات..

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٦/٣٨٦، والجرح والتعديل ٩/٣٤٨، والثقات ٧/٦٦٩، والكمال ٤/٢٥، وميزان الاعتدال ٧/٣٣٨، ونصب الراية ١/٤٠٩، وهدي الساري ص ٤٥٥، والتهذيب ٤/٤٩٢، والتقريب ص ٦٢٤، والكواكب النيرات ص ٤٣٩.

سماع أحمد بن عبدالله بن يونس منه قبل اختلاطه أم بعده؟
أما قول ابن عدي السابق: «... إني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة»؛ فإن أحمد بن عبدالله بن يونس (ع): «ثقة حافظ من كبار العاشرة»^(١).

إلا أن الدار قطني ذكر أن أبا بكر بن عياش في هذا الحديث قد خالف فيه حبان ومندل؛ ابنا علي فرواه عن أبي سنان؛ ضرار بن مرة، عن حصين المزني، عن علي ؓ. ثم قال الدراقطني: «ويشبه أن يكون الصحيح قول مندل وحبان»^(٢). وهذا الاختلاف على ضرار لم يشر إليه الطبري عند ذكره لعلل الآخرين في تضعيفهم للخبر، وإنما روى حديث علي ؓ بهذا السند فقط، والذي لم أجده عند غيره.

كما أنني لم أجد الطبري روى حديث علي ؓ من أي طريق آخر في أي من كتبه، فحكمه -فيما يظهر- كان منصباً على ما بلغه من طرق هذا الحديث عن علي ؓ، وهو طريق واحد عنده.

فتصحیح الطبري لهذا السند، مع نقله عن الآخرين أن أبا بكر عندهم قد ساء حفظه أخيراً، يدل على أنه يخالفهم في رأيهم هذا، وقد صحح الطبري في أكثر من موضع سند حديث من طريق أبي بكر بن عياش، دون ذكر أي متابع له^(٣).

ويظهر أن حكم الطبري في أبي بكر بن عياش شبيه بحكم ابن حبان؛

(١) التقريب ص ٨١.

(٢) انظر: اللعل الواردة في الأحاديث النبوية ١٨٩/٣.

(٣) انظر: الجزء المفقود ص ١٦٢؛ ح ٢١٧، ٢١٨، ص ٤٠٨ ح ٧٤٥. ولم أجد -فيما وقفت عليه من أقوال الأئمة- ما

يبيّن به الرواة الذين سمعوا منه قبل أن يسوء حفظه، من الذين سمعوا منه بعد ذلك.

من أن خطأ أبي بكر لم يكثر حتى يستحق معه الترك بعد تقدم عدالته وصحة سماعه. . . . والله تعالى أعلم.

٥٣- وفي مسند ابن عباس (١/١٠٩ ح ١٤٦):

روى الطبري من طريق يزيد، قال: أخبرنا الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: ((كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فيصوم بعضنا ويفطر بعضنا، فلا يعيب المفطر على الصائم ولا الصائم على المفطر. . .))^(١) الحديث.

وقد صحح الطبري سند هذا الخبر^(٢) وفيه راوٍ مختلط، وهو:

الْجُرَيْرِيُّ: سعيد بن إياس؛ أبو مسعود البصري (ع).

وثقه ابن معين والنسائي، والعجلي، وزاد: «اختلط بآخره».

وقال أبو حاتم: «تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث».

وقال النسائي: «أنكر أيام الطاعون».

وقال ابن حبان: «كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين، وقد رآه يحيى بن سعيد القطان وهو مختلط، ولم يكن اختلاطه فاحشاً فلذلك أدخلناه في الثقات».

(١) أخرجه مسلم في الصيام: باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية (ح ١١١٦)، والترمذي في الصوم: باب ما جاء في الرخصة في السفر (ح ٧١٢) وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وأخرجه النسائي في الصيام: باب ذكر الاختلاف على أبي نضرة (ح ٢٣١١)، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١١٤٧).

كلهم من طريق أبي نضرة، به.

(٢) انظر: مسند ابن عباس (١/١٠٣).

وقال الذهبي: «ثقة، تغير قليلاً، ضعفه القطان.». ^(١)

وممن روى عنه قبل الاختلاط: ابن عليه، وسفيان الثوري، وعبد الوارث بن سعيد.

وممن روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون. وهو الراوي عنه في سند الطبري المتقدم.

إلا أن الطبري أتبع الخبر المتقدم برواية متابعيتين من طريق قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، بنحوه، مع زيادة ^(٢). وقد رواهما مسلم أيضاً في صحيحه (ح ١١١٦).

فتابع قتادة الجريري.

وكذلك روى الطبري أخباراً أخرى من طريق ابن عليه، عن الجريري، وقد صحح أسانيدها ^(٣).

وكذلك روى له من طريق سفيان الثوري، مصححاً سنده ^(٤).

وروى له -أيضاً- من طريق عبد الوارث بن سعيد، مصححاً سنده ^(٥).

وكل من ابن عليه، وسفيان الثوري، وعبد الوارث بن سعيد، ممن سمعوا من الجريري قبل اختلاطه كما تقدم في ترجمته.

وفيما يلي نتيجة ما تقدم في هذا الفصل.

(١) انظر ترجمته في: الثقات ٣٥١/٦، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١١٢، والتهذيب ٧/٢، والكواكب النيرات ص ١٧٨.

(٢) انظر: ح ١٤٧، وح ١٤٨.

(٣) انظر: مسند علي ص ٩ (ح ١٤)، وعبارته في التصحيح ص ٥. كذلك ص ٥٤ (ح ١١٠).

(٤) انظر: مسند علي ص ١٠ (ح ١٥)، وعبارته في التصحيح ص ٥.

(٥) انظر: مسند علي ص ٥٥ (ح ١١١)، وعبارته في التصحيح ص ٥٤.

النتيجة:

١- أن الإمام الطبري ضعف أسانيد أخبار تبين بعد دراستها أنها من رواية مختلط. خاصة في (ح ٥٠) وهو حديث ابن مسعود رضي الله عنه، حيث كانت العلة البارزة فيه أنه من رواية مختلط، والراوي عنه سمع منه بعد اختلاطه.

٢- أن الإمام الطبري صحح أسانيد أخبار من رواية من اختلط أو تغير حفظه، ولم يكن ذلك منه من باب قبول رواية المختلط؛ لأنه ظهر بعد دراسة هذه الحالات، أحد الأمور التالية:

أ. إما أن الراوي عن المختلط، ممن عرف بالرواية عن المختلط قبل اختلاطه.

كما في رواية حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب.

ب. أو أن الطبري قد لا يرى أن تغير حفظ الراوي يصل إلى حد الاختلاط. كما في حال حماد بن سلمة، وكذلك أبي بكر بن عياش، وهو في هذه الحالة لم يتفرد في رأيه.

ج. أو أن المختلط قد توبع في روايته. كما في رواية يزيد بن هارون، عن الجريري؛ فيزيد ممن روى عن الجريري بعد اختلاط الجريري، لكن الطبري روى الخبر من طريق آخر تابع فيه قتادة الجريري.



(الفصل الخامس)

منهجه في التضعيف بانقطاع السند (ص ٤٣٧-٤٥٨)

- تضعيف الإمام الطبري للأخبار المنقطع إسنادها، وهي على قسمين.. (ص ٤٤١).
- القسم الأول: (ص ٤٤١).
- ويشتمل على الخبر (ح ٥٤).
- القسم الثاني: (ص ٤٤٣).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٥٥) إلى (ح ٥٧).

الفصل الخامس: منهجه في التضعيف بانقطاع السند

المنقطع: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، سواء أترك ذكر الراوي من أول الإسناد أم وسطه أم آخره؛ بحيث يشمل المرسل والمعضل والمعلق.

إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع في الاستعمال رواية من دون التابعي عن الصحابي؛ كمالك عن ابن عمر رضي الله عنهما. هذا ما ذهب إليه الخطيب وغيره من المحدثين، وصوبه النووي. وهناك تعريفات أخرى للمنقطع، ليس مجال بسطها هنا^(١).

حكم الحديث المنقطع: ضعيف لا يحتج به؛ للجهل بحال الراوي المحذوف^(٢).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فإن من شروطه في الاحتجاج بالخبر أن يكون متصل السند، فمن ذلك قوله في تفسير آية ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] الآية، قال:

«وإذا لم يكن بما روي من الخبر بأن قائل ذلك كان رجلاً من اليهود، خبر صحيح، متصل السند، ولا كان على أن ذلك كان كذلك من أهل التأويل إجماع، وكان الخبر من أول السورة ومبتدئها إلى هذا الموضع خبراً عن المشركين من عبدة الأوثان، وكان قوله: (وما قدرُوا الله حق قدره) موصولاً بذلك غير مفصول منه، لم يجوز لنا أن ندعي أن ذلك

(١) انظر: الكفاية للخطيب ٩٧/١، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٧، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٥، وشرح شرح النخبة للقراري ص ٤١٣.

(٢) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ص ١٥٠.

مصروفٌ عما هو به موصولٌ، إلا بحجة يجبُ التسليم لها من خبرٍ
أو عقلٍ»^(١).

وأحكام الإمام الطبري التي يضعف بها الخبر المنقطع
إسناده؛ قسمتها إلى قسمين:

القسم الأول: يصرح فيه الإمام الطبري بسبب تضعيفه وهو عدم اتصال السند.

القسم الثاني: يضعف فيه الإمام الطبري إسناده الخبر بعبارة مجملة، دون بيان سبب تضعيفه، وبعد دراسته نجد أن فيه انقطاعاً.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة هذين القسمين. . ولن أشمل بهذه الدراسة صورة خاصة من الانقطاع وهي صورة المرسل - بمعنى ما يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ - لأن الكلام فيه سيأتي في فصل مستقل، وهو الفصل السابع من هذا الباب، بإذن الله.

القسم الأول: وفيه يصرح الإمام الطبري بسبب تضعيفه وهو عدم اتصال السند.

٥٤ - موضعه:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٩):

- ح ٣٥٩- روى الطبري من طريق جابر، عن أبي جعفر، عن أبي مسعود رضي الله عنه أنه قال: ((لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي ﷺ ظننت أن صلاتي لم تتم^(١))). .

ثم قال الطبري فيما بعد:

«وأما الخبر الذي روي عن أبي مسعود أنه قال: ((لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي ﷺ ظننت أن صلاتي لم تتم))، فإنه خبر مرسل؛

(١) تقدم تخريجه في الفصل الأول من هذا الباب (ح ١).

وذلك أن أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، ولا رآه، ولو كان قد أدركه، ورآه لم يجز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان رآه جابر الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه^(١). . . . ولو كان ذلك خبراً متصلاً، عن أبي مسعود، وكان لا مطمئن في إسناده لطاعن؛ لم يكن فيه - أيضاً - وفاق لقول من ذكرنا قوله. . . .»^(٢).

ثم قال الطبري في خبر أبي مسعود: «عزيز تصحيحه».

قلت: أبو جعفر هو الباقر؛ محمد بن علي بن الحسين، ولد سنة ست وخمسين، وقيل: سنة ستين، وهو من الطبقة الرابعة التي جلّ روايتها عن كبار التابعين. وتوفي سنة ١١٤^(٣). - وستأتي ترجمته قريباً في (ح ٥٦) -.

والذي يدل على أن أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، أن أبا زرعة قال: «محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (، لم يدرك. . . علياً عليه السلام)»^(٤).

(١) تقدم الكلام عن جابر الجعفي في (ح ١).

(٢) الجزء المفقود ص ٢٥٧. يعني به قول: «(من زعم أن صلاة من لم يصل على النبي ﷺ بعد التشهد في صلاته، حتى خرج منها فاسدة عليه الإعادة)». وذكر الطبري وجه عدم الوفاق فقال: «... ذلك أن الذي حكى عن أبي مسعود في الخبر الذي ذكرنا عنه إنما هو أنه قال:.... ظننت أن صلاتي لم تتم، ولم يقل كانت صلاتي فاسدة...» - إلى أن قال: «(فلو كان أبو مسعود، قال: لم تتم صلاتي، أو قال: كانت صلاتي فاسدة، كان القول في ذلك خلاف ما قال؛ إذ كان متفرداً بما قال من ذلك، والخبر عن رسول الله ﷺ بخلافه، والأمة مجمعة على غيره، وكان عليه، وعلى جميع الخلق اتباع ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ)».

ويقصد بقوله: «(والخبر عن رسول الله ﷺ بخلافه)» أخباراً أخرى اختلفت مخارجها، وأكثرها مما رواه عبدالله بن مسعود عليه السلام، حول تعليم الرسول ﷺ له دعاء التشهد في الصلاة: (التحيات لله.. الحديث، وفي آخرها: ثم يدعو لنفسه، ثم يسلم. انظر الجزء المفقود ص ٢٣٠ - ٢٣٦. ويراجع تفصيل ما ذكره في المسألة والخلاف فيها: ص ٢٤١ - ٢٦٠.

(٣) انظر: التهذيب ٣/ ٦٥٠، والتقريب ص ٤٩٧.

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم ص ١٨٦.

فإذا كان لم يدرك علياً عليه السلام، وقد استشهد علي عليه السلام سنة ٤٠ هـ^(١)، معنى ذلك أنه لم يدرك الصحابي أبو مسعود الأنصاري^(٢) عليه السلام، - وهو عقبه بن عمرو- لأن أبو مسعود عليه السلام مات أيام علي عليه السلام، وقال خليفة: مات قبل الأربعين، وقال المدائني: مات سنة أربعين^(٣).

كذلك وصف العلائي رواية أبي جعفر الباقر عن علي عليه السلام وجماعة بأنها مرسلة، فقال في جامع التحصيل عن أبي جعفر: «أرسل عن جديهِ الحسن والحسين، وجده الأعلى علي (، وعن عائشة وأبي هريرة أيضاً، وجماعة»^(٤).

فسند خبر أبي مسعود منقطع. ويلاحظ أن الإمام الطبري وصفه بأنه (مرسل)، فاستعمل لفظ المرسل بمعناه الواسع، ولم يقصره على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ^(٥).

القسم الثاني: وفيه يضعف الإمام الطبري إسناد الخبر بعبارة مجملة، دون بيان سبب تضعيفه، وبعد دراسته نجد أن فيه انقطاعاً.

٥٥- الموضوع الأول:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٥):

قال الطبري: «... روي عن رسول الله ﷺ أخبار^(٦)... في أسانيدِها

(١) التقريب ص ٤٠٢.

(٢) وقد وردت كنيته مع نسبه (أبو مسعود الأنصاري) عند الدارقطني حيث روى هذا الخبر عنه في سننه ١٧١/٢ ح ١٣٤٤. كما ذكره الدارقطني باسمه، وكنيته ونسبه في ح ١٣٣٩.

(٣) انظر: التاريخ الكبير ٤٢٩/٦، والتهذيب ١٢٦/٣.

(٤) جامع التحصيل ص ٢٦٦.

(٥) يراجع تعريف الحديث المرسل في مقدمة الفصل السابع من هذا الباب.

(٦) سيأتي خبر منها في الموضوع التالي (ح ٥٦)، والباقي سيأتي في هذا الباب، الفصل السابع (ح ٧٣).

نظر، وذلك ما:

ح- ٣٥٤ - حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، قال: حدثنا عمي؛ عبد الله بن وهب، قال: أخبرني عن عمرو بن الحارث، عن سَعِيد بن أَبِي هِلَالٍ، عن زَيْد بن أَيْمَنَ، عن عُبَادَةَ بن نُسَيْبٍ، عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَكْثِرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَإِنَّهُ يَوْمٌ مَشْهُودٌ تَشْهَدُهُ الْمَلَائِكَةُ، وَإِنْ أَحَدًا لَا يُصَلِّي عَلَيَّ إِلَّا عُرِضَتْ صَلَاتُهُ عَلَيَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهَا))، قال: قلت: وَبَعْدَ الْمَوْتِ؟ قال: ((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ))،

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في الجنايز: باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ (ح ١٦٣٧) من طريق عبد الله بن وهب بنحوه، مع زيادة في آخره. والطبري في تفسيره (٢٤/ ٢٧٠) بلفظه. والمزي في تهذيب الكمال (١٠/ ٣٢٨) بنحوه، مع زيادة في آخره.

ثلاثتهم: (ابن ماجه، والطبري، والمزي) من طرق عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سَعِيد بن أَبِي هِلَالٍ عن زَيْد بن أَيْمَنَ عن عُبَادَةَ بن نُسَيْبٍ عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم؛ أبو عبيد الله المصري، لقبه بِخُشَل، ابن أخي ابن وهب (م).

وثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث، ومحمد بن عبد الله بن

عبد الحكم -وزاد: «ما رأينا إِلَّا خَيْرًا» كما أثبت سماعه من عمه.

وقال أبو حاتم: «كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط». وسئل عنه بعد ذلك فقال: «كان صدوقًا». وقال أبو زرعة: «أدركناه ولم نكتب عنه».

وقال أيضًا - وقد حُكي عن أبي عبيد الله أنه رجع عن تلك الأحاديث - فقال أبو زرعة: «إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ به المنزلة التي كان قبل ذلك».

وسئل ابن خزيمة: «لِمَ رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث، رجع عنها عن آخرها إلا حديث. . . فإنه ذكر أنه وجدته في درج من كتب عمه في قرطاس. . .».

وقال ابن حبان: «وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديمًا، حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها».

وقال ابن عدي: «رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء، غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه. . . ومن ضعفه، أنكروا عليه أحاديث. . . وكثرة روايته عن عمه. . . وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره، ولعله خصه به».

وقال أبو سعيد بن يونس: «لا تقوم بحديثه حجة».

وكذبه النسائي.

وقال الذهبي: «روى له مسلم، وكان قد كتب عنه قبل أن يحدث بتلك المناكير وما هي بكثيرة». وقال ابن حجر: «صدوق، تغير بأخرة». وتوفي سنة: ٢٦٤^(١).

الخلاصة: أنه صدوق؛ لقول أبي حاتم مع تشدده، كما أن ما أنكر عليه محتمل، وغير كثير، وتراجع عن أكثره. . كما ذكر الأئمة.

٢- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري الفقيه (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٤) وأنه ثقة، حافظ. .

٣- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري؛ أبو أمية المصري، مدني الأصل.

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٣)، وأنه ثقة، فقيه، حافظ.

٤- سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم؛ أبو العلاء المصري، نزيل المدينة (ع).

وثقه ابن خزيمة، والدارقطني، والبيهقي، والخطيب، وغيرهم.

وقال الساجي: «صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث».

وقال أبو حاتم: «لا بأس به». وقال ابن حزم: «ليس بالقوي».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٩/٢، والضعفاء للنسائي ص ٢٣، والمجروحين ١/ ١٤٩، والكمال ١/ ١٨٤، وتهذيب الكمال ١/ ٣٨٨، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٦، والتقريب ص ٨٢، والكوكب النيرات ص ١٣.

وقال ابن حجر: «(صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً. إلا أن الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط)».

توفي سنة: ١٣٣، وقيل: ١٣٥، وقيل: ١٤٩^(١).

٥- زيد بن أيمن (ق)^(٢).

قال الإمام البخاري: «(زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل. «...».

روى عنه سعيد بن أبي هلال فقط، كما ذكر الإشبيلي والذهبي.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي في الكاشف: «(ثقة)».

وقال ابن عبد الهادي: «(شيخ مجهول الحال)».

وقال ابن حجر: «(مقبول من السادسة)^(٣)».

٦- عُبَادَةُ بْنُ نَسِيٍّ الْكِنْدِيِّ؛ أَبُو عَمْرِو الشَّامِيِّ، قَاضِي طَبْرِيَّة (٤).

تقدمت الترجمة له في (ح٦)، وأنه ثقة، فاضل.

قال العلائي: «(عبادة بن نسي روى عن أبي الدرداء وجماعة، وأكثر ذلك مراسيل)»^(٤).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٧١/٤، ومعرفة الثقات ٤٠٥/١، وتهذيب الكمال ٩٤/١١، والتهذيب ٤٨/٢، والتقريب ص ٢٤٢.

(٢) أخرج له حديثاً واحداً، هو هذا الحديث موضع الدراسة.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٨٧/٣، والجرح والتعديل ٥٥٦/٣، والثقات ٣١٤/٦، وبيان الوهم لابن القطان ٢٢/٤، وتهذيب الكمال ٢٣/١٠، والصارم المنكي ص ٢٨٠، والكاشف ٢٩٠/١، والميزان ١٤٦/٣، والتهذيب ٦٥٩/١، والتقريب ص ٢٢٢.

(٤) انظر: جامع التحصيل ص ٢٠٦.

الحكم على السند:

ضعيف؛ لثلاثة أمور:

١- أن زيد بن أيمن مجهول.

وقد ردّ عبد الحق الإشبيلي الحديث، وقال: «زيد بن أيمن، لا أعلم روى عنه إلا سعيد بن أبي هلال»^(١).

وكذا قال ابن عبد الهادي، وزاد: «شيخ مجهول الحال»^(٢). وقال ابن حجر: «مقبول».

٢- الانقطاع بين زيد بن أيمن، وعبادة بن نسي.

قال ابن حجر في التهذيب (١/٦٥٩): «رجاله ثقات، لكن قال البخاري: زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي مرسل».

وقال ابن الملقن في البدر المنير (٥/٢٨٨): «إسناده حسن، إلا أنه غير متصل». وذكر قول البخاري.

٣- الانقطاع بين عبادة بن نسي وأبي الدرداء رضي الله عنه. قال ابن كثير في تفسيره: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وفيه انقطاع بين عبادة بن نسي وأبي الدرداء، فإنه لم يدركه، والله أعلم»^(٣).

وقال العلائي: «عبادة بن نسي روى عن أبي الدرداء وجماعة وأكثر ذلك مراسيل»^(٤).

(١) انظر: بيان الوهم لابن القطان ٤/٢٢.

(٢) انظر: الصارم المتكى ص ٢٨٠.

(٣) ٢٣٢/١١.

(٤) انظر: جامع التحصيل ص ٢٠٦.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٥٩/٢): «هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع في موضعين. . .» -[فذكرهما نقلاً عن العلائي والبخاري].

وذكر العلل الثلاث جميعها ابنُ عبد الهادي في الصارم المنكي^(١).

٥٦- الموضع الثاني:

في الجزء المفقود (ص ٢٢٤):

قال الطبري: «. . . روي عن رسول الله ﷺ أخبار. . . في أسانيدنا نظر، وذلك ما. . .

-ح ٣٥٨- حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية، قال: أخبرنا القاسم بن عمرو العبدى، عن أبي جعفر^(٢) وأيوب، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: ((مَنْ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فلم يُصَلِّ عليَّ - قال أحدهما: - فقد خَطِئَ طَرِيقَ الْجَنَّةِ، وقال الآخر: فقد نَسِيَ طَرِيقَ الْجَنَّةِ))^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه إسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ

(١) انظر: ص ٢٨٠.

(٢) قلت: ولعل في السند تصحيحاً من النساخ، أو خطأ طباعياً؛ لأن فيه إيا جعفر وأيوب يرويان عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر... ولم أجد في الرواة عن عمرو بن دينار من اسمه أبو جعفر، إنما من الرواة عن عمرو بن دينار: جعفر بن محمد الصادق، وذلك حسب ما ورد في تهذيب الكمال (٨/٢٢) فلعل إضافة (أبي) إلى (جعفر) -الراوي عن عمرو- سبق قلم. ولم أجد محقق الكتاب نبه إلى وجود خطأ، والله أعلم.

(٣) الجزء المفقود ص ٢٢٧.

(ص ٤٦ ح ٤٢) من طريق سفيان.

وأخرجه إسماعيل القاضي في الموضوع السابق (ح ٤٣) من طريق حماد بن زيد.

ثلاثتهم: (أيوب السختياني، وسفيان، وحماد بن زيد) عن عمرو بن دينار، بنحوه.

وقال سفيان: قال رجل بعد عمرو: سمعت محمد بن علي يقول: قال رسول الله ﷺ - فذكره بنحوه ثم سمى سفيان الرجل فقال: هو بسام، وهو الصيرفي.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٦/٦ ح ٣١٧٩٣) بنحوه. وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤٦ ح ٤١، و ٤٤) بمثله. والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢١٥ ح ١٥٧٣) بمثله.

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وإسماعيل القاضي، والبيهقي) من طرق عن جعفر بن محمد.

وقال البيهقي: «وهذا مرسل».

كلاهما: (عمرو بن دينار، وجعفر بن محمد) عن أبي جعفر؛ محمد بن علي بن حسين، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٢٨ ح ٢٨٨٧) من طريق محمد بن بشير الكندي، عن عبيدة بن حميد، عن فطر بن خليفة، عن أبي جعفر؛ محمد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده؛ حسين بن علي ؑ، عن النبي ﷺ بنحوه.

دراسة إسناده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف الدؤقي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة. . . وكان من الحفاظ.

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَمِ الأسدي مولاهم؛ أبو بشر البصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

٣- القاسم بن عمرو العبدي.

لم أقف على أقوال للأئمة في جرحه أو تعديله، إنما روى عنه جماعة، فقد قال أبو حاتم: «(روى عنه سليمان التيمي، وسعيد بن أبي عروبة، وحماد بن زيد، والقاسم بن الفضل الحداني، وسلام بن مسكين، وعمر بن يزيد العبدي)».

وذكره ابن حبان في الثقات^(١).

٤- أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني؛ أبو بكر البصري (ع).

قال ابن حجر: «(ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد)».

توفي سنة: ١٣١^(٢).

٥- عمرو بن دينار الجُمَحي مولاهم؛ أبو محمد الأثرم المكي (ع).

قال الذهبي: «(حجة، وما قيل عنه من التشيع، فباطل)». وقال ابن

حجر: «(ثقة، ثبت)».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١٧٢/٧، والجرح والتعديل ١١٥/٧، والثقات ٣٣٧/٧.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٥٧/٣، وتذكرة الحفاظ ٩٨/١، والتقريب ص ١١٧.

توفي سنة: ١٢٥، وقيل: ١٢٦^(١).

٦- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، القرشي الهاشمي؛ أبو جعفر الباقر (ع).

قال أبو زرعة: «محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع)، لم يدرك هو، ولا أبوه علي، علياً (عليه السلام)».

وثقه ابن سعد -وزاد: «كثير العلم، والحديث.»، -، كما وثقه العجلي. وذكره ابن حبان في الثقات. وذكره النسائي في فقهاء التابعين من أهل المدينة.

وقال الذهبي: «لقد كان أبو جعفر إماماً، مجتهداً، تالياً لكتاب الله، كبير الشأن، ولكن لا يبلغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه، ولا في الفقه درجة أبي الزناد، وربيعة، ولا في الحفظ ومعرفة السنن درجة قتادة، وابن شهاب، فلا نحايه، ولا نحيف عليه، ونحبه في الله لما تَجَمَّع فيه من صفات الكمال».

وقال بسام الصيرفي: «سألت أبا جعفر: قلت: ما تقول في أبي بكر، وعمر؟ فقال: والله إنني لأتولاهما، وأستغفر لهما، وما أدركت أحداً من أهل بيتي، إلا وهو يتولاهما».

وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل، من الرابعة».

وتوفي سنة: ١١٤. وقيل بعدها^(٢).

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥/٢٢، والميزان ٥/٣١٤، والتهذيب ٣/٢٦٨، والتقريب ص ٤٢١.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٥/٣٢٠، ومعرفة الثقات ٢/٢٤٩، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٨٦،

والثقات ٥/٣٤٨، وتهذيب الكمال ٢٦/١٣٦، وسير الأعلام ٤/٤٠١، والتهذيب ٣/٦٥٠، والتقريب ص ٤٩٧.

الحكم على الإسناد:

معضل، حيث رواه محمد بن علي؛ أبو جعفر الباقر، عن النبي ﷺ.
وأبو جعفر الباقر من الطبقة الرابعة، التي جل رواية أهلها عن كبار التابعين^(١).

قال العلائي في جامع التحصيل: «أرسل عن جديه الحسن والحسين، وجده الأعلى علي (، وعن عائشة وأبي هريرة أيضًا، وجماعة»^(٢).
وقال البيهقي -كما تقدم- في هذا الخبر من رواية أبي جعفر الباقر، عن النبي ﷺ: «هذا مرسل».

وقد جاء السند متصلًا عند الطبراني في المعجم الكبير، حيث رواها من طريق أبي جعفر الباقر، عن أبيه، عن جده؛ الحسين بن علي ﷺ مرفوعًا -كما تقدم في التخريج-. فذكر راويين بين الباقر والنبي ﷺ.
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٣٧) عن رواية الطبراني في الكبير: «فيه بشير بن محمد الكندي أو بشر، فإن كان بشيرًا فقد ضعفه ابن المبارك ويحيى بن معين والدارقطني، وإن كان بشرًا فلم أر من ذكره».

وأعلّ ابن القيم في جلاء الأفهام الخبرَ المروي من طريق محمد بن بشير الكندي متصلًا، بأن الخبر رُوي مرسلًا من طريق ابن أبي شيبة، ومن الطرق التي روى منها إسماعيل القاضي -أيضًا-^(٣). وقد تقدمت

(١) انظر: التقریب ص ٧٥.

(٢) ص ٢٦٦.

(٣) انظر: ح ٨٨ - ٩١، ص ١٦٦، ١٦٧.

في التخریج: (ح ٤٢، ٤٣، ٤٤).

وذكر ابن كثير في تفسيره رواية ابن ماجه عن جُبارة بن المغلس^(١)، ثم قال: «جُبارة ضعيف، ولكن رواه إسماعيل القاضي من غير وجه عن أبي جعفر؛ محمد بن علي الباقر، قال: قال رسول الله ﷺ - [فذكره] - وهذا مرسل يتقوى بالذي قبله، والله أعلم»^(٢).

ولذا قال الألباني في السلسلة الصحيحة (ح ٢٣٣٧): الحديث صحيح، - [فذكر رواية ابن ماجه، والطبراني، ومرسل أبي جعفر؛ محمد الباقر، ثم قال]: - وهي وإن كانت لا تخلو عن ضعف، فبعضها يقوي بعضاً، ولا سيما والمرسل منها صحيح.

وقد حكم الإمام الطبري على الخبر بأن في إسناده نظراً، والظاهر أن سبب ذلك هو الانقطاع الذي في السند، وهو ما أعله به غيره من النقاد أيضاً.

وقد ينضم إلى هذا السبب سبب آخر - واحتماله ضئيل - وهو أن في إسناده القاسم بن عمرو العبدی، الذي لم أقف على قول للأئمة في جرحه أو تعديله، إنما روى عنه جمع من الرواة، وبعضهم ثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، كما تقدم.

ولم يرو الخبر من طريق القاسم سوى الطبري. أما باقي رواية سند الطبري فجميعهم ثقات.

(١) رواه ابن ماجه في إقامة الصلوات: باب الصلاة على النبي ﷺ (ح ٩٠٨) عن جُبارة بن المغلس، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس ؓ، قال: قال رسول الله ﷺ: ((من نسي الصلاة عليّ خطئ طريق الجنة)).

٥٧- الموضع الثالث:

في جامع البيان (٢٢/٢٧٧):

قال الطبري: «والقراء في جميع الأمصار على قراءة ذلك: ﴿عَلَى رَفَرٍ خُضِرَ وَعَبْقَرِيَّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦] بغير ألف في كلا الحرفين.

وذكر عن النبي ﷺ خبر غير محفوظ، ولا صحيح السند: ((على رفارٍ خُضِرَ وَعَبْقَرِيَّ))؛ بالألف والإجراء^(١). - [ثم ذكر قراءة أخرى: ((على رفارٍ خُضِرَ)) بالألف، وترك الإجراء، و((عَبْقَرِيَّ حسان)) بالألف أيضًا، وبغير إجراء. . إلى أن قال:]-

وأما القراءة الأولى التي ذكرت عن النبي ﷺ فلو كانت صحيحة؛ لوجب أن تكون الكلمتان غير مجرتين». ولم يذكر الإمام الطبري سند هذا الخبر.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو عمر الدوري في (جزء فيه قراءات النبي ﷺ) (ص ١٥٧ ح ١١٤)، قال: حدثني حسين بن محمد؛ أبو أحمد المرؤذي، ثنا الأربطاني، وهو عبد الله بن حفص؛ ابن عم عبد الله بن عون، عن عاصم الجحدري، عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قرأ: ((متكئين على رفارٍ خُضِرَ وَعَبْقَرِيَّ حِسَانٍ))، منون. قال أبو عمر: فقلت له: يا أبا أحمد إنما هي: ((متكئين على رفارٍ خُضِرَ وَعَبْقَرِيَّ حسان))! قال: صدقت! هكذا يقول النحويون، ولكن سمعت أنا هكذا».

(١) يقصد بالإجراء: التنوين.

وأخرجه الحاكم في مستدركه (٢/٢٧٣ ح ٢٩٨٦) من طريق حسين^(١) بن محمد المروزي، به. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وقال الذهبي في التلخيص: «منقطع، وعاصم لم يدرك أبا بكر». وعزاه المزي في تهذيب الكمال (١٤/٤٢٥) إلى أبي بكر بن أبي خيثمة، عن حسين بن محمد المروزي، به، بمثله. وقال أبو بكر: «لما رجعت من عند حسين بن محمد، رأى أبي هذا الحديث في كتابي، فجعل يقول: أيش الأربطاني، أحد يسمع حديث الأربطاني!».

وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٥٥) إلى البزار، وقال: «وفيه عاصم الجحدري، وقد تقدم الكلام عليه». . والكلام الذي يقصده الهيثمي هو قول له - قبيل ذلك - في عاصم الجحدري، حيث قال: «وهو قارئ، قال الذهبي قراءته شاذة، وفيها ما ينكر. .»، إلى أن قال الهيثمي: «ولم يسمع عاصم من أبي بكر».

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٧/٧٢٣) إلى ابن الأنباري في المصاحف.

دراسة إسناد الدوري:

١- حسين بن محمد بن بهرام التميمي؛ أبو أحمد المروزي (ع). قال معاوية بن صالح الدمشقي: «قال لي أحمد بن حنبل: اكتبوا عنه، وجاء معي إليه، وسأله أن يحدثني».

(١) ورد في المطبوع: حسين بن محمد المروزي. ويظهر أنه خطأ، ولا يوجد من تلاميذ الأربطاني من هذا الاسم، إنما من تلاميذه: حسين بن محمد المروزي، كما في تهذيب الكمال ١٤/٤٢٥، وكما ورد في سند الدوري السابق.

وقال ابن حجر: «ثقة. . . مات سنة: ٢١٣، أو بعدها بسنة أو سنتين^(١)».

٢- عبد الله بن حفص الأزطباني؛ أبو حفص البصري (ت).

قال الإمام أحمد: «ما أرى به بأساً». وذكره ابن حبان في الثقات. وتقدم في التخریج ذكر قول أبي خيثمة فيه. وقال ابن حجر: «صديق، من السابعة^(٢)».

٣- عاصم بن العجاج الجحدري؛ أبو المجسر، المقرئ، البصري.

وثقه ابن معين. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الذهبي: «أخذ عنه سلام أبو المنذر، وجماعة، قراءة شاذة فيها ما ينكر».

توفي سنة: ١٢٩^(٣).

الحكم على الإسناد:

إسناده منقطع، فعاصم توفي سنة ١٢٩ - كما تقدم-، وأبو بكرة ؓ توفي سنة ٥١^(٤). فما بين وفاتيهما قرابة الثمانين سنة^(٥).

ولم يعجزم ابن حبان بسماع عاصم من أبي بكرة ؓ، فقد قال: «يروي عن أبي بكرة إن كان سمع منه»^(٦).

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٦/ ٤٧١، والتقريب ١٦٨.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٤/ ٤٢٥، والتقريب ص ٣٠٠.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/ ٣٤٩، والثقات ٥/ ٢٤٠، وميزان الاعتدال ٤/ ٩.

(٤) انظر: التقريب ص ٥٦٥.

(٥) ولم أجد من نص على سن عاصم حين وفاته، أو ذكر سنة ولادته.

(٦) الثقات ٥/ ٢٤٠.

وقال الذهبي في التلخيص: «منقطع، وعاصم لم يدرك أبا بكر».
كما ذكر الذهبي في موضع آخر أن لعاصم قراءة شاذة .

وقال الهيثمي: «لم يسمع عاصم من أبي بكر».

وقد قال أبو جعفر النحاس: «روى بعضهم هذه القراءة عن عاصم الجحدري عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ وإسنادها ليس بالصحيح»^(١).

أما الحاكم، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وقد وصف الإمام الطبري الخبر بأنه غير محفوظ، ولا صحيح السند، فيظهر أن قوله: «غير محفوظ»؛ راجع إلى أن متنه تضمن قراءة غير القراءة المشهورة، وخلاف المعروف من العربية^(٢)، وقد عقب الطبري -كما تقدم- بقوله: «وأما القراءة الأولى التي ذكرت عن النبي ﷺ فلو كانت صحيحة؛ لوجب أن تكون الكلمتان غير مجرتين».

وأما قول الطبري: «.. ولا صحيح السند»، فيظهر أنه بسبب الانقطاع، والله أعلم.

وسيأتي مزيد أمثلة متعلقة بالانقطاع في الفصل التالي: منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء.



(١) إعراب القرآن ٤/٣١٨.

(٢) وقد أشار إلى ذلك أبو أحمد كما نُقل عنه في رواية أبي عمر الدوري.

وقال الزرقاني في مناهل العرفان (١/٢٩٧) في النوع الثالث من أنواع القراءات: ما صح سنده، وخالف الرسم، أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده، من ذلك: ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجحدري، عن أبي بكر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قرأ متكتين على رفارف خضر وعباقرى حسان.

(الفصل السادس)

منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء (ص ٤٥٩-٤٩٨)

- تضعيف الإمام الطبري للأخبار التي في إسنادها من لم يسمع ممن روى عنه أولم يلقه، وهي على قسمين.. (ص ٤٦١)

- القسم الأول: (ص ٤٦٢).

ويشتمل على الأخبار من (ح ٥٨) إلى (ح ٦٣).

- القسم الثاني: (ص ٤٧٦).

ويشتمل على الأخبار من (ح ٦٤) إلى (ح ٦٧).

- النتيجة (ص ٤٩٧).

الفصل السادس: منهجه في التضعيف بنفي السماع أو اللقاء

إن للإمام الطبري عناية ببيان السماع واللقاء بين الرواة. من ذلك أنه روى خبراً عن شيخ بإسناد عالٍ، وقد رواه الشيخ بإسناد نازل -أيضاً-، فنقل الطبري عنه ما يثبت السماع في الإسناد العالي، حتى لا يتوهم انقطاعه. وقد جاء ذلك في تفسيره، حيث قال:

«حدثنا أبو كريب، قال: ثنا ابن إدريس، قال: ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٣]؛ شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ. قال: فقال رسول الله ﷺ: ((ألا ترون إلى قول لقمان: ﴿إِنِّكَ أَشْرَكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؟)). قال أبو كريب: قال ابن إدريس: حدثني أولاً أبي، عن أبان بن تغلب، عن الأعمش. ثم سمعته. قيل له: من الأعمش؟ قال: نعم))^(١).

وأحكام الإمام الطبري التي يضعف بها الخبر الذي في إسناده من لم يسمع ممن روى عنه، أولم يلقه؛ قسمتها إلى قسمين:

القسم الأول: يصرح فيه الإمام الطبري بأنه ضعف الخبر؛ لأن في سنده راوياً لم يسمع ممن روى عنه، أولم يلقه.

القسم الثاني: يضعف فيه الإمام الطبري سند الخبر بعبارة مجملة، دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أن فيه راوياً لم يسمع ممن روى عنه أولم يلقه.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة هذين القسمين .

القسم الأول: وفيه يصرح الإمام الطبري بأنه ضعّف الخبر؛ لأن في سنده راويًا لم يسمع ممن روى عنه، أو لم يلقه.

٥٨- الموضوع الأول:

في مسند عمر رضي الله عنه (١/١٩٤، ١٩٥):

قال الطبري فيما رواه من طريق الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: ((لَمْ يَعْشَ مَسْخٌ قَطُّ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلَمْ يَأْكُلْ، وَلَمْ يَشْرَبْ، وَلَمْ يَنْسِلْ^(١)))، قال: « . . . خبر في سنده نظر، لعلتين: إحداهما: أن الضحاك لم يسمعه من ابن عباس . . . »^(٢).

وكذلك روى في تفسيره (١/٨٥) من طريق شعبة، عن عبد الملك ابن ميسرة، قال: «لم يلق الضحاك ابن عباس، وإنما لقي سعيد بن جبير بالرّي، وأخذ عنه التفسير».

وروى من طريق شعبة -أيضًا-، عن مشاش، قال: «قلت للضحّاك: سمعت من ابن عباس شيئًا؟» قال: «لا».

والضَّحَّاك هو: ابن مُرَاجِم الهَلَالِي؛ أبو القاسم، أو أبو محمد الخراساني (٤).

وقد روى كل من ابن معين وأبي زرعة وابن أبي حاتم من طريق شعبة، كلا القولين السابقين اللذين ذكرهما الطبري في تفسيره.

وقال ابن حبان في الثقات: «لقي جماعة من التابعين، ولم يشافه

(١) لم أجد من أخرجه.

(٢) أما السبب الثاني، فهو أن فيه بشر بن عمار، وقد تقدم الكلام عنه في الفصل الأول من هذا الباب (ح-٢).

أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد وهم».

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الإرسال من الخامسة، مات بعد المائة»^(١).

قلت: فقول الطبري موافق لقول الأئمة في ذلك. وقد صرح أن عدم سماع الضحاك من ابن عباس هو أحد علتي تضعيفه للسند.

٥٩- الموضع الثاني:

في جامع البيان (١٢١/٨):

قال الطبري فيما رواه من طريق سعيد بن المسيب، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: ((إذا أرسل الرجلُ كلبه على الصيد؛ فأدركه وقد أكلَ منه، فَلْيَأْكُلْ ما بقي))، قال: «هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيدًا غيرُ معلوم له سماع من سلمان»...^(٢).

وسعيد بن المُسيَّب بن حَزْن القُرشي المَخْزومي؛ أبو محمد المدني (ع)، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه. اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل. توفي سنة: ٩٣، وقيل ٩٤^(٣).

(١) انظر: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٤/ ٢٧٦، والضعفاء لأبي زرة الرازي ٢/ ٦٨٣، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ٩٥، والثقات ٦/ ٤٨٠، وجامع التحصيل ص ١٩٩، والتقريب ص ٢٨٠.

(٢) وذكر سبباً آخر في تضعيفه، وهو أن الثقات يروونه موقوفاً، من كلام سلمان رضي الله عنه، وسبباني تخريج حديث سلمان رحمه الله وبيان الخلاف فيه، في الباب الثاني: الفصل الثالث (ح ١٠٥).

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/ ٥٩، وتهذيب الكمال ١١/ ٦٦، وسير الأعلام ٤/ ٢١٧، والتقريب ص ٢٤١.

وفيما يتعلق بسماعه من سلمان الفارسي عليه السلام فإنني لم أجد من ذكره نفيًا أو إثباتًا.

ولكن من خلال حساب سنوات الوفاة والولادة فإنه لا يستبعد أن يكون سمع منه.

فقد رُوي عنه أنه قال: «ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر عليه السلام». والإسناد إليه صحيح كما ذكر ابن حجر ^(١).

وعمر عليه السلام تولى الخلافة سنة ١٣^(٢). فيعني ذلك أن سعيدًا ولد سنة ١٥.

وأما سلمان الفارسي فقد توفي سنة ٣٦، وقيل: سنة ٣٤^(٣).

فهذا يعني أن سِنَّ سعيد بن المسيب يوم توفي سلمان ٢١ عامًا أو ١٩ عامًا.

وقد نقل ابن القيم -منكرًا على من أنكر سماع سعيد من عمر عليه السلام-، قولَ حنبل في تاريخه: «حدثنا أبو عبد الله، يعني أحمد بن حنبل، حدثنا محمد بن جعفر حدثنا سعيد عن إياس بن معاوية قال: قال سعيد بن المسيب: ممن أنت؟ قلت: من مزينة، قال [أي سعيد]: إني لأذكر يوم نعي عمر بن الخطاب عليه السلام النعمان بن مقرن المزني على المنبر. وهذا صريح في الرد على من قال: إنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر». وسئل أحمد: سعيد عن عمر حجة؟ قال: «هو عندنا حجة، قد رأى

(١) التهذيب ٢/٤٤.

(٢) تهذيب الكمال ٣٢٢/٢١.

(٣) انظر: التقات ٣/١٥٧، وسير الأعلام ١/ ٥٤٨، والتقريب ص ٢٤٦، والإصابة ص ٥٢١ ت ٣٥٨٨.

عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر، فمن يقبل؟» وكذلك يرى يعقوب بن سفيان وغيره^(١).

وقال ابن حجر: «وقد وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر - [ثم رواه، وقال:]- هذا الإسناد على شرط مسلم»^(٢).

قلت: إذا رجّح الإمام أحمد وغيره سماع سعيد من عمر ﷺ وقد استشهد أواخر عام ٢٣^(٣)، فمن باب أولى أن لا يُستبعد سماع سعيد من سلمان ﷺ، وقد مات سنة ٣٦، أو ٣٤. إلا أنه بالمقابل هناك احتمال ضئيل لعدم سماعه منه؛ فسلمان ﷺ سكن الكوفة، ومات بالمدائن^(٤)، وابن المسيب كان يسكن المدينة. وقد قال الإمام الطبري: «... إن سعيداً غيرُ معلوم له سماع من سلمان».

وكما سبق أن ذكرت فإنني لم أجد من تكلم في سماع سعيد من سلمان الفارسي ﷺ نفيًا أو إثباتًا. والله أعلم.

وهناك تعليق لابن كثير على قول الطبري السابق، حيث قال في تفسيره: «قال ابن جرير: وفي إسناد هذا الحديث نظر، وسعيد غير معلوم له سماع من سلمان، والثقات يروونه من كلام سلمان غير مرفوع. وهذا الذي قاله ابن جرير صحيح، لكن قد روي هذا المعنى مرفوعًا من وجوه أخرى»^(٥).

(١) انظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ١٣ / ٢٤٣، والتهذيب ٤٥ / ٢.

(٢) التهذيب ٤٥ / ٢.

(٣) التقريب ص ٤١٢.

(٤) الثقات ٣ / ١٥٧، وسير الأعلام ١ / ٥٤٨.

(٥) ٦٩ / ٥.

ولا أجزم إن كان قصد ابن كثير -بقوله: «وهذا الذي قاله ابن جرير صحيح»- تأييد الطبري في كلا الإعلالين، أم أنه قصد تأييده فقط في قوله: «والثقات يروونه من كلام سلمان غير مرفوع». وسبب عدم جزمي: استدراك ابن كثير بقوله: «لكن قد روي هذا المعنى مرفوعاً.»؛ مما يشعر بأن ابن كثير كان يقصد بقوله: «. . صحيح» قول الطبري في مسألة عدم ثبات رواية الرفع عن سلمان، وإن كان قد روي مرفوعاً من وجوه أخر. والله أعلم.

٦٠- الموضع الثالث:

في جامع البيان (١٢/٤٣٥):

قال الطبري في شرح قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ الآية [مود: ٤٦]: «ولا نعلم هذه القراءة -[أي: (إِنَّكُمْ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)]- قرأ بها أحد من قراء الأمصار إلا بعض المتأخرين، واعتلّ في ذلك بخبر روي عن رسول الله ﷺ - أنه قرأ ذلك كذلك - غير صحيح السند، وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب؛ فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول عن أسماء بنت يزيد^(١)، ولا نعلم (أية يريد)^(٢)، ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة».

وشهر بن حوشب الأشعري الشامي (بخ، م مقرونًا، ٤) هو مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، والتي تكنى بأُم سلمة رضي الله عنها. وقد تقدمت الترجمة له في (ح ١٥)، وذكر الخلاف فيه.

(١) وسياقي تفريج الحديث، ودراسة قول الطبري بأن شهرًا مرة يرويه عن ابنة يزيد، ومرة عن أم سلمة، في الباب الثاني، الفصل الخامس (ح ١١٦).

(٢) ذكر المحقق أنها وردت في إحدى المخطوطات: (ابنة يزيد)، وفي أخرى: (بنت يزيد)، وفي أخرى: (أبنت يزيد).

وتشابه كنية أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بكنية مولاته هو سبب الإشكال الواقع في هذا الحديث؛ فهناك من رأى أن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في هذا الحديث هي زوج النبي ﷺ، وهناك من رأى أنها مولاته؛ أسماء بنت يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

والاختلاف في اسم راوي الحديث بين صحابي وآخر يؤثر إذا لم يثبت سماع التابعي من أحدهما.

وفيما يتعلق بشهر؛ فقد قال البخاري في ترجمته: «سمع أم سلمة»^(١).

ولم يُبين الإمام البخاري ما إذا كانت هذه هي أم المؤمنين، أو أنها أم سلمة الأنصارية؛ أسماء بنت يزيد. وإن كان لا يُستبعد عند الإطلاق أن يراد بها أم المؤمنين، والله أعلم.

أما أبو حاتم فقال: «روى عن. . . أم سلمة، وأسماء بنت يزيد»^(٢).

وروى الترمذي الحديث من طريق أم سلمة (ح ٢٩٣١)، ثم ذكر أن الحديث رُوي من طريق أسماء بنت يزيد- وقال: «سمعت عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد هي أم سلمة الأنصارية». ثم قال الترمذي: «كلا الحديثين عندي واحد. وقد روى شهر بن حوشب غير حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد. . .».

وقال أبو زرعة، والخطيب البغدادي: إن أم سلمة الواردة في هذا الحديث هي أسماء بنت يزيد^(٣).

(١) التاريخ الكبير ٢٥٨/٤.

(٢) الجرح والتعديل ٣٨٢/٤.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٤١ / ٢، وموضح أوهام الجمع والتفريق ٥٠٥/١.

أما الإمام أحمد والطيالسي فقد أخرجوا هذا الحديث في مسند أم سلمة؛ زوج النبي ﷺ. كما أخرجاه في مسند أسماء بنت يزيد^(١).

وقال ابن حجر: «جزم جماعة من الأئمة بأن أم سلمة التي روى عنها شهر بن حوشب هي (أسماء بنت يزيد الأنصارية)، لكن وقع في بعض حديثه وصفها بـ (أم المؤمنين) فإن ثبت، تعينت أنها زوج النبي ﷺ، ومما وقع فيه الاختلاف حديث: سألت أم سلمة كيف كان رسول الله يقرأ هذه الآية: (إنه عمل غير صالح)؟ - فذكر ابن حجر قول عبد بن حميد المتقدم، وإخراج الإمام أحمد لهذا الحديث في مسند أم سلمة؛ زوج النبي ﷺ، ثم قال: - «والعلم عند الله تعالى»^(٢).

وعلاوة على ما ذكره العلماء، فإنه من خلال النظر في التواريخ يتبين أنه لا يستبعد سماع شهر من أم سلمة ؓ؛ زوج النبي ﷺ، فقد ولد شهر بن حوشب في خلافة عثمان ؓ^(٣) - وقد تولى عثمان ؓ الخلافة أواخر سنة ٢٣-، ومات شهر بن حوشب سنة ١٠٠، وقيل بعدها^(٤). وأم سلمة؛ زوج النبي ﷺ، ماتت سنة ٥٩، وقيل سنة ٦١ حين جاءها نعي الحسين بن علي ؓ^(٥). فيكون عمر شهر حين ماتت ؓ ما بين ٢٦ و ٣٦ تقريباً، إذن لا يستبعد سماعه منها، والله تعالى أعلم.

(١) كما سيأتي في تخریج الحديث في الباب الثاني، الفصل الخامس (ح ١١٦).

(٢) النكت الظراف في حاشية (تحفة الأشراف) ١١/١٣.

(٣) لم أجد من عيّن العام الذي وُلد فيه شهر بن حوشب.

(٤) استشهد عثمان ؓ سنة ٣٥. أي أن عمر شهر بن حوشب حين توفي -سنة ١٠٠- يرواح ما بين ٦٦ و ٧٦ سنة، -إذا

استبعدت سنة ابتداء تولي عثمان ؓ الخلافة، وسنة استشهاده-

(٥) الطبقات الكبرى ٩٥/٨، وتاريخ الطبري ٥٨٩/٢، والفتاوى ٤٣٩/٣، ومير الأعلام ٤/٣٧٨.

وأما فيما يتعلق بقول الطبري عن الخبر: «غير صحيح السند. . . فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم أية يريد، ولا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة»؛ فكأنه يقول: «إن كانت أم سلمة - وليست الثانية التي هي أسماء بنت يزيد-، فلا نعلم لشهر سماعاً يصح عن أم سلمة». فأما سلمة المقابلة لأسماء بنت يزيد في قول الطبري هنا: هي زوج النبي ﷺ. ولا شك أن شهرًا سمع من مولاته. ومن خلال ما تقدم فقد ظهر خلاف بين العلماء في تعيين أم سلمة المذكورة في هذا الحديث، وأشار ابن حجر كما تقدم إلى الخلاف، ولكنه لم يرجح شيئاً، إنما قال: والعلم عند الله تعالى.

٦١- الموضوع الرابع:

في مقدمة جامع البيان (١/٦١):

تكلم الطبري عن الألسن السبعة التي نزل بها القرآن، وذكر أن اثنين منها لقريش وخزاعة، ثم قال:

«وروي جميع ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه، وليست الرواية به عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك^(١). . . أن الذي روى عنه أن اللسانين الآخرين لسان قريش وخزاعة: قتادة، وقاتدة لم يلقه، ولم يسمع منه. حدثني بذلك بعض أصحابنا». . . ثم رواه بسنده إلى قتادة، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: «(نزل القرآن بلسان قريش، ولسان خُزاعة، وذلك أنَّ الدارَ واحدةً)»^(٢).

(١) سبق أن تناولت في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٥)، قول الطبري في نقد ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في الألسن من رواية الكلبي، عن أبي صالح.

(٢) أخرجه أبو عبيد، القاسم في فضائل القرآن ١٦٩/٢ ح ٧٣٥، من طريق قتادة، عن سمع ابن عباس، بنحوه.

وقتادة بن دِعَامَةَ بن قتادة السَّدُوسِي؛ أبو الخطَّاب البصريُّ (ع).
 من جلة التابعين. وصفه الإمام أحمد بالحفظ والفقه. ووصفه
 النسائي، وابن حبان، وغيرهما بالتدليس.
 وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت. . وهو رأس الطبقة الرابعة». كما عدّه في
 أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين (١)، (٢).

وفيما يتعلق بسماع قتادة من ابن عباس رضي الله عنه:

فإن ابن عباس توفي سنة ٦٨، وقيل: ٧٠^(٣)، وقتادة ولد سنة ٦٠،
 يعني أن عمره يوم توفي ابن عباس ثماني سنين، أو عشر. إلا أنه لم
 يسمع منه كما نص عدة علماء. .

فقد قال الحاكم: «قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس»^(٤).

وقال ابن عساكر: «قتادة لم يسمع من ابن عباس شيئاً»^(٥). وكذلك
 قال الهيثمي^(٦).

وقال ابن الملقن في سند من رواية قتادة عن ابن عباس: «. . .
 منقطع، قتادة لم يدرك ابن عباس»^(٧).

(١) وهم: من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ١٧٩/٧، والمنتخب من ذيل المذيل بالملحق بتاريخ الطبري ١١ / ٦٤٣ (ت):

أبو الفضل إبراهيم)، والفتاوى ٤٤٩/٢، وتهذيب الكمال ٤٩٩/٢٣، وميزان الاعتدال ٤٦٦/٥، تعريف أهل التقديس

ص ١٤٦، والتقريب ص ٤٥٣.

(٣) انظر: تهذيب الكمال ١٦٢/١٥.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ١٧٣.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٦٣ / ١٦٤.

(٦) انظر: مجمع الزوائد ١١/٥.

(٧) البدر المنير ٥٨٢/٧.

وقد سبقهم إلى هذا القول الطبري -كما تقدم-، وقد نقل قوله ابن كثير في فضائل القرآن^(١).

٦٢- الموضوع الخامس:

في مسند ابن عباس (٧٩١/٢):

ح-١١٦٥- روى الطبري من طريق الإمام مالك بن أنس، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً^(٢) له من العريض^(٣)، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال الضحاك: «لَمْ تَمْنَعْنِي، وهو لك منفعة؟ تشرب أولاً وآخرًا، ولا يضرك» فأبى محمد، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فدعا محمد بن مسلمة فأمره أن يُخَلِّي سبيله، فقال محمد: «لا». فقال عمر: «لِمَ تَمْنَع ما ينفعه، وهو لك نافع، تشرب أولاً وآخرًا ولا يضرك!!» فقال محمد: «لا، والله». فقال عمر رضي الله عنه: «(والله لَيَمُرَنَّ به ولو على بطنك!!) وأمره عمر أن يمر به، ففعل^(٤)...»

ثم تعقب الطبري هذا الأثر فقال: «... على أن الرواية عن عمر رحمة الله عليه، بما روي عنه مما ذكرنا، عن غير مَنْ شاهدَ عمرَ، ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك، فيجوز لنا إضافة ذلك إليه! مع ما في الخبر عن عمر الذي ذكرناه مما لا حاجة لِسامِعِهِ إلى شاهد غيره على وَهَائِهِ، وأنه غير جائزة إضافته إليه...». فذكر الطبري استنكاره لما

(١) ص ٦١.

(٢) الخليج: نهر يقطع من النهر الأعظم إلى موضع يتنفع به فيه. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٦١/٢ (خليج).

(٣) تصغير عرض، وهو واد بالمدينة. انظر: معجم البلدان لياقوت ٤/ ١١٤.

(٤) أخرجه مالك في موطنه ٧/ ٧٤٦ (ح ١٤٣١). ورواه عن مالك الشافعي في مسنده (ص ٢٢٤). ومن طريقه البيهقي في

السنن الكبرى ١٥٧/٦ (ح ١١٦٦٢)، وقال البيهقي: «هذا مرسل».

ورد في متن الحادثة^(١).

وراوي هذه الحادثة هو: يحيى بن عُمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني، المدني (ع).

والصحابا الذين ذُكروا في شيوخه هم: أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وشُقْران مولى رسول الله ﷺ، وعبد الله بن زيد بن عاصم ؓ. قال ابن حجر: «ثقة من الثالثة»^(٢).

وواضح من سياق رواية يحيى بن عمارا للحادثة أنه لم يدركها؛ إذ لم يذكر العلماء عمر بن الخطاب ؓ في شيوخ يحيى المازني، فضلاً عن أنه من الطبقة الوسطى من التابعين، بينما عمر ؓ قد تقدمت وفاته. وقد روى يحيى المازني ما جرى بصيغة (أَنْ)، ولم يسند روايته إلى من روى عنه.

قال الزركشي - عن الرواية بصيغة (أَنْ-)، قال: «الراوي إذا روى حديثاً فيه قصة أو واقعة؛ فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة فهي محكوم لها بالاتصال وإن لم [نعلم] أنه شاهدها، وإن لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسل صحابي، وإن كان الراوي تابعياً فهو منقطع، وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها كان متصلاً، وإن لم يدرك وقوعها وأسندها إلى الصحابي كانت متصلة، وإن لم

(١) مسند ابن عباس ٧٩٣/٢. ووجه استتار الطبري للحادثة أن يُنقل فيها عن عمر ؓ قوله: ((ليمرن به ولو على بطنك))، فقال الطبري: ((وهذا من الكلام الذي لو حكى مثله عمن لا يداين عمر ؓ في فضله ومجده من الإسلام وورعه، لا نستطع، فكيف عن عمر ؓ؟ وهل يكون إلى مرور بخليج ما على بطن إنسان لإنسان سبيل، فيحلف عمر أن يُنثر به عليه؟))

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢٩٥/٨، وتهذيب الكمال ٤٧٥/٣١، والتقريب ص ٥٩٤.

يدركها ولا أسند حكايتها إلى الصحابي فهي منقطعة. . . ولا بد من اعتبار السلامة من التدليس في التابعين ومن بعدهم»^(١).

وقال العراقي بنحوه في التقييد والإيضاح^(٢).

وقال ابن رجب -في الرواية ب- (عَنْ) وَأَنْ- قال: «ومن الناس من يقول: هما سواء»^(٣)، كما ذُكر ذلك لأحمد. وهذا إنما يكون فيمن اشتهر بالرواية عن المحكي قصته، كعروة مع عائشة. أما من لم يعرف له سماع فلا ينبغي أن يحمل على الاتصال، ولا عند من يكفي بإمكان اللقي»^(٤).

وقال ابن حجر: «فإن كان خبر أن قولاً لم يتعد لمن لم يدركه التحقت بحكم (عن) بلا خلاف، كأن يقول التابعي: (إن أبا هريرة ؓ قال: سمعت كذا)، فهو نظير ما لو قال: (عن أبي هريرة أنه قال: سمعت كذا). وإن كان خبر أن فعلاً، نظر: إن كان الراوي أدرك ذلك؛ التحقت بحكم (عن)، وإن كان لم يدركه لم تلتحق بحكمها»^(٥).

فالإمام الطبري لم يستجز أن يضيف ما روي عن عمر ؓ إليه؛ معللاً ذلك بأن الرواية جاءت من طريق من لم يشاهد عمر، ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك.

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح ٥٧٦/٢.

(٢) ١٨٢/٢-ت: طارق عوض الله- وانظر أيضاً: فتح المغيث للسخاري ١٨٦/١.

(٣) حكم (عن) أنها من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، بشرط أن يكون الذي أضيفت المنعة إليهم قد ثبتت ملافة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس. انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٦٢.

(٤) شرح علل الترمذي ٦٠٤/٢.

(٥) النكت ٥٩١/٢.

وقد روى البيهقي هذا الأثر من طريق الشافعي عن مالك، في السنن الكبرى (١٥٧/٦ ح ١١٦٦٢) وقال بعد أن روى هذا الأثر: «هذا مرسل». كما ذكر ابن حجر رواية مالك هذه وصحح سندها، إلا أنه لم يشر إلى وجود انقطاع في السند^(١).

٦٣- الموضوع السادس:

في جامع البيان (١٩/٢١):

قال الطبري: «حدثني عصام بن رواد بن الجراح، قال: ثني أبي، قال: ثنا سفيان بن سعيد الثوري، قال: ثنا منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، قال سمعت حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله ﷺ: ((أول الآيات الدجال، ونزول عيسى بن مريم، ونار تخرج من قعر عدن أبين، تسوق الناس إلى المحشر، تقيل معهم إذا قالوا، والدخان)). قال حذيفة رضي الله عنه: «يا رسول الله! وما الدخان؟ فتلا رسول الله الآية: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٠﴾ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الدخان: ١٠-١١] يملأ ما بين المشرق والمغرب، يمكث أربعين يوماً وليلة، أما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام، وأما الكافر فيكون بمنزلة السكران، يخرج من منخريه وأذنيه ودبره)).

ثم قال الطبري: «وإنما لم أشهد له بالصحة؛ لأن محمد بن خلف العسقلاني حدثني أنه سأل رواداً عن هذا الحديث، هل سمعه من سفيان؟ فقال له: لا. فقلت له: فقرأته عليه؟ فقال: لا. فقلت له: فقرئ عليه وأنت حاضر، فأقر به؟ فقال: لا. فقلت: فمن أين جئت به؟! قال:

جاءني به قوم، فعرضوه علي، وقالوا لي: اسمعه منا، فقرأوه علي، ثم ذهبوا، فحدثوا به عني. -أو كما قال- فليما ذكرْتُ من ذلك لم أشهد له بالصحة^(١).

سبق أن درست هذا الإسناد بتمامه في هذا الباب، الفصل الرابع (ح٤٩).

وذكرت في الموضع المشار إليه أن رواد بن الجراح صدوق، لكنه اختلط بآخرة فترك، وهو منكر الحديث فيما رواه عن الثوري^(٢).

وكما هو ملاحظ هنا فإن الإمام الطبري صرح في هذا الخبر بسبب عدم تصحيحه له، حيث ظهر له أن رواداً لم يتحمله عن سفيان لاسماعاً، ولا قراءة عليه. . .

ونقل الحافظ ابن كثير عن الإمام الطبري هذا الخبر، مع تعليق الطبري عليه، ثم قال: «وقد أجاد ابن جرير في هذا الحديث ها هنا؛ فإنه موضوع بهذا السند، وقد أكثر ابن جرير من سياقه في أماكن من هذا التفسير، وفيه منكرات كثيرة جداً. . . والله أعلم»^(٣).

وقال الزيلعي: «ضعفه الطبري»^(٤). - فذكر تعليق الطبري السابق، وقول ابن كثير أيضاً-.

(١) جامع البيان ٢٠/٢١. أخرجه من طريق الطبري: الثعلبي في تفسيره ٨/٣٥١ مختصراً، ولم يذكر فيه الدجال. ومن طريق الثعلبي: أخرجه البغوي في تفسيره ٤/١٥٠ بنحوه، دون ذكر الدجال أيضاً.

(٢) تراجع: الحكم على سند الحديث (ح٤٩)، كما تراجع ترجمة رواد بن الجراح (ح٤٨).

(٣) تفسير ابن كثير ٣٣٧/١٢.

(٤) تخریج الأحاديث والآثار ٣/٢٦٦.

القسم الثاني: وفيه يضعف الإمام الطبري سند الخبر بعبارة مجملة، دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أن فيه راويًا لم يسمع ممن روى عنه أولم يلقه.

٦٤- الموضع الأول:

في مسند علي (ص ٢١٨):

قال الطبري: «ح-٣٥٣- حدثني به ابن سنان القزّاز، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عبد الوارث التّثوري، عن حسين المَعْلَم، عن ابن بُرَيْدة، -قال أبو عاصم: لا أدري هو عن أبيه أم لا؟- أن رسول الله ﷺ قال: ((من استَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا؛ فَأَخَذَ أَكْثَرَ مِنْ رِزْقِهِ فَهُوَ غُلُولٌ^(١))).»
ثم قال الطبري: «بينت هذه الأخبار^(٢) عن رسول الله ﷺ، -وإن كان فيها بعض النظر، وهي أحسن مخارج من خبر محمد بن سعيد المصلوب- معنى ما روي. «^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في الخراج والفِيء: باب في أرزاق العمال (ح ٢٩٤٣). وابن خزيمة في صحيحه (ح ٢٣٦٩).
كلاهما: (أبو داود، وابن خزيمة) عن زيد بن أخزم، بنحوه.
وأخرجه الحاكم في مستدركه (١/ ٥٦٣) من طريق أحمد بن حيان بن

(١) تقدم في الفصل الثاني (ح ٣٠) بيان معناها.

(٢) يعني الطبري بذلك خبرين، أحدهما هو المذكور في الموضع أعلاه، والثاني سبق أن درسته في الفصل الثاني (ح ٣٠).

(٣) مسند علي ص ٢١٩، وخبر محمد بن سعيد المصلوب سبق أن درسته في الفصل الأول (ح ٦).

ملاعب، بنحوه. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

ثلاثتهم: (محمد بن سنان القزاز، وزيد بن أخزم، وأحمد بن حيان بن ملاعب) عن أبي عاصم، عن عبد الوارث بن سعيد التنوري.

ولم يرد أن أبا عاصم لم يدر إن كانت رواية ابن بريدة عن أبيه أم لا، إلا في رواية الطبري عن محمد بن سنان القزاز!

وأخرجه أبو يعلى في معجمه (ح ٢٤٤ ص ٢٠٥) من طريق عمرو بن النعمان، بنحوه.

كلاهما: (عبد الوارث بن سعيد، وعمرو بن النعمان) عن حسين المعلم، عن ابن بريدة، عن أبيه عليه السلام، مرفوعاً.

دراسة إسناذه:

١- محمد بن سنان بن يزيد؛ أبو الحسن القرّاز، البصري.

سبقت الترجمة له في (ح ٣٧)، وأنه ضعيف.

٢- الضّحّاك بن مَخْلَد بن الضحّاك بن مسلم الشيباني؛ أبو عاصم النبيل البصري (ع).

وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي -وزاد: «كثير الحديث»-.

وقال أبو حاتم: «صدوق.». وذكره ابن حبان في الثقات.

وذكره العقيلي في الضعفاء، وأورد له حديثاً خولف فيه.

وعلق الذهبي فقال: «تناكر العقيلي، وذكره في كتابه. . . -إلى أن

قال: - أجمعوا على توثيق أبي عاصم». وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت».

توفي سنة: ٢١٢^(١).

٣- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم؛ أبو عبيدة التَّنُورِي البصري (ع).

وثقه أبو زرعة، والنسائي - (وزاد: ثبت) -، وابن نمير، والعجلي، وغيرهم.

وكان يحيى بن سعيد يُثَبِّتُه، فإذا خالفه أحد من أصحابه قال: «ما قال عبد الوارث».

وقال ابن معين: «ثقة، إلا أنه كان يرى القدر ويظهره».

وقال أحمد: «كان عبد الوارث أصح حديثًا عن حسين المعلم، وكان صالحًا في الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان قدرًا، متقنًا في الحديث».

وقال أبو حاتم: «صدوق، ممن يعد مع ابن علي ووهيب وبشر بن المفضل، يعد من الثقات، هو أثبت من حماد بن سلمة».

قال الساجي: «الذي وضع منه القدر فقط».

ونفى ابنه عنه ما اتهم به من القدر، فقال: «إنه لمكذوب على أبي، وما سمعت منه يقول قط في القدر.»

وقال الذهبي: «... ثبت صالح، لكنه قدر».

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه».

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٦، ومعرفة الثقات ١/ ٤٧٢، والجرح والتعديل ٤/ ٤٦٣، وثقات ابن حبان ٦/ ٤٨٣، والضعفاء الكبير ٢/ ٢٢٢، وتهذيب الكمال ١٣/ ٢٧١، والميزان ٢/ ٣٢٥، والتهذيب ٢/ ٢٢٥، والتغريب

توفي سنة ١٨٠^(١).

٤- الحُسَيْن بن ذَكْوَانَ المعلم، العَوَظِي، المُكْتَبُ البَصْرِي (ع).

وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي.

وقال أبو زرعة: «ليس به بأس».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «فيه اضطراب». وقال العقيلي:

«مضطرب الحديث».

وقال الذهبي متعقبًا يحيى بن سعيد، والعقيلي: «... الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبنا الصحيحين... وذكر له العقيلي حديثًا واحدًا تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدًا! فقد غلط شعبة ومالك وناهيك بهما ثقة ونبلاً، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين ومن تقدم مطلقاً، وهو من كبار أئمة الحديث، والله أعلم».

وقال في موضع آخر: «ثقة مشهور، ضعفه العقيلي بدون حجة».

وقال ابن حجر: «ثقة، ربما وهم».

توفي سنة: ١٤٥^(٢).

٥- عبد الله بن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْن؛ أبو سهل الأسلمي المَرْزُوقِي

(ع).

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ١١٨/٦، والجرح والتعديل ٧٥/٦، والنفقات ١٤٠/٧، وتهذيب الكمال ٤٧٨/١٨، والكاشف ٢١٢/٢، والتهذيب ٦٣٤/٢، والتقريب ص ٣٦٧.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٠٠/٧، والجرح والتعديل ٥٢/٣، وضعفاء العقيلي ٢٥٠/١، وتهذيب الكمال ٣٧٢/٦، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٩٠، وسير الأعلام ٣٤٦/٦، والتهذيب ٤٢٢/١، والتقريب ص ١٦٦.

أخو سليمان. من تابعي أهل البصرة، قاضي مَرُو، وعالم خراسان. وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو حاتم. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الإمام أحمد: «له أشياء؛ إنا ننكرها من حسننها، وهو جائز الحديث».

وفي موضع آخر، سُئل عن ابني بريدة، فقال: أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبدالله - ثم سكت، ثم قال -: كان وكيع يقول: «كانوا لسليمان بن بريدة أحمدٌ منهم لعبدالله بن بريدة»، أو شيئاً هذا معناه. ووثقه الذهبي وابن حجر. توفي سنة: ١٠٥، وقيل: ١١٥^(١).

الحكم على الإسناد:

ضعيف، فيه محمد بن سنان القزاز. إلا أن الطبري لم يحكم على الخبر بأن فيه بعض النظر بسبب القزاز. فالإمام الطبري قد أكثر من الراوية عنه، وقال في أحد الأحاديث التي رواها عنه، بسنده: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده»^(٢).

ولكن بالنظر في سند الطبري؛ نجد أن أبا عاصم قال - فيما رواه عبدالله بن بريدة -: «لا أدري هو عن أبيه، أم لا؟»

فيظهر من حكم الطبري على الخبر بأن فيه بعض النظر، أنه بسبب هذا

(١) انظر ترجمته في: الملل ومعرفة الرجال ١/ ٤٧، ٢١٣، ومعرفة الثقات ٢/ ٢٢، والجرح والتعديل ٥/ ١٣، وضعفاء العقيلي ٢/ ٢٣٨، والثقات ٥/ ١٦، والتعديل والتجريح ٢/ ٨١٢، والكاشف ٢/ ٧٠، وسير الأعلام ٥/ ٥٠، والتهذيب ٢/ ٣٠٧، والتقريب ص ٢٩٧.

(٢) وهو من أحاديث الأصول في تهذيبه: مسند ابن عباس ١/ ٥٥٠، ٥٥١.

التردد الذي ورد عن أبي عاصم. . فإن كانت رواية عبد الله عن راوٍ غير أبيه، فالراوي لم يُسمَّ لنا، ورواية ابن بريدة عن رسول الله ﷺ رواية مرسلة، وإن كانت عن أبيه؛ ففي سماع عبد الله بن بريدة عن أبيه خلاف. .

فقد سئل الإمام أحمد: سمع عبد الله من أبيه شيئاً؟ فقال: «ما أدري، عامة ما يُروى عن بريدة عنه»، وَضَعَفَ حديثه^(١).

وقال إبراهيم الحربي في عبد الله وأخيه سليمان: «. . . لم يسمعا من أبيهما، وفيما روى عبد الله عن أبيه أحاديث منكراً. . .»^(٢).

قلت: رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ، في الصحيحين. ووجود النكارة في حديثه عنه متوقع؛ نظراً لأنه أكثر عنه، وقد قال الذهبي: «حدث عن أبيه فأكثر»^(٣).

والحديث مداره -كما تقدم في التخريج- على حسين المعلم. . وقد قال علي بن المديني: «لم يحمل حسين المعلم، عن ابن بريدة، عن أبيه، شيئاً، إلا حرفاً واحداً من رأي ابن بريدة، كلها عن رجال آخر»^(٤).

وقال أبو داود: «لم يرو حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ شيئاً».

وعلق المزي على عبارة أبي داود فقال: «يعني إنما يروى عن عبد الله بن بريدة عن غير أبيه. ولعله أراد أن غالب روايته عنه كذلك،

(١) التهذيب ٣٠٧/٢.

(٢) الموضع السابق.

(٣) سير الأعلام ٥٠/٥.

(٤) التعديل والتجريح ٤٩٤/٢.

لا أنه لم يرو عنه، عن أبيه، شيئاً البتة، فإنه قد روى في السنن حديثاً من روايته» - وذكر حديثه الذي أشرت إليه في التخريج -^(١).

قلت: لكن ابن المديني ذكر في قوله السابق أن المستثنى من ذلك حرف واحد؛ هو من رأي ابن بريدة، والباقي عن رجال آخر. والله تعالى أعلم.

وكما تقدم في التخريج فإن باقي من خرج الحديث من طريق أبي عاصم، - وهُم: أبو داود، وابن خزيمة، والحاكم -، لم يذكروا عن أبي عاصم هذا القول، إنما جاءت روايته عندهم من طريق عبد الله بن بريدة، عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً. وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

وقال ابن الملقن: «صحيح، رواه أبو داود.». ^(٢).

فلا يبعد إذن أن يكون هذا القول المنسوب إلى أبي عاصم - في رواية الطبري -، أن يكون من أخطاء ابن سنان القزاز، وهو ضعيف. والله أعلم.

٦٥ - الموضوع الثاني:

في مسند علي (ص ٢٧٨):

قال الطبري: «المراد بقوله: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُبِيًّا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: ٦] تطهيرُ جميع البدن الظاهر الموصول إلى تطهيره: شعره، وبشره، والشهادة لمعاني سائر الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ أنه أمر المغتسل من الجنابة ببلِّ الشَّعر وإنقاء البشرة وإن كانت واهية الأسانيد،

(١) تهذيب الكمال ٦ / ٣٧٤.

(٢) البدر المنير ٩ / ٥٦٤.

وذلك نحو الخبر الذي . . . (١):

- ح٤٣٠ - . . حدثني محمد بن عَوْف الطائي، قال: حدثنا محمد بن المبارك الصوري، قال: حدثنا يحيى بن حمزة، قال: حدثني عُتْبَةُ بن أَبِي حَكِيم، قال: حدثني طلحة بن نافع، قال: حدثني أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ((تحت كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ)).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه في الطهارة وسننها: باب تحت كل شعرة جنابة (ح٥٩٨). والشاشي في مسنده (٩٨/٣ ح١١٥٧). والطبراني في المعجم الكبير (١٥٥/٤ ح٣٩٨٩).

وعزاه البوصيري في مصباح الزجاجة (٨٢/١) إلى أحمد بن منيع في مسنده.

كلهم من طريق يحيى بن حمزة، به. بمثله مع زيادة.

دراسة إسناده:

١- محمد بن عَوْف بن سُفْيَان الطَّائِي؛ أبو جعفر، ويقال: أبو عبد الله الحمصي (د عس).

قال الذهبي: «الحافظ الإمام . . وثقه غير واحد، وأثنوا على معرفته ونبله». وقال ابن حجر: «ثقة حافظ. توفي سنة: ٢٧٢^(٢)».

(١) روى الطبري ثلاثة أخبار: أما الخبران الأولان فسبق دراستهما في الفصل الأول من هذا الباب: (ح١٠) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه، و(ح١١) وهو حديث أنس رضي الله عنه. وأما الثالث فهو حديث أبي أيوب رضي الله عنه، المدروس أعلاه.
(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٦/٢٣٩، وتذكرة الحفاظ ٢/١٢١، والتقريب ص٥٠٠.

٢- محمد بن المُبَارَك بن يَغْلَى القُرشي؛ أبو عبد الله الصُّوري، القَلانسي، سكن دمشق (ع).

قال الذهبي: «أحد الأئمة». وقال ابن حجر: «ثقة». توفي سنة: ٢١٥^(١).

٣- يحيى بن حمزة بن وَاقد الحَضْرَمي؛ أبو عبد الرحمن الدمشقي البَتْلَهي، القاضي (ع).

قال دُحيم: «ثقة عالم عالم، لا أشك.». كما وثقه ابن معين، وأبوداود، والنسائي، والعجلي، ويعقوب بن شبة، والفسوي. وقال الإمام أحمد: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «كان صدوقًا». وقال ابن حجر: «ثقة، رُمي بالقدر». توفي سنة ١٨٥ وقيل غير ذلك^(٢).

٤- عُتْبة بن أبي حَكيم الهمداني الشعباني؛ أبو العباس الشامي، الأردني، الطبراني (عخ ٤).

وثقه الفسوي، وأبوزرعة الدمشقي، ومروان بن محمد الطَّاطري. وقال دُحيم: «روى عنه الشيوخ، لا أعلمه إلا مستقيم الحديث». وذكره ابن حبان في الثقات.

ووثقه ابن معين في رواية، وضعفه في رواية أخرى.

وقال أبو حاتم: «صالح، لا بأس به». وقال ابن عدي: «أرجو أنه

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢/٢٥١، وتهذيب الكمال ٢٦/٣٥٤، والكاشف ٣/٧٤، والتقريب ص ٥٠٤.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٣١/٢٨٣، والتهذيب ٤/٣٤٩، والتقريب ص ٥٨٩.

لا بأس به».

وكان الإمام أحمد يوهنه قليلاً. وقال الجوزجاني: «غير محمود في الحديث». وقال النسائي: «ضعيف». وقال في موضع: «آخر ليس بالقوي». وقال الدارقطني أيضاً: «ليس بقوي».

وقال ابن عساكر: «سُئل محمد بن عوف الحمصي^(١)، عن عتبة بن أبي حكيم، أظنه، فقال: ضعيف الحديث».

وقال الذهبي: «هو متوسط، حسن الحديث». وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ كثيراً».

مات سنة: ١٤٧^(٢).

٥- طلحة بن نافع القُرشي مولاهم؛ أبو سفيان الواسطي، ويقال: المكي الإسكاف (م ٤ -خ مقروناً).

قال الإمام أحمد والنسائي: «ليس به بأس». وقال ابن عدي: «لا بأس به، وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة».

وقال أبو زرعة: «روى عنه الناس...». ثم سئل عنه، فقال: «أتريد أن أقول ثقة؟ الثقة سفيان وشعبة!»

وقال ابن معين: «لا شيء». وقال ابن المديني: «كانوا يضعفونه في حديثه».

(١) شيخ الطبري، الذي روى عنه هذا الحديث.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/٣٧٠، وأحوال الرجال ص ١٧٢، والمعرفة والتاريخ ٢/٢٦٥، وسنن الدارقطني ١/١٠٠، والكامل ٥/٣٥٧، وتاريخ مدينة دمشق ٣٨/٢٣٣، وتهذيب الكمال ١٩/٣٠٠، وميزان الاعتدال ٥/٣٧، والتفريب ص ٣٨٠.

وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(١)، وقال: «معروف بالتدليس، وصفه بذلك الدارقطني وغيره»

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول، وذكر حديثاً رواه عتبة بن أبي حكيم، عن أبي سفيان؛ طلحة بن نافع، قال: حدثني أبو أيوب وأنس وجابر عن النبي ﷺ حديثين. قال أبي: لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً.

وقال الذهبي: «قد احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقروناً بغيره»، وقال أيضاً: «صدوق». وقال ابن حجر: «صدوق من الرابعة^(٢)».

الحكم على الإسناد:

يحتمل أن السند فيه انقطاع، بناءً على قول أبي حاتم السابق -في حديث من رواية عتبة بن أبي حكيم- قال: «لم يسمع أبو سفيان من أبي أيوب شيئاً».

قلت: السند -موضع الدراسة- قد صرح فيه أبو سفيان طلحة بن نافع بالتحديث عن أبي أيوب الأنصاري، لكن لا يستبعد أن تكون صيغة التحديث هذه من أخطاء عتبة بن أبي حكيم -والله أعلم-.

وقال البوصيري: «هذا إسناد فيه مقال؛ طلحة بن نافع لم يسمع من أبي أيوب، قاله ابن أبي حاتم عن أبيه، وفيما قاله أبو حاتم نظر! فإن طلحة بن نافع وإن وصفه الحاكم بالتدليس، فقد صرح بالتحديث، فزالت تهمة

(١) وهم: من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/ ٤٤٧، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ١٠٠، والكمال ٥/ ١٨١، وتهذيب الكمال ٤٣٨/ ١٣، وميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٩، وسير الأعلام ٥/ ٢٩٣، وتعريف أهل التقديس ص ١٣٥، والتقريب ص ٢٨٣.

تدليس، وهو ثقة. . . وعتبة بن أبي حكيم مختلف فيه»^(١). ا. هـ.

وقد ضعف ابن حجر إسناده الحديث ولم يذكر فيه انقطاعاً، فقال في التلخيص^(٢): «وفي الباب عن أبي أيوب، رواه ابن ماجه في حديث فيه أداء الأمانة: غسل الجنابة، فإن تحت كل شعرة جنابة، وإسناده ضعيف». ويظهر أن ابن حجر ضعفه بسبب عتبة بن أبي حكيم، حيث قال فيه ابن حجر -في التقريب-: «صدوق، يخطئ كثيراً».

أما الإمام الطبري، فقد يرد في الذهن أنه رحمه الله وهى الإسناد بسبب عتبة بن أبي حكيم، ولكن لا نستطيع الجزم بذلك؛ فقد ظهر في ترجمة عتبة اختلاف واضح بين العلماء في حاله، كما أن الطبري قد صحح إسناده خبر آخر من طريق عتبة بن أبي حكيم في موضع آخر من تهذيبه، فقال مُصَدِّرًا خبره وأخبارًا أخرى رواها: «... نذكر ما صح من ذلك عندنا سنده»^(٣). إلا أنه بعد رواية خبر عتبة بن أبي حكيم ساق له متابعا^(٤).

فيرد هنا احتمالان: إما أنه قصد بتصحيح سند خبره، أنه صحيح استقلالاً. أو أنه ترجح لديه صحته بسبب مجيء متابعة له، ترجح بها أن عتبة قد أصاب في هذه الرواية، حيث إن عتبة كما ظهر في ترجمته في مرتبة وسط، وحاله متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه.

(١) مصباح الزجاجة ١/ ٨٢.

(٢) ١٤٢/١.

(٣) مسند ابن عباس ٢/ ٨١٢.

(٤) مسند ابن عباس ٢/ ٨١٦ (ج ١٢٠٥) حديث جابر بن عبد الله العوف: ((كنا نغیر مع رسول الله ﷺ على المشركين فنصيب حدهم وأنصبتهم...)). فرواه الطبري من طريق عتبة بن أبي حكيم، عن سليمان بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، ثم رواه - (ج ١٢٠٦) - من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، به.

ولكن ليس من عادة الإمام الطبري التشديد في حال الرواة؛ لذا فلاحتمال الأقوى في سبب توهيته لسند حديث أبي أيوب رضي الله عنه أن الطبري قد لا يرى أن طلحة بن نافع سمع من أبي أيوب رضي الله عنه، والله أعلم.

٦٦- الموضع الثالث:

في جامع البيان (٧١٦/٣):

قال الطبري: «حدثنا تميم بن المنتصر، قال: أخبرنا إسحاق الأزرق، عن شريك، عن أشعث بن سوار، عن الحسن، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((تزوج نساء أهل الكتاب، ولا يتزوجن نساءنا)). فهذا الخبر وإن كان في إسناده ما فيه، فالقول به؛ لإجماع الجميع على صحة القول به».

تخريج الحديث:

لم أجد من خرّج هذا الحديث فيما وقفت عليه من المصنفات، سوى الطبري في الموضع المتقدم.

وقد نقله ابن كثير عن الطبري في تفسيره (٢٩٧/٢)، ونقل معه تعليق الطبري عليه، ثم قال: «كذا قال ابن جرير رحمته الله»، كما ذكر السيوطي هذا الحديث في الدر المنثور (٢٥/٣)، وعزاه إلى الطبري وحده.

دراسة إسناده:

١- تميم بن المنتصر بن تميم بن الصلت الهاشمي مولاهم، الواسطي (د س ق).

قال ابن حجر: «ثقة ضابط».

توفي سنة: ٢٤٤^(١).

٢- إسحاق بن يوسف بن مِزْدَاس المَخْزُومِي، الواسطي، المعروف بالأزرق (ع).

قال يعقوب بن شيبة: «كان من أعلمهم بحديث شريك». وقال ابن حجر: «ثقة».

توفي سنة: ١٩٤، أو ١٩٥^(٢).

٣- شَرِيك بن عبد الله بن الحارث النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله (خت ٤ م متابعة).

اختلف النقاد فيه؛ فوثقه بعضهم، وتكلم فيه بعضهم، وفصل في أمره آخرون.

فمن الأقوال الموثقة له:

قال العجلي: «ثقة، وكان حسن الحديث». وقال ابن معين: «ثقة». وفي رواية أخرى: «صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه». وقال معاوية بن صالح: «سمعت أحمد بن حنبل يقول شبيهًا بذلك». وقال أبو حاتم: «... صدوق، هو أحب إلي من أبي الأحوص، وقد كان له أغاليط».

(١) انظر ترجمته في: الثقات ١٥٦/٨، وتبذير الكمال ٣٣٤/٤، والتبذير ٢٦٠/١، والتبذير ص ١٣٠.
(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٣٨/٢، والثقات ٥٢/٦، وتبذير الكمال ٤٩٦/٢، والتبذير ١٣١/١، والتبذير ص ١٠٤.

وقال أبو زرعة: «كان [كثير الحديث]^(١)، صاحب وهم، يغلط أحياناً». وقال النسائي: «ليس به بأس».

ومن أقوال من تكلم فيه:

قال الجوزجاني: «سئ الحفظ، مضطرب الحديث، مائل».

وقال يحيى القطان: «ما زال مخطئاً».

وقال ابن معين: «لم يكن شريك عند يحيى [يعني القطان] بشيء، وهو ثقة^(٢)». وقال -أيضاً-: «شريك ثقة، إلا أنه كان لا يتقن ويغلط، ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة».

وقال الإمام أحمد: «حسن بن صالح أثبت من شريك، كان شريك لا يبالي كيف حدث». وقال الدارقطني: «ليس بالقوي».

وهناك من وصفه بالتدليس؛ كالدارقطني وعبد الحق الإشبيلي. إلا أن ابن حجر عدّه في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين - وهم من لا يوصف بذلك إلا نادراً جداً -، وقال عنه: كان يتبرأ من التدليس. وممن فصل أمره:

ابن حبان حيث ذكره في الثقات، وقال: كان في آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط. . . وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة.

(١) هكذا وردت في الجرح والتعديل، ووردت في تهذيب الكمال: كثير الخطأ.

(٢) وردت لفظة: ثقة مكررة في تاريخ بغداد، ولكنها برواية ابن طهمان: وردت مرة واحدة.

وقال ابن عدي: «في بعض ما لم أتكلم على حديثه مما أملت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف».

وقال الذهبي: «العلامة، الحافظ، القاضي... أحد الأعلام على لين ما في حديثه. توقف بعض الأئمة عن الاحتجاج بمفاريده». وقال في موضع آخر: «حسن الحديث... ليس هو في الإتيان كحماد بن زيد... وحديثه من أقسام الحسن».

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً، شديداً على أهل البدع».

توفي سنة: ١٧٧ وقيل: ١٧٨^(١).

قلت: والراجح -والله أعلم- أنه صدوق، حسن الحديث، ما لم يخالف.

٤- أشعث بن سوار الكندي، النجار الكوفي، مولى ثقيف، قاضي الأهواز.

يقال له: الأفرق، والتوابيتي، والأثرم، والنقاش (بخ م -في المتابعات- ت س ق).

(١) انظر ترجمته في: كلام ابن معين -برواية ابن طهمان- ٣٨٦/٢، وأحوال الرجال ص ٩٢، والجرح والتعديل ٣٦٦/٤، ومعرفة الثقات ٤٥٣/١، والثقات ٤٤٤/٦، والكامل ٦/٤، وتاريخ بغداد ٣٨٤/١٠، وتهذيب الكمال ٤٦٢/١٢، وسير الأعلام ٢٠٠/٨، وتذكرة الحفاظ ١٧٠/١، وتعريف أهل التقديس ص ١١٩، والتهذيب ١٦٤/٢، والتقريب ص ٢٦٦.

ضعفه الإمام أحمد والنسائي والدارقطني. وقال أبو زرعة: «لين».

وقال ابن معين: «لا شيء، ضعيف». وفي رواية وثقه.

وقال ابن حبان: «فاحش الخطأ، كثير الوهم».

وقال عمرو بن علي: «كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، ورأيت عبد الرحمن يخطّ على حديثه».

وقال ابن عدي: «لم أجد لأشعث متناً منكراً، إنما يغلط في الأحايين في الأسانيد، ويخالف». وقال الذهبي: «من الضعفاء.». وقال ابن حجر: «ضعيف».

مات سنة ١٣٠^(١).

٥- الحسن البصري هو الحسن بن أبي الحسن: يَسَار البَصْرِيّ؛ أبو سعيد مولى الأنصار، وأمه خيرة، مولاة أم سلمة (ع). من سادات التابعين.

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «سلوا الحسن فإنه حفظ ونسينا».

وقال ابن سعد: «قالوا: وكان الحسن جامعاً، عالماً، رفيعاً، فقيهاً، ثقة، مأموناً، عابداً. . .».

وكان مكثراً من الحديث، ويرسل كثيراً، ووصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره.

وقال ابن حبان: «رأى عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ. . .».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/ ٢٧١ ت ٩٧٨، وتهذيب الكمال ٣/ ٢٦٤، وميزان الاعتدال ١/ ٤٢٨، والمغني

وكان يدلّس».

وقال الذهبي: «وهو مدلس فلا يحتج بقوله (عن) فيمن لم يدركه، وقد يدلّس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه، والله أعلم. ولكنه حافظ علامة من بحور العلم، فقيه النفس، كبير الشأن، عديم النظر، مليح التذكير. . . رأس في أنواع الخير».

وقال أيضًا: «قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك. . . والله أعلم».

بينما عدّه ابن حجر في أصحاب المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلّس إلا عن ثقة.

وقال ابن حجر: «ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس، قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُدّثوا وخطبوا بالبصرة».

توفي سنة: ١١٠.

وفيما يتعلق بمسألة سماع الحسن من جابر رضي الله عنه:

فقد نفاه عدة أئمة. .

قال علي بن المديني: «الحسن لم يسمع من جابر بن عبد الله شيئًا».

وسئل أبو زرعة: الحسن لقي جابر بن عبد الله؟ قال: «لا».

وقال عبد الرحمن بن الحكم: سمعت جبريًّا يسأل بهزًّا عن الحسن: «(من لقي من أصحاب النبي ﷺ؟)» قال: «(لم يسمع من جابر بن عبد الله)».

وسأل ابن أبي حاتم أباه: سمع الحسن من جابر؟ قال: «(ما أرى. ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن: حدثنا جابر بن عبد الله. وأنا أنكر هذا، إنما الحسن عن جابر كتاب، مع أنه أدرك جابرًا)»^(١).

وعلق الشيخ شاكر رحمه الله على قول أبي حاتم المتقدم، فقال: «وأنا أرى أن رواية هشام بن حسان كافية في إثبات سماع الحسن من جابر، فقد قال ابن عيينة: ((كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن))»^(٢).

قلت: ولكن هذا لا يكفي لإثبات سماع الحسن بن جابر، نظرًا لما قاله البزار عن الحسن، حيث قال: «(كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُذِّثُوا وخطَّبُوا بالبصرة)».

الحكم على الإسناد:

ضعيف، للأسباب التالية:

١- فيه أشعث بن سوار ضعيف.

٢- فيه الحسن البصري يروي عن جابر رضي الله عنه، وقد نفى عدة أئمة سماعه منه.

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ١٥٦/٧، والجرح والتعديل ٤٥/٣، والمراسيل لابن أبي حاتم ص ٣٦، والثقات ١٢٢/٤، وجامع التحصيل ص ١٦٢، وتاريخ أهل التقديس ص ١٠٢، وتذكرة الحفاظ ٥٧/١، وسير الأعلام ٥٨٨/٤، والتهذيب ٣٨٨/١، والتقريب ص ١٦٠.
وسياقي المزيد عنه في الفصل القادم، عند الكلام عن مراسيله ص ٥١٦.
(٢) جامع البيان - بتحقيق شاكر - ٣٦٨/٤.

فيظهر من قول الطبري في الخبر: «(في إسناده ما فيه. . .)» أنه بسبب أحد هذين السببين أو كليهما.

ولا يتصور أن سبب قوله المتقدم كون الخبر من رواية شريك النخعي؛ الذي اختلف النقاد فيه. ذلك لأن الإمام الطبري قد صحح أسانيد عدة أخبار، رواها من طريق شريك، ولم يرو لها الطبري أي متابعة^(١).

٦٧- الموضع الرابع:

في جامع البيان (٢٠٧/٣):

روى الطبري من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: «(الصائم في السفر كالمفطر في الحضر)».

ثم قال: «. . . وغير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين»^(٢).

وقد سبقت دراسة هذا الخبر، في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٢٠).

وذكرت في الحكم على السند هناك، أنه ضعيف جداً، وبينت أسباب تضعيفه، فكان منها ما يتعلق بسماع أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف من أبيه عليه السلام، حيث اختلف في ذلك نظرًا لأن أباه مات وهو صغير. .

(١) انظر مثلاً: مسند علي ص ٧٠ (ح ٦)، وص ١٠٤ (ح ٨)، وص ١١٨ (ح ١٣)، وص ١٥٨ (ح ١٨).

(٢) ٢١٧/٣.

ثم رجحت أن الإمام الطبري لا يرى سماعه منه . فقد وقفت على رواية للطبري في مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ^(١) من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا الرداد الليثي، أخبره عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ((قال الله تبارك وتعالى: أنا الرحمن، وأنا خلقت الرحم . .)) الحديث.

فقال الطبري: « . . وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل: - فذكر منها:-

أنه خبر قد حدث به عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: جماعة، فلم يدخلوا بينه وبين أبيه: أبا الرداد، وجعلوا الخبر مرسلأ عنه، عن أبيه».

إلى أن قال: «ذُكِرَ من روى هذا الحديث عن الزهري، عن أبي سلمة، فأرسله عنه، عن أبيه، ولم يجعل بينه وبين أبيه أبا الرداد . .» ^(٢).

فمن خلال عباراته السابقة يظهر أنه يعبر عن رواية أبي سلمة عن أبيه، بلفظ: الإرسال.

إذن فالإمام الطبري يوافق الكثيرين من الأئمة الذين نفوا سماع أبي سلمة من أبيه ^(٣)، ويرون أن روايته عنه مرسله.

ويظهر أن ذلك من أسباب توهية الطبري لسند حديث عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه المرفوع: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر. والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الجزء المفقود ص ١٢١.

(٢) المرجع السابق ص ١٢٤.

(٣) يراجع ترجمة أبي سلمة بن عبد الرحمن في (ح ٢٠).

والنتيجة:

- من خلال ما تقدم في هذين الفصلين الخامس والسادس-

أن من الأسباب التي يضعف بها الإمام الطبري الخبر عدم اتصال
سنده.

وهناك صورة خاصة من صور الانقطاع، وهي ما أضافه التابعي إلى
النبي ﷺ، والتي تُعرف لدى جمهور المحدثين باسم المرسل. فسأتناول
منهج الطبري فيها في الفصل التالي. .



(الفصل السابع)

منهجه في التضعيف بالإرسال (ص ٤٩٩-٥٦٢)

- حكم المرسل عند الطبري (ص ٥٠٢).
- تضعيف الإمام الطبري للأخبار المرسله.. وهي على قسمين: (ص ٥١٤).
- القسم الأول: (ص ٥١٤).
- ويشتمل على الخبر (ح ٦٨).
- القسم الثاني: (ص ٥٢٧).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٦٩) إلى (ح ٧٥).

الفصل السابع: منهجه في التضعيف بالإرسال

المرسل عند جمهور المحدثين: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي. أو: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ.

وصورته: أن يقول التابعي سواء أكان كبيراً أم صغيراً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، أو نحو ذلك.

أما أكثر الأصوليين فالمرسل عندهم هو ما سقط من سنده راو، فيكون هو والمنقطع سواء^(١).

حكم الحديث المرسل:

اختلف العلماء في حكم الحديث المرسل-بالمعنى المعروف عند جمهور المحدثين-، وأشهر الأقوال فيه ما يلي:

القول الأول: ذهب الأئمة: أبو حنيفة ومالك وأحمد- في المشهور عنهما إلى أن الحديث المرسل صحيح يحتج به في الدين^(٢).

القول الثاني: ذهب جماهير المحدثين، وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول إلى أن الحديث المرسل ضعيف، لا يحتج به، والعلة في ردّ المرسل هي الجهل بعدالة الراوي المرسل عنه، لجواز ألا يكون صحابياً^(٣).

القول الثالث: قول الإمام الشافعي، فهو يأخذ بالمرسل، لكنه

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٥٢، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلاني ص ٣١، ونزهة النظر لابن

حجر ص ٨٤، والنكت على ابن الصلاح ٥٤٣/٢، وشرح نخبه الفكر للقاري ص ٣٩٩.

(٢) انظر: الكفاية للخطيب ٤٣٥/٢، وجامع التحصيل للعلاني ص ٣٣، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٠.

(٣) الكفاية للخطيب ٤٣٥/٢، وجامع التحصيل للعلاني ص ٣٥، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٠.

يشترط لقبوله شروطاً أربعة، ثلاثة منها في المرسل، والرابع في الحديث المرسل، وهذه الشروط هي:

- ١- أن يكون المرسل من كبار التابعين.
- ٢- أن يكون المرسل إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولاً، ولا مرغوباً عن الرواية عنه.
- ٣- أن يكون المرسل إذا شارك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه.
- ٤- أن يكون للحديث المرسل شاهد يزكي قبوله، وذلك بواحد من أربعة أمور:

(أ) أن يكون الحفاظ المأمونون قد رووا معناه مسنداً إلى النبي ﷺ.

(ب) أن يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه.

(ج) أن يوافقه قول لبعض الصحابة، فإن هذه الموافقة دليل على أن المرسل له أصل معتبر.

(د) أن يفتي بمثله كثير من أهل العلم^(١).

وفيما يتعلق بالإمام الطبري فقد سبق أن أشرت في الفصل الخامس إلى أنه يطلق اسم المرسل على المنقطع، ولم يقصره على ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ.

ولكن سأتناول بالدراسة في هذا الفصل المرسل عند الإمام الطبري بصورة ما رواه التابعي عن رسول الله ﷺ. وهو بهذه الصورة يمثل عند الطبري حالة من حالات عدم اتصال السند -أيضاً-. . كقوله ﷺ: «فإن

قال لنا قائل: هل وافق الزهري فيما روى من هذا الخبر، عن النبي ﷺ أنه قال: ((شَهِدْتُ مع عمومتي حِلْفَ الْمُطِيبِينَ)) أَحَدٌ من أهل النقل في روايته؟ قيل: أما بإسناد متصل فلا نعلمه، ولكن. «، -فروى الطبري خبراً من طريق أبي سلمة، أن رسول الله ﷺ قال -وهو على المنبر-: ((ما شَهِدْتُ لقريش قسامة إلا حِلْفَ الْمُطِيبِينَ، وما يسُرُّني أن لي حُمْر النِّعَمِ وأني نَكُثْتُه))-(١).

وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري ؓ (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٢٠)، وفيها قول الذهبي أنه من كبار أئمة التابعين. وقول ابن حجر: ثقة مكثّر، من الثالثة(٢).

فروايته لهذا الخبر المرفوع مرسل. وهذا ما وصفه الطبري بقوله: أما بإسناد متصل فلا نعلمه.

أما حكم المرسل عند الطبري:

قال القاضي أبو الوليد الباجي^(٣) في أصوله -كما جاء في اللباب. -: «قال محمد بن جرير الطبري: إنكار المرسل بدعة ظهرت بعد المائتين. ويدل على ذلك إجماع الناس على نقل المرسل إلى اليوم، ولا فائدة في نقله وروايته والاشتغال به إلا العمل بموجبه، وبهذه الطريقة أثبتنا العمل بأخبار الآحاد المسندة»-(٤).

(١) الجزء المفقود ح ١٨ ص ٣٢.

(٢) أي الطبقة الوسطى من التابعين.

(٣) هو سليمان بن خَلْفِ الباجي؛ أبو الوليد القاضي، أصله من بعلبوس، وانتقل جده إلى باجة الأندلس، فنسب إليها. سمع من الفقهاء كأبي الطيب الطبري، وأبي إسحاق الشيرازي، وغيرهما. وروى عنه الخطيب البغدادي، وابن عبد البر، وانتفع به خلق. وله تأليف مشهورة منها: كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ، والتعديل والتجريح. توفي سنة: ٤٧٤. انظر ترجمته في: سير الأعلام ٥٣٥/١٨، والدياج المذهب ص ١٢٠.

(٤) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب لجمال الدين المنجي ٨١/١.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: «وزعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يرد عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين».

وعلق ابن عبد البر على قول الطبري، فقال: «كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى قبول المرسل»^(١).

وقد نقله ابن عبد البر عند ذكره لقول طائفة ترى أن المرسل والمسند سواء في وجوب الحجة^(٢). . معللين قولهم بأن السلف ﷺ أرسلوا ووصلوا وأسندوا، فلم يُعَبَّ واحد منهم على صاحبه شيئاً من ذلك. . ولو كان ذلك لا يوجب عملاً، ولا يعد علمًا عندهم؛ لما قنع به العالم من نفسه، ولا رضي به منه السائل.

وممن كان يذهب إلى هذا القول: أبو الفرج عمرو بن محمد المالكي^(٣)، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري^(٤).

وقد حكى أبو داود في رسالته إلى أهل مكة قولاً قريباً من قول الطبري، فقال: «وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى؛

(١) التمهيد ٤/١.

(٢) وانظر أيضاً: جامع التحصيل للملائي ص ٣٤.

(٣) هو عمرو بن محمد بن عمرو اللخثي؛ أبو الفرج، القاضي البغدادي، من فقهاء المالكية. تفقه بإسماعيل بن إسحاق. روى عنه: أبو بكر الأبهري وأبو علي بن السكن، وغيرهما. كان فصيحا لغوياً فقيهاً متقدماً، له الكتاب المعروف بالحاوي في مذهب مالك، وكتاب اللع في أصول الفقه. مات سنة ٣٢٠، وقيل: ٣٣١.

انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ص ١٦٧، والديباج المذهب ص ٢١٦.

(٤) محمد بن عبد الله بن محمد؛ أبو بكر الفقيه المالكي الأبهري، سكن بغداد، وحدث بها عن أبي عروة الحراني، ومحمد بن محمد الباغددي، وغيرهما. روى عنه إبراهيم بن مخلد، وأبو بكر البرقاني، وغيرهما. إليه انتهت الرئاسة في مذهب مالك، وكان معظماً عند سائر علماء وقته. وله تصانيف في شرح مذهب مالك بن أنس، والاحتجاج له، والرد على من خالفه. مات سنة ٣٧٥. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٩٢/٣.

مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره «...»^(١).

ونفى العلاني هذا الإجماع فقال: «إن إنكار أهل ذلك العصر للإرسال وردهم للمرسل موجود في صور كثيرة، فلا إجماع حينئذ، ولا يمكن طرد اتفاق الصدر الأول من الصحابة بعد ذلك؛ لما أشار إليه ابن عباس^(٢)، وابن سيرين^(٣) وغيرهما من الفرق بينهم وبين من بعدهم؛ لوجود الأهواء والكذب بعد الصدر الأول، ثم إن هذا القول من ادعاء الاتفاق معارض بما نقله مسلم في مقدمة صحيحه عن غيره، مقررًا لكلامه^(٤)»: (المرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة)».

ثم نقل العلاني قول الطبري، وتعقبه فقال: «وقول محمد بن جرير. . . مردود بقول من رده قبل المائتين؛ كالأوزاعي، وشعبة، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم»^(٥).

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٤.

(٢) يشير بذلك إلى ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه، من طريق طاوس، قال: جاء هذا إلى ابن عباس «...»، يعني يُشِيرُ به كُتِبَ فُجِعِلَ يُحَدِّثُهُ، فقال له ابن عباس: عُدَّ لِخَدِيثِ كَذَا وَكَذَا. فَمَاذَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدَّ لِخَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَمَاذَ لَهُ، فقال له: مَا أَذَوِي أَغَزَتْ خَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَتَكَزَّتْ هَذَا؟ أَمْ أَتَكَزَّتْ خَدِيثِي كُلَّهُ، وَغَزَتْ هَذَا؟ فقال له ابن عباس «...»: «إِنَّا كُنَّا نَحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ «...» إِذْ لَمْ يَكُنْ يَتَكَذَّبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصُّغْبَ وَالذُّلُولَ؛ فَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ». وروى عن ابن عباس أيضًا: «إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ، وَالْخَبِيثَ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ «...» فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَغْبٍ وَذُلُولٍ فَهِيَئَاتِ». مقدمة صحيح مسلم ص ٦٧٥ ح ١٩.

(٣) يشير بذلك إلى ما رواه مسلم في مقدمته عن ابن سيرين أنه قال: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ؛ قَالُوا: سَلُوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُوا إِلَى أَهْلِ الشُّعْبَةِ فَيُؤْخَذَ خَدِيثُهُمْ، وَيَنْظُرُوا إِلَى أَهْلِ الْبَيْعِ فَلَا يُؤْخَذَ خَدِيثُهُمْ». مقدمة صحيح مسلم ص ٦٧٥ ح ٢٧.

(٤) مقدمة صحيح مسلم ص ٦٨٠.

(٥) جامع التحصيل ص ٧٠.

وممن نقل إجماع التابعين على قبول المرسل -أيضاً- ابن الحاجب في مختصره، وتعقبه الزركشي، فقال: «لكنه مردود، وغايته أنهم كانوا يرسلون، ولكن من قال: إنهم أجمعوا على قبوله؟! فإن قلت: يؤيد دعوى ابن الحاجب قول الإمام محمد بن جرير الطبري: إنكار المرسل بدعة حدثت بعد المائتين. قلت: إن ثبت عنه، فمراده حدث القول به لما احتيج إليه؛ لأن أحداً قبل ذلك لم يكن يعمل به، فلما تطاول الزمن احتيج إلى إنكاره، فكانت بدعة واجبة، ولولا هذا التأويل؛ لعارضناه بكلام مسلم بن الحجاج...»^(١).

ثم قال الزركشي: «واعلم أن بعض الخصوم نسب الشافعي للتفرد برد المرسل، -[فذكر أن ابن عبد البر قال إن ابن جرير أشار بكلامه السابق إلى الشافعي]^(٢)، كما ذكر قول أبي داود في رسالته. ثم قال الزركشي معقبًا: -

وهذا مردود؛ فقد قال سعيد بن المسيب - وهو إمام التابعين -: إنه ليس بحجة كذا نقله عنه الحافظ أبو عبد الله الحاكم^(٣)، ونقله ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول^(٤) عن الزهري والأوزاعي، وصح ذلك عن عبد الله بن المبارك وغيره»^(٥).

فكل هؤلاء كانوا قبل الشافعي.

(١) التكت على ابن الصلاح ٥١٧/٢.

(٢) قلت: لكن ابن عبد البر قال عن الطبري: (كأنه يعني الشافعي...). فلم يجزم ابن عبد البر بذلك. فضلاً عن أن الطبري قد أنقذ عشر سنوات بمذهب الشافعي... فلا يتصور أن يُنقذ من خصومه، إنما استقل بعد ذلك باجتهاده دون تعصب، كما سبق أن ذكرت في التمهيد، ص ٢٤، ٢٨.

(٣) انظر: المدخل إلى كتاب الإكلیل ص ٤٣.

(٤) انظر: جامع الأصول ١/ ١١٨.

(٥) التكت على ابن الصلاح ٥١٨/٢.

وقال ابن حجر: «فبان أن دعوى الإجماع مطلقاً، أو إجماع التابعين مردودة، وغايته أن الاختلاف كان من التابعين ومن بعدهم... ولم يزل الخلاف موجوداً، لكن المشهور عن أهل الحديث خاصة عدم القول بالمرسل، والله أعلم»^(١).

والجدير بالذكر أن الإمام الطبري قد صرح عن نوع المراسيل التي يقبلها، فقال رَحِمَهُ اللهُ فِي مَسْنَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢/ ٦٥٢):

«فإن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي عن رسول الله ﷺ في ذلك خبر مرسل^(٢)، وراويه بعدُ مجالدٌ، وواجب في خبر مجالد عند كثير من أهل النقل التثبت فيما كان منه عن رسول الله ﷺ متصلاً، فكيف بما يكون منه مرسلًا منقطعاً؟! قيل له: ما قد بينا في غير هذا الموضع^(٣) أن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دينٌ لازمٌ مَنْ بَلَغَتْهُ قَبُولُهَا، والدينونةُ بها، مع بيان الأسباب الموجبة عليه قبول خبر مجالد، ونظرائه إن شاء الله تعالى»^(٤).

قلت: فكلام الطبري واضح في أنه لا يحتج بالمرسل على إطلاقه،

(١) النكت على ابن الصلاح ٥١٨/٢.

(٢) يعني بذلك ما رواه من طريق مجالد بن سعيد وغيره، عن الشعبي، أن رسول الله ﷺ قال: ((لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً خير له من أن يمتلئ شعراً هجيت به)) أو قال: ((من شعر هجاني)). مسند عمر ٦٢٢/٢ (ج ٩١٧).

(٣) لم أظفر بهذا الموضع، ولعله من الأجزاء التي لم تصلنا من تهذيبه.

(٤) ثم قال في فقرة تليها: (وبعد، فإننا لم نجعل علتنا في تصحيح المعنى الذي تأولناه وقلنا في قول النبي ﷺ: ((لأن يمتلئ جوف أحدكم قبحاً...)) الخبر الذي ذكرناه عن الشعبي وحده، دون غيره من المعاني التي تنفق نحن ومخالفونا عليها الدلالة على صحة ما قلناه في ذلك. وذلك أنا نقول للزاعم... [وعقد مناقشة مع المخالف...]. انظر مسند عمر ٦٥٣/٢-٦٥٥.

إنما الحجة تقوم عنده بمرسل العدل الذي يتحفظ من الرواية عمن لا تجوز رواية الأخبار عنه.

فاشتمل قوله على أمرين:

الأمر الأول: أن يكون المرسل عدلاً.

قال الآمدي: «العدل الثقة إذا قال: قال رسول الله ﷺ كذا مظهرًا للجزم بذلك، فالظاهر من حاله أنه لا يستجيز ذلك إلا وهو عالم، أو ظان أن النبي ﷺ قال ذلك، فإنه لو كان ظاناً أن النبي ﷺ لم يقله، أو كان شاكاً فيه؛ لما استجاز في دينه النقل الجازم عنه؛ لما فيه من الكذب والتدليس على المستمعين»^(١).

الأمر الثاني: أن يكون المرسل متحفظاً في روايته، فلا يروي عمن لا تقبل روايته.

وموقف الطبري هذا هو موقف طائفة من الفقهاء، كما قال الزركشي: «والفقهاء لا يعللون الحديث ويطرحونه إلا إذا تبين الجرح، وعلم الاتفاق على ترك الراوي، ومنه قولهم: منقطع ومرسل، وهذا إنما يكون علة إذا كان المرسل يحدث عن الثقات وغيرهم، ولا يكون علة معتبرة إذا كان المرسل لا يروي إلا عن الثقات، وقلنا: إن روايته عنه تعديل، وعلى هذا درج السلف»^(٢).

(١) الإحكام ٢ / ١٣٨.

(٢) النكت على ابن الصلاح ٢ / ٧٦٥ - ٧٦٦. وتقدم في بداية هذا الفصل أنه اختلف في حكم المرسل على عدة أقوال، وذكرت أن الأئمة أبا حنيفة ومالكاً وأحمد - في المشهور عنه - ذهبوا إلى أن الحديث المرسل صحيح يحتج به في الدين. بينما ذهب جماهير المحدثين، وكثير من الفقهاء، وأصحاب الأصول إلى أن الحديث المرسل ضعيف، لا يحتج به، والعلة في رد المرسل هي الجهل بعدالة الراوي المرسل عنه، لجواز ألا يكون صحابياً.

وقال العلائي في ذكر أحد مذاهب العلماء في قبول الحديث المرسل: «قبول مراسيل التابعين وأتباعهم مطلقاً؛ إلا أن يكون المرسل عرف بالإرسال عن غير الثقات، فإنه لا يقبل مرسله، وأما بعد العصر الثالث فإن كان المرسل من أئمة النقل قبل مرسله، وإلا فلا، وهو قول عيسى بن إبان، واختيار أبي بكر الرازي، والبزدوي، وأكثر المتأخرين من الحنفية، وقال القاضي عبد الوهاب المالكي: هذا هو الظاهر من المذهب عندي»^(١).

ولم يجعل الحافظ العلائي من أصحاب هذا القول الإمام الطبري، بل قال بعد أن ذكر قولين آخرين: «وقال آخرون: لافرق بين المرسل والمسند، بل هما سواء في وجوب الحجة والاستعمال، وهو قول محمد بن جرير الطبري.». «٥».

والظاهر أنه استند في قوله هذا إلى ما نسب إلى الطبري أنه قال: «لم يزل العمل بالإرسال وقبوله حتى حدث بعد المائتين القول برده»^(٢).

وأرى أن الأنسب أن يُذكر الطبري مع من قال بقبول المراسيل، إلا أن يكون المرسل عرف بالإرسال عن غير الثقات. .

وذلك لتصريح الطبري المتقدم، والذي بان منه أنه لا يحتج بالمرسل على إطلاقه.

وسيأتي أيضاً أثناء هذا الفصل، أنه لا يحتج بمرسل الحسن البصري؛ مُصرِّحاً بأن سبب توهيته لمرسله أنه كثير الراوية عن المجاهيل، وعن الصحف.

(١) جامع التحصيل ص ٣٣.

(٢) هكذا نقل العلائي عنه في موضع آخر من كتابه؛ جامع التحصيل ص ٧٠.

الأمر الذي يجعلني أشك في مدى صحة ثبوت ما نُقل عنه من (أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل . إلخ). وأقدم من نقل عنه هذا القول-فيما اطلعت عليه- هو ابن عبد البر في التمهيد، وأبو الوليد الباجي فيما نُقل عنه من أصوله، ولم ينقلا عن الطبري قوله بسند، وبين وفاة ابن عبد البر -ت٤٦٣- والطبري ما يزيد على القرن ونصف قرن من الزمان، وكذلك الحال مع أبي الوليد الباجي -ت٤٧٤-. وقد تقدم قول الزركشي -عقب نقله قول الطبري-، قال: «إن ثبت عنه». فالله تعالى أعلم.

وفيما يلي سأتناول أبرز أقوال العلماء في مراسيل الشعبي .

الشَّعْبِيُّ، ومراسيله:

الشَّعْبِيُّ هو: عامر بن شَرَّاحِيل -وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل-؛ أبو عمرو الهمداني، الكوفي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح٤٠)، وأنه ثقة، مشهور، فقيه، فاضل، من الثالثة.

توفي سنة: ١٠٣، وقيل: بعد ذلك.

قال عن نفسه: «أدركت خمسمائة من أصحاب النبي ﷺ»^(١).

وفيما يتعلق بمراسيل الشعبي فأبرز ما قاله العلماء فيها ما يلي:

قال العجلي: «سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب

النبي ﷺ. . . مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحاً^(١). وقال أبو داود: «مرسل الشعبي أحب إليّ من مرسل النخعي»^(٢). وقال ابن المديني: «مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب أحب إليّ من داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس»^(٣).

وروى البيهقي أثرًا عن الشعبي عن عمر رضي الله عنه، ثم قال: «هذا مرسل الشعبي، لم يدرك أيام عمر، غير أنه مرسل جيد»^(٤).

أما ابن معين فقد قال: «مراسيل إبراهيم أحب إليّ من مراسيل الشعبي»^(٥). وقال - أيضًا - : «إذا حدث الشعبي عن رجل، فسماه؛ فهو ثقة، يحتاج بحديثه»^(٦).

ويلاحظ في أقوال العلماء السابقة أن غالبها أقوال خرجت من باب تفضيل مرسل على مرسل، فليس فيها ما يبين حكمهم في مرسل الشعبي استقلالاً. سوى ما قاله العجلي، فهو قول صريح في تصحيح مراسيله؛ حيث قال: «مرسل الشعبي صحيح، لا يكاد الشعبي يرسل إلا صحيحاً».

وقوله يلتقي مع قول الطبري المتقدم؛ فقد قال مبيّنًا سبب استدلاله بمرسل الشعبي عن رسول الله ﷺ: «. . . أن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله

(١) معرفة الثقات ١٢/٢.

(٢) التهذيب ٢/٢٦٤.

(٣) ضعفاء العقيلي ٢/٣٥.

(٤) سنن البيهقي الكبرى ٦/٢٤٦.

(٥) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٤/١٤.

(٦) الجرح والتعديل ٦/٣٢٢.

تعالى دينٌ لازمٌ مَنْ بَلَغَتْهُ قُبُولُهَا، والدينونةُ بها. «.

ومما يشهد للشعبي في أنه يتحرى فيمن يروي عنه قولُ ابن معين السابق، حيث قال: «إذا حدث الشعبي عن رجل، فسماه؛ فهو ثقة، يحتج بحديثه».

إلا أن هناك قولاً للإمام الترمذي رأى فيه ابنُ رجب أنه يقتضي تضعيف مراسيل الشعبي. فقد قال الترمذي في العلل الصغير: «ومن ضَعَّفَ المرسل فإنه ضعف من قَبَل أن هؤلاء الأئمة حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة. ويُروى عن الشعبي قال: حدثنا الحارث الأعور، وكان كذاباً. وقد حدث عنه، وأكثر الفرائض التي ترونها عن علي وغيره، هي عنه. «^(١).

وعَلَّقَ ابن رجب على قول الترمذي فقال: «وأما مراسيل الحسن البصري ففي كلام الترمذي ما يتقتضي تضعيفها مع مراسيل الشعبي؛ فإنه ذكر أن الشعبي كذب جابراً الجعفي ثم روى عنه، فتضعف مراسيلهما حينئذ»^(٢).

قلت: لعل الحافظ ابن رجب وهم فيما نقله -والله أعلم-، فقد تقدم أن الترمذي ذكر أن الشعبي كذب الحارث، وليس جابراً، فلعله سبق قلم من ابن رجب؛ لأن الترمذي ذكر بعد ذلك أن عبد الرحمن بن مهدي ترك حديث جابر الجعفي.

والحارث الأعور تقدمت الترجمة له في (ح٣٩)، وظهر من خلال الترجمة أن الجمهور على تضعيفه، إلا ابن معين، فقد وثقه، وقال في

(١) كتاب العلل في جامع الترمذي ص ٢٠٥٩.

(٢) شرح علل الترمذي ٥٣٦/١.

رواية: لا بأس به. وكذلك وثقه أحمد بن صالح المصري. وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال في موضع آخر: «ليس بقوي».

وأرى أن رواية الشعبي عن الحارث الأعور، لا تتناقض مع قول الطبري فيه أنه يتحفظ في الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه؛ ذلك أن الشعبي نبه إلى حاله، وأنه كذاب، فلو كان يرتضيه لما احتاج معه إلى ذكر أنه كاذب! ثم إن كذبه لم يكن في الرواية؛ فقد قيل لأحمد بن صالح المصري لما أثنى على الحارث، قيل له: إن الشعبي قال عنه: كان يكذب. فأجاب أحمد بن صالح: «لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه».

وقال الذهبي: «حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب؛ فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم».

وقال ابن حجر: «كذبه الشعبي في رأيه. . . وفي حديثه ضعف».

وأحكام الإمام الطبري التي يضعف بها الخبر المرسل؛
قسمتها إلى قسمين:

القسم الأول: يصرح فيه الإمام الطبري بأن السند مرسلٌ عَمَّن يجب
التثبت في مراسيله.

القسم الثاني: يضعف فيه الإمام الطبري سند الخبر بعبارة مجملة، دون
بيان السبب، ويعد تأمل السند، نجد أنه مرسل.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة هذين القسمين. ثم أختم الفصل بذكر
النتيجة التي خرجت بها.

القسم الأول: وفيه يصرح الإمام الطبري بأن السند مرسلٌ
عَمَّن يجب التثبت في مراسيله.

٦٨ - موضعه:

في مسند علي عليه السلام (ص ١١١):

قال الطبري - مُضَعَّفًا قول من أنكر جواز تفدية الرجل بأبويه
ونفسه -: « . فإن ظنَّ ظان أن تفدية النبي ﷺ لله، من فذاه بأبويه إنما
جاز لأن أبويه كانا مشركين. . . اعتلالاً منه بما. . . فروى الطبري خبراً
من طريق الحسن، أنه قال: دخل الزبير على النبي ﷺ وهو شاكٍ. فقال:
كيف تجدك، جعلني الله فداك؟ فقال له: ((أما تركت أعرابيتك بعد؟))
قال الحسن: لا ينبغي أن يفدي أحد أحدًا-^(١).

(١) انظر: مسند علي عليه السلام (ح ١٨٠) ص ١١١، ثم رواه بنحوه من طريقين آخرين عن الحسن (ح ١٨١، و ١٨٢).

وقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤٥٩/٦، من طريق الحسن، به، وقال: «هذا منقطع، وإن صح فهو محمول
على التنزيه والله أعلم...».

قيل^(١): هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة؛ وذلك أن مراسيل الحسن أكثرها صُحُفٌ غيرُ سَمَاعٍ، وأنه إذا وُصِلَت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعْرَفُونَ. ومن كان كذلك فيما يروى من الأخبار؛ فإن الواجب عندنا أن نَتَثَبَّتَ في مراسيله. . .»^(٢).
وفي المنتخب من (ذيل المذيل)^(٣):

قال الطبري: «وكان الحسن عالمًا، فقيهاً، فاضلاً، قارئاً، لا يشك في صدقه فيما روى ونقل، غير أنه كان كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعنهم. -[ثم روى الطبري بسنده عن مساور الوراق أنه قال:]- قلت للحسن البصري: عمن تحدث هذه الأحاديث؟ قال: عن كتاب عندنا سمعته من رجل»^(٤).

وفيما يلي سأتناول أبرز أقوال العلماء في الحسن البصري ومراسيله. .

= كما روى الطبري الخبر في نفس الموضع (ح ١٨٣) من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، قال: ((دخل الزبير على رسول الله ﷺ)). فذكره بنحوه. وقد تقدم ذكره في الفصل الأول من هذا الباب (ح ٤).

وذكر البدر العيني الخبر من كلا الطريقتين؛ أي من طريق الحسن، ومن طريق المنكدر، ثم قال: «هذا غير صحيح؛ لأن الأول مرسل، والثاني ضعيف»، ثم نقل تعليق الطبري على الخبر، كما تقدم في الموضع أعلاه. عمدة القاري ١٤/١٨٦.

(١) قول الطبري: (قيل..). جواب الشرط الوارد في بداية قوله: (فإن ظن ظان..).

(٢) انظر: مسند علي ؓ ص ١١٢-١١٣.

(٣) الملحق بالمجلد الحادي عشر من تاريخ الطبري -ت: أبو الفضل إبراهيم- ص ٦٣٧.

(٤) ثم روى بسنده عن أيوب أنه قال لم يسمع الحسن من أبي هريرة. وبنحوه رواه عن يونس.

الحسن البصري، ومراسيله:

الحسن البصري هو:

الحسن بن أبي الحسن؛ يَسَارُ البَصْرِيّ، أمه خيرة، مولاة أم سلمة (ع). من سادات التابعين. تقدمت الترجمة له في (ح ٦٦). ومما ذكرته في الترجمة قول الذهبي: «هو مدلس فلا يحتج بقوله (عن) فيمن لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه ويسقط من بينه وبينه، والله أعلم. ولكنه حافظ علامة. . .».

وقال أيضًا: «قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقيه فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك. . . والله أعلم».

بينما عدّه ابن حجر في أصحاب المرتبة الثانية من مراتب المدلسين^(١).

وقال ابن حجر: «ثقة فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس. قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا، وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثُوا وخطبُوا بالبصرة». توفي سنة: ١١٠.

(١) وهم: من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، وذلك لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة.

أما فيما يتعلق بمراسيل الحسن، فقد اختلف العلماء فيها؛ فقبلها قوم، وردها آخرون.

قال محمد بن سيرين: «كان أربعة يُصدقون من حديثهم». . . وذكر منهم الحسن^(١).

وقال علي بن زيد: «كان ثلاثة من أصحابه إذا سمعوا الحديث رفعوه: الحسن وأبو العالية، وذكر رجلاً آخر»^(٢).

وقال ابن سعد: «ما أرسل من الحديث فليس بحجة»^(٣).

وقال الإمام أحمد: «ليس في المرسلات شيء أضعف من مراسلات الحسن، وعطاء بن أبي رباح؛ فإنهما يأخذان عن كل أحد»^(٤).

وقال الترمذي: «ومن ضَعَّفَ المرسل؛ فإنه ضعفه من قبل أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه عن غير ثقة. قد تكلم الحسن البصري في معبد الجُهني^(٥)، ثم روى عنه»^(٦).

قال ابن رجب فيما يتعلق بقول الترمذي السابق: «أما مراسيل الحسن ففي كلام الترمذي ما يقتضي تضعيفها. . .»^(٧).

(١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٦٥.

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/٧٩.

(٣) الطبقات الكبرى ٧/١٥٨.

(٤) المعرفة والتاريخ للفوسى ٣/٢٧٤.

(٥) مَعْبِدُ الْجُهْنِي، قيل: هو ولد عبد الله بن عكيم، وقيل: ابن خالد (ق).

قال أبو حاتم: صدوق أول من تكلم في القدر بالبصرة. وضعفه أبو زرعة. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٢٨/٢٤٥،

والكشاف ٢/٢٧٩.

(٦) كتاب العلل جامع الترمذي ص ٢٠٥٩.

(٧) ١/٥٣٦.

وقال الدارقطني: «مراسيله فيها ضعف»^(١).

وقال الخطابي: «وكان الحسن لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع»^(٢).

وقال البيهقي: «مراسيل الحسن غير قوية»^(٣).

وقد ذكر ابنُ حزم الحسنَ البصري في القسم الأول من أقسام المدلسين^(٤)، وقال في حكم قبول حديثهم: «... نترك من حديثه ما علمنا يقيناً أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده، ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك. وسواء قال: (أخبرنا)، أو قال: (عن فلان) أو قال: (فلان عن فلان) كل ذلك واجب قبوله، ما لم يُتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإذا أيقنا ذلك: تركنا ذلك الحديث وحده فقط، وأخذنا سائر رواياته...»^(٥).

وحكى ابن عبد البر عن الجماعة قائلاً: «وأما الإرسال؛ فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء والمسامحة في ذلك؛ لم يحتج بما أرسله، تابعياً كان أو من دونه، وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة؛ فتدليسه ومرسله مقبول... وقالوا: مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها؛ لأنهما

(١) التهذيب لابن حجر ٣٩١/١.

(٢) معالم السنن ٢٨٦/٣ ح ١١٧٢.

(٣) معرفة السنن والآثار ٤٧٣/٧.

(٤) المدلس من القسم الأول، وصفه ابن حزم بأنه: "حافظ عدل، ربما أرسل حديثه، وربما أسنده، وربما حدث به على سبيل المذاكرة أو الفنيا أو المناظرة فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض". الإحكام ١٣١/١.

(٥) الإحكام ١٣٢/١.

كانا يأخذان عن كل أحد. .»^(١).

وقال عبد الحق الإشبيلي: «مراسيل الحسن من أضعف المراسيل»^(٢).

وقال العراقي: «مراسيل الحسن عندهم شبه الريح»^(٣).

وقال الذهبي: «من أوهى المراسيل عندهم مراسيل الحسن»^(٤).

وقد استشهد ابن بطلال والبدر العيني في مراسيل الحسن بقول الطبري السابق، - الوارد في تهذيبه: مسند علي-^(٥).

_ ومما جاء في الثناء على مراسيل الحسن:

قال يحيى بن سعيد القطان: «ما قال الحسن في حديثه: (قال رسول الله ﷺ) إلا وجدنا له أصلاً إلا حديثاً أو حديثين»^(٦).

قال ابن رجب معلقاً على قول القطان: «وما ذكره. . يدل على أن مراسيله جيدة»^(٧).

وقال ابن حجر معلقاً على قول القطان -أيضاً-: «ولعله أراد ما جزم به الحسن»^(٨).

(١) التمهيد ١/٢٨-٣٠، وجامع التحصيل ص ٩٠.

(٢) بيان الوهم لابن القطان ٣/٧٧.

(٣) تدريب الراوي للسيوطي ص ١٠٣.

(٤) الموقظة ص ٤٠.

(٥) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطلال ٥/٩٧، وعمدة القاري ١٤/١٨٦.

(٦) كتاب العلل في جامع الترمذي ص ٢٥٩.

(٧) شرح علل الترمذي ١/٥٣٦.

(٨) تدريب الراوي ص ١٠٣.

وروى ابن عدي بسنده أن رجلاً قال للحسن: «يا أبا سعيد! إنك تحدثنا فتقول: قال رسول الله ﷺ، ولو كنت تسند لنا إلى من حدثك؟ فقال الحسن: «أبها الرجل! إنا والله ما كُذِّبنا ولا كُذِّبنا، ولقد غزوت غزوة إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ»^(١).

وحكى إمام الحرمين عن الشافعي أن مراسيل الحسن البصري عنده مستحسنة. (٢).

وقال ابن معين: «مرسلات الحسن ليس بها بأس»^(٣).

وسأل مهنا الإمام أحمد: «هل شيء يجيء عن الحسن: (قال رسول الله ﷺ)؟ قال: «هو صحيح، ما نكاد نجد لها إلا صحيحة».

وعلق ابن مفلح على ذلك، فقال: «فلا يضر قوله في رواية الفضل ابن زياد: «ليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء، كأنهما كانا يأخذان من كل أحد»، ولعله أراد مرسلات خاصة»^(٤).

وقال ابن المديني: «مرسلات الحسن التي رواها عنه الثقات صحاح؛ ما أقل ما يسقط منها»^(٥).

وقال ابن حزم عن المالكيين: «يقولون: المرسل والمسند سواء، لا سيما مرسل الحسن؛ فإنهم ادعوا أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدثه به أربعة من الصحابة فصاعداً»^(٦).

(١) الكامل ١٥٩/١.

(٢) التكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٥١١/٢.

(٣) تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ٤ / ٢٥٨.

(٤) الفروع ٣ / ١٧٠.

(٥) تهذيب الكمال ٦ / ١٢٤.

(٦) المحلى ٧ / ٥٥.

قلت: فيلاحظ فيما أُثني به على مراسيل الحسن أن منه ما لم يكن ثناء عاماً، إنما كان فيما يتعلق بما يرفعه إلى النبي ﷺ مباشرة، أو فيما يرويه عنه الثقات. أما الإمام الشافعي فمعلوم موقفه من المرسل، وشروط قبوله عنده^(١).

وبالعموم فإن أكثر الأئمة على أن مراسيل الحسن فيها ضعف، والطبري وافق هؤلاء. . ، لكن عند التأمل فيما صرح به بعض العلماء من الأسباب التي حملتهم على رد مراسيل الحسن، نلاحظ أنه لم يرد عن أحد منهم ما علل به الطبري من أن مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع. وإنما كانت أبرز الأسباب التي ذكروها أنه يأخذ عن كل أحد، وأنه يرفع الحديث الذي يسمعه.

أما قول الطبري بأن مراسيل الحسن إذا وصلت فأكثرها عن مجاهيل، فهو داخل ضمن ما وصف به بعض الأئمة هؤلاء الذين يأخذ عنهم الحسن، كنحو قولهم: أن الحسن يأخذ عن ذل أحد، أو يصدق من حدثه، أو لا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع. . ونحو ذلك من العبارات. . فالمجهول يمكن اعتباره داخل ضمن هؤلاء.

وبالنظر في قول الطبري المتقدم: «هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة؛ وذلك أن مراسيل الحسن أكثرها صُحُفٌ غيرُ سَماعٍ، وأنه إذا وُصِلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعْرَفُونَ. وقوله الآخر عن الحسن: «كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعنه» - [ثم روى الطبري بسنده عن مساور الوراق أنه قال: -] قلت للحسن البصري: عمن

(١) سبق أن ذكرته في مقدمة هذا الفصل.

تحدث هذه الأحاديث؟ قال: عن كتاب عندنا سمعته من رجل)).
فبالنظر في مجموع هذا الكلام يظهر أن الطبري يرى أن الأخذ عن
الصحف مما يضعف به الخبر. وهنا أحد ثلاثة احتمالات:

١- إما أن الطبري يرى أن هذه الصحف أخذها الحسنُ من مَنولة مجردة
عن إجازة من أصحابها.

فهذه من مَنولة اختلف العلماء في جواز الرواية بها، وعابها غير
واحد من الفقهاء والأصوليين على المحدثين الذين أجازوها
وسوغوا الرواية بها. وصحح النووي عدم جوازها.

وقد قال السيوطي -في ألفاظ الأداء لمن تحمل الإجازة
والمناولة-: جَوَزَ الزهري ومالك وغيرهما؛ كالحسن البصري
إطلاقاً (حدثنا، وأخبرنا) في الرواية بالمناولة، وهي مقتضى قول
من جعلها سماعاً.

والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل التحري والورع: المنع
من إطلاق ذلك، وتخصيصها بعبارة مشعرة بها، تبين الواقع،
كحدثنا إجازة، أو من مَنولة وإجازة.. (١).

فيحتمل أن قول الطبري -مضعفاً مراسيل الحسن-: «أكثرها
صحف غير سماع» أن الطبري يرى أن الحسن أخذها بدون
إجازة، ومع ذلك لا يصرح بعبارة تبين ذلك.

وسبق أن ذكرت في ترجمة الحسن، قول البزار عنه: «كان
يروى عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا،

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦٤، وتقريب النووي مع تدريب الراوي للسيوطي ص ٢٠٤.

وخطبنا، يعني قومه الذين حُذِّثُوا وخطَّبُوا بالبصرة».

٢- وإما أنه يرى أن هذه الصحف أخذها الحسن مناولة بإجازة -وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقاً-، ولكن الطبري قد لا يعتد بهذا النوع من التحمل، علماً بأن القاضي عياض قد نقل الاتفاق على صحتها^(١).

وإنما ذكرت هذا الاحتمال لما يظهر من قول الطبري: «أكثرها صحف، غير سماع»؛ ففي قوله «غير سماع» إشارة إلى أن الطبري قد لا يعتبر إلا بالسماع.

والعرض كذلك - وهو قريب من السماع^(٢) -، فقد تقدم في (ح ٦٣) ما يدل على أن الإمام الطبري يعتبر بالعرض أيضاً؛ حيث قال في الخبر: «وإنما لم أشهد له بالصحة؛ لأن محمد بن خلف العسقلاني حدثني أنه سأل رواداً عن هذا الحديث، هل سمعه من سفيان؟ فقال له: لا. فقلت له: فقرأته عليه؟ فقال: لا. فقلت له: فقرئ عليه وأنت حاضر، فأقر به؟ فقال: لا. فقلت: فمن أين جئت به؟! قال: جاءني به قوم، فعرضوه علي، وقالوا لي: اسمعه

(١) انظر: الإلماع للقاضي عياض ص ٨٠، وتدريب الراوي للسيوطي ص ٢٠١.

(٢) العرض: القراءة على الشيخ. ولا خلاف في أن العرض رواية صحيحة.

واختلف هل هي سماع يجوز فيها النقل (حدثنا) و(أخبرنا) و(أبانا) ما يجوز في السماع من لفظ الشيخ أم لا؟ وهل هي مثل السماع أو دونه أو فوقه في الرتبة؟

فمذهب معظم علماء الحجاز والكوفة التسوية بينهما، وهو مذهب البخاري.

وزهب جمهور أهل المشرق وخراسان إلى أن القراءة درجة ثانية، وأبو من تسميتها سماعاً، وسموها عرضاً، وأبو من إطلاق (حدثنا) فيها. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة في أحد قوليه، والشافعي، وهو مذهب الإمام مسلم.

وزهب مالك وغيره إلى أن القراءة أرفع من السماع، وأصح. انظر: الإلماع ص ٧١.

منا، فقرؤوه علي، ثم ذهبوا، فحدثوا به عني. -أو كما قال- فليما
ذكَرْتُ من ذلك لم أشهد له بالصحة»^(١).

٣- أو أن هذه الصحف أخذها وجادة.

والوجادة هي ما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع، ولا إجازة،
ولا مناولة^(٢).

وقال القاضي عياض: «لا أعلم من يُقْتَدَى به أجاز النقل فيه
ب- (حدثنا وأخبرنا)، ولا من يعدُّه معد المسند»^(٣).

وقال ابن الصلاح: «وهو من باب المنقطع والمرسل، غير أنه
أخذ شوبًا من الاتصال، بقوله: وجدت بخط فلان، وربما دلس
بعضهم فذكر الذي وجد خطه وقال فيه: عن فلان، أو قال فلان،
وذلك تدليس قبيح، إذا كان بحيث يوهم سماعه منه... وجازف
بعضهم فأطلق فيه حدثنا وأخبرنا، وانتقد ذلك على فاعله»^(٤).

قلت: ويبعث على إيراد هذا الاحتمال، قوله في الذيل: «كثير
المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه
لقوم أخذها منهم وعنهم...». ثم روى الطبري بسنده عن مساور
الوراق أنه قال: قلت للحسن البصري: عمن تحدث هذه الأحاديث؟ قال:

(١) جامع البيان ٢١/ ٢٠.

(٢) تدريب الراوي ص ٢١٠.

(٣) الإلماع ص ١١٧.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٧٨، وانظر أيضًا: تقريب النوري مع تدريب الراوي ص ٢١٠. وقال ابن الصلاح
في مثال الوجادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويا بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك
الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها.

عن كتاب عندنا، سمعته من رجل". فكأن الطبري يدلل على قوله السابق بقصة مساور. . ويُفهم منها أن الكتاب موجود عنده، لم يسمع أحاديث الكتاب من راويها، بدلالة قوله: سمعته من رجل. . . فكأن الطبري يقول: وقعت الكتب إلى الحسن لقوم أخذها منهم، وعنهم. فكأنهم واسطة أخذ منهم الكتاب، ورواه عنهم، ولكنه صرح بهم عندما سئل -كما في حادثة مساور-، ويلاحظ أنه عندما صرح بوجود هؤلاء القوم فإنه لم يذكر من هم، فهم ليسوا أصحاب الأحاديث التي في هذه الكتب، والتي يحدث الحسن بها، فهذا ينفي احتمال أن يكونوا أعطوه الكتاب مناوله، فالمناول إنما يكون هو الشيخ صاحب الأحاديث.

وفي قول الحسن: «سمعته من رجل»؛ لا يُدري إن كان هذا الكتاب قد تحمله الرجل بطريقة من طرق التحمل المعتبرة، أم لا؟ خاصة وقد مر معنا أقوال العلماء في أن الحسن يصدق من يحدثه، ويأخذ عن كل أحد، ولا يبالي أن يروي الحديث ممن سمع. . . والله تعالى أعلم.

- فإن كان الأمر على نحو الاحتمال الأول فالطبري موافق فيه لمجموعة من الأئمة، في عدم الاعتبار بهذا النوع من الرواية.

- وإن كان الأمر على نحو الاحتمال الثاني، فالطبري مخالف لكثير من الأئمة، ولا مؤاخذه على الحسن البصري أن يأخذ الصحف مناوله بإجازة، -فيما لو كان هذا حقيقة الأمر-.

- وإن كان الأمر على نحو الاحتمال الثالث، فالطبري موافق للأئمة،

في أن الوجدادة في حكم المنقطع.

وأياً كان الأمر. . فيظل هناك مأخذ آخر من الطبري على الحسن البصري -رحمهما الله؛ ألا وهو أن الحسن إذا وصل الخبر فأكثر روايته عن مجاهيل، وفي العبارة الأخرى: أنه كثير المراسيل، كثير الراوية عن قوم مجاهيل. وسبق أن ذكرت أن الطبري بهذا الاعتبار قد وافق كثيرين من العلماء ضمناً.

كما أن في قوله: «كثير المراسيل»، إشارة إلى أن كثرتها تبعث على الريبة، واتساع مجال الأخذ عن غير الثقات. والله تعالى أعلم.

القسم الثاني: وفيه يضعف الإمام الطبري سند الخبر بعبارة مجملة، دون بيان السبب، وبعد تأمل السند، نجد أنه مرسل.

٦٩- الموضوع الأول:

في مسند ابن عباس (٥٢٢/٢):

قال الطبري في مسألة مواراة جيفة الكافر: «وقد روي عنه عليه السلام حين أُذِنَ بمثل فعله بمشركي بدر، من دفنه إياهم، في مواطن أُخر، وإن كان في إسناده بعض النظر، وذلك ما:

ح-٧٤٦- حدثنا به محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن. وحدثني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا أيوب بن سويد. قالاً جميعاً: أنبأنا سفيان، عن أبي فزارة، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بامرأة مقتولة، فقال: ((مَنْ قَتَلَ هَذِهِ؟)) فقال رجل: ((أنا أردفتها خلفي، فأرادت أن تقتلني فقتلتها، فأمر صلى الله عليه وسلم بدفنها)).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠١/٥ ح ٩٣٨٣) بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم حنين.

وابن أبي شعبة في مصنفه (٤٨٣/٦ ح ٣٣١٢٥) بنحوه. والحاثر بن محمد بن أبي أسامة في مسنده - كما في المطالب العالية لابن حجر (٤٦٠/٩)- بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم (خيبر)^(١).

أربعتهم: (الطبري، وعبد الرزاق، وابن أبي شعبة، والحاثر) من

(١) وذكر محقق المطالب في الحاشية: أنها وردت في إحدى النسخ، وفي الإنحاف: (حنين).

طريق سفيان الثوري، به.

والخبر المذكور في الشرح الكبير للرافعي - كما في البدر المنير لابن الملقن (٨٤/٩) - بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم خيبر.

وأخرجه أبو داود في مراسيله (ح ٣٣٣ ص ٢٤٧) من طريق عكرمة، مرسلًا، بنحوه، وفيه وقوع الحادثة بالطائف.

وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (١١/٣٨٨ ح ١٢٠٨٢) من طريق مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعًا، بنحوه، وفيه وقوع الحادثة يوم الخندق.

دراسة إسناده:

١- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر، الملقب ببُنْدَار (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ١٢)، وأنه ثقة.

٢- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، وقيل: الأزدي مولاهم؛ أبو سعيد البصري اللؤلؤي (ع).

قال الذهبي: «الحافظ، الكبير، والإمام العلم الشهير». وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث».

توفي سنة: ١٩٨^(١).

٣- سُفيان بن سعيد بن مسروق الثوري؛ أبو عبد الله الكوفي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام،

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٥١٢/١١، وتهذيب الكمال ٤٣٠/١٧، وتذكرة الحفاظ ٢٤١/١، والتقريب ص ٣٥١.

حجة، وكان ربما دلس.

٤- راشد بن كيسان العَبْسِي؛ أبو فَزَّارة الكوفي (بخ م^(١) د ت ق).

وثقه ابن معين، والدارقطني، -وزاد: «كيس، ولم أر له في كتب أهل النقل ذكرًا بسوء...»-. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث إذا كان فوقه ودونه ثقة مشهور».

وقال أبو حاتم: «صالح».

وقال ابن حجر: «ثقة من الخامسة^(٢)».

٥- عبد الرحمن بن أبي عَمْرَةَ الأنصاري، النجاري، قاصّ أهل المدينة (ع).

ذكر ابن سعد أنه وُلِدَ في عهد النبي ﷺ.

وذكره مطين وابن السكن في الصحابة.

بينما قال أبو حاتم: «ليست له صحبة، وهو الذي روى عنه أبو فزارة»، ونُقل عنه أيضًا أنه قال: «حديثه مرسل».

وعَلَّقَ ابن حجر في التهذيب على قول أبي حاتم، فقال: «وهو يفهم أنه روى عن النبي ﷺ شيئًا».

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث». وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: «ثقة، مشهور»^(٣).

(١) له حديث واحد عند مسلم.

(٢) انظر ترجمته في: الثقات ٣٠٣/٦، وتهذيب الكمال ١٣/٩، والتهذيب ٥٨٤/١، والتقريب ص ٢٠٤.

(٣) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣٣٥/٥، والمراسل لابن أبي حاتم ص ١٢١، والكاشف ١٧٤/٢، والإصابة ص ٧١٨ ت ٤٩٣٨، والتهذيب ٥٣٩/٢، والتقريب ص ٣٤٧.

الحكم على السند:

مرسل، وجميع رواته ثقات، من رجال الستة، سوى راشد بن كيسان؛
أبي فزارة فمن رجال مسلم، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه.
وذكر ابن حجر في -التلخيص (١٠٢/٤)- رواية ابن أبي شيبه، من
طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة، وقال: «هو مرسل».
فيظهر من قول الطبري: «في إسناده بعض النظر» أنه بسبب إرسال
عبد الرحمن بن أبي عمرة.

٧٠- الموضوع الثاني:

في جامع البيان (٢٢١/١٠):

قال الطبري - منكرًا قول من قال: إن رجال الأعراف هم ملائكة -
فقال: «... هذا مع من قال بخلافه من أصحاب رسول الله ﷺ، ومع ما
روي عن رسول الله ﷺ في ذلك من الأخبار وإن كان في أسانيدنا
ما فيها، وقد حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني جريز، عن
عمارة بن القعقاع، عن أبي زُرعة بن عمرو بن جريز، قال: سئل رسول
الله ﷺ عن أصحاب الأعراف؟ فقال: ((هُم آخِرُ مَنْ يُفْصَلُ بَيْنَهُمْ مِنْ
الْعِبَادِ، وَإِذَا فَرَّغَ رَبُّ الْعَالَمِينَ مِنْ فَصْلِ بَيْنِ الْعِبَادِ؛ قَالَ: أَنْتُمْ قَوْمٌ
أَخْرَجَتْكُمْ حَسَنَاتُكُمْ مِنَ النَّارِ، وَلَمْ تُدْخِلْكُمْ الْجَنَّةَ، فَأَنْتُمْ عُتْقَانِي، فَازْعَوْا
مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْتُمْ))».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٤٨٥/٥) عن علي بن الحسين،
عن محمد بن عيسى، بنحوه.

كلاهما: (الحسين بن داود، ومحمد بن عيسى) عن جرير، عن عُمارة ابن القَعْقَاع، عن أَبِي زُرْعَةَ بن عمرو بن جَرِير، عن النبي ﷺ. وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤٦٣/٣) إلى ابن المنذر.

دراسة إسناده:

١- القاسم بن الحسن.

لم أجد من ترجم له، وهذا الإسناد أي: القاسم، عن الحسين، يتكرر كثيراً عند الطبري، في تفسيره وتاريخه.

وقال الشيخ شاکر: «لم أجد له ترجمة، ولكن في تاريخ بغداد (٤٣٢/١٢، ٤٣٣) ترجمة (القاسم بن الحسن بن يزيد؛ أبو محمد الهمداني الصائغ)، المتوفى سنة ٢٧٢^(١)، فهذا يصلح أن يكون هو المراد، ولكن لا أطمئن إلى ذلك، ولا أستطيع الجزم به، بل لا أستطيع ترجيحه»^(٢).

٢- الحسين (سُنَيْد) بن داود؛ أبو علي المِصْصِيّی المُحْتَسِب، و(سنيد) لقب غلب عليه، والحسين اسمه (ق).

صاحب التفسير. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما خالف». وقال أبو حاتم: «صدوق»^(٣).

(١) قلت: وثقه الخطيب البغدادي. انظر: ٤٣١/١٤ ت ٦٨٤٠.

(٢) جامع البيان بتحقيقه (٨٣٨٩/٥٠٧/٧) الحاشية رقم ٢.

(٣) كما في المطبوع من (الجرح والتعديل). أما في تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، ففيهما أن ابن أبي حاتم قال: سئل أبي عنه، فقال: «ضعيف»!!

بينما قال الخطيب في تاريخه: «(ذكره أبو حاتم الرازي في جملة شيوخه الذين روى عنهم، وقال: بنداوي صدوق). وقال الذهبي في الميزان: «صدقه أبو حاتم».

قلت: فنقل الخطيب، والذهبي موافق لما في المطبوع من (الجرح والتعديل).

وقال أبو داود: «لم يكن بذاك، وكان يسكن الثغور». وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال الخطيب: «لا أعلم أي شيء غَمَصُوا على سنيد؟ وقد رأيت الأكابر من أهل العلم رَوُوا عنه واحتجوا به. ولم أسمع عنهم فيه إلا الخير، وقد كان سنيد له معرفة بالحديث وضبط له، فالله أعلم».

وقال الذهبي: «حافظ، له تفسير، وله ما ينكر. - [إلى أن قال:] - صدقه أبو حاتم.». وقال في موضع آخر: «صدوق.».». .

وقال ابن حجر: «صُعِفَ مع إمامته ومعرفته؛ لكونه كان يُلقَن حجاجَ ابن محمد؛ شيخَه».

توفي سنة ٢٢٦^(١).

قلت: من خلال ما سبق يظهر أنه صدوق، وله ما ينكر عليه، فأبو حاتم مع تشدده وصفه بأنه صدوق. والله أعلم.

٣- جَرِير بن عبد الحميد بن قُرْط الضُّبِّي؛ أبو عبد الله الرازي
القاضي (٤).

وثقه ابن سعد، والعجلي، والنسائي، والخليلي -وزاد: «متفق عليه»-.

وقال اللالكائي: «مجمع على ثقته». وقال ابن عمار الموصلي: «حجة، كانت كتبه صحاحاً».

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٢٦/٤، والثقات ٣٠٤/٨، وتاريخ بغداد ٥٧٣/٨، ونهذب الكمال ١٦١/١٢، والممنى ٢٦٢/١، وميزان الاعتدال ٣٣١/٣، والنهذب ١٢٠/٢، والتقريب ص ٢٥٧.

وسئل أبو حاتم: جرير يحتج بحديثه؟ فقال: «نعم، جرير ثقة. وهو أحب إلى في هشام بن عروة من يونس بن بكير». وقال أبو زرعة: «صدوق، من أهل العلم».

وقال أبو خيثمة: «لم يكن يدلّس».

وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن بالذكي، اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتى قدم عليه بهز، فعرفه». وقال البيهقي: «نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ».

وقال الذهبي: «صدوق، يحتج به في الكتب». وقال ابن حجر: «ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه».

مات سنة: ١٨٨^(١).

٤- عمارة بن القَعْقَاع بن شُبْرمة الضُّبِّي الكوفي (ع).

وثقه ابن سعد، ابن معين، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والنسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

وقال ابن حجر: «ثقة، أرسل عن ابن مسعود رضي الله عنه، وهو من السادسة^(٢)».

٥- أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البَجَلِيّ، الكوفي. قيل: اسمه هَرِم، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: اسمه كنيته، وقيل: غير ذلك (ع).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٥٠٦/٢، والضعفاء الكبير ٢٠٠/١، وميزان الاعتدال ١١٩/٢، والتهذيب ٢٩٧/١، والتقريب ص ١٣٩، والكوكب النيرات ص ١٢٠.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٥٠١/٦، ومعرفة الثقات ١٦٣/٢، وجامع التحصيل ص ٢٤٢، والتهذيب ٢١٣/٣، والتقريب ص ٤٠٩.

من علماء التابعين، رأى علياً عليه السلام.
قال ابن حجر: «ثقة، من الثالثة»^(١).

الحكم على السند:

مرسل، ضعيف، وذلك للتالي:

١- أن أبا زرعة بن عمرو بن جرير، تابعي ثقة من الثالثة، روى الخبر مرفوعاً عن النبي ﷺ. فالخبر مرسل.

٢- شيخ الطبري: القاسم بن الحسن، لم أجد من ترجم له.
كما أن فيه الحسين (سنيد): اختلف فيه، ورجحت أنه صدوق، وله ما يُنكر عليه. والله أعلم.

لكن تابع الحسين (سنيداً) محمد بن عيسى كما في الرواية التي أخرجها ابن أبي حاتم - كما تقدم - عن علي بن الحسين، عن محمد بن عيسى، عن جرير، به.

وعلي بن الحسين بن إبراهيم؛ أبي الحسن العامري (د ق)، قال ابن حجر: «صدوق من العاشرة»^(٢).

ومحمد بن عيسى بن نجيع البغدادي (خت د تم س ق)، قال ابن حجر: «ثقة فقيه، من العاشرة»^(٣).

وقد أورده ابن كثير - كما تقدم - عن (سنيد)، عن جرير، به. وقال ابن

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٩٧/٦، والتاريخ الكبير ٢٤٣/٨، والفتاوى ٥١٣/٥، وتهذيب الكمال

٣٢٣/٣٣، والتهذيب ٥٢٣/٤، والتقريب ص ٦٤١.

(٢) انظر ترجمته في: التهذيب ١٥٣/٣، والتقريب ص ٤٠٠.

(٣) انظر ترجمته في: التهذيب ٦٧٠/٣، والتقريب ص ٥٠١.

كثير: «وهذا مرسل حسن»^(١).

فيظهر من قول الطبري بأن في إسناده ما فيه، أنه بسبب الإرسال. أو أنه بسبب رواية شيخه القاسم، عن الحسين (سنيد)؛ فإنه وإن أكثر الطبري من الرواية بهذا الإسناد في تفسيره وتاريخه؛ فإنني في الكثير مما وقفت عليه من هذه الروايات هي آثار في التفسير لابن جريج، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والحسن، وقتادة. . .^(٢)، أو آثار موقوفة على ابن عباس عليه السلام^(٣).

أما المذكور في هذا الخبر المدرّوس فهو مرفوع عن النبي صلى الله عليه وآله، وقد يقبل من الراوي ما يرويه على وجه التفسير من أقوال التابعين والصحابة، في حين أن روايته لا تقبل فيما يرويه مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وآله، أو يترتب عليه حكم شرعي.

وقد قال البيهقي: «... وَضُرِبَ لا يكون راويه متهمًا بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ، وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً، لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول، فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام. . . وقد يستعمل في الدعوات،

(١) تفسير ابن كثير ٦/ ٣١٠.

(٢) انظر مثلاً في تفسيره: ١/ ٦٧٤، ٢/ ٤٥، ٢/ ١٢٣، ٢/ ٣١٩، ٢/ ٣٥٦، ٢/ ٤٣٧، ٢/ ٤٥٩، ٢/ ٥٠٢، ٢/ ٦٣٨، ١٠-١١/ ١٥، ١٨/ ١٥، ١٨/ ٤٧، ١٨/ ٦٣، ١٨/ ٦٦، ١٨/ ٧١، ١٨/ ٣٢٧، ١٨/ ٣٠٨.

٣٠٩.

(٣) وفي تاريخه حلى سبيل المثال: - ١/ ٢٣، ١/ ٥٣، ١/ ٥٦-٥٧، ١/ ٦٧-٦٨، ١/ ١١٨، ١/ ١٤١، ١/ ٤٦٨. انظر في تفسيره مثلاً: ١/ ٦٧٧، ١/ ٦٨٣، ١/ ٧٢٨، ٢/ ٥٠، ٢/ ٨٤، ٢/ ٥١٤، ومن الموقوف على ابن

مسعود عليه السلام ١٨/ ٤٠٨، و. ومن المرفوع مع إرساله: ٢/ ٢٨٦.

وفي تاريخه حلى سبيل المثال: - ١/ ٣٣، ١/ ٥٣، ١/ ٥٦، ١/ ١١٣، ١/ ١١٧. ومن المرفوع المتصل:

١/ ١٣٩، ومن المرفوع المرسل: ١/ ٥٥٢.

والترغيب والترهيب، والتفسير، والمغازي فيما لا يتعلق به حكم». ثم روى البيهقي بإسناده عن يحيى بن سعيد يعني القطان، أنه قال: «تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث - ثم ذكر ليث بن أبي سليم، وجوير بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب، يعني الكلبي، وقال: - هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم».

ثم قال البيهقي: «وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسروا به؛ ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط»^(١).

وقال الخطيب البغدادي: «إلا أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام؛ وذلك لسوء حفظهم الحديث وشغلهم بالتفسير.»^(٢).

٧١- الموضع الثالث:

في جامع البيان (٣/٣٣٩):

قال الطبري: «حدثني به يعقوب قال: ثنا ابن علي، عن أيوب، عن أبي قلابة، أن رسول الله ﷺ خطب فقال: ((اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وحجوا واعتمروا، واستقيموا يستقيم لكم))».

ثم قال الطبري بعد أن روى هذا الحديث وغيره مما يُستدل به على أن العمرة واجبة: «... هذه أخبار^(٣) لا يثبت بمثلها في الدين حجة

(١) دلائل النبوة ٣٧-٣٥/١. وانظر أيضاً: ميزان الاعتدال ١٦١ / ٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١٩٤/٢.

(٣) تقدم دراستها في هذا الباب، الفصل الثاني (ح ٣٢)، والفصل الثالث (ح ٤٧).

لوهي أسانيدھا، وأنها مع وهي أسانيدھا لها في الأخبار أشكال تنبئ عن أن العمرة تطوع، لا فرض واجب».

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المبارك في الزهد (١/٣٦٥ ح ١٠٣١) من طريق عبد الوهاب الثقفي قال: حدثنا أيوب عن أبي قلابة مرفوعاً، بمثله مع زيادة في أوله.

وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/١٩٢) - ومن طريقه الطبري في تفسيره (٨/٦٠٨) - عن معمر، عن أيوب عن أبي قلابة مرفوعاً بمثل حديث ابن المبارك وفي آخره: قال ونزلت فيهم: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَتْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧].

ثلاثتهم: (ابن علية، وعبد الوهاب الثقفي، ومعمر) عن أيوب، عن أبي قلابة، مرفوعاً.

دراسة إسناده:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف الدؤزقي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة. . . وكان من الحفاظ.

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَمِ الأسدي مولاھم؛ أبو بَشر البَصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

٣- أيوب بن أبي تميمة كيسان السَّخْتَيَانِي؛ أبو بكر البصري (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٥٦)، وأنه ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد.

٤- أبو قلابة: عبدالله بن زيد بن عمرو -ويقال: ابن عامر- الجرمي، البصري (ع).

أحد الأئمة الأعلام. قال العجلي: «بصري، تابعي، ثقة.». وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل، كثير الإرسال. . . من الثالثة». وتوفي سنة: ١٠٤، وقيل: بعدها^(١).

الحكم على الإسناد:

مرسل، أرسله أبو قلابة. ورجال السند ثقات، من رجال الستة. فيظهر من قول الطبري أن سنده واهٍ، أنه بسبب إرسال أبي قلابة.

٧٢- الموضع الرابع:

في الجزء المفقود (ص ٤١٤، ٤١٥):

قال الطبري: «. . . الله -تعالى ذكره- قد جعل في الصدقة المفروضة حقاً لصنوف من الأغنياء، وهم: المجاهدون في سبيل الله، والعاملون عليها، وأبناء السبيل الذين لهم ببلدهم غنى، وهم منقطع بهم في سفرهم، وقد رُوي بنحو ما قلنا في ذلك عن رسول الله ﷺ من جهة نقل الواحد خبراً، وإن كان في إسناده نظر، وذلك ما: . . .

(١) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/ ١٨٣، ومعرفة الثقات ٢/ ٣٠، وتهذيب الكمال ١٤/ ٥٤٢، والتهذيب ٢/ ٣٣٩،

وسير الأعلام ٤/ ٤٦٨، والتقريب ص ٣٠٤.

-ح٧٦٣- حدثني يعقوب، قال: حدثنا إسماعيل^(١)، قال: حدثنا إسماعيل بن أمية، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ، إِلَّا لَخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ لَغَارِمٍ، أَوْ لَوَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، فَقُسِمَ لَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَأَهْدَى لَهُ، أَوْ لِرَجُلٍ ابْتَنَعَ بِمَالِهِ)).

تخريج الحديث:

مدار الحديث على زيد بن أسلم، وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه: الوجه الأول: من رواه عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلًا.

الوجه الثاني: من رواه عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

الوجه الثالث: من رواه عن زيد بن أسلم، عن الثبت، عن الرسول ﷺ.

(١) إسماعيل هنا هو إسماعيل بن إبراهيم - المعروف بابن علي -، وسبق أن الإمام الطبري - في الجزء المفقود (ح٦١٢، ص٣٢٠) - روى حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: ((إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه...)) الحديث، فرواه الطبري عن (يعقوب بن إبراهيم)، عن (إسماعيل بن إبراهيم)، عن (إسماعيل بن أمية).. هكذا أي بال تصريح باسم والد إسماعيل أنه إبراهيم.

وقد نهت إلى ذلك؛ لأن محقق الجزء المفقود قال في الحديث (٧٦٣) بالوارد في الموضع أعلاه، قال: «الراوي عن إسماعيل بن أمية، هو: إسماعيل بن موسى الفزاري السدي، صدوق يخطئ. ولعل هذا مما أخطأ فيه».

قلت: وليس كذلك، بل هو إسماعيل بن إبراهيم ابن علي -؛ بدلالة الحديث (ح٦١٢) فضلًا عن أحاديث أخرى كثيرة رواها الطبري عن يعقوب بن إبراهيم، عن (إسماعيل بن إبراهيم)، - بال تصريح باسم والد إسماعيل أنه إبراهيم -، ثم إنه في نفس المصدر -ص٤٢٦ ح٧٦٩- روى الطبري حديثًا فقال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا إسماعيل، عن عبد الرحمن بن إسحاق...إلى آخر السند. فقال المحقق: إن إسماعيل هو ابن علي.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه أربعة: (إسماعيل بن أمية، والإمام مالك، والثوري، وابن عيينة).

• أخرجه الطبري - كما تقدم في الموضوع السابق - من طريق إسماعيل بن أمية، واللفظ له.

• وأخرجه الإمام مالك في موطئه (ح ٦٠٤ ص ٢٦٨) - ومن طريقه الشافعي في الأم (٧٣/٢)، وأبو داود في الزكاة: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (ح ١٦٣٥)، والحاكم في مستدركه (١/٥٦٦ ح ١٤٨١)، والبيهقي في سننه الكبرى (٧/١٥ ح ١٢٩٤٥) - بنحوه. وقال الحاكم: «هذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يرسل مالك في الحديث ويصله، أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده»^(١).

• وأخرجه أبو عبيد؛ القاسم بن سلام في الأموال (ح ١٧٢٩ ص ٦٥٩) بنحوه. وابن أبي شيبه في مصنفه (٢/٤٢٦ ح ١٠٦٨٢) بنحوه، لكن فيه ابن السبيل بدلاً من الغارم. وأخرجه الطبري - أيضاً - في تفسيره (١١/٥٢٨) بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو عبيد، وابن أبي شيبه، والطبري) من طريق سفيان الثوري.

• وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٥/٩٦) من طريق ابن عيينة، بنحوه.

(١) وقال الذهبي في التلخيص: مرسل.

أربعتهم: (إسماعيل بن أمية، ومالك، وسفيان الثوري، وابن عيينة) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

تخريج الوجه الثاني:

روى هذا الوجه اثنان: (معمر - وحده، والثوري - مقرونًا مع معمر -).

• أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠٩/٤ ح ٧١٥١) - ومن طريقه: الإمام أحمد في مسنده (ح ١١٥٣٨)، وأبوداود في الزكاة: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (ح ١٦٣٦)، وابن ماجه في النكاح: باب من تحل له الصدقة (ح ١٨٤١)، وابن الجارود في المنتقى (ح ٣٦٥)، وابن خزيمة في صحيحه (ح ٢٣٧٤)، والحاكم في مستدركه (١/ ٥٦٦ ح ١٤٨٠)، وابن حزم في المحلى (٦/ ١٠٧)، والبيهقي في سننه الكبرى (٧/ ١٥ ح ١٢٩٤٦) و (٧/ ٢٢ ح ١٢٩٧٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٩٥) -

عن معمر.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم». وقال الذهبي في التلخيص: «على شرطهما».

وقال ابن حزم في المحلى (٦/ ١٥١): «وقد روى هذا الحديث عن غير معمر، فأوقفه بعضهم، ونقص بعضهم مما ذكر فيه معمر، وزيادة العدل لا يحل تركها».

• ورواه الدراقطني في السنن (٢٦/٣ ح ١٩٩٧)، وفي العلل (٢٧١/١١) -أيضاً- من طريق ابن عسكر.

والبيهقي في السنن الكبرى (١٥/٧ ح ١٢٩٤٧) من طريق أبي الأزهر السليطي، بمعناه.

كلاهما: (ابن عسكر، وأبي الأزهر) عن عبد الرزاق، عن الثوري مقروناً بمعمر.

وقال الدراقطني في العلل: «وقال غيره -[أي غير ابن عسكر]- عن عبد الرزاق، عن معمر، وحده، وهو أصح».

كلاهما: (معمر، والثوري) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بنحوه.

وقد رواه البزار من طريق عبد الرزاق السابق. كما رواه من طريق عبد الرزاق، عن الثوري ومعمر -قرنهما-، عن زيد، عن عطاء، عن أبي سعيد رضي الله عنه، مرفوعاً، بنحوه.

ثم قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن زيد، عن عطاء ابن يسار مرسلًا».

وأسنده عبد الرزاق، عن معمر والثوري. وإذا حدث بالحديث ثقة فأسنده، كان عندي الصواب. وعبد الرزاق عندي ثقة، ومعمر ثقة^(١).

تخريج الوجه الثالث:

أخرجه الدارقطني في العلل (٢٧٠ / ١١) من طريق عبد الرحمن بن

(١) بيان الوهم (١٥/٢). ولم أجد كلام البزار في المطبوع من البحر الزخار.

مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: «حدثني الثبت، أن رسول الله ﷺ»، فذكره بنحوه.

وقال الدارقطني: «ولم يسم رجلاً، وهو الصحيح».

وذكره أبو داود في الموضع السابق (ح ١٦٣٦) معلقاً عن الثوري، عن زيد، عن الثبت، عن النبي ﷺ.

وبالنظر في هذا الاختلاف يظهر ما يلي:

١/ أن الوجه الثاني المتصل، قد حكم عدة علماء بأنه صواب، ولم يعلوه بالوجه المرسل.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم». وقال الذهبي: على شرطهما. وقال الحاكم عقب روايته للوجه المرسل من طريق مالك: «هذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يرسل مالك في الحديث ويصله، أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده».

وقال ابن حزم في المحلى (١٥١/٦): «وقد روى هذا الحديث عن غير معمر، فأوقفه بعضهم، ونقص بعضهم مما ذكر فيه معمر، وزيادة العدل لا يحل تركها».

وقال البزار بعد أن ذكر الوجهين المرسل والمسند - كما تقدم -: «وإذا حدث بالحديث ثقة فأسنده، كان عندي الصواب. وعبد الرزاق عندي ثقة، ومعمر ثقة».

وعلق ابن الملقن عقب تخريجه للحديث: «وفيها: أن مالكا، وابن عيينة أرسلوا، وأن معمرًا، والثوري وصلا، وهما من جُلَّة الحفاظ

المعتمدين، والصحيح إذن أن الحكم للمتصل كما صرح به أهل هذا الفن والأصوليون^(١).

وكما تقدم فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه.

وقال ابن حجر في التلخيص (٢/٢٤٣): «صححه جماعة».

وصححه الألباني في إرواء الغليل (٣/٣٧٧).

٢/ أن الدارقطني وأبو حاتم وأبازرعة حكموا على الوجه الثاني المتصل بأنه مرجوح. حيث قال أبو حاتم وأبوزرعة: هذا خطأ^(٢). وأما الدارقطني فبعد ذكره للوجه المتصل عن عبد الرزاق، ذكر الوجه الثالث: عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن الثبت، عن النبي ﷺ، ثم قال: وهو الصحيح.

٣/ أن الوجه الثالث من طريق الثوري، قال فيه كل من أبي حاتم وأبي زرعة: «وهو أشبه». ونَقْيًا أن يكون المقصود بالثبت: عطاء. حيث قال أبو حاتم: فإن قال قائل الثبت من هو؟ أليس هو عطاء بن يسار؟ قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يُكَنَّ عنه.

وقال ابن أبي حاتم لأبي زرعة: أليس الثبت هو عطاء؟ قال: لا! لو كان عطاء ما كان يكني عنه. وقد رواه ابن عيينة عن زيد عن عطاء عن النبي ﷺ مرسل.

وقال أبو حاتم: والثوري أحفظ^(٣).

(١) البدر المنير ٣٨٤/٧.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ص ٢٢١.

(٣) العلل لابن أبي حاتم ص ٢٢١.

قلت: وقد جاء في رواية الثلاثة: (أبي عبيد؛ القاسم بن سلام، وابن أبي شيبه، والطبري في تفسيره)، عن الثوري، تصريحه بعتاء! -كما تقدم في تخريج الوجه الأول- فلا يُدرى إن كان الثوري رواه تارة عن عطاء، وتارة عن راوٍ آخر أبهمه موثقاً له، أو أن الثوري رواه عن عطاء فقط؛ فتارة صرح باسمه، وتارة كناه؟

ويظهر من خلال ما تقدم: أن الحديث ثابت على الوجهين المتصل والمرسل، فرواه عطاء تارة متصلاً، وتارة مرسلًا -والله أعلم-. فالوجه المتصل يُعد من باب زيادة الثقة، وهي مقبولة كما ذكر ابن حزم، والبزار. والوجه المرسل ثابت -كذلك- فقد رواه جمع من الثقات.

وممن صرح بأن هذا الحديث ثابت على الوجهين -المتصل والمرسل- النووي، حيث قال في المجموع (١٩٤/٦): «هذا الحديث حسن أو صحيح؛ رواه أبو داود من طريقين [فذكرهما^(١)]، ثم قال: [وإسناده جيد في الطريقين، وجمع البيهقي طرقه، وفيها أن مالكاً وابن عيينة أرسلاه، وأن معمرًا والثوري وصلاه، وهما من جملة الحفاظ المعتمدين، وقد تقررت القاعدة المعروفة لأهل الحديث والأصول أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلًا، كان الحكم للاتصال على المذهب الصحيح، وقدمنا أيضًا عن الشافعي رحمته الله أنه يحتج بالمرسل إذا اعتضد بأحد أربعة أمور: إما حديث مسند، وإما مرسل من طريق آخر، وإما قول صحابي، وإما قول أكثر العلماء. وهذا قد وجد فيه أكثر، فقد روي مسندًا، وقال به العلماء من الصحابة وغيرهم]. انتهى قوله. (٢).

(١) وهما الواردان في الوجه الأول، والوجه الثاني.

(٢) كذلك عندما أراد ابن القطان أن يدلل على ثبوت حديث مروى عن ثقة على وجهين -الوصل والإرسال-، استشهد بقول البزار السابق في هذا الحديث، فقال: * وهو نظر غير صحيح أن تحمل رواية ثقة حافظ، وصل حديثًا رواه =

دراسة إسناد الطبري:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛
أبو يوسف الدُّورقي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة. . . وكان من الحفاظ.

٢- إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَمِ الأسدي مولاهم؛ أبو بشر
البصري، المعروف بابن عُلَيَّة (ع)^(١).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة، حافظ.

٣- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي،
المكي (ع).

قال الذهبي، وابن حجر: «ثقة»، وزاد ابن حجر: «ثبت»^(٢).

٤- زَيْد بن أَسْلَمَ القرشي العدوي؛ أبو أسامة، ويقال: أبو عبد الله
المدني الفقيه، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ع).

= غيره مقطوعاً، أو أسنده، ورواه غيره مرسلًا، لأجل مخالفة غيره له. والأمر يحتمل أن يكون قد حفظ ما لم يحفظ من خالفه، وإذا كان المروي من الوصل، والإرسال عن رجل واحد ثقة، لم يبعد أن يكون الحديث عنده على الوجهين، أو حدث به في حالين، فأرسل مرة، ووصل في أخرى. وأسباب إرساله إياه متعددة [فذكر بعضاً منها، ثم قال:]- وإنما الشأن في أن يكون الذي يسند ما رواه غيره مقطوعاً أو مرسلًا ثقة، فإنه إن لم يكن ثقة لم يثبته إليه ولو لم يخالفه أحد، فإذا كان ثقة فهو حجة على من لم يحفظ. وهذا هو الحق... فممن اختار ما اخترناه: أبو بكر البزار، ذهب إلى أنه إذا أرسل الحديث جماعة، وحدث به ثقة مستنداً؛ كان القول قول الثقة، ذكر ذلك -إن أردت الوقوف عليه- إثر حديث أبي سعيد رضي الله عنه: ((لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة))... انظر: بيان الوهم ٤٣٠/٥.

(١) يراجع ما ذكرته عن اسم إسماعيل-الوارد في سند الطبري- في الحاشية (١) التابعة للخبر (ح ٧٢) ص ٥٣٩.

(٢) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٤٥/٣، والكاشف ٧٤/١، والتهذيب ١٤٤/١، والتقريب ص ١٠٦.

قال الذهبي: «الإمام الحجة القدوة». وقال ابن حجر: «ثقة عالم، وكان يرسل».

مات زيد سنة ١٣٦^(١).

٥- عطاء بن يسار الهلالي؛ أبو محمد المدني، القاضي مولى ميمونة زوج النبي ﷺ (ع).

وثقه ابن سعد -وزاد: كثير الحديث-، وابن معين، والعجلي، وأبو زرعة، والنسائي.

وقال ابن حجر: «ثقة، فاضل، صاحب مواعظ، وعبادة، من صغار الثانية».

وتوفي سنة: ٩٤، وقيل: بعدها^(٢).

الحكم على السند:

مرسل؛ أرسله عطاء بن يسار، ورواته ثقات، من رجال الستة. فيظهر من قول الطبري أن في إسناده نظرًا، أنه بسبب ما فيه من إرسال عطاء بن يسار.

ولم أجد من العلماء من تكلم عن عطاء بن يسار فيما إذا كان يروي عن كل أحد، أو أنه لا يروي إلا عن ثقة.

كذلك لم أجد الإمام الطبري روى الرواية الموصولة من طريق زيد،

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ١٠/١٢، وسير الأعلام ٥/٣١٦، وجامع التحصيل ص ١٧٨، والتقريب ص ٢٢٢.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢/١٣٧، وثقات ابن حبان ٥/١٩٩، وتهذيب الكمال ٢٠/١٢٥، والتهذيب

٣/١١٠، والتقريب ص ٣٩٢.

عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولا أشار إليها. إنما روى طرقاً أخرى لهذا الخبر مدارها على عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لثلاثة. . .» الحديث^(١)، مُصَدَّرًا هذا الخبر بجميع رواياته - الموصولة من طريق عطية، والمرسلة عن عطاء - بقوله: إن في إسناده نظرًا - كما سبق أن نقلت عنه - ويلاحظ أنه روى هذه الروايات على سبيل الاستشهاد لقوله بأن في الصدقة المفروضة حقًا لصنوف من الأغنياء^(٢). وسأتطرق إلى الحديث الموصول من طريق عطية في الفصل التالي -ح٧٦-.

٧٣- الموضع الخامس:

في الجزء المفقود (ص٢٢٥):

قال الطبري: «في أسانيدنا نظر^(٣)، وذلك ما: . .

-ح٣٥٥- حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا هشيم، عن أبي حُرَّة، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «(أَكْثِرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)».

ثم روى الطبري بسنده المتقدم، - ولكن فيه تصريح هشيم بالإخبار-، عن النبي ﷺ، قوله -ح٣٥٧-: «(كَفَى بِهِ شُحًّا أَنْ أَذْكَرَ عِنْدَ الرَّجُلِ، فَلَا يُصَلِّيَ عَلَيَّ)».

(١) انظر: الجزء المفقود ص٤١٤، ٤١٥.

(٢) ذكر ذلك ليبين أن حديث: «(لا تحل الصدقة لغني)» يحمل على الخصرص.

(٣) سبق في الفصل الخامس دراسة خبيرين من هذه الأخبار التي شملها بقوله هذا.

تخريج الحديث - ح ٣٥٥:-

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٥٣ ح ٨٧٠٠) عن هُشَيْم،
بمثله مع زيادة: ((فإنها معروضة عليّ)). وصرح هشيم بالإخبار.

وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ح ٢٩)
عن سلم بن سليمان الضبي، بنحوه مع زيادة في آخره.

كلاهما: (هشيم، وسلم بن سليمان الضبي) عن أبي حرة.

وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ
(ص ٤٠ ح ٢٨) من طريق مبارك بن فضالة، بمثله.

وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ
(ص ٤٦ ح ٤٠) من طريق جرير بن حازم، بنحوه.

ثلاثتهم: (أبو حرة، ومبارك بن فضالة، وجرير بن حازم) عن الحسن،
عن النبي ﷺ.

وذكره ابن حجر في المطالب العالية (١٣/٧٩٨ ح ٣٣٣٠) وعزاه
لمسند في مسنده، عن هشيم، عن أبي حرة، عن الحسن، مرفوعاً، بمثله
مع زياد في آخره. وقال ابن حجر: هذا مرسل.

تخريج الحديث - ح ٣٥٧:-

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٥٣ ح ٨٧٠١) بنحوه.
وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ح ٣٩)
بنحوه.

ثلاثتهم: (الطبري، وابن أبي شيبة، والقاضي إسماعيل) من طريق

أبي حرة.

- وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٣٦٣ ح ١٠٢٥) بنحوه. وأخرجه القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ (ص ٤٥ ح ٣٨) بنحوه. كلاهما: (ابن المبارك، والقاضي إسماعيل) من طريق جرير بن حازم. كلاهما: (أبو حرة، وجرير بن حازم) عن الحسن، عن النبي ﷺ.

دراسة إسناذه:

١- يعقوب بن إبراهيم بن كثير العبدي القيسي، مولى عبد القيس؛ أبو يوسف الدؤوبي (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه ثقة. . . وكان من الحفاظ. مات سنة ٢٥٢.

٢- هُشَيْم بن بَشِير بن أَبِي خازم قاسم بن دينار؛ أبو معاوية السلمي، الواسطي. الحافظ الكبير، نزيل بغداد (ع).

سئل شعبة: يكتب عن هشيم؟ قال: نعم! ولو حدثكم عن ابن عمر فصدقوه.

وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث، ثبتاً، يدلّس كثيراً، فما قال في حديثه: أخبرنا، فهو حجة، وما لم يقل فيه أخبرنا، فليس بشيء». وقال الجوزجاني: «هشيم ما شئت من رجل، غير أنه كان يروي عن قوم لم يلقيهم».

ووثقه أبو حاتم، والعجلي، وزاد: «كان يدلّس، وكان يعد من حفاظ الحديث».

وذكره ابن حبان في الثقات، وزاد: «كان مدلسًا».

وقال الذهبي: «كان مذهبه جواز التدليس بـ(عن)». وقال في موضع آخر: «حافظ، ثقة، مدلس، وهو في الزهري ليس بحجة».

وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين^(١). كما سمي من أنواع تدليسه تدليس العطف. وقال في موضع آخر: «ثقة، ثبت، كثير التدليس، والإرسال الخفي».

توفي سنة: ١٨٣^(٢).

٣- وأصل بن عبد الرحمن؛ أبو حُرّة البصري (م قد س). قال شعبة: «هو أصدق الناس».

ووثقه الإمام أحمد. وقال أبو حفص عمرو بن علي: «قال كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي يحدثان عن أبي حرة».

وقال ابن معين: «صالح، وحديثه عن الحسن ضعيف، يقولون: لم يسمعه من الحسن».

وقال غندر: وقفت أبا حرة على أحاديث الحسن، فقال: لم أسمعها من الحسن. أو قال: فلم نقف على شيء منها أنه سمعه، إلا حديثًا أو حديثين.

وقال البخاري: «تكلّموا في روايته عن الحسن». وقال أبو داود:

(١) وهم من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٧/٢٢٧، ومعرفة الثقات ٢/٣٣٤، والجرح والتعديل ٩/١٤٢، والثقات ٧/٥٨٧، وميزان الاعتدال ٧/٩٠، وذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق ص ١٨٨، وتهذيب الكمال ٣٠/٢٧٢، تعريف أهل التدليس ص ١٥٨، والتقريب ص ٥٧٤.

«ليس بذاك، أخوه سعيد يقدم عليه». وقال النسائي: «ضعيف». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس».

وقال ابن حجر: «صدوق، عابد، وكان يدلّس عن الحسن». توفي سنة: ١٥٢^(١).

٤- الحسن البصري (ع): تقدمت الترجمة له في هذا الفصل - (ح ٦٨-)، وأنه ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلّس. توفي سنة: ١١٠.

الحكم على السند:

ضعيف، للأسباب التالية:

- ١- فيه هشيم: كثير التدليس، في المرتبة الثالثة من المدلسين، وروايته في سند الطبري معننة.
 - ٢- وفيه أبو حرة: صدوق. . تكلموا في روايته عن الحسن، وكان يدلّس عنه، وقد عنعن في هذه الرواية.
 - ٣- إرسال الحسن البصري.
- وقد قال ابن حجر: مرسل.

أما الحديث ٣٥٧ فهو كسابقه؛ إلا أن هشيمًا قد صرح فيه بالإخبار. فيظهر من قول الطبري في الخبرين بأن في أسانيدهما نظرًا أنه راجع للأسباب المتقدمة أو بعضها، والتعليل بإرسال الحسن أظهر؛ لأن

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٣١/٩، والفتاوى ٤٩٥/٥، والضعفاء الكبير ٣٢٦/٤، والكمال ٨٦/٧، وتهذيب الكمال ٤٠٧/٣٠، والتقريب ص ٥٧٩، ونخبة التحصيل ص ٣٣٦.

الطبري قد صرح في مواضع أخرى بأنه يضعف مراسيله، كما سبق أن ذكرت في هذا الفصل، في القسم الأول. والله أعلم.

وقد صرح هشيم بالإخبار في رواية ابن أبي شيبة - كما تقدم في التخريج -.

وممن تابع أبا حرة، في الخبر الأول جرير بن حازم، وكذلك تابعه في الخبر الثاني.

أخرج المتابعين القاضي إسماعيل في فضل الصلاة على النبي ﷺ - كما تقدم في التخريج.

وجرير بن حازم بن عبد الله الأزدي، العتكي، وقيل: الجهضمي؛ أبو النضر البصري (ع).

وثقه ابن سعد - وزاد: إلا أنه اختلط في آخر عمره -، والبزار، والعجلي.

وقال أبو حاتم: «صدوق، صالح. . .». وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال ابن عدي: «وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حدث عنه الأئمة من الناس».

وقال ابن حجر: «ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه. . . مات سنة سبعين، بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه». توفي سنة: ١٧٥^(١).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٤٣٦/٢، والكامل ٣٤٤/٢، وتهذيب الكمال ٥٢٨/٤، وتهذيب ٢٩٤/١، والتقريب ص ١٣٨.

٧٤- الموضوع السادس:

في جامع البيان (٦١٢/٥):

قال الطبري: «حدثنا حميد بن مسعدة، قال: ثنا بشر بن المفضل، قال: ثنا يونس، وحدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن عليه، عن يونس، عن الحسن، قال:

قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، قالوا: يا رسول الله! ما السبيل؟ قال: ((الزاد والراحلة))». وأخرجه في الموضوع السابق (ص ٦١٣، و٦١٤) من طرق عن قتادة عن الحسن، به، بنحوه.

وأخرجه -أيضاً- في الموضوع السابق (ص ٦١٤) من طريق قتادة وحميد -قرنهما- عن الحسن، به، بنحوه.

ثم عقب الطبري بقوله: «فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ^(١) في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين»^(٢).

تخريج الحديث:

- أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ص ١٠٧٤ ح ٥١٨) بنحوه. وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/٤٣٣ ح ١٥٧٠٧، و١٥٧٠٨) بمثله. والإمام أحمد -كما في مسائله، رواية ابنه عبدالله- (ص ١٩٧ ح ٧٣٧)

(١) سبق أن درست من هذه الأخبار، حديث ابن عمر ؓ في الفصل الأول (ح ١٩)، وحديث علي ؓ في الفصل

الثالث (ح ٣٩)، والباقي منها هنا.

(٢) ٦١٧/٥ (٢).

بمثله. والدارقطني في سننه (٢١٨/٣ ح ٢٤٢٤) بمثله.

خمسثهم: (الطبري، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد، والدارقطني) من طرق عن يونس بن عبيد.

- وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١٢٧/١) بمثله. وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٣٣/٣ ح ١٥٧٠٩) بنحوه.

كلاهما: (عبد الرزاق، وابن أبي شيبة) من طريق هشام.

وأخرجه الطبري، كما تقدم في الطرق الأخرى عنه - في جامع البيان (ص ٦١٣، و ٦١٤) -. والبيهقي في سننه الكبرى (٣٣٠/٤ ح ٨٤٢٢).

كلاهما: (الطبري، والبيهقي) من طرق عن قتادة، بنحوه.

ثم قال البيهقي: «هذا هو المحفوظ عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، وكذلك رواه يونس بن عبيد، عن الحسن. ورواه الشافعي عن عبد الوهاب عن يونس».

وأخرجه الطبري في الموضع السابق - أيضًا - من طريق حميد، قرنه بقتادة.

أربعتهم: (يونس بن عبيد، وهشام، وقتادة، وحميد) عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا.

وعزه السيوطي في الدر المنثور (٢٧٣/٢) لعبد بن حميد، وابن المنذر عن الحسن، عن النبي ﷺ.

- وروي عن الحسن، موصولًا:

أ) من حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجه العقيلي في ضعفائه (٣/ ٣٣٢ ح ١٣٥٣) من طريق هشام بن عبيد الله، عن عتاب بن أعين، عن سفيان الثوري، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أمه، عن عائشة مرفوعاً، بنحوه.

وقال العقيلي: «عتاب بن أعين، عن الثوري، في حديثه وهم.». [ثم روى هذا الحديث].

وأخرجه الدارقطني في سننه (٣/ ٢١٦ ح ٢٤٢٠).

والبيهقي في سننه الكبرى (٤/ ٣٣٠ ح ٨٤٢٣).

كلاهما: من طريق عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: وجدت في كتاب عتاب بن أعين، عن سفيان الثوري، به، بنحوه. والسياق للبيهقي.

ثم قال البيهقي: «وروي من وجه آخر عن عتاب، وروي فيه أحاديث آخر لا يصح شيء منها، وحديث إبراهيم بن يزيد أشهرها^(١)، وقد أكدناه بالذي رواه الحسن البصري وإن كان منقطعاً».

وقال أيضاً في سننه الكبرى (٥/ ٢٢٤ ح ٩٩٠٩): «وروينا من أوجه صحيحة عن الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلأ، وفيه قوة لهذا المسند» -يقصد مسند ابن عمر من طريق إبراهيم بن يزيد-.

ب) من حديث أنس ؓ:

أخرجه الدارقطني في سننه (٣/ ٢١٥ ح ٢٤١٨).

والحاكم في مستدركه (١/ ٦٠٩ ح ١٦١٣).

(١) تقدمت دراسة الحديث عند الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي... عن ابن عمر، مرفوعاً، في الفصل الأول من هذا الباب (ح ١٩).

كلاهما: (الدراقطني، والحاكم) من طريق سعيد بن أبي عروبة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وأخرجه الدارقطني في الموضع السابق (ح ٢٤١٩).

والحاكم في الموضع السابق (ح ١٦١٤).

كلاهما: (الدراقطني، والحاكم) من طريق حماد بن سلمة. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

كلاهما: (سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة) عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً، مثله.

وقال البيهقي في سننه الكبرى (٤/ ٣٣٠ ح ٨٤٢١): «وروي عن سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في الزاد والراحلة. ولا أراه إلا وهماً».

وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي^(١)، قائلاً: «فقول البيهقي (ولا أراه إلا وهماً) تضعيف للحديث بلا دليل؛ فيحمل على أن لقتادة فيه إسنادين، وكثيراً ما يفعل البيهقي وغيره مثل ذلك».

كما تعقب ابن الملقن البيهقي، قائلاً: «ولك أن تقول: لِمَ لا يحمل على أن لقتادة فيه إسنادين؛ فإنه أولى من الحكم بالوهم؟»^(٢)

(١) بذيل سنن البيهقي الكبرى ٣٣١/٤.

(٢) البدر المنير ٢٢/٦.

أما الصنعاني فكان موافقاً لموقف البيهقي، حيث قال: «رواه الدارقطني وصححه الحاكم، والراجح إرساله»^(١).

دراسة إسناده:

١- حُمَيْدُ بن مَسْعُودَ بن المبارك السامي، أو الباهلي؛ أبو علي، ويقال: أبو العباس البصري (م).^(٤)

وثقه النسائي. وقال أبو حاتم: «كتب بعض حديثه. . . وهو صدوق». كما ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: «صدوق» توفي سنة: ٢٤٤^(٢).

٢- بشر بن الْمُفَضَّل بن لَاحِقَ الرَّقَاشِي؛ أبو إسماعيل، البصري (ع). قال الذهبي: «كان حجة». وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، عابد». وتوفي سنة: ١٨٧^(٣).

٣- يُونُس بن عُبَيْد بن دينار العبدي مولاهم؛ أبو عبد الله، ويقال: أبو عبيد البصري (ع). رأى أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال علي بن المديني: «يونس بن عبيد أثبت في الحسن من ابن عون». وقال أبو زرعة: «يونس بن عبيد أحب إلي في الحسن من قتادة».

(١) سبل السلام ١٧٩/٢.

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٢٩/٣، والفتا ١٩٧/٨، وتهذيب لكمال ٣٩٥/٧، والتهذيب ٤٩٩/١، والتقريب ص ١٨٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٢٩٠/٧، والتاريخ الكبير ٨٤/٢، وتهذيب الكمال ١٤٧/٤، والكاشف ١٠٩/١، والتهذيب ٢٣١/١، والتقريب ص ١٢٤.

وقال ابن حجر: «ثقة، ثبت، فاضل».

توفي سنة: ١٣٩، وقيل: ١٤٠^(١).

٤- الحسن البصري (ع): تقدمت الترجمة له في هذا الفصل - (ح ٦٨-)، وأنه ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا ويدلس. توفي سنة: ١١٠.

الحكم على السند:

مرسل من مراسيل الحسن، ورواته ثقات، من رجال الستة، سوى شيخ الطبري: حميد بن مسعدة، فهو من رواة الستة سوى البخاري. وقد رواه الطبري أيضًا عن شيخه يعقوب بن إبراهيم الدؤقي، وقد تقدمت الترجمة له في (ح ٤٠)، وأنه من رجال الستة، وهو من الحفاظ.

وقد روى الخبر سعيد بن منصور في سننه من طريق يونس، عن الحسن، -كما تقدم في التخريج-، ونقل الزيلعي عن سعيد بن منصور قوله في سننه: وهذه الأسانيد صحيحة إلا أنها مرسل^(٢).

وقال البيهقي -كما تقدم-: «ورويانا من أوجه صحيحة عن الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلًا».

وقد ذكر ابن حزم الخبر من طريق قتادة وحميد، عن الحسن، ثم قال: «وحدّث الحسن مرسل، ولا حاجة في مرسل^(٣)».

وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال ٥١٧/٣٢، والتهذيب ٤٧٢/٤، والتقريب ص ٦١٣.

(٢) نصب الراية ٩-٨/٣. ولم أجد عبارته في المطبوع من سننه.

(٣) انظر: المحلى ٥٣/٧، ٥٥.

مسنداً، والصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا. (١)

فيظهر من حكم الطبري على هذا الخبر بأن في إسناده نظرًا... إلخ، أنه بسبب ما فيه من إرسال الحسن، وقد تقدم الكلام عن رأي الطبري في مراسيل الحسن.

وقد تقدم في الحكم على إسناده الخبر من طريق ابن عمر (٢)، أنه ضعيف جدًا؛ لأن فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي. فلا يرتقي بمرسل الحسن.

وقد قال الألباني في إرواء الغليل (٤/١٦٧): «... إبراهيم بن يزيد ضعيف جدًا، فلا يؤثر فيه ولا يقويه مرسل الحسن البصري، كما هو المقرر في علم المصطلح».

وكذلك الأمر في حديث علي عليه السلام، فقد تقدم في الحكم على إسناده أنه منكر (٣).

ويلاحظ أن الطبري لم يُرقِّ خبر ابن عمر رضي الله عنهما، ولا خبر علي عليه السلام المرفوعين، بهذا المرسل، بل قال في جميعها: «فأما الأخبار التي رويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة؛ فإنها أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين».

وقال الألباني في إرواء الغليل (٤/١٦٧): «إن طرق هذا الحديث

(١) نصب الراية ٣/٨-٩.

(٢) انظر: الفصل الأول من هذا الباب (ح ١٩).

(٣) انظر: الفصل الثالث من هذا الباب (ح ٣٩). وقد نقلت المزيد من أقوال العلماء في حديث الزاد والراحلة، في

الموضعين السابقين، فليراجع.

كلها واهية، وبعضها أوهى من بعض، وأحسنها طريق الحسن البصري المرسل، وليس في شيء من تلك الموصولات ما يمكن أن يجعل شاهدًا له لوهائها. «.

٧٥- الموضوع السابع:

-وقد سبقت دراسته^(١)-

في الجزء المفقود (ص ٣٧٧):

قال الطبري: «أسانيد فيها -أيضًا- نظر نذكر بعضها لتُعرف. «.

فروى -ح ٦٨٩- من طريق عنبة بن سعيد، عن شهر بن حوشب، قال: ((يكون في رمضان صوت، وفي شوال هممة أو مهمة، وفي ذي القعدة تحاربُ القبائل، وفي ذي الحجة يُسلَّبُ الحاجُّ، وفي المُحَرَّم - ولو أخبركم بما في المحرم!- قال: قلنا له: وما في المحرم؟ قال: ينادي منادٍ من السماء: ألا إن فلانًا خيرةُ الله من خَلْقِهِ، فاسمَعُوا له وأطيعوا)). وفي الحكم على السند هناك، ذكرت عدة علل يُضعف بها الخبر، وكان منها إرسال شهر بن حوشب، حيث إن شهرًا من كبار التابعين، وهو كثير الإرسال والأوهام^(٢)، والخبر المذكور له حكم الرفع. فيظهر أن أحد أسباب قول الطبري في هذا السند أن فيه نظرًا هو ما تقدم، والله أعلم.

(١) الباب الأول، الفصل الأول (ح ١٥).

(٢) تراجع: ترجمة شهر بن حوشب في (ح ١٥).

النتيجة:

صرّح الإمام الطبري بقبول مراسيل العدول الذين يتحفظون من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنهم. كمراسيل الشعبي، وهذا مذهب طائفة من الفقهاء.

والإمام الطبري وإن لم يسلك منهج المحدثين في حيطتهم وحذرهم من حال المرسل عنه، لجواز ألا يكون صحابياً؛ إلا أنه ظهر من خلال ما تقدم من دراسة الأمثلة أن الطبري ضعف كثيراً من الأخبار لعلّة الإرسال.

ومما يدل على تحريه فيما يقبله من المراسيل، وعدم تساهله، قوله: «مراسيل الحسن أكثرها صُحُفٌ غيرُ سَمَاعٍ، وأنه إذا وُصِلت الأخبار؛ فأكثر روايته عن مجاهيل لا يُعْرَفُونَ. ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار؛ فإن الواجب عندنا أن نَتَثَبَّتَ في مراسيله.». «.

كما ظهر بالدراسة أنه ردّ مرسل أبي قلابه، وعبدالرحمن بن أبي عمرة، وعطاء بن يسار. وكلها وردت بأسانيد روايتها ثقات.



(الفصل الثامن)

منهجه في التضعيف بالتدليس (ص ٥٦٣ - ٦٣٨)

- قوله في خبر المدلس (ص ٥٦٦).
- تضعيف الإمام لأخبار فيها راو مدلس، وهي على قسم واحد.. (ص ٥٦٨).
- ويشمل على الأخبار من (ح ٧٦) إلى (ح ٧٨).
- تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مدلسين لم يصرحوا فيها بالسماع.. (ص ٥٩٣).
- ويشتمل على الأخبار من (ح ٧٩) إلى (ح ٩١).
- النتيجة (ص ٦٣٣).

الفصل الثامن: منهجه في التضعيف بالتدليس

المدلس:

مشتق من الدّلس وهو اختلاط الظلام بالنور، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء؛ لكون الراوي في الحديث المدلس لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به، فأظلم وجهه على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه^(١).

وينقسم التدليس إلى خمسة أقسام:

١- تدليس الإسناد: هو أن يروي المحدث عن لقيه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه، وعن عاصره ولم يلقيه موهمًا أنه قد لقيه وسمعه منه، بلفظ موهم للسمع كقوله: قال فلان، أو عن فلان، ونحوه^(٢).

٢- تدليس التسوية: وهو أن يروي المدلس حديثًا عن ضعيف أو أكثر بين ثقتين، لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات، وهو شر الأقسام، والقدماء يسمونه تجويدًا^(٣).

٣- تدليس القطع: وهو أن يقول الراوي: حدثنا أو سمعت، ثم يسكت، ثم يقول: فلان أو فلان، موهمًا أنه سمع منهما، وليس كذلك^(٤).

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٤/٢، ونزعة النظر لابن حجر ص ٨٧.

(٢) انظر: الكفاية للخطيب ٩٧/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٣، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٤/٢، والتغريب للنووي مع التدريب ص ١١٣.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح للرافعي ص ٩٦، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٦/٢، وتقريب النووي مع التدريب ص ١١٤.

(٤) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٧/٢، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٤.

٤- تدليس العطف: وهو أن يروي المحدث عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول، يعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسمع أيضًا، وإنما حدث بالسمع عن الأول، ثم نوى القطع، فقال: وفلان، أي: حدث فلان^(١).

واعتبر ابن حجر أن تدليس التسوية والقطع والعطف كلها فروع تندرج تحت تدليس الإسناد^(٢).

٥- تدليس الشيوخ: وهو أن يروي المحدث عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أويكنيه أوينسبه أو يصفه بما لا يعرف به: كي لا يعرف. وكذلك لو ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به^(٣).

حكم رواية المدلس:

اختلف العلماء في حكم رواية من عرف بالتدليس، على أقوال أهمها:

القول الأول: يرى فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث أن خبر المدلس غير مقبول مطلقًا؛ لأنه يتضمن الإيهام لما لا أصل له^(٤).

القول الثاني: قال خلق كثير من أهل العلم: خبر المدلس مقبول، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس ضربًا بمعنى الإرسال. وذهب

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٧/٢، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٥.

(٢) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦١٦/٢، ٦١٧، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٥.

(٣) انظر: الكفاية للخطيب ٩٨/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٤، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر

٦١٥/٢، وتقريب النووي مع التدريب ص ١١٦.

(٤) انظر: الكفاية للخطيب ٣٨٥/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٥، والتقريب للنووي مع التدريب ص ١١٦.

إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من الأحاديث^(١).

القول الثالث: قال آخرون بالتفصيل: إن كان المدلس يروي بلفظ السماع أو التحديث، فهو مقبول محتج به، وإن روى بلفظ محتمل كالنعنة فمرسل لا يقبل، وبه يقول الإمام الشافعي، وابن الصلاح، والنووي، وابن حجر، وغيرهم^(٢).

وأما فيما يتعلق بالإمام الطبري فقد صرح برأيه في خبر المدلس، حيث ورد في حاشية معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم (ص ٣٥٨) بتحقيق أحمد السلوم:

خاتمة: قرأت بخط ابن سعد الله الحنبلي الحافظ^(٣) في آخر النسخة (ك) ما نصه:

وجدت بخط شيخنا جمال الدين^(٤)، أيده الله تعالى، قال أبو جعفر؛ محمد بن جرير الطبري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب لطيف:

«القول في خبر المدلس:

وإن سأل سائل فقال: ما قلت في خبر المدلس، فقد كان الشافعي يأبى قبول خبره إلا بأن يقول سمعت، أو ما أشبه ذلك؟

(١) انظر: الكفاية للخطيب ٣٨٥/٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٧٥، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١١٦.

(٢) انظر: الرسالة للشافعي ص ٣٨٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح ٧٥، والتكت على ابن الصلاح لابن حجر ٦٣٣/٢، وتقريب النووي مع التدريب ص ١١٦.

(٣) وهو ناسخ النسخة (ك) من كتاب معرفة علوم الحديث. واسمه:

أحمد بن يوسف بن سعد الله؛ أبو العباس الحراني، الأمدي، الحنبلي: الإمام المقرئ المحدث. ولد بديار بكر. سنة ٧١٠ هـ. انظر ترجمته في: المعجم المختص بالمحدثين للذهبي، ص ٤٧.

(٤) لم أستطع تمييزه، ولعله يقصد الإمام الحافظ جمال الدين؛ يوسف بن عبد الرحمن الميزي، أبا الحاج القضاة الشافعي؛ محدث الشام، صاحب تهذيب الكمال. ولد عام ٦٥٤ هـ، وتوفي عام ٧٤٢ هـ. انظر ترجمته في: المعجم المختص بالمحدثين ص ٢٩٩، والوافي بالوفيات ١٠٦/٢٩.

قيل له: خبر المدلس عندنا مقبول، إلا من كان منهم معروفًا بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة والعدالة، فإنه إذا كان معروفًا بذلك لم يجز الاحتجاج من خبره بما علم أنه قد دلّس فيه. فأما ما لم يعلم من خبره أنه قد دلّس فيه؛ فواجب قبوله، ولازم فيه تصديقه، كما يلزم قبول خبر غير المدلس، وأما من كان معروفًا بالتدليس عن الثقات، وأهل الأمانة والعدالة فخبره في كل الأحوال مقبول غير مردود؛ مدلسًا كان أو غير مدلس». ١. هـ.

قلت: فوصف الطبري للمدلس الذي يرد خبره بأن يكون معروفًا بالتدليس عن غير الثقات. . . إلخ، فيه إشارة إلى أن هذا المدلس مكتر من التدليس؛ إذ أن العادة أن الراوي يعرف بذلك عندما يكتر منه. . والله أعلم.

وقد سئل ابن المديني عن الرجل يدلس، أيكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ قال: «إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول حدثنا»^(١).

وقال الإمام مسلم: «وإنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم؛ إذا كان الراوي ممن عُرف بالتدليس في الحديث، وشُهر به؛ فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه»^(٢).

وفي قول الطبري: «خبر المدلس عندنا مقبول؛ إلا من كان منهم معروفًا بتدليس عن غير الثقات، وغير أهل الأمانة والعدالة. . .»، فيه مشابهة لمن ذكرهم العلائي في الطبقة الرابعة من المدلسين، حيث قال

(١) الكفاية ٢/٣٨٧.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص ٦٨٠.

العلائي: «ورابعها: من اتفقوا على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لغلبة تدليسهم، وكثرته عن الضعفاء والمجهولين. . .»^(١)، وهو ما تبعه عليه ابن حجر في تعريف أهل التقديس، عند تعريفه لأهل الطبقة الرابعة^(٢).

إلا أن الفارق بين قول الطبري وقول العلائي، أن الطبري لا يحتج بخبر من كان هذا وصفهم في حال علم أنه قد دلس فيه، فإن لم يعلم أن المدلس قد دلس في هذا الخبر فإن الطبري يرى وجوب قبوله. .

وهذا كنعو قول الفسوي: «وحدث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يعلم أنه مدلس، يقوم مقام الحجة»^(٣).

وكنعو رأي القوم الذين ذكرهم أبو الحسن بن القطان، حيث قال: «. . من عرف بالتدليس، فإنه إذا كان ثقة؛ يختلف في قبول معننه ما لم يقل: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعت، فإنه إذا قال ذلك؛ قبل إجماعاً لثقتة، وإذا لم يقل ذلك قبله قوم ما لم يتبين في حديث بعينه أنه لم يسمعه، ورده آخرون ما لم يتبين أنه سمعه»^(٤).

كما أنه يظهر من جواب الطبري أنه أوسع ممن قالوا بالاحتجاج بخبر المدلس فيما لو صرح بالسماع، ونحوه من الصيغ^(٥)؛ إذ إن الطبري لم يذكر وسيلة معينة لمعرفة أن الخبر لم يدلس فيه، فلم يعلق جوابه على

(١) جامع التحصيل ص ١١٣.

(٢) انظر: تعريف أهل التقديس ص ٦٣.

(٣) المعرفة والتاريخ ١٤/٣.

(٤) بيان הזה والإيما ٢/ ٤٣٥.

(٥) وكلامهم هذا إنما هو على العموم، وإلا فقد استثنى العلماء حالات خاصة تقبل فيها عننة المدلس، مبثوثة في كتب المصطلح وغيرها، وليس هنا موضع بسطها.

النظر في التصريح بالسمع، أو عدمه، إنما أطلق الأمر وجعله يدور مع ثبوت التدليس، أو عدمه.

يؤيد ذلك أن الطبري تكرر منه في عدة مواضع من تهذيبه، قوله عن الآخرين -الذين يخالفونه في تصحيح الخبر-: «وخبر المدلس عندهم، غير جائز الاحتجاج به في الدين؛ إلا بما قال: فيه حدثنا أو سمعت، وما أشبه ذلك من القول الذي يدل على السماع»^(١).

كما يؤيده أن الطبري افتتح مطلع كلامه الأول -«إن سألت سائل. . إلیخ»- افتتحه ببناء سؤال عن خبر المدلس من خلال ما نُقل عن الإمام الشافعي، أنه يأبى قبول خبره إلا بأن يقول: سمعت، أو ما أشبه ذلك. فأجاب الطبري تلك الإجابة الموسعة.

فيظهر لي من أسلوبه في هذا السياق ومفهوم قوله أنه لا يؤيد ما أورده عن الشافعي، وأن نفي الحصر بالتصريح بالصيغ الدالة على الاتصال، مقصودٌ لديه. والله أعلم.

وهذا كنحو ما قاله ابن معين، فإنه عندما سأله يعقوب بن شيبة: أفيكون المدلس حجة فيما روى، أو حتى يقول: حدثنا وأخبرنا؟ فقال ابن معين: «لا يكون حجة فيما دلس»^(٢).

أما قول الطبري: «وأما من كان معروفًا بالتدليس عن الثقات، وأهل الأمانة والعدالة فخبّره في كل الأحوال مقبول، غير مردود؛ مدلسًا كان أو غير مدلس».

(١) سيأتي في هذا الفصل أمثال قوله هذا..

(٢) انظر: الكفاية ٢/ ٣٨٧.

فهذا نظير قول تلميذه أبي الفتح الأزدي الحافظ، فقد قال: «التدليس على ضربين؛ فإن كان تدليساً عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شيء، وقبل منه.»^(١)

أما ابن حبان فقد قال في مقدمة صحيحه -عن الذي لا يدلس إلا عن ثقة- قال: «وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده؛ فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد تبين سماعه عن ثقة» ثم مثل ذلك بمراسيل صغار الصحابة فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي^(٢).

وتعقبه الزركشي، فقال: «وخرج من هذا عدم اختصاص ابن عيينة، بل من كانت عاداته لا يدلس إلا عن ثقة؛ فحديثه مقبول، وبذلك صرح أبو الفتح الأزدي، وأبو بكر البزار، فقال في الجزء المذكور: إن من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولاً، ثم قال: فمن كانت هذه صفته وجب أن يكون حديثه مقبولاً وإن كان مدلساً. وإلى ذلك أشار أبو بكر الصيرفي في كتاب الدلائل والأعلام فقال: كل من ظهر تدليسه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول: حدثني أو سمعت»^(٣).

وقال ابن عبد البر: «وإن كان ممن لا يروي إلا عن ثقة؛ استغني عن توقيفه ولم يسأل عن تدليسه»^(٤).

قلت: فوافق الطبري في هذه المسألة أبا الفتح الأزدي، والبزار، وابن عبد البر، والزركشي، وغيرهم.

(١) الموضع السابق.

(٢) صحيح ابن حبان ١/١٦٦.

(٣) التكت على مقدمة ابن الصلاح ٢/٦١٧.

(٤) التمهيد ١/١٧. وانظر: الجنس الأول من المدلسين عند الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ١٠٣.

وبالنظر في مصنفات الإمام الطبري فإنني لم أظفر حتى هذه اللحظة بخبر ضعفه مصرّحاً أن سبب ذلك أنه مُدَلَّس، أو أن فيه راوياً يدلّس عن الضعفاء، أو نحو ذلك.

إنما وجدت أخباراً قليلة ضَعَّفَ سندها بعبارة مجملة، دون بيانه للسبب، وبعد دراستها ظهر أن فيها راوياً مدلساً لم يصرح بالسماع، لكن لم يكن هذا الأمر هو العلة الوحيدة في السند، بل ظهر معه أسباب أخرى يمكن أن يضعف بها السند أيضاً.

وفيما يلي سأتناول هذه الأخبار بالدراسة، ثم أعرج على حالات صحح فيها الإمام الطبري أخباراً من طريق رواة مدلسين لم يصرحوا فيها بالسماع، وأختم الفصل بذكر النتيجة التي خرجت بها.

٧٦- الموضوع الأول:

في الجزء المفقود (ص ٤١٤):

قال الطبري: «وقد روي بنحو ما قلنا في ذلك عن رسول الله ﷺ من جهة نقل الواحد خبر، وإن كان في إسناده نظر، وذلك ما: . . . ح-٧٦٠- حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عمرو بن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا تَجْلُ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا لثَلَاثَةٍ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ فَتُصَدَّقَ عَلَيْهِ، فَأَهْدَى لَهُ))»^(١).

(١) يلاحظ أن الطبري روى عدة أحاديث في ذلك، تبدأ من (ح ٧٥٨ إلى ح ٧٦٣)، وقد بدأت هنا بالحديث (ح ٧٦٠) نظراً لأن سنده أقل ضعفاً من الباقيين. أما الحديث (ح ٧٦٣) فهو مرسل عن عطاء بن يسار، مرفوعاً، وقد سبقت دراسته في الفصل السابع (ح ٧٢).

ورواه الطبري -في (ح ٧٥٨)- من طريق عمران البارقي، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيِّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ ابْنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارٍ فَقِيرٍ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، فَيُهْدَى لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ)). [ولم يُعرَفَ أباسعيد بأنه الخدري].

كما رواه الطبري -في (ح ٧٥٩، ٧٦١، و ٧٦٢)- من طرق عن ابن أبي ليلى، عن عطية، عن أبي سعيد، بنحوه. وجاء تعريف أبي سعيد بالخدري في (ح ٧٥٩)^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود في الزكاة: باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني (ح ١٦٣٧) بلفظ الطبري في (ح ٧٥٨).

وابن خزيمة في صحيحه (ح ٢٣٦٨) ولفظه: ((لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغَنِيِّ إِلَّا لخمسة؛ العامل عليها، أو غارم، أو مشترها، أو عامل في سبيل الله، أو جار فقير يتصدق عليه أو أهدي له)).

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩/٢) بنحو لفظ الطبري في (ح ٧٥٨).

والبيهقي في السنن الكبرى (٢٢/٧ ح ١٢٩٧٨) بنحو لفظ الطبري في (ح ٧٥٨).

خمستهم: (الطبري، وأبو داود، وابن خزيمة، والطحاوي، والبيهقي) من طريق سفيان الثوري، عن عمران البارقي.

(١) انظر: الجزء المفقود (ص ٤١٤، و ٤١٥).

وعند جميعهم لم يُعَرَّفوا أباسعيد بأنه الخدري، سوى البيهقي.
وجاء في سند ابن خزيمة عند ذكر اسم عطية، قوله: «مع براءتي من
عهده».

- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٢٦/٢ ح ١٠٦٨١) بمثل
حديث الطبري (ح ٧٦٠).

والإمام أحمد في مسنده (ح ١١٢٨٦) بمثل حديث الطبري (ح ٧٦٠).
وعبد بن حميد في مسنده - كما في المنتخب (٢/ ٨٠ ح ٨٩٣) -
بنحو حديث الطبري (ح ٧٦٠).

وأبو يعلى في مسنده (ص ٢٧٦ ح ١٢٠٣) بنحو حديث الطبري
(ح ٧٦٠).

والطبري في تفسيره (١٠/ ١٦٥) بمثل حديث الطبري (ح ٧٦٠).
والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٩) بنحو حديث الطبري
(٧٥٨).

والبيهقي في سننه الكبرى (٧/ ٢٣ ح ١٢٩٨١) بنحو حديث الطبري
(ح ٧٥٨). وقال البيهقي: «وهذا إن صح؛ فإنما أراد - والله أعلم - ابن
سبيل غني في بلده، محتاج في سفره، وحديث عطاء بن يسار عن أبي
سعيد أصح طريقاً، وليس فيه ذكر ابن السبيل، والله أعلم».

سبعته: (ابن أبي شيبة، والإمام أحمد، وعبد بن حميد، وأبو يعلى،
والطبري، والطحاوي، والبيهقي) من طريق ابن أبي ليلى.

وجاء تعريف أبي سعيد بـ (الخدري) عند الإمام أحمد، والطبري،
والبيهقي.

- وأخرجه أحمد في مسنده (ح ١١٣٥٨) بمعناه.
 وأبو يعلى في مسنده (ص ٢٩٦ ح ١٣٣٤) بمعناه.
 والبيهقي في سننه الكبرى (٢٢/٧ ح ١٢٩٧٩).
 ثلاثتهم: (الإمام أحمد، وأبو يعلى، والبيهقي) من طريق فراس
 المكتب.

ولم يأت تعريف أبي سعيد بـ (الخدري) إلا عند أبي يعلى، أما
 البيهقي فقال: عن أبي سعيد عليه السلام، فيُحتمل من عبارة الترضي أنه
 الصحابي أبو سعيد الخدري، والله أعلم.

- ثلاثتهم: (عمران البارقي، وابن أبي ليلى، فراس المكتب) عن
 عطية، عن أبي سعيد، مرفوعاً.

دراسة السند:

١- محمد بن عبد الله بن المبارك القُرَشِيُّ المُخَرَّمِيُّ؛ أبو جعفر
 البغدادي المدائني الحافظ، قاضي حلوان (خ د س).
 قال ابن حجر: «ثقة حافظ».

مات سنة ٢٥٤، وقيل: ٢٦٠. وقيل: غير ذلك^(١).

٢- وَكِيع بن الجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحِ الرُّؤَاسِيِّ؛ أبو سفيان الكوفي، من قيس
 عيلان (ع).

أحد الأعلام، مناقبه ومكانته عند أهل الحديث مشهورة جداً.

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ عابد».

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٢٧/٣، وتذويب الكمال ٥٣٤/٢٥، والتذهيب ٦١٣/٣، والتقريب ص ٤٩٠.

مات سنة ١٩٧، وقيل غير ذلك^(١).

٣- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ٢٩)، وأنه ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام،
حجة، وكان ربما دلس. توفي سنة: ١٦١.

٤- عمرو بن قيس الملائني؛ أبو عبد الله الكوفي (بخ م ٤).
قال ابن حجر: «ثقة متقن عابد، من السادسة، مات سنة بضع
وأربعين^(٢)».

٥- عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي القيسي الكوفي؛
أبو الحسن (بخ د ت ق).

قال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس
من لا يحتج به».

وقال ابن معين: «صالح». وفي رواية قال: «كان ضعيفًا».
ضعفه الثوري وهشيم، والإمام أحمد، وأبو حاتم - وزاد: يكتب
حديثه، والنسائي، والدارقطني.

وقال أبو داود: «ليس بالذي يعتمد عليه». وقال أبو زرعة: «لين».
وقال الجوزجاني: «مائل». وقال ابن عدي: «مع ضعفه يكتب حديثه،
وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة».

وقال الذهبي: «مجمع على ضعفه».

(١) انظر ترجمته في: مقدمة الجرح والتعديل ص ٢١٩، وتهذيب الكمال ٣٠/٤٦٢، وتذكرة الحفاظ ١/٢٢٣، والتهذيب
٤/٣١١، والتقريب ٥٨١.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ٢/١٨٢، والثقات ٧/٢٢٢، وتهذيب الكمال ٢٢/٢٠١، والتقريب ص ٤٢٦.

- كما أنه عرف بتدليس الشيوخ:

قال الإمام أحمد بعد أن ضعف حديثه: «بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي^(١)، ويسأله عن التفسير وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول قال: أبو سعيد».

وقال ابن حبان: «سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات أبو سعيد جعل يجالس الكلبي، ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد. فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، فلا يحل الاحتجاج به، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

وقال ابن حجر: «ضعيف الحفظ، مشهور بالتدليس القبيح».

وعده في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

وقال أيضًا في موضع آخر: «صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًا مدلسًا».

والذي يظهر لي أنه ضعيف، فالأكثرون على تضعيفه، والله أعلم. توفي سنة: ١١١، وقيل: ١٢٧^(٢).

(١) محمد بن السائب الكلبي، تقدمت الترجمة له في (ح٥)، وأنه منهم بالكذب، ورمي بالرفض.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٠٥/٦، وتاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣٦٣/١)، وأحوال الرجال ص ٥٦، وضعفاء العقيلي ٣٥٩/٣، والمجروحين ١٧٦/٢، وسنن الدارقطني ٣٩/٤ ح ١١٠، والمغني ٦٢/٢، والتهذيب ١١٤/٣، وتعريف أهل التقديس ص ٥٠، والتقريب ص ٣٩٣.

الحكم على الإسناد:

ضعيف؛ مداره على عطية العوفي، وهو ضعيف، ويدلس تدليس الشيوخ.

وقال البيهقي عقب روايته للحديث من طريق العوفي: «وحدّث عطاء بن يسار عن أبي سعيد أصح طريقًا. . . والله أعلم»^(١).

قلت: وإن عدّ ابن حجر عطيةً في الطبقة الرابعة من طبقات المدلسين، -وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل-؛ إلا أنه لا ينفع في حالة عطية العوفي تصريحه بالسماع؛ لأن تدليس عطية هو من نوع تدليس الشيوخ كما ظهر من كلام الإمام أحمد، وابن حبان. .

قال العلامة الألباني في كتابه التوسل (ص ٩٤) -بعد أن ذكر أن تدليس عطية من نوع تدليس الشيوخ^(٢)، -، قال: «والتصريح بالسماع إنما يفيد إذا كان التدليس من النوع الأول -[يعني تدليس الإسناد] - وتدليس عطية من النوع الآخر القبيح، فلا يفيد فيه ذلك؛ لأنه في هذه الرواية^(٣) أيضًا قال: (حدثني أبو سعيد) فهذا هو عين التدليس القبيح».

قلت: إضافة إلى ذلك، فإن التصريح باسم أبي سعيد أنه الخدري كما ظهر في بعض طرق هذا الحديث لا يفيد، وذلك أن عطية ضعيف لعلتين: سوء حفظه، وتدليسه. . فإذا أمنا من تدليسه لم نأمن من سوء حفظه.

(١) وسبق أن درست الحديث من طريق عطاء بن يسار في الفصل السابق (ح ٧٢) فليراجع.

(٢) انظر: التوسل ص ٩٣.

(٣) يقصد الألباني رواية لحديث آخر، وهي أيضًا من طريق عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري.

كما نفى الشيخ الألباني -في السلسلة الضعيفة- أن يكون التصريح بأن أباسعيد هو الخدري دافعاً لشبهة أن يكون أبوسعيد هو الكلبي الكذاب، فقال رحمه الله: «الشبهة لا تزال قائمة؛ لأن ابن حبان صرح - كما تقدم نقله عنه- أن عطية كان يحدث عن الكلبي، ويكنيه بأبي سعيد؛ فكان^(١) الذين يسمعون الحديث عنه يتوهمون أنه يريد الخدري، فمن أين... أن التصريح بـ (الخدري) إنما هو من عطية، وليس من توهم الراوي عنه، أو من وهمه، فقد علمت أنه كان سيئ الحفظ؟! هذان احتمالان لا سبيل إلى ردهما، وبذلك تبقى شبهة التدليس قائمة»^(٢).

وقد قال الطبري فيما رواه من أسانيد هذا الخبر: «في إسناده نظر». والظاهر أن ذلك بسبب ضعف عطية العوفي وتدليسه، ويلاحظ أن الطبري قد ورد عنده في بعض طرقه التي رواها التصريح بالخدري -كما تقدم في التخريج-، فإما أن الطبري يرى أن ذلك لا أثر له في إزالة شبهة التدليس لنفس السبب الذي نقلته آنفاً عن الألباني في السلسلة الضعيفة. وإما أنه يرى أن شبهة التدليس زالت، ولكن ظلت علة سوء حفظ عطية العوفي قائمة، -والله أعلم-.

٧٧- الموضوع الثاني:

في جامع البيان (٣٩١/٢٤):

قال الطبري: «وقوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا﴾ ﴿٢٥﴾ وَلَا يُؤْتِقُ وَاثِقَهُ أَحَدًا﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦]. أجمعت القراء؛ قَرَأَهُ الْأَمْصَارُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ عَلَى كَسْرِ الذَّالِّ مِنْ (يُعَذِّبُ)، وَالثَّاءِ مِنْ (يُؤْتِقُ)، خِلا الْكَسَائِي؛ فَإِنَّهُ قَرَأَ ذَلِكَ

(١) ورد في المطبوع: (كان)، لكن يظهر أنه خطأ طباعي، والسياق يفهم بإضافة الفاء، أي (فكان...).

(٢) ٨٦/١ ح ٢٤.

بفتح الذال والشاء، اعتلالاً منه بخبر رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قرأه كذلك، واهي الإسناد.

حدثنا به ابن حميد، قال: ثنا مهران، عن خارجة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، قال: ثني من أقرأه النبي ﷺ: ((فيومئذٍ لا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ)).

تخريج الحديث:

روى هذا الحديث خالد الحذاء، وقد اختلف عليه، على وجهين: الوجه الأول: من رواه عنه، عن أبي قلابة، عن من أقرأه النبي ﷺ. الوجه الثاني: من رواه عنه، عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

تخريج الوجه الأول:

روى هذا الوجه عن خالد الحذاء جماعة:

- أخرجه أبو داود في أول كتاب الحروف والقراءات (ح ٣٩٩٦).
- والإمام أحمد في مسنده (ح ٢٠٦٩١).
- وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣١٤٥ ح ٧٢٤١).
- ثلاثتهم: (أبو داود، والإمام أحمد، وأبو نعيم) من طريق شعبة. وقال أبو داود: «بعضهم أدخل بين خالد، وأبي قلابة رجلاً».
- وأخرجه أبو داود -أيضاً- في الموضع السابق (ح ٣٩٩٧) من طريق حماد بن زيد.
- وأخرجه أبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ (ص ١٧٢).

ح١٢٦) من طريق عباد بن عباد المهلبى. بمثله، وزاد الآية ٢٦: «(وَلَا يُؤْتَقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ) منصوبات».

- وأخرجه أبو عمر الدورى -أيضاً- فى جزء فى قراءات النبى ﷺ ح١٢٧) عن على بن عاصم. بمثل سابقه.

- وأخرجه الطبرى فى جامع البيان (٣٩١/٢٤) -كما تقدم- من طريق خارئة بن مصعب.

- وأخرجه الحاكم فى مستدركه (٢٨٠/٢ ح٣٠٠٩) من طريق عبد الله بن المبارك. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والصحابى الذى لم يسمه فى إسناده قد سماه غيره مالك بن الحويرث». ووافقه الذهبى.

- ستهم: (شعبة، وحماد بن زىد^(١)، وعباد بن عباد، وعلى بن عاصم، وخارئة بن مصعب^(٢)، وعبد الله بن المبارك) عن خالد الحذاء، عن أبى قلابة، عن أقرأه النبى ﷺ، بمثله.

تخريج الوجه الثانى:

روى هذا الوجه عن خالد الحذاء سليمان الخوزى:

- أخرجه أبو نعيم فى معرفة الصحابة (٨١٩/٢ ح٢١٤٧) من طريق عبيد الله بن موسى، عن سليمان الخوزى، عن خالد الحذاء.

(١) ورواية حماد بن زىد وردت على الشك، حيث رواها عن خالد الحذاء، عن أبى قلابة، قال: أنبأني من أقرأه النبى ﷺ، أو من أقرأه، من أقرأه النبى ﷺ: (فَيُؤْتَقُ لَا يُعَذَّبُ).

(٢) والرواية من طريق خارئة فيها تصريح أبى قلابة بالتحديث، والرواية من طريق عباد بن عباد، وعلى بن عاصم، فيها تصريح أبى قلابة بالإخبار.

وعزاه ابن الأثير في أسد الغابة (٤٢٧/٦) إلى ابن منده من طريق عبيد الله بن موسى، به.

وأخرجه أبو نعيم -أيضاً- في الموضع السابق (ح ٢١٤٨) من طريق عبيد بن عقيل، ثنا سليمان القافلاني، عن خالد الحذاء.

وذكر الدارقطني في العلل (٦٦/١٤) رواية مالك بن الحويرث، من طريق سليمان الخوزي، وقال: وهو القافلاني^(١).

وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (ص ٢٣٠) في ترجمة (٢٥٨): «(سليمان بن أبي سليمان القافلاني؛ أبو محمد). . . روى عنه عبيد الله بن موسى، فقال: سليمان الخوزي».

وبمثلها قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢١/٢).

وأشار الدارقطني في العلل -في الموضع السابق- إلى رواية العباس ابن الفضل الأنصاري، ومسدد بن عطاء.

ثلاثتهم: (سليمان القافلاني، والعباس بن الفضل، ومسدد بن عطاء) عن خالد الحذاء.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٩/١٩ ح ٦٤٣-) وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٨١٩/٢ ح ٢١٤٦)^(٢) -.

(١) جاء في المطبوع من علل الدارقطني: ..القافلاني. [بالهمزة]، والظاهر أنه تصحيف، فالدارقطني في كتابه الآخر: (الضعفاء والمتروكين) (ص ٢٣٠) ذكره باسم القافلاني. [بالتون]. وكذلك ورد في جميع المصادر التي وقفت عليها، -أي القافلاني-، إلا في المعني للذهبي (٤٣٩/١ ت ٢٥٩٥) فورد بالهمزة.

(٢) وجاء في سند أبي نعيم... عن مالك بن الحويرث رحمته الله، أن النبي ﷺ أقرأ أباه...، بينما في سند الطبراني أن النبي ﷺ أقرأه...
أقرأه...

ويلاحظ تشابه رسم (أقرأ أباه) مع رسم (أقرأه)؛ لكن يستبعد أن يكون تصحيف وقع في سند أبي نعيم؛ لأنه قد روى هذا الحديث تحت عنوان: حويرث؛ أبو مالك بن الحويرث. ثم رواه ثانية في نفس الموضع، من طريق آخر =

والحاكم -أيضاً- في مستدركه (٣/٧٢٧ ح ٦٦٣٥).

كلاهما: (الطبراني، والحاكم) من طريق عُبيد بن عَقِيلِ المقرئ، عن سليمان؛ أبي محمد القافلاني^(١)، عن عاصِمِ الجَحْدَرِيِّ.

كلاهما: (خالد الحذاء، وعاصم الجحدري) عن أبي قلابه، عن مَالِكِ ابنِ الْحُوَيْرِثِ رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أقرأه: (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق).

وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٨/٥١٣) إلى سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن مردويه، والبغوي، عن أبي قلابه عمن أقرأه النبي ﷺ، وفي رواية مالك بن الحويرث رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أقرأه وفي لفظ أقرأ إياه: (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد)، (منصوبة الذال والشاء).

وسئل الدارقطني في العلل (١٤/٦٦ ح ٣٤٢٤) عن حديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه أن النبي ﷺ أقرأه: (فيومئذ لا يعذب عذابه أحد، ولا يوثق وثاقه أحد). فقال: «يرويه خالد الحذاء، عن أبي قلابه، واختلف عنه: فرواه سليمان الخوزي؛ وهو القافلاني^(٢)، والعباس بن الفضل

= عن عبيد بن عَقِيلِ، وصدره بقوله: «(ورواه عبيد بن عَقِيلِ، عن سليمان، مثله، عن خالد، ولم يذكر أباه...». وقال أيضاً: «(ورواه غير واحد، عن خالد، عن أبي قلابه، عمن سمع النبي ﷺ، ولم يذكر مالك بن الحويرث، ولا أباه. وهو المشهور)». قلت: فينتج احتمال التصحيف، أو الخطأ الطباعي إلى سند الطبراني، والذي روى أبو نعيم الحديث عنه في معرفة الصحابة (ح ٢١٤٦). والله أعلم.

(١) يلاحظ أن القافلاني ثارة يرويه عن خالد الحذاء، وثارة يرويه عن عاصم الجحدري. والقافلاني هو أرلى من يحمل عليه هذا الاختلاف، فهو متروك الحديث كما سيأتي.

(٢) يراجع تعليقي على نسبه في الحاشية ٣، ص ٥٨٢.

الأنصاري -قاضي الموصل-، ومسدد بن عطاء، عن خالد، عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث.

وخالفهم شعبة، وهيب، وحامد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وعباد بن عباد، ومحبوب بن الحسن، والخفاف، روه عن خالد، عن أبي قلابة، عن أقرأه النبي ﷺ، ولم يسمّوه. وهو المحفوظ عن خالد». وبالنظر في هذا الاختلاف، يظهر رجحان الوجه الأول، وذلك للأسباب التالية:

١/ أن رواية الوجه الراجح يفضلون من خالفهم من حيث العدد، فقد روى الوجه الأول كما تقدم ستة من الرواة، في حين لم يرو الوجه الثاني إلا ثلاثة فقط.

٢/ أن رواية الوجه الراجح يفضلون من خالفهم من حيث الرتبة؛ فممن روى الوجه الأول شعبة، وحامد بن زيد، وابن المبارك، وعباد بن عباد المهلب، وهم ثقات أثبات، من رجال الستة^(١)، في حين أن رواية الوجه الثاني ضعفاء؛ فسلیمان القافلاني: متروك الحديث^(٢)، والعباس بن الفضل الأنصاري: متروك، واتهمه أبو زرعة^(٣)، ومسدد بن عطاء؛ لم أجد من ذكره فيما وقفت عليه من كتب الرجال.

٣/ ترجيح بعض أئمة هذا الشأن للوجه الأول، فقد رجحه الدارقطني -

(١) انظر: التقريب ص ٢٦٦، وص ١٧٨، وص ٣٢٠، وص ٢٩٠. ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (ت ١٧٥).

(٢) انظر ترجمته في: المجروحين ١/ ٣٣٣، وميزان الاعتدال ٣/ ٢٩٨.

(٣) انظر: التقريب ص ٢٩٣.

كما تقدم-، وأبو نعيم حيث قال بعد أن روى الوجه الثاني: «رواه غير واحد، عن خالد، عن أبي قلابة، عن سمع النبي ﷺ، ولم يذكر مالك بن الحويرث، ولا أباه. وهو المشهور».

دراسة إسناد الطبري:

١- محمد بن حميد الرازي التميمي؛ أبو عبد الله (د ت ق).
تقدمت ترجمة مختصرة له في التمهيد^(١)، وأنه حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه. توفي سنة: ٢٤٨.

وأزيد هنا بعض التفصيل:

قال الإمام أحمد: «إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار، وغيره أتى بأشياء لا تعرف، لا تدري ما هي؟!»^(٢).

وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، ولا سيما إذا حدث عن شيوخ بلده»^(٣).

وقال الذهبي: «وثقه جماعة، والأولى تركه»^(٤).

أما الإمام الطبري فقد صرح بتصحيح عدة روايات عنه، كما سيأتي في الحكم على السند.

٢- مهران بن أبي عَمَر العطار؛ أبو عبد الله الرازي (مد ق).

(١) ص ٢٣.

(٢) المجروحين ٢/ ٣٠٤.

(٣) الموضع السابق.

(٤) الكاشف ٢/ ١٦٦.

قال أبو حاتم: «ثقة، صالح الحديث».

ووثقه ابن معين. وقال أيضًا: «كان شيخًا مسلمًا، كتبت عنه، وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان».

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويغرب». وقال الدارقطني: «لا بأس به».

وقال البخاري والساجي: في حديثه اضطراب. وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال العقيلي: «روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها».

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام، سيئ الحفظ، من التاسعة»^(١).

٣- خارجة بن مضعب بن خارجة الضُّبَعِي؛ أبو الحجاج الخراساني السَّرَخَسِي (ت ق).

ضعفه جمهور الأئمة؛ كابن المديني، ويعقوب بن شيبه، والدارقطني.

كما ضعفه النسائي، وقال -أيضًا-: متروك الأحاديث. وقال مرة: «ليس بثقة».

وضعفه ابن معين، وأبو داود، وقال -أيضًا-: «ليس بشيء».

ونقل عباس الدوري عن ابن معين أنه كذبه.

وممن نفى عنه الكذب، أبو حاتم، وابن عدي. . .

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٤٢٩/٧، والجرح والتعديل ٣٠١/٨، والضعفاء الكبير ٢٢٩/٤، والثقات ٥٢٣/٧، وميزان الاعتدال ٥٣٢/٦، والتهذيب ١٦٧/٤، والتقريب ص ٥٤٩.

فقال أبو حاتم: «مضطرب الحديث، ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به. . . لم يكن محله محل الكذب».

وقال ابن عدي: «وهو ممن يكتب حديثه، وعندى أنه إذا خالف في الإسناد أو في المتن فإنه يغلط ولا يتعمد، وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن رواه عنه، فيكون ضعيفاً، وليس هو ممن يتعمد الكذب».

وقال الإمام أحمد: «لا يكتب حديثه».

وترك وكيع وابن المبارك حديثه.

- كما اتهمه عدة أئمة بالتدليس:

قال الإمام البخاري: «كان يدلّس عن غياث بن إبراهيم، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره». وورد نحوه عن يحيى بن يحيى.

وقال ابن حبان: «كان يدلّس عن غياث بن إبراهيم، وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات، عن الثقات الذين رأهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره».

وقال يحيى بن يحيى: «مستقيم الحديث عندنا، ولم يكن ينكر من حديثه إلا ما يدلّس عن غياث بن إبراهيم، فإننا كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض لها».

وقال الذهبي: «واه».

وقال ابن حجر: «متروك، وكان يدلّس عن الكذابين. . .»

وعده في الطبقة الخامسة من المدلسين، وهم: من ضعفوا بأمر آخر

سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيراً^(١)،^(٢).

٤- خالد بن مهران الحذاء؛ أبو المُنَازِل البصري (ع).

وثقه ابن سعد، وابن معين، والنسائي، والعجلي، وغيرهم. وقال الإمام أحمد: «ثبت».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال حماد بن زيد: «قدم علينا قدامة من الشام، فكأننا أنكرنا حفظه».

وقال شعبة لعبد الله بن نافع القرشي: «عليك بحجاج، وابن إسحاق؛ فإنهما حافظان، واكتم عليّ عند البصريين في خالد الحذاء، وهشام».

وردّ الذهبي قول شعبة، فقال: «وهذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يلتفت إليه؛ بل خالد، وهشام محتج بهما في الصحيحين، هما أوثق بكثير من حجاج، وابن إسحاق».

وقال ابن حجر: «الظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بأخرة، أو من أجل دخوله في عمل السلطان».

وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، الثقة. . . أحد الأعلام». وقال أيضاً: «ثقة، كبير القدر».

(١) انظر: تعريف أهل التقديس ص ٦٣.

(٢) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٢/٢٥٥، والضعفاء للنسائي ص ٣٦، والمجروحين ١/٢٨٨، والكامل ٣/٥٧، وميزان الاعتدال ٢/٤٠٣، والكاشف ١/٣٦٢، وتعريف أهل التقديس ص ١٧٥، والتهذيب ١/٥١٢، والتقريب ص ١٨٦.

وقال ابن حجر: «ثقة، يرسل».

وتوفي سنة: ١٤٠، وقيل بعدها^(١).

٥- أبو قلابة: عبد الله بن زيد بن عمر - ويقال: ابن عامر - الجرمي، البصري (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٧١)، وأنه ثقة، فاضل، كثير الإرسال. . . توفي سنة ١٠٤.

الحكم على الإسناد:

ضعيف جدًا؛ فيه:

١- خارجة بن مصعب: متروك، ويدلس عن الكذابين. وعده ابن حجر في المرتبة الخامسة من المدلسين. وهم من ضعفوا بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود، ولو صرحوا بالسماع، إلا إن توبع من كان ضعفه منهم يسيرًا.

٢- مهران العطار: صدوق، له أوهام، سيئ الحفظ.

٣- محمد بن حميد الرازي: حافظ ضعيف.

وقد وهى الطبري هذا الإسناد - كما تقدم -، ويظهر أن سبب ذلك، أنه من رواية خارجة بن مصعب، وقد تقدم قريبًا أنه متروك، مدلس. . . وقد يكون من أسباب توهية الطبري للسند أنه من رواية مهران

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير ٣/ ١٧٣، ومعرفة الثقات ١/ ٣٣٣، والضعفاء الكبير ٢/ ٤، والجرح والتعديل ٣/ ٣٥٢، وتهذيب الكمال ٨/ ١٧٧، وسير الأعلام النبلاء ٦/ ١٩٠، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ٩٥ ت ١٠١، وتهذيب ١/ ٥٣٣، والتقريب ص ١٩١.

الطار أيضًا، وإن كان قد روى الطبري من طريقه خبرًا وصف سنده بالصحة، لكنه ساقه متابعًا لوكيع بن الجراح^(١).

وليس من أسباب توهية الطبري لسند الحديث، أنه من رواية شيخه: محمد بن حميد؛ والذي أكثر الطبري من الرواية عنه^(٢)، فقد وقفت له على حديث رواه عنه في أحاديث الأصول في تهذيب الآثار، -والتي اشترط فيها الصحة-، قائلاً عقبه: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه، لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته.»^(٣) كما صحح له حديثًا في تهذيبه أيضًا -إلا أنه ليس من أحاديث الأصول- قائلاً: «هذا خبر صحيح»، ولم يورد له متابعات^(٤).

وإن كان سند الإمام الطبري ضعيف جدًا؛ إلا أن الحديث -كما تقدم في التخريج-؛ ثابت من روايات أخرى؛ كرواية شعبة وعباد بن عباد المهلبى وغيرهما، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عمن أقرأه النبي ﷺ.

- (١) انظر: مسند علي ص ٤٧ ح ٩٣، و ٩٤.
 (٢) وقد أحصى الشيخ أكرم زيادة عدد مرويات الطبري عنه، في الكتب المطبوعة، فبلغت: ٣٨٣٨ رواية. انظر: معجم شيوخ الطبري ص ٤٦٦.
 (٣) مسند عمر ٨٣٩/٢، ٨٣٩/٣. وروى أيضًا له من أحاديث الأصول في تهذيبه في مسند علي: ص ٤-٣. وبعد نصه على تصحيح سنده وذكر مخالفة الآخرين له، روى متابعين للخبر، وهما متابعان قاصرتان.
 (٤) انظر: مسند علي (ص ٧٧، ٧٨ ح ١٣٨).
 كما روى عنه عدة أخبار في مواضع أخرى -ليست من أصول تهذيبه- إنما نص على صحة سندها، وساق معها متابعات قاصرة. انظر: مسند عمر ٢١٤/١ ح ٣٢٨ ووصف الرواية بالصحة في ص ٢١٠، وانظر أيضًا ٢٢٤/١ ح ٣٥١ ووصف السند بالصحة في ص ٢١٩، وانظر أيضًا: ٤٩٧/٢ ح ٧٢٢، وقد وصف السند بالصحة في ص ٤٩١. وانظر أيضًا: مسند علي ص ٤٧ ح ٩٤، وقد وصف السند بالصحة في نفس الصفحة.

وقد رواه الحاكم من طريق ابن المبارك، عن خالد، به، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والصحابي الذي لم يسمه في إسناده، قد سماه غيره مالك بن الحويرث». ووافقه الذهبي.

وقال صاحب عون المعبود (١١/١٩): أبو قلابة يروي عن بعض الصحابة الذي أقرأه رسول الله ﷺ، فجهاالة الصحابة لا تقدر في صحة الحديث.

وضعف الألباني سند الحديث من رواية أبي داود في سننه (ح٣٩٩٦)، والتي قال أبو داود عقبها: «بعضهم أدخل بين خالد، وأبي قلابة رجلاً». والرواية الثانية (ح٣٩٩٧) التي وردت من طريق حماد بن زيد على الشك، حيث رواها عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، قال: «أُنْبَأَنِي مَنْ أَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ مَنْ أَقْرَأَهُ، مَنْ أَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ: فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذَّبُ»^(١).

٧٨- الموضوع الثالث:

في الجزء المفقود (ص٢٢٥):

قال الطبري: «في أسانيدنا نظر، وذلك ما: . .

ح٣٥٥- حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا هشيم، عن أبي حُرَّة، عن الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: «(أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)».

ثم روى الطبري بسنده المتقدم، -ولكن فيه تصريح هشيم بالإخبار-، عن النبي ﷺ، قوله -ح٣٥٧-: «(كَفَى بِهِ شُعْأً أَنْ أُذْكَرَ عِنْدَ الرَّجُلِ،

(١) ضعيف سنن أبي داود (ص٣٢٢ ح٣٩٩٦، وح٣٩٩٧).

فلا يُصَلِّي عليَّ)).

وهذا الخبر سبقت دراسته في الفصل السابع (ح ٧٣).

وذكرت في الحكم على السند -ح ٣٥٥- أنه ضعيف، للأسباب التالية:

١- فيه هشيم: كثير التدليس، في المرتبة الثالثة من المدلسين، وروايته في سند الطبري معنعة.

٢- وفيه أبو حرة^(١): صدوق. . تكلموا في روايته عن الحسن، وكان يدلس عنه، وقد عنعن أيضًا.

٣- إرسال الحسن البصري.

أما الحديث ٣٥٧ فهو كسابقه؛ إلا أن هشيمًا قد صرح فيه بالإخبار.

فيظهر من قول الطبري في الخبرين: إن في أسانيدهما نظرًا أنه راجع للأسباب المتقدمة أو بعضها، والتعليل بإرسال الحسن أظهر؛ لأن الطبري قد صرح في مواضع أخرى بأنه يضعف مراسيله، كما سبق أن ذكرت. والله أعلم.

وفيما يلي سأتناول بالدراسة تصحيح الإمام الطبري لأخبار رواة مدلسين لم يصرحوا فيها بالسماع. .

(١) مما ذكرته في ترجمته، قول غندر: ((وقفت أبا حرة على أحاديث الحسن؟، فقال: لم أسمعها من الحسن. أو قال: فلم تنف على شيء منها أنه سمعه، إلا حديثًا أو حديثين)). وقال البخاري: ((تكلموا في روايته عن الحسن)).

رواة مدلسون صحح الإمام الطبري أخبارهم، ولم يصرحوا فيها بالسماع:

١. قتادة بن دَعَامَة بن قتادة السُّدُوسي؛ أبو الخطاب، البصري (ع).
تقدمت الترجمة له في (ح ٦١)، وأنه من جلة التابعين، ثقة، ثبت، وتوفي سنة: ١١٧.

ووصفه بالتدليس النسائي، وابن حبان، والحاكم، والخطيب، والذهبي، والمقدسي، والعلائي، والحلي.

وعده ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(١).
وقال شعبة: «كنت أعرف إذا حدثنا قتادة ما سمع مما لم يسمع؛ كان إذا جاء ما سمع؛ قال: ثنا أنس، وثنا الحسن، وثنا مطرف، وثنا سعيد، وإذا جاء ما لم يسمع؛ يقول: قال سعيد بن جبير، وقال أبو قلابة». وقال شعبة أيضًا: «كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: ثنا كتبت، وإذا قال: حدث لم أكتب»^(٢).

ومما رواه الطبري عن قتادة:

٧٩- حديث النبي ﷺ:

((لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصوره . . .)) الحديث، رواه الطبري من طريق معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي الأسود الدَّيْلِي، قال: انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة، مع الأشعري إلى عمر بن

(١) وهم من أكثر منه، فلم يحتج الأئمة من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

(٢) الكفاية ٢/ ٣٨٨.

الخطاب ﷺ، فلقينا عبد الله بن عمرو. . فقال: يوشك ألا يبقى في أرض العجم من العرب إلى قتيل أو أسير. . فذكرنا لعمر بن الخطاب ﷺ قول عبد الله بن عمرو. . -إلى أن قال: - فخطب عمر بن الخطاب يوم الجمعة، قال: فقال: إن نبي الله ﷺ كان يقول: . . . فذكر الحديث^(١).

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهته، ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته ورواته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين، - [وذكر منها:]. . والأخرى: أن قتادة عندهم من أهل التدليس، معروف عندهم بذلك، وغير جائز عندهم أن يحتج من رواية المدلس، وإن كان

(١) مسند عمر ١١٥/٢، ١١٦ - ح ٣٥ -

أخرجه الحاكم في مستدركه ٤/ ٥٩٣ (ح ٨٦٥٣) من طريق معاذ بن هشام، به، بمثله. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، وزاد البخاري، مع مسلم. والفضاء المقدسي في المختارة ١/ ٢٥١ (ح ١٤١، و١٤٢) من طريق معاذ بن هشام، به. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٣١٢: «قلت رواه أبو يعلى عن شيخه أبي سعيد، فإن كان هو مولى بني هاشم فرجاله رجال الصحيح».

وذكره ابن حجر في المطالب العالية ١٧/ ٥٩٥ (ح ٤٣٥٢) عن إسحاق بن راهويه، عن معاذ بن هشام، به، بمثله. وقال ابن حجر: «فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود، ورجالهم ثقات». ثم ذكره -ص ٦٠٠- عن أبي يعلى، من طريق معاذ بن هشام، به، بنحوه. وكل ما سبق من الطرق يرويه قتادة بالنعنة. وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ٩ ح ٨) ومن طريقه الدارمي في سننه ٢/ ٢٨٠ (ح ٢٤٣٣)، والفضاء المقدسي في المختارة ١/ ٢٣٢ (ح ١٢٧، و١٢٨) - عن همام، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع، عن عمر ﷺ، مرفوعاً، بنحوه.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٤/ ١٢ (ح ١٧٩٧) بنحوه، مختصراً. وقال البخاري: «ولا يعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان».

والحاكم في مستدركه ٤/ ٤٤٦ (ح ٨٣٨٩) بلفظه. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.

كلاهما: (البخاري، والحاكم) من طريق همام، به.

وجاءت رواية قتادة عند جميع من سبق بالنعنة.

وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني ١/ ٥٣٩ (ح ٢٧٠).

عدلاً، إلا بما قال فيه: حدثنا أو سمعت، وما أشبه ذلك مما يدل على سماعه».

قلت: قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: لم يسمع -[أي قتادة]- من أبي الأسود الديلي^(١).

وقال ابن حجر في المطالب العالية: «فيه انقطاع بين قتادة وأبي الأسود، ورجاله ثقات»^(٢).

٨٠- وكذلك روى الطبري خبراً من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن يونس بن جُبَيْر، عن كثير بن الصلت، قال كان ابن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف فمرا على هذه الآية، فقال زيد ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((الشيخ والشيخة فارجموهما البتة))، فقال عمر: لما أنزلت أتيت النبي ﷺ، فقلت: أكتبنيها، فكانه كره ذلك. . الحديث^(٣).

ثم صحح الطبري سند الخبر بمثل عبارته في المثال السابق، وذكر من علل المخالفين التي ضعفوا بها الخبر: «. . والثانية: أن قتادة من أهل التدليس، ولا يحتج عندهم من حديث المدلس في الدين إلا بما قال: فيه سمعت أو حدثنا، وما أشبه ذلك، وليس ذلك كذلك في هذا الخبر».

(١) التهذيب ٣١٧/٨.

(٢) ٥٩٦/١٧.

(٣) مسند عمر ٨٧٠/٢، ٨٧١ ج ٣٧.

أخرجه النسائي في الكبرى ٢٧٠/٤ (ح ٧١٤٥)، والإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٥٩٦)، والحاكم في مستدركه ٤٠٠/٤ (ح ٨٠٧١) وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)). ووافقه الذهبي. كلهم من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، به. وكلها حُدث بها قتادة بالنعنة.

قلت: يلاحظ في هذا المثال -الثاني-؛ أنه من رواية شعبة عن قتادة؛ فلا يخشى من تدليس قتادة هنا؛ لقول شعبة: «كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: سمعت وحدثنا، حفظته. وإذا قال: عن فلان تركته». . وقال شعبة -أيضًا-: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»^(١).

وقد صححه الحاكم كما تقدم في تخريج الحديث، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

٢. سليمان بن مهران الأسدي، الكاهلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي الأعمش (ع).

تقدمت الترجمة له في (ح ٤١)، وأنه ثقة حافظ. . توفي سنة: ١٤٨. ووصفه بالتدليس ابن حبان، والكرابيبي، والنسائي والدارقطني، وغيرهم.

وهناك من لم يقبل تدليسه، إلا ما صرح به بالسماع، وهناك من قبل تدليسه، كما سيأتي. .

قال أبو الفتح الأزدي: «... فنحن نقبل تدليس ابن عيينة، ونظرائه؛ لأنه يحيل على مليء ثقة، ولا نقبل من الأعمش تدليسه؛ لأنه يحيل على غير مليء، والأعمش إذا سأله عمن هذا؟ قال: عن موسى بن طريف، وعباية بن ربيعي. .»^(٢).

وذكر الخطيب البغدادي أنه يدلس تدليس التسوية، فقال: «وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه؛ لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٦٣٠.

(٢) الكفاية ٢/ ٣٨٧.

رجلاً يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، وسفيان الثوري، وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا»^(١).

وقال الذهبي: «وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال: (حدثنا)، فلا كلام. ومتى قال: (عن)، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال. قال ابن المديني: الأعمش كان كثير الوهم في أحاديث هؤلاء الضعفاء»^(٢).

قلت: قول الذهبي في حمل عننة المدلس على الاتصال إذا كانت عن شيخه المكثّر عنه، هو قول عام؛ لكن قد يظهر للإمام الناقد في أخبار بعينها ما يجعله لا يحمل تلك العننة على الاتصال، إذ أن هناك روايات للأعمش عن هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم الحافظ الذهبي، قد صرح الأئمة بأنه لم يسمعها منهم أو دلّسها. فقد قال الثوري: لم يسمع الأعمش حديث إبراهيم في الضوء من القهقهة منه. وقال الإمام أحمد -في حديث^(٣) رواه الأعمش عن أبي وائل. -: «كان الأعمش يدلّس هذا الحديث؛ لم يسمعه من أبي وائل. . . كان الأعمش يرويه عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن أبي وائل، فطرح الحسن بن عمرو،

(١) الكفاية ٢/ ٣٩٠.

(٢) وقال د. مسفر الدميني: «وقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية، لكنه مكثّر من التدليس، كما أنه يدلّس عن الضعفاء والمجهولين، والمتروكين، ويُسوي الحديث، فمن الضعفاء الذين كان يدلّس عنهم: أبان، ويزيد الرقاشي -وذكر مجموعة منهم، ثم قال: [ومن كان هذا حاله فهو من أهل المرتبة الثالثة، أو الرابعة، وليس من الثانية، ولا يشفع له أنه من صغار التابعين، وأنه يدلّس عن أنس، وغيره من الصحابة والتقات، والله أعلم]]. التدليس في الحديث ص ٣٠٥.

(٣) وهو: كنا لا نتوضأ من موطأ.

وجعله عن أبي وائل، ولم يسمعه منه». وقال ابن معين - في حديث^(١) رواه الأعمش عن أبي صالح. . -: «لم يسمع هذا الحديث من أبي صالح»^(٢).

وقد قال الخطيب: «وإن كان رجل معروفاً بصحبته لرجل والسماع منه. . . ممن يكون الغالب عليه السماع ممن حدث عنه؛ فأدرك عليه أنه أدخل بينه وبين من حدث عنه رجلاً غير مسمى، أو أسقطه، ترك الحديث الذي أدرك عليه فيه أنه لم يسمعه، ولم يضره ذلك في غيره، حتى يدرك عليه فيه مثل ما أدرك عليه في هذا فيكون مثل المقطوع»^(٣).

والخلاصة: أن الذهبي يرى أن الأعمش متى قال: عن، فقد تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخه الذين أكثر عنهم. .

أما الفسوي فسبق أن ذكرت في بداية هذا الفصل أنه قال: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يعلم أنه مدلس، يقوم مقام الحجة».

وقال العلائي: «مشهور بالتدليس، مكثر منه»^(٤)! إلا أن العلائي بالمقابل مثلاً للطبقة الثانية من طبقات المدلسين بسليمان الأعمش. فقال: «وثانيها: من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك لإمامته، أو لقلّة تدليسه في جنب ما روى، أو أنه لا يدلس إلا عن ثقة، وذلك كالزهري، وسليمان الأعمش. .»^(٥).

(١) وهو: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن.

(٢) انظر: جامع التحصيل ص ١٨٩-١٩٠.

(٣) الكفاية ٤٠٩/٢.

(٤) جامع التحصيل ص ١٨٨.

(٥) ص ١١٣.

وقال ابن حجر: «ثقة، حافظ. . . لكنه يدلّس». وعده -أيضاً- في المرتبة الثانية من مراتب الموصوفين بالتدليس.

قلت: ظهر من تعريف العلائي المتقدم ثلاثة أسباب لاحتمال الأئمة تدليس أصحاب هذه المرتبة الثانية: وهي (لإماتهم، أو قلة تدليسهم، أو أنه لا يدلّس إلا عن ثقة). وليس الأعمش ممن لا يدلّس إلا عن ثقة، لقول أبي الفتح -السابق-: إنه يحيل على غير مليء. . . كما أنه ليس مقلداً، بتصريح العلائي نفسه -كما تقدم عنهما، ولكن وُضع العلائي له في أصحاب المرتبة الثانية، يُفهم منه أن كثرة تدليسه لم تبلغ كثرة تدليس من اعتبرهم في أصحاب المرتبة الثالثة، أو أنها في جنب ما رواه تُعد قليلة، فهو إمام حافظ، شيخ الإسلام، والمحدثين^(١)، وقال العجلي: «يقال ظهر له أربعة آلاف حديث، ولم يكن له كتاب»^(٢). . .

وقد سئل ابن المديني عن الرجل يدلّس، أيكون حجة فيما لم يقل: حدثنا؟ قال: «إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا»^(٣).

فالمراجع -والله أعلم- أن الأعمش تقبل عنعنته، ما لم يتبين تدليسه. . . ويميز ذلك أئمة هذا الشأن.

ومما رواه الطبري عن الأعمش:

٨١- أن النبي ﷺ قال: ((من يضمن عني ديني، ويقضي عدااتي، ويكون معي في الجنة)).

رواه الطبري من طريق شريك، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو،

(١) انظر الألقاب التي نعت بها الذهبي في سير الأعلام ٢٢٦/٦.

(٢) معرفة النقات ٤٣٢/١.

(٣) الكفاية ٣٨٧/٢.

عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن علي عليه السلام، عن النبي ﷺ.

ورواه أيضًا من طريق شريك، به، ولفظه: عن علي عليه السلام قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] قال: جمع رسول الله ﷺ عليه أهل بيته، فاجتمعوا ثلاثين رجلاً، فأكلوا وشربوا، وقال لهم: «(من يضمن عني ذمتي ومواعيدي، وهو معي في الجنة، ويكون خليفتي في أهلي؟)». . . فقال علي عليه السلام: «(أنا)»^(١).

كما رواه من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن زهير بن الأقرم -إن شاء الله، شك يحيى-، عن علي عليه السلام، مرفوعاً، بمثله^(٢).

(١) مسند علي ص ٦٠ - ح ٣، ٥ -.

(٢) ح ٤ - ولم أجد من خرج من هذا الطريق.

أما الحديث من طريق شريك السابق، فأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٨٨٣) بنحو لفظ الطبري في (ح ٥). والطبراني في المعجم الأوسط ٢٧٦/٢ (ح ١٩٧١) مختصراً. وقال الطبراني: «(لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا شريك، وأبو عوانة)».

والضياء المقدسي في المختارة ١٣١ / ٢ (ح ٥٠٠) بنحو لفظ الطبري في (ح ٥).

ثلاثتهم: (أحمد، والطبراني، والضياء) من طريق شريك، به.

وذكره البخاري في تاريخه ٣٢/٦ ت: (عباد بن عبد الله الأسدي) من طريق شريك به، بنحوه. وقال البخاري عن عباد: «(سمع علياً عليه السلام... فيه نظر)».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١١٣/٩: «(رواه أحمد، وإسناده جيد)».

وقال أيضًا في ٣٠٣/٨: «(رواه البزار واللفظ له، وأحمد باختصار، والطبراني في الأوسط باختصار أيضًا، ورجال أحمد، وأحد إسناده البزار رجال الصحيح، غير شريك وهو ثقة)».

- وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢٨٢٦/٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٢/٣، كلاهما من طريق عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله ابن الحارث، قال: قال علي عليه السلام: لما نزلت هذه الآية (وأنذر عشيرتك الأقربين)؛ قال لي رسول الله: «(اصنع لي رجل شاة بصاع من طعام...)» فذكر الحديث بنحوه، مع زيادة.

- وذكر الطبري بعد أن صحح الخبر (ح ٣، ٤، ٥) أنه على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل، فذكر منها: (أن الحديث قد حدث به عن المنهال بن عمرو، غير الأعمش، فقال فيه: عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ). =

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل...» -[وذكر منها:]- أن الأعمش عندهم مدلس، ولا يجوز عندهم من قبول خبر المدلس إلا ما قال فيه: حدثنا، أو سمعت، وما أشبه ذلك».

قلت: ولم أجد فيما وقفت عليه من الكتب التي خرجت هذا الحديث من أعله بعنونة الأعمش.

٨٢- كما صحح الطبري سنداً ما رواه من طريق سفيان، عن سليمان -[الأعمش]-، عن ذكوان -[أبي صالح]-، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً:

= ثم روى هذه المخالفة، من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال ابن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن ابن عباس، عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني عبد المطلب...» الحديث. وفيه قوله: «هذا -[أي علي رضي الله عنه]- أخي ووصي وخليفتي فيكم، فاسمعوا وأطيعوا».

وأخرجها أيضاً في تاريخه ٥٤٢/١، وأخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨٧/٤ من نفس طريق الطبري.

وقال ابن كثير في تفسيره ٣٨٠/١٠: «تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم بن أبي مريم، وهو متروك، كذاب، شيعي، اتهمه علي بن المدني وغيره بوضع الحديث، وضعفه الأئمة، رحمهم الله».

- وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ١٧٩/٢ من طريق يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، قال: فحدثني من سمع عبد الله بن الحارث بن نوفل، واستكتمني اسمه، عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «وأنذر عشيرتكم الأقربين. واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين» قال رسول الله ﷺ: «عرفت أني إن بادأت بها قومي رأيت منهم ما أكره... فاصنع لنا يا علي رجل شاة على صاع من طعام، وأعد لنا عس لبن، ثم اجمع لي بني عبد المطلب»... الحديث، وليس فيه قوله لعلي: هذا أخي ووصي... إلخ.

وذكر الدارقطني الخلاف في طرق الحديث، ثم قال: «والأشبه بالصواب حديث سلمة، عن ابن إسحاق». انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧٧/٣).

((أربع من الجاهلية، لن يدعها الناس. . .)) الحديث^(١).

قلت: يلاحظ أن رواية الأعمش هنا، هي عن شيخه الذي يكثر عنه، ذكوان؛ أبي صالح. وقد تقدم ذكر رأي الذهبي أن هذا النوع من الرواية يحمل على الاتصال.

ولم أجد فيما وقفت عليه من الكتب التي ذكرت هذا الحديث من أعلاه بعنونة الأعمش.

٨٣- وروى الطبري من طرق عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، عن خُرْشَة بن الحُرِّ، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً: ((ثلاثة لا يكلمهم الله: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مئة، والمسبل إزاره، والمُتَفَقُّ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِيفِ الفاجرة)).

ثم روى الطبري متابعة لسليمان بن مسهر، من طريق أبي زرعة، عن خرشة بن الحر، به، بنحوه، مع زيادة^(٢). وصدر الطبري هذه الأخبار بأنها مما صحح سنده.

(١) مسند علي ص ٨، ح ١٠، وعبارته في تصحيح السند ص ٥. أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤١١/٧ ح ٣١٤٢) من طريق شيخ الطبري، به، بلغظه. وأخرجه مسلم في الإيمان: باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنيابة (ح ٦٧) وأحمد في مسنده (ح ٨٩٠٥، و١٠٤٣٤).

كلاهما: (مسلم، وأحمد) من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ثَنَانٌ فِي النَّاسِ مِمَّا يَهْمُ كُفْرُ: الطُّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَابَةُ عَلَى الْمَيِّتِ)). وكلها وردت عن الأعمش بالعنونة. - وأخرجه الترمذي في الجنائز: باب ما جاء في كراهية النوح (ح ١٠٠١)، وأحمد في مسنده (ح ٩٣٦٥) من طريق عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عن أبي الرَّبِيعِ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((أَزْبَغَ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لَنْ يَذْغَهُنَّ النَّاسُ...)) الحديث، بنحوه. وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن)).

(٢) مسند علي ص ٥٥-٥٦ (ح ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥). أخرجه مسلم في الإيمان: باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار... (ح ١٠٦)، وأبو داود في اللباس: باب ما جاء في إسبال الإزار (ح ٤٠٨٨)، والنسائي في الزكاة: باب المنان بما أعطى (ح ٢٥٦٥)، والإمام أحمد =

وكما ظهر في تخريج الحديث في الحاشية، فإن الإمام مسلم قد أخرج هذا الحديث في صحيحه من نفس طريق الأعمش، عن سليمان ابن مسهر، وكانت رواية الأعمش بالعنعنة. وقد رواها الإمام مسلم متابعاً لرواية أبي زرعة، عن خرشة بن الحر، المتقدمة عنده.

ثم روى الطبري شاهداً لبعض ما ورد فيه، من طريق أبي معاوية، ووكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: ((ثلاثة لا ينظر الله إليهم، ولا يزيكهم، ولهم عذاب أليم: رجل بايع إماماً لدنياً - إلى أن قال: - ورجل كان له فضل ماء على الطريق فمنعه ابن السبيل، ورجل أقام سلعته بالبقيع بعد العصر، فحلف...)). الحديث. ثم روى له متابعه من طريق شعبة، عن الأعمش، به، بمثله^(١).

= في مسنده (ح ٢١٤٠٥) و(ح ٢١٤٠٨).

كلهم من طرق عن الأعمش، عن سليمان بن مسهر، بنحوه. وكلها رواها الأعمش بالعنعنة. سوى ما جاء من طريق الإمام أحمد في (٢١٤٠٥) فقد صرح فيه الأعمش بالسماع. - وأخرجه مسلم في الموضع السابق، وأبو داود في الموضع السابق (ح ٤٠٨٧)، والترمذي في أبواب البيوع: باب ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذباً (ح ١٢١١) - وقال الترمذي: ((حديث حسن صحيح))، والنسائي في الموضع السابق (ح ٢٥٦٤)، وابن ماجه في التجارات: باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع (ح ٢٢٠٨)، والإمام أحمد في مسنده (ح ٢١٣١٨). كلهم من طريق شعبة، عن علي بن مذكّر، عن أبي زرعة، بنحوه مع زيادة. كلاهما: (سليمان بن مسهر، وأبو زرعة) عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر رضي الله عنه، مرفوعاً. (١) الموضع السابق (ح ١١٦، ١١٧). وعبارته في تصحيح السند وردت في ص ٥٤.

أخرجه البخاري في المساقاة: باب إثم من منع ابن السبيل من الماء (ح ٢٣٥٨) بنحوه. ومسلم في الإيمان: باب بيان غلط تحريم إسبال الإزار... (ح ١٠٨) بنحوه. والترمذي في السير: باب ما جاء في نكث البيعة (ح ١٥٩٥) بنحوه، مختصراً، وقال الترمذي: ((حديث حسن صحيح...)).

وأبو داود في البيوع: باب في منع الماء (ح ٣٤٧٤) بنحوه.

والنسائي في البيوع: باب الحلف الواجب للخديعة في البيع (ح ٤٤٦٧) بنحوه.

وإبن ماجه في التجارات: باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع (ح ٢٢٠٧) بنحوه. =

قلت: يلاحظ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنها من رواية الأعمش، عن شيخه المكثّر عنه أبي صالح. والمتابعة من رواية شعبة، الذي قال -كما تقدم-: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة».

٣. عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السبيعي (ع). تقدمت الترجمة له في (ح ٣٩)، وأنه ثقة، مكثّر، عابد. . . اختلط بأخرة. توفي سنة: ١٢٦، وقيل: بعدها.

ووصفه بالتدليس ابن حبان، والنسائي، والكرائسي، والحاكم، وغيرهم.

وقال ابن حجر: «ذكره في المدلسين. . . أبو جعفر الطبري^(١)».

قلت: الذي وقفت عليه من كتب الطبري، أنه صحح أسانيد أخبار من طريق أبي إسحاق السبيعي، لم يصرح فيها بالسماع، ثم نقل الطبري عن الآخرين أنهم خالفوه في تصحيحه، لعل منها: أن أبا إسحاق السبيعي عندهم مدلس -كما سيأتي قريباً- . .

وقال شعبة: «سمعت أبا إسحاق يحدث عن الحارث بن الأزعم بحديث، فقلت له: سمعت منه؟ فقال: حدثني به مجالد، عن الشعبي،

= والإمام أحمد في مسنده (ح ١٠٢٢٦) بنحوه.

كلهم من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً. وكلها رواها الأعمش بالعنعنة، سوى رواية البخاري فقد صرح فيها بالسماع.

- كما صحح الطبري سند ما رواه من طريق إبراهيم المسعودي، عن أبيه، عن جده، عن الأعمش، عن عثمان؛ أبي اليقظان، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «(ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي

لهجة أصدق من أبي ذر)». مسند علي ص ١٥٩، ح ٢٥٩.

(١) التهذيب ٢/٢٨٦.

عنه»^(١).

وقال الجوزجاني: «وكان قوم من أهل الكوفة، لا يحمد الناس مذاهبهم، هم رؤوس محدثي الكوفة؛ مثل أبي إسحاق؛ عمرو بن عبد الله، ومنصور، والأعمش، وزبيد بن الحارث الياامي، وغيرهم من أقرانهم، احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة، فأما أبو إسحاق، فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم، إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء التي إذا عرضها الأمة على ميزان القسط، الذي جرى عليهم سلف المسلمين، . . . لم تتفق عليها، كان الوقف في ذلك عندي الصواب؛ لأن السلف أعلم»^(٢).

أما الفسوي فقد قال: «وحديث سفيان، وأبي إسحاق، والأعمش، ما لم يعلم أنه مدلس، يقوم مقام الحجة»^(٣).

وقال الذهبي: «ربما دلس»^(٤). بينما قال العلائي: «مكثر من التدليس»^(٥).

وعده ابن حجر في أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين.

ومما رواه الطبري عن أبي إسحاق السبيعي:

٨٤- قول علي عليه السلام: ((سَمَى الله الحربَ خَذَعَةً على لسانِ رسوله ﷺ)).

(١) الموضع السابق.

(٢) أحوال الرجال ص ٧٨.

(٣) المعرفة والتاريخ ١٤/٣.

(٤) تاريخ الإسلام ٨/١٩٤.

(٥) جامع التحصيل ص ٢٤٥.

رواه الطبري من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن علي عليه السلام ^(١).

(١) مسند علي ص ١١٨، ح ١٣.

أخرجه الطيالسي (ص ٢٥ ح ١٧٢) عن قيس، بنحوه.

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥٣٩/٦ ح ٣٣٦٦٢) من طريق زكريا بن أبي زائدة، بنحوه، مع زيادة من قول علي عليه السلام.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند (ح ٦٩٦).

وأبو يعلى في مسنده (ص ١٣١ ح ٤٩٤).

والطبري كما تقدم- واللفظ له.

ثلاثهم: (عبد الله بن أحمد، وأبو يعلى، والطبري) من طريق شريك، بنحوه.

وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٣٦٦/٧) من طريق سفيان الثوري، بنحوه.

أربعتهم: (قيس، وزكريا بن أبي زائدة، وشريك، وسفيان الثوري) عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن علي عليه السلام.

وكل الطرق وردت عن أبي إسحاق بالنعنة.

* كما زوي حديث علي عليه السلام بواسطة بين سعيد بن ذي حدان، وعلي عليه السلام:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٣٨/٦ ح ٣٣٦٦١) عن وكيع.

وأخرجه أحمد في مسنده (ح ٦٩٧).

والطبري في مسند علي (ص ١٢٠ ح ١٩٢).

كلاهما: (أحمد، والطبري) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

كلاهما: (وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي) عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، عن علي عليه السلام.

سمع علياً، يقول: ((سمى رسول الله ﷺ الحرب خدعة)). واللفظ للطبري. وكل الطرق وردت عن أبي إسحاق

بالنعنة.

وقد سئل الدارقطني في العلل الواردة (٣/٢٢٧ ح ٣٧٦) عن هذا الحديث.. عن علي عليه السلام قال: ((قضى الله على لسان رسول

الله ﷺ إن الحرب خدعة)). فقال: هو حديث يرويه أصحاب أبي إسحاق، عنه، عن سعيد بن ذي حدان عن علي عليه السلام.

ورواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن ذي حدان، قال حدثني من سمع علياً، وهو أصح؛ لأن سعيد بن ذي حدان لم يدرك علياً.

* كما روي قول: (الحرب خدعة) عن علي عليه السلام موقوفاً:

أخرجه البخاري في المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام (ح ٣٦١١) ولفظه: قال علي عليه السلام: إذا خدثتكم عن رسول

الله ﷺ: فلا أنجز من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا خدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، سمعت

رسول الله ﷺ يقول: ((بأنبي في آخر الزمان قوم خدثاء الأسنان، شفهاء الأخلام، يقولون من خير قول البرية، يترفون من

الإسلام كما يترق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأئتما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن

قتلهم يوم القيامة)).

وأخرجه مسلم في الزكاة: باب التحريض على قتل الخوارج (١٠٦٦) بنحوه.

ثم قال الطبري: «... وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل -[وذكر منها:]- أن أبا إسحاق عندهم من أهل التدليس، وغير جائز الاحتجاج من خبر المدلس عندهم، مما لم يقل فيه: حدثنا أو سمعت وما أشبه ذلك».

قلت: ولم أجد فيما وقفت عليه من الكتب التي ذكرت الحديث من أعله بعننة أبي إسحاق.

إنما أعلّ بأمْر آخر، فقد ذكر الدارقطني في العلل -كما تقدم في تخريج الحديث-، أن الأصح قول من قال: حدثني من سمع عليّاً؛ لأن سعيد بن ذي حدان لم يدرك عليّاً.

٨٥- كما روى الطبري خبراً من طريقين عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي عليه السلام، قال: جاء عمار يستأذن على النبي ﷺ، فقال: ((اأذنوا له، مرحباً بالطيب المطيب)).

كما رواه من طريق شعبة، ومن طريق شريك -أيضاً-

-
- = وأبو داود في السنة: باب في قتال الخوارج (ح ٤٧٦٧) بمثله.
- والنسائي في الكبرى (ح ١٦٠/٥ ح ٨٥٦٣) بنحوه وأحمد في مسنده (ح ٦١٦) بنحوه.
- والطبري في مسند علي (ص ١١٩ ح ١٨٨، ١٩٠) واقتصر الطبري على قول علي عليه السلام: ((إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ؛ فلأن أجز من السماء، أحب إلى من أن أكذب على رسول الله ﷺ، وإذا حدثتكم عن الحرب؛ فإنما الحرب خدعة)).
- أ.هـ. كلهم من طريق سويد بن غفلة، عن علي عليه السلام.
- وأخرجه الطيالسي في مسنده (ص ١٧ ح ١٠٥) ولفظه عن علي عليه السلام: ((إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلتن آخر من السماء، أحب إلي من أن أقول عن رسول الله ﷺ ما لم يقل، وإذا حدثتكم برأيي فإن الحرب خدعة)).
- وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١١٢٧) بنحوه.
- وأبو يعلى في مسنده (ص ١٤٢ ح ٥٥٩) بمثله.
- وأخرجه الطبري في مسند علي (ص ١٢٩ ح ١٩١) بنحوه.
- كلهم من طريق عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، عن علي عليه السلام.

كلاهما: (شعبة وشريك) عن أبي إسحاق، به، بنحوه^(١).

ثم قال الطبري: «... وهذا خبر عندنا صحيح سند، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل -[وذكر منها:]- أن أبا إسحاق عندهم مدلس، ولا يحتج عندهم من خبر المدلس بما لم يقل فيه: حدثنا، وسمعت وما أشبه ذلك»^(٢).

قلت: يلاحظ في المتابعة الثانية أن الطبري رواها من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، به.

وقد تقدم قول شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»^(٣).

(١) أخرجه الترمذي في المناقب: باب مناقب عمار بن ياسر رضي الله عنه (ح ٣٧٩٨) وقال الترمذي: «قال هذا حديث حسن صحيح». وأخرجه ابن ماجه في السنة: فضل عمار بن ياسر (ح ١٤٦). وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٧٧٩). وأخرجه الحاكم في مستدركه ٤٣٧/٣ (ح ٥٦٦٢) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. كلهم من طريق سفيان، بمثله.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ٩٩٩)، والطبري في مسنده ١٨/١ (ح ١١٧) من طريق شعبة، بنحوه. وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ١٣١ ح ٤٩٢) من طريق شريك.

ثلاثتهم: (سفيان، وشعبة، وشريك) عن أبي إسحاق، عن هانئ بن هانئ، عن علي رضي الله عنه، مرفوعاً. وليس في شيء من هذه الطرق تصريح أبي إسحاق بالسماع.

(٢) مسند علي ص ١٥٥ (ح ١٤، ١٥، ١٦، ١٧).

(٣) وانظر أيضاً: مسند علي ص ٢٤٦ - ح ٣٦-، حيث روى الطبري خبراً من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الخليل، عن علي رضي الله عنه، قال: «(كان للمغيرة بن شعبة رمح، كنا إذا خرجنا مع رسول الله ﷺ تركه...)» الحديث. ثم قال الطبري: «(وهذا خبر عندنا صحيح سند، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً، غير صحيح لعلل -[وذكر منها:]- أنه من رواية أبي إسحاق، وأبو إسحاق كان من أهل التدليس، وخبر المدلس عندهم، غير جائز الاحتجاج به في الدين؛ إلا بما قال فيه: حدثنا أو سمعت، وما أشبه ذلك من القول الذي يدل على السماع)».

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٨٨١/٢ (ح ٣٨- ح ٤٢) حيث روى الطبري خبراً من طرق عن (سفيان، وشعبة، وزكريا، ووكيع). أربعهم: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «(كان المشركون لا يفيضون من جمع...)» الحديث. ثم قال: «(وهذا خبر عندنا صحيح سند، لا علة فيه توهنه ولا سبب يضعفه لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقله، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح)»... =

٤. محمد بن مسلم بن تَدْرُس القرشي الأَسدي؛ أبو الزُّبَيْر المكي، مولى حكيم بن حزام (ع)^(١).

وقد اختلف فيه؛ لكن الأكثر على تعديله، وبعضهم جرحه.
- ما جاء في تعديله:

قال عطاء بن أبي رباح: «... كان أبو الزبير أحفظنا».

ووثقه ابن سعد، -وزاد: «كثير الحديث»-، وابن المديني، -وزاد: «ثبت»-، والعجلي، والنسائي. ووثقه ابن معين، -وقال مرة: «صالح»-.

وروى عنه الإمام مالك، وهو لا يروي إلا عن ثقة.

وذكره ابنُ جَبَّان في الثقات، وَقَالَ: «وكان من الحفاظ... ولم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجع في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله».

وقال الإمام أحمد: «قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إلى من أبي

= لكنه لم يذكر من علته عند الآخرين: تدليس أبي إسحاق.

- وانظر أيضًا: مسند عمر ٩٢٣/٢ -ح-٤٨-، حيث روى خبرًا من طريق أبي بكر، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال عند الوصية: ((ادعوا لي هؤلاء النفر...)) الأثر. ثم روى متابعة لأبي إسحاق، بمثله. ثم قال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده لا علة فيه توهمه ولا سبب يضعفه. ولم يذكر عن الآخرين مخالفة له في تصحيحه.

- وانظر أيضًا: مسند عمر ٩٣٩/٢ -ح-٤٩- حيث روى خبرًا من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، قال: ((جاء ناس من أهل الشام إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقالوا إنا قد أصبنا أموالاً...)) الأثر.

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهمه ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته. وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعل»- لكنه لم يذكر من علته عند الآخرين تدليس أبي إسحاق-

(١) روى له البخاري مقروئًا بغيره.

سفيان لأنه أعلم بالحديث منه، وأبو الزبير ليس به بأس».

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة صدوق، وإلى الضعف ما هو».

وقال الساجي: «صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به».

وقال ابن عدي: «ولا أعلم أحداً عن الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أنه يروى عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروى أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق، وثقة، لا بأس به».

- ما جاء في جرحه:

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: «كان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير». قلت لأبي يضعفه؟ قال: «نعم».

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: «حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير». أي كأنه يضعفه.

وقال الشافعي: «أبو الزبير يحتاج إلى دعامة، أي من يدعم حديثه».

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إلي من أبي سفيان».

وسئل أبو زرعة عنه. فقال: «روى عنه الناس». فسئل: يحتج بحديثه؟ قال: «إنما يحتج بحديث الثقات».

وتكلم فيه شعبة، ومن ذلك أنه سئل: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: «رأيت يزن ويسترجح في الميزان»^(١).

(١) تنظر الإجابات عما قال فيه شعبة، في بيان الوهم لابن القطان ٣٢٢/٤، والبناء على القبور للمعلمي ص ٨١....

- وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الصدوق». وقال في موضع آخر: «ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل: يدلس».

وقال ابن حجر: «صدوق، إلا أنه يدلس».

قلت: والراجع -والله أعلم- أنه صدوق؛ لأن الذين عدلوه أكثر من الذين جرحوه. وممن صرح بتوثيقه النسائي، ومعلوم تشدده في الحكم على الرجال. ثم إن أبا الزبير من رجال الستة^(١)، ومن ذكر سبب جرحه إنما ذكر ما لا يجرح به..

ولهذا قال ابن القطان: «والرجل صدوق، إلا أنه يدلس... ولا ينبغي أن يلتفت إلى ما أكثر به عليه من غير هذا... وذكر ابن القطان مخارج لما اتهم به في حادثة الميزان وغيرها.

ولما ذكر ابن رجب قول شعبة، عقّبه بقوله: «ولم يذكر عليه كذبًا، ولا سوء حفظ»^(٢).

تدليس أبي الزبير:

اختلف العلماء في مواقفهم تجاه تدليس أبي الزبير فكانوا فريقين:

■ الفريق الأول: لا يرى أن أبا الزبير مدلس..

وممن صرح بذلك الحاكم أبو عبد الله، فقد ذكر حديثًا من طريق أبي

(١) إلا أن البخاري روى له مقررًا، كما سبق أن ذكرت.

(٢) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٤٨١/٥، والتاريخ الكبير ٢٢١/١، ومعرفة الثقات ٢٥٣/٢، والجرح والتعديل ٧٤/٨، والفضن. الكبير ١٣٠/٤، والثقات لابن حبان ٣٥١/٥، والكمال ١٢١/٦، وسؤالات السلمي للدارقطني ص ٣٦٦، والتهديد ١٤٣/١٢، وبيان الوهم ٣٢٢/٤، وتهذيب الكمال ٤٠٢/٢٦، وميزان الاعتدال ٣٣٢/٦، وسير الأعلام ٣٨٠/٥، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد ص ١٧١، وشرح علل الترمذي لابن رجب ٥٧١/٢، وجامع التحصيل ص ١١٠، وتعريف أهل التقديس ص ١٥١، والتهذيب ٦٩٤/٣، والتقريب ص ٥٠٦. والتدليس في الحديث ص ٣٣٩.

الزبير عن جابر بالعننة، ثم قال عقبه: «هذا حديث رواه بصريون، ثم مدنيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا؛ ذكروا سماعهم أولم يذكروا»^(١).

وكل من ترجم لأبي الزبير سواء من المتقدمين من أئمة الجرح والتعديل كابن المديني، وابن معين، وابن سعد، ويعقوب بن شيبة، والإمام أحمد، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، أو من الطبقة التي تليهم أمثال: العقيلي، وابن حبان، وغيرهم لم يذكروا أبا الزبير بوصف التدليس ولو حتى إشارة^(٢).

ثم إن شعبة لما سئل عن سبب تركه له، لم يكن في أجوبته ذكر له بالتدليس.

ويحتمل أن الإمام مسلم كان لا يعتبر أبا الزبير من المدلسين، ولهذا أخرج في صحيحه أحاديث كثيرة من روايته عن جابر بصيغة العننة. ثم إن من كتب في تتبع أحاديث مسلم وبيان ما قد يوجد فيها من علل؛ كالدارقطني في (التتبع)، وابن عمار الشهيد في (علل أحاديث مسلم) لم يعللوا أحاديث أبي الزبير بعننته مع أن الإمام مسلماً قد أخرج كثيراً منها^(٣).

(١) وقد ساق هذا الحديث تحت عنوان: (معرفة الأحاديث المعننة، وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على تورع رواياتهم عن أنواع التدليس)، معرفة علوم الحديث ص ٧٨.

وإن كان ابن حجر قد وهَّم الحاكم في قوله، فقد قال: «(وهم الحاكم في كتاب علوم الحديث، فقال في سند هو فيه: رجاله غير معروفين بالتدليس)». تعريف أهل التقديس ص ١٥٢.

(٢) انظر: ضوابط تصحيح الإمام مسلم في صحيحه لمرويات أبي الزبير بالعننة عن جابر، رسالة ماجستير، للدكتور خالد العيد، ص ٨٣.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٢٣.

ويظهر أن النسائي، أول من وصفه بالتدليس^(١)، وقد أورد مجموعة كبيرة من أحاديثه في سننه، منها خمسة وستون حديثًا بالنعنة، ولم يعلل شيئًا منها بذلك^(٢)، مع أن من عاداته في سننه أنه يذكر علل الأحاديث والاختلافات فيها، فيظهر من هذا أن التدليس الذي وصفه النسائي به محتمل، فلا يصل إلى الحد الذي ترد به عنعنته، والله أعلم.

■ الفريق الثاني: من يرى أنه مدلس، فقد وصفه بالتدليس النسائي، وابن القطان، والذهبي، والعلائي، والمقدسي، والحلي.

وعده ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين^(٣).

وهؤلاء الذين وصفوه بالتدليس تتفاوت مواقفهم من عنعنته.

□ فهناك من يرى قبول عنعنته مطلقًا سواء في الصحيح وغيره.

قال ابن القيم: «إن أبا الزبير غير مدفوع عن الحفظ والثقة، وإنما يخشى من تدليسه، فإذا قال: سمعت، أو حدثني، زال محذور التدليس، وزالت العلة المتوهمه، وأكثر أهل الحديث يحتجون به إذا قال: عن، ولم يصرح بالسماع، ومسلم يصحح ذلك من حديثه، فأما إذا صرح بالسماع فقد زال الإشكال، وصح الحديث، وقامت الحجة»^(٤).

وقال أيضًا: «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس، فليس معروفًا بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح، وإنما كثر هذا النوع

(١) انظر: سؤالات السلمي ص ٣٦٦.

(٢) انظر: ضوابط تصحيح الإمام مسلم ... ص ١١٢، ١١٣.

(٣) انظر: مراجع ترجمة أبي الزبير السابقة، والتدليس في الحديث ص ٣٣٩.

(٤) زاد المعاد ٢٢٦/٥.

من التدليس في المتأخرين»^(١).

□ وهناك من يرى قبول حديثه المعنعن إذا كان في الصحيح، وأما في غيره فلا يقبله إلا إذا كان من رواية الليث عنه.

وسبب قبول ما في الصحيح ؛ فلأن الأمة تلقت ما فيهما بالقبول.

وقال النووي: «واعلم أن ما كان في الصحيحين عند المدلسين بـ(عن)، ونحوها، فمحمول على ثبوت السماع من جهة أخرى»^(٢).

وأما سبب قبول روايته المعنعنة من طريق الليث عنه، فلما رواه ابن عدي من طريق سعيد بن أبي مريم، عن الليث أنه قال: أتيت أبا الزبير المكي فدفعت إلي كتابين، قال: فلما سرت إلى منزلي قلت: لا أكتبهما حتى أسأله. قال: فرجعت إليه، فقلت: هذا كله سمعته من جابر؟ قال: لا، قلت: فأعلم لي ما سمعت. قال: فأعلم لي على هذا الذي كتبت عنه^(٣).

قال العلائي، بعد أن ذكر هذه الحادثة: ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث، عن أبي الزبير، عن جابر. وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير: عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأن مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم^(٤).

(١) زاد المعاد ٥/ ٤٥٧.

(٢) شرحه على صحيح مسلم ١/ ٣٣.

(٣) الكامل ٦/ ١٢٤.

(٤) جامع التحصيل ص ١١٠.

□ وهناك من يرى رد عنعنة أبي الزبير عن جابر مطلقاً، ما لم يصرح بالسماع حتى ولو كانت في الصحيح، إلا إذا كانت من رواية الليث عنه. وقد ضعف ابن حزم عشرات الأحاديث بعنعنة أبي الزبير عن جابر، حتى ولو كانت في صحيح مسلم.

وقال في المحلى: «فما لم يكن من رواية الليث عن أبي الزبير، ولا قال فيه: إنه أخبره به جابر، فلم يسمعه من جابر بإقراره، ولا ندرى عمن أخذه فلا يجوز الاحتجاج به»^(١). وقد تردد الذهبي، فقال: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع من جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء...»^(٢).

قلت: من خلال جميع ما تقدم يظهر أن تدليس أبي الزبير لا يصل إلى الحال الذي يُلجئ إلى رد عنعنته. يرجح ذلك قول ابن القيم: إن أكثر أهل الحديث يحتجون به إذا قال (عن). وأقدم من وصفه بالتدليس الإمام النسائي. لكن يظهر من خلال صنيع النسائي، وصنيع غيره من الأئمة أن أبا الزبير وإن دلس، فإن تدليسه لم يكن عندهم بالصورة، أو القدر الذي يجعلهم يردون عنعنته في غير ما رواه الليث عنه، عن جابر.

(١) المحلى ٧/ ٣٩٦، وانظر أيضاً: ١١/ ٣٢٥.

(٢) أما الشيخ الألباني رحمه الله، فقد قال في السلسلة الضعيفة ١/ ٩٣: «وجملة القول... أن كل حديث يرويه أبو الزبير عن جابر، أو عن غيره بصيغة (عن)، ونحوها، وليس من رواية الليث بن سعد، فينبغي التوقف عن الاحتجاج به حتى يتبين سماعه، أو نجد ما يشهد له، ويعتضد به».

فالشيخ لم يضعف هذه الرواية، وإنما توقف فيها لحين يتبين له الأمر، بالتفصيل الذي ذكره. وقد صحح متون مجموعة من هذه الأحاديث من رواية أبي الزبير عن جابر، في صحيح مسلم. راجع: ردع الجاني المتعدي على الألباني (ضمن كتاب طليعة فقه الإسناد)؛ للشيخ طارق عوض الله، ص ٦٧- ١٣٢.

وبهذا تقترب أقوال العلماء بعضها مع بعض، والله أعلم.

ومما رواه الطبري عن أبي الزبير:

٨٦- حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، قال: ((كان رسول الله ﷺ يَخْطُبُنَا كَأَنَّهُ مَنْذِرُ قَوْمٍ يُصَبِّحُهُمُ الْأَمْرُ غُدُوَّةً، وكان إذا كان حديث عهد بجبريل . . .)) الحديث.

رواه الطبري من طريق هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد الله ابن سلمة، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه ^(١).

ثم قال: ((وهذا خبر -عندنا- صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين -[وذكر منهما:]- أن رآويه أبو الزبير، وأبو الزبير عندهم - ممن لا يثبت بنقله في الدين حجة)). ولم يذكر الطبري وجه عدم حجيته عندهم، ولم ينقل عنهم وصفهم له بالتدليس.

(١) الجزء المفقود ص ٥٦٨، ح ١٠٣٨.

أخرجه أبو يعلى في مسنده (ص ١٦٣ ح ٦٧٧) من طريق عبد الصمد، بنحوه. وعزاه الضياء في المختارة (٣/ ٧٣ ح ٨٧٨) إلى إسحاق بن راهويه في مسنده، عن عبد الصمد بن عبد الوارث. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (ح ١٤٣٧) ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (٣/ ٧٣ ح ٨٧٨) - عن كثير بن هشام، بنحوه. وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣/ ١٠٩ ح ٢٦٣٤) من طريق حجاج بن نصير، بنحوه. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا هشام.

ثلاثتهم: (عبد الصمد بن عبد الوارث، وكثير بن هشام، وحجاج بن نصير) عن هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن سلمة، عن الزبير بن العوام رضي الله عنه، مرفوعاً. إلا أن رواية الإمام أحمد، والطبراني جاءت على الشك في الصحابي؛ راوي الحديث: الزبير بن العوام، أو علي بن أبي طالب! أما رواية الطبري وأبي يعلى فعن الزبير وحده. وجميع الروايات وردت عن أبي الزبير بالنعنة.

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٨٨): ((وعن علي أو عن الزبير، قال: كان رسول الله ﷺ يخطبنا فيذكرنا بأيام الله .- [وذكر الحديث]- رواه أحمد، والبخاري، والطبراني في الكبير، والأوسط، بنحوه، وأبو يعلى عن الزبير وحده، ورجاله رجال الصحيح)).

ولم أجد في الكتب التي ذكرت الحديث - مما وقفت عليه - من ضعفه بعنونة أبي الزبير، بل إن الهيثمي - كما تقدم في التخریج - قال في رواته - من غير طريق الطبري -: «ورجاله رجال الصحيح».

٨٧- كما صحح الطبري سند ما رواه من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير، قال: قال جابر رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: ((ليس على منتهب قطع، ولا على الخائن، ولا على المختلس قطع)). ثم رواه من طريق سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، به، بنحوه^(١).

(١) الجزء المفقود ص ١٩٨، ح ٣٠٨، وح ٣٠٩.

- أخرجه أبو داود في الحدود: باب القطع في الخلسة والخيانة (ح ٤٣٩١-٤٣٩٣) بنحوه، مع زيادة. والترمذي في الحدود: باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب (ح ١٤٤٨) بنحوه. قال الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم)). والنسائي في قطع السارق: باب ما لا قطع فيه (ح ٤٩٧٥) بنحوه. وقال النسائي: ((ولم يسمعه أيضًا ابن جريج من أبي الزبير)).

وابن ماجه في الحدود: باب الخائن والمنتهب والمختلس (ح ٢٥٩١) بنحوه.

والإمام أحمد في مسنده (ح ١٥٠٧٠) بنحوه، مع زيادة.

وعبد الرزاق في مصنفه (٢٠٦/١٠ ح ١٨٨٤٤) بمثل العبارة الأولى، مع زيادة.

كلهم من طريق ابن جريج.

- وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٠٩/١٠ ح ١٨٨٥٩) عن ياسين الزيات، بنحوه.

- وأخرجه البيهقي في الكبرى (ح ١٧٠٦٩) من طريق المغيرة بن مسلم، بنحوه.

- وأخرجه النسائي في الصغرى بالموضع السابق- (ح ٤٩٧١).

والطبري في روايته الثانية - كما تقدم -.

كلاهما: (النسائي، والطبري) من طريق سفيان الثوري، بنحوه. وقال النسائي: «لم يسمعه سفيان من أبي الزبير».

أربعتهم: (ابن جريج، وياسين الزيات، والمغيرة بن مسلم، وسفيان الثوري) عن أبي الزبير المكي.

وقال أبو داود: «هَذَانِ الْخَلِيثَانِ لَمْ يَسْمَعْهُمَا ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَيَلْتَمِيزُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا

سَمِعَهُمَا ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ يَاسِينَ الزُّيَّاتِ».

قلت: جاء تصريح ابن جريج بالسماع عن أبي الزبير في رواية الطبري (ح ٣٠٨)، وفي رواية عبد الرزاق (ح ١٨٨٤٤).

- وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٠٩/١٠ ح ٤٤٥٦) من طريق ابن جريج، عن عَمْرِو بْنِ يَسَارٍ، قرنه بأبي الزبير،

بمثل العبارة الأولى، مع زيادة.

ومن خلال ما وقفت عليه من الكتب التي تناولت الحديث، فإن نقد من انتقد الحديث من الأئمة كان في نفي سماع ابن جريج للحديث من أبي الزبير، أو نفي سماع سفيان الثوري للحديث من أبي الزبير، ولم يتطرقوا إلى نقده فيما يتعلق بعننة أبي الزبير.

بل قال الترمذي -كما تقدم في التخریج-: «هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم».

٥. محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، ويقال: ابن كوثان، المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله القرشي، صاحب المغازي، نزيل العراق (خت، م مقروناً، ٤).

رأى أنس بن مالك ﷺ.

وقد تفاوتت الأقوال فيه كثيراً:

فمن الأقوال المعدلة له:

قال شعبة: «محمد بن إسحاق أمير المحدثين. فقليل له: لم؟ قال: لحفظه».

= كلاهما: (أبو الزبير، وعمرو بن دينار) عن جابر ﷺ، مرفوعاً. وعند الجميع لم يأت تصريح أبي الزبير بالسماع من جابر ﷺ، إلا عند عبد الرزاق في روايته عن ياسين الزيات. وهو ضعيف كما سيأتي. وقال ابن أبي حاتم في علله (ص ٤٥٠): «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ: ((ليس على مختلس ولا خائن ولا متتهب قطع)). فقالا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير. يقال: إنه سمعه من ياسين. أنا حدثت به ابن جريج عن أبي الزبير، فقلت لهما: ما حال ياسين؟ فقالا: ليس بقوي».

- وانظر أيضاً: الجزء المفقود ص ٣٨٤، وص ٣٨٧، ح ٦٩٩، و ٧٠٠. حيث صحح سند ما رواه من طريق هشام الدستوائي، قال: حدثنا أبو الزبير، عن جابر، أن رسول الله ﷺ: ((من تسمى باسمي...)) الحديث. ثم رواه من طريق الحسين، عن أبي الزبير، عن جابر، به، بنحوه.

وقال ابن المديني: «آديثه عندي صحيح». وقال العجلي: «ثقة».

وقال ابن المبارك: «إنَّا وجدناه صدوقًا». ثلاث مرات. وقال ابن المديني: «صدوق، والدليل على صدقه أنه ما روى عن أحد من الجلة إلا وروى عن رجل عنه، فهذا يدل على صدقه».

وقال ابن معين: «كان ثبتًا في الحديث». وفي رواية قال: «ثقة، وليس بحجة».

ولمَّا سُئل: محمد بن إسحاق؛ أحب إليك أو موسى بن عبيدة؟ قال: محمد بن إسحاق صدوق، ولكنه ليس بحجة^(١).

وقال أبو زرعة: «صدوق». وقال الإمام أحمد بن حنبل: «هو حسن الحديث».

وفصّل مرة في أمره فقال: «أما في المغازي وأشباهه، فيكتب، وأما في الحلال والحرام، فيحتاج إلى مثل هذا؛ ومد يده وضم أصابعه».

وقال ابن حبان في الثقات: «لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه ولا يوازيه في جمعه».

وقال ابن عدي: «وقد فتشت آحاديثه الكثيرة، فلم أجد في آحاديثه ما يتهياً أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو وهم في الشيء أو بعد^(٢) الشيء كما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به».

(١) وله أقوال مجرحة له ستاني.

(٢) هكذا في المطبوع.

- وأما الأقوال المجرحة له، فيمكن تصنيف أبرز ما قيل فيه إلى أربعة أمور:

- ١/ وصفه بالضعف في حديثه، ونحوه.
- ٢/ رمية ببدعة القدر والتشيع.
- ٣/ وصفه بالتدليس، وأنه يدلس عن الضعفاء والمجاهيل.
- ٤/ اتهامه بالكذب.

فمن الأقوال المضعفة له:

قال ابن معين: «ما أحب أن أحتج به في الفرائض». وقال مرة: «ليس بذلك، ضعيف». وقال -أيضاً-: «حديث ابن إسحاق سقيم، ليس بالقوي».

وقال أبو حاتم: «ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من أفلح بن سعيد، يكتب حديثه».

وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الدارقطني عنه وعن أبيه: «لا يحتج بهما وإنما يعتبر بهما».

وقال حماد بن سلمة: «لولا الاضطراب ما حدثت عن محمد بن إسحاق».

وقال يحيى بن سعيد القطان: «... تركته متعمداً ولم أكتب عنه حديثاً قط».

وممن رماه ببدعة:

الجوزجاني فقال: «الناس يشتهون حديثه، وكان يرمى بغير نوع من

البدع».

وقال أبو داود: «قدري معتزلي». وقال ابن عيينة: «اتهموه بالقدر». وقال الترمذي: «ولاريب أنه كان يتهم بأنواع من البدع، ومن التشيع، والقدر، وغيرهما».

وممن وصفه بالتدليس:

الإمام أحمد، وأبو حاتم، والترمذي، والدارقطني، وابن حبان، والحاكم، والذهبي.

والعلائي، وقال: ممن أكثر منه، وخصوصاً عن الضعفاء. وقال أيضاً: «مشهور بالتدليس، وأنه لا يحتج إلا بما قال فيه: حدثنا».

وعده ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين^(١).

قال الإمام أحمد: «هو كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني وسمعت».

وقال الترمذي: «كان يدلس عن غير الثقات، وربما دلس عن أهل الكتاب ما يأخذه عنهم من الأخبار».

وقال ابن حبان: «وإنما أُتي ما أُتي لأنه كان يدلس على الضعفاء، فوق المناكير في روايته من قبل أولئك. فأما إذا بيّن السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته».

(١) وهم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهل.

وأما من رماه بالكذب:

فأبرزهم: هشام بن عروة، والإمام مالك.

أما هشام فقال: «كذاب». وسبب تكذيبه له ما قيل لهشام: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر [زوجة هشام]. فقال: وهل كان يصل إليها؟

وأما مالك فقال: «دجال من الدجاجة».

وتوجيه ما سبق مما يتعلق ببذعته، فلا يُعارض قبول حديثه لقول الذهبي: «(من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه. . . وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم^(١))».

وقال ابن حجر: «فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرا متواترا من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله^(٢)».

كما ردَّ محمد بن عبد الله بن نمير على من رماه بالقدر، فقال: كان أبعد الناس منه. ١. هـ

وأما ما يتعلق باتهامه بالكذب، فقد ردَّ كثير من العلماء هذه التهمة، فمن ذلك ما قاله ابن المديني: «الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل على امرأته وهو غلام فسمع منها».

وقال أحمد: «ولم يُنكر هشام؟ لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له».

(١) سير الأعلام ١٥٣/٧.

(٢) نزعة النظر ص ١٠٨.

وقال البخاري: «لو صحَّ عن هشام، جائز أن تكتب إليه فإن أهل المدينة يرون الكتاب جائزًا . . . ، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب وهشام لم يشهد».

وقال ابن حبان: «هذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة . . قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها. . . وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة . . . بينهما حائل، من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف».

وأما ما يتعلق بتكذيب مالك له؛ فقال يعقوب بن شيبه: سألت ابن المديني: كيف حديث ابن إسحاق عندك؟ فقال: صحيح، قلت له: فكلام مالك فيه؟ قال: مالك لم يُجَالسه ولم يعرفه، ثم قال علي: ابن إسحاق أي شيء حدث بالمدينة؟!

وقال ابن حبان: «ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا، وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليُعلم، من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرى الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يحسن ما يروي، ويدري ما يحدث».

وقال أبو زرعة الدمشقي: «ومحمد بن إسحاق رجل قد اجتمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه منهم: سفيان وشعبة، وابن عيينة . . . وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقًا وخيرًا مع مدح ابن شهاب له. وقد

ذاكرت دحيماً قول مالك، يعني فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر».

ويتلخص أمر محمد بن إسحاق في قول الذهبي: «أحد الأئمة الأعلام. . . وثقه غير واحد، ووهّاه آخرون؛ كالدارقطني. وهو صالح الحديث، ما له عندي ذنب، إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة والأشعار المكذوبة. . .»

وقال -أيضاً-: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم».

وقال في موضع آخر: «كان صدوقاً، من بحور العلم، وله غرائب في سعة ما روى تستنكر، واختلف في الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة».

وقال ابن حجر: «صدوق، يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر».

توفي سنة: ١٥١ وقيل ١٥٢^(١).

ويظهر مما سبق -والله أعلم-: أن حديثه حسن إذا صرح بالسماع؛ لأنه مكثّر من التدليس، ويدلّس عن الضعفاء والمجاهيل، وقد قال بذلك عدة أئمة -كما تقدم-، وما انفرد به من أحاديث الحلال والحرام فيحتاج فيه.

(١) انظر ترجمته في: تاريخ ابن معين -رواية الدوري- ١/١٨١، ١٨٢، والعلل ومعرفة الرجال ١/٣٠٢، والجرح والتعديل ٧/٢٥٩، تاريخ ابن أبي خيثمة ٢/٣٢٤، ومعرفة الثقات ٢/٢٣٢، وأحوال الرجال ص ١٣٦، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣، والثقات ٧/٣٨٠، والكمال ٧/٢٧٠، ومعرفة علوم الحديث ص ١٧٠، وسؤالات البرقاني ١/٥٨، وتاريخ بغداد ٢/٧، وتهذيب الكمال ٢٤/٤٠٥، وشرح علل الترمذي ١/٤١٣، والكاشف ٣/٧، وميزان الاعتدال ٦/٥٦، وجامع التحصيل ص ١٠٩، و٢٦١، وتعريف أهل التقديس ص ١٦٨، والتقريب ص ٤٦٧.

ومما رواه الطبري عن محمد بن إسحاق:

٨٨- حديث رسول الله ﷺ: ((الرَّحْمُ شَجَنَةٌ^(١) آخَذَهُ بِحُجْزَةٍ^(٢)) الرَّحْمَنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَهَا لِسَانٌ ذَلْقُ^(٣) تقول: يا رب! صل من وصلني، واقطع من قَطَعَنِي)).

رواه الطبري من طريق سلمة، عن ابن إسحاق، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ. وقد صحح الطبري سند الخبر، ولم يرو له أي متابعة^(٤).

٨٩- كما روى الطبري خبراً من طريق يحيى بن واضح، حدثنا محمد بن إسحق، عن عبد الملك بن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، قال: قدمت على عمر بن

(١) قال الطبري: الشَجَنَةُ: الفُعْلَةُ من قولهم: شَجَنَ فلان على فلان: إذا خَزَنَ عليه... وإنما عنى بذلك ﷺ أنها خَزَنَتْ مستعينة بالله من القطيعة. الجزء المفقود ص ١٥٥.

وقال القاضي عياض: معناه: قرابة مشتبكة كاشتباك العروق والأغصان، وأصل ذلك الشجر الملفن عروقه وأغصانه. مشارق الأنوار ٢/ ٢٤٥ (ش ج ن).

(٢) قال الطبري: الْحُجْزَةُ... في كلام العرب: حُجْزَةُ إزار المؤنَّر. ومنه قول النبي ﷺ: ((إني آخذ بحجزكم عن النار، وأنتم تنفاحون فيها)). الجزء المفقود ص ١٥٦.

قال ابن الأثير: ((أَخَذَتْ بحجزة الرحمن)) أي اعتصمت به والتجأت إليه مستجيبة... وأصل الحجزة: موضع شد الإزار، ثم قيل: للإزار حِجْزَةٌ للمجاورة، واحتجز الرجل بالإزار، إذا شده على وسطه، فاستعاره للاعتصام والالتجاء والتسكك بالشيء. والتعلق به. انظر: النهاية ٣٤٤/١ (حجز).

(٣) قال الطبري: ((الذَّلْقُ من الأسن هو الفصيح الحسن اللهجة، البين المنطق)). الجزء المفقود ص ١٥٦.

وَذَلَقَ اللسان حدثه. انظر: لسان العرب ١٠/ ١١٠ (ذلق).

(٤) الجزء المفقود ص ١٢٩ ح ١٧٣.

ولم أجد من خرَّج الحديث من رواية ابن مسعود رضي الله عنه، وإن كان له شواهد عن صحابة آخرين، رواها الطبري وغيره. انظر: الجزء المفقود ص ١٣٠ (ح ١٧٤ - ح ١٩٧).

الخطاب ﷺ وهو في نفر من أصحاب النبي ﷺ، فسأله عن الصيام؟ فقال:

((من كان منكم معنا إذ كنا مع النبي ﷺ بالقاحّة^(١)، فقالوا: نحن كنا إذ أهدى له الأعرابي أرنبًا. .)) الحديث بطوله.

وصححه الطبري، فقال: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ﷺ من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعلل، - [وذكر منها: -] «أنهم غير مرتضين محمد بن إسحاق». ولكن لم يذكر الطبري وجه عدم ارتضائهم له، ولم يشر إلى تدليسه^(٢).

(١) اسم موضع بين مكة والمدينة على ثلاث مراحل منها، وهو من قاحة الدار أي وسطها. النهاية ١١٩/٤ (قوح).

(٢) مسند عمر ٨٣٨/٢ - ٨٤٠.

أخرج هذا الحديث البيهقي في شعب الإيمان (٣/٣٨٩ ح ٣٨٥٢) من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد الملك بن أبي قيس، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، به، وفيه بعض الاختصار. وعزاه الزيلعي في نصب الراية (٤/١٩٩) إلى إسحاق بن راهويه في مسنده ولم أجده. من طريق محمد بن إسحاق، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن محمد بن عبد الرحمن، به، سواء.

وعزاه ابن الملقن في البدر المنير (٧/١٢٦) إلى الطبراني في معجمه الكبير ولم أجده. من طريق محمد بن إسحاق، حدثني محمد بن عبد الملك بن أبي بكر، محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن ابن الحوتكية، عن عمار بن ياسر ﷺ، مرفوعًا، مختصرًا جدًا. ولم يذكر موسى بن طلحة بين محمد بن عبد الرحمن، وابن الحوتكية. ويلاحظ تصريح ابن إسحاق بالتحديث عن ابن عبد الملك، بينما في سند الطبري عن ابن إسحاق عن عبد الملك. لكن حديث الطبراني من رواية عمار بن ياسر ﷺ، بينما حديث الطبري والبيهقي من رواية عمر بن الخطاب.

هذا ما ظفرت به مما ينعلم بأسانيد هذا الخبر من طريق محمد بن إسحاق فقط، وهي مختلفة كما هو ظاهر. والحديث له طرق أخرى عديدة غير طريق محمد بن إسحاق، فيها اضطراب شديد.. ذكرها الطبري نفسه عند إيرادها لعلل المخالفين له في تصحيحه للخبر، وروى الكثير منها في إحدى عشرة صفحة. كما فصلها الدارقطني وغيره، ولم يذكر الدارقطني ابن إسحاق في شيه من طرقه التي أوردها على كثرتها... انتظر: الملل الواردة في الأحاديث النبوية ٢٢٦ (ح ٢٣٩).

وانظر أيضًا: سنن النسائي: كتاب الصوم، باب ذكر الاختلاف على موسى بن طلحة في الخبر في صيام ثلاثة أيام..=

٦. عَبَّاد بن مَنْصُور النَّاجِي القاضي؛ أبو سلمة البصري (خت ٤).

قال يحيى بن سَعِيد القَطَان: «ثقة، لا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه»؛ يعني القدر.

وقال الإمام البخاري: «صدوق».

وقال ابن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور، كان تغير؟ قال: (لا أدري، إلا إنا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ). ولم أرَ يحيى يرضاه».

وقال ابن مَعِين: «ليس بشيء، ضعيف». وقال: «وكان يرمى بالقدر».

وقال الجوزجاني: «كان يرى برأيهم -يعني رأي البصريين- وكان سيئ الحفظ فيما سمعه، وتغير أخيراً».

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لين».

وقال أبو داود: . . «ليس بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير».

وَقَالَ النَّسَائِي: «ضعيف، ليس بحجة». وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي». وقال أيضاً: «ضعيف، وقد كان أيضاً قد تغير».

وقال ابن عدي: «وهو في جملة من يكتب حديثه».

وقال الذهبي: «ضعيف».

- وإضافة إلى تضعيفه جملة، وما وُصِفَ به من سوء الحفظ، والتغير، ورميه بالقدر، فإنه قد وصف أيضاً بالتدليس:

قال الإمام أحمد: «كانت أحاديثه منكراً، وكان قدرياً، وكان يدلس».

وقال الإمام البخاري: «ربما دلّس عباد عن عكرمة».

وقال أبو حاتم: «كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحاديث، عن ابن أبي يحيى^(١)، عن داود بن الحصين^(٢)، عن عكرمة، عن ابن عباس».

وقال البزار: «روى عن عكرمة أحاديث، ولم يسمع منه».

وقال الساجي: «ضعيف مدلس».

وروى العقيلي من طريق يحيى بن سعيد، أنه قال: قلت لعباد بن

= وكتاب الصيد والذباح، باب الأرنب.

- وانظر أيضًا: الجزء المفقود ص ٣٣-٣٧ ح ١٩، حيث روى الطبري خبرًا من طريق سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن كريب، عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، مرفوعًا: «(إذا شك أحدكم في صلاته...)» الحديث، لكن الطبري روى متابعة لمحمد بن إسحاق (ح ٢٠)، فيها تصريح محمد بن إسحاق بالسماع، عن مكحول، عن النبي ﷺ مرسلاً، بنحوه.

ثم قال الطبري: «قال محمد: قال لي حسين بن عبد الله: هل أسنده لك؟ فقلت: لا. قال: ولكنه حدثني أن كريبًا مولى ابن عباس حدثه، عن ابن عباس...» ثم ذكره.. ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعل: [-فذكر منها: اضطراب نقله في سنده، وذكر منها أيضًا:]- أن محمد بن إسحاق عندهم غير مرتضى». وكالحال في المثال السابق، فإن الطبري لم يذكر وجه عدم ارتضائهم لمحمد بن إسحاق، ولا أشار إلى تدليسه.

(١) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي؛ أبو إسحاق المدني (ق).

قال البخاري: «جهمي، تركه ابن المبارك والناس». وقال أحمد: «قدي معتزلي جهمي، كل بلاء فيه».

وقال يحيى القطان: «كذاب». وقال ابن حجر: «متروك». مات سنة ١٨٤.

انظر ترجمته في: الكاشف ٤٨/١، والتقريب ص ٩٣.

(٢) داود بن الحصين الأموي مولاهم (ع).

قال علي بن المديني: «ما روى عن عكرمة فمكرو». وقال أبو حاتم: «لولا أن مالكًا روى عنه لترك حديثه». وقال

ابن عينة: «كنا نقفي حديثه». وقال أبو زرعة: «(الين). وقال ابن حجر: «ثقة، إلا في عكرمة». توفي سنة: ١٣٥.

انظر ترجمته في: الكاشف ٢٤٣/١، والتقريب ص ١٩٨.

منصور الناجي: سمعت ((ما مررت بملاً من الملائكة))؟ وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وقال ابن حبان: وكان قدرتي، داعياً إلى القدر. . . وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلّسها عن عكرمة^(١).

كما روى ابن حبان بسنده إلى معاذ بن خالد الأغصف، قال: قلت: لعباد بن منصور من حدثك أن ابن مسعود رضي الله عنه رجع عن قوله: الشقي من شقي في بطن أمه. قال: رجل لا أعرفه! قال: قلت: لكنني أعرفه! قال: من هو؟ قلت: الشيطان.

وذكره العلائي في المدلسين، بناء على قول الإمام أحمد المتقدم. وعدّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين. وقال: «ذكره أحمد والبخاري والنسائي والساجي وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء».

وقال ابن حجر: «صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأخرة». توفي سنة ١٥٢^(٢).

قلت: والراجع أنه ضعيف؛ لأن غالب الأئمة على تضعيفه، فضلاً

(١) وذكر منها حديث الاكتحال، وحديث الملائكة.

(٢) انظر ترجمته في: أحوال الرجال ص ١١٢، والجرح والتعديل ٨٦/٦، وعلل الترمذي الكبير ص ٢٨٨، والضعفاء للنسائي ص ٧٤، والضعفاء الكبير ١٣٦/٣، والمجروحين ١٦٦/٢، وتهذيب الكمال ١٥٦/١٤، والكاشف ٥٩/١، وميزان الاعتدال ٤/ ٤١، وجامع التحصيل ص ١٠٨، والتهذيب ٢٨٢/٢، وتعريف أهل التقديس ص ١٦٦، والتقريب ص ٢٩١، والتدليس في الحديث ص ٣٨١.

عن أنه مدلس. أما توثيق يحيى بن سعيد القطان، فلا يفهم منه معنى التوثيق على إطلاقه، بدلالة سياق كلامه، حيث أنكر على من ترك حديث عباد لأجل ما رمي به من البدعة، فيفهم من ذلك أنه أراد بقوله: «ثقة» تعديله من حيث نفي البدعة عنه، كأنه يراها لم تثبت عنه، أو أنها لم تبلغ به الحد الذي يؤدي إلى أن يُترك حديثه. يؤيد ذلك سؤال ابن المديني له، حيث قال: «قلت ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور، كان تغير؟ قال: «لا أدري، إلا أنا حين رأيته نحن كان لا يحفظ. ولم أر يحيى يرضاه». فهذا يُظهر رأي يحيى بن سعيد في عباد من حيث ضبطه -والله أعلم-.

ومما رواه الطبري عن عباد بن منصور:

٩٠- قول ابن عباس رضي الله عنه: ((كانت للنبي ﷺ مُكْحَلَةٌ، يكتحل بها ثلاثاً في كل عين)).

رواه الطبري من طريق يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، به.

ورواه من طريق إسرائيل، عن عباد بن منصور، به، ولفظه: كان رسول الله ﷺ يكتحل قبل أن ينام بالإثم، ثلاثاً في كل عين^(١).

(١) مسند ابن عباس ١/٤٧١ ح ١٨، ١٩.

- أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٣٤٩ ح ٢٦٨١)، ولفظه: ((عليكم بالإثم؛ فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر، وزعم أن النبي ﷺ كانت له مكحلة يكتحل منها كل ليلة ثلاثاً في هذه، وثلاثة في هذه)). ومن طريقه: الترمذي (ح ١٧٥٧)، والبيهقي في سننه الكبرى (٤/٢٦١ ح ٨٠٤٦).
وقال الترمذي: ((حديث ابن عباس حديث حسن غريب، لا نعرفه على هذا اللفظ، إلا من حديث عباد بن منصور...)).

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح؛ لعل: [وذكر منها:]- أنه من رواية عباد بن منصور، عن عكرمة، وفي نقل عباد عندهم معان يجب التثبت فيه من أجلها»^(١).

ولم يذكر الطبري ما هي هذه المعاني التي يجب التثبت من أجلها، ولم يشر إلى تدليسه.

إلا أن هذه الرواية قد نص العلماء على أنها مدلسة، كما تقدم قريباً عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال لعباد بن منصور الناجي: سمعت ((ما مررت بملأ من الملائكة؟)) وأن النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً؟ فقال: «حدثني ابن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس».

وتقدم أيضاً قول ابن حبان: «وكل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة». وذكر

= وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: ((عَلَيْكُمْ بِالْإِيمَةِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرُ، وَيُثَبِّتُ الشُّعْرَ)).

- وأخرجه الترمذي (ح ٢٠٤٨) عن محمد بن يحيى، بنحوه، مع زيادة. وقال الترمذي أيضاً: «هذا حديث حسن غريب، وهو حديث عباد بن منصور».

وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨/٥ ح ٢٣٤٩٠) - وعنه ابن ماجه (ح ٣٤٩٩-)، بمثله. والإمام أحمد في مسنده (ح ٣٣١٨) بنحوه.

ثلاثتهم: (محمد بن يحيى، وابن أبي شيبة، والإمام أحمد) عن يزيد بن هارون.

- وأخرجه الطبري كما تقدم، ح ١٩ - من طريق إسرائيل بن يونس.

- ثلاثتهم: (أبو داود الطيالسي، ويزيد بن هارون، وإسرائيل بن يونس) عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً.

وقال البيهقي: «هذا أصح ما روي في اكتحال النبي ﷺ».

منها حديث الاكتحال .

وإبراهيم متروك، وداود بن الحصين روايته عن عكرمة منكرة.
أما الترمذي فقد قال -كما في العلل الكبير (ص ٢٨٨)-: «سألت محمداً^(١) عن هذا الحديث، فقال: هو حديث محفوظ، وعباد بن منصور، صدوق».

وتقدم في تخريج الحديث قولُ الترمذي بعد ما رواه: «حديث حسن غريب». وقولُ البيهقي: «هذا أصح ما روي في اكتحال النبي ﷺ». وقد ضعف ابن القطان الفاسي هذا الحديث^(٢).

٩١- كما روى الطبري من طريق زياد بن الربيع، ويزيد بن هارون، -كلاهما-، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((ما مررت بملاً من الملائكة ليلة أسري بي إلا قالوا: عليك بالحجامة.)) الحديث.

ورواه من طريق يونس بن بكير، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، به، بنحوه .

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده.». ونقل عن الآخرين نفس ما نقله عنهم في الحديث الاكتحال السابق^(٣).

(١) أي الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

(٢) انظر: بيان الوهم ١٨٠/٢.

(٣) انظر: مسند ابن عباس ٤٨٨/١، ٤٨٩ ح ٢٠، ٢١- وسأتناول دراسة هذا الخبر بالتفصيل في الباب الثاني، الفصل

الأول، (ح ٩٨).

-وانظر أيضاً: مسند ابن عباس ٥٣٧/١ ح ٢٢- حيث روى من طريق عباد، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: أن النبي ﷺ كان يوتر على راحلته. وقال الطبري: والقول في علل هذا الخبر نظير القول في علل الخبر الذي قبله، يقصد

-ح ٢٠، ٢١ .

النتيجة:

- ١- ذكر الإمام الطبري قوله في خبر المدلس، ويظهر مما يلي:
 ١. أن الأصل عنده أن خبر المدلس مقبول. واستثنى من هؤلاء المدلسين حالة واحدة هي:

من كان منهم معروفاً بالتدليس عن غير الثقات وغير أهل الأمانة، فيرد خبره عند حصول العلم بوقوع التدليس.

أما عند عدم حصول العلم بأن الخبر قد دلس فيه، فواجب قبوله عند الطبري.
 ٢. أن الطبري لم يقصر وسيلة إثبات الاتصال بتصريح المدلس بصيغ السماع ونحوها.

= وانظر أيضاً: مسند ابن عباس ٥٥٠/١ ح ٢٣- حيث روى من طريق عباد السابق، حديث: ((اقتلوا مواقع البهيمة..)) وقال الطبري: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح للعلل التي ذكرناها قبل من قولهم في نقل عباد بن منصور. وأخرى: وهي أن هذا خبر قد حدث عن عباد بن منصور، به، غير عون بن عمارة فقال: عنه، عن الحكم، عن ابن عباس، وجعله من كلام ابن عباس، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ. ثم بعد انتهاء الطبري من ذكر علل الآخرين: قال الطبري: ذكر من روى هذا الخبر عن عباد، فجعله عنه، عن الحكم، عن ابن عباس، مرسلاً، غير مرفوع إلى النبي ﷺ. فرواه بسنده... وهو الحديث (ح ٨٦٦).. ثم قال في ص ٥٥٣: «وقد وافق عباداً في رواية هذا الخبر عن عكرمة غيره من أصحابه»، فروى متابعين لعباد: إحداهما من طريق عمرو بن أبي عمرو، والأخرى من طريق داود بن الحصين. كلاهما: عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً. وداود بن الحصين، هو المذكور فيمن دلس عنهم عباد، - كما تقدم آنفاً في ترجمة عباد -. وسبق أن ذكرت في الحاشية هناك قول ابن المديني: إن ما يرويه داود بن الحصين عن عكرمة منكر...

وسأتناول دراسة هذا الخبر بالتفصيل في الباب الثاني، الفصل الثامن (ح ١٤٢).

٣. أنه إن كان الراوي معروفاً بالتدليس عن الثقات وأهل الأمانة والعدالة؛ فخبره مقبول مطلقاً، مدلساً كان أو غير مدلس. وقد وافق الطبري في ذلك مجموعة من العلماء.

٢- من خلال الأحاديث التي درست، مما ضعف الطبري أسانيداً، ووجد بعد دراستها أن في أسانيدها رواة مدلسين لم يصرحوا بالسماع ونحوه؛ فقد كانت قليلة، ومنها ما يصعب الجزم بأن سبب تضعيفه لها وجود راوٍ مدلس فيها، وذلك لتعدد الأسباب التي يمكن أن يرد بها الخبر، في السند الواحد. والرواة المدلسون في هذه الأمثلة هم:

١. عطية العوفي (بخ د ت ق) ضعيف، يدلس تدليس الشيوخ، فلا يؤثر تصريحه بالسماع أو عدمه. وعده ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين. وقال الطبري في سنده: «في إسناده نظر».

٢. خارجة بن مصعب (ت ق) متروك، ويدلس عن الكذابين. في المرتبة الخامسة من المدلسين. ووهى الطبري سنده.

٣. أبو حرة (م قد س) صدوق. تكلموا في روايته عن الحسن، وكان يدلس عنه. والحديث هو من روايته عنه، فضلاً عن أنه من مراسيل الحسن. وقال الطبري في سنده: إن فيه نظراً.

٣- من خلال الأمثلة التي درست، فإن الطبري صحح أسانيد أخبار رواها من طريق رواة مدلسين بالنعنة. وعند النظر فيها فإننا نلاحظ الآتي:

(أ) أن عدداً من هؤلاء الرواة قد نقل الطبري عن الآخرين -الذين خالفوه في تصحيحه - أنهم (مدلسون)، ولا بد من تصحيحهم بالسماع،

وهؤلاء الرواة هم:

١. سليمان بن مهران الأعمش.

٢. قتادة بن دعامة السدوسي.

٣. أبو إسحاق السبيعي.

- أما الأعمش، فهو ثقة حافظ (ع) من المرتبة الثانية من المدلسين، هناك من قبل عنعنته، وهناك من لم يقبل إلا ما صرح به بالسماع.

والحديث الذي صححه الطبري من طريقه؛ لم أجد فيما وقفت عليه من الكتب من أعله بالعننة.

والحديث الثاني الذي صححه كان من رواية الأعمش عن شيخه المكثّر عنه؛ أبي صالح. فتحمل بالأصل على الاتصال.

والحديث الثالث الذي صححه^(١)، كان من رواية الأعمش، عن سليمان بن مسهر.

وقد روى الطبري الخبر من طريق آخر، متابع لسليمان بن مسهر. وكلا الطريقتين رواهما الإمام مسلم في صحيحه، وكانت رواية الأعمش عنده بالعننة -أيضاً-.

كما روى الطبري شاهداً لبعض ما جاء في الخبر من طريق الأعمش -أيضاً-، عن أبي صالح، ومتابعة أخرى من طريق شعبة عن الأعمش^(٢).

(١) هذان الحديثان الأخيران؛ أي الثاني والثالث، ليسا من أحاديث أصول كتابه التهذيب، فلم يتطرق الطبري إلى ذكر مخالفة الآخرين له في تصحيحه.

(٢) سبق ذكر قول شعبة: ((كفيكم تدليس ثلاثة...)).

وعلى أي حال، فإن الأعمش من أصحاب المرتبة الثانية عند العلائي وابن حجر، والتي احتمل الأئمة تدليس أصحابها.

- وأما قتادة بن دعامة، فهو ثقة ثبت (ع)، من المرتبة الثالثة من المدلسين، وهي متجاذبة بين العلماء قبولاً ورداً لما لم يصرح فيه أصحابها بالسماع.

إلا أن الحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، قد صرح بعض الأئمة بانقطاعه.

أما الحديث الثاني، فكان من رواية شعبة عنه.

- وأما أبو إسحاق السبيعي، فهو ثقة، مكثراً. اختلط بأخرة (ع)، من المرتبة الثالثة من المدلسين، -كسابقه-.

والحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، لم أقف على من ضعفه بعنينة أبي إسحاق، وإنما ضعفه لوقوع اختلاف على أحد الرواة.

وأما الحديث الثاني الذي صحح الطبري سنده من طريقه، فقد روى له الطبري متابعة من طريق شعبة، عنه.

(ب) أن عدداً من هؤلاء الرواة قد نقل الطبري عن الآخرين -الذين خالفوه في تصحيحه- أنهم لا يحتج بهم، دون تعيين وصفهم بالتدليس. وإنما ذكرتهم من ضمن المدلسين بناء على ما وقفت عليه من أقوال طائفة من العلماء. وهؤلاء الرواة هم:

١. محمد بن مسلم؛ أبو الزبير المكي (ع)، صدوق، من المرتبة الثالثة من المدلسين.

وقد اختلف في عنعنته على النحو الذي فصلته في ترجمته.

والجدير بالذكر هنا قول ابن القيم عنه: «ليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف، لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح».

والطبري صرح -كما تقدم- أنه يقبل عنعنة المدلس إذا كان معروفاً بالتدليس عن الثقات وأهل الأمانة.

ثم إن حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه، الذي صحح الطبري سنده من طريق أبي الزبير المكي، لم أجد فيما وقفت عليه من الكتب من ضعفه بعنعة أبي الزبير.

بل إن الهيثمي -كما سبق أن ذكرت- قال في المجمع: «ورجاله رجال الصحيح».

والحديث الآخر من رواية أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه ^(١)، فقد قال فيه الترمذي، - وقد رواه من طريقه: «هذا حديث حسن صحيح...» . ا. هـ. أما بعض الأئمة فقد تناولوه بالنقد، ولكن لم يكن فيما انتقدوه عليه عدم تصريح أبي الزبير بسماعه من جابر رضي الله عنه.

٢. محمد بن إسحاق (خت، م مقروناً، ٤) صدوق، يدلّس عن الضعفاء والمجاهيل، وهو في المرتبة الرابعة من المدلسين.

والحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، لم أجد من خرجه سواه ^(٢). وإن كان له شواهد عديدة.

(١) ليس من أصول أحاديث كتابه التهذيب، فلم يتطرق الطبري إلى ذكر مخالفة الآخرين له في تصحيحه.

(٢) وليس من أصول أحاديث كتابه التهذيب....

والحديث الآخر الذي صحح الطبري سنده من طريقه، لم أجد من أعله بعنونة ابن إسحاق، إنما انصب كلام العلماء على ذكر الاضطراب، والاختلاف الكبير الواقع في طرقه.

٣. عباد بن منصور (خت، ٤) الأكثرون على تضعيفه، يدلس عن الضعفاء والمجاهيل، وهو في المرتبة الرابعة من المدلسين.

والحديث الذي صحح الطبري سنده من طريقه، قد نص بعض الأئمة على أنه مما دلس فيه، وقد دلّسه عن راويين، أحدهما متروك. إلا أن الإمام البخاري قد اعتبر هذا الحديث محفوظاً، وأن عباد بن منصور صدوق.

- وبناءً على أن الطبري قد صرح بأنه يردّ خبر من كان معروفاً بالتدليس عن الضعفاء عند حصول العلم بوقوع التدليس فيه، فإنه يُحْمَلُ تصحيحه لأسانيد أخبار محمد بن إسحاق، وعباد بن منصور - مع أنهم من أصحاب المرتبة الرابعة^(١) -، على أنه لم يحصل العلم لديه بوقوع التدليس منهم في هذا الخبر الذي صححه.

أو أنه لا يعدّهم أصلاً ممن عُرف بالتدليس عن الضعفاء، ولكن هذا احتمال بعيد، والله تعالى أعلم.

٤- لم أجد للطبري - حتى هذه اللحظة - أي تصريح له في أنه ضعف خبراً ما، أو رده؛ لأجل تدليس راوٍ فيه. مع أنه استخدم هذا المصطلح عند بيان قوله: «(في خبر المدلس . . .)». وكذلك فيما نقله عن الآخرين عند سوجه للعلل التي ضعفوا بها سند ما صححه هو.



(١) وهي من اتفق على أنه لا يحتاج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

(الفصل التاسع)

منهجه في التضعيف ببدعة الراوي (ص ٦٣٩ - ٦٦٠)

- قوله في رواية من نسب إلى بدعة (ص ٦٤٧).
- تصحيح الإمام الطبري لأسانيد أخبار من رواية من عُرف ببدعة (ص ٦٥٢).

الفصل التاسع: منهج الإمام الطبري في التضعيف ببدعة الراوي

سبق أن ذكرت في الفصل الأول أن الإمام الطبري يحتج بما ثبت من رواية العدل، فمن ذلك قوله: «... لا خبر بذلك عن رسول الله ﷺ ثبتت حجته من جهة نقل الواحد العدل، ولا من جهة النقل المستفيض»^(١).

وقوله: «... فهذه أخبار عن رسول الله ﷺ ثقات نقلتها، صحيح سندها، عدول رواتها، تقوم الحجة، فيما لا يدرك علمه إلا من جهة الخبر، بدونها من الأخبار، وباستفاضة هي دون استفاضتها»^(٢).

ومن أوجه الطعن في عدالة الراوي^(٣): البدعة. وقد عرفها الشاطبي: «بأنها طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»^(٤).

والمبتدعة على قسمين:

- القسم الأول: من يُكفّر ببدعته التي يكون بها التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي عليه السلام أو في غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة^(٥).

(١) جامع البيان ١/ ٤٩٧، وانظر: ٤/ ٢٩٦، ١/ ٥٢٨، ٦/ ٩٧.

(٢) مسند عمر ١/ ٢٣٦.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤، وتدريب الراوي للسيوطي ص ١٥٣. وقد عقد الخطيب باباً في الكلام

على المعدلة وأحكامها، في الكفاية ١/ ٢٦٧.

(٤) الاعتصام ١/ ٢٧.

(٥) انظر: هدي الساري لابن حجر ص ٣٨٥.

فهذا النوع قال فيه ابن كثير: «لا إشكال في رد روايته»^(١).

- القسم الثاني: من لا يُكفّر ببدعته كالخوارج والروافض غير الغلاة، وسواهم من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ^(٢).

وقد اختلف العلماء في رواية أصحاب هذا القسم على أقوال من أبرزها:

(١) رد روايته مطلقاً؛ لأنه فاسق ببدعته. وهذا مذهب طائفة من السلف كابن سيرين، والإمام مالك^(٣).

(٢) قبول رواية المبتدع ما لم يتهم باستحلال الكذب لنصرة مذهبه، سواء أكان داعية أم لم يكن داعية إليها. وهو مذهب أبي حنيفة، والشافعي^(٤).

(٣) قبول رواية غير الداعية إلى بدعته، ورد حديث الداعية، وهذا مذهب الكثير من الأئمة^(٥).

وقيد جماعة قبول الداعية بما إذا لم يرو ما يقوي بدعته، صرح بذلك الحافظ أبو إسحق الجوزجاني، فقال: «ومنهم زائغ عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخذولاً في بدعته، مأموناً في روايته؛ فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من

(١) انظر: اختصار علوم الحديث، مع الباعث الحديث ص ٨٣.

(٢) انظر: هدي الساري لابن حجر ص ٣٨٥.

(٣) الكفاية للخطيب ١/ ٣٦٧، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٤.

(٤) انظر: الكفاية للخطيب ١/ ٣٨١، ونزعة النظر لابن حجر ص ١٠٨.

(٥) انظر: الكفاية للخطيب ١/ ٣٨٢، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٤، وهدي الساري لابن حجر ص ٣٨٥.

ونزعة النظر لابن حجر ص ١٠٩، وتدريب الراوي ١/ ٣٢٥.

حديثهم ما يعرف، إذا لم يقو به بدعته، فيتهم عند ذلك»^(١).

وقال الذهبي في تقسيم البدعة: «إن كانت البدعة صغرى، كالتشيع بلا غلو - وهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق -؛ فتقبل مرويات هذا النوع؛ لأنه لو رُدَّت لذهب جملة الآثار النبوية وفي ذلك مفسدة بينة. وإن كانت البدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة»^(٢).

وقد أدلى الإمام الطبري بدلوه في بيان رأيه في ذلك، أثناء دفاعه عن عكرمة؛ مولى ابن عباس رضي الله عنه، فيما نُسب إليه من رأي الصُفّرية^(٣)، وغير ذلك. . .

قال ابن حجر في ترجمة عكرمة في تهذيبه: «وبسَطَ أبو جعفر الطبري القول في ذلك ببراينه وحججه في ورقتين، ولقد لخصت ذلك وزدت عليه كثيراً في ترجمته، في مقدمة شرح البخاري»^(٤).

وقال ابن حجر في مقدمته: «وصنفوا في الذبّ عن عكرمة، منهم أبو جعفر الطبري. . . [وذكر آخرين، ثم قال: -] وقد رأيت أن أُلخص ما قيل فيه»^(٥).

وقد نقل ما ذكره الطبري مغلطاي في إكماله، وقد حرصت هنا على

(١) أحوال الرجال ص ٣٢.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ١/ ١١٨.

(٣) الصُفّرية: فرقة من فرق الخوارج، من أتباع زياد بن الأصفر، يقولون: إن أصحاب الذنوب مشركون. انظر: الفرق بين الفرق لابن طاهر البغدادي ص ٧٠.

(٤) ١٣٨/٣.

(٥) هدي الساري ص ٤٢٥.

أن أنقله منه بطوله؛ لأن الطبري في مواضع متعددة من مسند ابن عباس، صَحَّحَ سَنَدَ ما رواه من طريق عكرمة، عن مولاة ابن عباس، ونقل عن الآخرين أنهم خالفوه في تصحيحه لعلل، منها: «أنه من نقل عكرمة، وفي نقله عندهم نظر؛ لأسباب قد بينها قبل»^(١).

وقال نقلاً عنهم -أيضاً-: «... أنه من نقل عكرمة، وقد ذكرت ما يقولون في عكرمة في غير هذا الموضع من كتابي هذا، وغيره»^(٢).

ولكن مع الأسف... لم أجد ما ذكره في المطبوع من تهذيبه، ولا في غيره من كتبه، سوى المنتخب من ذيل المذيل^(٣)، إلا أنه في المنتخب ذكر ما قيل في عكرمة دون الإجابة عنه - وإنما ذكر توثيق أيوب له -. خلافاً لما ورد عنه في إكمال مغلطاي، حيث أجاب الطبري عن ذلك جواباً شافياً... يُظهر موقفه من هذه المسألة سواء أكان فيما تعلق بعكرمة، أم بغيره ممن ذُكروا ببدعة..

وقد تبعت في هدي الساري والتهذيب، في ترجمة عكرمة، ما نقله ابن حجر عن الطبري، ونقلته في الحواشي التي وضعتها على النص الذي نقله مغلطاي عن الطبري، كما يلي..

قال الطبري رَحِمَهُ اللهُ:

«والصواب من القول عندنا في عكرمة، وفي غيره، ممن شُهر في المسلمين بالستر والصلاح، أنه جائز الشهادة ما استحقَّ الوصف بالعدالة من أهل الإسلام، (ولا يدفع ذو علم بعكرمة، ومعرفة بمولاه ابن

(١) مسند ابن عباس ٢١٧/١.

(٢) مسند ابن عباس ٤٠٩/١. وانظر أيضاً: نفس المصدر ص ٥٧، وص ٩٠، وص ١٦٤، وص ١٨٨..

(٣) انظر: المنتخب الملحق بتاريخ الطبري ١١ / ٦٣٣ ت: أبو الفضل إبراهيم.

عباس، أن عكرمة كان من خواص مماليكه، وأنه لم يزل في ملكه حتى مضى لسبيله - ﷺ - مع علمه به، وبموضعه من العلم بالقرآن وتأويله، وشرائع الإسلام وأحكامه، وأنه لم يحدث له إخراجاً عن ملكه ببيع ولا هبة، بل ذكر عنه أنه ربما استثنى في الشيء يستصوب فيه قوله، ولو كان ابن عباس أطلع منه على أمر في طول مكثه في ملكه مذموم، أو مذهب في الدين مكروه؛ لكان حرياً أن يكون قد أخرجه عن ملكه أو عاقبه بما يكون له عن ذلك من مذهبه، أو فعله رادعاً، أو تقدم إلى أصحابه بالحدز منه، ومن روايته، وأعلمهم من حاله التي أطلع منه عليها ما يوجب لهم الحدز منه والأخذ عنه، وفي تقرير جلة أصحاب ابن عباس عكرمة، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه؛ كجابر بن زيد، وكسعيد بن جبير، وكطاووس بن كيسان، وكأيوب بن أبي تميمة، وغيرهم ممن يُتَعَبُّ إحصاؤهم من أهل الفضل؛ ممن يُقَرَّظُهُ ويمدحه في دينه وعلمه، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة، ومن ثبتت له منهم العدالة، وجازت له فيهم الشهادة، لم تُجرح شهادته، ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة، وبأن فلاناً^(١) قال لمملوكه: لا تكذب عليّ كما كذب فلان على فلان، وما أشبه ذلك من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي يوجهه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب^(٢). والعجب كل العجب ممن علم حال عكرمة ومكانه من

(١) ورد ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما فيما قاله لنافع، كما سيأتي في تمة قوله.

كما ورد ذلك عن سعيد بن المسيب فيما قاله لمولاه برد. وقد صرح الطبري باسمه في النص الذي وقفت عليه في المنتخب من ذيل المذيل، الذي أشرت إليه آنفاً. كما ألمح الطبري إلى سعيد في نهاية كلامه المنقول عنه، كما سيأتي..

(٢) ما بين القوسين نقله أيضاً ابن حجر عن الطبري، في هدي الساري ص ٤٢٩، ولكن باختصار واضح.

مولاه، وطولُ مُكثه معه، وبين ظهراي الصُحابة، ثم مَنْ بَعْدَ ذلك من خِيار التابعين والخالفين، وهم له مقرظون، وعليه مثنون، وله في الدين والعلم مقدّمون، وله بالصدق شاهدون، ثم يجيء بعد مُضيه لسبيله بدهورِ زمانٍ نوابغٌ يجادلون فيه مَنْ يشهدُ له بما شهد له مَنْ ذكرنا، مِنْ خِيار السلف، وأئمة الخلف؛ من مُضيه على ستره وصلاحه وحاله من العدالة، وجواز الشهادة في المسلمين بأن كل ما ذكرنا من حاله عمن ذكرنا عنه، لا حقيقة له ولا صحة، بأن خبرًا ورد عليهم لا صحة له عن ابن عمر، وقد بيّنا من احتمال هذا القول من ابن عمر من الوجوه ما قد مضى ذكر بعضها^(١)، وهم مع ذلك من استشهدهم على دفع عدالة عكرمة، وجرحهم شهادته، وتوهينهم روايته بما ذكرنا من الرواية الواهية عن ابن عمر، عندهم نافع مولى ابن عمر فيما نقل وروى من خبرٍ في الدين حجة، وفيما شهد به عدلٌ ثقة، مع صحة الخبر عن سالم مولاه أنه قال: إذ خُبر عنه أنه يروي عن أبيه عبد الله بن عمر من استجازته إتيان النساء في أدبارهن: كذبَ العبدُ، وذلك صريح التكذيب منه لنافع، فلم يَرَوْا ذلك من قول سالم لنافع جرحًا، ولا عليه في روايته طعنًا، ورأوا أن قولَ ابن عمر لنافع: لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس، له جرحٌ، وفي روايته طعنٌ يُسقط شهادته. قال: أبو جعفر: ولم^(٢) يعارض

(١) لم يرد في هذا النص الذي نقله منغلطاي، ما أحال إليه الطبري مما ذكر بعضه، لكنني - بفضل الله - وجدت الحافظ ابن حجر قد نقل في هدي الساري شيئًا منه، فقال: «قال ابن جرير: إن ثبت هذا من ابن عمر فهو محتمل لأوجه كثيرة؛ لا يمتنع منه القدح في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها».

وصحح ابن حجر قول الطبري، حيث قال عقبه: «وهو احتمال صحيح؛ لأنه روى عن ابن عمر أنه أنكر عليه الرواية عن ابن عباس في الصرف». هدي الساري ص ٤٢٧.

(٢) هكذا في المطبوع: ولم.

قائلي ما ذكرنا في عكرمة بما قيل في نافع طعنًا منّا على نافع، بل أمرُهما عندنا في أن ما نقلنا في الدين من خبر حجة، لازم العمل به، ولكننا أردنا أن نُريهم تناقض قولهم، وغيرُ بعيد أن يكون الذي حُكي عن ابن عمر في عكرمة نظيرَ الذي حُكي عن سعيد فيه^(١).

وأما ما نُسب إلى عكرمة من مذهب الصُفْرية؛ فإنه لو كان كلُّ من ادّعي عليه مذهب من المذاهب الردية ونحلة، لم يثبت عليه ما ادّعي عليه من ذلك ونحلة؛ يجب علينا إسقاط عدالته، وإبطال شهادته، وترك الاحتجاج بروايته؛ للزمنا ترك الاحتجاج برواية كل من نقل عنه أمرٌ من محدثي الأمصار كلها؛ لأنه لا أحد منهم إلا وقد نسبته ناسبون إلى ما يرغب له عنه قوم، ويرتضيه آخرون^(٢).

وفي هذه الفقرة الأخيرة من قول الطبري تبرز خلاصة قوله في رواية من نُسب إلى بدعة: أنه لا يترك الاحتجاج بالراوي، الذي قد ثبتت عدالته، بمجرد أن يُدّعى عليه بدعة ما.

وبنحوه قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، فقد قال: «وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس وملازمته إياه، وبأن غير واحد من أهل العلم رَوَوْا عنه وعدلوه، وما زال أهل العلم بعدهم يروون

(١) استشهد ابن حجر في الإجابة عما نقل عن سعيد بن المسيب، بقول الطبري هذا، فقال ابن حجر: «وأما قول سعيد بن المسيب، فقال ابن جرير ليس يبعد أن يكون الذي حُكي عنه نظير الذي حُكي عن ابن عمر. قلت لا القائل ابن حجر»: وهو كما قال فقد تبين ذلك من حكاية عطاء الخراساني عنه في تزويج النبي ﷺ بميمونة، ولقد ظلم عكرمة في ذلك، فإن هذا مروى عن ابن عباس من طريق كثيرة، أنه كان يقول إن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم.... هدي الساري ص ٤٢٨، و ٤٢٩.

(٢) إكمال تهذيب الكمال ٢٦٣/٩ - ٢٦٥. ونقل ابن حجر أيضًا- عن الطبري الفقرة الأخيرة من قوله، ولكن بشيء من الاختصار. انظر: هدي الساري ص ٤٢٩.

«عنه». - [ثم ذكر مجموعة من جلة التابعين الذين رووا عنه، ثم قال: - «وكل رجل ثبتت عدالته برواية أهل العلم عنه، وحملهم حديثه فلن يقبل فيه تجريح أحد جرحه حتى يثبت ذلك عليه بأمر لا يجهل أن يكون جرحه»^(١).

وعلق ابن حجر على ما تقدم من قول المروزي، فقال: «وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو عمر بن عبد البر فيه نحوًا مما تقدم عن محمد بن نصر. . .»^(٢).

ورأي الطبري في هذا المسألة قد قال بنحوه -أيضًا- الإمام الذهبي، والحافظ ابن حجر في نزهة النظر. .

فقد قال الذهبي: «إن كانت البدعة صغرى، كالشيع بلا غلو -وهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق-؛ فتقبل مرويات هذا النوع؛ لأنه لو رُدَّت لذهب جملة الآثار النبوية وفي ذلك مفسدة بينة. وإن كانت البدعة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والخط على أبي بكر وعمر عليهما السلام والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة»^(٣).

وقال ابن حجر: «والتحقيق أن لا يردّ على كل مكفر ببذعته؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف. فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع، معلومًا من الدين

(١) التمهيد لابن عبد البر ٣٣/٢، ٣٤.

(٢) التهذيب ٣/١٣٨.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال ١/١١٨.

بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»^(١).

* وهنا لفنة إلى عبارة مما ذكره الطبري آنفاً، حيث قال: «والعجب كل العجب ممن عَلم حالَ عكرمة ومكانه من مولا، وطولَ مُكثه معه، وبين ظهراي الصحابة، ثم مَنْ بعد ذلك من خيار التابعين والخالفين، وهم له مقرضون، وعليه مثنون... ثم يجيء بعد مُضيئه لسبيله بدهور زمانٍ نوابغٌ يجادلون فيه مَنْ يشهدُ له بما شهد له مَنْ ذكرنا، مِنْ خيار السلف، وأئمة الخلف؛ من مُضيئه على ستره وصلاحه وحاله من العدالة...».

فيظهر من كلامه أنه يعتد بأقوال المتقدمين في جرحهم أو تعديلهم لراو، دون أن يلتفت إلى من خالفهم ممن تأخروا عن زمانهم بفترة، ولعل هذه النقطة تفسر شيئاً من تصحيحه - في تهذيبه أخبار رواة، ممن نقل عن الآخرين أنهم لا يحتجون به... فلا يستبعد أن يكون فريق من هؤلاء الآخرين الذين لم يصرح الطبري بأسمائهم؛ من يرى الطبري أنهم ليسوا من طبقة المتقدمين الذين يعتمد قولهم في نقد الراوي. وإنما هم متأخرون وخالفوا ما قد ثبت لديه من عدالة الراوي من جهة مصدر متقدم.

وسأذكر فيما يلي أبرز أقوال الأئمة في عكرمة... .

ترجمة عكرمة؛ مولى ابن عباس:

عكرمة القرشي الهاشمي؛ أبو عبد الله المدني؛ مولى ابن عباس رضي الله عنه، أصله من البربر من أهل المغرب (ع).

وثقه أيوب السختياني، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وسأله ابنه: يحتج بحديثه؟ فقال: «نعم، إذا روى عنه الثقات، والذي أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فليسب رأيه».

وقال جابر بن زيد: «من أعلم الناس، ومن زعم أنا كنا نتقي حديث عكرمة فلم ينصف».

وقال محمد بن نصر المروزي: «أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا، منهم أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق بن راهويه عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه».

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال في موضع آخر: «من أهل الحفظ والإتقان والملازمين للورع في السر والإعلان، ممن كان يرجع إلى علم القرآن، مع الفقه والنسك، ممن كان يسافر في الغزوات».

وقال ابن عدي: «لم أخرج هاهنا من حديثه شيئاً؛ لأن الثقات إذا رَوَوْا عنه فهو مستقيم الحديث، إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون قد أتى من قبل ضعيف، لا من قبله، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أخرج حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به».

وقال الذهبي: «صدوق، حافظ، عالم».

وقال ابن حجر: «احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً . . . وإنما تركه مسلم

لكلام مالك فيه، وقد تعقب جماعة من الأئمة ذلك وصنفوا في الذب عن عكرمة، منهم أبو جعفر بن جرير الطبري. . .».

فأما أقوال من وهّاه فمدارها على ثلاثة أشياء:

الأول: على رميه بالكذب، وممن رماه بالكذب: يحيى بن سعيد الأنصاري.

كما ورد في ذلك أقوال منها المقولة التي نسبت إلى ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لنافع: «لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس».

الثاني: على الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وقال ابن معين: «كان ينتحل مذهب الصُفْرية، ولأجل هذا تركه مالك».

وممن نسبته إلى ذلك ابن المديني، ومصعب الزبيري، وغيرهما. وقال الإمام أحمد: «يُقال إنه كان صُفْريّاً».

الثالث: على أنه كان يقبل جوائز الأمراء. وممن قال فيه ذلك الإمام أحمد، وغيره.

وذكر ابن حجر ردود بعض الأئمة على ما سبق. .

- فمن وجوه الرد على رميه بالكذب: عدم ثبوت بعض هذه الأقوال عن قائلها. ومنها أنه ليس المراد به الكذب المحض؛ كما قال ابن حبان: «أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ».

- وأما البدعة؛ فقال ابن حجر: «إن ثبتت عليه فلا تضر حديثه؛ لأنه لم يكن داعية، مع أنها لم تثبت عليه»، وقد برأه العجلي من ذلك، فقال: «. . . تابعي، ثقة، وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية».

- وأما قبول الجوائز، فقال ابن حجر: «فلا يقدح أيضًا إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز»، وقال أيضًا: «الزهري قد كان في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك».

وقال في التقريب: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة.

توفي سنة: ١٠٤، وقيل: ١٠٧^(١).

- ثم بالنظر في مصنفات الإمام الطبري فإنني لم أجد خبرًا ضَعَفَه الطبري مبيّنًا أن سبب تضعيفه للخبر كونه من رواية راوٍ ثبتت عليه بدعة مكفرة، أو ثبت أنه ينتحل بدعة داعيًا لها، أو نحو ذلك من الاعتبارات المتعلقة بالبدعة.

وقد تقدم في ترجمة محمد بن السائب الكلبي في الفصل الأول - (ح ٥)-، أن ابن حبان قال عنه أنه سبئي، يؤمن برجعة علي عليه السلام. وقال ابن حجر عنه: «متهم بالكذب، ورُمي بالرفض».

أما الإمام الطبري فقد قال في قولٍ نسب إلى ابن عباس عليه السلام، من رواية الكلبي، عن أبي صالح، عنه، قال: «ليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله»، وقال في موضع آخر: «في إسناده نظر»، كما نقل في موضع آخر -أيضًا- عن الأعمش قوله: إن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بحقيق. . . فلم يذكر الطبري في كل ما تقدم سبب

(١) انظر ترجمته في: معرفة الثقات ١٤٥/٢، والجرح والتعديل ٧/٧، والمختب من ذيل المذيل -الملحق بتاريخ الطبري ١١/ ٦٣٣ ت: أبو الفضل إبراهيم-، والثقات ٢٢٩/٥، ومشاهير علماء الأمصار ص ١٣٤، والكامل ٥/ ٢٦٦، والتمهيد ٣٣/٢، وتهذيب الكمال ٢٠/ ٢٦٤، وإكمال تهذيب الكمال ٩/ ٢٦٣، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم ص ١٤٧، وهدي الساري ص ٤٢٨، والتقريب ص ٣٩٧.

عدم الاحتجاج بما رواه الكلبي؛ هل لتهمة بالكذب، أم لرفضه، أم لكلا الأمرين^(١).

- كذلك تقدم في الفصل الأول - (ح ١) - في ترجمة جابر الجعفي أن الأئمة جرحوه لأسباب؛ منها ضعف حفظه، واتهام البعض له بالكذب. ومنها أنه كان رافضياً، وقيل: كان يؤمن بالرجعة.

أما الإمام الطبري فقد ضعف خبراً من روايته، قائلاً: «لم يجز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان راويه جابراً الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه».

فيلاحظ أن الإمام الطبري اكتفى بقوله: وفي نقله ما فيه. فلم يعين الطبري سبباً من هذه الأسباب المتقدمة، في عدم الاحتجاج بنقله.

إلا أن الإمام الطبري صحح أسانيد بعض الأخبار من رواية من عُرف ببدعة، ونقل عن الآخرين مخالفته له في التصحيح؛ لعل منها: «أن فيه فلائناً لا يحتج بحديثه. .» ونحو ذلك من العبارات، وليس فيها بيان لوجه عدم احتجاجهم به، أو إشارة إلى بدعته.

أمثلة ذلك:

١. ثُوَيْر بن أبي فاختة؛ سعيد بن علاقة الهاشمي؛ أبو الجَهَم الكوفي، مولى أم هانئ، وقيل: مولى زوجها جُعْدَة (ت)^(٢).

(١) يُراجع ما كتبه عن الكلبي، والمواضع التي ذكره فيها الطبري مما وقفت عليه من كتبه: الفصل الأول من هذا الباب (ح ٥).
(٢) انظر: مسند علي ص ٢٠٧ (ح ٢٥-٢٦)، حيث روى الطبري خبراً من طريقين عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، عن علي عليه السلام، قال: «أعدى كسرى لرسول الله ﷺ قفيل...» الحديث. ولم يرو بعده أي متابعة. إنما صحح سنده، ونقل عن الآخرين تضعيفهم لعل منها: «أن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يحتج بحديثهم». وسبق أن تكلمت عن هذا الحديث في الفصل الأول من هذا الباب، ص ٢٤٩.

تقدمت الترجمة له^(١)، ومما ذكرته فيها أن الكثير من الأئمة ضعفوه، منهم ابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني، والجوزجاني، وغيرهم.

وكان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه.

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد حتى يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة».

وقال الذهبي: «واه».

لكني سأزيد في هذا الموضع ما قيل في بدعته:

قال البزار: «حدث عنه شعبة وإسرائيل وغيرهما، واحتملوا حديثه، كان يُرمى بالرفض».

وقال الحاكم في المستدرک: «لم ينقم عليه غير التشيع».

وسئل يونس بن أبي إسحاق: «مالك لا تروي عن ثوير بن أبي فاختة، فإن إسرائيل كان يكتب عنه؟ قال: إسرائيل أعلم. ما أصنع به؛ كان رافضياً!»

وفي رواية أنه - أي يونس - سئل: كيف لم تحدث عن ثوير؟ قال: «لأنه كان رافضياً».

وذكره الخطيب في الكفاية ضمن أهل البدع والأهواء الذين منعت طائفة من العلماء الاحتجاج برواياتهم لأجل بدعتهم.

وقال ابن حجر: «ضعيف، رمي بالرفض، من الرابعة^(٢)».

(١) في الفصل الأول من هذا الباب، ص ٢٤٨.

(٢) انظر: الكامل ١٠٥/٢، والمستدرک ٥٥٣/٢، والكفاية ٣٦٧/١، وميزان الاعتدال ٩٨/٢، والتهذيب ٢٧٨/١.

قلت: يظهر أن تضعيفه ليس بسبب بدعته فحسب، وهذا ظاهر من قول ابن عدي، حيث قال: «ولثوير غير ما ذكرت من الأحاديث، وقد نسب إلى الرفض، وضعفه جماعة... وأثر الضعف بين على رواياته... وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره».

كما يلاحظ أن ابن حبان في قوله السابق، قد جَرَّحَهُ جرحًا مفسرًا، لا تعلق له بالبدعة.

٢. عباد بن منصور الناجي القاضي؛ أبو سلمة البصري (خت، ٤). تقدمت الترجمة له^(١)، وذكُر ما صححه الطبري من أخباره... وغالب الأئمة على تضعيفه، أما ابن حجر فقال: «صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلّس، وتغير بأخرة».

وكان داعيًا إلى القدر، كما ذكر ابن حبان.

وعلق ابن القيم على ذلك، فقال عقب حديث من رواية عباد بن منصور: «وإسناده لا بأس به، وأما تعلقكم فيه على عباد بن منصور، فأكثر ما عيب عليه أنه قدرى، داعية إلى القدر، وهذا لا يوجب رد حديثه، ففي الصحيح الاحتجاج بجماعة من القدرية والمرجئة والشيعة ممن علم صدقه»^(٢).

٣. عثمان بن عُمَيْر البَجَلِي؛ أبو اليَقْظان الكوفي، الأعمى، ويقال: ابن قيس، ويقال: ابن أبي حميد (د ت ق)^(٣).

(١) في الفصل الثامن من هذا الباب، ص ٥٦٥.

(٢) زاد المعاد ٣٦٤/٥.

(٣) انظر: مسند علي ص ١٥٩-٢٥٩، حيث صحح الطبري سند ما رواه من طريق الأعمش، عن أبي اليقظان، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «(ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء، من ذي لهجة أصدق من أبي ذر)».

ضعفه ابن نمير، والإمام أحمد، وكثيرون. . وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وقال الفلاس: «لم يرض يحيى، ولا عبد الرحمن أبا اليقطان». وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، كان شعبة لا يرضاه». وقال البخاري: «منكر الحديث». وقال الدارقطني: «متروك». وقال ابن عبد البر: «كلهم ضعفه».

- كما قيل عنه أنه اختلط:

فقال شعبة: «أتيت عثمان بن عمير أبا اليقطان، فرأيت يخلط هذا بذاك وذاك بذا، فرجعت». وقال ابن حبان: «كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به؛ فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات، ولا الذي انفرد به عن الأثبات؛ لاختلاط البعض ببعض».

- ومما قيل في بدعته:

قال عمرو بن عبد الغفار: «سمعت شعبة يقول: كان عثمان بن عمير صديقاً للحكم بن عتيبة، والحكم دلهم عليه، وكان عثمان بن عمير يغلو في التشيع».

وقال أبو أحمد الزبيري: كان الحارث بن حصين، وأبو اليقطان يؤمنان بالرجعة، ويقال: كان يغلو في التشيع.

= ولم يروِ الطبري له أي متابعة.

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٢/ ٥٣١ ح ٧٥٧، و٧٥٨، حيث روى خبراً من طريقين عن عثمان بن عمير، عن زاذان، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: ((اللحد لنا والشق لغيرنا)). ثم روى له متابعة من طريق أبي حمزة الثمالي، وهو الذي ستأتي ترجمته، بعد ترجمة عثمان بن عمير.. وصدر الطبري جميع هذه الروايات بقوله: ((صح عندنا سنده)).

وقال الجوزجاني: «غال المذهب، منكر الحديث. سمعت ابن حنبل يقول: هو منكر الحديث، وفيه ذاك الداء». وقال الدارقطني: «زائع، لم يحتج به».

وقال ابن عدي: «ردىء المذهب، غال في التشيع، يؤمن بالرجعة، على أن الثقات قد رووا عنه. . . ويكتب حديثه مع ضعفه».

وقال ابن حجر: «ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع». مات في حدود ١٥٠^(١).

٤. ثابت؛ أبو حمزة الشمالي:

وهو ثابت بن أبي صفية، واسمه دينار، ويُقال: سَعِيد، أبو حمزة الشَّمالِي، الأزدي، الكوفي، مولى المُهَلَّب (ت عس ق)^(٢).

ضعفه يعقوب بن سفيان، والدارقطني، -وقال في رواية: «متروك»-، وقال أبو زرعة: «لين». وقال أبو حاتم: «لين الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال ابن عدي: «وضعفه بيّن رواياته، وهو إلى الضعف أقرب».

(١) انظر ترجمته في: أحوال الرجال ص ٤٩، والضعفاء للنسائي ص ٧٥، والمجروحين ٩٥/٢، والكمال ١٦٦/٥، وتذيق الكمال ٤٧٢/١٩، وميزان الاعتدال ٦٥/٥، والتذهيب ٧٥/٣، والتقريب ص ٣٨٦.

(٢) انظر: الجزء المفقود ص ١٦١ - ح ٢١٧، ٢١٨-، حيث روى الطبري حديثاً من طريقين عن أبي بكر بن عباس، عن أبي حمزة الشمالي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ إذا صلى على جنازة قال: اللهم اغفر لحينا وميتنا...» الحديث.

ثم قال الطبري: «وهذا خبر عندنا صحيح سند، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعل: -[وذكر منها:]- أن أبا حمزة الشمالي، عندهم، ممن لا يعتمد على نقله وروايته».

ولم يرو الطبري الخبر بطرق أخرى عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه سوى ما تقدم.

- وانظر أيضاً: مسند عمر ٥٣١/٢، ح ٧٥٩. وسبقت الإشارة إليه في الحاشية المتعلقة بعثمان بن عمير؛ أبي البقطان.

وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال الإمام أحمد: «ضعيف، ليس بشيء». وقال ابن معين: «ليس بشيء». وقال الفلاس: «ليس بثقة». وقال الجوزجاني: «واهي الحديث». - ومما قيل في بدعته:

قال يزيد بن هارون: «سمعت أبا حمزة يؤمن بالرجعة».

وقال أبو داود: «جاء ابن المبارك، فدفن إليه صحيفة فيها حديث سوء في عثمان رضي الله عنه، فرد الصحيفة على الجارية، وقال: قل لي له قبحك الله وقبح صحيفتك».

وقال عبيد الله بن موسى: «كنا عند أبي حمزة الشمالي، فحضر ابن المبارك فذكر أبو حمزة حديثاً في عثمان، فقام ابن المبارك فمزق ما كتب ومضى».

وقال ابن حبان: «كان كثير الوهم في الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، مع غلوه في تشيعه».

وعده السليماني في قوم من الرافضة.

وقال الذهبي: «واه جداً». وقال ابن حجر: «ضعيف، رافضي».

توفي سنة ١٤٨^(١).

٥. الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني؛ أبو زهير الكوفي (٤)^(٢):

(١) انظر ترجمته: في الجرح والتعديل ٤٥٠/٢، وأحوال الرجال ص ٧٠، والضعفاء للنسائي ص ٢٧، والمجروحين ٢٠٦/١، والمغني ١٨٨/١، والتهذيب ٢٦٤/١، والتقريب ص ١٣٢.

(٢) انظر: مسند عمر ٩٤٣/٢ (ح ١٣٣٢)، وح ١٣٣٣ حيث قال الطبري: «نذكر ما حضرنا ذكره مما صح عندنا سنده...» فروى حديثاً من طريق الحارث، عن علي رضي الله عنه، يبلغ به النبي ﷺ قال: «(قد تجاوزنا عنكم صدقة الخيل والرقيق)».

تقدمت الترجمة له في (ح٣٩)، وأنه قد ضعفه الكثير من كبار الأئمة.

وقال ابن حبان: «كان غالباً في التشيع، واهياً في الحديث».

وعندما وثقه أحمد بن صالح المصري، وأثنى عليه، قيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: «لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه».

وقال ابن عبد البر: «وأظن الشعبي عوقب لقوله في الحارث الهمداني: «حدثني الحارث وكان أحد الكذابين»، ولم يبين من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حب علي عليه السلام، وتفضيله له على غيره»^(١).

وقال ابن حجر: «كذبه الشعبي في رأيه، وزُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين»^(٢).

وقد ترجم الطبري للحارث في الذيل .

فبعد أن أطل في ذكر اسمه ونسبه، قال: «وكان الحارث من مقدمي أصحاب أمير المؤمنين علي عليه السلام، وعبد^(٣) الله في الفقه والعلم

= ثم رواه بعد ذلك من طريق عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب عليه السلام مرفوعاً - ح١٣٣٤، وح١٣٣٥ -.

فإما أن الطبري يُضعف الحارث، وساق رواية عاصم بن ضمرة كمتابعة يجبر بها ضعف الحارث. أو أن الطبري يصح ما كان من رواية الحارث عن علي عليه السلام؛ كحال أحمد بن صالح المصري، حيث استحس ما يرويه عن علي عليه السلام. أو أن الطبري يوثقه مطلقاً، دون تقييد بما يرويه عن علي عليه السلام، كحال ابن معين. [يراجع ترجمة الحارث في (ح٣٩)].

(١) جامع بيان العلم ١٥٤/٢.

(٢) التقريب ص١٤٦.

(٣) هكذا في المطبوع.

بالفرائض والحساب. . - [إلى أن قال:] - وكان الحارث من ساكني الكوفة، وبها كانت وفاته، وكان من شيعة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(١).

قلت: ولم أجد فيما كتبه الطبري في هذه الترجمة تصريحًا له بجرحه، بل الظاهر ثناؤه عليه، وليس في قوله ما يبين حال ضبطه. . ويلاحظ أن جميع من تقدم من هؤلاء الرواة الذين وصفوا ببدعة هم من رواة الأربعة أو بعضهم.



(١) ومما جاء في هذه الترجمة أيضًا، ما رواه الطبري بسنده عن الحارث، قوله: «تعلمت القرآن في سنة، والوحي في ثلاث سنين».. كما روى عن الشعبي قوله: «تعلمت من الحارث الأعور الفرائض والحساب، وكان أحسب الناس».. انظر: المنتخب من ذيل المذيل ص ٦٦٢. في المجلد ١١ الملحق بتاريخه.

(الفصل العاشر)

ألفاظه وعباراته في التضعيف (ص ٦٦١ - ٦٨٢)

- . ألفاظه وعباراته في تضعيف الخبر (ص ٦٦٣).
- . ألفاظه وعباراته في تضعيف الراوي (ص ٦٧٥).
- . النتيجة (ص ٦٧٩).

الفصل العاشر: ألفاظه وعباراته في التضعيف

فيما يلي سأعرض ما مضى من ألفاظ وعبارات الطبري التي استخدمها في تضعيف الأخبار أو الرواة، ومواطن ورود هذه العبارات في هذا البحث، ثم أستخلص منها أبرز ما يُلمح فيها. .

١. قوله في الخبر: «(في إسناده ما فيه)» ونحوها من العبارات:

مواطن ذلك:

- الفصل السادس (ح٦٦) حيث روى الخبر من طريق أشعث بن سوار، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه، مرفوعاً. وأشعث بن سوار، ضعيف. كما أن عدة أئمة نفوا سماع الحسن البصري من جابر رضي الله عنه.

- الفصل السابع (ح٧٠) حيث روى الخبر من طريق الحسين؛ (سنيد) وهو مختلف فيه، وأكثر عنه الطبري في تفسيره، ولكن ما رواه عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ كان نادراً، فلعل الطبري يضعف ما كان من طريقه على سبيل الرفع. . كما تبين بالدراسة أن الخبر مرسل.

* وقد يطلق نحو هذه العبارة على ما يتعلق بالراوي نفسه، كما في

الفصل الأول (ح١) حيث روى الخبر من طريق جابر الجعفي، وهو راوٍ ضعيف، رافضي، تركه عدة أئمة. فقال الطبري في خبره: «... لم يجز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان راويه جابراً الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه».

* وقد يقول في الخبر: «في إسناده بعض ما فيه» -أي بالتبعيةض- :
مواطن ذلك:

- الفصل الأول (ح١٢) حيث روى الخبر من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الطائفي، وهو راوٍ ضعيف، أكثر الأئمة على تضعيفه.

- الفصل الثالث (ح٤٣) حيث روى الخبر بإسناد فيه راويتان لا يعرف حالهما. وهما: قُربة بنت عبد الله، وكريمة بن المقداد.

٢. قوله في الأخبار: «واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين»،
أو «واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة»، ونحو ذلك من
العبارات :

ويلاحظ أنه قد أكثر من استخدامها نسبياً .

مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح٢٠) حيث روى الطبري الخبر من طريقين:

الأول من طريق يعقوب بن محمد الزهري: ضعيف جداً، كما أن فيه راويين آخرين ضعيفين.

والآخر من طريق يزيد بن عياض، وهو متروك، وكذبه بعض الأئمة.

وكلا الطريقين وردا من طريق أبي سلمة عن أبيه، ويظهر أن الإمام الطبري لا يرى سماع أبي سلمة من أبيه، كما أن شيخ الطبري في كلا السندين لم أجد من ترجم له.

وقد قال الطبري في هذا الخبر: (غير جائز أن يضاف إلى النبي ﷺ قيل ذلك؛ لأن الأخبار التي جاءت بذلك عن رسول الله ﷺ واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين).

و(ح ٣) حيث روى الخبر من طريق سلام المدائني: وقد ضعفه بعض الأئمة، وتركه الأكثرون، وصرح الطبري بأن هذا الراوي متكلم فيه، كما زاد في وصف هذا السند بأنه (غير مرتضى).

و(ح ٦) حيث روى الخبر من طريق محمد بن سعيد المصلوب، وقد كذبه، كما أن فيه راويين ضعيفين هما سليمان بن الحكم الكلبي، والهيثم بن الربيع.

. . وقد نبه الطبري إلى ذلك فقال: «هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج به في الدين لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته».

- وكذلك الأخبار الواردة في (ح ٤)، و(ح ٢٠)، و(ح ٢٤)، و(ح ٢٥) فإما ورد في إسنادها راو ضعيف، أو عدة رواة ضعفاء.

- الفصل الثاني (ح ٣٢) حيث ورد في إسناد الخبر راويان مبهمان.

- الفصل الثالث:

(ح ٣٣) حيث قال فيه الطبري: «خبر فيه نظر، وذلك أن خبر أبي أمامة ؓ خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته، وذلك أن أبا العدبس، وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار»^(١).

(١) وقد زاد الطبري في بيان سبب توهيته للسند، فقال: (مع اضطراب ناقله في سنده)، وسأتناول هذه النقطة في الباب الثاني، الفصل العاشر: (مصطلحاته وعباراته في الإعلال).

و(ح٤٥) حيث روى الخبر من طريق راو اختلف في اسمه على عدة أوجه. فتارة ورد باسم عباد بن عاصم، وتارة ورد باسم عاصم العنزي، وتارة ورد باسم رجل من عنزة. ونص العلماء على جهالة عباد بن عاصم، أو عاصم العنزي. وبعض الأئمة اعتبرهما راويين، والراجح أنهما راو واحد اختلف في اسمه.

- الفصل الرابع (ح٥٠) حيث روى الخبر من طريق راو مختلط وهو عطاء بن السائب، والراوي عنه سمع منه بعد الاختلاط.

- الفصل السابع:

(ح٦٨) حيث كان الخبر من مراسيل الحسن.

(ح٧١) حيث روى الخبر من طريق أبي قلابة مرسلًا، رواه ثقات من رجال الستة.

* كما ضعف أخبارًا مقتصرًا على قوله: «واهيبة الأسانيد»:

مواطن ذلك :

- الفصل الأول:

(ح١٠) حيث روى الخبر من طريق الحارث بن وجيه، وهو ضعيف، وقد تفرد فيه.

و(ح١١) حيث روى الخبر من طريق العلاء بن زيد، وهو راو متروك، منكر الحديث.

- الفصل السادس (ح٦٥) حيث روى الخبر من طريق طلحة بن نافع عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، وظهر بالدراسة أن طلحة لم يسمع من أبي أيوب.

- الفصل الثامن (ح٧٧) حيث رواه بإسناد فيه خارجه بن مصعب، وهو راو متروك ويدلس عن الكذابين، كما أن فيه مهران العطار، صدوق سيئ الحفظ.

٣. أن يقول بعد أن يروي الخبر في مسألة ما: «ولا يدرك علم ذلك إلا بخبر تقوم به الحجة، ولا خبر في ذلك عندنا كذلك»:

موطن ذلك:

الفصل الأول (ح٢٢) حيث روى خبراً من طريق أسباط عن السدي، وقد سبقت الإشارة إليهما^(١).

٤. قوله في الخبر: «في إسناده نظر» ونحوها من العبارات:

وهو أكثر تعبير استخدمه فيما وقفت عليه من عباراته في التضعيف. موطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح١٣) حيث روى الخبر من طريق سليمان بن زيد المحاربي، وهو ضعيف. وقال العقيلي في حديثه هذا: «لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

و(ح١٤) فيه إسحاق بن يحيى التيمي، وهاه أكثر الأئمة.

و(ح١٥) حيث روى خبراً مرسلًا، وفيه راو لا يعرف وهو محمد بن عمار، وراو ضعفه الأئمة، وهو غنبة بن سعيد. وقال العقيلي في هذا الخبر: ليس له أصل.

و(ح١٦) فيه المفضل بن صالح، منكر الحديث، وإ.

(١) في (ح٢١) ضمن موطن قوله: غير صحيح السند.

و(ح١٧) فيه أبو حريز البصري، والأكثر على تضعيفه، وقد تفرد.
 و(ح١٨) حيث روى الخبر من طريق معاوية بن هشام القصار، وهو صدوق، له أوهام، وقال فيه ابن معين: صالح، وليس بذاك.
 و(ح٢٣) حيث روى خبراً من طريق عبد الرحمن بن رافع التنوخي وهو ضعيف، وقال البخاري «في حديثه مناكير».

- الفصل الثاني:

(ح٣١) حيث روى خبراً فيه راويان مبهمان.
 و(ح٢٩) حيث روى خبراً مرسلاً؛ فيه راوٍ مبهم.

- الفصل الثالث:

(ح٣٨) حيث روى خبراً من طريق عصام بن زيد، وهو لا يعرف، ولم يرو عنه سوى واحد.
 و(ح٤٠) حيث روى الخبر من طريق عبيد الله بن حميد الخميمي، ولا يُعرف حاله.
 و(ح٤١) حيث روى الخبر من طريق أبي ثابت، ويظهر أنه مجهول جهالة عين.

- الفصل الرابع:

(ح٤٨) حيث روى خبراً من طريق أبي بكر الهذلي، وهو متروك.
 وفيه رواد بن الجراح؛ صدوق، اختلط بآخرة فترك^(١).
 و(ح٤٩) حيث روى الخبر من طريق رواد بن جراح عن الثوري، ورواد

(١) يراجع تعليقي على رواية الطبري عنه، في ترجمة رواد (ح٤٨).

صدوق، اختلط بآخرة فترك، كما تقدم، وهو منكر الحديث فيما رواه عن الثوري.

- الفصل الخامس:

(ح٥٥) حيث روى الخبر من طريق زيد بن أيمن وهو مجهول، وفي السند انقطاع في موضعين.

و(ح٥٦) حيث روى خبراً عن أبي جعفر الباقر، مرفوعاً، فهو معضل.

- الفصل السادس:

(ح٥٨) حيث قال الطبري في الخبر: «خبر في سنده نظر، لعلتين: أحدهما: أن الضحاك لم يسمعه من ابن عباس».

و(ح٥٩) حيث قال الطبري في الخبر: «هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً غيرُ معلوم له سماع من سلمان».

- الفصل السابع:

(ح٧٢) حيث روى خبراً من مراسيل عطاء بن يسار، وجميع رواته ثقات، من رواية الستة^(١).

- الفصل الثامن:

(ح٧٣) حيث روى الخبر مرسلًا عن الحسن البصري، كما أن الراوي عنه أبو حرة، وكان يدلّس عن الحسن، وقد عنعن في روايته.

و(ح٧٦) حيث روى الخبر من طريق عطية العوفي، وهو ضعيف،

(١) وهو حديث مختلف عليه، لكن الطبري لم يرو إلا وجهاً واحداً، ولم يشر إلى غيرها.

ويدلس تدليس الشيوخ.

* وقد جمع الطبري في عباراته بين قوله: في أسانيده نظر، وقوله: لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين، ذكرتها في المواطن التالية:

- الفصل الأول (ح ١٩) حيث روى الخبر من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو متروك الحديث.

- الفصل الثالث (ح ٣٩) حيث روى الخبر من طريق هلال؛ مولى ربعة الباهلي. بعضهم جهله. وهو منكر الحديث، لا يتابع على حديثه، ولم يعرف الخبر إلا من طريقه.

- الفصل السابع (ح ٧٤) حيث روى الخبر مرسلاً عن الحسن البصري.

وهذه الأخبار الثلاثة وصفها بوصف واحد يشملها جميعاً، فقال عنها: «أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين». * وفي الفصل الثالث (ح ٣٣) ذكر الإمام الطبري أن الخبر فيه نظر، مبيناً سبب ذلك فقال: «... ذلك أنه خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف نقلته. . .» -ثم ذكر أن فيه راويين، وصفهما بقوله: [غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواية الأخبار^(١)، هذا مع اضطراب ناقله في سنده».

ويلاحظ في قوله المتقدم أن الطبري بيّن أن عدم جواز الاحتجاج بالخبر سببه وهاء سنده، وضعف نقلته. وقد استخدم نحو هذا القول

(١) تقدمت الإشارة إلى هذه العبارة قريباً، ضمن مواطن قوله: «واحدة الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها...».

كما تقدم في الفصل الأول (ح٦)^(١).

* وفي مواضع وصف الطبري الخبر بأن (فيه بعض النظر)، أو (في إسناده بعض النظر) - أي بالتبعيض -:

مواطن ذلك:

- الفصل الثاني (ح٣٠) حيث روى الخبر من طريق راو مبهم، يرويه عن عائشة رضي الله عنها.

- الفصل السابع (ح٦٩) حيث روى خبراً أرسله عبد الرحمن بن أبي عمرة، وجميع رواته ثقات.

- الفصل السادس (ح٦٤) حيث روى خبراً تردد أحد رواته في سنده، فقال: «لا أدري، هو عن أبيه، أم لا؟» يعني رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه، وفي ثبوت سماعه من أبيه كلام.

* وقد جمع الطبري في عباراته بين قوله: «في إسناده نظر»، وقوله: «يجب التثبت فيه. ...»:

مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح٨) حيث روى الخبر من طريق جعفر بن الزبير، وهو راو متروك، وقد رواه عن القاسم بن عبد الرحمن وقد اختلف فيه النقاد، وقال ابن حجر: صدوق، يغرب كثيراً.

(ح٩) حيث روى خبراً مسلسلاً بالضعفاء، وهم: رشدين بن سعد،

(١) تقدمت الإشارة أيضاً - إلى هذه العبارة قريباً، ضمن مواطن قوله: «واهي الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها...».

وزبان بن فائد، وسهل بن معاذ.

فقال الطبري في كلا الخبرين: «لو صح الخبران اللذان ذكرناهما، أو أحدهما عن رسول الله ﷺ لم نعد القول به إلى غيره، ولكن في إسنادهما نظر، يجب التثبت فيهما من أجله».

و(ح٢٦) حيث روى خبراً منكراً من طريق حميد الأعرج، وهو متروك، منكر الحديث.

* وفي الفصل الأول (ح٢٧) صدّر الطبري الخبر بقوله: «في إسناده نظر» ثم قال بعد روايته لهذا الخبر: «في إسناده ما فيه»، وكان الخبر من رواية المثنى بن الصباح، وهو ضعيف:

٥. قوله في الخبر: «غير صحيح السند» ونحوها من العبارات:

مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح٦) حيث روى الخبر من طريق محمد بن سعيد المصلوب، وقد كذبه، كما أن في السند -أيضاً- راويين ضعيفين. فقال الطبري: «لم يصح ذلك عندنا بخبر ثبت به حجة على من بلغه»^(١).

و(ح٢١) حيث روى خبراً مرفوعاً في تفسير آية، والخبر من طريق السدي الكبير، وهو صدوق، يهم، وتفسيره كثر الكلام حوله^(٢). كما أن الراوي عنه: أسباط بن نصر، وهو مختلف فيه، وقال ابن حجر فيه:

(١) وسبق أن قال في نفس الخبر: إنه غير جازز الاحتجاج بمثله في الدين لو هاء سنده، وضعف كثير من نقله..

وقد أشرت إلى قوله هذا في مواطن قوله في الأخبار: «واهيّة الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها..».

(٢) يراجع تفصيل ذلك في الفصل الأول (ح٢١) عند (الحكم على إسناده).

صدوق، كثير الخطأ، يغرب.

فقال الطبري في الخبر: «ولست أعلمه صحيحًا؛ إذ كنت يأسناده مرتابًا».

- الفصل الثالث:

(ح٤٤) حيث روى الخبر من طريق محمد بن أبي محمد، مولى زيد بن ثابت، وهو راو مجهول العين، وتردد في اسم شيخه.

(ح٤٦) حيث روى الخبر مسلسلًا بأربعة مجاهيل؛ إذ إن ثلاثة منهم لم أجد من ذكرهم بجرح أو تعديل، وهم: عمر بن عبد الرحيم الخطابي، وعبد الله بن محمد بن الوليد العتبي، ووالده؛ محمد بن الوليد العتبي. أما الرابع فهو عبد الله بن سعد البجلي، وهو مجهول بنص العلماء.

- الفصل الخامس:

(ح٥٤) حيث روى خبرًا من طريق جابر، عن أبي جعفر، عن أبي مسعود. وقال فيه: «لم يجز لنا تصحيحه». . وقال -أيضًا-: «عزيز تصحيحه».

وأبان الطبري عن علته، فذكر أن روايه جابر الجعفي، وفي نقله ما فيه، كما ذكر أن الخبر مرسل؛ لأن أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، ولا رآه.

- الفصل السادس:

(ح٦٠) حيث قال الطبري في الخبر: «غير صحيح السند، وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب؛ فمرة يقول: عن أم سلمة. ومرة يقول:

عن أسماء بنت يزيد، ولا نعلم (أية يريد)، ولا نعلم لشهر سماعًا يصح عن أم سلمة^(١).

(ح ٦٣) حيث قال الطبري في الخبر: «لم أشهد له بالصحة» ثم ذكر سبب ذلك أن الراوي (رواد بن الجراح) لم يتحمله عمن روى عنه؛ - وهو سفيان الثوري-، لا سماعًا، ولا قراءة منه عليه، ولا قراءة من غيره وهو حاضر. . إنما لفق قوم السند عليه عن الثوري.
٦. قوله في الخبر: «غير محفوظ. .»:

موطن ذلك:

الفصل الخامس (ح ٥٧) حيث وصف الخبر بقوله: (غير محفوظ، ولا صحيح السند). ولكن الطبري لم يرو سند هذا الخبر، وهو عند غيره مروى بسند منقطع، والخبر تضمن قراءة لآية قراءة غير مشهورة، ومخالفة للعربية^(٢).

٧. قوله في الإسناد: إن فيه (علة):

موطن ذلك:

الفصل الثالث (ح ٣٥) وقد بيّن الطبري هذه العلة، فقال: «. . مع ما في الخبر. . من العلة التي في إسناده، التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد ممن علم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار. .».

(١) كما ذكر ما يفهم منه أن الراوي (شهر) اضطرب، وتناولت ذلك في الباب الثاني، الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال.

(٢) تناولت ذلك أيضًا- في الباب الثاني، الفصل العاشر: مصطلحاته وعباراته في الإعلال.

وكون الراوي لا يعرف فهذه علة ظاهرة، غير خفية، فيلاحظ أن الإمام الطبري استخدم لفظ العلة بمعناها الواسع، كحال كثير من المتقدمين غيره.

٨. أن ينفي جواز إضافة الأثر إلى من نُسب إليه:

موطن ذلك:

في الفصل السادس (ح ٦٢) حيث روى الطبري من طريق يحيى المازني أثرًا عن عمر رضي الله عنه، ثم تعقبه قائلاً: «... على أن الرواية عن عمر رحمة الله عليه، بما روي عنه مما ذكرنا، عن غير مَنْ شاهدَ عمرَ، ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك، فيجوز لنا إضافة ذلك إليه! مع ما في الخبر عن عمر الذي ذكرناه مما لا حاجة لِسامعه إلى شاهد غيره على وهائه، وأنه غير جائزة إضافته إليه.». . . فذكر الطبري استنكاره لما ورد في متن الحادثة.

وكما هو ملاحظ فقد صرح الطبري بسبب نفيه لجواز إضافة ما روي إلى عمر رضي الله عنه، حيث إن من روى الأثر لم يدرك عمر رضي الله عنه. كما أن الطبري استنكر ما ورد في المتن، وقد سبق بيان ذلك في الموضع المشار إليه.

٩. قوله في الراوي: «لا يحتج بحديثه»، أو «لا يجوز الاحتجاج بنقله»، ونحوها من العبارات^(١):

موطن ذلك:

- الفصل الأول (ح ٥): حيث قال الطبري: «ليست الرواية عنه من

(١) دون ربطها بعبارات عن وهاء السند، أو أن فيه نظراً.

رواية مَنْ يجوز الاحتجاج بنقله، وذلك أن الذي روى عنه . . . الكلبي . . . ومحمد بن السائب الكلبي تركه أكثر الأئمة، وهو متهم بالكذب، ورمي بالرفض^(١).

- الفصل الثالث (ح ٣٦) حيث قال الطبري في عمرو بن وائلة: «مجهول، لا يحتاج بحديثه . . .».

- الفصل السادس (ح ٦١) حيث قال الطبري: «ليست الرواية به عنه من رواية مَنْ يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك . . . أن الذي روى عنه . . . قتادة، وقتادة لم يلقه، ولم يسمع منه»^(٢).

- الفصل الثالث (ح ٣٥) وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً، وهو قوله: «. . . مع ما في الخبر . . . من العلة التي في إسناده، التي لا يجوز معها الاحتجاج به؛ لأحد ممن علم صحيح سند الآثار وفسدها في الدين؛ لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار . . .».

١٠. قوله في الخبر: (في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله):

موطن ذلك:

الفصل الأول (ح ٧) حيث روى خبراً من طريق إبراهيم بن الفضل؛ من الأئمة من ضعفه، ومنهم من تركه ولم يكتب حديثه. أما باقي رواة السند فجميعهم ثقات، وجميعهم من رجال الستة، سوى شيخ الطبري فهو من رجال النسائي وحده.

(١) يراجع ما فصلته في موقف الإمام الطبري من رواية الكلبي، في ترجمة الكلبي الواردة في الفصل الأول (ح ٥).

(٢) أطلق هذه العبارة شاملاً بها (ح ٥) من رواية الكلبي، المشار إليه قريباً (ح ٦٠).

فإن قصد الإمام الطبري بقوله -«في إسناده بعض من يجب التثبت في نقله»- هذا الراوي إبراهيم بن الفضل فقط، فقد أطلق لفظ (البعض) على الفرد.

١١. قوله في راو: «لا يعتمد على روايته»، ونحوها من العبارات.

مواطن ذلك:

- الفصل الأول:

(ح٢) و(ح٤)، حيث ورد في إسناده كلا الخبرين راو ضعيف. فالأول كان من رواية بشر بن عمارة، قال الطبري فيه: «ليس ممن يعتمد على روايته».

والثاني كان من رواية المنكدر بن محمد، قال الطبري فيه: «المنكدر بن محمد عند أهل النقل، ممن لا يعتمد على نقله».

- الفصل الثالث:

(ح٣٧) حيث قال الطبري: (في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته)، وكان في إسناده: كثير بن عبد الله الشكري، ويظهر أنه مقل، وذكره العقيلي في حديث استنكره. وفيه -أيضاً- الحسن بن عبد الرحمن بن عوف: راو مجهول العين. كما أن راوي الحديث عن النبي ﷺ وهو عبد الرحمن بن عوف القرشي لم تثبت صحبته، ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل.

(ح٤٢) حيث قال الطبري في الخبر: «لا يعتمد على مثله؛ لما في إسناده من الوهاء» وتبين بالدراسة أن سند هذا الخبر ضعيف، بسبب هلال بن أبي هلال لا يعرف، وقد تفرد.

١٢. استشهد الطبري على حال الراوي بـ (أهل النقل) أو (أهل العلم بالآثار):

مواطن ذلك^(١):

- الفصل الأول:

(ح٣) حيث قال الطبري: «وقد علمت حال سلام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل». . وسلام ضعفه بعض الأئمة، وتركه الأكثرون.

(ح٤) حيث قال الطبري: «والمكدر بن محمد عند أهل النقل، ممن لا يعتمد على نقله». والمكدر ضعفه أكثر الأئمة.

- الفصل الثالث (ح٣٦) حيث قال الطبري في عمرو بن وائلة: «مجهول، لا يحتج بحديثه؛ لأن أهل العلم بالآثار، لا يعرفون راويًا عن عمر اسمه عمرو بن وائلة».

وفيما يلي سأذكر نتائج ما تقدم. .

(١) وكلها مواضع قد سبقت الإشارة إليها خلال هذا الفصل.

أستنتج من خلال ما تقدم ما يلي:

١- أن عبارات الإمام الطبري في التضعيف كانت منصباً على وصف السند في الكثير من الحالات.

٢- أن غالب عبارات الإمام الطبري في التضعيف أطلقت على حالات؛ منها ما يعتبر من الضعيف الذي قد ينجبر، ومنها ما يعتبر من الضعيف جداً الذي لا ينجبر.

إلا في المواضع التي وصف فيها الطبري صَغَفَ الخبر بذكر التبعض، كقوله: (في إسناده بعض ما فيه)، أو (فيه بعض النظر)، أو (في إسناده بعض النظر) إذ لم يظهر فيها ضعف شديد، كما تقدم بيانه.

٣- أنَّ أكثرَ تعبير استخدامه الإمام الطبري في تضعيف الخبر قوله: (في إسناده نظر).

وقد ظهر بدراسة الأخبار التي أطلق عليها هذا الوصف، أن هذه الأخبار تنوعت في أسباب تضعيفها. فمنها ما كان الضعف بسبب ضعف الراوي، -وفي حالات كان ضعف الراوي شديداً-، ومنها ما كان بسبب إبهامه، ومنها ما كان بسبب جهالته، ومنها ما كان بسبب اختلاطه، ومنها ما كان بسبب انقطاع السند، أو إعضاله، ومنها ما كان بسبب نفي سماع الراوي من شيخه، ومنها ما كان بسبب الإرسال، ومنها ما كان بسبب التدليس.

ثم إن له عبارات تدل صراحة على أن قوله: في الإسناد نظر يقصد به نفي صحة الخبر، كقوله في الخبر (ح٢٦): «لو كان الخبر... صحيحاً

لم نَعُدْهُ إلى غيره، ولكن في إسناده نظر، يجب التثبت فيه».

وقوله في الخبر (ح ١٧) «وأما ما رُوي عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر... فلا أعرف أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ رُوي عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله ﷺ من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد رُوي عن بعضهم بأسانيد فيها نظر عندنا».

٤- أن الإمام الطبري أَكثَرَ من التعبير عن تضعيف الأخبار بقوله: (واهية الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج بها في الدين)، أو (واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة)، ونحو ذلك من العبارات.

٥- أن الأخبار التي وصفها بقوله: (واهية الأسانيد) -بغض النظر عن مجيء هذه العبارة مقرونة بوصف آخر، أو وُصف الخبر بها منفردة- فهذه الأخبار تنوعت في أسباب تضعيفها -أيضًا- فشملت معظم ما تقدم في النقطة الثانية.

٦- أنه أطلق لفظ (علة) على ما فيه علة ظاهرة، غير خفية. أي أنه استخدم لفظ العلة بمعناها الواسع، كحال كثير من المتقدمين غيره.

٧- أن عباراته في نقد الراوي كانت منصبة غالبًا على وصف روايته؛ كقوله: لا يحتج بحديثه. وقوله: لا يجوز الاحتجاج بنقله، وقوله: يجب التثبت في نقله، وقوله: لا يعتمد على روايته، وقوله: في نقل جابر الجعفي ما فيه.

وكان في حالات أقل يصف الراوي بأنه غير معروف، أو لم تثبت

عدالته، أو مجهول.

٨- أنه يندر أن يصرح بسبب تضعيفه للخبر، وقد يشير إلى أن السبب ضعف بعض نقلة الخبر، ولكن لا يسميهم غالباً.

٩- أنه يندر أن يستشهد على ما ضعفه بأهل النقل، أو أهل العلم بالآثار، فإذا ذكرهم فإنه لا يسميهم.

١٠- أنه متزن في عباراته فلا يُلَمَح فيها تهويلٌ أو تشنيع أو تعسف.

١١- أنه تارة يصف ضعف الخبر أو الراوي بعبارة واحدة، وتارة يركب أكثر من عبارة في ذلك.

١٢- أنه يصف -أحياناً- عدة أخبار بما يدل على ضعفها، بعبارة واحدة تشملها جميعاً بالحكم. مثاله ما سبق الإشارة إليه، عند قوله: «أخبار في أسانيدنا نظر، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدين».

١٣- أنه يصف -أحياناً- سند حديث رواه من عدة طرق عن صحابي واحد، يصفه بأن في إسناده نظراً، ذاكراً لفظه (الإسناد) بالإنفراد.

كقوله: «وقد رُوي بنحو ما قلنا في ذلك عن رسول الله ﷺ من جهة نقل الواحد خبر، وإن كان في إسناده نظر، وذلك ما.». -فروى حديث أبي سعيد الخدري من خمسة طرق^(١).

وقوله: «وقد رُوي عن النبي ﷺ. . . خبرٌ في إسناده نظر، وذلك ما.». -فروى حادثة عن عمر بن الخطاب ؓ من ثلاثة طرق^(٢).

(١) انظر: الجزء المفقود ص ٤١٤ (ح ٧٥٨-٧٦٣).

(٢) انظر مسند ابن عباس (١/ ٨٥ ح ١٠٦-١٠٨).

ويلاحظ أن أسلوبه هذا ظاهر بوضوح فيما صححه من أخبار في تهذيبه، مثاله: قوله في حديث رواه عن علي عليه السلام، من أربعة طرق: «وهذا خبر عندنا صحيح سنده»^(١).



(١) انظر: مسند علي ص ١٥٥ (ج ١٤ - ١٧).

